سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الثاني

نيقولا تيماشيف

نظرية علم الاجتماع

طبيعتها وتطورها

ترجمة

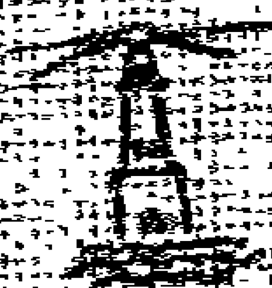
الدكتور محمود عودة — الدكتور محمد محمود الجوهري

السيد محمد الحسيني — محمد علي محمد

مراجعة

الدكتور محمد عاطف غيث

الطبعة الأولى
١٩٧٠





دار المعارف بمصر

اهداءات ٢٠٠١

ا.د. أحمد أبو زيد

أنثروبولوجي

سلسلة علم الاجتماع المعاصر
الكتاب الثانى

نيقولا تيماشيف

نظرية علم الاجتماع

طبيعتها وتطورها

ترجمة

الدكتور محمود عودة
رس علم الاجتماع بجامعة عين شمس

الدكتور محمد محمود الجوهرى
مدرس علم الاجتماع بجامعة القاهرة

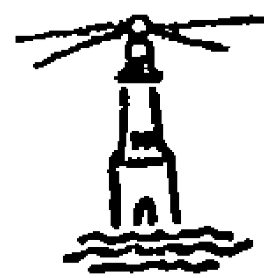
محمد على محمد
بة الآداب ـ جامعة الإسكندرية

السيد محمد الحسينى
باحث بالمركز القومى للبحوث الاجتماعية والجنائية

مراجعة وتقديم

الدكتور محمد عاطف غيث
أستاذ علم الاجتماع المساعد بجامعة الإسكندرية

١٩٧٠



دار المعارف بمصر

ترجمة عن الإنجليزية لكتاب :

Nicholas S. Timasheff

Sociological Theory

its Nature and Growth

Second Printing, Third Edition

Random House, New York, 1967.

الناشر : دار المعارف بمصر - ١١١٩ كورنيش النيل - القاهرة ج. ع. م.

مقدمة الترجمة

إن تطور علم الاجتماع فى بلادنا يحتاج إلى وقفة متأملة لاختبار المعرفة التى حصلها ، وتحليل الموقف النظرى الذى يوجه أبحاثه وحصاد ما أنضجه من فكر يمكن أن ينضاف أو يقارن باتجاهات الفكر العالمى فى ميدان فهم المجتمع وعلاقات الإنسان . لقد مضى ما يزيد على ربع قرن من الزمان على الاعتراف بعلم الاجتماع ، كنسق من أنساق المعرفة المهمة فى جامعاتنا ، وأخذ طلابه يتزايدون عاماً بعد آخر ، فى الوقت الذى تلح فيه الحاجة إلى مزيد من البحث لمعرفة بناء المجتمع واتجاهات علاقاته نتيجة للظروف المتغيرة التى يمر بها مجتمعنا ، والوعى المتزايد عند الأجهزة القائمة على التخطيط والرعاية الاجتماعية بصدد أهمية الدراسة العلمية بأسلوب علم الاجتماع فى إلقاء الأضواء على مسيرة العمل الاجتماعى من أجل الوصول إلى أهداف محددة من خلال خطط التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

ويجىء هذا الكتاب فى وقت ملائم تماماً. أعتبره علامة على مفترق طرق لابد أن نحدد خطى تقدمنا العلمى فى مجال الدراسة العلمية لمجتمعنا وما يتطلبه ذلك من موقف محدد من نظرية علم الاجتماع ، ومن أساليبه وأدواته وأفكاره المتعلقة بميادين البحث ، وموضوعاته المتعددة ، شمولا أو اقتصاراً على جوانب تحظى بأكبر الاهتمام فى الوقت الحاضر . وهذا المؤلَّف يمثل بداية مرحلة يتعين فيها على الباحثين فى ميدان علم الاجتماع فى بلادنا أن يحددوا موقفهم النظرى من علم الاجتماع ككل ، ومن مسائله المتعددة وارتباطاتها بأنساق مختلفة من المعرفة شديدة الاتصال بها أو واضحة التأثير عليها ؛ كما أنه يمثل طلباً لعلماء الاجتماع المصريين أن يعطوا النظرية السوسيولوجية من حيث أصولها واتجاهاتها ومتطلباتها ووضوحها اهتماماً لابد أن يتزايد مع تعاظم الحاجة إلى البحث العلمى من ناحية

وإلى كثرة البحوث الاجتماعية المختلفة المقاصد والمتناقضة الاهتمامات ، والتى قد يفتقر الكثير منها إلى الدراية العلمية الصحيحة بأصول البحث ومتطلباته النظرية من ناحية أخرى . ولهذا لن أكون بعيداً عن الصواب حين أقول : إن تقدم علم الاجتماع فى بلادنا وبلوغه المستوى العالمى مرتهن بوضوح البناء النظرى له والسلامة المنطقية للأطر التصورية التى توجه الأبحاث فيه بوجه عام .

إننى أعلم أن هناك مؤلفات عديدة قد صدرت فى السنين العشر الأخيرة باللغة العربية عرضت لبعض جوانب الفكر السوسيولوجى ؛ إلا أنها على فائدتها فى استكشاف الطريق النظرى لعلم الاجتماع ، فإن جهداً كبيراً ما زال مطلوباً فى هذا الاتجاه ، وخاصة فى دراسة النظريات والاتجاهات الجديدة ، ومتابعة التطورات التى تحدث عاماً بعد آخر .

إن إحدى الصعوبات التى تواجه دارس النظرية السوسيولوجية هى فى ماذا يختار لإبرازه أو لإهماله من جوانب هذه النظرية ، لأنه من المعلوم أن علم الاجتماع وخاصة فى العالم العربى برز كوجهة نظر جديدة فى إطار الفلسفة الغربية ، ولم يكتب له الاستقلال كنسق متميز من المعرفة إلا بعد أن أصبح له ميدان محدد يستخدم فى التعبير عن حقائقه مناهج خاصة ، فأمكن استخلاص عدد من القضايا ذات المستوى الخاص الذى يتناسب مع أبعاد العلم الجديد .

إن علاقات علم الاجتماع بأنساق المعرفة الأخرى عديدة ومعقدة ، وتتبع هذه العلاقات يقودنا تدريجياً إلى رحاب التاريخ العام للأفكار ، وهذا هو ما يجعل كاتب النظرية لايستطيع أن يتغافل أصولها الفلسفية أو التاريخية أو العلمية ، تلك التى بإهمالها أو الإقلال منها نجازف بقطع الصلات الحيوية التى تربط علم الاجتماع بالمصادر الأولى التى انبعث منها ، التى ولاشك تترك بصماتها عليه حتى الآن . كذلك يتبين دارس النظرية السوسيولوجية مبلغ ارتباط الأعمال المبكرة فيها بالدراسات التاريخية والأنثروبولوجية ، وإن كانت النظرية السوسيولوجية المعاصرة قد حاولت بصورة ما أن تقطع الصلة كلية بهذين النوعين من الدراسات ، إلا أن نمو الوظيفة السوسيولوجية قد أدى بوجه خاص

إلى تقارب ملحوظ بين علم الاجتماع والأنثروبولوجيا .

ومع ذلك فإننا نجد فى هذه الأيام فروعاً متعددة من النظرية فى علم الاجتماع تحاول أن تربط نفسها بأنساق أخرى من المعرفة كما يحاول أنصار نظرية الفعل الاجتماعى أن يقيموا جسراً بينها وبين التاريخ والاقتصاد .

ومهما كان من أمر هذه الصعوبات ، فإننا يجب أن نؤكد ، وباستمرار ، على الأهمية المركزية للنظرية فى تقدم الفهم العامى للمجتمع واستمراره وجدية أبحاثه ، وتوقعاتنا للآفاق التى يمكن أن ترتادها وأن تجتازها حقائق علم الاجتماع من النظرية إلى التطبيق . فالنظرية تزيد من غير شك من ثمرة البحث وخصوبته عن طريق إمداده بالمسالك الهامة للاستقصاء وربط النتائج الجزئية . ولهذا فإن النظرية فى علم الاجتماع تقوم بوظيفتين هامتين : الأولى تمكين الباحث من فهم المجتمع فى صورته الكلية ؛ والثانية إعطاؤه إطاراً للبحث فى مناطق محددة متسقة مع الصورة الكلية التى استمدها من النظرية ، الأمر الذى يجعل الأبحاث التى تجرى تكون ذات صلة نسبية مفهومة بالكل . وعلى الرغم من أن عالم الاجتماع قد يعلم تسلسل الأحداث فى المجتمع وعواملها العلية ، فإنه يعلم أيضاً أن النظرية قد لاتعطيه الإجابة المحددة لما ينبغى عمله لمواجهة موقف بعينه .

إن من يكتب مقدمة لتاريخ الأفكار وخاصة إذا كان هذا التاريخ هو تحديد لمعالم تطور النظرية فى علم الاجتماع ، لا بد أن ينبه إلى أن دارس النظرية يواجه بالضرورة بعدد من المسائل المنهجية والفلسفية عليه أن يعالجها . ولعل أول ما يواجه به فى هذا الصدد قبل أن يشرع فى تتبع أو تصنيف وقائع تاريخ العلم ، أن يحدد أولا ما هو علم الاجتماع . ومن المعلوم أن الأمر فى عدد من العلوم ، وعلى الأخص فى علوم الفيزياء والرياضة أسهل تناولا بكثير ، بل هو فى الحقيقة أوضح منه فى علم الاجتماع ؛ ذلك أن كل علم من هذه العلوم يستطيع أن يقدم وأن يكشف عن ميدانه ومنهجه وأسلوبه عن طريق نسيج متكامل من القضايا الثابتة . وفضلا عن ذلك فإن كتابة تاريخ

هذه العلوم ، إن كان مطلوباً ، فإنه يمكن أن يتبلور فى عرض تدرجى لمحاولات اكتشاف الحقيقة ، كما تبدو فى هذه الأيام ؛ ولهذا فإن التاريخ فى هذه العلوم لايعنى أكثر من مجرد الكشف عن الحقائق الجارية التى تم قبولها واستخدامها على نطاق واسع .

إننا لو استخدمنا هذا الأسلوب فى علم الاجتماع فقد يترتب على ذلك نتائج مخيبة للآمال ؛ فسيظل هناك خطر يكمن فى أن كل عالم اجتماع يستطيع أن يكتب عن تاريخ علم الاجتماع شيئاً مختلفاً ، يدخل إليه ويعرضه عرضاً أكثر اختلافاً ، تظهر فيه مستويات الحقيقة التى يأخذها فى الاعتبار والتى قد تكون متعارضة أو متناقضة مع ما يراه الآخرون .

إن من يكتب فى تاريخ علم الاجتماع أو فى نظريته لايمكن ، على سبيل المثال ، أن يأخذ مؤلفاً حديثاً عن هذا العلم فى بلد كالولايات المتحدة الأمريكية باعتباره يمثل وضع هذا العلم فى هذه البلاد ، أو على أنه يمثل آخر كلمة فيه فى بلاد أخرى كفرنسا أو إنجلترا حيث تزدهر هناك نماذج تصورية وتحليلية مختلفة فى علم الاجتماع . ويكون الأمر أكثر بعداً عن الواقع إذا ظن أن مثل هذا الكتاب قد يصلح لتصوير موقف علم الاجتماع فى الاتحاد السوفييتى حيث يقود البحث فيه هناك مجموعة غير محددة وثابتة من الأفكار والقضايا ، انبعثت جميعاً عن امتداد للمادية التاريخية وتطويع تكتيكى لها لتناسب النمو المتزايد فى معالجة بعض قضايا المجتمع الأساسية ومشاكله المختلفة .

والكتاب الذى نقدم له الآن ، وإن كان قد عرض فى جهد وفى إفاضة أحياناً ، مختلف الاتجاهات الماضية والجارية فى النظرية السوسيولوجية ، إلا أنه قد عرضها فى الإطار الذى يمثل الموقف فى علم الاجتماع الغربى . حيث نالت الاتجاهات الأخرى المتعارضة أصولياً أدنى اهتمام . ولهذا فإن من أوضح ما يبعث على الحيرة لكاتب « النظرية فى علم الاجتماع » وكما وضح فى مؤتمراته العالمية أن هناك اتجاهين متعارضين : يمثل الأول المدرسة الأمريكية ، ويمثل الآخر المدرسة الماركسية أو السوفيتية . ولا يقتصر الأمر على مجرد التعارض فى المداخل أو

التفسيرات أو التفصيلات ، وإنما يمتد أساساً إلى الأفكار الجوهرية ونقاط الانطلاق والنماذج التصورية التي تعكس تجربتين متناقضتين للحياة المجتمعية . وهذا التعارض الجوهرى لم يمنع من وجود اتجاهات وسيطة كالاتجاه البولندى والاتجاه الفرنسى اللذين يبديان ميلا هنا أو هناك .

إن كتاب النظرية فى الوقت الحاضر لابد أن يتمثلوا هذا التعارض وأن يفتشوا فى أعماقه ، لأنه سيترك بغير شك آثاراً عميقة على اتجاهات النظرية والبحث فى علم الاجتماع . ويعتبر كتاب تيماشيف من أحسن الكتب التى تصور نمو النظرية السوسيولوجية وانشعاباتها المتعددة وخاصة فى تتبعه للأصول الفلسفية والحيوية والتاريخية والسيكولوجية التى أثرت وبلورت مجموعة من المدارس ذات الصفة المذهبية فى علم الاجتماع الغربى . كما أن عرضه المفصل للاتجاهات التاريخية والمادية والماركسية يمكن مع تأصيله والعناية بتأثيراته أن يوضح الموقف الآخر للتعارض القائم الآن فى مجال النظرية فى مستوياتها العليا وهو الموقف الماركسى أو السوفيتى .

ولمزيد من الوضوح ودون التقيد بالأجزاء الستة التى عرض فيها تيماشيف لتصنيفات النظرية السوسيولوجية فى وقتنا الحاضر، فإنه من الممكن أن نقول: إن علم الاجتماع الماركسى يعمل على الوصول إلى تفسير متناه للمجتمعات الحديثة ولتطور النماذج الاجتماعية ، كما أن الموضوع الرئيسى للبحث السوسيولوجى هو اكتشاف القوانين الأساسية للتطور التاريخى . ومعنى ذلك بصورة أكثر تحديداً أن علماء الاجتماع السوفييت يحاولون ربط البناء الأساسى للمجتمعات الإنسانية بالقوى الفعالة فى مجال الإنتاج وعلاقاته . إذن فعلم الاجتماع بالمفهوم الماركسى علم تركيبى ؛ وهذا يعنى محاولة فهم المجتمع ، وكل مجتمع « ككل » ، وهذا بخلاف العلوم الاجتماعية القديمة التى قد تركز اهتمامها على بعض الجزئيات المكونة للبناء الكلى أو على وجه خاص من الوجوه الوظيفية له . ويقول « ريمون آرون» فى هذا الصدد إن علم الاجتماع السوفييتى يلعب الآن دوراً محافظاً بالنسبة للمجتمع السوفييتى، ولكنه يقوم بدور ثورى بالنسبة للمجتمعات الأخرى غير الشيوعية .

أما علم الاجتماع الأمريكى فإنه يكشف بصورة عامة عن خصائص متعارضة تماماً ، ذلك أن علماء الاجتماع الأمريكيين لايتحدثون مطلقاً عن قوانين للتاريخ ؛ إما لأنهم لايعرفون عنها شيئاً أو لأنهم لايؤمنون بوجودها. كما أن علم الاجتماع الأمريكى مثله كمثل علوم الاجتماع فى بلاد غربية أخرى تؤمن بالإمبيريقية التحليلية أساساً ، ولذلك يتجه الميل فيها إلى بحث المواقف الجزئية فى الحياة الاجتماعية ، وذلك مثل شرح وتفسير النظم والبناءات فى ضوء سلوك الأفراد وفى ضوء الأهداف والحالة العقلية والدوافع التى تهيمن على سلوك أعضاء الجماعات المختلفة .

إننا لن نكون بعيدين عن الصواب حين نقول إن كلا من الاتجاهين السابقين السوفييتى والأمريكى فى علم الاجتماع يمثلان القطبين المتعارضين اللذين يتذبذب بينهما ما يسمى بعلم اجتماع اليوم ، لأن كل المدارس القومية الآن تنطوى على أحد الاتجاهين أو كليهما بدرجات متفاوتة ، أى الميل إلى الدراسة التحليلية الأمبيريقية أو الميل إلى التحليل التركيبى للمجتمعات الحديثة فى مضمون التاريخ العالمى . ومهما يكن من أمر علم الاجتماع ؛ تحليلى أو تركيبى ، معاصر أو تاريخى ، فإنه ينطوى على نظرة واقعية للمجتمع محل الدراسة ، وأنه يستحيل على دارس مجتمع معين مهما كان اتجاهه علمياً ألا تتضمن تفسيراته موافقة أو نقداً لهذا المجتمع .

إن تيماشيف يعتبر دراسة النظرية السوسيولوجية كما يعتبرها دارسون غيره دراسة فى تاريخ الأفكار . وقد اختار فى سبيل عرضه لهذا التاريخ موقفاً وسطاً بين العرض المنطقى للنظريات السوسيولوجية المتتابعة ، وبين عرض أفكار محددة لبعض رواد علم الاجتماع ، وذلك من خلال إبرازهم أو إدراجهم تحت اتجاهات عامة . وقد وضحت معالم هذه النظريات عند تيماشيف خلال عشر سنوات قضاها فى دراسة النظرية وتدريسها ، الأمر الذى جعل عرضه يتميز بالبساطة والوضوح ، فى الوقت الذى لمس فيه الجوانب الهامة لكل نظرية تعرض لها ، واجتهد بشكل يدعو إلى الإعجاب فى ربط مختلف النظريات

بعضها بالآخر ، وفى إبراز جوانب الاختلاف والتشابه بينها . وليس غريباً أن يكون كتاب « تيماشيف » هذا الذى نقدمه من أشهر الكتب التى عالجت موضوع النظرية فى علم الاجتماع ومن أكثرها قراءة بين طلاب هذا العلم .

لقد جاءت ترجمة هذا الكتاب نتيجة لإحساس عدد من علمائنا وباحثينا الشبان فى علم الاجتماع بالدور الخطير الذى يجب أن تلعبه النظرية فى نمو علم الاجتماع فى بلادنا وتقدم البحث فيه ، ولافتقار المكتبة العربية لكتاب له من الشمول والإحاطة ما لهذا الكتاب . إن الجهد الذى بذل فى نقله إلى العربية جهد هائل ، وخاصة فى تغلبهم على تلك الصعوبة التى يواجهها المشتغلون بهذا العلم فى تعريب الصياغات الدقيقة لكثير من الأفكار والقضايا والتعميمات والمصطلحات التى ينطوى عليها مؤلف يتناول أعلى مستويات التأليف فى علم الاجتماع .

وعلى الرغم من الأسلوب الجماعى الذى تم نقل الكتاب على أساسه إلى اللغة العربية ، إلا أن الإنجاز النهائى للترجمة قد تم بتقسيم تولى فيه الدكتور محمود عودة ترجمة الفصول من الأول إلى الخامس ، والأستاذ محمد على محمد الفصول من السادس حتى الثالث عشر ، والأستاذ السيد محمد الحسينى الفصول من الرابع عشر حتى السابع عشر إلى جانب الفصل الثانى والعشرين والملاحق والمراجعة النهائية المضنية للأصول ، والدكتور محمد محمود الجوهرى الفصول من الثامن عشر حتى الحادى والعشرين .

إن هذا الجهد جدير بالثناء ، وهذا الكتاب جدير بالقراءة والاستيعاب .

الإسكندرية فى أكتوبر سنة ١٩٧٠

عاطف غيث

مقدمة المؤلف

مضى عقد من الزمان على صدور الطبعة الثانية من هذا الكتاب . وإذا كان كثير من العلوم لا تشهد تغيرات هامة خلال عقود عديدة ، إلا أن هذا الوضع لا ينطبق على علم الاجتماع ، نظراً لما طرأ عليه من نمو واتساع شديدين . والملاحظ الآن أن هناك عدداً كبيراً من النظريات السوسيولوجية تتصارع فيما بينها . ويترتب على ذلك أن المبتدئين فى دراسة هذا العلم قد أصبحوا يواجهون صعوبة بالغة فى اكتشاف طريقهم وسط الآراء الكثيرة المتضاربة . لذلك فهم بحاجة إلى توجيه . وباستطاعة الأساتذة الموضوعيين أن يساعدوهم فى هذا المجال. بيد أن الطلاب — مع ذلك — لا يزالون يحتاجون إلى شىء ملموس بأيديهم أكثر من مجرد ظهور المحاضرين أمامهم بصفة منتظمة . ويتمثل ذلك فى مؤلف يقدم لهم عرضاً شاملا لنظريات علم الاجتماع الحديث ، وتوضيحاً للخطوات الأساسية التى خطاها أسلافنا .

وتمثل مهمة كتابة هذا العرض حلاً صعباً ؛ لأن أحداً لا يستطيع أن ينكر أن آراءنا الشخصية ستؤثر على هذا العرض . وسيلاحظ القارئ أننا قد استبعدنا أعمالاً عديدة لا تقل فى أهميتها عن تلك التى عرضناها ؛ وذلك لكى يصبح الكتاب ممكن القراءة ، ولكى نتجنب أيضاً الخوض فى التفصيلات التى لا طائل من ورائها . وأعتقد أن أحداً من الذين حذفنا أعمالا لهم لن يشعر بتعسف المؤلف فى اختياره للأعمال التى تضمنها هذا الكتاب .

وهناك ملاحظة عامة يتحتم ذكرها . فعلم الاجتماع فى اتساعه وتشعبه قد اقترب أكثر فأكثر من العلوم القريبة منه ، بحيث أصبح وثيق الارتباط بها . ونعتقد أن علم الاجتماع بذلك قد خرج عن نطاق ومجال النظرية السوسيولوجية بمعناها الضيق . ولقد كان المؤلف واعياً بذلك تماماً . وقد احتلت بعض العلوم فى الوقت الحاضر ؛ مثل علم الاجتماع الرياضى ، وعلم الاجتماع الإحصائى ،

ونظرية الجماعات الصغيرة (الميكرو سوسيولوجيا)، وعلم الاجتماع الفلسفى، مكانها. والملاحظ أن علم الاجتماع الرياضى لم يفرض نفسه على كتاب النظرية — كما هو الحال بالنسبة لنا — لأن قضاياه ونتائجه لا تكون يسيرة الفهم إلا للطلاب الذين تلقوا تدريباً كافياً فى الرياضيات المتقدمة . وعلم الاجتماع الرياضى يقدم — فى الواقع — بيانات ثابتة، ولكنها تتعلق عادة بظواهر متناثرة (كأن نقول — مثلاً — إنه فى سنة كذا وفى مدينة كذا ، يمكن أن يحدث موقف أو مواقف كذا) . ومن الممكن أن نفيد من ملاحظات أو شواهد كهذه . غير أنها لا تقدم أساساً لصياغة قضايا عامة تتناول بعض جوانب المجتمع . أما نظرية الجماعة الصغيرة، فتواجه مشكلة تتمثل فى أن موضوعها هو أيضاً موضوع علم النفس ، وأنها تتناول — كما سنوضح فى الفصل التاسع عشر — الوحدات التى يندر النظر إليها باعتبارها جماعات اجتماعية واقعية . والواقع أن هذه الميادين الثلاثة تمثل أمل علم الاجتماع فى المستقبل . وأخيراً فإن علم الاجتماع الفلسفى يواجه خطراً مصدره ، أن موضوعات الدراسة فيه تطابق الموضوعات التى درج الفلاسفة على دراستها. ومع ذلك فمعرفة النظريات الفلسفية المقابلة تعد أمراً ضرورياً ، على ألا نفكر فى الاستعانة بها دون مناقشة . لذلك يؤمن مؤلف هذا الكتاب بالفكرة التى مؤداها : أن المهم هو تعدد اتجاهات الموضوع الواحد ، لا كثرة الموضوعات وتنوعها Non multa Sed multum.

وقد يعارض بعض علماء الاجتماع ما ذكرته ، ولكن الزمن وحده كفيل بحسم الخلاف والجدل .

وفى ختام هذه المقدمة ، أود أن أتوجه بالشكر مرة أخرى إلى كل الذين عبرت عن امتنانى لهم فى مقدمة الطبعة الثانية من هذا الكتاب . وأخص بالذكر الأستاذ تشارلز بيج ، الذى يشغل الآن منصب عميد كلية أدليا ستيفنسون بجامعة كاليفورنيا بسانتا كروز . كما أتوجه بالشكر

إلى الدكتور جيرترود نيوورث بجامعة تيمبل ، والأستاذ جوزيف شيور بجامعة نوردهام ، وإلى ابنتى السيدة / تانيا بوبر نسكوى ، التى جمعت جانباً كبيراً من المادة الضرورية لظهور هذا الكتاب فى شكله الجديد ، كما أشكرها أيضاً على معاونتها لى فى كل ما تطلبه الكتاب من إعداد .

نيقولا تيماشيف

محتويات الكتاب

صفحة

الباب الأول

مقدمة

الفصل الأول : دراسة النظريات السوسيولوچية ٣
● ما علم الاجتماع ؟ ٤
● ما النظرية السوسيولوچية ؟ ١٣
● كيف تدرس النظريات السوسيولوچية . . . ١٧

الباب الثانى

الرواد

الفصل الثانى : أوچيست كونت ٢٣
● فرنسا فى بداية القرن التاسع عشر ٢٣
● حياة كونت ٢٥
● قضايا أساسية ٢٨
● علم الاجتماع ٣٠
● الأسس المنهجية ٣٢

صفحة

● علم الاجتماع الاستاتيكى والديناميكى ٣٥
ـ الاستاتيكا : الاتساق ٣٦
ـ الاستاتيكا : البناء الاجتماعى . . . ٣٨
ـ الديناميكا : التطور والتقدم . . . ٣٩
ـ الديناميكا : عوامل التقدم . . . ٤١
ـ الديناميكا : مراحل التقدم . . . ٤٢
● كونت فى الميزان ٤٣

الفصل الثالث : هربرت سبنسر ٤٧
● أعمال سبنسر ٤٧
● المبدأ التطورى ٥٠
● علم الاجتماع ٥٣
● المماثلة العضوية ٥٦
● المجتمع ومراحل التطور ٥٩
● مبدأ عدم التدخل ٦٢
● سبنسر فى الميزان ٦٣

الفصل الرابع : رواد آخرون ٦٩
● كيتليه : الاتجاه الإحصائى ٦٩
● لوبلاى : الاستخدام المبكر لمنهج دراسة الحالة . ٧١
● ماركس : الحتمية الاقتصادية . . . ٧٥
● تايلور ومورجان : أثر التكنولوجيا . . . ٧٩

صفحة

● جوبينو : الحتمية العنصرية ٨١
● بكل : الحتمية الجغرافية ٨٣
● دانلفسكى : بديل مبكر للنظرية التطورية . . ٨٥
● خاتمة الباب الثانى ٨٨

الباب الثالث

ظهور المدارس المتنافسة

الفصل الخامس : الداروينية الاجتماعية ٩٣
● باجوت ٩٤
● جمبلوفتش ٩٦
● راتسنهوفر ١٠٠
● سمول ١٠٢
● سمنر ١٠٤
● الداروينية الاجتماعية فى الميزان . . . ١١١

● الفصل السادس : النزعة التطورية السيكولوچية : وارد وجيدنجز ١١٥
● حياة وارد وأعماله ١١٥
● مسلمات أساسية ١١٨
● علم الاجتماع : تقسيمه ومنهجه . . . ١٢٠
● النشوء والغائية ١٢٢
● وارد فى الميزان ١٢٧
● المفاهيم الأساسية عند جيدنجز . . . ١٢٩
● علم الاجتماع : طبيعته ومناهجه ١٣٣
● الاستقرار والحركة ١٣٤

صفحة

● الديناميكا ١٣٧
● چيدنجز فى الميزان ١٤٠
الفصل السابع : الاتجاهات التطورية الأخرى والنزعة العضوية . ١٤٣
● لوريا : التطورية الاقتصادية ١٤٣
● ڤيبلن : التطورية التكنولوچية . . . ١٤٥
● كوست : التطورية الديموجرافية ١٤٧
● كيد : التطورية الدينية ١٤٨
● نوڤيكوف ١٤٩
● الاتجاهات العضوية ١٥١
● تلخيص ١٥٦
الفصل الثامن : بداية علم الاجتماع التحليلى ١٥٩
● تونيز ١٥٩
● زيمل ١٦٣
● تارد ١٦٩
● النظريات التحليلية المبكرة فى الميزان . . . ١٧٤
الفصل التاسع إميل دوركايم ١٧٥
● دراسة الظواهر الاجتماعية ١٧٥
● القوى الجمعية فى الحياة الاجتماعية . . . ١٧٩
● التفسير الاجتماعى للدين ١٨٥
● إسهاماته المنهجية ١٨٩
● التصنيف الاجتماعى ١٩٣
● دوركايم فى الميزان ١٩٤
الفصل العاشر : النزعة الذاتية الروسية ١٩٧
● لاڤروف – ميرتوف ١٩٧

صفحة

● ميكيالوفسكى ١٩٩

● يوزالكوف وكرييف ٢٠١

● النزعة الذاتية فى الميزان ٢٠٢

● خاتمة الباب الثالث ٢٠٥

الباب الرابع

ذيوع علم الاجتماع النفسى

الفصل الحادى عشر : تدهور النزعة التطورية وانبثاق الوضعية المحدثة ٢١٣

● التفكير التطورى المتأخر : كوفاليفسكى ، كيلر ، وهوبهاوس ٢١٤

● النقد الامبيريقى للنزعة التطورية ٢١٨

● جذور النزعة الوضعية المحدثة ٢٢٣

● التكامل بين المذهب التطورى والوضعية المحدثه : فى كتابات جيدنجز الأخيرة ٢٢٥

الفصل الثانى عشر : تشارلز كولى وويليام توماس ٢٢٩

● كولى ٢٢٩

● النظرية العضوية عند كولى ٢٣٢

— الذات والجماعة الأولية والطبقة والطبقة المقفلة . ٢٣٥

— تلخيص وتقويم ٢٣٧

● توماس ٢٣٩

— المنهج ٢٤٠

صفحة

— الاتجاه الموقفي ودراسة الفعل ٢٤٣

— الفرد والتفكك الاجتماعي ٢٤٦

— الرغبات الأربعة وأنماط الشخصية والوثائق الشخصية ٢٤٨

— تلخيص وتقويم ٢٥١

الفصل الثالث عشر : ڤلفريدو باريتو ٢٥٩

● باريتو وكتاباته ٢٥٩

● علم الاجتماع ومناهجه ٢٦٠

● النسق الاجتماعي : بناؤه وديناميانه ٢٦٢

● دورة الصفوة ٢٦٩

● تلخيص وتقويم ٢٧١

الفصل الرابع عشر : ماكس ڤيبر ٢٧٥

● ڤيبر وأعماله ٢٧٥

● مصادر علم الاجتماع عند ڤيبر ٢٧٧

● الفهم السببي والعملية التاريخية ٢٨٠

● الفهم على مستوى المعنى والفعل الإنسانى . . ٢٨٥

● العلاقة بين السببية والمعنى ٢٩١

● النموذج المثالى أو الخالص : طبيعته وتطبيقاته . ٢٩٢

● الاحتمال ٢٩٨

● علم الاجتماع عند ڤيبر : أسسه وتطبيقاته . . ٢٩٩

● تلخيص وتقويم ٣٠١

● خاتمة الباب الرابع ٣٠٧

الباب الخامس

الالتقاء المعاصر بين النظريات السوسيولوجية

	صفحة
الفصل الخامس عشر : الوضعية المحدثة وعلم الاجتماع الرياضى .	٣١٧
● لندبرج	٣١٩
● دود	٣٢١
● علم الاجتماع الرياضى عند زيف وراشفسكى وهارت .	٣٢٢
● الوضعية المحدثة المعتدلة : أوجبرن وتشابين . .	٣٤٠
● ملاحظة حول الوضعية المحدثة المعاصرة والقياس الكمى.	٣٤٦
الفصل السادس عشر : الإيكولوجيا البشرية	٣٥١
الفصل السابع عشر : الاتجاه الوظيفى	٣٥٩
● نشأة الاتجاه الوظيفى ونطاقه	٣٥٩
● أعمال أساسية استعانت بالاتجاه الوظيفى . :	٣٦٣
● نحو نظرية وظيفية منظمة	٣٦٩
● الوظيفية من منظور أوسع	٢٧٨
الفصل الثامن عشر : علم الاجتماع النظرى	٣٨٣
● سوروكين	٣٨٤
● بارسونز	٣٩٨
● زنانيكى	٤١٥
● ماكيفر	٤٢٠
● نظريات أخرى	٤٢٨

صفحة

— هومانز ٤٢٩
— بلاو ٤٣٣
— جيرث ورايت ميلز ٤٣٥
— لوميز ٤٣٧
● ملخص : الالتقاء فى علم الاجتماع النظرى . ٢٤٠

الفصل التاسع عشر : القياس الاجتماعى وسوسيولوجيا الجماعات الصغيرة (الميكروسوسيوچيا) ٤٤٥
● القياس الاجتماعى ٤٤٥
● سوسيولوچيا الجماعات الصغيرة ٤٥٢
● تلخيص وتقويم ٤٥٥

الفصل العشرون : علم الاجتماع التاريخى ٤٥٧
● شبنجلر ودراسة التغير الدورى . . . ٤٥٧
● توينبي ٤٦١
● الديناميات الثقافية عند سوروكين . . . ٤٦٦
● تشابين وكروبر ٤٦٩
● الفريد ڤيبر ٤٧١
● التحدى الذى يواجهه علم الاجتماع التاريخى . . ٤٧٤
● التطورية المحدثة ٤٧٦
● التطوريون المعتدلون ٤٨٣

الفصل الحادى والعشرون : علم الاجتماع الفلسفى ٤٨٩
● جورڤيتش : «علم الاجتماع التعمقى» . . . ٤٨٩
● المدرسة الظاهراتية (الفينومينولوچية) . . . ٤٩٧

صفحة

● المدرسة الظاهراتية : تلخيص وتقويم	٥٠٣
● مدرسة النظم والمنظمات : مرحلتى أفلاطون وتوماس الأكوينى	٥٠٤
● مدرسة النظم والمنظمات : تلخيص وتقويم . .	٥١١
● ستورزو : التناغم الاجتماعى	٥١٣
● تايهار دى شاردن : من أصحاب التطورية الفلسفية	٥١٧
● مانهايم : البناء الاجتماعى والمعنى	٥٢٠
● تعقيب	٥٢٤

الباب السادس

خاتمة

الفصل الثانى والعشرون : علم الاجتماع فى منتصف القرن العشرين :

نظرة شاملة	٥٢٥

ملاحق الكتاب :

— قراءات مقترحة	٥٤٥
— ثبت تاريخى	٥٦٤

الباب الأول

مقدمة

الفصل الأول

دراسة النظريات السوسيولوجية

أهمل النشاط السوسيولوجي فى الولايات المتحدة الأمريكية مسألة النظرية منذ الحرب العالمية الأولى حتى مرحلة متأخرة . فقد اهتم الأساتذة والباحثون — أساساً — بالتدريس أو التنقيب عن معلومات واقعية تتصل بجانب أو بآخر من جوانب المجتمع ، والمجتمع الأمريكى بوجه خاص .' وعادة ما كان هؤلاء يميلون إلى أن يقرنوا الدراسة النظرية بالفلسفة ، أو حتى بالتأمل العقيم . وقد بدا — فى بعض الأحيان — أنهم يقولون إن الوقائع المؤيدة إمبيريقياً تتحدث عن نفسها ، وإن المزيد من هذه الوقائع كافٍ فى حد ذاته لإقامة علم سوسيولوجى .

لكن العلم يتطلب ما هو أكثر من الوقائع وما هو أكثر من الوصف الدقيق . وهكذا كلما زاد نضج علم الاجتماع ، فإن التوجيه السابق لا يلبث أن يستبدل وبسرعة باعتراف متزايد بأهمية النظرية وضرورتها . وسوف نرى فيما بعد كيف إن الاعتبارات والمفهومات النظرية تلعب دوراً أساسيًّا فى توجيه البحث والملاحظة وترشيد الوصف نفسه سواء كان هذا الدور بارزاً أو مضمرا ، إلا أن جميع علماء الاجتماع يتفقون الآن على وجوب بروز دور النظرية فى توجيه البحث وقيادته .

ومع ذلك فإذا كان علينا أن نستخدم النظ ية بحكمة ودراية فعالة وقاطعة ، فإن الأمر يتطلب معرفة طبيعتها ، وأشكالها ، ومفهوماتها ، والصور الاصطلاحية المختلفة التى تتخذها ؛ كما يجب التعرف على التصورات المختلفة المتباينة التى قد تستخدم نفس المصطلحات فى التعبير عنها . وبالإضافة إلى ذلك ينبغى أن نلم بتاريخ المحاولات السوسيولوجية النظرية ، وما انطوت عليه من اهتمامات متغيرة ، أو بنجاح أو فشل ، أو شق طريق للمستقبل .

هذه المسائل بعينها هى موضوع هذا الكتاب .

ولنبدأ بتعريف علم الاجتماع الذى يتمايز اختلافاً ومفاضلة عن العلوم والمباحث المتصلة به . وكذلك بتفسير معنى النظرية فى سياق خطة أو مشروع علمى .

ما علم الاجتماع ؟

اشتق أوجست كونت Comte كلمـــة Sociology أى علم الاجتماع عام ١٨٣٩ ، وكان ينوى تسمية العلم الجـــديد بالفيزياء الاجتماعية Social Physics ؛ لكنه تخلى عن هذه التسمية بعد أن نشر الباحث البلچيكى أدولف كيتليه Quételet دراسات إحصائية عن المجتمع دعاها بالفيزياء الاجتماعية . وهذه الكلمة « Sociology » مزيج غريب من اللاتينية واليونانية ، يصف شقاها — بمهارة — ما يسعى هذا العلم الجديد إلى تحقيقه وإنجازه ، فيشير مقطع « Logy » إلى الدراسة ذات المستوى الرفيع من حيث الدقة والتعمق ، (فالبيولوجيا والسيكولوجيا — على سبيل المثال — تدرسان الحياة والعقل دراسة متعمقة ودقيقة إلى حد كبير) . أما مقطع « Socio » فإنه يشير إلى المجتمع . ومن ثم فإن الكلمة مجتمعة تعنى — اشتقاقاً — دراسة المجتمع دراسة تتمتع بدرجة عالية من التعميم والتجريد .

ويفترض هذا التعريف سلفاً أن المرء يعرف ما المجتمع ، إلا أن النظريات السوسيولوچية المختلفة قدمت فى الواقع بعض التفسيرات المتضاربة إلى حد ما للمجتمع . وسوف نستعرض فيما بعد كثيراً من تلك النظريات ونناقشها . ويبدو أننا نكاد ندور فى حلقة مفرغة حيث يعرف علم الاجتماع بأنه علم المجتمع ، بينما ينبغى تعريف المجتمع بواسطة علم الاجتماع . لكن هذا الموقف يتجلى — غالباً — فى المراحل الأولى والتمهيدية للبحث العلمى ، إلا أنه يمكن حل هذا الإشكال بتعريف موضوع الدراسة تعريفاً إجرائياً

كافياً — تقريباً — للأغراض الحالية . ونستطيع — من هذه الزاوية — أن نعرف المجتمع بطريقة مبدئية بأنه « بنو الإنسان فى وجردهم الذى يقوم على الاعتماد المتبادل » . وبالتالى يمكن أن نأخذ هذا التعريف موضوعاً لدراسة علم الاجتماع .

ومن هذا المنطلق يمكن ترسم الحد الذى يفصل علم الاجتماع عن العلوم الأخرى التى تدرس بنى الإنسان بوصفهم أفراداً أو تجمعات من أفراد دون أن نأخذ فى الاعتبار تساندهم أو اعتمادهم المتبادل . فالتشريح الإنسانى والفسيولوجيا يدرسان بناء الكائنات الإنسانية ووظائفها ، وهى مسائل متكررة عند كل إنسان . وتهتم الأنثربولوجيا الطبيعية بتغاير البناء الجسدى لهذه الكائنات ، وتصنيف إختلافاتها وتغيراتها ، كما أنها تقيم جماعات إسمية أو إحصائية من البشر الذين تبرز عندهم سمات وراثية متشابهة أو سمات خارجية واضحة . ويدرس علم النفس (باستثناء ذلك الفرع المتداخل المسمى بعلم النفس الاجتماعى) العمليات العقلية التى تجرى فى عقول الأفراد ، ويخبرنا كيف يعبر الفرد ويسمع ويشعر ويستجيب للمثيرات . . . إلخ .

إن علم الاجتماع لا يهتم ببناء الجسد الإنسانى أو بوظائف أعضائه أو بالعمليات العقلية فى حد ذاتها ؛ بل هو يهتم بما يحدث عندما يقابل إنسان إنساناً ، أو عندما يشكل الناس جموعاً أو جماعات ، أو عندما يتعاونون ويقتتلون ، أو يتحكم بعضهم فى بعض ، أو يحاكى بعضهم البعض الآخر ، أو يطورون الثقافة أو يقوضونها . إن وحدة الدراسة السوسيولوجية ليست على الإطلاق فرداً واحداً ، ولكنها تتمثل — على الأقل — فى فردين يكونان — معاً — علاقة بشكل ما .

ومع ذلك ، فإنه على الرغم من أن بنى البشر فى اعتمادهم المتبادل يشكلون موضوع دراسة علم الاجتماع ، فإن نطاقه لا يسع كل نماذج هذا الاعتماد التى تهتم بها — بصورة ما — فروع أخرى من المعرفة كالفلسفة الاجتماعية ،

والتاريخ : والعلوم الاجتماعية المحدودة ؛ فما هو إذن الفرق بين علم الاجتماع وبين هذه الفروع من المعرفة .

١ ـ الفلسفة الاجتماعية

وهى أقدم بكثير من علم الاجتماع . نمت نمواً ملحوظاً فى اليونان القديمة، وتبلورت فى العصور الوسطى ، وازدهرت فى القرن الثامن عشر ، عصر التنوير ، الذى سبق مباشرة مولد علم الاجتماع . وهناك من القضايا المتضمنة فى علم الاجتماع المعاصر ما يمكن تتبعها فى أعمال الفلاسفة الاجتماعيين القدامى .

ومع أن الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع يعدان بمثابة نوعين مختلفين من جهد العقل الإنسانى المنقب ، إلا أن الاختلاف بينهما يشبه بصفة عامة ذلك الاختلاف الذى يفصل بين العلم الإمبيريقى والفلسفة ، وهو اختلاف ينصب أساساً على مستويات التجريد والمعالجة المنهجية . فكلاهما يحاول أن يصف الواقع ويفسره ، وكلاهما أيضاً يعتمد على ملاحظة الوقائع والتعميم المشتق من هذه الملاحظات . وعند هذا الحد ينتهى التشابه بين العلم الإمبيريقى (الذى يضم علم الاجتماع) وبين الفلسفة (التى تضم الفلسفة الاجتماعية) ؛ ففى العلم الإمبيريقى تستمد التعميمات المتصلة بميدان محدد من البحث من الوقائع التى تم ملاحظتها فى هذا الميدان ، أو من ميادين وثيقة الصلة به ؛ هذا إلى أن هذه التعميمات تستمد دون التسليم (سواء بالتأكيد أو النفى) بأى معرفة على مستوى عال من التجريد تتعلق بالواقع ككل . وتشكل جملة القضايا التى تكون أى علم امبيريقى نسقاً قائماً بذاته ، ولا يسمح للقضية أن تلعب دوراً فى هذا النسق إذا كانت تنطوى على معرفة غير إمبيريقية ، أى إن لم تكن قد صيغت وفقاً للحدود الموضحة آنفاً .

أما الفلسفة فهى على النقيض من ذلك ، لأنها تسعى ـ أساساً ـ

إلى فهم الحقيقة فى كليتها . فالفيلسوف من خلال ملاحظة مجموعات متنوعة من الوقائع يشرع فى إقامة بعض المبادئ العامة والنهائية التى يحاول — بواسطتها — تفسير الحقيقة ككل . ونحن لانسعى هنا إلى الإجابة عن التساؤل الذى يثار حول كيفية اشتقاق القضايا المتعلقة بالحقيقة الكلية ؛ فهناك اختلافات واضحة فى هذا الصدد بين المدارس الفلسفية المتعددة . ويستمد الفيلسوف مسلمات وبديهيات معينة من المبادئ العليا للحقيقة الكلية التى صاغها ، ثم يحاول بعد ذلك استخدامها فى إعادة تفسير الوضع الخاص لفئات الموضوعات التى يميزها فى الوقائع الملاحظة . وهكذا فبينما يفسر عالم الاجتماع المجتمع فى ضوء الوقائع الملاحظة من خلاله أو من خلال الميادين المتصلة ذات المعرفة الإمبيريقية ، يفسر الفيلسوف الاجتماعى المجتمع فى ضوء التفسيرات التى يعطيها للحقيقة الكلية ؛ ولذلك فإنه يستطيع أن يتحدث عن العلل الأولى ، والقيم النهائية ، والغايات القصوى ، بينما لا يستطيع عالم الاجتماع أن يفعل ذلك .

إن الفارق بين الفلسفة الاجتماعية وعلم الاجتماع واضح جلى على المستوى النظرى ، إلا أن الحدود بينهما مختلطة على مستوى الممارسة ، وبخاصة على مستوى النظريات ، وهو الموضوع الرئيسى لهذا الكتاب ، ذلك أنه ظهر خلال نمو علم الاجتماع خلط شديد بينه وبين الفلسفة الاجتماعية ؛ فلقد جاوز كثير من علماء الاجتماع الحدود التى تفصل بين نطاق الفلسفة الاجتماعية ونطاق علم الاجتماع ، وأدخلوا فيه أفكاراً وتصورات من النوع الذى يثير الشك والتساؤل ، تنتمى إلى الفلسفة الاجتماعية ، ولسوف نواجه هذا الموقف غالباً فى هذا الكتاب .

٢ — التاريخ

هو علم آخر يسعى إلى فهم بنى البشر فى اعتمادهم المتبادل ، ولكنه يركز — أساساً — على الصيغ الماضية من هذا الاعتماد ، حتى ان المؤلف

التاريخى ذى الطابع البيوجرافى لا يفشل فى رواية قصة العلاقات بين بطله والآخرين من الناس . فما هو الفرق إذن بين التاريخ وعلم الاجتماع ، خاصة وإن الأخير لايهتم بالحاضر فحسب ، بل إنه يهتم كذلك بالصيغ الماضية للتساند أو الاعتماد الإنسانى المتبادل ؟

إن التفرقة بين علم الاجتماع والتاريخ ليست مهمة صعبة على المستوى النظرى : فالتاريخ يدرس الماضى الإنسانى بوصفه سياقاً من الأحداث والمواقف والعمليات الفريدة والملموسة . ويحاول المؤرخ أن يعيد بناء الماضى مستخدماً كثير من التفصيلات الامبيريقية كما حدثت . مثال ذلك : كيف اندلعت حرب الاستقلال الأمريكية ، وكيف اشتعلت الثورة الفرنسية ، والثورة الاشتراكية فى روسيا ؟ كيف وقعت هذه الأحداث ، وما هى العمليات الفردية التى تكونت منها ؟ ثم لماذا حدثت ؟ إن هذه التساؤلات وأشباهها ستظل دائماً مركز اهتمام الإنسانية .

لكن العقل الإنسانى لايقف عند إعادة تصوير الأحداث الفريدة غير المتكررة ، وإنما يسعى إلى الكشف عن أنماط التكرار والتردد الكامنة خلف الإطار الفردى والتاريخى والزمانى لهذه الأحداث . إن الحروب عديدة ، لكن التساؤل يثار حول ما إذا كان هناك نمط تكرارى لنشأتها ووطأتها على المجتمعات التى تشترك فيها أو النتائج التى تترتب عليها . كما أن تقلبات الأسعار عملية مستمرة ، لكن التساؤل يثار أيضاً حول وجود نمط مشترك وراء هذه التقلبات أم لا . والجرائم التى ترتكب لا حصر لها ؛ فهل يمكن تمييز أنماط مستمرة لها بغض النظر عن التباين الملموس فى هذه الجرائم ؟ إن الأنماط المتكررة من الاعتماد الإنسانى المتبادل هى موضوع دراسة العلوم الاجتماعية التى ينتمى علم الاجتماع إليها . وتقوم هذه العلوم على أن النظام أو الانتظام مسلمة يمكن اعتبارها المقدمة المنطقية فى كل دراسة تسمو فوق مستوى الوصف البسيط .

والسياق الملموس الذى يدرسه المؤرخون سياق فريد غير متكرر ؛

فلن تتكرر « حرب ١٨١٢ » ، ولن يكون هناك « انتصار أكتوبر» آخر للاشتراكية فى روسيا ؛ لكن هذا السياق الملموس يسهل تحليله إلى عناصر يمكن من خلالها اكتشاف علاقات ضرورية وثابته . ويمكننا أن نضرب هنا مثلا نستعيره من الكيمياء ؛ فقد عرف فيها ستة وتسعون عنصراً، تتحد وتتجمع فى ملايين من المركبات ؛ وحينما يحاول الكيمائى تفسير مسألة ما فإنه يحلل المركبات إلى عناصرها ، ليعرف ما يغلب عليها من خصائص بناء على معرفته السابقة بالخصائص الثابته لهذه العناصر . وتجرى فى الحياة الواقعية مجموعات متنوعة من الأحداث لا يمكن حصرها ، ولكن هناك عناصر معينة متضمنة فى هذه الأحداث غالباً ما تتكرر ، فإذا أمكن إدراكها خلعت على تلك الأحداث وحدتها ومعناها . إن المؤرخ هنا يشير إلى المتغير ؛ أما عالم الاجتماع فيهتم أساساً بما هو دائم ومتكرر ؛ أى أن التاريخ يصف مجموعات متنوعة ووفيره من الأحداث والمواقف التى يمارس فيها بنو البشر اعتمادهم المتبادل . أما علم الاجتماع فإنه يحلل الأحداث والمواقف المختلفة إلى عناصرها الأساسية المحدودة نسبياً ، ليصوغ القوانين التى تحكم عملها . فالهدف الرئيسى لعلم الاجتماع يتمثل فى اكتشاف القوانين أو الأحكام التى تحدد العلاقات الضرورية والثابتة بين عدد محدود من العناصر التى يمكن بواسطتها تحليل الحقيقة الاجتماعية ، وهذا الهدف يطابق أهداف الفيزياء والكيمياء والأحياء وعلم النفس فى مجال كل منها الخاص .

إلا أن الحدود بين التاريخ وعلم الاجتماع قد تختلط على مستوى الواقع ، ذلك أن المؤرخين يسهمون غالباً فى اكتشاف الأنماط المتكررة فى الواقع الاجتماعى . ويتأتى ذلك حينما تقودهم دراساتهم للتطورات الملموسة ، وإلى محاولة فهم هذه التطورات فهماً سببياً . فهناك أعمال تاريخية تغزو مجال علم الاجتماع غزواً سافراً كمؤلف آرنولد توينبى Toynbee المسمى « دراسة التاريخ » A Study of History (١٩٣٤) ، وفى نفس الوقت خرجت أعمال سوسيولوجية أسهمت إسهاماً عظيماً فى فهم الصيغ الماضية للاعتماد الإنسانى المتبادل

منها مؤلف ماكس ڤيبر Weber «الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» (١٩٢٠) The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism ، ومؤلف بيتريم سوروكين Sorokin المعنون « الديناميات الاجتماعية والثقافية » (١٩٣٧ — ٤١) Social and Cultural Dynamics . وتظهر هذه الأعمال بوضوح إجماع التفرد والتغير فى الظاهرة الاجتماعية . وإذن فهناك نوع من التداخل والتشابك بين التاريخ وعلم الاجتماع ، لكنه مفيد ومثمر بالنسبة لكل منهما .

وينبغى أخيراً أن نميز بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المحدودة كالاقتصاد ، والحكومة ، والاثنولوجيا . فكل من هذه العلوم — شأنه شأن علم الاجتماع — يدرس البشر فى اعتمادهم المتبادل على المستوى الإمبيريقى وليس على المستوى الفلسفى . إن هذه العلوم لا تدرس — فقط — ظواهر ملموسة وفريده كدستور الولايات المتحدة مثلا ، أو تنظيم هذه البلاد لتجارتها الخارجية فى الوقت الحاضر ؛ ولكنها تسعى أيضاً إلى اكتشاف القوانين أو العلاقات الضرورية والثابته بين الظواهر وفقاً لطبيعتها . إذن ما الفرق بين هذه العلوم المحدودة وبين علم الاجتماع ؟ وما دور علم الاجتماع وعمله بالنظر إلى العلوم الاجتماعية الأخرى ؟ هناك أربع إجابات أساسية عن هذا التساؤل قدمها علماء الاجتماع فى عصور مختلفة من تاريخ هذا العلم .

فقد اعتقد كونت أنه ينبغى على علم الاجتماع أن يضطلع بكل المادة التى درستها هذه العلوم المحدودة ، وأن يستوعبها ، بحيث يجردها من سبب وجودها .

ثم تصور هربرت سبنسر علم الاجتماع على أنه علم فوق Superscience ، لا يلاحظ بنفسه الظواهر الاجتماعية ، لكنه يوحد الملاحظات والتعميمات التى انتهت إليها العلوم الاجتماعية المحدودة . أما جورج زيمل Simmel (وهو عالم اجتماع ألمانى ينتمى إلى نهاية القرن التاسع عشر) فقد أصر على أن موضوع دراسة العلوم الاجتماعية المحدودة يتمثل فى مضمون الأفعال

الإنسانية التى تستهدف غايات معينة ؛ فعلم الاقتصاد يهتم بالأفعال التى تستهدف حل مشكلات مادية كالإنتاج ، والتوزيع ، والتبادل ، والاستهلاك ؛ ويعالج العلم السياسى الأفعال التى تستهدف تحقيق السلطة السياسية وممارستها . لكن زيمل كان يعتقد أن أياً من هذه العلوم لا يدرس صورة الأفعال الإنسانية فى المجتمع ، وهى الصورة المشتركة بين كل نماذ الجهود والمحاولات كتكوين الجماعات الإنسانية وانحلالها ، والمنافسه ، والصراع . وقد خصص زيمل هذا الميدان « الاجتماع الصورى » الذى لم يشغله بعد أى علم اجتماعى محدد ، لعلم جديد هو علم الاجتماع .

وقد وضع سوروكين (وهو عالم اجتماع معاصر) حدوداً للتمييز بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الاجتماعية ، لاقت قبولا حتى من قبل أولئك الذين يعارضون مضمون آرائه السوسيولوجية . وقد استقى سوروكين تعريفه لعلم الاجتماع وغيره من عبارة لعالم روسى – بولندى يدعى ليوبترازيتسكى Leo Petrazhitsky * ، الذى يرى أنه إذا كانت هناك من خلال طائفة من الظواهر ، طوائف فرعية (ن) ؛ فإنه يجب أن يكون هناك (ن + ١) من فروع المعرفة لدراستها . و (ن) هنا العلم الذى يدرس كل طائفة من الطوائف الفرعية . وهناك بالإضافة إلى ذلك علم آخر لدراسة ما هو مشترك وعام بين الجميع ، ودراسة الارتباط بين هذه الطوائف الفرعية [١] . ويرى سوروكين أن لكل طائفة من الظواهر الاجتماعية العديدة اقتصادية ،

---

* كان ليوبترازيتسكى حتى عام ١٩١٧ استاذاً للنظرية العامة للقانون فى جامعة بطرسبورج ، وهو الآن يعمل أستاذاً فى جامعة وارسو ، ويشغل منصب نائب رئيس المعهد الدولى لعلم الاجتماع . وقد اشتهر بأنه صاحب اتجاه سيكولوجى فى علم الاجتماع يخالف فى مضمونه الاتجاه الذى ذهب إليه كل من تارد ، ووارد ، وكولى ، وجيدنجز ، وإلود . وقد اهتم فى أغلب دراساته بالتشريح السيكولوجى للقانون ، والأخلاق ، والتنظيم الاجتماعى ، والعمليات الاجتماعية . وتعتبر دراساته فى المنطق وقواعد المنهجية العامة من أحسن ما كتب فى هذا الموضوع بعد جون ستيوارت مل (المترجم)

(١) Leo Petrazhitsky, *Introduction to the Study of Law and Morals* (in Russian, 1907), pp. 80-81.

وسياسية . ودينية . وغيرها علم يدرسها ويتطابق معها . وبالإضافة إلى هذه العلوم تظهر الحاجة وتلح الضرورة إلى علم (علم الاجتماع) يهتم بالخصائص المشتركة والعامة والشائعة بين جميع أنماط الظواهر الاجتماعية والعلاقات بينها ؛ لأن علماً اجتماعياً خاصاً لا يستطيع بمفرده أن يؤدى هذين العملين معاً أداء مُرضياً . فالجدل يثور حول ما إذا كان الجانب الاقتصادى من الوجود الإنسانى هو الذى يحدد الأفكار الأخلاقية والدينية (كما يؤكد كارل ماركس)، أم أن الأفكار ذات المنبع الدينى تعطى دفعات معينة للنمو الاقتصادى (كما يذهب ماكس ڤيبر)، أم أن العلاقة المتبادلة أكثر تركيباً وتعقيداً مما يذهب إليه كل منهما ؟ إن عالم الاقتصاد ، أو دارس تاريخ الأفكار الأخلاقية والدينية لايستطيع حل هذه المشكلة العلمية، لأن كل منهما ينظر إليها ويتصورها من جانب واحد . وإذن فحل هذه المشكلة يدخل فى نطاق علم ينهض فوق تقسيم الظواهر الاجتماعية إلى طوائف فرعية ، وهذا العلم هو علم الاجتماع .

وتقدم وجهة نظر سوروكين – على المستوى النظرى – أفضل إجابة ممكنة عن السؤال الذى مؤداه : ما علم الاجتماع ؟ ولكن هذا العلم يهتم – من الناحية التطبيقية – بمجالات أخرى من الدراسة الاجتماعية لم تكن من قبل موضوعاً لأى علم من العلوم الاجتماعية الأقدم كدراسة الأسرة على سبيل المثال ، كما أنه يطبق تعميماته على مجالات الدراسة الاجتماعية التى كرست علوم اجتماعية معينة جهودها لوصفها وتصنيفها ومقارنتها ؛ ولذلك نجده يضم فروعاً مثل علم الاجتماع السياسى ، وعلم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم اجتماع الفن وما شابه ذلك .

ومن ثم فإن علم الاجتماع يتكون من حصيلة جوهرية من المعرفة يتطابق تقريباً مع التعريف الذى قدمه سوروكين ، ومن إطار يتكون من دراسات متفرقة لمجالات اجتماعية متنوعة لم تضع العلوم الاجتماعية المحددة يدها عليها . ويضايق هذا الموقف – إلى حد ما – أولئك الذين يفضلون

الانسجام والتناغم الكامل فى البناء الفخم للعلم . والمشكلة — لحسن الحظ — ليست قائمة بالنسبة لهذا المؤلف ، لأنه يهتم بالنظرية التى تتصل أساسا بلب علم الاجتماع ومحصلته .

بقى جار علمى واحد ليس بينه وبين علم الاجتماع خط دقيق وحد فاصل هو **الاثنولوجيا** ، التى كانت إلى عهد قريب تقتصر غالباً على الدراسة الوصفية للمجتمعات البدائية . أما الآن فإن الانثربولوجيا الثقافية — وهى التسمية الحديثة الشائعة للاثنولوجيا — تميل إلى اتخاذ موقف العلم التعميمى من الإنسان فى اعتماده المتبادل ، وتترك لعلم الاجتماع دراسة هذا الموضوع فى المجتمع الحديث المعقد . وطالما لاتوجد سلطة لحل الصراع الظاهر بين الدعاوى المتناقضة والمتضاربة لعلم الاجتماع والانثربولوجيا الثقافية ، فإن هذا العمل — الذى تقوم به الأنثربولوجيا — سوف يعد إسهاماً من قبل الانثربولوجيين والاثنولوجيين الرواد فى مجال النظرية السوسيولوجية شأنهم فى ذلك شأن علماء الاجتماع المحترفين .

ما النظرية السوسيولوجية ؟

توحى المناقشة السابقة بشكل غير مباشر بمعنى النظرية السوسيولوجية وماهيتها ، لكننا لكى نواجه هذا السؤال مباشرة سنبدأ بعرض مختصر لبناء أى علم إمبيريقى بغض النظر عن موضوع دراسته .

إن **الملاحظة** هى أساس كل علم إمبيريقى ، ويتم التعبير عن نتيجة ملاحظة فردية بقضية واحدة مؤداها أن هذه الظاهرة المحددة قد حدثت فى زمان معين وفى مكان معين . وتعد مثل هذه القضايا مطلباً ضرورياً لأى علم ، لكنها ليست كافية ، لأنه ينبغى أن تنظم الملاحظات الفردية ، علماً بأن أشكال التنظيم عديدة ومتنوعة ؛ فالملاحظات الفردية ينبغى أن تقارن باعتبار أن ذلك يعادل أوله نفس معنى الوصول إلى التشابه والاختلاف . وقد

تصنف هذه الملاحظات ، وهذا يعنى تكون أنماط أو طوائف يضم كل منها عدداً من الملاحظات المتشابهة . والتصنيف الجيد لا يتيح إدراج الظواهر الملاحظة قبل صياغته فحسب . بل إنه يدرج الظواهر التى تلاحظ بعد ذلك أيضاً . وقد تخضع الملاحظات الفردية للحساب والمعالجات الإحصائية كالتوزيع التكرارى ، والتسلسل الزمنى . ومعاملات التوافق والارتباطات وغير ذلك من المعالجات ؛ وقد ترتب هذه الملاحظات فى سياق نشوئى يوضح النمو التدريجى لعمليات معينة ؛ وقد يقارن كل من هذه السياقات بالآخر للكشف عن أوجه التشابه والاختلاف بينها .

ويوضع **التعميم** – الذى يشتق من أساليب التنظيم وأشكاله – فى شكل قوانين طبيعية (وهى قوانين اجتماعية فى مجال الدراسات الاجتماعية)، بحيث تمكن من التنبؤ بنتيجة محددة ، حينما تتوافر شروط معينة . ويمكن أن تتحول التعميمات التى تنتمى إلى النموذج الإحصائى إلى قوانين اجتماعية – باحتياطات معينة . وهناك إجراءات مفصلة تقود إلى صياغة مثل هذه القوانين .

والتعميمات هى نتائج متعلقة بطوائف من الظواهر . فالتعميم – إذن – لايشير إلى أى واقعة فى حد ذاتها ، وإنما ينبنى على كثير من الوقائع .

هذا وقد يثير التعميم ملاحظات أبعد مدى . والمعرفة التى تعبر عنها التعميمات تنتمى إلى مستوى أرقى من ذلك الذى تنتمى إليه المعرفة التى تعبر عنها قضايا فردية ، لكن مثل هذه المعرفة التعميمية لاتمثل حتى الآن أرفع ما وصل إليه العلم الإمبيريقى ، ذلك أن النظرية هى أرفع المستويات جميعاً . فالجهـــود المتراكمة والمتجمعة لرجال العلم الذين يتخصصون فى علم بعينه تنتهى إلى صياغة مجموعة كبيرة من التعميمات التى تنتمى إلى نماذج متعددة ومختلفة . وهنا تظهر الحاجة إلى تجميع شتات النتائج المبعثرة متى أمكن الوصول إليها وتوحيدها ، ويتحقق هذا التوحيد ببناء النظرية .

والنظرية هى مجموعة من القضايا التى تتوافر فيها الشروط التالية :

أولا : ينبغى أن تكون المفهومات التى تعبر عن القضايا محددة بدقة . ثانيا : يجب أن تتسق القضايا الواحدة مع الأخرى . ثالثاً : أن توضع فى شكل يجعل من الممكن اشتقاق التعميمات القائمة اشتقاقاً استنباطيا . رابعاً : أن تكون هذه القضايا خصيبة ومثمرة ، تستكشف الطريق للملاحظات أبعد مدى . وتعميات تنمى مجال المعرفة .

والنظرية لا يمكن أن تستق من الملاحظات والتعميات عن طريق استخدام وسائل الاستقراء المضبوطة والدقيقة . فبناء النظرية يعد إنجازاً خلاقاً ؛ ومن هنا فإن الأمر لا يدعو إلى الدهشة حين نجد نفراً قليلا من المشتغلين فى ميدان علمى معين هم القادرون على القيام بمثل هذا العمل . فهناك دائماً قفز فوق الأدلة ، وإحساس خفى متصل بالجهد الخلاق . لكن أى نظرية يتم بناؤها على هذا النحو لابد أن تخضع **للتحقق** ؛ فهى تعد صادقة ومحققة بصفة مبدئية فى حالة عدم وجود وقائع معروفة أو تعميم قائم يناقضها . أما إذا كان هناك ما يناقض مثل هذه النظرية المؤقتة ، فإن الأمر يتطلب رفضها أو تعديلها على الأقل .

هذا الاختبار هو مجرد تحقيق مبدئى ، لأنه قد توجد أحياناً نظريتان أو أكثر تفسر وقائع وتعميات معروفة . وفى هذه الحالة نلجأ إلى استخدام إجراء يدعى بالتجربة الحاسمة (أو الملاحظة الحاسمة) . وينطوى هذا الإجراء على التصور السبقى لموقف تؤدى فيه النظريات المتنافسة إلى تنبؤات متضاربة . وينبغى أن يخلق هذا الموقف لغرض التجربة ، أو يكتشف وجوده فى الواقع . والملاحظة — حينئذ — هى التى تقرر أى النظريات تتطابق مع الواقع وتتفق معه . إن تحققاً من هذا النوع ليس نهائيًّا أيضاً ، لأنه قد تكتشف — فيما بعد — وقائع ، وقد تستمد تعميات لا تتفق مع النظرية القائمة والمعترف بها . إذن فالنظرية ليست نهائية على الإطلاق فى العلم الامبيريقى .

وهناك فى العلوم الطبيعية كالفيزياء أو الكيمياء — بوجه عام — نظرية واحدة فقط على مستوى عال من التجريد ، أو مجموعة من النظريات المرتبطة ، التى يكمل بعضها بعضاً ؛ لكن هذه العلوم قد وصلت إلى هذه المرحلة من النضج بعد أن مرت بمرحلة النظريات المتصارعة التى قد تتمثل فى نظريتين أو أكثر يتعايشون معاً . وما زال الحال كذلك فى علم الاجتماع ، حيث لا يوجد إطار من القضايا المتسقة أو المتجانسة ، أو اصطلاحات صادقة يتفق عليها علماء الاجتماع ، تسمح بعرض الوقائع المعروفة والتعميمات بوصفها اشتقاقات منطقية لمبادئ محدودة ، بل إن علم الاجتماع قد تميز فى نموه وتطوره بظهور مجموعة كبيرة وغير عادية من النظريات المتصارعة . ومع أن هــذا الموقف لم ينته بعد ، فإن الصراع لم يعد على نفس الدرجة من الشدة التى كان عليها فى نهاية القرن التاسع عشر . ويتفق علماء الاجتماع الآن على عدد من القضايا المتضمنة فى نظرية سوسيولوجية شاملة ، مع إنهم غالباً ما يعبرون عن هذه القضايا باصطلاحات مختلفة ومتباينة (يجب أن يكون القارئ واعياً بالحقيقة التى مؤداها أن هناك اصطلاحات بديلة متعددة لنفس المفهومات والأفكار ، وأنه يمكن التعبير — فى بعض الأحيان — عن مفهومات بل حتى نظريات مختلفة بنفس اللغة) . ومن الواضح أن الاختلاف بين السوسيولوجيين آخذ الآن فى التناقص والتقلص ، ويصاحب ذلك تزايد فى درجة الاتفاق ومداه ، وذلك ما يحاول هذا المؤلف توضيحه .

ويوضح فحص النظريات السوسيولوجية فى الماضى والحاضر أنها تدور حول مشكلات قليلة ومحدودة ، أكثرها أهمية ما يدور حول التساؤلات التالية : —

● ما المجتمع ؟ وما الثقافة ؟

- ما هى الوحدات الأساسية التى ينبغى أن نحلل المجتمع والثقافة إليها ؟
- ما هى طبيعة العلاقة بين المجتمع والثقافة والشخصية ؟
- ما هى العوامل التى تحدد حالة المجتمع والثقافة وتغيرهما ؟
- ما علم الاجتماع وما مناهجه الملائمة ؟

وينبغى أن تتركز دراسة النظرية السوسيولوجية وغيرها على الإجابات المختلفة عن هذه التساؤلات المشار إليها ، إلا أنه ينبغى على المرء أن يتعمق فيما وراء هذه التساؤلات — خلال عرض النظريات الخاصة أو الفردية — لأن كثيراً من النظريات يفترض وجود مشكلات أساسية أخرى لم تشملها هذه الأسئلة ، أو أنها — أى هذه النظريات — مختزلة بشكل يجعل من الضرورى التعرض لمشكلات علمية أخرى ترتبط من قريب أو بعيد بالمسائل التى عرضناها فى الأسئلة السابقة .

كيف تدرس النظريات السوسيولوجية :

لا يهدف هذا المؤلف إلى عرض نتائج الدراسة العلمية للمجتمع عرضاً منظماً ، بل يسعى إلى كشف النسق الفكرى الذى ينصب على علم الاجتماع النظرى ؛ ولا يحاول المؤلف أن يقيم نظرية خاصة ، وإنما هو يسعى إلى استجلاء عملية تطور النظرية فى علم الاجتماع ، كما تتجلى فى ظهور النظريات المختلفة وتصارعها واختفائها أو بقائها . ويهتم هذا المؤلف أساساً بتاريخ نفاذ علماء الإجتماع التدريجى إلى واقع المجتمع . كما يستهدف إقامة صلة القرابة أو التعارض بين الأفكار ، وإبراز الحالات التى تم فيها الوصول إلى أفكار متشابهة فى نفس الوقت ، واكتشاف البذور الأولى أو السوابق التى انطوت عليها النظريات اللاحقة فى النظريات السابقة ، وكذلك استكشاف تقدم الحقيقة من خلال تصارع الآراء

وتضاربها . وسوف تعين دراسة هذه المسائل على فهم الأسباب التى تقف وراء الاختيارات التى قرر المشاركون فى هذه العملية انتقاءها . كما أن على هذه الدراسة أن تنبه إلى الأخطاء التى تم ارتكابها فى الماضى وتستكشف طرقاً تبشر بتقدم أبعد مدى .

والمادة المتاحة لهذه الدراسة وفيره ، لكنها دراسة معقدة ؛ ذلك لأن النظريات السوسيولوجية قد تطورت على نمط مشابه إلى حد ما لنمو النبات . فهناك فروع تقف شامخة منبتة لفروع أخرى كثيرة ، بينما تذبل فروع أخرى وتذوى إن آجلا أو عاجلا . ويصبح الموقف أكثر تعقيداً ، إذا ما أضفنا إلى مسألة التفرع هذه مسألة أخرى ، هى التقارب . فمن خلال التفرع تتيح نظرية واحدة الفرصة لظهور نظرية واحدة أو أكثر . ومن خلال التقارب تتجه النظريات التى بدأت مستقلة وغير متطابقة فى تفسيرها للواقع الاجتماعى إلى التشابه شيئاً فشيئاً حتى تلتحم ثانية فى بعض الأحيان فى نظرية واحدة . ولذلك فإنه من الصعوبة بمكان أن نقيم عرضاً تأصيلياً منظماً للنظريات السوسيولوجية ، الأمر الذى يمكن أن يؤدى إذا حاولناه إلى طمس الاتجاهات والإسهامات الأساسية ، وإلى الفشل فى إيضاحها .

ويتطلب تعقد الموضوع محل الدراسة هنا ، اختياراً وتنظيماً دقيقاً وواعياً للمادة . والاختيار دائما عملية تعسفية إلى حد ما . وطالما إننا لانقصد أن يكون هذا المؤلف دائرة معارف سوسيولوجية ؛ فإن كثيراً من الأعمال القيمة ينبغى أن تظل خارج نطاقه ومجاله . وهناك — على الأقل — ثلاثة نماذج أساسية وممكنة من التنظيم هى على النحو التالى : الأول ، قد تصنف النظريات إلى مدارس محدودة تقوم على نماذج الحلول النظرية للمشكلات الأساسية ، وذلك هو الاتجاه الذى تبناه سوروكين فى مؤلفه « النظريات

السوسيولوجية المعاصرة» (١٩٢٨) Contemporary Sociological Theories . الثانى ، قد تعرض النظريات وتعالج وفقاً للسياق التاريخى لظهورها ، وذلك — تقريباً — هو الأسلوب الذى استخدمه لختنبرجر Lichtenberger فى مؤلفه «تطور النظرية الاجتماعية» (١٩٢٣) The Development of Social Theory ، وكذلك هـــاوس House فى مؤلفــه « تطور علم الاجتماع » (١٩٣٦) The Development of Sociology . أما النموذج الثالث والأخير فيتمثل فى عرض النظريات وفقاً للمناطق الجغرافية التى ينتمى إليها مؤلفوها . وقد استخدم هذه الخطة جورفتش Gurvitch وولبرت مور Moore فى إعدادهما وتقديمهما للكتاب الذى أشرفا على تحريره المسمى « علم اجتماع القرن العشرين » (١٩٤٥) Twentieth Century Sociology ، وكذلك بارنز Barnes فى إعداده للكتاب الذى أشرف على تحريره المسمى « مقدمة فى تاريخ علم الاجتماع » (١٩٤٨) An Introduction to the History of Sociology . وسوف نستخدم فى هذا الكتاب مزيجاً من الاتجاه الأول والثانى .

وسوف ينقسم عرض النظرية السوسيولوجية وتتبع نموها إلى أربع فترات ؛ تمتد المرحلة الأولى من ميلاد علم الاجتماع حتى حوالى عام ١٨٧٥ ، وهى مرحلة الرواد الأوائل ، والجهود المتفرقة . أما المرحلة الثانية فإنها تقع تقريباً فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر وهى مرحلة « المعركة » بين المدارس التى نشبت فى نفس الوقت الذى هيمن فيه المذهب التطورى . وقد دارت هذه المعركة لتقرير أى العوامل يحكم التطور الاجتماعى (الاقتصادية ، أو الجغرافية ، أو العنصرية أو غير ذلك) . وتغطى المرحلة الثالثة الربع الأول من القرن العشرين ، وهى مرحلة تردد بين أنصار المذهب التطورى المتداعى ، والشعور المتزايد بالحاجة إلى التركيز على الدراسات الامبيريقية . وقد تزايد التأكيد — خلال هذه الفترة — على الأسس السيكولوجية لعلم الاجتماع . أما المرحلة الرابعة والحالية ، فهى مرحلة « معركة الأطر المرجعية » ، أو معركة الرغبة فى الالتقاء . وتتميز هذه المرحلة بالوعى المتزايد

بوجود إطار ضخم من القضايا التى تنهض على أساس إمبيريقى (وهى تدعى لذلك مرحلة الالتقاء) ، كذلك فإنها تتميز بالتنافس بين وجهات النظر التى تدعى كل منها أنها أكثر دقة فى تفسير الواقع الاجتماعى فى عموميته .

وسوف نعرض — فى كل مرحلة من هذه المراحل — لأكثر المدارس تمثيلا ، وأقوى النظريات فعالية وتأثيراً ، كما سنوضح العلاقات المتبادلة بين المدارس والنظريات . وسوف نهتم — من خلال المدى الكلى للتطور والنمو — بأوجه الإصرار والمثابرة ، والتراكمات ، والبعث النظرى ، أو عودة بعض النظريات إلى الظهور فى أساليب جديدة فى بعض الأحيان .

البابُ الثانى

الرواد

الفصل الثانى

أوجيست كونت

طالما أن هذا المؤلف يهتم بدراسة النظريات السوسيولوجية وليس تاريخ الفكر الاجتماعى عامة ، فإننا نبدأه بأوجيست كونت ، وهو الشخصية الرئيسية الأولى التى أكدت أن قيام علم نظرى وامبيريقى للمجتمع أمر ممكن ومطلوب ، وبرهن على ذلك بالفعل . لكن فهمنا لأوجست كونت لن يستقيم إلا إذا أحطنا بالمناخ الفكرى الذى ساد فرنسا فى أوائل القرن التاسع عشر .

فرنسا فى بداية القرن التاسع عشر :

يتشكل المناخ الفكرى للمجتمع من الأفكار السائدة بين المثقفين والمشكلات التى يشتركون فى مناقشتها ، وأساليبهم فى هذه المناقشة ، علماً بأن درجة تكامل هذا المناخ تتفاوت وتختلف . فقد ينقسم المثقفون إلى قطاعات لكل منها أفكاره المفضلة والمشتركة ، ومشكلاته الخاصة التى يهتم بها ، وأساليبه الفريدة فى المناقشة .

وقد حقق المناخ الفكرى والثقافى فى مطلع القرن التاسع عشر درجة عالية من التكامل من خلال التفاخر بما حققته الرياضيات والعلوم الطبيعية وأنجزته ، والثقة بالمقدرة الفائقة لمناهج هذه العلوم .

أما فيما يتصل بالشئون الإنسانية ، فإن هذا المناخ كان ينطوى على الإعتقاد بوجود قوانين اجتماعية مشابهة لتلك القوانين المستقرة فى العلوم الطبيعية . أما القانون الذى سيطر على هذه القوانين فكان يتمثل فى قانون التقدم الذى يعنى ضرورة تطور المجتمعات الإنسانية نحو مراحل أرقى وأفضل .

ويمكن تتبع أصول هـذه الطائفة من الأفكار عند بليز بسكال Blaise Bascal (١٦٢٣ – ٦٢) الذى ألمع إلى أنه يمكن تشبيه اتصال الأجيال الإنسانية واستمرارها ، بفرد يحيا إلى الأبد ويجمع المعرفة باستمرار . وكذلك عنـد شارل منتسكيو Charles Montesquieu (١٦٨٩ – ١٧٥٥) الذى وضع فى الجملة الأولى من مؤلفه الأشهر « روح القوانين » تعريفاً لقوانين الطبيعة لاقى قبولا عاماً . فقد ذكر أن القوانين – بالمعنى العام للاصطلاح – هى العلاقات الضرورية المستمدة من طبيعة الأشياء . وكان جاك ترجو Turgot (١٧٢٧ – ٨١) قد طور فكرة التقدم فى محاضرة ألقاها عام ١٧٥٠ ، وفى دروس موجزة عن تاريخ العالم ؛ فحاول أن يوضح أن تقدم معرفة الإنسان بالطبيعة كانت مصحوبة بتحرر عقله تدريجيا من التصورات والمفهومات الغيبية . وقد مرت هذه العملية – فى رأيه – بمراحل ثلاثة على النحو التالى : –

الأولى : افترض فيها الناس أن هناك كائنات عاقلة تحدث الظاهرات الطبيعية ، وهى غير مرئية ولكنها تتجلى .

والثانية : بدأ فيها الناس يفسرون هذه الظواهر بواسطة تعبيرات محددة مثل الجوهر Essence والقوة Faculty .

والثالثة : قام الناس فيها بصياغة فروض يمكن تنميتها بالرياضيات وتحقيقها بالتجربة ، وذلك من خلال ملاحظاتهم للأفعال الميكانيكية المتعادلة .

ويعد المركيز دى كوندرسيه Condorcet (١٧٤٣ – ٩٤) رائدا آخر من رواد فكرة التقدم . وقد عبر عن وجهة نظره فى مؤلف بعنوان « مقال تاريخى فى تقدم العقل البشرى » Historical Essay on the Progress of Human Reason . وقد أنجز عمله هذا وهو سجين ينتظر حكماً بالإعدام أيقن أنه لا مهرب منه . وقـد تتبع كوندرسيه التقـدم بشكل شامل عبر العصور

المختلفة ، وأدرك إمكانية قيام علم يستشف التقدم فى المستقبل ويتصوره ، وبالتالى يعجل به ويوجهه . وحتى يمكن إقامة قوانين تسمح بالتنبؤ بالمستقبل ، لا بد للتاريخ أن يتحول من تاريخ للأفراد ليصبح تاريخاً للجموع الإنسانية . وحينما يتحقق مثل هذا التحول يصبح التنبؤ بالمستقبل — الذى ينهض على المعرفة بالقوانين الضرورية والثابتة — أمراً ممكناً . وليس هناك من سبب يدعو إلى الإعتقاد بعدم وجود مثل هذه القوانين التى تحكم الشئون الإنسانية . إلا أن أغلب هذه القوانين ما يزال مجهولا ، لكن المرء يستطيع أن يؤكد — بناء على الملاحظة التاريخية — أن التقدم أمر ضرورى وعملية مستمرة ، وهو يعتمد على تتابع التفسيرات الغيبية والميتافيزيقية والعلمية للظواهر الطبيعية .

حياة كونت :

ولد كونت (١٧٩٨ — ١٨٥٧) فى « مونتبليه » بفرنسا ، والتحق — ذلك الرجل الذى أصبح الأب المؤسس لعلم الاجتماع — وهو فى السادسة عشرة من عمره بمدرسة البولتكنيك ، وهى أوسع المدارس شهرة وأكثرها تميزاً فى ذلك الوقت . وكان أغلب أساتذة هذه المدرسة من المتخصصين فى الرياضيات والطبيعة ، ولا يعنون كثيراً بدراسة الشئون الإنسانية والمجتمع ، لكن الشاب كونت كان معنيا بهذه المسائل .

وقد روّع كونت بالآثار الهدامة للثورة الفرنسية ، شأنه فى ذلك شأن كثير من فلاسفة هذه المرحلة ، وبخاصة الفلاسفة الاجتماعيين أمثال بونال L. G. Bonald ، وجوزيف دى ميستر Maistre . كما روعته الفوضى التى ترتبت على تقويض الجماعات الاجتماعية الوسيطة بين الأسرة والدولة بالقوة ، ولذلك كان إصلاح المجتمع هو شغل كونت الشاغل منذ البداية ، وكان ذلك هو الهدف الرئيسى فى حياته . ولما كان العلم الجديد بذلك غير متاح وغير قائم ، فقد كرس كل جهوده

لخلقه . ويعتمد هذا العلم — فى رأيه — على العلوم الأخرى ، ولذلك قرر أن يدرس السلسلة الكلية للعلوم النظرية التى دعاها بالفلسفة الوضعية . وقد اتجه كونت إلى إقامة نسق من القوانين التى تحكم المجتمع ، ينهض على نتائج مثل هذه الدراسة ، ومن ثم استطاع أن يفترض علاجاً للمجتمع يقوم على أساس هذه القوانين .

وقد نمت إنجازات كونت العلمية العظيمة نمواً عظيما ، عندما أصبح سكرتيراً للكونت هنرى دى سان سيمون Saint-Simon (١٧٦٠ — ١٨٢٥). وكان حينئذ فى التاسعة عشرة من عمره ولم يزل طالباً بمدرسة البولتكنيك . ومع أن سان سيمون كان ينتمى إلى الارستقراطية الفرنسية ، فإنه أصبح واحداً من أوائل ومشاهير الاشتراكيين المثاليين ، وواحداً من المفكرين الإجتماعيين ، أو ربما الحالمين الإجتماعيين الذين إعتقدوا أنه يمكن التغلب على مشكلات المجتمع فى عصرهم وحلها جذريا بإعادة تنظيم الإنتاج الإقتصادى والذى بواسطته يمكن انتزاع وسائل الإنتاج من حوزة الطبقة المالكة فى إطار الحرية الإقتصادية التى كانت تمثل قيمة عالية فى ذلك الوقت . وقد عبر سان سيمون عن أفكاره هـــذه فى منشور صدر عام ١٨١٣ موضحاً فيه ما يلى :

- سوف تصبح الأخلاق والسياسة علوماً وضعية .
- سوف تتجه كثير من القوانين التى تنطوى عليها علوم فردية نحو قانون شامل يضمها جميعاً .
- سوف يصبح العلم بمثابة القوة الروحية الجديدة .

• ينبغى حينئذ العمل على إعادة تنظيم المجتمع ، وسوف تدخل الإنسانية بهذه الطريقة إلى المرحلة الثالثة والعظمى من تاريخها ؛ فقد انتهت المرحلة الأولى بسقراط ، أما المرحلة الثانية أو الظنية Conjectural فكانت ما تزال مستمرة — فى رأى سان سيمون — حتى عصره .

وقد عمل كونت وسان سيمون معاً منذ عام ١٨١٧ حتى ١٨٢٣ . وكانت علاقتهما فى عملهما وثيقة لدرجة أصبح من الصعب معها التمييز بين إسهامات كل منهما ، ويتضح ذلك بصفة خاصة فى عملهما المسمى « خطة العمليات العلميـــة اللازمة لإعادة تنظيم المجتمع » Plan of the Scientific Operations Necessary for the Reorganization of Society

وقد دعا كونت هذا العمل فى مرحلة لاحقة « اكتشاف عام ١٨٢٢ العظيم » . وقد أكد المؤلفان فى هذا العمل أنه يجب أن تصبح السياسة فيزياء اجتماعية ، وهى فرع من الفسيولوجيا — فى رأيهما — لأن كل فرع من فروع المعرفة ينبغى أن يمر بمراحل ثلاثة : المرحلة اللاهوتية ، والميتافيزيقية ، والوضعية ؛ ومن ثم فإن موضوع الفيزياء الاجتماعية يتمثل فى اكتشاف القوانين الطبيعية الثابتة للتقدم التى تماثل فى ضرورتها ضرورة قانون الجاذبية . وهكذا تقرر بوضوح برنامج العلم الجديد (الذى دعى بعلم الإجتماع فيما بعد) ، وأعلنت القضية الأولى فى نظرية كونت ؛ قانون المراحل الثلاث .

وبعد ظهور هذا العمل بوقت قليل انفصل كونت عن سان سيمون ، وبدأ كل منهما يهاجم الآخر هجوماً مريراً ، ولم يحظ كونت منذ ذلك الحين بوضع مالى مناسب أو استقرار ، وعاش على تعليم الرياضيات وبعض مصادر الرزق الأخرى .

وكانت حياة كونت سلسلة من الإحباطات والمعارك الشخصية ، الأمر الذى تزايدت معه عزلته الإجتماعية بصورة مستمرة ، إلا أنه لقى معاونة من مجموعة صغيرة من المعجبين كانت تدعوه لإلقاء سلسلة من المحاضرات الخاصة عن الفلسفة الوضعية حين وافق كونت على إلقائها ، وأخذ ينشر المذكرات عنها بالتدريج بين عامى ١٨٣٠ و ١٨٤٢ والتى شكلت عمله الرئيسى الضخم «دروس فى الفلسفة الوضعية » Course of Positive Philosophy الذى خرج فى ستة مجلدات . وبينما هو يعمل فى هذا المشروع اكتشف

مبدأ الصحة العقلية Cerebral Hygiene ، ويعنى هذا المبدأ — فى ضوء تطبيق كونت له فى حياته — أن يتوقف عن القراءة حتى لا يلوث عقله بأفكار الآخرين . وقد كتب كونت فى سنواته الأخيرة بين عامى ١٨٥١ و ١٨٥٤ مؤلفاً بعنوان « مذهب فى السياسة الوضعية » System of Positive Politics فى أربعة مجلدات طبق فيه مكتشفات علم الإجتماع النظرى على حل مشكلات الاجتماعية فى عصره ، ومن ثم حقق هدفه الرئيسى الذى كان يتمثل فى إصلاح المجتمع وتحسين أوضاعه . لكنه فى عمله هذا انحرف — جزئيا — عن الوضعية وحاول إقامة « دين الإنسانية » Religion of Humanity . ومع ذلك فإن المرء يجد فى هذا العمل عدداً من الإضافات الهامة والمشوقة التى أضافها كونت لعمله المبكر فى الفلسفة الوضعية .

قضايا أساسية :

تشكل النظرية السوسيولوجية لكونت نسقاً ، فى مركزه قضيتان مرتبطتان : الأولى هى قانون المراحل الثلاثة ؛ أما الثانية فتتمثل فى المبدأ النظرى الذى مؤداه أن العلوم تنتظم فى نسق تسلسلى يشغل علم الاجتماع قمته .

والعلوم كما يؤكد كونت فى مبدأه النظرى الثانى إما نظرية ، أو عملية تطبيقية . ويمكن أن تصنف العلوم النظرية تصنيفاً أبعد مدى إلى علوم وصفية أو ملموسة وأخرى مجردة ، حيث تهتم الأولى بالظواهر الملموسة وتعالجها ؛ بينما تنشغل الثانية باكتشاف القوانين الطبيعية التى تحكم هذه الظواهر وتحدد وجودها وتتابعها . وتشكل العلوم النظرية المجردة سلسلة أو سلماً ، تعتمد فيه كل حلقة عليا على الحلقات التى تسبقها ، لأنها تهتم بظواهر ملموسة أكثر تركيبا . وتحتل الرياضة قاعدة السلم لأنها تهتم بالجوانب المجردة لجميع الظواهر ، يليها فى الترتيب الميكانيكا التى خلط كونت — غالباً — بينها وبين الفلك ، وهو علم

حقق فى عصره تقدماً ملموساً ، ثم الفيزياء ، فالكيمياء ، فالبيولوجيا . وفوق ذلك كله يتربع العلم الجديد ؛ الفيزياء الاجتماعية أو علم الاجتماع .

وقانون المراحل الثلاثة يعنى — قبل كل شيء — أن كل ميدان من ميادين المعرفة قد مر فى تطوره بثلاث مراحل : اللاهوتية ، والميتافيزيقية ، والوضعية . لكن العلوم لم تنتقل — معاً — من مرحلة إلى أخرى ؛ فكلما كان العلم يشغل مكاناً عالياً فى سلم العلوم ، تأخر تحوله وإنتقاله من مرحلة لأخرى ، وهذا وضع لا يمكن أن يكون غير ذلك لأن العلوم البسيطة تتطور وتنمو أولا ؛ أما العلوم المركبة فإن تطورها يأتى متأخراً . هذا وقد اعتقد كونت أن كل ميادين المعرفة قد وصلت إلى المرحلة الوضعية فيما عدا ميدان واحد ، إلا أن ظهور علم الإجتماع يتمم السلسلة .

ويعد قانون المراحل الثلاثة — فى رأى كونت — أكثر من مجرد مبدأ يحكم تقدم المعرفة ؛ فالفرد فى تطوره وتربيته وتعليمه يمر بهذه المراحل الثلاثة شأنه شأن المجتمع الإنسانى نفسه . ويعتمد التطور الإجتماعى الوضعى والتنظيم — فى رأى كونت — على المعرفة العلمية بالظواهر الاجتماعية . ويمكن القول بتعبير آخر إن « الإكتشاف العظيم لعام ١٨٢٢ » كان جديراً — فيما ذهب إليه كونت — بأن يصبح الفكرة القائدة والموجهة لإعاده تنظيم المجتمع الفرنسى الذى هزته الثورة .

كان كونت مقتنعاً تماماً بصحة وجهات نظره ، حتى إنه بعث بنسخة من مؤلفه « الفلسفة الوضعية » إلى نيقولا الأول إمبراطور روسيا ، وأرفق بهذه النسخة خطاباً ظهر فيه أنه كان مقتنعاً بمبادرة الحاكم الأوتوقراطى (المدرب فى الرياضيات تدريباً كافياً) فى القيام بإصلاحات تنقل روسيا إلى المجتمع الوضعى . وقد كانت دعاوى كونت — مثله مثل كثير من المجددين — مثارا للسخرية فى وقته كما تعكس ذلك تلك

الحادثة ، علماً بأن القضايا الأساسية التى ضمنها نظريته السوسيولوجية تستحق الاحترام والاعتبار .

ومن الواضح أن القائمة التى وضعها كونت للعلوم المجردة قائمة ناقصة ، فقد أسقط علم النفس الذى عدّه فرعاً من الفسيولوجيا ، هذا بالإضافة إلى أن العلاقة بين العلوم أكثر تركيباً وتعقيداً مما اعتقد كونت . ومع ذلك فإن تقسيمه العام للعلوم جائز وصحيح بوجه عام . أما قانون المراحل الثلاثة – بالمعنى الذى خلعه عليه مبتكره – فغير صادق ؛ فمع أن التفسيرات المبكرة للطبيعة والإنسان كانت دينية غالباً ثم تبعتها تفسيرات فلسفية فتفسيرات العلم الإمبيريقى أخيراً ، فإن أياً من الاتجاهات المتأخرة لم يحل كلية محل الإتجاه الدينى فى التفسير ، بل إن هناك أكثر من ذلك ، خلطا بين المراحل الثلاث . وحتى مع التصحيح والتعديل ، فإن مثل هذا القانون لا يستطيع أن يحتمل الإختبارات الامبيريقية المعروفة الآن ؛ ومع ذلك فإن المرء قد يراه بشكل معدل إلى حد كبير فى أكثر النظريات طموحاً فى الوقت الحاضر ، أعنى نظريات سوروكين (انظر الفصل العشرين) .

علم الاجتماع :

يظهر معنى علم الاجتماع عند كونت من خلال موقعه الدقيق فى نسق العلوم . فعلم الاجتماع هو العلم النظرى المجرد للظواهر الاجتماعية . فحينما أدرك كونت (مع سان سيمون) أهمية هذا العلم الجديد وضرورته كتب يقول « لدينا الآن فيزياء سماوية ، وفيزياء أرضية ميكانيكية أو كيماوية ، وفيزياء نباتية ، وفيزياء حيوانية ، ومازلنا بحاجة إلى نوع آخر وأخير من الفيزياء ، هى الفيزياء الاجتماعية حتى يكتمل نسقنا المعرفى عن الطبيعة . وأعنى بالفيزياء الاجتماعية ذلك العلم الذى يتخذ من الظواهر الإجتماعية موضوعاً لدراسته باعتبار هذه الظواهر من نفس

روح الظواهر الفلكية والطبيعية والكيماوية والفسيولوجية من حيث كونها موضوعاً للقوانين الطبيعية الثابتة » . لقد كان الهدف متمثلا — بتعبير أكثر دقة — فى « اكتشاف سلسلة التحولات الثابتة المتتابعة للعنصر الإنسانى الذى بدأ من مستوى لا يرقى عن مجتمعات القردة العليا ، وتحول تدريجيا إلى حيث يجد الأوربيون المتحضرون أنفسهم اليوم »[1] . وقد غير كونت بمرونة فائقة اسم العلم الجديد من الفيزياء الإجتماعية إلى الإجتماع ، وأوضح فى الجزء الأخير من « الفلسفة الوضعية » أنه ابتكر اسما جديداً لأن عالماً باچيكيا إغتصب الإسم القديم وجعله عنواناً لعمل مقصور على موضوع تافه كالإحصاءات البسيطة ، وهذا العمل الذى أشار إليه كونت هو مؤلف كيتليه المعنوان « مقال فى الفيزياء الإجتماعية » (انظر الفصل الرابع) ، وهو واحد من أكبر الإسهامات المؤثرة فى العلوم الإجتماعية خلال القرن التاسع عشر .

وقد حاول كونت فى « السياسة الوضعية » أن يدعم من جديد تعريفه الشكلى لعلم الاجتماع الذى أورده فى « الفلسفة الوضعية » ، حيث يخصص علم الاجتماع فى أحد مواضع هذا المؤلف لدراسة كلية لظواهر العقل الإنسانى والأفعال الإنسانية الناتجة . ويوضح كونت فى موضع آخر أن علم الإجتماع لا يدرس العقل فى حد ذاته ، ولكنه يهتم بالنتائج المتراكمة والمتجمعة عن استخدام العقل وممارسته . وطالما أنه من المؤكد أن كونت لم يتخل عن تصوره لعلم الإجتماع بوصفه علم نظرى للظواهر الإجتماعية ، فإن المحصلة الكلية لهذه الظواهر كما يعرفها الآن تتمثل فى النتائج المتراكمة والمتجمعة عن استخدام العقل وممارسته . ويشبه هذا التصور للظاهرة الإجتماعية تصور علماء الإجتماع المعاصرين لمفهوم الثقافة الذين أخذوه من الانثربولوجيا الثقافية . ومعنى ذلك أن

---

(١) Reprinted in Positive Politics, Vol. IV, appendix, pp. 149-150.

مفهوم الثقافة هذا كان بذره موجودة فى عمل كونت قبل أن يخلع علية الانثر بولوجيون والسوسيولوجيون المحدثون أهمية استراتيجية .

الأسس المنهجية :

كان كونت يعتقد أن مناقشة المناهج لا يمكن أن تنفصل عن دراسة الظواهر ، وهى الموضوع الذى تستخدم هذه المناهج فى بحثها ؛ ولذلك فإنه من الممكن أن نحدد نظراته المنهجية ونعرضها من خلال لم شتات القضايا المتفرقة والمبعثرة فى مؤلفاته . ولنبدأ بالقضية التى مؤداها أنه ينبغى على علم الاجتماع أن يصطنع المنهج الوضعى ، وهذه قضية أصيلة ومستقرة فى البرنامج الدقيق للعلم الجديد ، وهى مشتقة من قضايا كونت الأساسية . ولكن ماذا كان يقصد بالمنهج الوضعى ؟ لم يفصل كونت هذا المنهج ، ولم يتحدث عنه أكثر من أنه يتطلب تبعية المفهومات للوقائع ، وقبول الفكرة التى مؤداها أن الظواهر الاجتماعية موضوع للقوانين العامة ، وإلا فإنه لا يمكن بناء علم نظرى مجرد يعالج هذه الظواهر . وقد سلم كونت — وفقاً لفهمه لتدرج العلوم — بأن نسق القوانين الاجتماعية أقل جموداً وصلابة من نسق قوانين العلوم البيولوجية التى هى بدورها أقل صلابة من القوانين الطبيعية .

وقد أنكر كونت — بغض النظر عن تعليمه الرياضى الراقى إمكان التطابق بين المنهج الوضعى واستخدام الرياضيات والإحصاء . أما دعوى أن المعالجة الرياضية للعلوم الاجتماعية لازمة حتى يمكن اعتبارها علوماً وضعية فتمتد جذورها إلى علماء الطبيعة ، وتنبعث من تعصب مؤداه أنه لا يوجد يقين خارج نطاق الرياضة . وقد كان هــذا التعصب طبيعياً ومنطقياً فى الوقت الذى كان فيه كل ما هو وضعى ينتمى إلى مجال الرياضيات التطبيقية ، كما أن هذه الميادين الوضعية جميعاً لم تكن تنطوى على ما هو غامض وتخمينى ؛ لكن هذا التعصب قد أصبح

غير منطقى ولا مبرر له منذ ظهور العلمين الوضعيين العظيمين : الكيمياء والفسيولوجيا ، حيث لا يلعب التحليل الرياضى فيهما أى دور ، ولا يقلان يقيناً وضبطاً عن العلوم الأخرى [٢]. وقد أشار كونت فى إحدى المناسبات إلى أن « هناك محاولات عابثة وغير مجدية قام بها عدد من الرياضيين لدراسة المجتمع دراسة وضعية بواسطة تطبيق نظرية الصدف (الاحتمال) الوهمية ، كما حقر مرة أخرى من عمل كيتليه . ومما يستحق الذكر أنه توجد الآن مدرسة وضعية محدثه (انظر الفصل السادس عشر) ترى أن القياس الكمى هو المثل الأعلى لكل علم بما فى ذلك علم الاجتماع . وهنا نلاحظ أنه من الصعب أن تتسق الوضعية المحدثة مع أفكار مؤسس الوضعية [٣] .

كيف نستقى المعرفة الوضعية — إذن — فى رأى كونت ؟ ذكر كونت أربعة إجراءات هى : الملاحظة ، والتجربة ، والمقارنة ، والمنهج التاريخى ، موكداً أن الملاحظة أو استخدام الحواس الفيزيائية ، يمكن تنفيذها بنجاح إذا وجهت عن طريق نظرية ، وفى مجال أساليب الملاحظة لم يظهر إلا أقل تقدير للاستبطان ، وهى ملاحظة الظواهر التى تجرى فى عقل الملاحظ . ومن الجدير بالذكر أن بعض ملاحظات كونت فى هذا الصدد سبقت مثيلاتها عند السلوكيين المعاصرين ، مع أنه هو نفسه اتجه بفكره اتجاها آخر ، واعتقد أن العلم الذى يدرس الملكات العقلية قياساً على خصائص الجمجمة الخارجية Phrenology [٤] يمكن أن يفسر بكفاءة الاختلافات التى تظهر على السلوك الإنسانى . وقد كان كونت مدركاً أن التجربة « فعليًّا وواقعيًّا » تكاد أن تكون مستحيلة

---

(٢) Positive Politics, Vol. IV, appendix, pp. 123-124

(٣) See however G. Lundberg's Counterclaim in Foundations of Sociology, pp. vii - viii.

(٤) يمثل هذا العلم نظرية شبه علمية قدمها جول Gall (١٧٥٨ — ١٨٢٨) ، وكان يربط فيها بين القوى العقلية للإنسان وبين الخصائص الفريدة للجمجمة .

فى دراسة المجتمع . لكن كلمة « تجربة » experiment فى اللغة الفرنسية تتضمن غالباً ملاحظة مضبوطة منظمة . كما أكد إمكانية عقد المقارنات المثمرة بين المجتمعات الإنسانيه والحيوانية ، وبين المجتمعات التى تعيش معاً زمناً بعينه ، وبين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع الواحد .

أما المنهج التاريخى فإنه عند كونت ، البحث عن القوانين العامة للتغير المستمر فى الفكر الإنسانى ، وهى نظره تعكس الدور المهيمن للأفكار ، كما تبدى ذلك فى قانون المراحل الثلاثة . ولا يشترك منهج كونت التاريخى إلا فى القليل من نواحيه مع المناهج التى يستخدمها المؤرخون الذين يؤكدون العلاقات السببية بين الوقائع الملموسة ، ويقيمون قوانين عامة كيفما اتفق . وقد أشار كونت إلى ما ينبغى عمله ، لكنه لم يوضح أسلوب إنجاز هذا العمل وتنفيذه ، وقدم فى ثنايا مؤلفاته عدداً من الاستنتاجات مستمدة من وقائع ، لكنها كانت غير مقنعه إلا فى القليل النادر منها ؛ إذ يبدو أنه وصل إليها استدلالا من قانون المراحل الثلاثة أكثر من اعتمادها على الاستنتاج الواقعى .

وهناك نقطتان على جانب كبير من الدلالة والأهمية المنهجية ، ينبغى الإشارة إليهما ؛ تتمثل أولاهما فيما ذهب إليه كونت من أن المجتمع يشبه الكائن الحى فى خاصية واحدة ، وهى أن فهم الكل يمكن التوصل إليه بطريقة أفضل من الأجزاء(٥) . وقد اشتق من هذه المقدمة نتيجة غير متسقة إلى حد ما ، مؤداها أن الدراسات المتخصصة كعلم الاقتصاد تقود إلى الخطأ ، لأنه لاينبغى أن تدخل واقعـة اجتماعية تحدث كظاهرة منعزلة فى نطاق العلم على الإطلاق . بل إنه قد هاجم الاقتصاديين فى عصره لرغبتهم عن الاعتراف بإمكان وجود أى نظام

(٥) هذه القضية صادقة بالنسبة للكائن الحى ؛ فالمرء يفهم سلوك الإنسان ، أو الكلب ، أو القط ، حتى بدون أى تدريب أو تعليم بينما يتطلب فهم عمل الأجزاء أو الأعضاء نوعاً من الدراسة . ومع ذلك فمن الصعب أن تصدق هذه القضية على المجتمع .

فى المجتمع فيما عدا النظام الذى يقيم نفسه بطريقة آلية . لقد كان كونت يعتقد أنه بالإضافة إلى هذا النظام التلقائى ، يمكن أن يقوم نظام مخطط على قاعدة من معرفة بالقوانين الاجتماعية وتطبيقها بطريقة إرادية واعية على المواقف والمشاكل المحددة .

أما ثانيهما ، فإنها تتمثل فى إلماع سبق به كونت عمل من أبرز إسهامات ماكس ڤيبر بأكثر من خمسين عاماً (انظر الفصل الرابع عشر). فقد تصور كونت النماذج الاجتماعية Social Types بوصفها حدوداً يقترب منها الواقع الاجتماعى شيئاً فشيئاً ، دون أن يتمكن من الوصول إليها على الإطلاق . ويدرك المرء من هذا القول أثر التدريب الرياضى لكونت ، كما أنه يدرك بصورة أولية أو مبدئية نموذج ماكس ڤيبر المثالى ، تلك الآراء المنطقية الممتازة للتحليل السوسيولوجى .

وتتأيد هذه الصلة القريبة ، إذا ما تمعنا قولا لكونت يشير فيه إلى كيفية استخدام هذه النماذج فى دراسة الظواهر الاجتماعية ؛ فهو يرى أن الحالات الوسيطة ، أى التى لا تتطابق مع أى نموذج مثالى ينبغى أن تدرس فى ضوء التحليل المضبوط للحالتين أو النموذجين المتطرفين . وهذا يعنى أنه من الممكن التوصل إلى فهم أفضل للحالة الوسيطة عن طريق معرفة ما تشتمل عليه من النموذج الأول والنموذج الآخر أو العكس .

علم الاجتماع الاستاتيكى والديناميكى :

ينقسم علم الاجتماع عند كونت إلى قسمين رئيسيين : الاستاتيكا والديناميكا . وهذا التقسيم مستعار من البيولوجيا (التى كانت تعرف بالفسيولوجيا فى عصر كونت) ، الأمر الذى يتمشى مع تأكيده لفكرة تدرج العلوم وتمتعها بخصائص مشتركة .

وتهتم الاستاتيكا بدراسة شروط وجود المجتمع ؛ بينما تهتم الديناميكا بدراسة حركته المستمرة ، أو بالأحرى دراسة تتابع المراحل الواحدة تلو

أخرى . والنظام Order هو الحقيقة الرئيسية فى الاستاتيكا ، والتقدم هو الحقيقة الكبرى فى الديناميكا . ونستطيع أن نقــول بتعبير أكثر وضوحاً إن الاستاتيكا هى نظرية النظام الذى يشير إلى الانسجام والتوازن بين ظروف وجود الإنسان فى المجتمع ؛ بينما تعد الديناميكا نظرية فى التقدم الاجتماعى تهتم بدراسة النمو الأساسى للمجتمع وتطوره . لكن النظام والتقدم يرتبطان فيما بينهما ارتباطاً وثيقاً ؛ فلا يمكن إقامة نظام اجتماعى حقيقى ، إن لم يكن ملائماً للتقدم أو مطابقاً له . ولا يكون التقدم المستمر ممكناً ، إذا لم يظاهره ويسانده نظام . فالفصل بين دراسة الجانبين الاستاتيكى والديناميكى إنما تمليه الأهداف التحليلية فقط ، كما أن القوانين الاستاتيكية والديناميكية ينبغى أن ترتبط معاً من خلال نسق معين . ومع ذلك فإن محاولة إيجاد تطابق — فى الوقت الحاضر — بين الاستاتيكا والنظام ، وبين الديناميكا والتقدم ، لم يصبح بعد مقبولا . لكن تقسيم كونت لعلم الاجتماع ما يزال يستخدم ، وإن كان التعبير عنه يتخذ اصطلاحات مختلفة كالبناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، وهى مقولات مألوفة لطلاب الجامعات فى مرحلة الليسانس .

الاستاتيكا : الاتساق :

يقيم النظام الاجتماعى نفسه — فى رأى كونت — وفقاً لقوانين الطبيعة . وقد ينطوى أى نظام معين — فى بعض الأحيان — على نقاط ضعف ونقائص خطيرة ، لكن الموقف يمكن علاجه وتصحيحه عن طريق التدخل الإرادى للإنسان . ويتفق هذا التصور تماما مع أفكار كونت الخاصة بالمرونة النسبية للقوانين الاجتماعية . ومع ذلك فإن النظام يمكن أن يقوم — فقط — على أساس نوع من الاشتراك فى الأفكار بين أولئك الذين يشكلون المجتمع ، ومن ثم تكون حرية الرأى الكاملة غير ممكنة التحقيق .

إن الحقيقة الأساسية فى النظام الاجتماعى تتمثل فى **الاتساق العام**

Consensus Universalis ، وهو الارتباط الضرورى بين عناصر المجتمع . ومع أن هذا الاتساق قائم فى جميع مجالات الحياة ، فإنه يصل إلى ذروته فى المجتمع الإنسانى . فهناك اتساق بين العلوم ، وبينها وبين الفنون ، وبين المجتمع المدنى والمجتمع السياسى ، وبين السنن والأفكار . وقد قيل بين الحين والآخر إن كونت لم يستطع تعيين وتحديد العلاقات الضرورية المتبادلة بين النظم ، لكن هذه الدعاوى خاطئة إلى حد ما ، لأنه عرض عدداً من النقاط المتصلة بهذه العلاقات فى معرض تفاصيل قانون المراحل الثلاثة .

ويعد **الاتساق العام** بالنسبة لكونت الأساس الحقيقى للتضامن ، كما يعد كذلك أساس تقسيم العمل الاجتماعى ، وهنا نلمح مرة أخرى مقابلة بين المجتمع والكائن ؛ فهنا وهناك يتم إنجاز وظائف معينة يترتب عليها وجود كائنات قائمة على التضامن . ومع أن كونت قد استخدم القياس التشبيهى بين المجتمع والكائن ، إلا أنه لم يخلط أبداً بينهما . فهو يصر على أن هناك فرقاً كبيراً بين الإثنين ، فالكائنات ثابتة ولا تطورية أساساً ، بينما تكون للمجتمع قدرة فائقة على التحسن والتقدم الراسع ، وهو قابل للإصلاح الشامل إذا ما تم ترشيده وترجيهه وقيادته وفقاً للمبادئ العلمية . ويعكس ما ذهب إليه كونت الآن إيمانه بالتقدم واقتناعه بإمكانية إصلاح المجتمع على أساس العلم الاجتماعى الوضعى فقط .

ويستطرد كونت فيقول : إن تقسيم العمل الاجتماعى هو السبب الرئيسى فى التعقد المتزايد للمجتمع ، ومن ثم ينبغى الاهتمام بدراسة التضامن والتعاون . وهنا نجده يؤكد الغيرية أو الإيثارية Altruism (وهى كلمة أخرى صكها) . ولم تنل النصيحة التى وجهها أبو علم الاجتماع بضرورة دراسة التضامن الاجتماعى اكتراثا حتى فترة متأخرة جداً من القرن التاسع عشر ، حينما أخذ عالم اجتماع عظيم آخر هو إميل دوركايم يحلل هذه الظاهرة فى سلسلة من الأعمال الهامة . (انظر الفصل التاسع)

الاستاتيكا : البناء الاجتماعي :

ميز كونت بين ثلاثة مستويات موجودة في المجتمع : الفرد ، والأسرة ، والإتحادات الاجتماعية Social Combinations التي يقف على قمتها اتحاد الإنسانية نفسه . وقد استبعد الفرد من الدراسة السوسيولوجية ، حيث ينبغي أن يتكون النسق من عناصر متجانسة فقط ، ولذلك فإن الأسرة هي الوحدة الاجتماعية الأساسية لا الفرد . لكنه واجه المشكلة السوسيولوجية الأزلية التي تدور حول العلاقة بين المجتمع والفرد . وقد لاحظ تقارباً منتظماً ومستمراً في أوجه النشاط التي يؤديها عديد من الأفراد في المجتمع . ومع أن كل فرد يحيا حياته الخاصة ، فإن لديه أيضاً ميلا تلقائياً للمشاركة في التقدم المشترك بين الجميع دون استشارة الآخرين ، معتقداً أنه يطاوع دفعاته الخاصة . إن التسليم بأنه لا يمكن الفصل بين الفرد والمجتمع مسألة ضرورية وأساسية في رأي كونت ، وإنما يتم التمييز بينهما لأغراض التحليل المجرد .

وقد انتهى كونت إلى عدد من الأحكام الهامة والمشرقة حول الوحدة الاجتماعية الرئيسية « الأسرة » . فقد أشار — على سبيل المثال — إلى أن الأسرة تتمتع بدرجة خاصة من الوحدة Unity وبطابع أخلاقي يميزها عن الوحدات الاجتماعية الأخرى ، كما لاحظ عدم وجود درجة كبيرة من الفكر والتصور في حياة الأسرة حيث تشبع الحاجات إشباعا سريعاً على أساس من التعاطف . وقد توجد الأسر في حالة من العزلة ، إلا أن ذلك ليس هو الحال الشائعة ؛ فمن خلال التنسيق بينها تظهر الاتحادات ، كالطبقات الاجتماعية والمدن التي تنبني على التعاون الشعوري . كذلك من خلال العديد من الإتجاهات الاجتماعية يظهر النموذج السياسي أو الدولي ، وهي مسائل كرس لها كونت جل اهتمامه . وقد أسف كونت لما ترتب على الثورة الفرنسية من تقويض للجماعات التي تتوسط بين الأسرة والدولة ، ولم يفقد الأمل في تجديد هذه الجماعات وإصلاحها .

وفيما يتعلق بالدولة ، لم يضف كونت كثيراً إلى المعلومات الموجودة بالفعل، والتى انتهى إليها فلاسفة السياسة . فالنظام السياسى – كما يشير إلى ذلك – نظام مصطنع Artificial إلى حد ما ، ولكنه من ناحية أخرى تعديل للنظام الطبيعى الذى تميل إليه كل المجتمعات الإنسانية . والنظام السياسى طبيعى لأن أى مجتمع لا يمكن له البقاء دون حكومة . والحكومة ممكنة نظراً لوجود رغبة واسعة فى الحكم والقيادة ، بالإضافة إلى أن كثيراً من الأشخاص يرغبون فى التخفف من عناء اتخاذ القرارات الضرورية بالنسبة لهم .

الديناميكا : التطور والتقدم :

عرض كونت الديناميكا الاجتماعية كتاريخ خلواً من أسماء الرجال والشعوب . وكان عمله فى هذا الصدد بمثابة اكتشاف نظام مجرد ، تتتابع فيه التغيرات الكبرى فى الحضارات الإنسانية . ويرى كونت أنه ينبغى أن يصان التضامن ويحفظ من خلال الحركات ، وإلا فإن الحركة سوف تؤدى إلى انهيار وتفكك تامين فى النسق الاجتماعى . ولذلك فإنه لا يمكن أن يجرى تطور أو تقدم فى جانب واحد من جوانب الحياة الاجتماعية ، ولا يمكن أن يدرس فى حد ذاته . وينهض هذا التصور على وجهات نظر كونت المنهجية العامة ، وفكرته عن **الاتساق العام** .

والديناميكا الاجتماعية تبدأ بدراسة النمو فى حد ذاته ، ولكن قد ينشأ تساؤل عما إذا كان النمو مساوياً للتقدم أو معادلا له . ويبدو أن تزايد السكان ونمو القدرات العقلية يوضح أن النمو فى هذه القدرات هو الأمر المهم . وقد شارك كونت فى الرأى الذى شاع فى وقته ومؤداه ، أن صغار المتوحشين لا يمكن أن يتطوروا إلى أكثر من مجرد أطفال ولدوا فى مجتمعات متقدمة . وقد دعم كونت نظرته المتفائلة بقبوله النظرية التى تقول إن السمات التى يكتسبها الفرد خلال حياته يمكن أن تنتقل بالوراثة البيولوجية إلى الأبناء ، وهى وجهة نظر أكدها عالم الفسيولوجيا شيفاليه دى لامارك Lamarck

(١٧٤٤ — ١٨٢٩) . لكن البيولوجيا المعاصرة تنكر ذلك تماماً فيما عدا البيولوجيا السوفيتية .

والتطور أو النمو التقدمى لا يسير — فى رأى كونت — فى خط مستقيم ، ذلك أنه بالإضافة إلى التقلبات والذبذبات ، يمكن تعديل سرعة التقدم بواسطة التدخل الإنسانى .

وقد اعتقد كونت أن التطور الاجتماعى ما هو إلا استمرار للتقدم العام الذى يبدأ من مملكة النبات ؛ فالسلسلة الاجتماعية الكبرى تتطابق مع سلسلة الكائنات الكبرى ، وليس مع تتابع المراحل العمرية لكائن عضوى بسيط . ويعد هذا الافتراض عنصراً أساسياً فى نسق فكرى يؤكد التقدم المستمر .

وقد نمت الطبيعة البشرية من خلال مجرى التطور الاجتماعى ، ولكن لم يترتب على ذلك إضافة قوى أو قدرات إنسانية جديدة إلى القوى والقدرات الأصلية ؛ ولهذا فإن دراسة التطور ينبغى أن تقوم على أفكار ومعلومات مستقاة من فسيولوجيا البدائيين ، على الرغم من أن كونت لم يفد كثيراً من مثل هذه الأفكار والمعلومات .

ويذكر كونت (مردداً إحدى الأفكار الأسيرة إلى نفس سان سيمون) أنه يبدو أن هناك عداءاً أساسياً بين غرائز التجديد والمحافظة فى مجرى التطور الاجتماعى . ويسبق هذا التصور ويقدم لنظرية ڤلفريدو باريتو Pareto عن دورة الصفوة Circulation of Elite (انظر الفصل الثالث عشر)

وأخيراً فإن كونت قد أثار وجهة نظر تركت تأثيراً بالغاً على كثير من أعمال التطوريين اللاحقين ، مؤداها أن دراسة التقدم قد أصبحت عملية سهلة جداً ، طالما أن نمو كل المجتمعات محكوم بنفس القوانين . ولذلك فإن إقامة المبادئ العامة يجب أن تتم عن طريق دراسة ضروب التقدم التى تخلقها طليعة الإنسانية ؛ هذه الطليعة فى رأى كونت هى بالتأكيد فرنسا .

الديناميكا : عوامل التقدم :

عرض كونت نظريته السوسيولوجية الخاصة بعوامل التقدم خلال القول بأن التقدم ظاهرة ملحوظة فى جميع جوانب المجتمع . والتقدم هنا يكون تقدماً فيزيقيًّا وأخلاقيًّا (نحو مشاعر أكثر نبلا وسخاء) وعقليا وسياسيا . والجانب العقلى من التقدم جانب أساسى وظاهر ؛ فالتاريخ يحكمه نمو الأفكار ويرجهه ، ولذلك فإن لتاريخ الفلسفة أهمية كبرى . والإنسان يبدو غالباً مشغولا بإشباع حاجات مادية ، ولذلك فإن التقدم يكون ظاهراً وواضحاً بالفعل فى مجال السيطرة على قوى الطبيعة ، لكن كونت يصر على أن النمو العقلى يؤدى إلى النمو المادى ويثيره .

ويلاحظ أن تحليل كونت لعوامل التقدم قاده إلى دراسة العوامل التى يعتمد عليها النمو العقلى . ومع أنه قد ترك هذه المشكلة — إلى حد كبير — بدون حل ، إلا أنه افترض أن العوامل الرئيسية للتقدم العقلى تكمن فى الملل أو السأم Boredom (الذى يدفع إلى بذل الجهد من أجل التجديد) والخوف من الموت . لكن كونت يؤكد فى مناقشته لعوامل التقدم بوجه عام (وليس مجرد التقدم العقلى) على تزايد كثافة السكان التى تؤدى إلى تزايد أكبر فى التخصص وتقسيم العمل الاجتماعى ، الأمر الذى يترتب عليه اندفاع الناس لبذل المزيد من الجهد لتأمين وجودهم وبقائهم . ويتعين على المجتمع فى هذه الحالة — وبالضرورة — أن ينظم وبطاقة دافعة نشطة المواقف النابعة من الفروق المتزايدة بين الأفراد .

وأخيراً ناقش كونت مشكلة السرعة المتفاوتة فى التقدم . وكان على وعى — هنا — بعدم كفاية براهينه ، والطبيعة الاختيارية لنتائجه . وقد أرجع هذه السرعة المتفاوتة إلى الخصائص المتمايزة للأجناس ، والتفوق المزعوم للجنس الأبيض ، والفروق المناخية ؛ ورأى أن ظروف حوض البحر المتوسط من أكثر الظروف ملاءمة للتقدم ، بالإضافة إلى وجهة نظره التى

مؤداها أن العمل السياسى قد يعجل بالتقدم أو يعوقه . ولم ينكر كونت دور العباقرة فى النمو التاريخى ، لكنه كان يعتقد أن هؤلاء العباقرة يثيرون أو يتزعمون حركات مقدرة مسطورة فى الأزل .

الديناميكا : مراحل التقدم :

وصف كونت مراحل التقدم الأساسية فى « الاكتشاف العظيم لعام ١٨٢٢ » . وقد اعتقد أن التفسير الفلسفى العميق لقانون المراحل الثلاثة مسألة ضرورية ولازمة ، وهو تفسير يرد القانون إلى الطبيعة الإنسانية ؛ مما يجعل من الممكن الوصول إليه بسهولة ، طالما أن النمو الضرورى يمر فى نفس المراحل الثلاثة التى يمر فيها النمو الاجتماعى .

وقد أقام كونت مجموعة من الارتباطات — خلال مناقشته المطولة لنمو طليعة الإنسانية ، وهى أكثر المجتمعات تقدماً — بين المراحل العقلية الأساسية ومراحل تقدم الحياة المادية للإنسان ونموها ، وأشكال الوحدات الاجتماعية ، وأنماط النظام الاجتماعى ، والمشاعر الغالبة أو السائدة ، ويمكن وضع هذه الارتباطات على النحو التالى :

	المرحلة العقلية	المرحلة المادية	نموذج الوحدة الاجتماعية	نموذج النظام	نموذج المشاعر
١ـ	اللاهوتية	العسكرية	الأسرة	منزلى	المحبة والتعلق
٢ـ	الميتافيزيقية	التشريعية	الدولة	جمعى	الاحترام والتوقير
٣ـ	الوضعية	الصناعية	الجنس [الإنسانية]	عالمى	الإحسان والخير

وقد أخضع كونت المرحلة الأولى (اللاهوتية) لدراسة أكثر تفصيلا من المرحلتين الأخريين؛ ربما لأن المرحلة الوضعية كانت ما تزال فى بدايتها ، بينما كانت الثانيه وهى الميتافيزيقية قد انتهت منذ فترة قصيرة إذا ما قورنت بالأولى وهى اللاهوتية . وقد قسم المرحلة الأولى إلى خمس مراحل فرعية ساهمت كل منها

— فى رأيه — فى مجال التقدم بإسهامات واضحة ومحددة . وقد وضع المراحل الفرعية للمرحلة الأولى وإسهاماتها على النحو التالى :

١ — الأثرية	الأسرة
٢ — تعدد الآلهة [الإمبراطوريات الشرقية]	الدولة والملكية العقارية
٣ — تعدد الآلهة على أساس عقلانى [اليونان]	إسهامات عقلية
٤ — الوحدانية الاجتماعية [روما]	الوطن
٥ — الوحدات الدفاعية [العالم الكاثوليكى]	تحرير المرأة والعمال

كونت فى الميزان :

إن التقليل من دور كونت فى نمو النظرية السوسيولوجية وتطورها أمر مألوف فى الوقت الحاضر . فمن المؤكد أن إسهاماته الأصلية محدودة وقليلة، حيث يمكن تتبع أغلب أفكاره لدى كثير من السلف الذين سبقوه ، هذا من ناحية . وقد اتضح من ناحية أخرى أنه كان مهتما — فى أغلب الأحوال — اهتماما كبيراً بتفصيل برنامج لعلم الاجتماع لا بإقامة نظرية سوسيولوجية . لكن هذه الأحكام عن كونت أحكام جائرة . صحيح أنه قد أعاد صياغة كثير من قضاياه وأحكامه التقريرية وأخرجها فى شكل معدل من الأفكار المبعثرة خلال التاريخ الطويل للفلسفة الاجتماعية ، ثم ركب هذه الأفكار وجمعها بشكل أعطى إشارة بالنمو السريع والمثمر لمعرفة العلاقات الشخصية ، والجماعات الاجتماعية ، والثقافة ، والبناء الاجتماعى ، والتغير . هذا بالإضافة إلى أن جميع علماء الاجتماع يدركون أن كل الابتكارات إنما هى — أساساً — إعادة تجميع وتركيب لعناصر قائمة فى الثقافة بالفعل ، وعلم الاجتماع نفسه كان اختراعاً ثقافيا .

والقارئ المتمعن لأعمال كونت يجد ثروة هائلة من الأفكار سبقت معظم التيارات الملحوظة فى تاريخ علم الاجتماع حتى الوقت الحاضر وبشرت بها ، كما يعثر أيضاً على مجموعة ضخمة من القضايا والأحكام المتعلقة بمجال علم

الاجتماع ومنهجه . وقد أعاد علماء الاجتماع — فى الأعم الأغلب — اكتشاف هذه القضايا . وقد يشيرون فى بعض الأحيان إلى الأب المؤسس لعلمهم، أو قد يغفلون الإشارة إليه فى أحيان أخرى .

لقد مهد كونت — أكثر من ذلك — الطريق أمام التعريف الحديث لعلم الاجتماع وأقسامه الأساسية . ومن المؤكد أن هذا العلم قد انحرف — تحت تأثير هربرت سبنسر — عن التصور الذى صاغه كونت وأصبح عاماً أصيلا ملموساً يصف عملية فريدة متمثلة فى تطور المجتمع الإنسانى .

وبعد أن انهار المذهب التطورى ، عاد علم الاجتماع (الجزء الرئيسى المكون له على الأقل) مع شىء من التعديلات إلى تصور كونت لهذا العلم وموضوعه . صحيح أن علم الاجتماع المعاصر لا يردد ببساطة تعريف كونت ؛ ذلك أن مجاله قد اتسع ونما متضمناً الأقسام النظرية للعلوم الاجتماعية الخاصة [كالإقتصاد ، والحكومة ، والفقه . . . إلخ] ، ولم يعد يقصر اهتمامه وجهوده على صياغة القضايا النظرية ، بل إنه قد امتد إلى نطاق النشاط العملى ، وأصبح مرشداً لأصحاب النوايا الحسنة فى إصلاح المجتمع وتحسينه (من المعروف أن كونت ابتكر علمه الجديد بوصفه أداة ضرورية للإصلاح الاجتماعى) . كما أن علم الاجتماع قد أنجز قدراً لا بأس به من العمل الوصفى ، فى الوقت الذى لا يوجد فيه علم آخر يكرس جهده لوصف ظاهرة اجتماعية معينة . لكن هذه التطورات المتعددة تتكامل تكاملا ذا معنى فى ضوء علم الاجتماع النظرى فقط ، فقد حقق هذا النموذج من علم الاجتماع ما تطلع إليه كونت بالتدريج .

وقد اقترح كونت على وجه التخصيص حلولا للمشكلات الكبرى من أجل الأغراض السوسيولوجية . ومع أنه لم يعرف المجتمع على الإطلاق فإن المرء يستشف أن المجتمع — فى رأيه — أسر واتحادات اجتماعية تتجمع فى أمم ثم فى الإنسانية ؛ كما اقترب كونت إلى حد كبير من صياغة الفكرة المعاصرة عن الثقافة بوصفها الحصيلة الكلية لإنجازات العقول الإنسانية المتفاعلة . ولم

يعزل كونت أى وحدة اجتماعية بغرض التحليل ، لأنه اعتقد أنه يمكن فهم الكل بشكل أفضل من الأجزاء. وهذا أمر ينسحب على المجتمع . وقد أدرك إدراكاً سليماً التأثير الأزلى المتبادل بين الفرد والمجتمع ، كما أنه يعد من أصحاب العامل الأساسى أو المسيطر فى التغير الاجتماعى . ويتمثل هذا العامل فى رأيه فى نمو الأفكار وتطورها ؛ فهو إذن يعتبر واحداً من الحتميين الفكريين . لكنه أدرك وقع نمو السكان وكثافتهم . وقد عرف علم الاجتماع من خلال وضعه فى تنظيمه السلمى للعلوم النظرية المجردة ؛ فعلم الاجتماع هو العلم النظرى والمجرد الخاص بالمجتمع . وقد استخدم غالباً ما دعاه بالمنهج التاريخى الذى تمثل بالفعل فى تنظيم وقائع تاريخية مختارة فى ضوء وجهة نظره عن التطور الاجتماعى ، وظلت هذه الطريقة منهجاً لعلم الاجتماع لفترة طويلة ، مع أنها طريقة خاطئة خطأ قضيته الرئيسية والمتمثلة فى إيمانه بالتطور نحو الأمام ، أو التقدم .

ومع ذلك ، لم يكن المذهب التطورى لكونت من النموذج الجبرى الذى أكده سبنسر لبضع سنوات ، وأسلم منطقيا إلى مبدأ « دعه يعمل » . لكن كونت — على العكس من ذلك — كان يؤمن بأنه يمكن التعجيل بالتقدم بواسطة العمل السياسى القائم على المعرفة الوضعية . وقد مهد كونت فى هذا الصدد لفكرة **الغائية الاجتماعية** ، التى طورها — فيما بعد — لستر وارد ، وهو معترف تماماً بالفضل لأوجست كونت .

وقد قامت الأدلة والبراهين على خطأ كثير من قضايا كونت وتخميناته ، كما أنه كان ميتافيزيقيا مفلساً ، لأنه اعتقد — فقط — أنه قضى على إمكان قيام ميتافيزيقا . كذلك كان مفكراً دينيا مفلساً أيضاً مع أنه اعتقد اعتقاداً جازماً بأن الدين واحد من دعامات المجتمع . ويمكن أن تعد نظريته السوسيولوجية قفزة غير ناضجة ، أو أنها لم تصل إلى مرحلة النضج من مستوى الملاحظة والشواهد المبنية عليها إلى مستوى النظرية .

وقد ظل عمل كونت غير معروف فى فرنسا خلال حياته . والطلاب

البريطانيون هم أول من اهتم بوجهات نظره وبه شخصيا ، وعلى الأخص جون ستيوارت مل Mill (١٨٠٦–٧٣)، علماً بأن هربرت سبنسر قد نظر إليه وإلى آرائه بازدراء . وقد وجدت أفكار كونت طريقها إلى ألمانيا بواسطة المؤلفين الإنجليز ، ثم عادت من ألمانيا إلى فرنسا فى أواخر القرن التاسع عشر فى الفترة التى كان عالم الاجتماع العظيم « دوركايم » يعطى علم الاجتماع دفعة جديدة يمكن أن يلاحظ فيها الكثير من أفكار كونت . وقد أثر عمل كونت تأثيراً عظيماً فى علم الاجتماع الروسى [كوفالوفسكى وسوروكين] ، وكذلك فى علم الاجتماع الأمريكى [وبخاصة لسترووارد]

ومما يستحق الذكر أنه قد ظهر مؤلف فى الولايات المتحدة عام١٩٥٣ يحاول أن يبعث من جديد « علم اجتماع كونت » وهو مؤلف بعنوان « طبيعة علم الاجتماع وعناصره » The Nature and Elements of Sociology لما كلكن دى جرانج De Grang . وقد أثرت أفكار كونت الواردة فى مؤلفه « السياسة الوضعية » فى الإنجازات الحديثة نسبيا للنظرية السيولوجية، وبخاصة ما يتعلق بدور الثقافة [التراكمات الجمعية] والتحول من المقابلة العضوية إلى الاتجاه النسقى .

الفصل الثالث

هربرت سبنسر

ولد هربرت سبنسر Spencer (١٨٢٠–١٩٠٣) ، ثانى الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع لأسرة تنتمى إلى الطبقة المتوسطة، ولم يلتحق قط بأى مدرسة رسمية، بل تلقى تعليما منزلياً والتحق لفترات قصيرة بالمدارس الخاصة . وقد تلقى تعليما من الدرجة الأولى فى الرياضة فقط كما اعترف فى مذكراته الشخصية، فلم يدرس العلوم الطبيعية أو الأدب أو التاريخ دراسة منظمة . ومن الحقائق المدهشة أنه أخرج مؤلفات بارزة فى الأحياء وعلم النفس .

وكان سبنسر لا يزال يافعا حينما التحق بعمل فى مجال هندسة السكك الحديدية ، ثم انتقل إلى العمل بالصحافة ، حيث أصبح رئيساً لتحرير مجلة الايكونومست Economist وهى من أشهر المطبوعات الإنجليزية . ثم استقال من عمله هذا بعد سنوات قليلة ليعمل كاتباً مستقلاً . ولم يعان سبنسر من الفقر قط ، كما أنه لم يحقق من عمله ثراء . وقد نشرت أعماله الكبرى على دفعات ، إلا أنها لم تكن منتظمة الصدور أو ثابتة حتى استقر دخله حينما تزايد عدد المتتبعين لأعماله ، وكان أغلبهم من الأمريكيين .

أعمال سبنسر :

بدأ سبنسر ينشر سلسلة من المقالات عام ١٨٤٢ فى مجلة The Nonconformist كان أولها بعنوان « المجال الصحيح للحكومة » ، عبر فيه عن وجهة النظر التى تذهب إلى أن تكييف الإنسان لوظائفه الاجتماعية يتطور أكثر ما يتطور حينما لا يحدث تدخل مصطنع فى علاقاته بالمجتمع . وقد ظل مبدأ «دعه يعمل» هذا

محرك كتاباته السياسية وهدفها . وقد نشر عام ١٨٥٠ أول كتاب له بعنوان « الاستاتيكا الاجتماعية » Social Statics قدم فيه عرضا تمهيدياً لنظريته السوسيولوجيه، حيث أوضح فيه أن التقدم سواء فى مجال الكائنات العضوية أو المجتمع . إنما هو تطور من ظروف تؤدى فيها الأجزاء المتشابهة وظائف متشابهة ، إلى ظروف تؤدى فيها الأعضاء أو الأجزاء غير المتشابهة وظائف غير متشابهة ؛ أى من الشكل الموحد إلى الأشكال المتعدده أو من التجانس إلى اللاتجانس .

وقد ذكر بعض الكتاب أن سبنسر قد استعار عنوان مؤلفه هذا من أوجيست كونت ، لكنه رد على هذه الدعاوى بأن كونت لم يكن سوى مجرد اسم بالنسبة له عند كتابته لمؤلفه هذا ،وأن العنوان الأصلى لهذا المؤلف كان الديموستاتيكا Demostatics .

وفى السنوات اللاحقة لنشر كتاب « الاستاتيكا الاجتماعية » ، قدم سبنسر إسهامات بارزة للنظرية البيولوجيه فى تلك الأوقات ، حيث أشار إلى أن تطور الكائن العضوى يتميز بأنه تغير من التجانس إلى اللاتجانس. ويشير فى مذكراته إلى أنه قد ألهم فى منتصف الخمسينيات من القرن التاسع عشر ، أن التقدم من التجانس إلى اللاتجانس هو القانون العام للتقدم سواء فى النظم غير العضوية ، أو العضوية ، أو فوق العضوية (الاجتماعية) . وبعد سنوات قليلة توصل سبنسر إلى « إلهام » آخر جديد يدور حول الخلفية السببية لهذا الاتجاه من التطور ،ويتمثل فى قاعدة «عدم استقرار المتجانس» . وقد مكنه هذا الاكتشاف من أن يخطو خطوات حاسمة نحو ما دعاه بالمرحلة الاستنباطية الخالصة لبحثه ، أى نحو صياغة نظرية . وقد كانت هذه النظرية تقوم منذ البداية على قاعدة من العلم الطبيعى .

وفى عام ١٨٥٩ نشر شارلز داروين مؤلفه المسمى «أصل الأنواع » . وقد تمثل سبنسر المفهومات الداروينية الجديدة لأنها كانت قريبة من تعاليمه .

بل أشار على وجه التحديد إلى أنه يعد أول من توصل إلى هذه الأفكار ولفت النظر إلى اثنتين من مقالاته المنشورة عام ١٨٥٢ فى « الوستمنستر ريڤيو Westminster Review » ، حيث سجل فى هاتين المقالتين أن « بعضا من انقسامات الأنواع سوف يتجه إلى اللاتجانس ؛ ففى حالة عدم وجود تغير متتابع فى الظروف يمارس الانتقاء الطبيعى تأثيرا محدودا، إذا ما قورن تأثيره هذا بما يمكن أن يمارسه فى حالة وجود هذا التغير» . وفى هذه العبارة يسبق سبنسر داروين فى آرائه ووجهات نظره . ويمكن للمرء أن يجد فى أعمال سبنسر المتأخرة عبارات مثل «البقاء للأصلح»، وتأكيدات كتلك التى تذهب إلى أن هزيمة شعب لشعب آخر إنما هى هزيمة الاجتماعى لغير الاجتماعى ، أو أن الأكثر تكيفا يهزم الأقل تكيفا .

وفى عام ١٨٦٠ شغل سبنسر نفسه بعمل يفوق طاقة البشر، ويتمثل فى كتابة نسق من الفلسفة التركيبية يوحد فيه كل العلوم النظرية المعروفة فى وقته ، وأخرج المجلد الأول بعنوان « المبادئ الأولى » First Principles فى عام ١٨٦٢ ، لكنه أسقط القسم الثانى حول التطور غير العضوى ، حيث خشى — كما أشار فى مذكراته — من عدم كفاية الوقت لإنجاز الأجزاء الباقية الأكثر أهمية فى مشروعه العلمى الذى كان يتضمن «مبادئ علم الأحياء» Principles of Biology (١٨٦٤—٦٧) «ومبادئ علم النفس»[١] Principles of Psychology (١٨٧٠ — ٧٢) « ومبادئ علم الاجتماع » Principles of Sociology (١٨٧٦ — ٩٦) « ومبادئ علم الأخلاق » Principles of Ethics (١٨٧٩ — ٩٣) وقد جاء نشر « مبادئ علم الاجتماع» مسبوقا بمؤلف مستقل آخر بعنوان « دراسة علم الاجتماع » The Study of Sociology (١٨٧٣) .

وقد استبعد سبنسر اللاهوت فى « المبادئ الأولى » بوصفه علما

---

(١) وقد كتب أساسا فى الخمسينيات من القرن التاسع عشر وروجع مراجعة شاملة ليصبح جزءا من الفلسفة التركيبية .

يبحث فى مسائل غير قابلة للمعرفة على الإطلاق (ويلاحظ أن عبارته هذه أرضت — مصادفة — كلا من العقول المتدينة والملحدة) . وقد اهتم هذا المجلد أساسا بالظواهر الطبيعيه . ومع أن مذهبه السوسيولوجى كان مكتملا إلى حد كبير فى هذا العمل ، فإنه كرّس «مبادئ علم الاجتماع» لتفصيل الآراء التى نشرت فى « المبادئ الأولى » عام ١٨٦٢ ،وذلك ما يجعلنا نذهب إلى ضرورة معالجة أعمال سبنسر بوصفه واحدا من علماء الاجتماع الأوائل .

وقد بزغت أفكار جديدة فى عقل سبنسر بعد نشر « المبادئ الأولى » ، تدور حول الارتباط بين التكامل المتزايد للمادة ، والتشتت المصاحب للحركة . هذا وقد اكتمل مذهبه الفكرى عام ١٨٦٧ ولم يطرأ عليه بعد ذلك تغيرا . أما أفكاره الجديدة فقد ضمنت الطبعات المنقحة من مؤلفيه « المبادئ الأولى » و « الاستاتيكا الاجتماعية » .

المبدأ التطورى :

يعد المبدأ التطورى الأساس الحقيقى لمذهب سبنسر . فقد صاغ فى « المبادئ الأولى » ثلاثة قوانين أساسية ؛ أولها قانون استمرار القوة Persistence of Force الذى يشير إلى وجود واستمرار نوع من العلة النهائية تفارق المعرفة . وثانى هذه القوانين هو قانون عدم قابلية المادة للفناء Indistructibility of Matter (ويعد هـذا القانون واحداً من المكتشفات الفيزيائية الحديثة فى عصر سبنسر ، وقد ثبت عدم صحته فى الوقت الحاضر) . أما القانون الثالث فهو قانون استمرار الحركة أو اتصالها Continuity of Motion ، وهو يعنى أن الطاقة تتحول من شكل إلى آخر لكنها تستمر فى هذه العملية . وقد أضاف فيما بعد أربع قضايا ثانوية هى : استمرار العلاقة بين القوى أو الشكل الموحد للقانون Uniformity of Law ، وتحول القوى وتعادلها ، وميل كل شىء

إلى التحرك في الاتجاه الذى تقل فيه المقاومة ويتزايد فيه الجذب ، ومبدأ التغير أو إيقاع الحركة . وقد استمد سبنسر عديدا من هذه المبادئ من فيزياء عصره .

قدم سبنسر سبعة قوانين ورأى من الواجب أن يقدم حصيلتها المشتركة. فقد كان هناك ميل إلى رد القوانين المتعدده إلى بعض الأشكال العامة. وقد اعتقد سبنسر أن الحصيلة العامة لهذه القوانين السبعة يمكن أن تتمثل فى **قانون التطور** الذى كان عنده بمثابة القانون السامى لكل موجود . وكانت صياغة سبنسر لهذا القانون بمثابة تعريف مشوش وغير واضح ، حيث ذكر أن التطور « هو تكامل للمادة وتشتت مصاحب للحركة ، حيث تتحول المادة من تجانس غير محدد ومفكك إلى لاتجانس مترابط ومحدد ، وتمر الحركة الباقية بتحول مواز من خلاله أيضا »(٢) .

ومن أهم المسائل المتضمنة فى تصوّر سبنسر هذا ما عرضه بالفعل فى « **الاستاتيكا الاجتماعية** » وبخاصة ما يتعلق بميل المتجانس إلى الاتجاه نحو اللاتجانس . وقد اعتقد سبنسر أن هذا الميل هو بمثابة ضرورة ؛ فذهب إلى أن المتجانس غير مستقر بالسليقة ، وهو لا يستطيع أن يبقى أو يستمر على هذه الحال ، لأن القوى التى تعمل باستمرار فى الأجزاء أو الأعضاء المختلفة للمتجانس تؤدى إلى تباينات تظهر فى النمو فى المستقبل .

وقد حاول سبنسر أن يوضح صياغــته فى النسق التركيبى الذى يحقق تكامل العلوم جميعا فذهب إلى أن هناك إعادة توزيع للمادة والحركة ، ناشئة من تغير المتشابه إلى غير المتشابه ، أو الموحد إلى المتعدد فى كل مجالات الوجود : الأجرام السماوية ، والكائنات العضوية ، والمجتمعات ؛ واعترف بأن هذه العملية تجرى بأساليب مختلفة ، وقدم

---

(٢) The First Principles, p, 4o7.

عدداً من الشواهد حتى يدعم مناقشته ، فذكر أن المجتمعات تواءم باستمرار بين سكانها وبين أساليب البقاء أو وسائل العيش ، وذهب — متأثرا بقراءته لمالتس ومقاله عن السكان الذى نشر عام ١٧٩٨ — ذهب إلى أن مصادر الرزق والطلب عليها تتواءم عادة ، وتتناغم النظم السياسية مع رغبات الشعب ، ويصبح الاشتراك فى الأعمال بمثابة نوع من الاتحاد يتضمن الاعتراف الضمنى بأن سلطة شريك من الشركاء أقوى من سلطات الآخرين .

وتثير دراساتنا لأعمال سبنسر ، بطريقة لا مفر منها ، ذلك السؤال الذى يدور حول ما إذا كان قد آمن بأن التطور ، الذى هو سنة الوجود وقانونه ، يتجه نحو التقدم ، إذا كان التطور حقيقة هو قانون كل الموجودات ؟ أنكر سبنسر هذا التفسير أحيانا . فقد كتب فى الطبعة الرابعة من مؤلفه « المبادئ الأولى » التى نشرت عام ١٨٨٠ أنه « قد أفترض خطأ أن مبدأ التطور ينطوى على ميل ذاتى لدى الأنواع للاتجاه نحو أشكال أكثر رقياً ، ومما يشبه ذلك أن الكثيرين قد افترضوا افتراضا خاطئا أيضا مؤداه أن التحول الذى يكوّن التطور ينطوى على ميل ذاتى للمرور فى تلك التغيرات التى يعبر عنها مبدأ التطور ويعكسها[٣] » ، وذكر أن التقدم ليس حتمياً فى عملية التطور ، فإن ذلك يعتمد على ظروف معينة . فتتابع حدوث الانحلال أو التحلل Dissolution — وهى علية مضادة للتطور — والتحرك من الشكل المتعدد إلى الشكل الموحد ، كل هذه العمليات توضح أن هناك شروطا أساسية لتحقيق التقدم ، إن لم تتوافر ، حدثت العملية المضادة . فتقدم الكائن الاجتماعى نحو بناءات أكثر تحديدا ولا تجانسا مرهون باستمرار الأفعال التى تنتج هذه الآثار ، فى لعب دورها . ووفقاً لهذه القضايا يمكن أن ننتهى إلى أن سبنسر لم يكن مذنبا فى دعواه التى ترى أن أى شكل من أشكال التطور يقود

---

(١) P. 481 .

إلى التقدم . ولكن لنفحص الآن بعض المسائل الأخرى التى أثارها .

كتب سبنسر فى مؤلفه المسمى « دراسة علم الاجتماع » أن التطور « لن يغير اتجاهه العام وسوف يستمر فى الخطوط المرسومة »(٤) . وكتب فى موضع آخر أن « بذور الحضارة التى وجدت لدى الإنسان الأول أو الأصلى وانتشرت عبر المكان كانت تجد ظروفا مواتية لنموها هنا وهناك»(٥) . وبعبارة أخرى كان سبنسر يعتقد أن التقدم أمر مقدّر على الإنسان وفقا لطبيعته ، أو هو قدر الإنسان .

ويمكننا أن نلاحظ بوضوح تلك التناقضات التى وقع فيها (وهى تظهر بجلاء إذا ما قارنا القضايا والأحكام التى وردت فى « المبادئ الأولى » فى طبعاته الأخيرة بالتوكيدات التى وردت فى «دراسة علم الاجتماع» و « الاستاتيكا الاجتماعية » . فمن ناحية المبدأ قد تتوافر ظروف توجه عملية التغير نحو التحلل أو الانحلال ، وهى العملية المضادة للتطور (أى من الشكل المتعدد إلى الشكل الموحد أو من اللاتجانس إلى التجانس) ، لكنه أشار سلفا إلى الظروف بوصفها توجه العملية نحو التقدم .

وعلى كل فإن فكرة التطور الاجتماعى المستمر عبر الزمان قد سيطرت على العمل السوسيولوجى لهربرت سبنسر. كما آمن أيضا بأن هذا التطور يتحرك من الشكل الموحد إلى المتعدد ، وهى أشكال تقدمية باستمرار . وليس هناك من شك كبير فى أنه كان من أوائل الرواد الذين سبقوا بفكرة التطور ذى الاتجاه الواحد نحو التقدم .

علم الاجتماع :

أدرك سبنسر — شأنه شأن كونت — الذى قرأ أعماله فى سنواته الأخيرة وانتقدها مرارا ، أدرك إمكانية تأسيس علم الاجتماع ، وهى تسمية

---

(٤) P. 309.

(٥) Social Statics rev. ed. p. 338.

اعترف مرارا أنه أخذها عن المعلّم الفرنسي . لكن لماذا يمكن إقامه علم للمجتمع ؟ ذهب سبنسر إلى أن هناك نظاما للتعايش والتقدم فى المجتمع . وإذا كان هناك نظام، فإن الظواهر المطابقة قد تشكل موضوعا لعلم يمكن على حد قوله ، أن يُرد إلى الشكل الاستنباطى؛ أى موضوعا لعلم نظرى . وقد أضاف إلى ذلك أن موضوع علم الاجتماع خاص وفريد جداً، طالما أن العملية الاجتماعية متفردة . فعلم الاجتماع عليه إذن أن يفسر الحالة الراهنة للمجتمع بالتركيز على مراحل التطور الرئيسية وتطبيق قوانين التطور عليها . وقد أمَّل فى أن يفسر الحاضر المعروف بواسطة الماضى الظنى غير المعروف . وينهض هذا الموقف على نظرة سبنسر العامة والتى مؤداها أن التطور هو القانون الأسمى لكل موجود .

ومن الطريف أن سبنسر ، الذى أخرج مؤلفات متعددة فى علم الاجتماع «كالاستاتيكا الاجتماعية» ، «ودراسة علم الاجتماع» ، «ومبادئ علم الاجتماع» وقسم كبير من «المبادئ الأولى» كان يعد بمثابة مقدمة لهذا العلم ، من الطريف أنه لم يقدم أى تعريف شكلى لهذا العلم . فقد كان هذا العلم بالنسبة له هو الذى يدرس الظواهر فوق العضوية ، أو التطور فوق العضوى ، بتعبير أكثر دقة .

وكان تصور سبنسر لما فوق العضوى (وهو اصطلاح ما يزال يستخدم لدى عدد محدود من الكتاب) يتمثل فى أن هناك اتصالاً فى التطور . فذلك التطور الذى يحدث فى العالم غير العضوى للمادة غير الحية ثم التطور فى العضوى أو العالم الحى ، وأخيرا التطور فى تجمعات من الكائنات الحية داخل المجتمع .

والتطور فوق العضوى اصطلاح جميل، لكنه ينطوى على معنى فقط، حينما يقدم لنا تصورا واضحا لطبيعة المجتمع، وذلك لسوء الحظ ما لم يفعله سبنسر قط . كما أنه لم يحدد العلاقة بين علم الاجتماع وغيره من العلوم الأخرى تحديدا دقيقا ، لكنه كان يعتقد بأن علم الاجتماع

ينبغي أن يفيد من تعميمات العلوم الخاصة كالاقتصاد والحكومة والإثنولوجيا . كما أشار أيضا إلى أن علم الاجتماع يختلف عن التاريخ ؛ فالتاريخ يروى الأحداث التى تمر بحياة المجتمعات ، لكن علم الاجتماع يدرس تطور هذه المجتمعات . وكان يشير إشارات متفرقة إلى أن علم الاجتماع يهتم بالظواهر التى تترتب على تعاون المواطنين ، لكن من الصعب أن ندعى أنه كان يقصد أن يجعل هذه الملاحظات بمثابة تعريف شكلى لعلم الاجتماع ، كما أنه لم يستخدمها فى أعماله السوسيولوجية الضخمة والمتعددة .

ولكن ما هى المناهج التى ينبغى على علماء الاجتماع أن يستخدموها ؟

يجيب سبنسر عن هذا السؤال بأنه « يجب أن نعرف — عن طريق البحث والتنقيب — علاقات التعايش والسياق الذى تتابع فيه الظواهر الاجتماعية ، كما يجب أن نقارن بين أشكال مختلفة من المجتمعات وبين مجتمعات تنتمى إلى مراحل مختلفة من التطور ، كما يجب أن نحدد مدى ودرجة ارتباط السمات بعضها بالبعض كالحجم ، والبناء ، والوظيفة »[٦]. ومع ذلك لم يتمسك سبنسر بهذا المبدأ فى الإجراءات التى استخدمها بالفعل . فقد استمد شواهده وموادها من الاثنولوجيا أساسا ، وهى شواهد تنهض على افتراض مؤداه أن الإنسان البدائى يعكس المراحل المختلفة للتطور . وهو يزعم أن ملاحظة هؤلاء المتأخرين المعاصرين تمكن المرء من إعادة تشييد سلسلة من التحولات التى مر بها المجتمع حتى وصل إلى المرحلة المتقدمة التى هو عليها الآن . وتتضح الأهمية التى خلعها سبنسر على الاثنولوجيا ، إذا ما عرفنا أن النصف الأول من المجلد الأول من « مبادئ علم الاجتماع » كان بعنوان «معطيات الاثنولوجيا» ،وكان مكرسا تماما لتصور حياة الانسان البدائى الفيزيقية والانفعالية والعقليه والدينية تصورا ظنياً .

والواقع ان سبنسر قد إختار بيانات من ثقافات جد مختلفة ومنفصلة

---

(٦) Principles of Sociology, 3rd ed. Vol. I, p. 442.

انفصالا واسعا عبر الزمان والمكان ، والتقط وقائع من هنا ومن هناك ونظمها وأعاد تجميعها بحيث تدعم الفروض التطورية ؛ أى أنه استخدم هذا التجميع التحكمى لتأكيد فروضه ؛ وهذا الإجراء بعيد كل البعد عن قواعد المنطق ومبادئ المنهج العملى .

المماثلة العضوية :

المبدأ التطورى هو أساس نظرية سبنسر فى علم الاجتماع . لكنه مع ذلك قدم مبدأ ثانويًّا آخر لعب دورا رئيسيًّا فى نسقه الفكرى، ذلك هو المماثلة العضوية ، وهى نوع من المقابلة بين المجتمع والكائن الحى لأغراض معينة . وقد أكد سبنسر فى الطبعة المنقحة من « الاستاتيكا الاجتماعية» أن الاعتراف بالتوازى بين التعميمات المتعلقة بالكائنات وتلك المتصلة بالمجتمعات هو الخطوة الأولى نحو مبدأ عام للتطور .

وبلور سبنسر المماثلة بين المجتمع والكائن الحى على النحو التالى : ينتظم المجتمع على نفس نسق الفرد أو على غراره تماما ، حتى إننا نستطيع أن ندرك ما هو أبعد من المماثلة بينهما حيث ينطبق نفس التعريف للحياة على كليهما . وحينما ندرك أن المجتمع يمر خلال النمو والنضج والهرم، وأن ذلك يسير على نفس المبادئ التى تحدد التحولات التى تمر بها كل من النظم غير العضوية والعضوية ، ندرك مفهوم علم الاجتماع بوصفه علما . ويمكننا أن نقول ، بتحديد أكثر، إن سبنسر قد لاحظ عديدا من أوجه التشابه بين الكائنات الاجتماعية والكائنات العضوية على النحو التالى :

أولا : يتميز كل من المجتمع والكائنات العضوية عن المادة غير العضوية بالنمو الواضح خلال الشطر الأكبر من وجودهما ؛ فالرضيع ينمو لكى يصبح رجلا ، والمجتمع الصغير يصبح منطقة متربوليتانية ، وتصبح الدولة الصغيرة إمبراطورية .

ثانياً : تنمو كل من المجتمعات والكائنات العضوية وتتطور فى الحجم،

كما أنها تنمو فى درجة تعقدها البنائى . وهنا لم يكن سبنسر يقصد المقارنة بين تطور المجتمع وتطور كائن فرد ، بل كان يقصد أن الكائنات البدائية بسيطة والكائنات العليا معقدة وكذا المجتمعات .

ثالثاً : يصاحب التفاضل أو التمايز التقدمى فى البناء ، سواء فى المجتمعات أو فى الكائنات العضوية ، تمايز تقدمى فى الوظائف . وهذه قضية من قبيل اللغو ، فكل عضو يؤدى وظيفة محددة لمركب الكائن العضوى ، كما أن التنظيمات المختلفة تؤدى وظائف مختلفة فى المجتمع الذى ينقسم إلى مثل هذه التنظيمات .

رابعاً : يؤدى التطور سواء فى المجتمعات أو الكائنات العضوية إلى تباينات فى البناء والوظيفة ، وكل منهما يجعل الآخر ممكنا .

خامساً : إذا كنا ننظر إلى الكائن الحى بوصفه جُماعا لوحدات تعيش منفردة ، فإن مجموعة الكائنات البشرية أو المجتمع الإنسانى يمكن النظر إليه بوصفه كائنا . وقد سار سبنسر على هذا الخط الفريد من التبرير المنطقى إلى مماثلة أبعد مدى؛ فحياة الجمع قد تُدمَّر وتقوَّض، لكن الوحدات تستمر فى الحياة ولو للحظة ، وذلك ينطبق على الكائنات الحية ، كما ينطبق على المجتمعات .

لقد كان سبنسر فردياً ، وهى يصعب أن تتسق أو تتفق مع النزعة العضوية . وقد أدرك أن هناك فروقا هامة بين المجتمعات والكائنات الحية ؛ يتمثل الفرق الأول فى أن أعضـــاء الكائن الحى تكوِّن كلاً ملموسا ، أما أجزاء المجتمع فحرة وعائمة ومشتتة بدرجات متفاوتة . أما الفرق الثانى فيتمثل فى أن الوعى أو الشعور يتركز فى جزء صغير من كل الكائن الحى بينما هو ينتشر فى الأعضاء الأفراد فى المجتمع ؛ ويكمن الفرق الثالث فى أن أعضاء الكائن الحى إنما توجد لتحقيق الفائدة للكل بينما يوجد المجتمع لمجرد تحقيق الفائدة لأعضائه الفرديين (وهنا تظهر نزعة سبنسر الفردية بجلاء) .

وبالرغم من هذه الجهود المفصلة لبيان أوجه التشابه والاختلاف بين الحياة العضوية والحياه الاجتماعية، وبالرغم من أن سبنسر قد استخدم المماثلة العضوية بوصفها الهدف المركزى للقسم الثانى من «مبادئ علم الاجتماع»، فإنه قد أنكر أنه ذهب هذا المذهب أو تبنى هذا المبدأ. فقد رد على الانتقادات التى وجهت إليه بالعبارة التالية: «لقد استخدمت المماثلات — فقط — كصقالة Scaffolding لإقامة إطار متماسك من الاستقرار السوسيولوجى؛ فإذا ما نزعنا هذا المعبر أو تلك الصقالة قامت الاستقراءات بذاتها» (٧) لكنه — لسوء الحظ — استخدم العلم الاصطلاحى للنزعة العضوية بوضوح وباستمرار، بل إنه أكثر من ذلك كتب فصلا فى «مبادئ علم الاجتماع» بعنوان «المجتمع كائن عضوى».

لم يكن سبنسر — بالطبع — مؤسسا للمماثله العضوية؛ فقد استخدمها الفلاسفة القدماء، كما استخدمت بصفة غالبة فى الفلسفة الألمانية، والعلم السياسى وبخاصة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر. لكن سبنسر كان أول من خلع على هذه المماثلة العضوية قيمة النظرية العلمية ووجد نفسه سجينا بواسطة الشبح الذى أطلقه من عقاله. فقد فهم أن المجتمع ليس كائنا عضويا طالما أن هنالك فروقا جوهرية بينه وبين الكائن العضوى، وأكد أن المماثلة ليست سوى معبر أو صقالة، لكنه فى تشييده لنظريته سار فى هذا العمل معتقدا أن الصقالة نفسها هى البناء الحقيقى.

واليوم أصبحت مصادر الأخطاء والصعوبات التى وقع فيها سبنسر واضحة، واتخذ علم الاجتماع طريقه بعيداً عن ضروب الهواء التى أوقعت العقل البشرى فى المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى. ويؤكد علم الاجتماع الآن أن المجتمع نسق، فى الوقت الذى يعتبر الكائن الحى نسقا أيضا. ويعد مفهوم النسق واحدا من المفهومات الأساسية المستخدمة فى العلم. والحديث عنه يشير إلى علاقته بأشياء كثيرة مختلفة. فالشمس جزء من النسق

(٧) Ibid., Vol I, pp. 292-93.

النجمى ، والأرض والكواكب جزء من النسق الشمسى ، والذرة نسق مكون من النواة والالكترون . ويمكن أن نقول بوجود أنساق فكرية كنسق الفلسفة الأفلاطونية ، ونسق القانون الرومانى ، ونسق الفيزياء النيوتونية (نسبة إلى نيوتن) . فكلمة نسق System تشير إلى كل ما يمكن إدراكه بوصفه كلاً ينطوى على وحدات معتمدة وشبه مستقلة ذاتياً Semi autonomous وذلك حقيقى بالنسبة للمجتمع ، كما هو حقيقى بالنسبة للكائن العضوى طالما أن كلاً منها مكون من أجزاء معتمدة فيما بينها وشبه مستقلة بذاتها. والمماثلة بينهما عند هذا الحد صادقة ؛ لكن الخطأ كل الخطأ يتمثل فى إدراج قضايا بيولوجيه فى علم الاجتماع دون برهان إمبيريقى، على زعم أن المجتمع نسق والكائن العضوى نسق . كما لا ينبغى الاستعانة بقضايا من الفيزياء النووية فى علم الاجتماع على نفس أرضية المماثلة النسقية . أما فكرة النسق الاجتماعى فقد قدمها عالم الاجتماع الإيطالى ڤلفريدو باريتو Pareto الذى سنتناول وجهات نظره بالمناقشة فى الفصل الثالث عشر .

المجتمع ، ومراحل التطور :

لعب انشغال سبنسر بالمبدأ التطورى والمماثلة العضوية وتعصبه لهما ، دوراً هاماً فى إعاقته عن تقديم إجابة شافية عن السؤال الرئيسى الذى يتمثل فى: ما هو المجتمع ؟ وربما كانت هناك أسباب إضافية لإهماله مشكلة طبيعة المجتمع . لقد كان سبنسر فردياً متطرفاً ؛ وحتى يحتفظ بهذا الموضع ، سلّم بأن خصائص الأجزاء — وهى هنا الأفراد — تحدد تماما خصائص الكل ، وتلك وجهة نظر نماها بوضوح وعرضها بجلاء فى « الاستاتيكا الاجتماعية » و « دراسة علم الاجتماع » . لكنه انحرف هنا عن هذا الموضع وبدأ التناقض وعدم الاتساق يظهران من جديد . فقد أشار فى المجلد الأول من « مبادئ علم الاجتماع » مصادفة إلى أن حياة كل الكائن الاجتماعى تختلف تماما عن حياة الوحدات ، علما بأن هذه الوحدات

هى التى أنتجت حياة الكل هذه .

ومع أن سبنسر لم يكن لديه شيئا محددا يقوله عن طبيعة المجتمع، فإنه عبر — مع ذلك — عن وجهات نظر محددة تماما عن تقدم التطور الاجتماعى. وينطوى عمل سبنسر على خطين من التبرير حول هذا الموضوع؛ يرتبط واحد منهما منطقياً بمفهومه الأساسى عن التطور ارتباطا أكثر فاعلية من الآخر . ويطور الخط الأول من التبرير موضوعا مؤداه؛ أن الحقيقة الرئيسية للتطور تتمثل فى الحركة من المجتمعات البسيطة إلى المستويات المختلفة من المجتمعات المركبة . فالمجتمع المركب انبثق عن المجتمع البسيط ، ومركب المركب عن المركب، ومركب مركب المركب عن مركب المركب . ويتكون المجتمع البسيط من الأسر، أما المركب فيتكون من أسر تتحد فى عشائر Clans . ويتكون مركب المركب من عشائر تتحد فى قبائل Tribes ، بينما يتكون مركب مركب المركب (كمجتمعاتنا) من قبائل تتحد فى أمم أو دول . وكلما تعاظم الحجم تعاظم البناء وتطور ، وتطورت كذلك الفروق فى القوة والمهن؛ ويصاحب ذلك تباين وتفاضل فى الوظائف ، وهذا هو الخط الرئيسى فى إطار سبنسر التطورى كما هو مطروح فى « المبادئ الأولى » وكذلك فى « مبادئ علم الاجتماع » .

أما الخط الثانى فهو ينطوى على اتجاه مؤداه أن نماذج من التطور مختلفة إلى حد ما تجرى . وعلى وجه التخصيص يحدث تحول من المجتمع العسكرى، إلى المجتمع الصناعى (وقد قدم كونت من قبل مبدأً مماثلا) . ويتميز كل من النموذجين عن الآخر: فالتعاون الإجبارى يشيع فى المجتمع العسكرى بينما يسود التعاون الاختيارى فى المجتمع الصناعى .

ومما هو جدير بالذكر فى هذا الصدد أن فرانكلين جيدنجز — وهو عالم اجتماع أمريكى نشط فى أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين — (انظر الفصلين السادس والحادى عشر) قد سار على نهج هربرت سبنسر، بالرغم من أنه كان ينتمى إلى قطاع آخر من المذهب التطورى .

وهو يعد مسئولا عما لا قاه مذهب سبنسر فى التطور من سوء فهم انتشر انتشاراً واسعا . فقد أهمل چيدنجز وهو مصدر عرض أفكار سبنسر الخط الرئيسى لفكره، وركز فقط على تحول المجتمع العسكرى إلى الصناعى . وقد رفع وثيقة تنطوى على ذلك إلى سبنسر الذى كان يناهز الثمانين من عمره، حيث أقرها ونشرها چيدنجز فى أحد أعماله الخاصة مشيرا إلى خطاب الموافقة الذى تلقاه من سبنسر . وقد حظيت صياغة چيدنجز هذه بالقبول بوصفها حجة على وجهات نظر سبنسر .

وقد أوضح سبنسر فى مواضع متفرقة من أعماله أنه ليست هناك ضرورة ملحة لتحول المجتمعات خلال مراحل التطور المحددة ، كما أن كل مجتمع لا يشبه الآخر تماما كما يذهب أولئك الذين شوهوا أفكاره . فقد أكد أن هناك فروقا بين المجتمعات ترجع إلى الاضطرابات التى تتدخل فى خط التطور المستقيم . وقد أورد فى مؤلفه « مبادئ علم الاجتماع » خمسة اضطرابات ممكنة :

١ — بعض الخصائص الأصلية المختلفة للأجناس .

٢ — وقع مرحلة التطور المتقدمة حالياً .

٣ — نوعيات العادات أو الطباع وخصائصها الفريدة .

٤ — الوضع الذى يشغله مجتمع ما فى نطاق أكبر من المجتمعات (ما إذا كان المجتمع واقعا بين مجتمعات صديقة أو عدوة) .

٥ — أثر اختلاط الأجناس .

وفيما يتعلق بالنقطة الأخيرة ينبغى أن نذكر أن الانثربولوجيا المتاحة له، لم تكن قد توصلت إلى عدم أهمية اختلاط الأجناس نسبياً، والأهمية الكبرى للاتصال الثقافى فى نظرية التغير الاجتماعى . وإذا ما تعدل الأمر

على هذا النحو، فإن مسألة اختلاط الأجناس التى ذهب إليها سبنسر يمكن أن تؤخذ مأخذا طيباً .

مبدأ عدم التدخل :

مع أن معالجة سبنسر لعلم الاجتماع كانت معالجة نظرية فى المحل الأول، فإنه كان على هذا العلم فى رأيه أن يخدم هدفا يتمثل فى وضع مبادئ للسياسة الاجتماعية . ولنذكر هنا أبا علم الاجتماع «كونت» الذى ابتكر هذا العلم ليوجه الناس نحو بناء مجتمع أفضل . أما سبنسر فكان على النقيض من كونت ، يبتغى من علم الاجتماع أن يوضح ضرورة عدم تدخل الناس فى العمليات الطبيعية التى تجرى فى المجتمع . فقد كان يؤمن بالحرية غريزة موروثة، بحيث ان أى تدخل فى هذه الغريزة سوف يترتب عليه آثار ضارة . كما آمن أيضا بأن الطبيعة تميل إلى التخلص من الطالح وأن تحتضن الأصلح وتبقيه . لكن من هو الأصلح ؟ لا يعنى الصلاح عند سبنسر التفوق الأخلاقى ، وإنما يعنى الأعظم قوة والأشد ذكاء ؛ فذلك الذى يفقد حياته نتيجة للغباء أو الرذيلة أو البطالة ينتمى — فى رأى سبنسر — إلى نفس طائفة ضحايا المرض والنقص الخلقىّ ، فالمريض والكسيح لن يجدا أى نوع من الحماية .

وقد أضاف سبنسر أن نظرية التقدم التى كشفت عنها دراسة علم الاجتماع، قد عدلت إلى حد كبير آمال الأحزاب المتطرفة ومخاوفها . هذا وقد أثرت نظرية التطور تأثيراً كبيراً على الفكر والعمل كأبعد ما تستطيع نظرية ممارسته على السلوك العام . فقد يرى أولئك الذين ينتمون إلى النموذج الراقى أنهم يستطيعون عمل القليل فقط، ومع ذلك فإن هذا

القليل يستحق أن ينجز . وقد أكد سبنسر أن المرء ينبغى أن يجمع بين الطاقة المحبة للإنسانية ، والهدوء الفلسفى .

والدوله عند سبنسر شركة مساهمة هدفها تحقيق الحماية المتبادلة بين الأفراد . وحدد وجوهاً من النشاط حظر على الدولة ممارستها منها التعليم ، والصحة ، وصك العملة ، والخدمة البريدية ، وإنشاء المنارات ، وتحسين الموانى . فإذا ما بادرت الحكومة بالقيام بواحد من هذه المناشط فإنه يتهمها بالغباء (كما كتب لأحد المحررين ، وقد نشرت خطاباته بسبب صيته الذائع) . لقد آمن سبنسر بأن الطبيعة أذكى من الإنسان ، وهى تعرف إلى أين هى ذاهبة ، كما تعد مستقبلا للإنسان أفضل .

وفى رأيه أن المرحلة النهائية للتطور لم تُنْجز بعد ، علما بأن نظريته كانت — إلى حد بعيد — نوعا من ميراث العصر الفيكتورى ، اتخذت من نموذج مجتمع « دعه يعمل » غاية ومنتهى . وقد آمن بأن هناك تطورات أخرى بعيدة المدى تختفى بواسطتها البقية الباقية من القمع الموجود فى الوقت الحاضر . ويبدو أنه كان يعتقد أن المرحلة النهائية للتطور سوف تكون بمثابة ضرب من الفوضوية ، ومع ذلك فقد نشر مقالا عام ١٨٨٤ سلم فيه بأن هذا التصور ، وإن كان مفرطا فى التقدمية بالنسبة لعصره ، إلا أنه قد يستخدم من قبل علماء الاجتماع فى المستقبل .

سبنسر فى الميزان :

ما هى الحلول التى قدمها سبنسر للمشكلات الرئيسية للنظرية السسيولوجية كما عرضناها فى الفصل الأول ؟ المجتمع فى رأيه كائن فوق عضوى يظهر من خلال تجمع الكائنات العضوية الفردية . أما التصور الحديث للثقافة بوصفها نسقا من أساليب الفعل والتفكير المتصلة والمترابطة فيما بينها فقد كان غائبا فى كتاباته ، مع أن المفهوم الحالى للثقافة كان جديراً بأن يقوده إلى عجز منهجه وعدم كفايته . ومن أهم ما يتصل بهذا المفهوم أن كل

وحدة ثقافية ينبغي إدراكها وفهمها في سياقها ، حيث لا يمكن فهمها بمعزل عن هذا السياق . لكن سبنسر — على النقيض من ذلك — اتجه إلى عزل الوحدات الثقافية عن مركباتها واختبر صلاحيتها بالنظر إلى أنماطه الخاصة التي يعرفها من قبل .

أما مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع فقد حلها سبنسر بنزعته الفردية المتطرفة . فالفرد هو الأسمى وهو صاحب السيطرة والصدارة . ولا ينبغي للمجتمع أن يتدخل في حياة الناس ، فالفرد يعمل وهو في عمله هذا يحقق أعظم منفعة له وللمجتمع في الوقت عينه .

لم يكن سبنسر أحدياً سوسيولوجياً ؛ فلم يعين عاملا واحدا يدفع المجتمع عبر مراحل التطور المختلفة . فالعملية التطورية الكلية في رأيه هي القوة الأولى ، وهي القوة الدافعة التي تفسر كل شيء ، وهي قوة غير قابلة للمعرفة Unknowable وغير شخصية ، تعيِّن كل موجود في كل آفاق الوجود . لكن أفكاره عن الاضطرابات — وهي ما لم يفصلها بتعمق — توضح أنه كان يميل إلى الاعتقاد بأنه ما من عامل واحد يحدد التغير ويشخِّصه .

أما المنهج الذي استخدمه سبنسر فكان منهجا مقارنا في جانب منه . والباحث الذي يصطنع هذا المنهج يقارن بين المجتمعات أولا ، وحينئذ يفسِّر الوحدات الفردية التي سلط عليها الضوء بالمقارنة في ضوء أهميتها بالنسبة لتطور الكل . لكن سبنسر قد استخدم ، في الواقع ، الأسلوب الاستنباطي. فقد بدأ بنظرية تطورية، اكتشفت بواسطة الاستنباط، ثم اشتق من هذه النظرية ضرورة مراحل معينة ، وعندئذ كسى هذه المراحل المجردة لحما ودما عن طريق الاستشهاد بأمثلة من هنا ومن هناك تناسب نسقه أو مذهبه . وقد ألحق سبنسر تقسيمه للمجتمعات إلى بسيطة، ومركبة ، ومركبه مرتين ، ومركبة ثلاثا بتقسيمات فرعية تدور حول

أشكال القيادة من ناحية ، والنموذج البدوى وشبه المستقر والمستقر من ناحية أخرى . وكان من المفترض سلفا أن يتمكن — بعد أن حدد هذه المجتمعات بالبحث المكتبي — من التحقق مما إذا كانت هذه المجتمعات التى ذكرها ولنقل مركب المركب مثـلا تتسم بتماثل فى السياسة والدين والقانون وهلم جرًّا أم لا . الا أنه من المؤكد أنه لم يقم بأى تحقيق ولم يقدم أية نتائج وضعية . فالنموذج المجتمعى نفسه ولنقل مركب المركب مثلا — وكما يبدو فى تصنيفه — قد يفتقد القيادة ، أو يتمتع بقيادة غير مستقرة ، أو بقيادة مستقرة تماما ؛ مما يشير إلى إمكان وجود فروق كبيرة فى السياسة . والناس إما أن يكونوا بدوا ، أو شبـه مستقرين ، أو مستقرين ؛ ممـا يشير إلى وجود اختلافات ضخمة فى التنظيمات الاقتصادية .

كان ينبغى على سبنسر أن يتحقق من أن المجتمعات التى تعيش نفس المرحلة من التطور لا تتمتع بالضرورة — وفقا لمبدأ التباين البنائى — بأوجه شبه فى السياسة والدين والأخلاق والفن وغير ذلك من الملامح الثقافية . وعلى العكس من ذلك توجد النماذج المتشابهة من الحكومة والأشكال الدينية بين نماذج بنائية مختلفة من المجتمعات ، لكن سبنسر لم يقم بأى تقويم إمبيريقى ضرورى للمنهج العلمى .

وإذا ما عقدنا مقارنة بين نظرية سبنسر ونظرية كونت ، وجدنا أن الأولى لم تكن نظرية سسيولوجية بالمعنى الذى يشير إليه هذا الإصلاح اليوم . فقد قام كونت بصياغة نظرية أساسية تفسر القطاع الاجتماعى من الحقيقة ، وحاول أن يصف الوقائع الاجتماعية ويفسرها فى ضوء هذه النظرية المحدودة . لكن سبنسر كان يتطلع إلى أبعد من ذلك ، فقد قام بصياغة نظرية تكاملية عن الحقيقة كلها ؛ فقانونه عن التطور قانون كونىّ ، ولذا تعد نظريته نظرية فلسفيه فى المحل الأول وليست سوسيولوجيه . وإذا ما شئنا الدقة قلنا إن عبء اختيارها يقع على كاهل الفلاسفة .

ويمكننا أن نلاحظ – مع ذلك – أن فلسفة سبنسر كانت تمجيداً لفيزياء عصره ، وهى الفيزياء التى كانت فى حالة تطور وتحول ؛ فالفيزيائى الآن يرفض كثيراً من نظريات فيزياء القرن التاسع عشر . ولما كانت نظرية سبنسر تنهض على هذه الفيزياء ، فإننا نستطيع أن ندرك أن جانبا كبيرا من مذهبه الفكرى قد عفا عليه الزمان . وهنا يكمن الخطر دائما ، حينما ينبنى نسق من العلم الإمبيريقى على أساس نظرية فلسفية تضرب هى أيضا بجذورها فى نتائج إمبيريقية وقتية وصل الناس إليها فى عصر معين .

ومع ذلك لاقت آراء سبنسر – على خلاف آراء كونت – رواجا وذيوعا ضخما خلال حياته ، وسيطرت على عقول كثير من الدارسين وغيرهم منذ ١٨٦٥ حتى ١٨٩٥ تقريبا حتى إنه كان من المستحيل – عبر ثلاثة عقود – أن يعترف مثقف بأنه لم يقرأ أعمال سبنسر . حقًّا كان له خصوم وأعداء ، لكنه كان يوضع دائما موضع الاعتبار .

كانت تلك هى الحال ، على وجه الخصوص ، فى إنجلترا والولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلى حد ما . أما فى فرنسا وألمانيا فكان تأثيره أقل .

وقد تمتعت نظرياته بجاذبية شديدة ، لأنها استجابت لحاجتين أساسيتين لهذا العصر : الأولى هى الرغبة فى توحيد المعرفة (وقد أقر سبنسر ذلك فى مذكراته الخاصة) ؛ والثانية الحاجة إلى مبرر علمى لمبدأ « دعه يعمل » ، وهو المبدأ الذى كان يسيطر على المناخ الأيديولوجى فى إنجلترا والولايات المتحدة فى ذلك الوقت .

وقد وصل سبنسر إلى قمة شعبيته فى عام ١٨٨٢ ، حينما قام بزيارة للولايات المتحدة واستقبل فيها بترحاب شديد ، وكان أرباب الصناعة وربابنتها يقدمونه باستمرار بوصفه أعظم رجالات العصر ، لأنه قدم مبررات علمية لأوجه نشاطهم .

وقد أخذت شعبيته في التدهور بعد رحلة الانتصار هذه ، ولاحت في الأفق أفكار جديدة ، وبدأ كثير من الناس يفكرون في ضرورة وجود ضبط عقلي وسياسي للمجتمع ، وبدأت الفلسفة البراجماتيه تتخذ طريقها نحو السيادة والسيطرة ، وسرعان ما حلت محل فلسفة سبنسر الطبيعية الساذجة. وقد أدرك في سني عمره المتقدمة ، أن أحداث العصر تجرى على غير ما يشتهى ، أو هى تجرى ضد تعاليمه . ووافته المنية ، رجلا حزينا ، شاعرا بأن عمله في حياته لم يحقق أهدافه وتوقعاته .

الفصل الرابع

رواد آخرون

فى الوقت الذى يعرض فيه آباء علم الاجتماع المؤسسون وجهات نظرهم، كان هناك نفر من الدارسين والفلاسفة الاجتماعيين عاكفين على صياغة نظريات – نعترف اليوم – بأنها دفعت البحث السوسيولوجى إلى الأمام فى اتجاهات متعددة . ولم يكن هؤلاء الكتاب يدعون أنفسهم بمتخصصين فى علم الإجتماع ، لكنه لايمكن فهم تطور نظرية علم الاجتماع فهماً كافياً إلا بالإحاطة بإسهاماتهم .

ومع أن إسهاماتهم هذه – التى نعرضها فى هذا الفصل – غير مرتبطة غالباً ، إلا أن نظرياتهم قد تنقسم إلى ثلاث مجموعات :

١ – فقد حقق اتجاه كيتليه ولوبلاى تقدماً ملموساً لمناهج البحث .

٢ – أما نظريات ماركس ومورجان وجوبينو وبكل ، فإنها بمثابة شواهد بارزة على النظريات الأحادية ، وهى تلك التى تفسر الوجود الإجتماعى من خلال عامل واحد معين .

٣ – وقد تُفسر نظرية دانيلفسكى بوصفها بديلا مبكراً للمدرسة التطورية .

كيتليه : الاتجاه الإحصائى :

كان أدولف كيتليه Quételet (١٧٩٦ – ١٨٧٤) الإحصائى البلجيكى ، شابا مبكر النضوج إلى حد كبير . فقد كان يدرس الرياضيات فى مدرسة خاصة وهو بعد فى السابعة عشرة من عمره . وفى التاسعة عشرة

أصبح مدرساً للرياضيات في جامعة « جنت » Ghent ، وعين أستاذاً في المجمع العلمي في بروكسل Athenaeum in Brussels وهو في الواحـــد والعشرين من عمره .

وقد تحول اهتمامه الأصيل بالأدب والشعر تحولا تدريجيا إلى الرياضيات وتطبيقها على الظاهرات الإجتماعية تحت تأثير الفلكي الشهير « لابلاس » Laplace الذى عرف كيتليه بنظرية الإحتمالات الجديدة حينئذ .

وقد أكد كيتليه في مقال نشرها عام ١٨٢٩ ، كما أكّد أيضاً في عمله الرئيسي « في الإنسان وتطور القدرات الإنسانية : مقال في الفيزياء الاجتماعية » (١٨٣٥)

On Man and Development of Human Faculties: An Essay of Social Physics

أكد إنتظام الأحداث الإجتماعية في المجال الاجتماعي ، وبخاصة في مجال الظواهر التي يشيع النظر إليها بوصفها تسير سبهللا وبلا نظام .

وقد انتهى كيتليه على أساس عدد من العمليات الحسابية التي أجراها بنفسه وأنجزها الآخرون أيضاً (مثل قياس قامة جنود كتيبة عسكرية) ، انتهى إلى أن المنحنى الإعتدالي للتوزيع يتوافر بصفة عامة في الظاهرة الإجتماعية ، أي أن الحالات القريبة من متوسط سلسلة معينة تتواتر بالضرورة أكثر من الحالات التي تنحرف انحرافاً دالا عن هذا المتوسط . ولذلك فإن مفهوم الإنسان المتوسط Average Man يحتل وضعاً مركزياً في نظريته . لكن كيتليه خلط خلطاً خاطئاً بين الإنسان المتوسط ، والإنسان المرغوب فيه ، ولم يدرك تلك الحقيقة التي مؤداها أن المتوسطات المتساوية قد تترتب على موقفين مختلفين تماماً ، أو أكثر من موقفين كنتيجة لاختلافات التوزيع ؛ فمتوسط الدخل الفردي قد يتساوى في مجتمعين ، لكن دخل معظم الأفراد في واحد منها قد يكون قريباً من المتوسط ، بينما يكون دخل معظم أفراد المجتمع الثاني منخفضاً جداً توازنه أقلية صغيرة ذات دخل مرتفع جداً .

وبغض النظر عن نواحي القصور هذه ، فلا جدال في أن الإسهامات التي

قدمها كيتليه للعلوم الاجتماعية بما فيها علم الاجتماع إسهامات هامة حقاً . فقد كان أول من أوضح إمكان استخدام الإحصاء بوصفها أداة لفهم الظاهرات الإجتماعية . وقد ذهب فى واحد من أعماله إلى أننا يمكن أن نقيس كمال العلم بمدى السهولة التى يمكنه بها استخدام العمليات الحسابية . وقد أضحت هذه العبارة **مبدأ هاماً** من مبادئ الوضعية المحدثة اليوم . (انظر الفصل الخامس عشر) .

كان كيتليه على خلاف غيره من الدارسين فى ذلك الوقت ، يتمتع بمركز اجتماعى محترم . فقد شغل العضوية الشرفية فى كثير من أكاديميات العلوم التى طلبت منه إفادة شبابها . لكن علماء الإجتماع ظلوا لفترة طويلة يتجاهلون آراءه أو يزدرونها ، كما لو كانوا يراعون الحنق والسخط الذى أثارته جهوده لدى كونت (انظر الفصل الثانى) .

لقد بدأ علم الإجتماع يستخدم المنهج الإحصائى فى أواخر القرن القرن التاسع عشر فقط ، وظهرت الوضعية المحدثة الموجهة نحو القياس الكمى فى القرن العشرين فقط .

لوبلاى : الاستخدام المبكر لمنهج دراسة الحالة :

كان فردريك لوبلاى Le Play (١٨٠٦–٦٢) على شاكلة كونت مهتماً بالإنحلال الاجتماعى المعاصر له ، وهو ما كانا يعتقدان أنه مترتب على الثورة الفرنسية . وقد انشغل كل من هذين الدارسين بالطريقة التى يمكن بها تحقيق التكامل والاستقرار للنظام الإجتماعى العام ، وتطلع كلاهما إلى حلول قائمة على المعرفة الامبيريقية .

ولد لوبلاى فى أونفلير Honfleur ، وهى قرية فرنسية ساحلية صغيرة ، وتوفى والده وهو بعد فى الخامسة من عمره ، وكانت والدته تتمتع

بشخصية قوية وإيمان دينى عميق فتحملت مسئوليات الأسرة وأعبائها .

ودرس لوبلاى الصغير فى College du Harre ، والتحق عام ١٨٢٥ بمدرسة البولتكنيك، ثم كلية المعادن Ecoles des mines فى عام ١٨٢٧ . وهناك قابل أساتذة يستخفون بالعادات القومية ويعتبرون التطور العقلى الهدف الأسمى للمدنية ، وكان ذلك مما يثير التقزز والاستياء عند لوبلاى . ويبدو أنه قد قوى من اهتمامه بالعادات والقيم التقليدية .

وخلال تماثله للشفاء من داء عضال ألم به فى عام ١٨٣٠ ، قامت ثورة أخرى فى فرنسا، فنذر لوبلاى البقية الباقية من حياته لتأسيس سلام اجتماعى فى وطنه .

وفى عام ١٨٣٣ قام بمسح جيولوجى لأحد أقاليم اسبانيا بناء على طلب حكومتها ، وقد أتاح نشر ملاحظاته فرصة أمامه يقوم برحلات علمية إلى ألمانيا — التى زارها فى سنوات مبكرة — وبلجيكا ، وإنجلترا ، وروسيا ، وعين أستاذاً فى كلية المعادن عام ١٨٤٠ . وفى عام ١٨٥٥ نشر عمله الممتاز « العمال الأوربيون » The European Workers فى ستة مجلدات ؛ وهو عمل لم يحقق له شهرة واسعة وسريعة فقط ، ولكنه مكنه أيضاً من أن يكرس بقية حياته لدراسة المجتمع . وقد كتب تحت إلحاح الإمبراطور نابليون الثالث ثلاثة مجلدات عن « الإصلاح الإجتماعى فى فرنسا » Social Reform in France عام ١٨٦٤ ، ثم أتم « تنظيم الأسرة » Organization of the Family عام ١٨٧١ و « تنظيم العمل » Organization of Labor عام ١٨٧٢ . وقبل وفاته بوقت قصير أعد مجلداً بعنوان « دستور أساسى للإنسانية »(١٨٨١) Essential Constitution of Humanity .

ومع أن لوبلاى كان متخصصاً أساساً فى الرياضيات والهندسة ، إلا أنه كان دارساً مخلصاً ومجتهداً لأعمال روسو وكونت . والأهم من ذلك أنه كان ملاحظاً دقيقا للناس ولأفكارهم . وقد وجه مزيداً من

الإهتمام فى كتاباته للطبقات العاملة (وهو اصطلاح صكه) ، والسلطات الإجتماعية (القادة المحليون : دينيون وسياسيون) . وكان يهدف إلى إعادة تنظيم الأفكار وبنائها والحفاظ على السنن Mores .

ويتكون منهج لوبلاى الأساسى فى الدراسة من الملاحظة الدقيقة الراعية للظاهرات الإجتماعية فى ضوء إطار موحد أتم جوانبه الأساسية عام ١٨٣٣ . ويطابق ذلك الإتجاه ما يعرف الآن بمنهج دراسة الحالة ، وتلك واحدة من أبرز إسهامات لوبلاى فى مناهج العلم الإجتماعى .

ومنذ استخدم ميزانية الأسرة — متفقا مع كونت على أن الأسرة هى الوحدة الإجتماعية الأساسية — استخدمها بوصفها تعبيراً كمياً عن حياة الأسرة ، وأساسا للتحليل الكمى للوقائع الإجتماعية .

فإمداد الأعضاء بالمؤونة يعد واحداً من الوظائف الأولية للأسرة ، وذلك يتحقق من خلال العمل . وكان مقتنعا بأن المكان ، أى الظروف الجغرافية يحدد أسلوب ذلك . ومن هنا كان تأكيد لوبلاى الشهير للمكان والعمل والأسرة بوصفها الثلاثية المركزية للدراسة السوسيولوجية .

وحينما كان يختار أسرة ليتخذها موضوعا للملاحظة ، كان يبحث عن واحدة تقترب (بيئتها وما شابه ذلك من الظروف) من متوسط الإقليم أو المنطقة ، وكان ذلك يتم بمعونة السلطات الإجتماعية . ولم يكن يعرف فى بعض الأحيان اللغة المحلية ، لكن معايشته للأسرة كانت تكسبه معرفة وفهما أساسيا بأسلوب حياتها . وبهذه الطريقة ابتكر لوبلاى تكنيكاً للبحث الإجتماعى يعرف الآن بملاحظة المشارك . لقد وعى لوبلاى جيداً الحقيقة التى مؤداها أن الملاحظة المنظمة ، هى وحدها الخطوة الأولى على طريق البحث العلمى . وكان مقتنعاً بضرورة استعانة العلوم الإجتماعية ليس بالمنهج فقط ، وإنما بالذكاء أيضاً .

هذا وقد طور لوبلاى — بناء على ملاحظاته الدقيقة العديدة — مفهومى السعادة والشقاء ، وهما بمثابة بداية لنظرية عامة فى البناء الإجتماعى .

فهو يقول إن السعادة فى كل مكان تتحقق بإشباع حاجتين أساسيتين تفرضهما طبيعة الناس ؛ تتمثل الأولى فى الخبز اليومى (مسائل مادية)، والثانية فى السنن الأساسية (وهى مسائل لا مادية) . وحينما يحقق البناء الإجتماعى القائم إشباعاً لهاتين الحاجتين ، يسعد الجنس Race (وهو يستخدم هذه الكلمة بمعنى المجتمع وربما الجماعة العرقية) . وحينما لايتيح مثل هذا البناء ذلك الإشباع يشقى الجنس ويقاسى .

وتتكون البنـاءات الإجتماعية التى تحقق السعادة وتمنع الشقاء — كما يعتقد — من سبعة عناصر تكوِّن ثلاث طبقات على النحو التالى :

١ — أساسان : القانون الأخلاقى العام والسلطة الأبوية .

٢ — لُحْمَتَان Two Cements : الدين والحكومة .

٣ — مواد ثلاث Patronage : الملكية المجتمعية ، والملكية الفردية والرعاية .

وتُشبع السنن أو الأعراف الأساسية من الطبقتين الأولى والثانية ، أما خبز الإنسان اليومى فمن الثالثة .

لم يكن لوبلاى يؤمن بالتطور . أما نظرته للتغير فكانت دائرية فى المحل الأول : البساطة ، فالتعقيد ، ثم الهرَم ، وأخيراً الإصلاح أو الدمار . وهذه تمثل حلقة مفرغة لايستطيع أى جنس متمدين أن ينتشل نفسه منها حتى يومنا هذا . وقد كان مهتماً بوجه خاص بالمرحلة الإنحلالية من التغير الإجتماعى التى تشير إلى التحول من السعادة إلى الشقاء .

هذا وقد قدم أسباباً متعددة لانحلال المجتمع فى عصره ؛ منها الروح الثورية وازدرائها للعادات القومية ، والقضاء على نفوذ السلطات الإجتماعية ، والنمو المستمر فى البيروقراطية ، والنفوذ غير العادى للمثقفين ، وتدهور اللغة وما تنطوى عليه من اصطلاحات بعينها مثل الحرية والمساواة والديمقراطية ، والاعتقاد بأن السعادة رهينة بنوع خاص من الحكومة .

ومع أن ما توصل إليه لوبلاى من نتائج فى هذه المسائل قد أسهمت كثيراً فى تطور علم الإجتماع ، إلاّ أنها مشبعة بالفراسة والاستبصار ، كما أنها استفزازية ومثيرة للحفيظة ؛ ولذلك فمن الصعب أن نقارنها بما أسهم به فى تطوير مناهج البحث .

ماركس : الحتمية الاقتصادية :

حظى ماركس Marx (١٨١٨ — ٨٣) بشهرة واسعة ، باعتباره القائد الأول والأصلى للحركة العمالية الثورية ، التى انقسمت الآن إلى فرعين : الإشتراكية ، والشيوعية . وبالرغم من تكريس ماركس جانباً كبيراً من عمله وكتاباته للدعاية لهذه الحركة ، فإن بعض وجهات نظره ومبادئه وقضاياه تعد سوسيولوجية بالمعنى الحديث .

كانت فلسفة ماركس مادية . والمادية تشكل أساس علم الإجتماع عنده . والمادة فى رأى ماركس هى التى توجد فقط . أما « الوعى أو الشعور » فظاهرة لاحقة epiphenomenon ، وهى مظهر الحركة فى خلايا المخ . وتعكس هذه النظرة تأثر ماركس بلدفج فيورباخ Feuerbach (١٨٠٤ — ٧٢) ، وهو الجناح الأيسر للفلسفة الهيجيلية . ويمكن رد الماركسية بوصفها نظرية سوسيولوجية إلى مسلمتين أساسيتين وعدد قليل من اللواحق .

أما أولى المسلمات فإنها تنتمى إلى النزعة الحتمية الإقتصادية التى تذهب إلى أن العامل الإقتصادى هو المحدد الأساسى لبناء المجتمع وتطوره . هذا العامل الذى يتكون أساساً من الوسائل التكنولوجية للانتاج يحدد التنظيم الاجتماعى للانتاج ، الذى يعنى العلاقات التى ينبغى على الناس أن يدخلوا فيها ، أو هم يدخلون فيها بالفعل لإنتاج السلع بطريقة أكثر كفاءة مما لو عملوا منعزلين . وتنمو هذه العلاقات — فى رأى ماركس — مستقلة عن الإرادة الإنسانية . بل إن تنظيم الإنتاج (« الذى يسميه ماركس البناء الإقتصادى للمجتمع) لا يحدد فقط البناء الفوقى الكلى ، بل هو يشكله أى أنه يشكل

التنظيم السياسى والقانونى والدين والفلسفة والأدب والعلم والأخلاق ذاتها .

وتتصل المسلمة الثانية فى علم الإجتماع الماركسى بميكانزمات التغير ، الذى ينبغى أن يفهم — وفقاً لهذه النظرة — فى ضوء المراحل الثلاث الأزلية . وذلك هو الإطار الجدلى الذى استعاره ماركس من الفيلسوف الألمانى المثالى جورج هيجل Hegel (١٧٧٠ — ١٨٣١) . وكان يفخر بأنه قد قلبه رأساً على عقب (بتطبيقه ليس على الروح أساساً — كما فعل هيجل — وإنما على المادة) . فكل شىء فى العالم ، بما فى ذلك المجتمع نفسه يمر — وفقاً لضرورة جدلية — خلال مراحل ثلاثة : الإثبات Affirmation أو الموضوع Thesis ، والنفى Negation أو نقيض الموضوع Antithesis ، ثم تصالح الأضداد أو مركب الموضوع Synthesis . وتستمر العملية الجدلية عند هذا المستوى بصراعات جديدة وتوافقات جديدة تسم العملية التاريخية دائماً .

وإذا ما ركبنا المسلمتين الأساسيتين لماركس معاً، خرجنا ببعض النتائج اللاحقة . فكل نسق من الإنتاج الإقتصادى يبدأ بحالة الإثبات حيث يكون أكثر النظم الممكنة كفاءة فى ذلك الوقت ، لكنه متى عـُزِّز اجتماعياً يصبح عقبة أمام تطبيق الإختراعات التكنولوجية والإفادة من الأسواق الحديثة والمواد الخام . ولا يمكن للتطور التاريخى أن يقف عند هذه المرحلة . فالنظام المعزز اجتماعياً ينبغى القضاء عليه بواسطة ثورة اجتماعية تخلق نظاماً جديداً للإنتاج مركب من القديم والجديد .

هناك طبقتان رئيسيتان فى أى مجتمع من المجتمعات ؛ تمثل إحداهما نظام الإنتاج البائد ، بينما تمثل الثانية النظام الآخذ فى التكوين . والصراع الطبقى هو الوسيلة التى تنقل المجتمع من مرحلة لأخرى . وتنتصر فى النهاية الطبقة الصاعدة أو المنبثقة فى هذا الصراع وتشيد نظاماً جديداً للانتاج يحمل بدوره فى داخله بذور دماره والقضاء عليه لتستمر العملية الديالكتيكية من جديد .

وقد استخدم ماركس وأتباعه هذا الإطار الجدلى فى تحليل المجتمع الغربى المعاصر الذين دعوه بالمجتمع الرأسمالى ، وذكروا أن التنظيم الإجتماعى

للانتاج فى هذا المجتمع ، الذى واكب الثورة الصناعية يتجلى فى وجود طبقتين ؛ الطبقة البورجوازية أو المالكة لوسائل الإنتاج ، وطبقة البروليتاريا أو العمال . والصراع بينهما حتمى لا مفر منه ؛ وسوف يؤدى من خلال الوعى الطبقى والعمل العسكرى الطبقى إلى تدمير النظام الموجود ليرثه النظام الإشتراكى الذى يتميز بالملكية الجماعية لوسائل الإنتاج ، ويسلم فى النهاية لمجتمع بلا طبقات ولا دولة ، وذلك هدف طوباوى تطلع اليه مفكرون سابقون على ماركس ونعت اشتراكياتهم بأنها غير علمية.

ويمكننا أن ننتقد النظرية السوسيولوجية الماركسية — التى عرضناها هنا باختصار — من زوايا مختلفة . فماركس لم يوضح فى المحل الأول تلك الإرتباطات الصارمة بين الأساس الإقتصادى للمجتمع وبين البناء الفوقى . وربما كان الأمر على النقيض من ذلك ؛ فقد اتضح مراراً وتكراراً أن نفس النسق الإقتصادى الرأسمالى يتعايش مع نظم سياسية مختلفة كالملكية المطلقة والديمقراطية . كما أنه خلال فترة سيطرة النظام الرأسمالى ، ظهرت اتجاهات متباينة جداً فى الفلسفة والفنون وغيرها من الظواهر الثقافية .

ومن الملاحظ فى المحل الثانى — ومن منظور تاريخى — أن التغير من نموذج معين للتنظيم الإجتماعى للانتاج إلى نموذج آخر ليس بالضرورة نتيجة لانتصار الطبقة المقهورة والمُستغلّة ، حيث يوضح التاريخ الأوربى — مثلا — أن الطبقة البورجوازية الصغيرة القوية هى التى قضت على النظام الإقطاعى، ولم يفعل ذلك رقيق الأرض أو أقنانها . أما تنبؤات ماركس عن زوال الطبقة المتوسطة والانتصار النهائى للاشتراكية فى أكثر الأمم تقدماً وتصنيعاً (ومن ثم تضم أكثر البروليتاريا تقدماً) فقد ناقضتها الأحداث التاريخية الفعلية .

كل ذلك لاينتقص من الأهمية السوسيولوجية للنظرية الماركسية شأنها شأن نظريات كونت وسبنسر . إنهـا نظرية تطورية ظهرت بعد خمس وعشرين عاماً من « اكتشاف كونت العظيم فى عام ١٨٢٢ » ، لكنهـا ظهرت قبل أن ينشر سبنسر مؤلفه المسمى « المبادئ الأولى » بخمسة

عشر عاماً . ومن الجدير بالذكر أن النظرية السوسيولوجية الماركسية تستطيع أن تنهض مستقلة عن مقدماتها الفلسفية على أساس الدراسة الامبيريقية، إلاّ أن ذلك لم يكن مَنْشؤُها . وبالرغم من أن ماركس قد قضى سنوات عديدة يوثق نظريته بالشواهد التاريخية ، فإن تصوره عن البناء الإجتماعى والتغير الإجتماعى كان — فى المحل الأول— مقدمة لازمة منطقياً لتوضيح تلك المسلمة التى مؤداها أن الإشتراكية تنتصر فى نهاية الأمر فى العالم الحديث .

وتتضمن كتابات ماركس — بالإضافة إلى ذلك — أفكاراً عديدة حول مجالات المشاكل الاجتماعية والاجتماعية النفسية . وهى أفكار لم يهتم بها معاصروه فقط ، وإنما مارست تأثيراً قويا على علماء الاجتماع المحدثين . وظاهرة **الاغتراب** هى واحدة من أكثر هذه المشاكل أهمية . وهى تشير بوجه عام إلى العزلة الاجتماعية والنفسية للبشر وسط غيرهم من الناس ، أو ما يعبر عنه أخيراً بالجماهير . وقد ركز ماركس — مساوقاً مسلماته الأساسية ، وكما ظهر فى كتاباته المبكرة على وجه الخصوص — على اغتراب العمـال عن وسائل الإنتاج ، وهو الاغتراب الذى يحدث بوجه عام فى القوى المغتربة من الإنسانية (١).
أما المسألة الثانية التى حظيت باهتمام مستمر — والتى تعكس أيضاً توجيهه الأساسى — فإنها تتمثل فى ذلك الميدان من الدراسة الذى عرف حديثاً بسوسيولوجيا المعرفة . ويؤكد هذا العلم— الحديث نسبيا — اعتماد الأيديولوجيات وغيرها من أشكال الفكر الإنسانى التى تظهر فى وقت معين ومكان معين على بناء وتكوين المجتمع الذى تتطور فيه هذه الأفكار وتنمو . وسوف نعود إلى مشكلة الأصول الاجتماعية للمعرفة عند مناقشتنا لإسهامات إميل دوركايم ، وتشارلز كولى، وكارل مانهايم على وجه الخصوص ، حيث تأثر هذا الأخير بآراء ماركس تأثيراً قوياً .

وللفكر الماركسى أهمية فى مجال تطور علم الاجتماع بوصفه محاولة لإقامة نظرية منظمة عن البنـاء الاجتماعى ، والتغير الاجتماعى . وأهميتها فى هذا الصدد تفوق أهميتها من حيث كونها أول نظرية — وربما

---

(١) See T.B. Bottomore and William Ruben, Karl Marx, Selected Writings in Sociology and Social Philosophy (London: Watts and Co., 1956), pp. 167 - 71.

أقوى نظرية – تؤكد العامل الوحيد المحدد للتغير الإجتماعى .

وقد ظهرت فيما بعد مجموعة من النظريات الأحادية تختلف عن الماركسية فى اختيار العامل الأساسى المحدد ، لكنها تشترك معها – بالتأكيد – فى الاتجاه الأحادى . وهنا نشير إلى أن مثل هذه النظريات تبالغ فى تبسيط عملية التغير الإجتماعى المركبة ، والطبيعة المركبة للبناء الإجتماعى ، والأنماط الثقافية . وغالباً ما تشوهها ، إلا أنها تؤدى وظيفة إيجابية تتمثل فى جذب الإهتمام إلى وقائع اجتماعية مهملة وذلك صحيح بالنسبة للماركسية .

تايلور ومورجان : أثر التكنولوجيا :

إدوارد . ب . تايلور Tylor (١٨٣٢–١٩١٧) أنثربولوجى بريطانى . كان يؤمن بوجود مراحل محددة ومتميزة لتطور الثقافة الإنسانية ، لكنه مع ذلك لم يستخدم مصطلح التطور . والخبرة – على ما يقول – تقود دارس الاثنولوجيا إلى التنبؤ بوجود نفس الظاهرة الثقافية المترتبة على أسباب متشابهة متى وأين توافرت هذه الأسباب .

وقد تطلع تايلور إلى وسائل تمكنه من قياس التطور . وكان يعتقد أن المحك الرئيسى للتطور الثقافى يتمثل فى تطور الفنون الصناعية ونموها ، والمدى الذى وصلت إليه المعرفة العلمية ، وطبيعة الدين ، ودرجة التنظيم الإجتماعى والسياسى . وقد فحص خلال عمله التقدم الإنسانى على طول هذه الخطوط ، لكنه لم يكن يؤمن بأن التقدم ضرورى فى تطور الثقافة ، بل على العكس استشهد بجملة من الفيلسوف الفرنسى المتشائم دى ميستر De Maistre فى هذا الصدد .

ويعد تعريف تايلور للثقافة من أكثر إسهاماته خلوداً فى النظرية السوسيولوجية ، وهو التعريف الذى ظهر فى الصفحة الأولى من مؤلفه الضخم « الثقافة البدائية » Primitive Culture (١٨٧١) حيث يقول « الثقافة هى ذلك الكل المركب الذى يتضمن المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق الاجتماعية والقانون والعادات الإجتماعية وغير ذلك من القدرات والعادات التى

يكتسبها الإنسان بوصفه عضواً فى المجتمع » . ومن الجدير بالذكر أن علماء الإجتماع لم يشرعوا فى استخدام مفهوم الثقافة هذا استخداماً عاماً إلا بعد خمسين عام تقريباً من عمل تايلور . ولم تصبح نظرة تايلور إلى الثقافة أداة تصورية مقننة فى العقود الحديثة بالنسبة لكثير من علماء الإجتماع فقط ، ولكنها أضحت آية تصور بطريقة منظمة ما يقوم فى العالم الإجتماعى والثقافى للإنسان من مركبات وعلاقات وظيفية وما يطرأ عليها من تغيرات .

أما لويس هنرى مورجان Morgan وهو من أوائل الأنثروبولوجيين الأمريكيين ، فقد قام بصياغة نظرية فى التطور الإجتماعى كان لها تأثير على الدوائر السوسيولوجية لعديد من السنين . وتؤكد نظريته الأهمية الأساسية للعوامل التكنولوجية فى المجتمع والتغيرات التى تجرى فيه . وقد طور وجهة النظر هذه فى سلسلة من الدراسات الخاصة التى نشرت فى الستينيات والسبعينيات من القرن التاسع عشر ، ثم جمعها معاً فى مؤلفه « المجتمع القديم » الذى ظهر فى عام ١٨٧٧ . وقد آمن مورجان بوجود مراحل محددة للتطور يمر بها الناس فى كل مكان . فالخبرة البشرية — على ما يقول — قد سارت تقريباً فى ممرات موحدة ، وأن الضرورات الإنسانية تكون متماثلة أساساً حينما تمر بظروف متشابهة ، وأن عملية العقل الإنسانى عملية موحدة عبر مختلف المجتمعات الإنسانية .

وقد ميز مورجان بين ثلاث مراحل أساسية من التقدم الثقافى : الوحشية والبربرية ، والمدنية . ثم قسم كل من المرحلتين الأولى والثانية إلى مراحل فرعية ثلاثة . وتتولد كل مرحلة من هذه المراحل العامة والفرعية بواسطة اختراع تكنولوجى عظيم . ولذلك فإن المرحلة الثانية من الوحشية قد ترتبت على اختراع فن إشعال النار ، وظهرت المرحلة الثالثة نتيجة لاختراع القوس والسهم ، وبدأت البربرية بالتوصل إلى صناعة الفخار . أما المرحلة الثانية منها فقد ترتبت على استئناس الحيوان . بينما بدأت المرحلة الثالثة بتشكيل الحديد وتحويله . وترتبط كل من هذه المراحل التكنولوجية — وفقاً لما يذهب إليه مورجان — بتطور متميز فى الدين والأسرة والتنظيم السياسى والملكية .

وقد كان لمؤلف مورجان « المجتمع القديم » وقع قوى على ماركس وزميله فردريك إنجلز (١٨٢٠—١٨٩٥) . فقد نشر إنجلز — آخذاً بنصيحة ماركس — مؤلفاً بعنوان « أصل الأسرة والملكية الفردية والدولة » فى عام (١٨٨٤) The Origin of the Family, Private Property and the State أفاد فيه إفادة مستفيضة من نظريات مورجان وشواهده التى استمدها أساساً من دراسته للمجتمعات الهندية الأمريكية . وبهذه الطريقة أصبحت كتابات مورجان جزءاً من علم الإجتماع الماركسى ، بل ولا تزال تلعب دوراً فى روسيا الشيوعية .

جوبينو : الحتمية العنصرية :

أخذ كونت وماركس وسبنسر على عاتقهم شرح مبدأ التقدم وتفسيره . أما آرثر دى جوبينو Gobineau (١٨١٦—١٨٨٢) فقد كان على النقيض من ذلك ، حيث فجع لما اعتبره نكوصاً واضحاً فى فرنسا فى عصره ، وتطلع إلى كشف أسباب هذا النكوص والتقهقر ، وقدم نتائجه فى أربعة مجلدات بعنوان « مقال فى عدم تكافؤ الأجناس الإنسانية » (١٨٥٣ — ١٨٥٥) Essay on the Inequality of Human Races ، الذى يمكن اعتباره باعث النظرية العنصرية فى علم الإجتماع .

كان المؤلف بوصفه منتمياً إلى الأرستقراطية الفرنسية فخوراً بأنه سليل الفاتحين النيوتونيين لبلاد الغال ، وكان يعتبر الألمان أقل عراقة من الفرنسيين نتيجة للاختلاط البيولوجى الضخم للألمان ، وتلك قضية تثير كثيراً من الجدل والمناقشة فى حد ذاتها . أما العنصر الأسمى الأكثر نقاء فى رأيه فهو الذى ظل يحافظ على نقائه فى إنجلترا . وهنا يظهر تأثر آراء جوبينو إلى حد ما بالمؤرخ المشهور أوغسطين تيرى Augustin Thierry (١٧٩٥—١٨٥٦)[٢] .

وقد أكد جوبينو أهمية العامل العنصرى فى التطور الإجتماعى من خلال استبعاده للفروض الأخرى استبعاداً تعسفياً . فهو يقدم إجابة عن السؤال الذى مؤداه : لماذا تضمحل الأمم وتنحل ؟ ويقرر أن ذلك الإنحلال لا يرجع

---

(٢) مؤلف كتاب : .Considerations on the Histovy of France (184o)

إلى التصورات الدينية أو الإنحلال الديني أو الترف أو الفساد والفجور أو الظلم والطغيان . فقد بقيت كثير من الأمم مزدهرة بالرغم من وجود واحد أو أكثر من هذه العوامل والظروف . وادعى أن التكوين العنصري هو المتغير السببي الأساسي في هذه العملية . ويستطرد فيقول : إن الظروف العنصرية هي التي تحكم المشكلات الكبرى في التاريخ ؛ فالتفاوت العنصري كاف إذن لتفسير مصائر الشعوب ، حيث تستطيع الأجناس الراقية إحراز التقدم في الوقت الذي تظل فيه أجناس أخرى كالهنود الأمريكيين مثلا محكومة اجتماعياً وثقافياً بميراثها العنصري ؛ ولذلك فإن كل المدنيات الأساسية من عمل الآريين وهم لا يمثلون في الحقيقة مجموعة سلالية أو عنصرية . والعنصر الآري في رأيه هو سلف أرقى فروع الجنس الأبيض .

ولم يوضح جوبينو العوامل التي تكون عنصراً أو جنسا من الأجناس ، وخلط خلطا سيئا بين العنصر بوصفه قسما بيولوجيا من البشرية وبين الجماعات العرقية التي تتكون من أشخاص يتكاملون معاً عن طريق تقبلهم العام لثقافة معينة واشتراكهم فيها . وقد أكد — من وجهة النظر العنصرية هذه — أن غزو شعب بواسطة شعب آخر أرقى منه عنصراً ، يتبعه تحسن في النوعية الوراثية للغزاة شريطة الحفاظ على النقاء العنصري . لكن من الشائع أن يختلط الغزاة أو المنتصرون بالمهزومين مما يترتب عليه انحلال ثقافي وانحلال عنصري . ولذلك يمكن تلخيص التاريخ الإنساني بوصفه سياقا من عصور الآلهة والأبطال ثم الإختلاط والتوسط وهي المرحلة التي تتراجع خلالها المجتمعات الإنسانية وتتحول إلى مجرد قطعان . تلك هي نظرية النكوص التي تناقض نظرية التقدم .

ونظرية جوبينونظرية خاطئة من الناحية الانثروبولوجية . فليس ثمة أجناس راقية وأجناس دنيئة . ونستطيع أن نقول إن العنصر لا يحدد القدرات الإنسانية الموروثة ، كما أن النظرية أيضا خاطئة من الناحية السوسيولوجية ، وحيث يترتب على اختلاط الأجناس شأنه شأن اختلاط الثقافات غالبا ازدهار الثقافة . ونود أن نشير إلى أن الأنثروبولوجيا وعلم

الإجماع لم يتوصلا إلى هذه الحقائق المتاحة الآن فى الوقت الذى أخرج فيه جوبينو مؤلفاته ، ولذلك كان من المستحيل كشف الضعف العلمى الذى تعانى منه هذه النظرية ، بل أنها على العكس من ذلك قد أثارت خيال الكثيرين .

ولم تحقق نظرية جوبينو العنصرية شهرة خلال حياته وبخاصة فى فرنسا ، لأنها كانت تناقض النظريات السائدة فى ذلك الوقت وبخاصة نظريات تيرجو وكوندرسيه وكونت ، وهى نظريات كانت تؤمن بالتقدم المطلق وغير المحدود .

وفى نهاية القرن التاسع عشر اتخذت نظريات جوبينو طريقها إلى ألمانيا من خلال عمل هوستون ستيوارت شامبرلين Houston Stuart Chamberlin ، وهو العمل الذى تأثر به الإمبراطور وليم الثانى وحاشيته تأثراً عميقا . ومع أن شامبرلين قد سار على منوال الخطوط الرئيسية لنظرية جوبينو ، إلا أنه ذهب إلى أن الإختلاط العنصرى لايكون دائما معوقا ثقافيا . فمن الممكن أن تظهر أنواع من الإختلاط مرغوبا فيها ، وهى ما ينبغى صيانته والحفاظ عليه .

هذه المبادئ العنصرية سوف تتبناها الإشتراكية الوطنية أو النازية فى مرحلة لاحقة . كما أن هذه النظريات قد ساعدت أيضاً على ظهور النزعة الإنجلوسكسونية ، وهى نزعة شاعت إلى حد كبير فى الولايات المتحدة الأمريكية فى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، ولعبت دوراً هامًا فى سن القانون المقيد للهجرة فى عام ١٩٢٤ ، وهو القانون الذى روجعت أقسامه الرئيسية فى عام ١٩٥٢ .

بَكل : الحتمية الجغرافية :

كان هنرى بَكل Buckle (١٨٢١ — ١٨٦٢) ابناً لأحد تجار لندن الأثرياء . وقد كان كثير الترحال وكرس حياته لمتابعة الأدب والعلم . وقد لعب دوراً فى ابتداع شكل من أشكال الحتمية الجغرافية فى الفكر السوسيولوجى فى القرن التاسع عشر . لكنه لم يكمل مؤلفه « تاريخ المدنية فى إنجلترا » The History of Civilization in England (١٨٥٧ — ١٨٦١) نظراً لوفاته فى سن مبكرة . وتتمثل الفكرة الرئيسية لديه فى أن العمليات التاريخية

والاجتماعية إنما هي رد فعل للظواهر الخارجية وتأثيرها على العقل، كما هي من فعل العقل وتأثيره على تلك الظواهر. ومن الملاحظ أن الجزء الأول من هذه النظرية فقط هو الذي ظهر في كتاباته المنشورة. ويؤكد بكل أن التقدم الثقافي يعتمد على ظهور الطبقة الفارغة أو العاطلة بالوراثة. وهو يظهر فقط حينما يزيد الإنتاج عن الاستهلاك. وهذا الفائض هو – في المحل الأول – نتيجة لمجموعة من العوامل هي ؛ الظروف المناخية المواتية والتربة والغذاء المتاح. وقد كان تدبير هذا الفائض من الغذاء في التاريخ القديم يعتمد على طاقة العمل الإنساني وتنظيمه من ناحية، وعلى طبيعة الطبيعة أو البيئة الطبيعية من ناحية أخرى. والمناخ هو الذي يحدد نوعية العمل. فالمناخ المعتدل يدفع إلى النشاط، بينما يدفع المناخ الحار إلى الكسل والإسترخاء. وتظهر العادات المختلطة أو المتنافرة في المناطق الشديدة البرودة. وقد اختبر بكل هذه الفروض بواسطة ملاحظاته العامة للظروف الجغرافية والاجتماعية في أيرلندة والهند ومصر وأمريكا الوسطى وبيرو، وانتهى إلى أن ملاحظاته تدعم نظرياته.

وقد خلع درجة من الأهمية السوسيولوجية على المظاهر الطبيعية المرئية. فالبيئة الطبيعية العظيمة أو الفخيمة، وكذلك البيئة المرعبة أو المخيفة تنمي الخيال لدرجة كبيرة. أما إذا كانت أقل عظمة وأقل قهراً، فإن الذكاء يسود أو يشيع. وحاول أن يوضح هذا المبدأ النظري الفرعي بواسطة المقابلة بين الحضارة الهندية والحضارة اليونانية.

وكان يعتقد أن البيئة الجغرافية تؤثر تأثيراً قوياً ومباشراً في البدائيين، ثم أخذ هذا التأثير في التقلص كلما تقدمت الثقافة، حيث تتميز المراحل التاريخية اللاحقة بتعاظم سيطرة الإنسان على الظواهر الطبيعية الخارجية. وربما كان يستطيع أن يفسر لنا طبيعة هذه العملية (إذا ما كانت أتيحت له الفرصة لإتمام عمله).

ومن المعروف أن دراسة أثر الظروف الجغرافية قد شغلت كثيراً من الكتاب الذين سبقوا بكل أمثال أرسطو، ومونتسكيو، وعديد من الجغرافيين الألمان.

لكنه عبر عن هذا الموضوع بقوة نادرة ، وانتشر مؤلفه «تاريخ المدينة فى إنجلترا» انتشاراً واسعاً لعقود قليلة ، وكان له تأثير كبير فى دوائر المثقفين ، وصنفت نظرياته بوصفها حتمية جغرافية ذات جانب واحد . إلا أن هذا المبدأ النظرى لم يستمر قبوله طويلا . فالمعروف الآن أن الجغرافيا تتدخل بدرجة معينة فى تحديد التطور الإجتماعى والثقافى ، ولكنها لاتحدده تحديداً نهائياً . فالمصادر الطبيعية قد تكون متوافرة ، لكن الإنسان لايستغلها استغلالا كافياً . أما إذا لم يتوافر مثل هذه المصادر ، فإن ذلك قد يؤدى إلى إعاقة كثير من التطورات .

ومن المؤسف أن بعض الجغرافيين الحتميين فى الوقت الحاضر لايزالون يتحلون وجهة النظر هذه حتى الآن .

دانيلفسكى : بديل مبكر للنظرية التطورية :

نيقولا دانيلفسكى Danilevsky عالم طبيعى روسى (١٨٢٢–٨٥) . اهتم اهتماماً عميقاً بالمسائل السياسية ، ونشر فى عام ١٨٦٩ – على دفعات – عملا فى مجلة شهرية روسية بعنوان « روسيا وأوربا » Russia and Europe حاول فيه أن يجيب عن السؤال الذى مؤداه : لماذا تكن أوربا الكراهية لروسيا ؟ وفى مجرى مناقشته لهذا السؤال ، شيد نظرية عن تطور المجتمعات الإنسانية تختلف عن النظرية التطورية . وتعد نظرية دانيلفسكى عن التطور المجتمعى بمثابة نموذج أصبح فى السنوات اللاحقة بديلا عن المذهب التطورى .

وكانت الملاحظة هى نقطة الإنطلاق عنده . فمن غير العلمى أن ننظر إلى التاريخ العالمى بوصفه تطوراً مستمراً للخبرة الأوربية ، وأن نتجاهل التطورات التى جرت وتجرى فى مناطق أخرى من العالم ، أو أن نعالج هذه التطورات معالجة جانبية . فضلا عن أن المصادر التاريخية ينبغى تناولها ودراستها فى إطار النماذج الثقافية التاريخية أو الحضارات .

وقد ذهب إلى أن الشواهد المتاحة تمكن من تعيين ثلاثة عشر حضارة تتفاوت فى درجة كمالها ، واستقلالها ، وشبه استقلالها . وهذه الحضارات هى : المصرية ، والصينية ، والسامية القديمة ، والهندية ، والإيرانية ، والعبرية ، والإغريقية ،

والرومانية ، والعربية ، والجرمانورومانية ، والسلافية ، والمكسيكية ، وحضارة «بيرو» .

وقد مرت كل حضارة من تلك الحضارات خلال دورة تماثل نمو الكائن العضوى : الطفولة ، والشباب ، والنضج ، والهرم أو الإنحلال . وهناك بعض الحضارات توقفت فى مراحل مبكرة كحضارة المكسيك وبيرو ، بينما وصلت الحضارة السلافية — فى عصره — لتوها إلى مرحلة النضج . أما الحضارة الجرمانورومانية فقد كانت تمر بالفعل بمرحلة الهرم والإنحلال .

وليست القبائل أو الشعوب — فى رأيه — بمتخذة طريقها نحو الحضارة . فالقادرون على ذلك هم القادرون عقلياً وروحياً . بل إن التطور الحضارى ليس مقصوراً على قبيلة واحدة أو شعب واحد ، فإنه يجرى فى مجموعة من القبائل أو الشعوب التى ترتبط فيما بينها لغوياً . والإستقلال السياسى لشعب واحد على الأقل من هذه الشعوب هو شرط أساسى لايمكن الإستغناء عنه حتى يجرى هذا التطور . وهناك أيضاً مجموعات تنفى أوجه نشاطها بناء الحضارة ، أو هى مضادة للحضارة ، كالهون * Huns والتتار والأتراك ، بينما تكوّن الشعوب الباقية نوعا من الرواسب أو البقايا ، وهى ما أشار إليها دانيلفسكى بوصفها مادة إثنوجرافية .

ويذهب دانيلفسكى إلى أن كل حضارة تطور أسلوبها الخاص بها ، الذى يتضح أكثر ما يتضح فى مرحلة النضج . وإن شئنا الدقة قلنا ، إن كل حضارة تلمع فى عدد محدود من آفاق النشاط الإنسانى ومجالاته . فقد برّز الإغريق فى الجمال ، وبرع الرومان فى القانون والتنظيم السياسى ، وتفوقت الحضارات السامية فى المجال الدينى ، وبرزت المجتمعات الجرمانورومانية — حديثا — فى المجالات السياسية والتكنولوجية والجمالية ، بينما تبشر الحضارة السلافية بالخير فى جميع المجالات .

والحضارات ككل غير قابلة للتداخل أو الإنتقال ، لكن سماتها الفردية يمكن أن تستعار وبخاصة فى مجال الإنجازات العلمية والتكنولوجية .

---

* شعب آسيوهمجى غزا أوربا عام ٤٥٠ بعد الميلاد . (المترجم)

بل إنها — أكثر من ذلك — قد تنتشر بواسطة الإحتلال أو الإستعمار ، وتنتشر بطريقة أقل كفاية بواسطة التطعيم أو التهجين . ولعل إزدهار الحضارة الهلينية شاهد على أسلوب التهجين هذا ؛ فقد نهض هذا الازدهار على أساس الإتصال بين الحضارة المصرية ومظاهر نمو الحضارتين الرومانية والكلتية . ومن الشائع أن الحضارة الأصلية أو حضارة المنبع والحضارة الوافدة أو الفرعية تنتهيان فى عملية التهجين هذه . لكن لكل حضارة — مع ذلك — عمرها المحدود. ولم يدعي دانيلفسكي المعرفة بحدود دورة النمو والانحلال ، لكنه ذهب — مع ذلك — إلى أن الحضارة تموت وتنتهى بضرورة داخلية طال بها الزمان أو قصر . وعند هذه المرحلة تعود الشعوب نفسها إلى حالة المادة الإثنوجرافية ؛ أى تدخل إلى متحف التاريخ ، مع أنها قد تحمل فى المستقبل لواء حضارات جديدة .

هذا لم تعرف أعمال دانيلفسكي وقت ظهورها ، لكنها جذبت الإهتمام فى روسيا فجأة . ولذلك ظهرت طبعتان جديدتان من « روسيا وأوربا » تبعتهما ترجمة فرنسية مختصرة عام ١٨٩٠ . وربما كان هذا المؤلف من المصادر الهامة التى ألهمت أزفالدشبنجلر فى مؤلفه « تدهور الغرب » Decline of the West (أنظر الفصل العشرين) ، وهو عمل كان له تأثير واسع لسنوات قليلة ، بعد نصف قرن من ظهور السلف المغمور : لقد كانت نظرية دانيلفسكى عن تطــور الحضارة وتدهورها نظرية غير مناسبة لعصرها ، حيث كانت تناقض المبـــدأ النظرى الشائع عن التطور ذو الخط الواحد نحو التقدم . ويضاف إلى ذلك أن اللغة الروسية التى كتب بها قد أعاقت شهرته والإعتراف به ، حيث ظل غير مترجم حتى عام ١٨٩٠ . ومع ذلك فقد أسهم دانيلفسكى فى التطور التراكمى للنظرية السوسيولوجية ، وبخاصة فى مجال دراسة التغير الثقافى والاجتماعى . وسوف نقابل بعضا من أفكاره فى أعمال توينبى وسوروكين حينما نعرض نظرياتهما فى الفصل العشرين .

خاتمة الباب الثانى

لقد ظهر خلال نصف قرن من الزمان عدد من التيارات فى العلوم الإجتماعية، وتقاربت هذه التيارات بعد فترة لتسهم فى إطار نظرية علم الإجتماع . لكنها كانت تفتقد الاتصال فى المرحلة الأولى . فقد كان سبنسر – على سبيل المثال – على علم بأعمال كونت ، حتى أنه استعار منه اصطلاح « سوسيولوجيا » ، لكنه لم يتأثر مع ذلك بإسهامات العلامة الفرنسى ، كما كانت أعمال كونت مألوفة لدى لوبلاى . وتأثر جوبينو بأوجستين تيرى ، المؤرخ الذى تأثر بملاحظات كونت عن أهمية الجنس أو العنصر . وقد ترعرع كيتيليه فى نفس المناخ الثقافى – شأنه شأن كونت – واعترف بأنه لم يتأثر بمؤلف مثل تأثره بكونت ، كما أشار إليه أيضا واقتطف من أعماله . وكانت كتابات سبنسر مألوفة لمورجان ، لكن استخدامه لمصطلح التطور كان استخداما عارضا فى مناقشاته الرئيسية . وتنهض الصيغة الأصلية للماركسية – فى جانب منها – على الإستكشافات السوسيولوجية الأخرى (مع أنها ترتبط بالمنابع العقلية المختلفة للفلسفة الهيجيلية ، والإشتراكية المثالية ، وأخيراً الاقتصاد السياسى البريطانى) . لكن إنجلز أفاد كثيراً فى عمله المتأخر من أفكار مورجان . أما أعمال بكل ودانيافسكى فإنها تبدو منفصلة تماما عن كتابات معاصريهم من علماء الإجتماع .

ولقد كتبت أغلب الإسهامات – التى عرضناها تفصيلا – من واقع الإعتقاد الراسخ بأن التطور هو القانون الأسمى للوجود ، فكانت نزعة سبنسر التطورية نزعة كونية . أما مذهب كونت التطورى فكان تعدديا مع تأكيده

للعوامل الفكرية (الأيديولوجية) والديمجرافية . أما نزعة ماركس فقد كانت اقتصادية ، بينما كانت نزعة مورجان تكنولوجية . وفى مقابل أولئك الكتاب ، أرسى دانيلفسكى دعائم نظرية دورية فى التغير الاجتماعى ، مستبعداً دجماطيقية التطور التقدمى . كذلك رفض تايلور وجوبينو ولوبلاى مبدأ التطور التقدمى للمجتمع الإنسانى .

لقد كان اكتشاف عوامل التقدم — أو محددات التغير الاجتماعى باللغة المعاصرة — واحداً من أكثر المسائل التى شغلت أذهان التطوريين المبكرين ، كما شاع الميل إلى تأكيد عامل واحد بوصفه العامل الأساسى أو المسيطر على الأقل . وبالإضافة إلى العوامل الفكرية والديمجرافية والاقتصادية والتكنولوجية التى تبناها أصحاب المذهب التطورى ، أكد جوبينو وبكل تأكيداً كبيراً على العوامل العنصرية والجغرافية .

وهناك منطلقان هامان — من وجهة النظر المنهجية — فى هذه البدايات المبكرة . فقد أوضح كيتليه كيفية استخدام المناهج الإحصائية فى دراسة الظواهر الاجتماعية . كما أنجز لوبلاى عملا ممتازاً باصطناع المنهج الذى أصبح يعرف فيما بعد بمنهج دراسة الحالة . ومما هو جدير بالذكر أن هذين المنهجين لم يستخدما إلا بعد مرور وقت غير قصير . فلم يستخدم المنهج الإحصائى إلا فى نهاية القرن التاسع عشر فى دراسات اجتماعية متخصصة وفى مجال علم الإجرام أولا . ولم تنمُ فكرة إقامة علم اجتماع على أساس علمى كمى إلا فى العشرينيات من القرن العشرين . وقد استخدم منهج لوبلاى — من ناحية أخرى — منذ البداية على يد عدد من أتباعه ، وفى النطاق المحدود لدراسات الأسرة . لكن علماء الاجتماع الأمريكيين اكتشفوا — مستقلين إلى حد ما عن توجيه لوبلاى — فى العقد الثانى من القرن العشرين فقط منهج دراسة الحالة وجعلوه منافساً للمنهج الإحصائى .

هذا ولم يكن يقصد كاتبوا المؤلفات التى قدمناها ، أن تكون أعمالا فى علم الاجتماع باستثناء كونت وسبنسر فقط ولوبلاى إلى حد ما ؛ أولئك الذين كانوا على دراية بأنهم يقيمون علماً جديداً . فقد كان كيتليه مهتما بالإحصاء . أما ماركس وجوبينو وبَكل ْ ودانيلفسكى فكانوا يصنفون أعمالهم بوصفها تنتمى إلى فلسفة التاريخ . وكان تايلور ومورجان ممن أسهموا فى ميدان الاثنولوجيا .

لقد أصبح ممكناً الآن أن ندرك أن علم الإجتماع نفسه ظل تصوراً غامضاً فى عصر الرواد . وظلت المشكلات العلمية التى تكوّن اللب الحقيق للنظرية السسيولوجية قائمة دون أن تلقى إجابة أو تفسيراً . كما ظلت المناهج – فيما عدا عمل كيتليه ولوبلاى – غير ناضجة أو من قبيل الهواية ؛ لكننا لانعدم ملاحظات واستبصارات ذكية لمعت فى هذه المرحلة المبكرة ، أثارت الفكر وحملت الثمرة العلمية خلال العقود المتعاقبة .

الباب الثالث

ظهور المدارس المتنافسة

الفصل الخامس

الداروينية الاجتماعية

شهد الربع الأخير من القرن التاسع عشر تقريباً المرحلة الثانية من تاريخ علم الاجتماع . وقد ننظر إلى هذه المرحلة – من ناحية – بوصفها مرحلة صراع المدارس ، حيث كان الدارسون فى ميدان علم الاجتماع فى هذه المرحلة قد ألفوا النظريات المختلفة ، وأدركوا الفروق بينها ، وربما بالغوا فى هذه الفروق .وذلك يناقض ما تحقق فى المرحلة المبكرة. ولذلك وجهوا جانباً كبيراً من جهودهم إلى تقويض النظريات التى يختلفون معها . ولما كان المبدأ التطورى هو الذى ساد فى المرحلة المبكرة ، فإنها قد تميزت بنوع من الوحدة والاتفاق ، اللهم إلا ذلك الجدل الذى كان يدور أساساً حول تحديد العامل البارز المسؤول عن تطور المجتمع .

ومع ذلك ينبغى أن ندرك أن سيطرة النزعة التطورية لم تكن سيطرة مطلقة . ففى الوقت الذى اتجهت فيه هذه النزعة إلى اختزال علم الاجتماع فى دراسات الديناميكا الاجتماعية ، وتفسير بناء أى مجتمع ووظيفته فى ضوء المرحلة التطورية التى يمر بها ؛ ظهر عدد محدود من علماء الاجتماع الذين ساروا على منهج كونت فى دراسة القضايا التى تدور حول الإستاتيكا الاجتماعية . وقد طوروا فى خلال نشاطهم هذا اتجاهاً جديداً فى علم الاجتماع يمكن أن ننعته بالاتجاه النسقى أو التحليلى ، وهو يركز أساساً على دراسة بناء المجتمع ووظيفتيه ، ويكرس قليلا من الجهود لدراسة المراحل المختلفة التى مر بها المجتمع . وقد آمن بعض من رواد علم الاجتماع التحليلى بالتطور ، لكن هذا التطور لعب دوراً ثانوياً إلى حد ما فى نظرياتهم .

وتحتل الداروينية الإجتماعية مكان الصدارة بين المدارس العديدة التى

تفرعت إليها النظرية التطورية الرئيسية . ومن الجدير بالذكر أن تشارلز داروين الذى ألف « أصل الأنواع » (١٨٥٩) The Origin of Species وأصل الإنسان (١٨٧١) Descent of Man والذى ابتكر النظرية الحديثة فى التطور البيولوجى ، لم يكن داروينيًّا اجتماعيًّا . فلم يناقش مشكلات الفلسفة الاجتماعية ، كما كان يؤكد دائماً التناقض والاختلاف بين عمليات التطور البيولوجى وعمليات التطور الاجتماعى .

باجوت :

يعد والتر باجوت Bagehot (١٨٢٦–١٨٧٧) أول مؤلف حاول أن يقيم نظرية سوسيولوجية بتطبيق مبادئ الانتخاب الطبيعى والقابلية للتغير على المجتمع الإنسانى . وهو ينتمى إلى أسرة من الطبقة المتوسطة الإنجليزية ، وتلقى دراساته فى أوكسفورد * ، وعمل فى مجال البنوك ، ثم شغل منذ عام ١٨٦٠ منصب رئيس تحرير مجلة « الايكونومست » ، وعرض لأول مرة وجهات نظره فى سلسلة من المقالات نشرت فى عام ١٨٦٧ فى Fortnightly Review ، ثم ظهرت هذه المقالات فيما بعد مجمعة فى كتاب أو مؤلف بعنوان « الفيزياء والسياسة » Physics and Politics فى عام ١٨٧٢ .

ويحاول فى هذا العمل أن يحدد الطابع الأساسى للصراع الجماعى . وتتمثل الخاصية الأساسية التى توصل إليها فى هذا الصدد فى أن مثل هذا الصراع يجرى من خلال جماعات تضم أعضاء متنافسين ، ولا يجرى من خلال الأفراد . وهنا يظهر بوضوح تفوق الجماعات المتماسكة على الأخرى التى تفتقد هذا التماسك . ويذهب إلى أن الفرق بين المتحضرين وغير المتحضرين يشبه الفرق بين الحيوانات المتوحشة والأليفة . وقد أكد أن عملية استئناس الناس هى نفسها عملية استئناس الحيوان ، وتلك قضية عجيبة من زاوية الاختلافات الواضحة بين العمليتين ، فقد عاشت أكثر القبائل قابلية للتطبع على ذلك ، ثم ظهرت الأمم

---

* بالرجوع إلى المؤلف الذى كتبه الأستاذ الدكتور محمد عبد المعز نصر بالانجليزية عن والتر باجوت ؛ دراسة فى الفكر الفيكتورى ، تبين إن باجوت قد تلقى دراساته الجامعية فى جامعة لندن (كلية الجامعة) ، وذلك لأن أكسفورد وكمبردج ، ماكانتا فى وقته تقبلان أحد أبناء الأسر التى تنتمى إلى مذهب آخر غير مذهب الكنيسة الانجليزية . (المترجم)

ذات الأنساق الأسرية المتماسكة التى امتلكت وجه الأرض .

ويعد هذا التصور تصعيداً لمبدأ البقاء للأصلح عند المستوى السوسيولوجى . وينبغى أن نستكشف العامل الذى يؤدى إلى تماسك الجماعة، طالما أن هذا التماسك على مثل هذه الدرجة من الأهمية . ويتمثل هذا العامل لدى باجوت فيما يسميه «كعكة العادات الاجتماعية» The Cake of Custom، أو ميل الذرية إلى التشبه بالآباء ليس من الناحية البيولوجية فقط، وإنما من الناحية العقلية أيضاً . وهنا يثار سؤال مؤداه : ما هى القوى التى تحفظ هذه العادات الاجتماعية وتصونها ؟ يحدد باجوت فى إجابته عن هذا السؤال ثلاث قوى :

الأولى : الدين بما يتضمنه من الخوف من الجزاءات المروعة .

والثانية : الميل إلى قمع الانحرافات التى تهدد النظام المستقر ، والذى يدعم بدوره العادات الاجتماعية ويساندها . ويعتقد باجوت أن أى بربرى لا يستطيع أن يتحمل رؤية فرد من أفراد أمته ينحرف عن العادات الاجتماعية القديمة لقبيلته أو استعمالاتها .

والثالثة : ميل الإنسان لمحاكاة ما هو موجود أمامه، علماً بأن هذه المحاكاة لا تتم على المستوى الشعورى . وهى تنتشر كالوباء، وتنتشر بقوة أكبر بين الأطفال والمتوحشين . وهى مسؤولة عن التماثل المدهش الذى يطبع المجتمع الوحشى . كما أنها مسؤولة أيضاً عن تلك الحقيقة التى تذهب إلى أن المتوحشين أسرع تقليداً وأكثر إجادة لهذا التقليد (لا تذهب المعرفة الاجتماعية الحديثة إلى أن تلك السمات تميز بالضرورة المجتمع « الوحشى ») .

ويسبق باجوت بتأكيده لفكرة المحاكاة جبرائيل تارد الذى يعد واحداً من مبتكرى علم الاجتماع التحليلى ، كما أنه أسهم إسهاماً واضحاً فى تقويض النظرية التطورية فى علم الإجتماع (انظر الفصل الثامن) .

وقد ناقش باجوت العادات الاجتماعية ، لكى يوضح أن تماسك الجماعة هو المطلب الرئيسى لإحراز النصر فى الصراع الجماعى ، واستعار مبدأ

آخر من المبادئ التى تجعل البقاء للأصلح عملية ممكنة من داروين هو : القابلية للتغير أو التحول Variability . فبدون هذه التغيرية يصبح الصراع من أجل البقاء خلواً من المعنى ، ولا يترتب عليه أى تحسينات فى التنظيم البيولوجى أو الاجتماعى . وآمن باجوت بالتقدم — شأنه شأن سبنسر — فوضع بالإضافة إلى الميل إلى المحاكاة مبـــدأ الميل المضاد لدى النسل أو الأبناء للاختلاف عن أسلافهم ، لكى يفسر إمكان حدوث هذا التقدم . وذهب إلى أن التقدم يصبح ممكناً — فقط — إذا كانت قوة الشرعية التى تنهض على أساس المحاكاة فعالة بالدرجة التى تمكنها من تحقيق تماسك الأمة ، وذلك بشرط ألا تتعاظم هذه القوة للدرجة التى تمحى الاختلافات وتجهضها وتعوق الميل الطبيعى المستمر إلى التغير . كما أن استمرار هذه الجماعات وبقائها رهن بتحقق التوازن بين تلك القوى ، وذلك لأن هذا التوازن جدير بأن ينمى كفاية الجماعة ومقدرتها . وهو يذهب إلى أن هذا التوازن هو الخاصية الرئيسية للمجتمعات الديمقراطية التى تترك الباب مفتوحاً أمام المناقشة وتبادل الآراء مما يترتب عليه أن يظل الباب مفتوحاً أيضاً أمام التقدم والتجديد * .

جمبلوفتش :

لم تحظ أفكار باجوت بشهرة واسعة على الإطلاق ، بل قوبلت بدرجة كبيرة من التجاهل ، وذلك لا يمكن أن ينطبق على ممثل آخر من ممثلى الداروينية الاجتماعية ألا وهو لودفيج جمبلوفتش Gumplowicz (١٨٣٨–١٩٠٩) اليهودى البولندى . وقد التحق جمبلوفتش بعمل أكاديمى فى المملكة النمساوية المنغارية ، حيث كان العداء للسامية على أشده ، وكان الصراع العرقى يسيطر على المسرح السياسى . وقد عانى طوال حياته من مركب نقص ، طبع سنواته

* للمزيد من دراسة أفكار باجوت يرجع إلى

Prof. M. Abdul — Muzz Nasr, Walter Bagehot : A Study in Victorian Ideas, Alex. univ. Press 1950. (المترجم)

الأخيرة بطابع مأساوى . ففى عام ١٨٩٤ انتحر ابنه ، وفى سنة ١٩٠٩ أنهى حياته بيده بعد أن قتل زوجته . وقد خفت الغمة التى جللت حياته فى عام ١٩٠٣ نتيجة لزيارة عالم الاجتماع الأمريكى « وارد » ، الذى كان رجلا غاية فى التفاؤل (انظر الفصل السادس) ، لكنها لم تنقشع تماماً . ومن نتائج هذه الزيارة أن سنحت الفرصة أمام جمبلوفتش لنشر مقال فى المجلد التاسع من المجلة الأمريكية لعلم الاجتماع (A.J.S.) ينطوى على ما يناقض تعاليمه المبكرة ، حيث إعترف بأن العقل الإنسانى الذى هو نفسه قوة طبيعية ، يمكن أن يعدل القوانين الحديدية للعمليات الطبيعية .

وقد ارتبط العمل الأكاديمى لجمبلوفتش بجامعة « جراتسى » الإقليمية ، حيث كان محاضراً أول الأمر ، ثم عين أستاذاً بعد عام ١٨٨٢ ، وعقد صلته الأولى بعلم الإجتماع من خلال قراءته لأعمال كونت وسبنسر . أما مؤلفاته الكبرى فهى : « العنصر والدولة » (١٨٧٥) Race and State . وصراع الأجناس (١٨٨٣) Race Struggle ، ثم « موجز علم الاجتماع » (١٨٨٥) Outline of Sociology على وجه التخصيص . وقد كتب أعمالا أخرى كثيرة أضافت قسطاً قليلا من الأهمية إلى أفكاره التى عبر عنها فى « موجز علم الاجتماع » .

ومع أنه كان يؤكد فى جميع كتاباته ضرورة ربط علم الاجتماع بالميدان العام للعلم . إلا أنه كان يصر على أن الظاهرات الاجتماعية تشكل طائفة متميزة عن جميع الظاهرات الأخرى ، لما تتسم بها من سمات أساسية . وعلم الاجتماع فى رأيه هو علم المجتمع الإنسانى والقوانين الإجتماعية ، ولذلك فهو أساس جميع العلوم الاجتماعية الأخرى التى تكرس جهودها لدراسة مظاهر وجوانب خاصة ومحددة من الحياة الاجتماعية .

أما التطور الثقافى والاجتماعى — عنده — فهو نتاج خالص للصراع بين الجماعات الإجتماعية ، وهو يماثل الصراع من أجل البقاء ، والبقاء للأصلح بين الأفراد . والصراع الجماعى فى نظريته عن التطور يحل محل الصراع

الفردى ؛ فالجماعة — فقط — هى العنصر الهام لأن الفرد ما هو إلا نتاج جماعى . هناك أقلية فقط من الأفراد ليست ذات أهمية تتلقى تعليمها من انطباعات وافدة من خارج جماعاتهم الإجتماعية . إن المجتمع أو الجماعة هو الذى يفكر ، ولذلك فإن القول الذى يذهب إلى أن الإنسان يفكر بوصفه فرداً إنما هو ضرب من الهذيان .

لماذا إذن ينبغى على الجماعة أن تقتتل وتصطرع ؟

يقدم جمبلوفتش فرضين أساسيين ؛ يتمثل أولهما فى الأصل التعددى Polygenetic ، ومضمونه أن النوع الإنسانى قد ارتقى عن نماذج قديمة مختلفة ومتعددة فى أماكن مختلفة وعصور مختلفة ، ولذلك فإنه ليس هناك رابطة دم بين الأجناس . أما الفرض الثانى فيذهب إلى أن هناك عداء وكراهية بين الأجناس والجماعات المختلفة لا يمكن التغلب عليهما . وقد توصل إلى هذين الفرضين بواسطة الإستنباط ودلل عليهما بحجج قوية ، ويذهب إلى أننا كلما استرجعنا الماضى وجدنا عدداً أكبر من الجماعات الإجتماعية الصغيرة والمعاشر التى تتميز بالشيوع الجنسى والمساواة فى الوضع الإجتماعى . وقد كان الصراع (الحرب) ينشب بينها مباشرة نتيجة للرغبة فى تحسين الأحوال الاقتصادية (وهنا — كما فى مواضع أخرى كثيرة — نشم من تعاليم جمبلوفتش رائحة ماركسية نفاذة) . وكانت الحروب فى العصور القديمة تنتهى بإبادة الجماعة المهزومة ، ورأى الناس فى عصور لاحقة أنه من الأفضل لهم أن يستعبدوا المهزومين ويستغلونهم إقتصادياً ، ولذلك ظهرت الدولة من خلال تسلط جماعة على أخرى بهذه الطريقة . وقد لاقت هذه النظرية قبولا — وإن كان غير مستقر — لدى كثير من علماء الاجتماع حتى أولئك الذين ينتمون إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، وبخاصة لعدم وجود فروض مقبولة أو شبه معقولة فى ذلك الوقت .

وبعد أن تكونت الدولة انقسم الصراع الجماعى وتشعب ، وظهرت الحرب التى تثيرها الرغبة المتأججة فى الغزو بين الدول ، كما ظهر بالإضافة إلى ذلك الصراع الطبقى داخل الدول ذاتهـــا . ومع أن الطبقات المتصارعة

قد تغيرت عبر التاريخ كما تغيرت أهدافها أيضاً ، فإن الطبقة التى تحتل مركز القوة تدرك دائماً أنها تستطيع أن تحافظ بسهولة على سيطرتها ، وأن توسع من نطاقها، من خلال تأسيس نظم قانونية وسياسية . وتقترب جميع هذه الأفكار المتعلقة بالدولة كثيراً من الماركسية أو هى تطابقها .

كان جمباوڤتش — شأنه شأن كثير من المفكرين الألمان فى عصره — يميل إلى التوحيد بين الدولة والمجتمع . فالمجتمع بالنسبة له هو الجماع الكلى للجماعات المتصارعة التى ترتبط كل منها بمصلحة مشتركة أو أكثر . ويتجه الناس الذين يشعرون بتقاربهم ويرتبطون بمصلحة أو مصالح مشتركة — فى كل مكان — إلى أن يعملوا معاً بوصفهم وحدات تصارع من أجل السيطرة . ومن هنا تتشكل الجماعات ويظل الصراع حاداً لا يلين .

لقد كان متشائماً — على خلاف غيره من التطوريين — فيما يتصل بالتقدم . ولم يستطع قبول فكرة تطور الجنس البشرى ككل، لأن مثل هذا الجنس غير موجود فى رأيه . وقد استبعدت نظرته التى تنبنى على فرض (الأصول المتعددة) إمكان التطور الموحد ، وآمن بأن التطور فى كل جماعة كان أقرب إلى التشتت أو التباعد أو التفرق ، ولم يجد الطريق ممهداً أمامه ، بل كان مليئاً بالمعوقات . وقد حدث تطور وتقدم جزئى فى كل دولة، لكن كان هناك برابرة ينتظرون دائماً إشارة ابدء عملية التدمير والتحطيم . ومع أنه من المؤكد أن جمبلوڤتش لم يستعر شيئاً من دانيلڤسكى ، فإن هناك نوعاً من التوازى بين وجهة نظره هنا وبين وجهة نظر دانيلڤسكى حول ظهور حضارات خاصة (لا الحضارة الإنسانية العريضة) ، وحول وجود قوى نافية أو تدميرية (انظر الفصل الرابع) . ويستمر فى عرض وجة نظره فيقول : إن سقوط كثير من الدول القوية قبل هجوم قطعان بربرية صغيرة ، لا يمكن أن يفهم إلا فى ضوء الاعتراف بوجود أعداء اجتماعيين محليين أو داخليين . وهو هنا يسبق توينبى فى آرائه .

قصارى القول إنه ليس هناك تقدم أو تقهقر فى مجرى التاريخ ككل . فالتقدم يمكن أن يلاحظ – فقط – فى مراحل بعينها ، وفى أقاليم بعينها . وتقترب نظرة جمبلوفتش كثيراً فى هذا الصدد من الرأى الشائع اليوم أكثر من وجهات نظر معاصريه المتفائلين .

راتسنهوفر :

تظهر الداروينية الإجتماعية فى شكل أكثر اعتدالا فى عمل العالم الاجتماعى النمساوى جوستاف راتسنهوفر Ratzenhofer (١٨٤٢ – ١٩٠٤) . ولد ذلك الرجل – الذى أصبح تلميـــذاً فى المدرسة الحربية وهو فى السادسة عشرة من عمره – فى ظروف متواضعة ، واشترك فى معارك عديدة . وقد حظى بخدمة متميزة فى الحرب ، حيث عين فى عام ١٨٧٨ مسئولا عن أرشيف الجيش . وهو مركز أتاح له فرصة عظيمة للقراءة ، وأثار لديه حافز الكتابة . ورقى فى عام ١٨٩٨ إلى رتبـــة فيلد مارشال . وبعد ذلك رئيساً للمحكمة العسكرية العليا فى النمسا ثم تقاعد فى عام ١٩٠٣ . ولقد كوّن هذا الرجل نفسه ثقافيًّا وعقليًّا وتأثر بقراءة كتابات كونت وسبنسر وجون ستيوارت مل وجمبلوفتش . وأعماله الأساسية هى « طبيعة السياسة وغايتها » (١٨٩٣) Nature and End of Politics ، ودراسات سوسيولوجية (١٨٩٨) Sociolgical Studies « وعلم الاجتماع » (١٩٠٨) . وقد توفى على ظهر سفينة وهو فى طريق عودته من رحلة إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، حيث ألقى هناك عـــدة محاضرات حققت نجاحاً عظيما . وعلم الاجتماع عنده هو علم العلاقات الإنسانية المتبادلة ، وهو – أى علم الإجتماع – يستهدف كشف الإتجاهات الرئيسية للتطور الإجتماعى ، وشروط الرفاهية الإجتماعية للإنسان .

وتتمثل المشكلة الرئيسية فى علم الإجتماع فى كشف الطابع الفريد للانتظام الاجتماعى وتميزه عن انتظام عالم الظواهر بوجه عام . وعلى علم الإجتماع

أن يكشف وأن يعين المبدأ الذى يحكم جميع المسائل الإجتماعية ويساعد بذلك على حل المشكلات الإجتماعية .

والمصلحة هى المبـــدأ المسيطر والقوة المحركة urkraft ، وهى المفتاح الذى به تنفتح كنوز علم الإجتماع . والحياة الإجتماعية فى رأى راتسنهوفر هى حزمة من المصالح التى تضرب بجذورها فى الطبيعة الحقيقية للإنسان . والمصلحة هى التعبير عن حاجة من خلال الوعى بضرورتها . والحاجات فى حد ذاتها موروثة أو غريزية ، ولكنها تصبح مصالح ينبغى إدراكها بواسطة العقول الإنسانية بوصفها ضرورية .

وقد صنف راتسنهوفر المصالح إلى : تناسلية ، وفسيولوجية (الغذاء) ، وفردية (تأكيد الذات) ، واجتماعية (تنهض على أساس القرابة وتوجه نحو رفاهيـــة المجتمع) ، وترنسندنتالية أو متعاليـــة (الدين) . هذه النماذج الخمسة من المصالح هى القوى الحقيقية وراء الفعل الفردى أو الجماعى . ويتجلى وجود المجتمع فقط فى العملية الإجتماعية التى هى الجماع الكلى للعلاقات القائمة بين الناس . لكن هذه العلاقات تنهض بدورها على سلوك السعى وراء المصلحة الذى يوجه الفعل الاجتماعى كله .

وقد اعتقد — بوصـــفه رجلا عسكرياً قديماً — أن الصراع هو الذى يحكم فعل الجماعة ، وأن النظام الإجتماعى العام هو تنظيم للصراع من أجل البقاء . والصراع هو الذى يسود نتيجة لميل الإنسان الموروث إلى أن يساير بواعثه الأولية وعدائه لرفاقه من بنى الإنسان . ويتحدد هذا الميل بتزايد السكان . وهنا تظهر الحاجة إلى وجود القهر الذى يمارسه الحكام ، وتظهر بداية التعقد الإجتماعى والدولة . ويقود التوسع الأبعد مدى إلى أن تغزو دول دولا أخرى ، وهى عملية تؤدى إلى مزيد من التعقد والتباين . وتقوى الصراعات والحروب بوجه عام البناءات الاجتماعية وتحفظ تماسكها ، بينما تؤدى الثقافة والتجارة إلى إضعاف الرباط الاجتماعى .

سمول :

أسهم ألبيون سمول Small (١٨٥٤ — ١٩٢٦) — أكثر من أى عالم آخر — فى التقدم الأكاديمى لعلم الإجتماع ، مع أنه لم يكن مفكراً أصيلا .

ولد سمول فى « مين Maine » ودرس فى كولبىكوليج Colby College، ثم فى معهد نيوتن اللاهوتى The Newton Thleoogical Seminary ، ثم قضى أخيراً عامين فى جامعتى برلين وليبزج ، حيث حصل قدراً كبيراً من المعرفة بالعلم الإجتماعى الألمانى . وظل لمدة عشر سنوات أستاذاً للتاريخ والإقتصاد فى كولبى كوليج ، ثم رئيساً لها لمدة ثلاث سنوات . وعين فى عام ١٨٩٢ رئيساً للقسم الجديد لعلم الإجتماع فى جامعة شيكاجو ، وهو أول قسم من نوعه فى جميع أنحاء العالم . وقد ظل يشغل مركزه هذا حتى وفاته ، ولعب دوراً عظيما فى تدريب جيل كامل من علماء الإجتماع ، ونشر فى عام ١٨٩٤ بالإشتراك مع جورج فنسنت G.E. Vincent أول كتاب مدرسى تمهيدى فى علم الإجتماع ، وأسس فى السنة التالية المجلة الأمريكية لعلم الإجتماع (A. J.S.) التى ظل رئيساً لتحريرها حتى وفاته . وفى عام ١٩٠٥ نشر عمله الرئيسى الممتاز « علم الإجتماع العام » . هذا وقد جعل الفكر الأوربى مألوفاً لمواطنيه بواسطة تعليمه وكتاباته ، كما نمى الإعتراف بعلم الإجتماع الأمريكى فى أوربا . وكل ذلك كان مبرراً كافياً لأن يترأس المجمع الدولى لعلم الإجتماع فى عام ١٩١٣ .

ومع أن سمول قد تأثر براتسنهوفر ، إلا أنه خفف من الداروينية الإجتماعية المعتدلة التى يمثلها الأخير ، واختزلها إلى نظريه عن المصالح وصراعها ، تماثل تصوره المبكر عن الرغبات desires بوصفها المنابع الرئيسية للفعل الإنسانى فى المجتمع . وهى فكرة من المحتمل أن يكون قد استعارها من وارد .

وقد عرف سمول المصلحة فى مؤلفه « علم الإجتماع العام » بأنها « قدرة أو طاقة غير مُشْبعَة مطابقة لشرط غير متحقق » . وهو يقول إن هذه المقولة تعد محاولة للتعبير عن شىء ما فيما وراء الشعور . والغموض الذى

يلف هذه العبارة يميز لسوء الحظ أعمال سمول بوجه عام .

والمصلحة هى محور نظريته السوسيولوجية . والمصالح هى أبسط أساليب الحركة التى يمكن تتبعها فى السلوك الإنسانى ، الذى يتجلى فى عملية التطور والتوافق وإشباع المصالح. وتنقسم الأخيرة (إشباع المصالح) إلى ست فئات : الصحة ، والثروة ، والمشاركة الإجتماعية ، والمعرفة ، والجمال ، والحق . فالمصالح — من المنظور الذاتى — تفهم بوصفها رغبات . أما من المنظور الموضوعى فإنها تدرك بوصفها مطالب Wants .

وتحكم المصالح كلا من الحيـــاة الفردية والإجتماعية . والفرد — فى أى زمان — هو نتاج لصراع مستمر بين مصالحه . كما أن المجتمع هو نتيجة للجهود الغفيرة التى يبذلها الأفراد لتحقيق مصالحهم . ويؤكد سمول العـــلاقة التساندية بين الأفراد والجوانب الإجتماعية من صراع المصالح فيقول : « إن الفرد ليس وسيلة للمجتمع كما أن المجتمع ليس وسيلة للفرد ، وإنما يعد كل منهما وجهاً للآخر ؛ فالمجتمع مركب من أوجه نشاط الأشخاص ، والشخص هو مركز الدفعات الشعورية التى تتحقق فى المجتمع بصورة كاملة » .

وقد استخدم سمول اصطلاح المجتمع Society فى هذا الصدد ، بينما كان يستبدله فى أعماله المبكرة باصطلاح Association . وكان يصر على أن الاختلاف بين الاصطلاحين ليس مجرد اختلاف لفظى . فكلمة Society توحى بنظرة إستاتيكية كما يقول ؛ بينما تنطوى كلمة Association على نظرية دينامية . وكان يأمل فى دراسة عملية التجمع الإنسانى Human Association ، حيث إن الصراع فى هذه العملية هو النمط الأولى الذى ينطوى على تصادم المصالح وتعارضها .. وذهب سمول — متمسكا بمفضلاته الأخلاقية — إلى تأكيد أن الصراع يحل نفسه ويتحول إلى تعاون بواسطة التنشئة الإجتماعية .

وبغض النظر عن التأثير الشخصى لسمول فإن وجهات نظره لم تؤثر كثيراً على علم الإجتماع الأمريكى ، كما أنها لم يطل بها العمر أيضاً .

وهناك سبب واحد واضح مؤداه ؛ أن سمول قد طور وجهات نظره هذه فى نهاية القرن التاسع عشر . ومن ثم كانت تنتمى إلى ضرب من علم الإجتماع كان بالفعل آخذ فى الأفول فى ذلك الوقت . ومع أنه — على خلاف معظم معاصريه — لم يقيد أفكاره بالمبدأ التطورى ولم ينظمها حوله ، فإنه كان يسلم — بدون شك — بصدق المذهب التطورى فى جملته . وكان مقتنعاً بالتطور نحو التقدم كما يتجلى فى الحركة من الصراع الأصيل إلى المسالمة عن طريق التنشئة الإجتماعية . وآمن بأن العملية الإجتماعية تؤدى، بحكم ضرورة داخلية إلى اللاتجانس باستمرار ، وهى نظرة تسير على نفس الدرب الذى سارت عليه نزعة سبنسر التطورية .

لكن شرح سمول للعـلاقة بين علم الإجتماع وغيره من العلوم الإجتماعية وعلم النفس، كان متسقاً إلى كبير مع التفسير الراهن لهذه العلاقة . وقد كان مصراً على وحدة العلوم الإجتماعية كما ظهر بوضوح فى مؤلفه « معنى العلوم الإجتماعية » (١٩١٠) ، حيث أشار إلى أن كل علم يوجه اهتمامه الأساسى إلى جوانب بعينها من شىء واحد . وكتب حول علم النفس والإجتماع يقول: « يتخذ عالم النفس المجتمع بوصفه الحقيقة الثابتة والمعروفة لكى يتجه إلى دراسة ميكانزمات الفاعلين الأفراد ، أما عالم الإجتماع فإنه يسلم جدلا بالفرد لكى يتجه إلى دراسة التجمع أو المجتمع » . ومما يؤسف له أن علماء الإجتماع لم يعملوا دائماً بهذه النصيحة الممتازة .

سمنر :

يظهر نوع متميز من الدارونية الإجتماعية فى كتابات واحد من أهم علماء الإجتماع الأمريكيين هو وليم جرام سمنر Sumner (١٨٤٠ — ١٩١٠) . ولد سمنر فى باترسون Paterson لأب إنجليزى هجر موطنه الأصلى ، لأن تقدم الثورة الصناعية أصاب تجارته بالإفلاس والدمار . وبالرغم من هذه الخلفية ، أصبح الإبن واحداً من أقوى أبطال مبدأ « دعه يعمل » الذى كان — فى جانب منه — انعكاساً للثورة الصناعية فى عالم الأفكار .

قضى سمنر وهو فى منتصف الحلقة الثالثة من عمره « ٢٥ عاما » عدداً من السنين فى أكسفورد . وقد أظهرت تقارير المناقشات المحفوظة هناك، أن المشكلة الرئيسية موضع المناقشة تتمثل فى إمكان قيام علم للمجتمع ، وأين ينبغى أن يبدأ هذا العلم ، وكيف يمكن بناؤه . وغالباً ما اعتبرت فلسفة التاريخ – على نهج بكل – بمثابة نقطة الإنطلاق . لكن العلم الاجتماعى ينبغى أن يكون علماً استقرائياً ، ولم يكن هناك من يستطيع أن يوضح كيفية جمع مواده وتنظيمها حتى يمكن أن تنجز عملية الاستقراء .

وفى عام ١٨٦٨ – وبعد عودته من إنجلترا – عين مدرساً بجامعة يل Yale . وأثناء شغله لهذا المنصب قرأ مؤلفى سبنسر « المبادئ الأولى » و « الاستاتيكا الإجتماعية » ، لكنه لم يتأثر بهما كثيراً . وفى عام ١٨٦٩ عين فى وظيفة كنسية . وعندما أخذ على عاتقه إعداد العظات كان يهتم أساساً بموضوعات تدخل فى نطاق العلم الإجتماعى والإقتصاد السياسى ، وقرأ فى هذه الفترة – تقريباً – مؤلف سبنسر « دراسة علم الإجتماع » ووجد فيه ضالته المنشودة . ورقى إلى درجة الأستاذية بجامعة يل فى نفس الوقت الذى اهتدى فيه إلى المذهب التطورى . وحينما كان يطلب من تلامذته أن يقرأوا أعمال سبنسر كاد يطرد من الجامعة بتهمة الإلحاد ، على أنه استرد كرسيه الذى ظل يشغله حتى وفاته . وقد اختير رئيساً للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع خلفاً لوارد الذى كان أول رئيس لها . وظل فى هذا المنصب خلال العامين الأخيرين من حياته .

وسمنر من أصحاب العمل الرئيسى الواحد وهو « الطرق الشعبية » (١٩٠٦) Folkways . وبالرغم من تاريخ النشر ، فإن وجهات نظره تنتمى إلى علم إجتماع القرن التاسع عشر ، لأن هذا الكتاب قائم على محاضرات ألقيت خلال سنوات عديدة . وقد كان ينظر إلى مؤلف « الطرق الشعبية » بوصفه قسما متقدماً من أقسام العمل العظيم « علم المجتمع » The Science of Society الذى كان قد بدأه عام ١٨٧٢ ولم يتمه ، وأنجزه مريده ألبرت ج . كيلر Keller ونشره

عام ١٩٢٧ باسميهما معاً . وقد عرض سمنر كثيراً من الأفكار التى قدمها فى « الطرق الشعبية » فى كثير من المقالات التى نشرت فى الثمانينيات والتسعينيات من القرن التاسع عشر . وتشير عملية جمع هـذه المقالات فى مؤلف بعنوان «مقالات» Essays (١٩٣٤) إلى أن الإهتمام بأعماله قد استمر لسنوات عديدة بعد وفاته .

نظر سمنر إلى المجتمع بوصفه نسقاً من القوى التى تخضع لقوانين يتمثل عمل العالم فى فحصها ودراستها . وعلى الناس أن يستجيبوا للقوانين الإجتماعية كما يستجيبون للقوانين الفيزيائية ، وعليهم أن يتعلموها ويطيعوها . ولذلك فإنه عبر عن تسليمه غير المشروط بمبدأ الحرية فى عنوان إحدى مقالاته :

"The Absurd Effort to make World Over" 1894

وقانون التطور هو القانون الأساسى عنده . وهو عملية تلقائية تسير فى اتجاه واحد ، ولا يمكن ردها أو إعاقتها ، ويستحيل تغييرها بواسطة الجهود الإنسانية . ويندفع التطور قدماً بواسطة الصراع من أجل البقاء وهو نضال مرير وتنافس حاد بين الإنسان والطبيعة ، وبين الإنسان والإنسان ، ولذلك ينبغى ألا يلام أى شخص يضع العقبات والعراقيل أمام شخص آخر ، فتلك سنة الحياة ؛ فالبقاء للدؤوب ، والمعتدل ، أو أن البقاء للأصلح . ذلك قانون المدنية أو الحضارة ، حيث يتمثل البديل الوحيد فى البقاء لغير الصالح ، وذلك هو قانون اللامدنية أو اللاحضارة ، وغير ذلك لا توجد ممكنات . كذلك يستحيل أيضاً — على نفس المستوى — وقف القوى الإجتماعية التى تؤدى إلى الإحتكار والحروب والطبقات الإجتماعية وصراعها ، وتتمثل هذه القوى — فى المحل الأول — فى ضغط السكان والظروف الإقتصادية . أما دور القوى الأخلاقية فهو دور ثانوى ، كما أن الصراع الطبقى قد طبع كل مراحل التطور التاريخى . ويتمثل الهدف الرئيسى لهذا الصراع فى التسلط على الدولة والسيطرة عليها .

وتنطوى تعاليم سمـــنر على قدر لا بأس به من الحتمية الإقتصادية

مع استخدام المفهومات البيولوجية ، كما كان مقتنعاً تماماً بالقيمة الكبرى للمعطيات الاثنولوجية . ولم يتأثر إلا بدرجة محدودة جدًّا بالنظرية غير التطورية فى علم الإجتماع الأمريكى والأوربى ، وربما لم يتأثر بها على الإطلاق . ويتمثل منهج سمنر — كما يذهب كيسلر خليفته فى جامعة يل — فى جمع مجموعات كبيرة ومتنوعة من الوقائع المحققة ، ثم تركها تحكى قصتها أو تتحدث عن نفسها ، وذلك بواسطة ذوق مدرب ومنتظم . لكن هذا حكماً لأحد المعجبين . أما إذا شئنا الدقة قلنا ، إنه استخدم كمية هائلة من البيانات ، لكن تنظيمه لها كان ضعيفاً .

و « الطرق الشعبية » محاولة تتبنى أسلوب الداروينية الإجتماعية لتفسير الأصل التطورى للعادات الإجتماعية ، وطبيعتها ، ووظيفتها ، واستمرارها . وطالما أن العمل الأول فى الحياة هو الحياة ذاتها ، فإن الناس يبدأون بالأفعال وليس بضروب التفكير . وقد تم انتقاء الأصلح من أساليب الفعل المتعددة عن طريق المحاولة والخطأ ، وتكررت هذه الأساليب ، وترتب على هذا التكرار خلق عادة فردية Habit عند الفرد ، وعادة اجتماعية Custom عند الجماعة . فالطرق الشعبية إذن هى أساليب التصرف المقبولة بوجه عام من قبل المجتمع . وهى تتطور بطريقة لا شعورية ، وتظهر دون أن يعرف أحد متى ظهرت وكيف ظهرت ، وتنبت كما لو كانت لعبة طاقة الحياة الداخلية .

ولم يكن سمنر واضحاً تماماً فيما يتصل بالقوة التى تخلق الطرق الشعبية ، وحاول أن يقدم ثلاثة أشكال مختلفة من التفسير :

١ — المصلحة (متأثراً بسمول)

٢ — اللذة والألم (مذهب اللذة)

٣ — دوافع الجوع والجنس والزهو والخوف (وهو هنا يسبق توماس فى إشارته للرغبات الأربع)

هذا ويمكن للجهود القصدية للإنسان أن تعدل من الطرق الشعبية ،

لكن ذلك يتم فى أضيق الحدود . وقد تفقد هذه الطرق سطوتها فى وقت من الأوقات وتتدهور وتموت أو تتغير . ولم يدرس سمنر على الإطلاق الظروف التى تؤدى إلى تحول هذه الطرق ، أو تلك التى تفقدها تأثيرها على الناس ، ولذلك فإنه لم يقم بصياغة ما يمكن أن يقترب من مستوى القوانين الاجتماعية على الإطلاق .

وحينما تكون الطرق الشعبية قوية ، تضبط الفرد والأفعال الإجتماعية ، وتغذى الأفكار الفلسفية حول العالم ، وكذلك سياسة الحياة أو خطتها . وحينما تتطور وجهات النظر الأولية المتعلقة بالحقيقة والحق أو الصواب إلى مبادئ للرفاهية ، فإن الطرق الشعبية المتضمنة تصبح سنناً أو **أعرافاً** mores . هذا ولم يكن سمنر واضحاً فى استخدام إصطلاحاته إلى حد ما ؛ فهو فى الأحيان يجعل السنن والطرق الشعبية على طرفى نقيض، وفى أحيان أخرى يستخدم اصطلاح الطرق الشعبية لكى يشير إلى أساليب الفعل المقبولة بوجه عام بما فى ذلك السنن .

وقد خلع أهمية بالغة على الطرق الشعبية والسنن . فالأولى تحكم الحياة الإجتماعية ؛ والحياة الإجتماعية تخلق الطرق الشعبية وتطبقها . كما أن القوانين تعكس السنن أو الأعراف ، ولا بد للقوانين إن أريدت قوية فعالة ، أن تتسق دائماً مع هذه السنن . وحينما تصبح الطرق الشعبية والسنن نظماً ، فإنها تغير طابعها .

وقد سبق سمنر بمناقشته للنظم ، المدرسة النظامية أو مدرسة النظم Institutional School (انظر الفصل التاسع عشر) ؛ وهى اتجاه ينهض على فلسفة تختلف تماماً عن ميوله الداروينية الإجتماعية « يتكون النظام من فكرة Concept وبناء Structure . والبناء هو إطار أو جهاز أو آلة ، أو ربما عدد من الطواقم العاملة ، تتعاون بأساليب محددة فى إطار معين . ويتمتع البناء بفكرة ويستخدم وسائل آلية تظهره إلى حيز عالم الوقائع ، ويعمل بطريقة تخدم

مصالح الناس »[١] ، ولذلك تظهر النظم والقوانين — فقط — فى مرحلة راقية من التطور ، وبعد أن تنبعث السنن أو الأعراف من الطرق الشعبية . ويبدو أن سمنر قد اعتقد بأن الأسلوب غير العقلى لتطور الطرق الشعبية ؛ يستبدل بالتدريج بميكانزم على درجة عالية من العقلية ، يخلق نوعاً من الأبنية أو التنظيمات ذات الأهداف المحددة تنطوى على أفكار محددة . ومع ذلك لم يفسر لنا سمنر هذا الخط من البحث .

نظرية سمنر إذن نظرية تطورية ، لكن مناقشته هذه للطرق الشعبية والسنن (وهو اصطلاح يستخدمه علماء الإجتماع المعاصرين بصفة عامة) يمكن أن تعد إسهاماً فى علم الإجتماع التحليلى ، وفى فهم بناء الجماعات الاجتماعية وأسلوب عملها . وقد قدم سمنر إلى علم الإجتماع التحليلى أيضاً التمييز بين مفهومى « جماعتنا » We Group « وجماعتهم » They Group . وقد أكد التضاد بين ذواتنا أو جماعتنا أو الجماعة التى ننتمى إليها وبين الجماعات الخارجية ؛ فكل جماعة تغــذى خيلاءها وزهوها ، وتفاخر بسموها وتفوقها ، وتمجد مقدساتها وتنظر باحتقار إلى الخارجين . وتعتقد كل جماعة أن طرقها الشعبية هى الطرق الوحيدة الصحيحة ، ولذلك تثير الطرق الشعبية للجماعات الأخرى الإعتراض والإحتقار والإزدراء والبغضاء والإستنكار . وبينما يرتبط أعضاء الجماعة الواحدة بعلاقات سلام ، وبنظام عام وقانون ، فإن علاقاتهم بالجماعات الخارجية يكون ملؤها الكراهية والعداء . وقد قدم سمــنر اصطلاح **الإعتداد بالجنس** ethnocentrism للإشارة إلى اتجاهات الإستعلاء والتفوق المتصلة بالطرق الشعبية لجماعة الشخص والمقارنة المحفرفة بالبغضاء بطرق الجماعات الأخرى الخارجية .

وأكد سمنر أن هناك ارتباطاً بين الإعتداد بالجنس وبين تماسك الجماعة .

(١) William Graham Sumner, Folkways (1906), p. 54.

« تحقق ضرورات الحرب مع الخارج ، والسلام فى الداخل ، والولاء للجماعة والتضحية من أجلها ، والكراهية والاحتقار للخارجيين ، والأخوة فى الداخل ، وحب القتال مع الخارجيين . . كل ذلك ينمو معاً ، وهو نتاج مشترك للموقف نفسه[٢] » .

ومما هو جدير بالذكر هنا — ويرتبط بأعمال سمنر — أنه إبتكر الإتجاه المعيارى Normative (أو النظامى على ما يقول بارسونز ، أنظر الفصل الثامن عشر) فى دراسة الظاهرة الإجتماعية ؛ أى أنه بادأ بدراسة أصل المعايير الاجتماعية Norms ووظائفها . ولقد عالج سبنسر والإثنولوجيون الأوائل — بالطبع — العادات الإجتماعية والاستعمالات الخاصة بمجتمعات مختلفة ، لكنهم وقفوا عند مجرد الوصف ، وأهتموا قليلا — أولم يهتموا على الإطلاق — بتحليل الوظائف التى تؤديها فى المجتمع . ولم يتوقف سمنر — بالطبع — عند هذه النقطة ؛ فقد أوضح فى مقدمة مؤلفه « الطرق الشعبية » أنه قصد إعداد مؤلف فى علم الإجتماع . لكنه فى هـــذه المحاولة قد انحرف بضرورة داخلية نحو دراسة الأهمية السوسيولوجية للاستعمالات والشمائل والعادات الإجتماعية والسنن والأخلاق الجماعية ، وأشار إلى أن اصطلاح الإيثولوجيا Ethology أو علم نفس الشعوب يمكن أن يكون صالحاً للإشارة إلى مثل هذا الضرب من الدراسة . واصطلاح الإيثولوجيا مشتق من الكلمة اليونانية «Ethos» التى استخدمها الإغريق للإشارة إلى الإستعمالات والمعايير والقوانين التى تتباين — وفقاً لها — جماعة عن أخرى ، وتكتسب شخصية ذاتية متميزة . والأخلاق Ethics هى مسائل تتعلق بنفسية المجتمع أو الشعب Ethos ، وهى أيضاً معايير الصواب . ومن الحقائق الغريبة فى رأيه أن الأمم الحديثة قد افتقدت هذه الاصطلاحات وأغفلت مضموناتها الهامة . وإذن فقد كان عمل سمنر محاولة ناجحة إلى حد ما لإثراء دراسة الحياة الإجتماعية بالتركيز على معايير الصواب المقبولة بشكل عام .

---

(٢) Ibid, P. 12.

لقد كان إسهام سمنر فى علم الإجتماع التحليلى أعظم أهمية من تصوره لأصل الطرق الشعبية واستمرارها . وقد دحضت العادات الإجتماعية الضارة الموجودة نظريته عن البقاء لأصلح العادات الإجتماعية ؛ تلك العادات الضارة التى تؤدى إلى انحطاط الجماعات التى تتبناها وتلتزم بها(٣) . هذا بالإضافة إلى خطل وجهة نظره التى تذهب إلى أن الطرق الشعبية بمثابة قوى مستقلة عن الناس ، وذلك ما لا يمكن تأييـــده . ومن المعروف الآن أن ظاهرة نشوء العادات الإجتماعية واستمرارها قابلة لأن ترد إلى الأنساق المركبة للفعل والتفاعل الإنسانيين . ومن المعروف أيضاً أن القانون يستطيع فى ظروف معينة أن يغير السنن ذاتها .

الداروينية الاجتماعية فى الميزان :

آمن سبنسر بالتطور بوصفه القانون الشامل للوجود ، واشتق كلا من التطور العضوى البيولوجى ، والتطور فوق العضوى (الاجتماعى) من قانون كونى واحد . أما الداروينيون الاجتماعيون فكان لهم منطق مختلف . فقد أقاموا النظرية الداروينية على أساس التطور البيولوجى ، وأعتقدوا بأن هذه النظرية يمكن أن تنقل إلى علم الإجتماع باستبدال الجماعات الإجتماعية بالكائنات العضوية . وعلى أساس هذا الإعتقاد شيدوا نظريتهم الخاصة فى علم الإجتماع . وكان المجتمع بالنسبة لهم مجرد كل غامض من الجماعات الإجتماعية المتصارعة . ولم يعين باجوت – وهو أول الداروينيين الإجتماعيين – نماذج هذه الجماعات. أما جمباوفتش وراتسنهوفر فقد حدداها بالجماعات العنصرية . بيد أن سمنر

(٣) ومن الحقائق المدهشة أنه كان واعيا بوجود مثل هذه العادات الاجتماعية واستمر متمسكاً بأن العادات الاجتماعية الأكثر صلاحية هى التى تبقى ! !

أحرز تقدماً هاماً بتحديد هذه الجماعات بوصفها جماعات عرقية أو ثقافية . وقد تأثراً جمبلوفتش تأثراً عظيما بالماركسية واعتبر الطبقات الإجتماعية من بين الجماعات الأساسية المتصارعة وتبعه سمنر فى هـذا المذهب . ولم يعالج أى من هؤلاء طبيعية الثقافة ، مع أن باجوت وسمنر حينما كانا يركزان على العادات الإجتماعية (الطرق الشعبية كما دعاها سمنر) كادا يقتربان كثيراً من مفهوم الثقافة . وليست هناك وحدة أساسية للتحليل يمكن إدراكها وعزلها فى أعمال باجوت وجمبلوفتش ، بينما كانت المصلحة هى هذه الوحدة عند راتسنهوفر والطرق الشعبية عند سمنر .

وتنطوى الداروينية الإجتماعية على وجهات نظر مختلفة ومتباينة حول العلاقة بين المجتمع والفرد . فقد نظر باجوت وجمبلوفتش إلى الفرد بوصفه مغموراً تماماً فى المجتمع ، بينما ذهب راتسنهوفر — على النقيض من ذلك — إلى أن المجتمع ماهو إلا مجرد شبكة من العلاقات بين الأشخاص ، وهى نزعة لا تبتعد كثيراً عن نزعة سبنسر الفردية . أما موقف سمنر فكان غامضاً إلى حد ما ؛ فالمجتمع يضبط الحياة الإنسانية تماماً بواسطة الطرق الشعبية والسنن ، ومع ذلك ظل مدافعاً قوياً عن الفردية المتطرفة .

والمحدد الأساسى للتغير الإجتماعى — بل الذى يحدد بطريقة مضمرة جميع الظروف الإجتماعية لدى كل هؤلاء الكتاب — كان عاملا بيولوجيا. فقد أكد باجوت وجمبلوفتش وراتسنهوفر بقاء الجماعة الأكثر صلاحية وإنتقائها، بينما تحدد الطرق الشعبية الأكثر صلاحية الدولة والمجتمع وفقاً لما ذهب إليه سمنر .

وقد أكد جمبلوفتش وراتسنهوفر ضرورة جعل علم الإجتماع علماً . وذلك يعنى ضرورة تطبيق المناهج المستخدمة فى العـلوم الطبيعية واستخدامها فى علم الإجتماع ، طالما أن هـذه المناهج كانت مرتبطة بالإطار التطورى . وعلى كل فإن هـذه كانت محاولة عقيمة . ولم تختلف مناهج الداروينية الاجتماعية كثيراً عن منهج سبنسر التاريخى والإثنولوجى (الإعتماد على الوقائع الاثنولوجية) والذى استخدمه — أساساً —

للبرهنة على قضاياه المشتقة من نظريته عن التطور . وعلى هذا الأساس قام الإدعاء بصدق هذه القضايا وثبوتها .

وفي دراستنا لتاريخ النظرية السوسيولوجية : ينبغي أن نفهم الداروينية الاجتماعية بوصفها استكشاف لإمكانية . ومن المعروف الآن أن هذا الإستكشاف قد قاد كثيراً إلى أزقة مسدودة . أما في القرن التاسع عشر الفائت فإنها كانت تبدو واعدة .

وينبغي أن نعترف — مع كل ذلك — بأن ليس كل ما ذهب إليه الداروينيون الاجتماعيون هراء . فقد بدأوا في إقامة نظرية عن الصراع الاجتماعي وحددوا بعض الجماعات التي يعارض بعضها بعضاً ، وأقاموا الارتباط بين الصراع بين الجماعات والتماسك الداخلي للجماعة . وقد ألمع باجوت إلى الأهمية السوسيولوجية للتقليد أو المحاكاة ، وأدرك جمبلوفتش — صادقاً — إمكان تجريح نظرية التقدم ونقدها ، وذهب دانيلفسكي — مستقلا — إلى أن التقدم يحل بأقسام من الإنسانية ، ولا يسم التغير الإجتماعي ككل ، وأسهم سمنر بمنظور جديد في الدراسات السوسيولوجية بتأكيده للجوانب المعيارى من الحياة الإجتماعية . ومع أنه قد ثبت أن التأكيدات الأساسية للداروينية الإجتماعية عقيمة وغير مثمرة — شأنها في ذلك شأن المبادئ التي ركزت عليها المدرسة التطورية — فإن بعضاً من أفكارها الثانوية تعد أسهاماً حقيقياً في النظرية السوسيولوجية .

الفصل السادس

النزعة التطورية السيكولوجية :

وارد وچيدنجز

تتميز النزعة التطورية عند سبنسر بأنها كونية . فالتطور هو القانون الأسمى للوجود بأكمله ، ذلك الوجود الذى يشمل المجتمع الإنسانى . ويترتب على ذلك أن العقل الإنسانى — بما لديه من قدرة على التوجيه والاختيار — ليس هو العامل الحاسم فى إحداث التطور ، بل قد يؤدى تدخله فى مسار التطور إلى نتائج ضارة . وفى منتصف عام ١٨٨٠ ظهر اتجاه جديد للنزعة التطورية — كان على عكس نظرية سبنسر — يمنح للعقل الإنسانى دوراً هاماً فى التطور . وقد أسس هذه النزعة التطورية السيكولوجية عالم الاجتماع الأمريكى ليستر . ف . وارد L. F. Ward ثم تطورت نظريته بعد ذلك من خلال أعمال فرانكلين چيدنجز Giddings . وسوف نعرض فى هذا الفصل لأفكار وأعمال هذين العالمين .

حياة وارد وأعماله :

ولد لستر وارد (١٨٤١ — ١٩١٣) فى إلينوى Illinois فى أسرة ظروفها متواضعة . ولذلك لم يتح له إلا قدر يسير من التعليم الرسمى المنتظم فى المرحلة الأولية . بيد أن رغبته الشخصية فى المعرفة دفعته إلى مواصلة الدراسة فى علم الحياة واللغات الأجنبية فى فترة المساء ، وذلك بعد العمل المرهق الشاق الذى كان يقوم به طوال اليوم . وقد التحق بالفعل بإحدى المدارس الإعدادية ، ولكن نشوب الحرب الأهلية أدى إلى انقطاعه عن الدراسة ، فالتحق بالقوات الفيدرالية عام ١٨٦٣ ، غير أنه أصيب فيها اصابة بالغة . وبعد انتهاء الحرب شغل وارد وظيفة كتابية بإحدى الإدارات المالية فى حكومة الولايات المتحدة . وظل

إلى جانب عمله يواصل دراسته بجامعة كولومبيا (جامعة جورج واشنطون الآن) ، حيث تخصص فى دراسة علم النبات والقانون ، ثم حصل على الماجستير فى الآداب عام ١٨٧٢ . وفى عام ١٨٨١ عمل وارد مساعداً فى مركز المسوح الجيولوجية بالولايات المتحدة ؛ ثم أصبح فى عام ١٨٨٣ كبيراً للمتخصصين فى حفريات النباتات ، حيث أجرى بحثاً مبتكراً فى الجيولوجيا وعلم النباتات القديمة .

ولقد تطورت اهتمامات وارد بميدان علم الاجتماع نتيجة لقراءته اعمال كونت وسبنسر ، حيث خضع لتأثير النظريات الكبرى التى صاغها هذان الرائدان . وكان يتفق تماماً مع سبنسر فى نظريته عن التطور الكونى ، غير أنه لم يستطع أن يتقبل النتائج التى خلص إليها العالم الإنجليزى (سبنسر) من المسلمة التى تذهب إلى أن التطور عملية ذاتية لا شخصية . فالظروف الخاصة القاسية التى عاشها وارد ، وما كان يلاحظه من حوله ، دفعته إلى أن يُدخل ضمن الإطار الذى صاغه سبنسر مبدأ يجعل التدخل الإنسانى الإرادى فى التطور أمراً ضرورياً ومستنداً إلى أساس علمى . وقد اكتشف بالفعل المصدر الأساسى لهذا المبدأ عند كونت . ألم تكن نظرية كونت تسعى إلى تحقيق الإصلاح الاجتماعى على أساس القوانين الاجتماعية التى يمكن اكتشافها بواسطة العلم الجديد ! لذلك أكد وارد اننا نعثر فى المجتمع الإنسانى — بالإضافة إلى التطور غير الشخصى — على سلوك هادف يعتبر نتاجاً للعملية التطورية .

والواقع أن فكرة القصد فى الشئون الإنسانية ظلت هى القوة المحركة لعمل وارد خلال الاثنى عشر عاماً التى كتب فيها مؤلفه القيم ذو الجزءين « علم الاجتماع الديناميكى »(١٨٨٣) Dynamic Sociology . ومع ذلك فقد ظل هذا العمل لعدة سنوات لا يحظى بالاهتمام الذى يستحقه . ويرجع ذلك إلى أن الولايات المتحدة كانت تشهد تقدم سريع تحت لواء مبدأ عدم التدخل . وكان أى عمل يحاول أن يهاجم المبدأ الذى يوجه التقدم الملحوظ خلال هذه الفترة ، عملا رجعياً عديم الفائدة . إلا أنه حدث فى عام ١٨٩٠ ، حينما أصبح البيون سمول A. Small عميداً

لكلية كولبى Colby ، أن اعترف بالفوائد العديدة التى تضمنها « علم الاجتماع الديناميكى » . ولقد كان لاهتمام سمول هذا، واهتمام غيره من الدارسين أثراً فى تشجيع وارد على أن يكتب مؤلفات أخرى هى « العوامل السيكولوجية فى الحضارة » Psychic Factors of Civilization (١٨٩٣) « والموجز فى علم الاجتماع» Outline of Sociology (١٨٩٨)«وعلم الاجتماع النظرى» Pure Sociology (١٩٠٣)، «وعلم الاجتماع التطبيقى» Applied Sociology (١٩٠٦) . على أن الجانب الأكبر من هذة الأعمال كان يمثل محاولة محدودة للتوسع فى بعض ماجاء فى الكتاب الاساسى ، وتأكيد بعض النقاط ، وتعديل بعض وجهات النظر . ومع ذلك فقد تضمن كتاب «علم الاجتماع النظرى» قسما يؤكد بوضوح اطلاع وارد على أعمال عالمى الداروينية الاجتماعية النمسويين : جمبلوفتش وراتسنهوفر (وقد اشرنا فى الفصل السابق ، إلى أن وارد حاول بدوره ادخال بعض التعديلات على أفكار جمبلوفتش) . ونستطيع ان نامس أيضاً تأثيرات أخرى جديدة جديرة بالملاحظة تضمنها كتاب « علم الاجتماع النظرى» ، نذكر منها بوجه خاص تأثير تارد — وهو عالم اجتماع فرنسى كشف عن أهمية العامل النفسى فى الواقع الاجتماعى مستقلا عن وارد . ومن ثم تخلص نهائياً من نفوذ النزعة التطورية (انظر الفصل الثامن) . وعلى اية حال ، فمن الملاحظ عموما أنه خلال العشرين عاماً التى انقضت بين نشر كتابى «علم الاجتماع الديناميكى» «وعلم الاجتماع النظرى »، استطاع علم الاجتماع أن يحقق نمواً سريعا . وخلال هذه الفترة تمكن وارد من الاطلاع بدقة على الاعمال الرئيسية هذا العلم ، معتمداً على معرفته باللغة الفرنسية . وفى عام ١٩٠٢ قدم عرضاً للنظريات السوسيولوجية ، وكتب عنها مقالا نقديا [١] .

وفى الوقت الذى نشرت فيه آخر أعماله تقريباً ، كان وارد قد حقق شهرة واسعة ، لا فى الولايات المتحدة فحسب ، بل فى الدوائر العلمية

(١) نشر هذا المقال فى : — The American Journal of Sociology Vol. 7 (1902)

عموما . ففى عام ١٩٠٢ انتخب رئيسا للمجمع الدولى لعلم الاجتماع . ثم أصبح أول رئيس للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع عام ١٩٠٦ . وفى هذا العام ترك وظيفته الحكومية ، وبدأ يقوم بتدريس علم الإجتماع بجامعة براون ، وكان قبل ذلك يدرس فقط بعض الدروس الصيفية بجامعة شيكاغو بصفة أساسية . هذا وقد استمر فى وظيفته بجامعة براون حتى وفاته .

مسلمات أساسية :

تدور النظرية السوسيولوجية عند لستر وارد حول أربع مسلمات أساسية: الأولى هى قانون التطور ، بالمعنى الذى ورد فى أعمال سبنسر . وقد وجد وارد أن من الأفضل — فى كتابه «علم الاجتماع الديناميكى» — أن يتحدث عن قانون تراكم المادة ، وإن لم يحرص على هذا المفهوم فى أعماله الأخيرة . وبالإضافة إلى ذلك نجد فى كتاب «علم الاجتماع الديناميكى» نظرة شاملة للتطور . فقـــد قسم عملية التطور عموما إلى مراحل هى : التطور الكونى Cosmogeny ، والحيوى Biogeny ، والبشرى Anthropogeny ؛ والاجتماعى Sociogeny .

والمسلمة الثانية فى نظرية وارد هى تشعب التطور بعد المرحلة الإنسانية . ويعنى ذلك أنه يصاحب التطور التلقائى — الناتج عن قوى مطلقة أطلق عليها وارد مصطلح النشوء — ظهور الغائية Telesis أو السلوك المقصود للإنسان ، القائم على المعرفة ، وتوقع المرء لنتائج أفعاله .

والمسلمة الثالثة عند وارد هى أن كل علم إنما يمثل دراسة منظمة لمجموعة معينة من القوى Forces . ويرى وارد أن القوى الاجتماعية هى قوى نفسية واضحة ، وإن كانت تنحصر فى الشعور ، باعتباره القوى المحركة للظواهر الاجتماعية ، بينما «لاتعتبر ملكة التفكير من بين هذه القوى» . وقد عالج وارد مشكلة تصنيف القوى الاجتماعية بتعمق ؛ ففى كتابه «علم الاجتماع النظرى» صاغ تصنيفه النهائى لها ؛ حيث قسم القوى عموماً إلى قوى تتعلق بتطور وجود

الإنسان Ontogenic ، وهى تنطوى على قوة إيجابية تعمل على تحقيق اللذة ؛ وأخرى سلبية تحاول تجنب الألم ؛ ثم قوى خاصة بحفظ النوع وبقائه Philogenic . وهى تنقسم إلى : مباشرة كالجنس ، وغير مباشرة تتمثل فى الحب ، الذى يقوم أساساً على القرابة العاصبة . وأخيراً القوى الاجتماعية Sociogenic ، وتتألف من ثلاث هى : القوة الأخلاقية (التى تسعى إلى تحقيق الأمن والخير)، والقوة الجمالية (التى تنشد الجمال) ، والقوة الفكرية (التى تهدف إلى تحقيق الحق والمنفعة) . وقد يتساءل المرء كيف يدخل وارد القوة الفكرية ضمن القوى الاجتماعية ، فى الوقت الذى ذهب فيه إلى أن الافكار لاتشكل قوى . بيد أن هذا التناقض الظاهر يمكن التغلب عليه ؛ إذا قررنا أن القوى الفكرية لاتوازى الحق فى ذاته ، ولكنها تمثل فقط حب الحقيقة ، الذى يعتبر ضرباً من الشعور .

والمسلمة الرابعة عند وارد تتمثل فى مبدأ التكامل الإبداعى أو توازن القوى Synergy . والواقع أن هذا المبدأ ــ الذى لم يعالجه بوضوح فى كتابه «علم الاجتماع الديناميكى» ــ كان هو الفكرة الرئيسية التى يقوم عليها كتابه «علم الاجتماع النظرى». وهو مبدأ كونى عام يتبدى فى كل جزء من الطبيعة، بل إن التحول من مرحلة تطورية إلى أخرى ، يتم عن طريق توازن القوى . ويقول وارد فى كتابه «علم الاجتماع النظرى»ــ آسفاً لأنه استخدم قبل ذلك مصطلح القوى بدلاً من الطاقة ــ « إن الطاقة الاجتماعية تتدفق فى المجتمع فى كافة الاتجاهات ، وهى تشبه العاصفة أو الفيضان من حيث مبلغ صرامتها. وإذا كانت المصالح الفطرية للناس فى اتجاهها نحو تحقيق اهداف متعددة، غالبا ماتخفق فى تحقيق هدف بعينه ، فإن هذا الموقف يصدق أيضاً فى مجال الطبيعة . فهناك قوى عديدة تتصارع وتتعارض؛ وبما أن الحركة شيئاً لاينتهى ،فإن توازناً جزئيًّا لابد أن يتحقق، بحيث يؤدى إلى خلق بناءات تتفاوت فى درجة استقرارها . غير أن هذه البناءآت تتصارع مرة أخرى،وهكذا تتكرر نفس العملية السابقة، بحيث تؤدى باستمرار إلى بناءآت جديدة تنتشر فى كل

آفاق الوجود . ومن الملاحظ عموما أن البناءات التى يخلقها توازن القوى تفرق دائما مجموع العناصر . إذا أخذت منفردة . ولقد اعترف وارد حينما صاغ مبدأ توازن القوى ، بأنه يدين فى ذلك — إلى حد ما — لڤلهم ڤونلت Wundt (١٨٣٢ — ١٩٢٠) الفيلسوف الألمانى الشهير فى ذلك الوقت[٢] . على أن وارد يذهب دائماً إلى أن التكامل الابداعى هو « الصعية الكونية للقانون الثلاثى الهيجلى »[٣] .

علم الاجتماع : تقسيمه ومنهجه :

لم يجد وارد ضرورة لتقديم تعريف اصطلاحى لعلم الاجتماع . فقد كتب فى مؤلفه «علم الاجتماع النظرى» يقول إن علم الاجتماع هو علم إنجازات الإنسان . وذهب وارد — بالإضافة إلى ذلك — إلى أن علم الاجتماع هو علم واقعى ، لأنه يدرس مجموعة محددة من الظواهر تسير على نهج منظم ، نتيجة لأسباب أوقوى طبيعية .

وقد ميز وارد بين علم الاجتماع والانثروبولوجيا ، وذهب إلى أن علم الاجتماع يتناول فى المحل الأول دراسة السلالات التاريخية التى استطاعت أن تصنع الحضارة . كما فسر العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى بالاستعانة بمبدأ توازن القوى . وإذن فعلم الاجتماع هو صيغة مركبة نتجت عن التكامل الإبداعى بين العلوم الاجتماعية الخاصة .

واهتم وارد أيضاً بمشكلة الفروع الرئيسية لعلم الاجتماع . ففرّق أولا بين علم الاجتماع النظرى ، وعلم الاجتماع التطبيقى . فأما علم الاجتماع النظرى فانه يدرس ظواهر المجتمع وقوانينه كما توجد بالفعل . ومن ثم يمكن التوصل إلى تقويم سببى ، بعد استبعاد التساؤلات ذات الطبيعة العلاجية ، وكافة الاعتبارات الأخلاقية الأخرى . ومعنى ذلك أن علم الاجتماع النظرى يجيب على تساؤلات مثل : ماذا ولماذا؟ وكيف؟ . وأما علم الاجتماع التطبيقى

(٢) Wilhelm Wundt, Logik (1895), Vol 11, pp. 267-81

(٣) Lester F. Ward, Pure Sociology (1903), P. 175.

يلاحظ أن الإشارات التالية ستكون لهذا الكتاب .

فإنه يسعى – من زاوية أخرى – إلى الإجابة على سؤال واحد هو: ماهى النتائج ؟ ويرجع ذلك إلى أنه يهتم بالمثاليات الاجتماعية والاعتبارات الأخلاقية ، ويهدف إلى تقويم أساليب يستخدمها الإنسان للنهوض بالظروف الاجتماعية . ومع ذلك فإن علم الاجتماع التطبيقى علم وليس فن ، طالما أنه يقدم مبادئ عامة نسترشد بها .

وبالرغم من التمييز الواضح بين علمى الاجتماع النظرى والتطبيقى ، فإن وارد يؤكد أن القوانين الاجتماعية التى يتوصل اليها علم الاجتماع النظرى ، يجب أن تستخدم فى النهوض بالمجتمع الإنسانى . وقد دافع عن هذه الفكرة ضد أغلب معاصريه ، وبخاصة سبنسر وسمنر ، اللذان رفضا فكرة السلوك الاجتماعى المخطط . ولاشك أن وارد يعتقد أن القوانين الاجتماعية لا يمكن أن تتغير ، ولكن الانسان يستطيع أن يستخدمها لتحقيق أهدافه ، مثلما يستخدم القوانين الطبيعية تماماً [٤]. أما كيف يستطيع الناس أن يفعلوا ذلك ؟ فذلك أمر أجاب عليه حينما طور نظرية الغائية .

أما الفرع الذى خصصه وارد من علم الاجتماع لدراسة النشوء ، فقد قسمه أيضاً إلى : الاستاتيكا Statics والديناميكا Dynamics . ومن الجدير بالذكر أن هذين المصطلحين قد شاعا بعد أعمال كونت وسبنسر . بيد أن وارد أدخل على هذا التمييز تحديداً افتقدته أعمال سلفيه . فهو يعترض على أولئك الذين يقنعون بأن تقتصر الاستاتيكا على دراسة البناءات الاجتماعية ، بينما تعنى الديناميكا ببحث وظائفها . فالوظيفه –كما يذهب وارد –هى مايؤديه البناء بالفعل . ومعنى ذلك أن الاستاتيكا تدرس الوظيفة والبناء معاً ، أما الديناميكا فتهتم بدراسة التغير داخل البناءات .

والواقع أن وارد لم ينشغل كثيراً بمنهج علم الاجتماع ، ذلك الموضوع الذى كان محببا لدى كثير من معاصريه . فقد اعتقد أن التعميم يمثل المنهج الرئيسى

---

(٤) يتبدى هذا الموقف فى مقالات عديدة ، جمعت فى مؤلف من ستة أجزاء بعنوان : Glimpses of the Cosmos (1913—18).

لهذا العلم ؛ ويعنى به تجميع الظواهر ، ومعالجة هذه المجموعات باعتبارها وحدات . والحقيقة أن هذا الإجراء شديد الغموض . فقد عرض وارد معظم مفاهيمه ونظرياته السوسيولوجية فى قضايا تطورية مستمدة من الفلك ، والفيزياء ، والكيمياء ، والبيولوجيا ، والأنثروبولوجيا ؛ ثم استعان بهذه المادة العلمية — ببراعته التأليفية — كبراهين على قضايا متعلقة بالظواهر الاجتماعية ، التى افترض أنها جزء من التطور الكونى ذاته . على أن وارد كان كثيراً مايصل إلى قضاياه السوسيولوجية عن طريق الحدس ، وان كان فى بعض الأحيان يلجأ إلى الملاحظة الدقيقة للأحداث والمواقف التى تحدث فى أيامه . ومن ثم يصبح من العسير فى هذه الحالة صياغة منهج محدد للوصول إلى هذه القضايا ، وربما كان ذلك سببا فى أن وارد لم يجد مايقوله كثيراً عن هذا الموضوع .

ومع ذلك ، فقد كان وارد واضحاً ومحدداً فيما يتعلق بالمنهج ، حينما رفض الفكرة الشائعة فى أيامه ، والتى تذهب إلى انه يتعين أن يعتمد علم الاجتماع على الرياضيات . فقد كتب فى مؤلفه «علم الاجتماع النظرى» يقول : « إنه لايترتب على الفكرة التى مؤداها ، أنه يجب أن تخضع الظواهر التى يدرسها العلم لقوانين مطرده ، أن هذه الظواهر يمكن أن تختزل فى صيغ رياضية . حقيقة أن القوانين أو العمليات الاطرادية هى الأسس التى يرتكز عليها العلم ، إلا أن التعبير الرياضى عنها ليس أمراً ضروريا» .

النشوء والغائية :

قدم وارد صورة للاستاتيكا فى كتابه «علم الاجتماع النظرى» ، الذى اهتم فيه بالتطور باعتباره نوع من التصوير السريع لضروب النشاط الدائمة ، التى تكون الأداء الوظيفى للبناءات الاجتماعية . ولما كانت القوى الاجتماعية ذات طبيعة نفسية ، فإن القانون الأساسى الذى يحكم الاستاتيكا الاجتماعية يجب أن يكون من نفس هذا النوع . وهكذا تكون القاعدة الرئيسية للاستاتيكا

الاجتماعيه هى قانون الاقتصاد العلمى Law of Parsimony ؛أى قانون الاقتصاد فى الجهد . وقد كتب وارد فى ذلك يقول : « يبدو أننا نبلغ فى نطاق هذا القانون أقصى درجات التعميم» . ومع ذلك فإن وارد لم يوضح تماما معنى هذا القانون . وأغلب الظن أنه يشير إلى الوظيفة التى تؤديها البناءات الاجتماعية ، والتى تكشف عن حساب جبرى للذة ؛ أو بعبارة أخرى يترتب على الوظيفة ازدياد فى اللذة على الألم .

وقد ميز وارد بين القوانين التى تمثل عبارات تتعلق باطراد النتائج ، وبين المبادئ التى تفسر أسلوب عملها . وهو يشير إلى مبدأ واحد رئيسى للاستاتيكا الاجتماعيه هو : توازن القوى . والذى يتم من خلاله فحص القوى الاجتماعية المتعارضة ، وتحقيق التوازن بينها ، ثم صياغتها فى بناءات ، تصبح بعد نموها واستمرارها هى الطاقات المحركة للقوة الاجتماعية .

أما الديناميكا الاجتماعية –التى تمثل اهتمام وارد الأساسى – فتركز على دراسة تغير البناءات الاجتماعية . فبينما يتحكم فى الظواهر الاستاتيكية مبدأ واحد ، هناك ثلاثة مبادئ للديناميكا : أولا : تنافر القوى المجتمعية الذى يتجلى فى صراع الثقافات . ثانيا : التجديد القائم على الاختراع . ثالثاً العمل الإرادى Conation أو الجهد الاجتماعى الذى تطبق بواسطته الطاقة الاجتماعية على الأشياء المادية ، فتتحقق الانجازات الإنسانية . ومن الغريب حقا أن نقرأ فى كتابات وارد ، أن هذه المبادئ الثلاثة هى أساليب لاشعورية تعمل على تحقيق التقدم .

ويعتقد وارد أن بلوغ هذا التقدم قضية بديهية فهو لايفهم مطلقاً كيف يستطيع أحد أن يطالع التاريخ دون أن يرى التقدم ، فضلا عن انه لا يجد ضرورة لتقديم أمثلة على تفوق الحضارات الحديثة على الحضارات السابقة . وقد تناول كتابه «علم الاجتماع النظرى» مفهوم التقدم هذا ، من خلال قانون توازن القوى . ويقول وارد إن التقدم ينتج عن التقاء عناصر غير متشابهة ،

وهنا يتجلى لنا الإبداع ، لأن هذه العناصر تخلق عنصراً ثالثاً من نوع جديد يفوق العناصر السابقة . ونستطيع أن نجد فى مؤلفه « علم الاجتماع الديناميكى » — الذى كتبه قبل أن يصوغ مبدأ توازن القوى — محاولة للبرهنة على وجود ضرورة ذاتية تعمل على تحقيق التقدم ، مستخدماً منهجاً فريداً يشبه الأسلوب الهندسى . ويتلخص هذا المنهج فى ستة تعريفات ، وخمس نظريات برهانية مرتبطة بها ، مضيفاً إلى هذه النظريات فكرته الشهيرة التى تذهب إلى أن التعليم هو وسيلة إنقاذ المجتمع . والواقع أن التعريفات التى عرضها وارد كانت — على الأقل — متسقة مع قضاياه الرئيسية . وهذه التعريفات هى : السعادة تعنى غلبة اللذة على الألم ، والتقدم هو النجاح فى تحقيق الانسجام بين الظواهر الطبيعية ومصالح الإنسان ، والسلوك الدينامى هو استخدام منهج غير مباشر فى تحقيق العمل الإرادى ، والفكرة الدينامية هى النظرة الصحيحة للعلاقات بين الناس والكون ، والمعرفة هى الاطلاع على البيئة والتعرف عليها ، أما التعليم فيتمثل فى توزيع المعرفة السائدة بطريقة عادلة . والفكرة التى تؤكدها هذه النظريات هى أن كل بند يرد فى هذه القائمة ، يعتبر وسيلة مباشرة لتحقيق البند السابق عليه ، كما يعد بالنسبة للبنود الأخرى وسيلة غير مباشرة . ومعنى ذلك أن التقدم هو الوسيلة المباشرة للسعادة ، أما المعرفة والتعليم فهما وسيلتين غير مباشرتين لتحقيق التقدم والسعادة . وليست هذه النظريات فى الواقع بحاجة إلى برهان ، بل من العسير أن نحاول البرهنة عليها . ولذلك نجد وارد قد استبدل هذه البراهين ، ببعض العبارات الحماسية التى تخاطب مشاعر قرائه . ومع ذلك كله فى كتاب « علم الاجتماع الديناميكى » ، نلاحظ أن النزعة التطورية السيكولوجية عند وارد — والتى تؤكد كلا من المعرفة وتوقع نتائج السلوك — تظهر بصورة أكثر وضوحاً من كتاب « علم الاجتماع النظرى » ، الذى نوقش فيه التقدم فى إطار النشوء بدلاً من الغائية .

وقد استخدم وارد مفهوم الغائية فى دراسته للديناميكا ، حيث اعتبرها العامل الثانى من عوامل التغير الاجتماعى . ومن ثم أوضح الفارق بين النشوء والغائية

والعلاقة بينهما على النحو التالى : «إن العاملين الرئيسين فى المجتمع هما الديناميكا والترشيد. فالقوى الاجتماعية (عامل الديناميكا) هى قوى طبيعية تتبع قوانين آلية ، وهذا يعنى أنها دوافع عمياء . ومثل هذا التصور ينطبق على القوى الروحية أيضاً . أما عامل الترشيد (الذى يتبدى فى الغائية) فهو إحساس غير متميز ، أو هو فكرة . ومعنى ذلك أنه لايعد من بين القوى ، مع أن له تأثيراً كبيراً . ويرجع ذلك إلى أن العقل قادر على صياغة مثاليات تنزع نحو الكمال ، لأن ذلك يكشف عن قدرته على التخيل الإبداعى . وإذا كان العقل لايستطيع أن يصنع شيئاً من العدم، إلا أن هذه الإمكانيات لاتمكنه فقط من إعادة البناء ، بل تجعله قادراً على إقامة البناء ذاته [٥]».

وثمة تأكيد آخر على ملكة العقل عند الإنسان مؤداه : « أن عامل الترشيد يعتبر سببا نهائيا . . والسبب النهائى دائما مايكون قريباً من الغاية أوبعيدا عنها . . . تلك الغاية التى يدركها العقل . إلا أننا نجد بالإضافة إلى ذلك قوى طبيعية ،نعرف مدى تأثيرها على الأشياء المادية . ومن ثم فإن (الجسم يتوافق) بأسلوب معين ، يمكن هذه القوى الطبيعية من دفعه نحو الغاية المنشودة»[٦]. وعلى الرغم من سوء استخدام المصطلحات الفلسفية ، إلا أن العبارة السابقة تحاول أن تحدد بطريقة عامة مدى تأثير الأفكار (المعرفة) على النشاط الإنسانى فى المجتمع . ومع ذلك فمن العسير أن نعرف السبب الذى جعل وارد يعتبر بعض المبادئ مثل التجديد القائم على الاختراع ، والعمل الارادى أو الجهد الاجتماعى ، مبادئ نشوئية وليست غائية . مع أنه من المحتمل أن يرجع ذلك إلى التصور الخاطئ لعلم النفس الذى ساد أواخر القرن التاسع عشر ، والذى كان يميل إلى تقسيم العقل . وهكذا يتعذر أن تنهض الأفكار وما تتضمنه من مثاليات تنزع إلى الكمال – لها أهمية بالغة بالنسبة للغائية– بنفس الدور الذى تقوم به المشاعر والرغبات فى هذه النظرية . ولعل هذا التصور هو الذى أدى –بغير مبرر – إلى تعقيد نظرية وارد وإلى إضعافها.

(٥) Lester Ward, Dynamic Sociology (1883), P. 82.

(٦) Ibid; P. 467.

ومع ذلك فلقد كان وارد أكثر قدرة على التعبير والتصنيف ،حينما فرّق فى كتابه «علم الإجتماع الديناميكى» بين العمل الإرادى الملزم Direct Conation والعمل الإرادى الرشيد Indiret Conation . ويشير الأول إلى مجرد استخدام الطاقة العقلية للكائن العضوى ، فهو إذن يتبع قوانين تماثل قوانين الحركة . بينما يكون من اليسير تجنب كافة العوائق بطرق متعددة ، حينما يصبح العمل الإرادى رشيداً . ومعنى ذلك أن العمل الإرادى الملزم لايؤدى إلى نتائج ايجابية ، بينما يتميز العمل الارادى الرشيد بأنه أكثر فعالية وتأثيرا . ولذلك ذهب وارد إلى أن ثمة تطوراً ملحوظاً قد طرأ على نظم الحكومات ، تمثل فى الاعتماد المتزايد على العمل الإرادى الرشيد بدلاً من العمل الملزم . فمن الملاحظ أن التشريع القائم على القهر والإلزام أخذ يفسح المجال لكى يقوم بدلا منه تشريع أكثر إيجابية ؛ يعتمد على حث الأفراد — بما تتيحه الدولة من حوافز — على اتيان الأفعال التى تراها محققة للنفع العام . ولما كان العمل الإرادى الرشيد يقوم أساساً على المعرفة ، فإن التعليم يجعله أكثر يسراً وشيوعاً . لذلك نجد وارد يؤكد أن التعليم يجب أن يكون إلزامياً وعاما .

وحينما ناقش وارد الغائية ، كاد يقترب إلى درجة كبيرة من النظر إلى الثقافة بإعتبارها الموضوع الرئيسى للدراسة السوسولوجية . وهو ينظر إلى علم الاجتماع باعتباره العلم الذى يتناول دراسة المنجزات الاجتماعية . وقد أطلق على كافة الإنجازات التى توصل إليها الإنسان — عن طريق المعرفة — مصطلح الحضارة ، وذلك لأنه رفض استخدام مصطلح الثقافة ، الذى اعتبره يقتصر فقط على الجوانب الإنسانية . ويشير الانجاز فى رأيه إلى الاستمرار ، الأمر الذى يمكنه من التحدث عن نتاج هذا الانجاز . وقد أشار إلى أمثلة من هذا النتاج مثل السلع المادية ، والأنظمة العسكرية ، والسياسية ، والقانونية ، والصناعية ، والمنظمات . تلك بعض السمات الأساسية التى يطلق عليها اليوم مصطلح الثقافة ، برغم أنها تبدو هنا فى صورة غير متطورة . إلا أننا نستطيع أن نذهب — عند هذا المستوى — إلى أن وارد قد تنبأ بالتطور الهام الذى حققه علم الاجتماع فى القرن العشرين ، والذى تمثل فى تأكيد الثقافة .

وارد فى الميزان :

يمكن عرض إجابات وارد على التساؤلات الأساسية للنظرية السوسيولوجية بإيجاز على النحو التالى :

أولا : أنه لم يحاول صياغة تعريف محدد للمجتمع ؛ فقد سلم جدلاً بأن هناك اتفاقا عاما حول هذا الموضوع . إلا أنه قدم مجموعة من الملاحظات الملائمة حول الثقافة ، مستخدما مصطلح الحضارة ، الذى يشير فى رأيه إلى المنجزات المتراكمة والمستمرة ، التى يقدمها العقل الإنسانى .

ثانياً : كانت وحدة التحليل السوسيولوچى عنده هى القوى الاجتماعية ، التى طابقها بالشعور ، باعتباره مولد القوة المحركة . غير أنه يؤكد بالإضافة إلى ذلك وحدة أخرى ، هى ميل الفرد إلى التخيل الإبداعى . ومن ثم يؤدى التكامل بين السلوك الدينامى (الناتج عن الشعور) والتمثيل الإبداعى ، إلى ظهور البناءات الاجتماعية وتغيرها .

ثالثاً : يرى وارد – كما ذهب غيره من علماء التطور – أن وضع المجتمع فى وقت معين ، واتجاه التغير الاجتماعى فيه ، يتحددان على أساس المرحلة التطورية التى يمر بها هذا المجتمع . ومع ذلك فإن هذه القضية لاتؤكدها كتابات وارد تماماً ، كما هو الحال بالنسبة للنظريات السوسيولوجية الأخرى التى تنتمى إلى النموذج التطورى . والسبب الأساسى فى ذلك هو تأكيده لفكرة التكامل الإبداعى ، الذى يعتبره القوة الأولية فى إحداث التطور ، بالإضافة إلى تأكيده للعوامل النفسية المؤثرة فى الحضارة ، والتى تتبدى فى المراحل المتأخرة من التطور الكونى .

رابعاً : لم يتناول وارد بوضوح مشكلة العلاقة بين الشخصية والمجتمع والثقافة . فالإنسان وإن كان يندمج فى العملية النشوئية ، إلا أنه يستطيع فى الوقت ذاته أن يؤثر فيها عن طريق الغائية . « إن البيئة تستطيع أن تغير

الحيوان ، ولكن الإنسان قادر على تعديل البيئة ذاتها »[٧] .

خامسا : يرى وارد ان علم الاجتماع يتصدر العلوم جميعا ، لانه يمثل تكاملا ابداعيا لكافة العلوم . لذلك كان الطابع الشمولى لكتاباته السوسيولوجية يسير فى اتجاه منسجم مع هذه النظرة .

ويحق لنا الآن أن نتساءل عن أهمية علم الاجتماع عند وارد من منظور تاريخى . لقد ذهب وارد إلى أن هناك مجموعة من المساهمات الرئيسية التى أضافها للعلم تتلخص فيما يلى : قانون التجمع باعتباره متميزاً عن عملية التطور ، ونظرية القوى الاجتماعية ، وفكرة التعارض بين القوى الاجتماعية وتأثير البيئة ، وتفوق الغائية على عملية النشوء ، وأخيراً إثباته ضرورة وجود فرص متكافئة للتعليم . وفى ضوء التطورات اللاحقة للعلم ، نستطيع أن نعرض مساهمات وارد بطريقة أخرى على النحو التالى : تأكيد العامل النفسى فى العلاقات الإنسانية ، وبخاصة فى السلوك الغائى ، واعتبار منجزات الإنسان هى الموضوع الملائم للدراسة فى علم الاجتماع ، وإثبات إمكانية تحقيق تقدم إنسانى موجه عن طريق التخطيط الاجتماعى والتعليم . يضاف إلى ذلك مجموعة من الصياغات الجديدة التى تتعلق بعلمى الاجتماع النظرى والتطبيقى ، والعلاقة بين الاستاتيكا والديناميكا (وبخاصة العلاقة بين البناء والوظيفة) ، ثم أخيراً رفضه اعتبار الكم مطلباً أساسيا للعلم .

ولقد تميزت النظرية السوسيولوجية عند وارد بطابع فلسفى أكثر منه إمبيريقى ، وذلك إلى الحد الذى شارك فيه الاعتقاد السائد فى أيامه ، الذى اعتبر التطور الكونى القانون العام للوجود الاجتماعى ، فضلا عن محاولته تفسير الظواهر الاجتماعية بالاعتماد على نظرية تتعلق بالواقع ككل . إلا أن ما خفف من تطرف هذه النظرة هو تأكيده للخصائص الفريدة للتطور الاجتماعى والتى تستمد جذورها من الملكة العقلية للإنسان . كما تضمنت

---

(٧) Ibid; P. 16.

نظريته عن القوى الاجتماعية الفكرة التى تذهب إلى أن علم الاجتماع يستطيع أن يحقق تطوراً ملحوظا ، إذا اعتمد على مفهوم التساند الآلى بين أنماط السلوك الإنسانى الناتج عن الشعور . ومن الجدير بالذكر أن هذا الموقف لايحظى بالقبول فى الوقت الحاضر . أما أفكار وارد الشهيرة عن الغائية ، فقد اختلطت ببعض المفاهيم الخاطئة فى علم النفس، والتى كانت سائدة فى أيامه . يضاف إلى ذلك أنه كثيراً ماكان يعوزه الإتساق ، وأن معظم مقالاته كانت تتسم بسوء تنظيمها . غير أن ذلك كله لاينفى أن مؤلفاته ظلت تجذب اهتمام القراء ، وذلك لما إنطوت عليه من بصيرة نفاذه ، وذكاء متقد ، واطلاع وفير ، وذلك إذا ما قورنت بالأعمال السوسيولوجية الأخرى التى كتبت خلال هذه الفترة .

المفاهيم الرئيسية عند چيدنجز :

ولد فرانكلين چيدنجز F. H. Gidding (١٨٥٥ — ١٩٣١) فى مدينة شيرمان Sherman بولاية كونيكتيكت Connecticut . وعلى الرغم من أنه درس الهندسة فى إحد الكليات ، إلا أنه بدأ حياته النشطة صحفيا ، وهى مهنة زودته ببصيرة لفهم المواقف الاجتماعية المتباينة . وفى عام ١٨٨٨ عين محاضراً (ثم أستاذاً) فى السياسة بكلية برين ماور Bryn Mawr ، غير أنه ترك وظيفته بعد سته أعوام ، لكى يعمل أستاذاً لعلم الاجتماع بجامعة كولومبيا .

ولقد اتخذت الإسهامات السوسولوچية التى قدمها چيدنجز اتجاهين أساسيين. ففى أعماله المبكرة اتسمت كتاباته بنزعة سيكولوچية طاغية . أما كتاباته الأخيرة فقد أكدت الإتجاه الكمى السلوكى ، دون أن يهجر نزعته التطورية . وهكذا أصبح چيدنجز من رواد الاتجاه الوضعى المحدث فى علم الاجتماع ، والذى ازدهر خلال الربع الثانى من القرن العشرين . وسنهتم فى هذا الصدد بنظريته المبكرة ، وبخاصة تلك التى عرضها فى مؤلفه القيم «مبادئ علم الاجتماع» (١٨٩٦) Principles of Sociology ، ثم اختصرها ، وحاول تعديلها — إلى حد ما —

ببراعة ملحوظة فى مؤلفه «أسس علم الاجتماع» (١٨٩٨) Elements of Sociology

ويعتبر چيدنجز — شأنه شأن أغلب العلماء الاجتماعيين فى عصره — أن النظرية التطورية حقيقة بديهية . فهو يعتقد — مثلما ذهب سبنسر ووارد — أن التطور هو القانون الاسمى للوجود فى كافة مجالات الواقع . بل لقد قرر بشكل واضح — وبعد أن أشار لكتاب سبنسر « المبادئ الأولى » — أن التطور الاجتماعى هو مظهر للتطور الكونى . ومن ثم اعتقد چيد نجز أنه ليست هناك ضرورة للبحث عن مبدأ جديد للتفسير الموضوعى ؛ فمن الممكن أن نعتمد فى هذا الصدد على التطور الناتج عن توازن الطاقة . ولقد أحدثت هذه الفكرة تأثيراً ملحوظاً على أعمال چيد نجز . والواقع أن چيد نجز يتفق مع سبنسر فى دراسته لمشكلات التطور الاجتماعى من وجهة نظر البيولوجيا والاثنولوچيا ، وهما العلمين الذين حصل منهما على شواهد كافية بالنسبة للظواهر الإجتماعية .

وعلى أية حال فقد اعتقد چيد نجز — متفقاً مع وارد ومعارضاً لوجهة نظر سبنسر — أن المجتمع يمثل أساسا ظاهرة نفسية ، وإن كانت هذه العملية النفسية تعد بدورها مشروطة بالعملية الفيزيقية ومحددة بها . وهكذا تصبح القوانين الاجتماعية هى قوانين مرتبطة بالعملية النفسية أولا ، ولكنها قوانين تتعلق بالحدود الاجتماعية التى تفرضها العملية الفيزيقية ثانيا . ولقد ترتب على ذلك أن أصبح علم الاجتماع عند چيد نجز أكثر تعقيداً ، حيث اضطر إلى الانتقال بصفة مستمرة من مستوى القوانين النفسية إلى مستوى القوانين الطبيعية ، محاولا تفسير التفاعل بينهما . أما الحقيقة التى تذهب إلى أنه يمكن أن تتحقق القوانين الاجتماعية بنفس دقة قوانين الظواهر الطبيعية ، فقد اعتبرها چيدنجز مسلمة بديهية .

ومع ذلك فهو يؤكد أيضاً أهمية القوانين الخاصة بالعملية النفسية الأساسية . فقد اعتقد — شأنه شأن وارد — أن جوهر تفسير الظواهر الاجتماعية يكمن فى الإرادة Volition . ومن ثم حاول بالإضافة إلى

ذلك البحث عن دافع فريد ، أو مبدأ يميز شعور الفرد ككائن اجتماعى ، ويحدد العلاقات الاجتماعية ، إلى المدى الذى تكون فيه إرادية . وهو يؤكد أنه لم يتيسر حتى الآن اكتشاف هذا المبدأ التفسيرى . فقد خلص بعد دراسة مسحية مختصرة للمساهمات التى قدمها معاصروه مثل نوفيكوف ، ودى جريف ، وتارد ، ودوركايم ، إلى أن تفسيراتهم للمجتمع إما أنها تفسيرات محدودة للغايه أو عامة جداً . فإذا لاحظنا أن التعاقد (الذى أكده دى جريف)[٨] ، والاتفاق (الذى أشار إليه نوفيكوف) هما من السمات المحددة للمجتمع ، وأن المحاكاة (القانون الأساس عند تارد) والتصورات (التى أكد أهميتها دوركايم)[٩] ، ظاهرتان أكثر عمومية من المجتمع ، إذا لاحظنا ذلك أصبح من الضرورى على المرء أن يبحث عن مبدأ يتوسط هذه الظواهر . وهذا المبدأ هو **الوعى بالنوع** . Consiousness of Kind ، وهى عبارة صاغها جيدنجر ، بالرغم من أنه يعترف صراحة بأنه يدين فى هذه الفكرة لآدم سميث Adam Smith الذى أكد أهمية التعاطف فى الحياة الاجتماعية فى مؤلفه « نظرية المشاعر الأخلاقية (١٧٥٩ Theory of Moral Sentiments

ويشير الوعى بالنوع — فى رأى جيدنجز — إلى حالة الوعى التى تجعل كل كائن يدرك وجود الكائن الآخر على أساس التشابه بينهما فى النوع . وربما كان هذا الوعى بالنوع نتيجة للتقليد أو القهر ، إلا أنه لايعد مجرد نتيجة مصاحبة ، فقد يكون مسئولا عن المبادرة بالتعاقد ، أو الاتفاق ، أوغير ذلك من الظواهر الاجتماعية . وهكذا يتحقق لفكرة الوعى بالنوع متطلبات المفهوم الوسيط الذى كان يبحث عنه جيدنجز . هذا فضلا عن أن الوعى بالنوع يعمل على تحديد السلوك الاجتماعى ، وتمييزه عن

---

(٨) جوليام دى جريف G.de Greef عالم اجتماع بلجيكى (١٨٤٢ — ١٩٢٤) ، وهومؤلف كتاب « مقدمة فى علم الاجتماع » (١٨٨٦) Introduction to Sociology

(٩) انظر الفصول السابع ، والثامن ، والتاسع من هذا الكتاب .

أنماط السلوك الأخرى المشابهة كالسلوك الاقتصادى ، أو السياسى ، أو الدينى . والوعى بالنوع هو استعداد إرادى للعقل يتكون من التعاطف العضوى ، وإدراك التماثل ، والتعاطف المتبادل ، والحب ، والرغبة فى التقدير . ويذهب چيدنجز إلى أن الوحدة التى تحدث بين عقليات الأفراد — من خلال الوعى بالنوع — تجعلهم يتصرفون بطريقة معينة ، بحيث تتحقق بينهم فى لحظة معينة عواطف مشتركة ، كما يتوصلون إلى أحكام متشابهة . وقد يسلكون فى بعض الأحيان نفس المسالك . وثم يمكن أن يؤدى هذا التفاعل إلى ظهور هذا العقل الاجتماعى .

وإذن فالعقل الاجتماعى عند چيدنجز ليس مجرد تجريد أو تخيل ، ولكنه شىء ملموس ، برغم أنه يتحقق فقط فى عقول الأفراد . لذلك نجده يشير فى موضع معين إلى أن العقل الاجتماعى يمثل النشاط العقلى المشترك الناتج عن اتصال شخصين أو أكثر ، وهو الاتفاق فى العواطف ، والأفكار ، والإرادة بين شخصين أو أكثر .

وإذا كان چيدنجز يبدو متأثراً بدروكايم فى هذا المجال (انظر الفصل التاسع) ، إلا أنه لم يمنح للعقل الاجتماعى تلك المكانة البارزة التى منحها دوركايم للعقل الجمعى . فالظواهر الاجتماعية التى ذكرها چيدنجز تحت هذا العنوان ، غالباً ما تفسر فى الوقت الحاضر فى ضوء الثقافة ، دون الحاجة إلى العودة مرة أخرى إلى مفهوم العقل الجمعى المضلل . بيد أن فكرة الوعى بالنوع ، التى كتب لها الذيوع لعدة سنوات ، قد أصبحت كذلك غير مألوفة فى الوقت الحاضر . ومع ذلك فإن الوعى بالنوع هو المفهوم الرئيسى فى نظرية چيدنجز ، الذى يتعين أن نقيم عليه النسق الفكرى لعلم الاجتماع ، على أن نسلم فى الوقت ذاته بمسلمة التطور كقاعدة أساسية .

لا يعد علم الاجتماع فى رأى چيدنجز علماً مجرداً . فبما أن المبادئ الأولى للتطور هى مبادئ ملموسة ، لذلك يتعين أن يكون العلم الذى يصوغها علماً ملموساً أيضاً . فعلم الاجتماع إذن هو محاولة وصفية تاريخية ، لتفسير المجتمع بالنظر إليه كواقع ملموس . وهكذا تنهض هذه القضايا على اعتقاد عالم التطور الذى يؤكد أن التطور واحد بالنسبة للإنسانية عموما . ومعنى ذلك أن علم الاجتماع يصف عملية فريدة ، غير متكررة ، وإن كان من المحتمل أن تكون عناصر هذه العملية متكررة الحدوث .

وقد سار چيدنجز وراء سبنسر حينما عرّف علم الاجتماع بأنه علم واقعى . إلا أنه اختلف معه فى تحديد نوع العلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى . فعلم الاجتماع فى رأى چيدنجز علم عام يدرس كافة فئات الظواهر الاجتماعية ، ويركز على السمات المشتركة بين الظواهر الفرعية . (ولا شك أن هذا التعريف يتشابه إلى حد ما مع تعريف سوروكين الذى أشرنا إليه فى بداية هذا الكتاب) . ويهتم علم الاجتماع باعتباره علما عاما بالعناصر والمبادئ الأولى . ولعل القارئ يذكر أن هذا التصور يتفق مع تحديدنا للنظرية السوسيولوجية الذى سبق أن ذكرناه .

والواقع أن هذا التعريف الاصطلاحى الذى قدمه چيدنجز لا يتيح لنا سوى فهم محدود لما يؤديه العلم بالفعل . لذلك نجده يستكمل هذا التعريف الاصطلاحى بتعريف آخر مؤداه : أن علم الاجتماع يحاول تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء السلوك النفسى ، والتوافق العضوى ، والانتخاب الطبيعى ، والمحافظة على الطاقة . ومن الملاحظ أن العنصر الأول من هذه العناصر الأربعة ، هو الذى يرتبط فقط بالعملية النفسية التى اعتبرها چيدنجز مسألة أساسية فى الحياة الاجتماعية . أما العناصر الثلاث الأخرى فهى مرتبطة

بالعملية الفيزيقية ، ومن بينها عنصرين (هما الثانى والثالث) تم صياغتهما فى ضوء الداروينية الاجتماعية . أما العنصر الأخير فيذكرنا بآراء سبنسر كما أوضحها فى كتاب « المبادئ الأولى » .

وتواجه المنهج مشكلة أساسية هى : كيف نستطيع تحديد الخصائص المميزة للإنسان البدائى على وجه التقريب . وقد يتطلب هذا العمل أساسا افتراض ظاهرة التوازى Parallelism أو التطابق بين البدائيين والشعوب الهمجية التى تعيش الآن . إلا أن چيدنجز أدرك – على عكس كثير من علماء التطور – أن المشكلة ليست يسيرة ، نظراً لما يوجد من فروق جوهرية فى ظروف هذه المجتمعات ، بل من المحتمل أن تشهد معظم المجتمعات البدائية المعاصرة عملية تدهور . ومن ثم يتعين استكمال التتبع التاريخى بالاستنباط ، وبالوعى الكامل بكافة الاحتمالات النفسية ، والتكامل السيكولوچى . وقد رفض چيدنجز صراحة ، أحد المناهج التى استخدمها سبنسر ، وهو المماثلة العضوية

ومن الملاحظ أن چيدنجز اهتم بصفة خاصة بفروع علم الاجتماع . فقد سار على نهج وارد حينما رفض مطابقة الاستاتيكا الاجتماعية .. بالوظائف التى تؤديها الجماعات الإنسانية . فالوظائف – فى رأى چيدنجز – تمثل جانبا آخر من الدراسة الاستاتيكيه ، بحيث يمكن أن نطلق على هذا الجانب مصطلح النشاطات Kinetics . أما الدراسة الديناميكية فتكون ضرورية فقط حينما تتبدل الوظيفة أو يتغير البناء . والواقع أننا يمكن أن نوجه هذه الملاحظات الدقيقة إلى عدد كبير من علماء الاجتماع المعاصرين ، الذين يستخدمون عبارة التحليل البنائى – الوظيفى ، ويميلون إلى مطابقة الوظيفة بالدراسة الديناميكيه .

الاستقرار والحركة :

لم يتمكن چيدنجز من إقامة نظرية مفصلة عن الاستقرار ، شأنه فى ذلك شأن معظم علماء الاجتماع التطوريين . ومع ذلك نجده يُفرّق بين التركيب

الاجتماعى Social Composition والهيئة الاجتماعية Social Constitution على نحو يكاد يشبه مفهومى فرديناند تونيز عن الجماعة المحلية والمجتمع (انظر الفصل الثامن) . أما التركيب الاجتماعى فهو النتاج الطبيعى لنشاطات الأفراد الفسيولوجية والسيكولوجية ، تدعمه عملية الانتخاب الطبيعى . فالتجمعات تظهر بطريقة لاشعورية ؛ وتتشكل صورها قبل أن ينعكس عليها العقل الاجتماعى . وتشير الهيئة الاجتماعية — من زاوية أخرى — إلى تنظيم الأفراد أعضاء المجتمع فى منظمات متخصصة تحقق أهدافاً اجتماعية متعددة . على أن جيدنجز لم يحاول صياغة هذه الثنائية بوضوح . فالأسرة تمثل أبسط التجمعات التى يشملها مفهوم التركيب الاجتماعى ، ويؤدى التكامل بين مجموعة من الأسر إلى ظهور نمطين أكثر شمولا من الجماعات : الأول عنصرى Ethnic (يقوم على القرابة الحقيقية أو الانتسابية) ، ومن أمثلة هذه الجماعات المعشر ، والقبيلة ، والمجتمع الشعبى ؛ والثانى مدنى Demotic ينتج عن أنماط الاتصال المعتادة بين الناس والمصالح المتبادلة ، ويعتمد على التعاون أكثر من القرابة . ومن أمثلة هذه المجتمعات المدنية جماعات الجوار ، والمراكز المحلية مثل الأقاليم أو المدن والدول . ولقد درس جيدنجز الدولة باعتبارها مظهراً هاما من مظاهر الهيئة الاجتماعية .

وتتضمن نظرية الاستقرار عند جيدنجز أيضاً التقسيمات الطبقية فى المجتمع . فهو يعتقد — على عكس النظرة التى سادت فى عصره — أن الطبقات الاقتصادية تعتبر أقساماً ثانوية فى المجتمع ، بينما تعد الطبقات (بمعنى الفئات أكثر من الجماعات الاجتماعية) التى تقوم على الفروق الفيزيقية والعقلية والأخلاقية بين الأفراد ، تعد ذات أهمية أساسية . وقد ذهب جيدنجز إلى أننا نجد فى المجتمع أربع طبقات حقيقية هى : الطبقة «الاجتماعية» Social (وتعنى طبقة الصفوة) ، وغير الاجتماعية Nonsocial (الجماهير) ، والطبقة الاجتماعية الزائفة Pseudosocial (وهى

تتألف من الذين يعتمدون على مساعدات الآخرين) ، ثم أخيراً الطبقة المعادية لمصالح المجتمع Antisocial (ويقصد بها المجرمون) .

أما الأفكار التى قدمها چيدنجز حول التقاليد فقد استكمل بها نظريته فى الاستقرار . فهو يطابق التقاليد بالذاكرة الاجتماعية أو الأفكار المتوارثة . ومن ثم فسر هذه الظاهرة باعتبارها تشير إلى انشغال عقول معظم الأفراد — بصفة دائمة — بمعتقدات معينة ، وقواعد للسلوك ، ومبادئ ، وحقائق معرفية استخدمتها الأجيال السابقة . وهكذا استطاع چيدنجز أن يقترب — مثل وارد — من المفهوم الحديث للثقافة ، بالرغم من أنه لم يستخدم هذا المصطلح ولم يحدد خصائص الثقافه . فقد لاحظ أن البناء الكلى للتقاليد يتضمن ثلاثة نظم كبرى هى : النظام الاقتصادى القائم على المنفعة ، والنظام القانونى الذى يعتمد على التسامح ، والنظام السياسى الذى يستمد جذوره من الاتفاق والطاعة . ويوجد بالإضافة إلى ذلك نظم ثانوية أخرى هى : النظم الشخصية (والتى تتضمن المعتقدات المتعلقة بالروح والبدن) ، والجمالية ، والدينية . ثم نجد أخيراً نظماً تشغل المرتبة الثالثة هى : النظم اللاهوتية ، والميتافيزيقية ، والعلمية (وهى النظم التى ظهرت فى مرحلة متأخرة على النظم السابقة) .

ولقد حاول چيدنجز أن يصوغ نسقاً من المعرفة المنظمة حول ما أطلق عليه « الحركة الاجتماعية » ، غير أنه لم يحقق نجاحا كبيراً فى ذلك . كذلك اعتقد چيدنجز أن الصراع هو النمط العام للسلوك ، وكان ذلك طبيعيا بالنسبة لشخص عاش فى فترة سيطر عليها المناخ الفكرى للداروينية الاجتماعية . فالعداء هو الذى يسهم فى تحديد كيان الذات ، بمعنى أنه إذا كان معظم الأفراد متساوون تقريبا فى القوة ، فإن كلاً منهم يأمل حينئذ أن يقهر الآخر . وهكذا يمكن أن يحدث نوع من الاختبار للتوازن فى القوة من وقت لآخر . إلا أن هذا الاختبار لابد أن ينتهى بحدوث توازن فى مدى التسامح بين الناس ، ومن ثم تصبح القوة مصدراً للتسامح والعدالة .

الديناميكا :

طور چيدنجز بصورة أكثر تكاملا الجانب الدينامى فى علم الاجتماع ، حيث يقصد به دراسة النشوء الاجتماعي . وتقتضى مثل هذه الدراسة ، صياغة تعميمات تتعلق باتجاهات التطور ، وميكانزماته ، وتصف العملية الملموسة للتطور الإنسانى .

ويشير چيدنجز إلى أن ظروف الحياة الخارجية تنتهى بتكوين تجمعات اجتماعية ، بحيث يتولد الوعى بالنوع لدى الأفراد المتشابهين داخل هذه التجمعات ، ويتطور فى شكل منظمات تستجيب بطريقة إيجابية لرغبات الأفراد وفرصهم فى الحياة . وتبدأ العملية الإرادية حينما يصبح الأفراد على وعى بهذه الاستجابة الإيجابية . وهكذا تكتسب الاختيارات الفردية والاجتماعية أهمية خاصة . وهذا يعنى أن العلاقات والأنشطة التى تبدو بصورة ملائمة تصبح موضعاً للاختيار . ومع ذلك فإن العملية الفيزيقية تظهر هنا مرة أخرى . فبما أن الاختيارات يمكن أن تتخذ فى بعض الأحيان طابعاً ضاراً وغير ملائم ، أو طابع حكيم مفيد ، فمن المحتمل فى هذه الحالة ألا يستمر عدد كبير من هذه الاختيارات فى عملية الصراع من أجل البقاء . ومن الملاحظ أن هذه الأفكار — التى تعكس مرة أخرى وجهة نظر الداروينية الاجتماعية — تتفق مع آراء سمنر ، إلا إذا استثنينا تأكيد چيدنجز للطابع الشعورى والإرادى للاختيارات .

ولما كان استبعاد الاختيارات الضارة خلال عملية الانتخاب الطبيعى أمراً ضرورياً ، فمن المتوقع إذن أن تهتم نظرية التغير الاجتماعى بالاختيارات الرشيدة . وهنا يقدم لنا چيدنجز قانونه التالى وهو : « تسعى الجماعة المحلية إلى صياغة نموذج لها ، بشكل يتسق مع التصور السائد للمثال المفضل » ، (وهذا يعنى باللغة الحديثة لعلم الاجتماع أن كل جماعة كبرى تتأثر بالمثال الاجتماعى الذى تتقبله) . ولقد أكد چيدنجز — وهو

بصدد تطوير هذا القانون — أن الأسس التى يرتكز عليها الاختيار الاجتماعى الرشيد تتمثل فى القيم الاجتماعية ، التى يعرفها بأنها تقديرات اجتماعية لضروب معينة من الرضا . والعلاقات ، والنشاط ، وإشكال التنظيم الاجتماعى . أما الهدف الأسمى للقيم الاجتماعية فهو النوع ذاته . والواقع أن استخدام چيدنجز لمصطلح القيمة الاجتماعية كان شيئاً جديراً بالملاحظة ، خاصة وأن هذا المصطلح لم يكن قد حقق بعد قبولا عاماً .

وقد سبق أن أوضحنا كيف أن القوانين الفيزيقية الخاصة بالانتخاب الطبيعى والبقاء ، هى التى تحدد قوانين الاختيار الاجتماعى التى تتعلق بالمظهر النفسى أو الإرادى للمجتمع . فالتعبير عن قانون الانتخاب الطبيعى يتم فى ضوء بقاء الأصلح . ومعنى ذلك أن اللياقة الاجتماعية Social Fitness تشير إلى توافر عدد من الخصائص العقلية والأخلاقية من بينها الحب والتعاطف . أما قانون البقاء فيتخذ الشكل التالى : أن القيم التى سيكتب لها البقاء هى تلك التى تنسجم مع مجموعة أخرى من القيم تكتسب باستمرار مزيداً من التعقيد والاتساق . ومن الواضح أن هذا القانون يعد صياغة جديدة لمفهوم التطور عند سبنسر ، وإن كان قد أكد بصفة خاصة العمليات الإرادية التى تحتل مكانة بارزة فى نظرية چيدنجز .

ولقد صاغ چيدنجز كتاباته عن عملية التطور الملموسة بعبارات تذكرنا باهتمام وارد بإدخال مفاهيم جديدة . فقد كتب چيدنجز فى هذا الصدد يقول : إن كلا من المجتمعين السابق على الإنسانية والإنسانى قد شهدا أربع مراحل أساسية هى : المرحلة الحيوانية Zoogeny ، والبشرية Anthropogeny ، والعرقية Ethnogeny ، والعمرانية Demogeny . أما التجمع الحيوانى فهو نوع من الاتصال الاجتماعى الفطرى الذى تطورت عنه الأشكال المختلفة للحياة الحيوانية ، بينما يمثل المجتمع البشرى ضروبا من الإتصال أكثر

تنوعا أسهمت بشكل كبير فى تشكيل العقل الإنسانى . ويطلق مصطلح التجمع العرقى على الإتصال المنظم الذى أوجد المجتمع الشعبى . أما التجمع العمرانى فهو يتضمن نمطى الاتصال المتنوع والمنظم اللذان أديا إلى ظهور شعوب أكثر تحضراً . فالحضارة إذن مرتبطة بالمرحلة العمرانية من التطور الإنسانى . ووفقا لضروب الاختيار المتنوعة التى حددها جيدنجز ، ظهرت خلال مراحل التاريخ ثلاثة نماذج للحضارة هى : الحضارة العسكرية — الدينية ، والليبرالية — القانونية ، والاقتصادية — الأخلاقية . بيد أن الحضارة الاقتصادية — الأخلاقية قد تتجلى إما فى السعى المتواصل لتحقيق غايات مادية (وهو أكثر الاتجاهات خطورة) ، وإما فى السيادة الإجتماعية لبعض الأهداف الأخلاقية والفكرية كما حدث للديموقراطية فى فترات مبكرة من تاريخ أمريكا .

ويرى جيدنجز أن التقدم حقيقة مقررة . فهو يبتدئ — موضوعياً — فى تعدد العلاقات ، وزيادة الرفاهية المادية ، ونمو السكان ، وتطور السلوك الرشيد . كما يمكن إدراكه — ذاتياً — من خلال اتساع نطاق الحياة الأخلاقية والفكرية . والواقع أن هذه النظرة تنسجم مع المناخ الفكرى الذى كان سائداً فى أواخر القرن التاسع عشر ، حينما كان التفاؤل بالتقدم لايثير اعتراضاً إلا فى القليل النادر .

بذلك نكون قد تمكنا من تلخيص علم الاجتماع النشوئى عند جيدنجز فى عدد قليل من القضايا . ولقد كان جيدنجز نفسه وهو بصدد إعادة بناء التاريخ الاجتماعى للإنسان ، ينظم ظنونه على نحو يجعل كلا منها فى ذاته تخميناً ممكن التصديق ، فى الوقت الذى لايقبل فيه واحد من هذه الظنون الإثبات أو النفى . ومعنى ذلك أنه أجاب عن التساؤل الذى مؤداه : كيف أمكن حدوث ذلك ؟ بدلا من الإجابة عن : ما الذى نعرفه عما حدث بالفعل ؟ . ومع ذلك كله فمن الإنصاف أن نعترف بأن هذا الجنوح عن قواعد العلم لم يختف تماماً ، حتى فى الوقت الحاضر .

چيدنجز فى الميزان :

فى ضوء المشكلات الأساسية التى عرضناها فى الفصل الأول يمكننا أن نعرض لنطاق علم الاجتماع عند چيدنجز خلال المرحلة المبكرة حتى نهاية هذا القرن تقريبا على النحو التالى :

- أولا : المجتمع هو أى عدد من الأفراد يوحد بينهم الوعى بالنوع .

ويؤدى التفاعل بين العقليات – بعد ارتباطها – إلى ظهور العقل الاجتماعى . وهو مصطلح يشير – إلى حد ما – إلى فكرة الثقافة . ومع ذلك فإن چيدنجز لم يناقش هذا المصطلح إلا بشكل عارض حينما اعتبره مرادفا للتقاليد .

ثانيا : تعتبر العلاقة الاجتماعية أو العلاقة بين شخصين من خلال الوعى بالنوع هى وحدة البحث فى علم الاجتماع عند چيدنجز .

ثالثاً : أن العامل الرئيسى الذى يحدد وضع المجتمع وتغيره هو عامل نفسى ، وإن كان تأثيره مرتبط أساساً بالظروف الفيزيقية للوجود الإنسانى ، وبخاصة عمليات الإنتخاب والبقاء .

رابعاً : لم يعرض چيدنجز لمشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع بصورة واضحة . غير أن تأكيده للعامل النفسى يكفل للإنسان دور خلق المجتمع وتشكيله ، وإن كان هذا الدور مرتبط بالعمليات البيولوجية التى أشرنا إليها من قبل .

خامساً : عرف چيدنجز علم الإجتماع بأنه أكثر العلوم عمومية ، بالرغم من أنه علم واقعى وليس علما مجرداً . أما المنهج الرئيس لهذا العلم فهو إعادة بناء التاريخ ، ذلك المنهج الذى استطاع چيدنجز من خلاله أن يقدم تخمينات وظنون كثيرة ، معتمداً فى ذلك على قدر ضئيل من المعرفة من جهة ، وعلى المعلومات العامة فى علم النفس من جهة أخرى .

وهكذا نستطيع أن نقوّم الدور الذى لعبه چيدنجز فى تطور النظرية السوسيولوچية بصفة عامة . باعتباره واحداً من أقدر علماء التطور وأظهرهم . وإذا كانت نظرية چيدنجز تعتمد بشكل واضح على مسلمة التطور على النحو الذى أوضحناه ، فمن الطبيعى إذن ألا يتبقى منها غير مساهمات ضئيلة ، إذا ما أمكن ضحد هذه المسلمة . ذلك الأمر الذى يعتبره أغلب الدارسين مسألة مقررة .

غير أن ذلك لايمنعنا من القول بأن بعضاً من مسلمات چيدنجز ما تزال قائمة . فمن الضرورى أن نشير أولا : إلى تأكيده للجانب النفسى للمجتمع والثقافة ، وإثباته عدم إمكانية الوصول إلى فهم حقيقى للمجتمع الإنسانى ومنجزاته عن طريق المماثلة بالنظريات الآلية أو البيولوجية . ولقد استطاع چيدنجز فى هذا الصدد أن يستمر فى ذلك الخط الفكرى الذى بدأه وارد ، ثم طوره تارد على نحو مستقل فيما بعد . ووفقا لذلك نستطيع أن نرجع الاتجاه السائد فى كتابات تشارلز كولى ، ووليم توماس ، وتالكوت بارسونز ، وغيرهم ، والذى بلغ أقصى مراحل تطوره ، يمكننا أن نرجعه إلى حد ما إلى كتابات چيدنجز . ثانياً : تمكن چيدنجز من التوصل إلى تعريف رائد لعلم الاجتماع حظى بقبول كثير من العلماء ، كما قدم أيضاً وجهات نظر رائعة حول انقسام هذا العلم إلى الدراسة الاستاتيكية والدراسة الديناميكية . ثالثاً وأخيراً : كان چيدنجز من أوائل علماء الاجتماع الذين كشفوا عن دور القيم فى الحياة الاجتماعية للإنسان .

الفصل السابع

الاتجاهات التطورية الأخرى والنزعة العضوية

تكشف الداروينية الاجتماعية ، والنزعة التطورية السيكولوجية ، عن اتجاهين فكريين تأثرا إلى حد بعيد بنظرية سبنسر ، وذلك رغم ما بينهما وبين هذه النظرية من اختلافات عديدة . على أن النزعة التطورية ذاتها لم تنبثق عن أفكار سبنسر وحده ؛ فقد نهج كونت وماركس نهجاً تطورياً على نحو ما كان شائعاً فى بدايات علم الاجتماع . ولقد ترتب على ذلك كله ظهور اتجاهات جديدة فى نطاق النزعة التطورية ، وذلك خلال المرحلة الثانية من نمو النظرية السوسيولوجية .

لوريا : التطورية الاقتصادية :

تبدو النزعة التطورية الاقتصادية واضحة فى أعمال كثيرة . ومن أهم هذه الأعمال دراسات إنجلز Engels عن « أصل الأسرة » The Origin of The Family ، و « الملكية الفردية والدولة » Private Property and the State ، كما تبدو كذلك فى أعمال غيره من الرواد ؛ وبخاصة دراسات عالم الاقتصاد الإيطالى أشيل لوريا Achile Loria (١٨٥٧–١٩٣٤) ؛ الذى حاول فى دراسته المعنونه «الأسس الاقتصادية للمجتمع» (١٨٨١) Economic Foundations of Society أن يؤكد الفكرة التى مؤداها : أن الانكماش التدريجى فى الأرض الحرة (وهى الأراضى التى لم تحدد ملكيتها) هو العامل الحاسم فى التطور الاجتماعى . ولقد كان لوريا يأمل أن تحل هذه النظرية بديلا واضحاً ومفهوماً ، عن تلك القوى الغيبية التى تكشف عنها أعمال الماركسيين ، والتى يفترضون أنها تدفع المجتمع إلى الأمام .

وتقوم نظرية لوريا على افتراض أساسى يؤكد أن تاريخ المستعمرات

الأمريكية هو صورة متكررة من التاريخ القديم وتاريخ العصور الوسطى . ففيهما معا لم ينقسم المجتمع إلى طبقات متمايزة ، منذ أن كانت الأرض حرة . كما لم تكن ثمة قوى ضاغطه كالأخلاق ، والقانون ، والدين . ولقد صاحب ظهور نظام ملكية الأرض سيطرة العبودية . أما المرحلة التالية لذلك — والتى شهدت تقدماً فى نظام الملكية — فقد تميزت بالتنظيم الإجبارى للعمل ، واقتصار العبودية على الريف ، وانتشار الطوائف المهنية والشركات فى المدن . وحينما كتب لنظام ملكية الأرض سيادة مطلقة ، ظهرت الرأسمالية القائمة على نظام العمل الحر . ولقد تنبه لوريا إلى الفروق العديدة بين عقلية مجتمع العصور الوسطى والقديمة ، وبين تلك السائدة فى المستعمرات . غير أنه ذهب إلى أن هذه الفروق لم تكن لها نتائج ملموسة على التطور الاجتماعى ، كما أوضحت أن العوامل السيكولوجية تمارس تأثيراً غير جوهرى .

والواقع أن كتابات لوريا تنطوى على عدد من التأكيدات الأخرى المبالغ فيها . فهو يرى أن أعمال دانتى Dante تعكس المكانة الاجتماعية والاقتصادية « للأسر القديمة » للبورجوازية الفلورنسية ، كما تكشف نظرية بترارش Petrarch عن أفكار « الأسر الحديثة » ، وتصور أعمال بوكاكيو Boccaccio أفكار العامة . وبالإضافة إلى ذلك فإن تطور الدين ، والأخلاق ، والقانون ، والدولة ، يوازى تطور نظام ملكية الأرض . والوظيفة الأساسية للدين والأخلاق هى المحافظة على خضوع العبيد ، يساندهما فى ذلك ممارسة نظام إرهابى غير منظم . ومعنى ذلك أن خضوع العامة وأصحاب الحرف يتطلب نظاماً يقوم على اتجاهيين أخلاقيين : الأول خاص بالطبقات الدنيا ، وهى أخلاقيات تعمل على الحد من بؤس هذه الطبقات ، وتقليل الشرور التى تحيط بها فى حياتها الأرضية ، والثانى يتعلق بالطبقات العليا ، وهى أخلاقيات تهدف إلى الحد من تصرفات هذه الطبقات حتى لا يحدث عصيان من العامة . أما النظام الرأسمالى فهو يعبر عن مرحلة يكتمل فيها

تطور النظام القانونى والدولة ، وتظهر خلالها قوة قاهرة جديدة تتمثل فى الرأى العام .

ويرتبط تعريف لوريا لعلم الاجتماع ارتباطاً وثيقا بهذه الأفكار ؛ فعلم الاجتماع هو علم يتوسط علوم الاقتصاد ، والقانون ، والأخلاق ، والسياسة . ويهدف فى المحل الأول إلى كشف طبيعة الارتباط بين تغير الظروف الاقتصادية ، وتباين الأخلاق والقانون والسياسة . وبينما نلاحظ أن هذا التصور يمكننا من فهم التساند المتبادل بين جوانب الحياة فى المجتمع — وهذه مهمة أساسية لعلم الاجتماع — إلا أنه مع ذلك تصور ينطوى على خطأ بيّن ، من حيث انه يجعل الظواهر الاقتصادية فى مرتبة موازية للعلاقات الاجتماعية ذاتها ، وهذا هو الخطأ الذى يشيع فى كتابات التطوريين الاقتصاديين عموما .

ڤيبلن : التطورية التكنولوجية :

تسعى التطورية التكنولوجية إلى تعديل النزعة التطورية الاقتصادية ، ويمثل ذلك بوجه خاص أعمال ثورشتاين ڤيبلن T. Veblen (١٨٥٧ — ١٩٢٩) . وقد ولد ڤيبلن فى ويسكنسن Wisconsin ، وحصل على دراساته فى جامعات جون هوبكنز J. Hopkins ، ويل Yale ، وكورنيل Cornell ، ثم شغل بعد عام ١٨٩٢ عدة مناصب فى سلك التدريس . وفى عام ١٨٩٩ نشر مؤلفه الذى حقق شهرة واسعة (بالرغم من أنه كان أحد مؤلفاته العديدة) وهو « نظرية طبقة الأعيان » The Theory of The Leisure Class . ونستطيع أن نعرض بإيجاز للأفكار النظرية الأساسية عند ڤيبلن .

تقوم الحياة الإنسانية وما تنطوى عليه من رقابة ونظام عقلى ، على دافع أساسى يتمثل فى الأنماط المختلفة للأعمال التى يمارسها الأفراد ، وما ترتبط بهذه الأعمال من وسائل وأساليب فنية . ذلك أن ڤيبلن يحاول أن يثبت أن التكنولوجيا هى التى تشكل العلاقات الاجتماعية الإنسانية والثقافية . وإذا كان

الإنسان لديه مجموعة من الغرائز الثابتة ، إلا أن العادات التى تنشأ عن هذه الغرائز تخضع لضروب من التنوع والاختلاف ، نتيجة للظروف العديدة والفرص المتغيرة التى تتاح لها ، كى تفصح عن نفسها . وهذه الفرص وتلك الظروف هما نتاج للبيئة المادية ؛ أو بعبارة أخرى الإنسان هو نتاج لما يصنعه .

وعلى ذلك فإن تطور المجتمع هو فى جوهره عملية توافق عقلى للأفراد مع الظروف المؤثرة فى تشكيل عاداتهم السابقة . أما إعادة هذا التوافق فتتميز بالبطء والتذبذب ، نتيجة للضغوط التى تفرضها على الأفراد مواقف جديدة . ويرجع ذلك إلى أن سهولة التكيف تعتمد على مبلغ تعرض الأفراد لقوى ضاغطة من البيئة . فأى طبقة تفيد مباشرة من ظروف البيئة المتاحة ، تعمل على تشكيل نسقها الفكرى على نحو يقاوم أى تغير فى هذه الظروف ؛ وهذا بدوره هو الذى يعوق التحول الكامل للمجتمع ، وتمثل طبقة الأعيان أحد أقسام المجتمع المعوق للنظام الاجتماعى العام .

ونستطيع أن ننظر إلى كل مجتمع باعتباره يماثل الآلة الصناعية ، من حيث ان نظمه الاقتصادية تعتبر بمثابة العناصر البنائية لتلك الآلة . وهناك نوع من الترابط الوثيق بين الثقافة والنظام التكنولوجى . فالنظام الإقطاعى يقوم على وجود قوى عاملة مدربة وفقاً لتخطيط معين يؤكد خضوع الإنسان للإنسان . أما فى المجتمع الصناعى — الذى يمثل نظاماً أكثر حداثة — فنجد أن القوة الآلية تحل بديلا للقوة العاملة ، وهذا هو الذى يجعل التكنولوجيا الجديدة تحطم التنظيم القديم للمجتمع .

ولقد تركت نظريات ڤيبلن تأثيراً كبيرا على عدد من الكتاب ، وبخاصة علماء الاجتماع والمؤرخين ، ورجال الاقتصاد ، ولا تزال مظاهر هذا التأثير مستمرة حتى الوقت الحاضر . على أن نزعته التطورية التكنولوجية كانت أقل تأثيراً من تحليله النقدى الدقيق لسلوك طبقة الأعيان ، وما تتعرض له من ضروب التنافس من بقية طبقات المجتمع . وقد ساعدت مناقشاته المنظمة

لبعض النظم الاقتصادية ، وبخاصة دراساته عن الرأسمالية والملكية ، وتأكيده للتعارض والصراع بين طبقات المجتمع ، وبخاصة الطبقة المسيطرة Predatoy (والتى تضم رجال الأعمال ، وكبار الموظفين) وطبقة الصناع Industrious (التى تمثل الرجل العادى ، والطبقات العاملة) ، ساعدت هذه المناقشات فى إثراء التوجيه النظرى لعدد من الكُتّاب . ويؤكد فيبلن أن هذه التقسيمات الطبقية تستند فى المحل الأول إلى الظروف التكنولوجية . ولقد كان لهذا التصور مكانة ملحوظة فيما بعد ، تجلت فى ظهور فكرة التخلف الثقافى Cultural Lag التى طورها وليم أوجبرن W. F. Ogburn (انظر الفصل الخامس عشر) ، والتى أخذت فى الذيوع والانتشار بواسطة كتاب آخرين أمثال هارى إلمر بارنز H. E. Barnes .

كوست : التطورية الديموجرافية :

تأثرت النزعة التطورية الديموجرافية عند أدولف كوست A. Coste (١٨٤٢ – ١٩٠١) بتفكير كونت أكثر من تأثرها بالأفكار الماركسية . ويرجع ذلك إلى أن كوست كان فى بداية حياته عضواً فى جماعة الوضعيين الصغيرة ، حيث أتيحت له الفرصة للاطلاع على أعمال كونت ، ثم تأثر بعد ذلك بدراسات لوريا ودوركايم . أما أهم أعماله فهى مؤلفيه « مبادئ علم الاجتماع الموضوعى » (١٨٩٩) Principles of Objective Sociology ، « وخبرات الشعوب »[١] (١٩٠٠) Experiences of The Peoples .

والفكرة الأساسية عند كوست تتمثل فى أن ثمة عاملاً وحيداً هو الذى يحدد تطور المجتمع ، هو الزيادة الملحوظة فى كثافة السكان ، والتى تبدو فى كافة أشكال المجتمعات الإنسانية . وقد حدد كوست أربع مراحل متتابعة للتطور يمر بها المجتمع هى : المقاطعة Borough ، والمدينة City ،

---

(١) العنوان الفرنسى الكامل هو :

L'Expérience des Peuples et les Prévisions qu'elle autorise.

والميتروبوليتينة Metropolis ، والمدينة العاصمة Capital City ، ثم عاصمة الاتحاد الفيدرالى . ويوازى هذه المراحل التطورية الديموجرافية ، تطورات محددة فى نظم الحكومات ، وأنماط التنظيمات الإنسانية الاقتصادية ، والإنتاجية ، ونظم الملكية وغيرها .

ولقد ترتب على إدراك كوست أن نظريته ليست لديها القدرة على تفسير كافة الظواهر ، أن حاول وضع تمييز علمى بين نوعين من الظواهر الاجتماعية . فالظواهر التى يتعذر تفسيرها تفسيرا تطوريًّا كالدين والفلسفة والأدب والفنون ، لايمكن أن تخضع للتحليل السوسيولوجى ، ولذلك يتعين دراستها فى إطار علم أقل تطوراً هو الايديولوجية . ومعنى ذلك أن علم الاجتماع والايديولوجية يتناولان دراسة فئتين متميزتين من الظواهر ، ذلك أن الإبداع فى ميادين الفكر والفنون لايخضع لنظام تطورى دقيق ، وبالتالى ينمو التنظيم الاجتماعى مستقلا عن هذه الاكتشافات العقلية .

ولقد دفع هذا التمييز نقاد أفكار كوست إلى القول بأن الاستقلال بين هاتين الفئتين من الظواهر ليس استقلالاً مطلقاً على نحو ماأشار كوست ، ولكنه استقلال نسبى إلى حد بعيد . والواقع أن كوست قد أدخل فى نطاق علم الاجتماع فكرة هامة ، كانت بعد ذلك موضع بحث عند الفرد ڤيبر A. Weber وروبرت ماكيڤر R. MacIver حين ميزا بين الحضارة والثقافة ، وحاولا أن يصوغا عدداً من المسلمات تفسر تطور كل منهما (انظر الفصلين الثامن عشر والعشرين) .

كيد : التطورية الدينية :

بينما يعتبر كوست الدين وكافة الأنشطة العقلية والجمالية للإنسان ظواهر مستقلة عن العملية التطورية ، نجد أن الفيلسوف الاجتماعى الإنجليزى بنيامين كيد B. Kidd (١٨٥٨ — ١٩١٦) يؤكد أن الدين هو العامل

الحاسم فى التطور . غير أنه من الضرورى أن نشير إلى أن كيد لم يكن أول من قدم نظرية تمنح الدين أولوية خاصة كعامل مؤثر فى التاريخ ؛ ذلك أن المؤرخ الفرنسى الشهير فوستل دى كولانج Fustel de Coulange (١٨٣٠–١٨٨٩) ، والذى كتب الدراسة الكلاسيكية «المدينة العتيقة» (١٨٦٤) The Ancient City قد سبقه فى تناول هذه الأفكار ، حيث يعتبر الأفكار الدينية – فوق كل شىء – هى الباعث الأساسى للتغير الاجتماعى . غير أن كيد قد ربط تأكيده للدين بالنظرية التطورية ؛ فهو يذهب فى مؤلفه « التطور الاجتماعى» (١٨٩٤) Social Evolution – معارضا كونت صراحة – إلى أن العقل لايمكن أن يكون السبب الأساسى فى التقدم ؛ ذلك لأنه يُكسب الإنسان نزعة فردية غير اجتماعية ؛ بينما التطور فى جوهره اجتماعى ، يستهدف تحقيق مزيد من الترابط الاجتماعى . لذلك كانت القوة الوحيدة المؤثرة فى التقدم هى الدين ، الذى يحاط بجزاءات فوق طبيعية ، ويدعم الأخلاقيات الغيرية . وإذن فالدين هو الذى يوحد بين الأجيال ، ويحقق التكامل بين المجتمات ، وينقذ الحضارة من الأخطار الكبرى . والدين فوق ذلك كله هو الذى منع حدوث تفكك اجتماعى كامل خلال القرون الأولى للمسيحية ، فقد نهضت حضارة العصور الوسطى على أسس دينية ، كما أن الدين الذى تفرع عنه المذهب البروتستانتى ، هو الذى عمل على انتشار الحريات السياسية والاقتصادية . فالدين وحده هو الذى سيسمح بوجود تقدم اجتماعى مستمر . والواقع أن تأكيد الدين باعتباره جوهر التقدم ، كان بمثابة الفكرة الرئيسية لعدد من الكتاب خلال كافة عصور التاريخ . ويمثل هذا الموقف فى الوقت الحاضر أعمال توينبى Toynbee (انظر الفصل العشرين) .

نوفيكوف :

يتعين بعد هذا المسح السريع للنزعة التطورية التى سادت أواخر القرن التاسع عشر ، أن نقف عنـــد أفكار جاك نوفيكوف J. Novicow

(١٨٤٩ — ١٩١٢) [٢] . ينتمى نوفيكوف إلى أسرة روسية ، وإن كان قد مضى فترة طويلة من حياته فى فرنسا ، وأصدر مؤلفاته الأساسية باللغة الفرنسية ؛ ثم صاغ نظريته بصورة دقيقة جداً فى مؤلفه « الصراع بين المجتمعات الإنسانية ومراحلها الضرورية» The Struggles Between Human Societies and Their Necessary Phases (١٨٩٣) ، الذى يمثل عملاً تطورياً خالصاً . فقد ذهب نوفيكوف مع علماء الداروينية الاجتماعية إلى أن الصراع من أجل البقاء هو الميكانيزم الأساسى فى التطور. غير أنه اعتقد — مخالفاً لآرائهم — أن هذا الميكانيزم ذاته يخضع للتغير ، ذلك أن هناك أربع مراحل ضرورية يمر بها التغير (وهذه الضرورة يؤكدها عنوان كتابه الرئيسى) . فى المرحلة الأولى يتخذ الصراع الإنسانى مظهراً فسيولوجياً يتمثل فى محاولات القضاء على مصادر التهديد والخطر ، ثم يصبح الصراع فى المرحلة الثانية اقتصادياً ، وإن كان يظل مختلطاً ببعض المؤثرات الفيزيقية . أما فى المرحلة الثالثة فيتميز الصراع فيها بطابع سياسى يظهر فى محاولات السيطرة السياسية داخل الدولة وبين الدول . أما الصراع ذو الطابع الفكرى فهو الذى يسود فى المرحلة الرابعة والأخيرة ، الذى يأخذ فى بعض الأحيان صورة حروب دينية أو نشاط ثورى ، إلا أنه يظل فى المحل الأول صراعاً من أجل سيطرة الأفكار . ويعتقد نوفيكوف أن الصور الحادة للصراع الاجتماعى آخذة فى الاختفاء تدريجياً ، إلى الحد الذى يصبح معه الصراع مجرد منافسة فكرية . وينتج هذا الموقف الأخير عن تزايد العدالة ، والتعاطف ؛ وانعدام الكراهية . ومن الواضح أن هذا الإطار يمثل نظرية طولية للتطور نحو التقدم ، كما يكشف عن تأثر نوفيكوف بأفكار سبنسر التى أكدت أن المراحل الأربعة للتطور الاجتماعى تطابق الصراعات الكيميائية ، والفلكية ، والبيولوجية .

وعلى العكس من معظم الكتاب الذين ذكرناهم فى هذا الفصل حاول

---

(٢) يمكن أن نعتبر نوفيكوف — إلى حد ما — من بين الذين يدخلون فى نطاق المدرسة العضوية ، وإن كانت مساهماته فى هذه المدرسة لا تمثل أهمية بالغة .

نوفيكوف أن يعرف المجتمع وعلم الاجتماع . فالمجتمع فى رأيه يمثل عدداً من الأفراد تنشأ بينهم علاقات حيوية ، كما يسود بينهم نوع من التضامن المتبادل . على أنه من الضرورى أن نشير إلى أن نوفيكوف أكد أهمية هذه الأفكار ، فى وقت كان التأكيد فيه على التضامن ضئيلاً للغاية . فقد تجاهلته صياغات كونت ، كما أن كتاب دوركايم « تقسيم العمل الاجتماعى » ظهر فى نفس السنة التى ظهر فيها كتاب نوفيكوف . أما علم الاجتماع — فى رأيه — فهو علم عام لدراسة المجتمع ، الأمر الذى تصبح معه العلوم الاجتماعية الأخرى أجزاء منه ، أو فصولا له . ومن الواضح أن نوفيكوف يحاول فى هذا الصدد أن يعيد صياغة الفكرة الأساسية عند كونت ، والتى مؤداها أن علم الاجتماع يستوعب بقية العلوم الاجتماعية المحدودة .

الاتجاهات العضوية :

بينما نلاحظ أن النظريات التطورية التى عرضنا لها فيما سبق لم تقتف الخط الفكرى الذى تبناه سبنسر ، نجد أن عدداً من النظريات العضوية قد تأثرت إلى حد بعيد بتفكيره . فقد أفاد عدد من الباحثين فى المدرسة العضوية من المماثلة بين المجتمع والكائن العضوى إفادة مباشرة ، والتى كانت المسلمة الثانية فى نظرية سبنسر .

وأول ممثلى المدرسة العضوية بول ليليانفلد P. Lilienfeld (١٨٢٩—١٩٠٣) ، والذى كان مواطناً روسياً من أصل ألمانى . وقد ظل لسبعة عشر عاما حاكماً لمقاطعة كورلاند Courland (والتى أصبحت الآن جزءاً من لاتفيا) ، ثم عين خلال سنوات حياته الأخيرة عضواً فى مجلس الشيوخ الروسى ، الذى كان بمثابة هيئة قضائية وإدارية كبرى . وفى عام ١٨٩٧ أصبح رئيساً للمجمع الدولى لعلم الاجتماع . ويعد مؤلفه ذو المجلدات الخمس « أفكار حول العلوم الاجتماعية فى المستقبل» (١٨٧٣ — ١٨٨١) Ideas about the Social Sciences of the Future أهم أعماله على الإطلاق .

ويؤكد ليليانفيلد أن المجتمع الإنسانى يماثل الكائن العضوى ، بل هو

كائن حقيقى . وهو فى رأيه استمرارا للطبيعة ، أو القوى التى تحكم كافة الظواهر الطبيعية ، وهو كذلك أكثر الكائنات العضوية تطوراً . وعلى الرغم من أن ليليانفلد يرى أن هناك بعض الفروق الجوهرية بين الكائنات العضوية والمجتمعات ، إلا أنه قدم عدداً من المماثلات التفصيلية بينهما . فالخلايا عند الكائن العضوى تماثل الأفراد فى المجتمع ، والأنسجة تشبه الجماعات الطوعية البسيطة ، كما أن أعضاء الكائن العضوى تطابق التنظيمات الأكثر تعقيداً ، أما المواد التى توجد بين الخلايا فهى توازى البيئة الطبيعية . والأنشطة الاقتصادية والقانونية والسياسية يمكن مقارنتها بالجوانب الفسيولوجية والمورفولوجية للكائن العضوى . والأجناس القوية تناظر الذكور ، أما الأجناس الضعيفة فتناظر الإناث . والصراع بينهما يماثل الصراع بين اللواقح حول البويضة ، وانتقال الأشخاص من مجتمع إلى آخر يشبه حركة كرات الدم البيضاء .

ومعنى ذلك أن ليليانفلد يعطى المماثلات كياناً خاصًّا فى نظرياته. فهو يؤكد أننا نعثر فى المجتمع على نفس الوظائف والأعضاء والبناءات المميزة للكائنات العضوية الأخرى ؛ ومن ثم نصل إلى النتيجة الأساسية التى مؤداها : أنه من العسير إقامة علم الاجتماع على أسس غير تلك الخاصة بعلم البيولوجيا .

أما البيرت شافل A. G. Schäffle (١٨٣١–١٩٠٣) ، فقد قدم نظرية عضوية أكثر تحفظا . ولد فى نورتنجن Nürtingen فى الجنوب الغربى من ألمانيا ، ودرس اللاهوت فى جامعة توبنجن Tübingen . وفى عام ١٨٦٠ أصبح أستاذاً للاقتصاد بها ، ثم أستاذاً بجامعة ڤينيا عام ١٨٦٨ حيث ظل يشغل هذا المنصب لمدة ثلاثة أعوام . وبعد أن اشتغل فترة قصيرة بالسياسة النمساوية ، ذهب إلى شتوتجارت Stuttgart ، حيث كرس بقية حياته للدرس والتأليف . أما أهم أعماله فى علم الاجتماع فهى « بناء الجسم الاجتماعى وحياته »

Structure and Life of Social Body (١٨٧٨–١٨٧٠) والذى صدر فى أربعة أجزاء ، ومؤلفه «موجز علم الاجتماع » (١٩٠٦) Outline of Sociology .

وقد اعترف شافل بأنه تأثر فى آرائه إلى حد بعيد بأفكار كونت وسبنسر وليليانفلد . وبينما يتفق شافل مع سبنسر على أن المجتمع ليس فى الواقع كائن عضوى ، إلا أنه ينتقل – مثله – مباشرة من مستوى المماثلة إلى مستوى التطابق . فهو يقرر أن بناء الجسم الاجتماعى وحياته وتنظيمه (وهو مصطلح استخدمه شافل بالذات) يماثل تماماً تلك الخاصة بالأجسام العضوية . وعلى الرغم من أنه يمنح المماثلة قيمة اكتشافية عالية ، إلا أنه يقرر أن الأجسام العضوية والاجتماعية ليسا متطابقين تماما ؛ فالجسم الاجتماعى عنده له حياته الفردية الخاصة ، وهو يعبر عن توازن مطاق لمجموعة من القوى المعقدة .

ولقد تضمنت الطبعة الأولى من مؤلف شافل « بناء الاجتماعى الجسم وحياته » بعض المماثلات التى كانت موضع انتقاد مرير ، وذلك برغم تحفظه بعض الشيء . فهو يذهب إلى أن الطرقات والمبانى هى الهيكل العظمى للجسم الاجتماعى ، وتراكم السلع يعد بمثابة المادة التى توجد بين الخلايا ، والاقتصاد يشبه التغذية ، والحركة تعادل تبادل السلع وانتقال الأشخاص ، والمعدات الفنية هى الجهاز العضلى ، أما الرموز والاتصالات فهى تقوم بنفس وظيفة الجهاز للعصبى ؛ وتماثل الدعاية والبناء واستخراج المعادن نمو الكائن العضوى وتأكيده لذاته .

ولا ترجع المكانة الهامة التى يشغلها شافل إلى المماثلات التى قدمها ، بل تُرد فى المحل الأول إلى قدرته على تحليل المجتمع فى ضوء فكرة النسق . فعلم الاجتماع يســتطيع أن يخلص إلى نتائج بالغة القيمة ، حينما يدرك ذلك الكل المركب من الظواهر الاجتماعية باعتباره يمثل وحدة عضوية . ومعنى ذلك أنه من اليسير أن نستبدل مفهوم الوحدة العضوية بمفهوم النسق ، وهذا بدوره يجعلنا نقترب من الموقف الشائع الآن فى علم الاجتماع المعاصر .

وعلى أساس هذه الفكرة السابقة ، ركز شافل دراسته على أكثر الوحدات الاجتماعية تطورا وهى الجماهير Peoples (أو الجمات العنصرية فى الاستخدام الحديث) ومجتمعاتهم المحلية . والجمهور هو تجمع دائم لأشخاص تنشأ بينهم روابط عقلية معينة ، ويقيمون فى منطقة محددة ، ولديهم القدرة على تكوين ثقافة خاصة . ولقد ضمن شافل مفهومه عن المجتمع الممتلكات المادية للناس كعنصر أساسى ، وهذا يعكس اهتمامه السابق بعلم الاقتصاد . والمجتمع بالإضافة إلى ذلك هو المجموع الكلى لهذه الجماهير التى تتحقق لها روابط معينة نتيجة للاتصال والاحتكاك بينها ، برغم أن كل منها يعكس مستوى معيناً للنمو والتطور ، نتيجة لخصائصه الجغرافية والاثنوجرافية المتميزة .

ولقد عُنى شافل بوجه خاص بمنهج البحث السوسيولوچى الملائم ، حيث يعتمد هذا المنهج — فى رأيه — على خبرة خارجية وداخلية (استبطان) معاً . ذلك أن مهمة علم الاجتماع هى صياغة علاقات سببية امبيريقية فى الحياة الاجتماعية . غير أن الصعوبة الأساسية التى تعترض القيام بهذا العمل ، تتمثل فى تدخل الأفعال الإرادية للأفراد . ومع ذلك فإن كل فعل مقصود له سبب محدد ، يتمثل فى دوافع الأفراد . ومعنى ذلك أنه لا يتعين أن نتصور الحرية باعتبارها سلوكا عشوائياً ، ولكنها حرية التعبير عن الذات . تلك هى الطريقة التى يتبعها المؤرخون فى تفسير المشكلات التى يقومون بدراستها . ومثل هذه الحالات التاريخية هى نقطة انطلاق للبحوث السوسيولوجية ، حيث يصبح الاستنتاج ممكناً حين يتوافر لدينا عدد كاف من الشواهد الاستقرائية . وهذا فى الواقع هو الذى يمكننا من الوصول إلى قانون تطورى يفسر نشأة الحضارات الكبرى . ومع أن شافل لم يحاول صياغة هذا القانون ، إلا أنه قبل ضمنياً صورة معدلة للنزعة التطورية تؤكد فكرة الانتخاب الطبيعى بالمعنى الذى قصده سبنسر .

وثمة عضو آخر فى المدرسة العضوية هو ألفرد فوييه A. Fouillée (١٨٣٨ — ١٩١٢) . فرنسى الأصل ، استطاع أن يكون حصيلته المعرفية بطريقة ذاتيه ، أى دون أن يتلقى تعليما جامعيًا ، ثم مارس التدريس لعدة سنوات بالمدارس العليا الإقليمية ، وعمل لمدة ثلاث سنوات أستاذاً بمدرسة المعلمين العليا بباريس . وقد جاءت شهرته من مؤلفاته التى تناولت فكرة المجتمع ككائن عضوى له نمط متميز ، نظراً لأن المجتمع يقوم على التعاقد . أما أعماله الأساسية فتشمل « العلم الاجتماعى المعاصر» (١٨٨٠) Contemporary Social Science ، و« تطور القوى الفكرية » (١٨٩٠) The Evolution of Idea—Forces ، «وسيكولوجية القوى الفكرية » (١٨٩٣) The Psychology of Idea — Forces .

وتتميز نظرية فوييه بأنها نظرية عضوية خالصة . فلقد لاحظ أن هناك نوعاً من التماثل بين المجتمعات والكائنات العضوية على نحو يشبه ما أكده سبنسر . غير أن فوييه قد أدرك أن ثمة اختلافاً جوهريًا بينهما . فوحدة المجتمع تعتمد فى المحل الأول على إرادة الأفراد ، ورغبتهم فى المشاركة فى ضرورات الحياة الجمعية ؛ فلا يمكن أن يوجد مجتمع بدون اتفاق داخلى يعقده الأفراد . ومعنى ذلك أن هناك نوعاً من التعاقد بين أعضاء المجتمع ، ويتبدى هذا التعاقد بوضوح فى السلوك الإنسانى . ويرى فوييه أن هذا التعاقد يعد بمثابة قوة فكرية أساسية تتحقق فى المجتمع ، ثم توجد لدى الأفراد . وتتميز هذه القوى الفكرية بأنها تنمو وفقا لقوانين خاصة بها ، ومع ذلك فهى حينما تخضع للتغير تحدث تأثيراً ملحوظاً فى المجتمع ، يظهر بوجه خاص فى عملية التربية .

وإذا كانت النزعة العضوية تظهر بصورة واضحة فى أعمال فوييه ، إلا أنها تكشف عن أكثر صورها تطرفاً فى الكتابات النظرية لرينيه فورمز René Worms (١٨٦٩ — ١٩٢٠) . ففى مؤلفه « الكائن العضوى والمجتمع » (١٨٩٦) Organism and Society ينظر إلى المجتمع باعتباره تجمعاً مستمراً

لكائنات حية ، قادرة على ممارسة نشاطاتها بوجه عام . وقد عرض أربعة وجوه للتشابه بين المجتمعات والكائنات العضوية ؛ فالبناء الخارجى لكل منها يتميز بالتغير عبر الزمن ، وعدم الانتظام فى الصورة . أما الأبنية الداخلية فهى موضع تغير دائم خلال عمليات التمثيل واللاتكامل ، كما يتحقق لهما نوعاً من التمايز أو التباين المنظم بين الأجزاء . يضاف إلى ذلك قدرة الكائنات العضوية والمجتمعات على النمو والتكاثر باستمرار . ولما كانت المماثلة العضوية على درجة عالية من الدقة والتحديد ، فإن مفاهيم علم الاجتماع يتعين أن تنهض على أساس تصورات علم الحياة . ومع ذلك يتعين أن ندرك باستمرار قدرة المجتمع على استبدال أعضائه على نحو يختلف عن الكائن العضوى ، فضلاً عن أنه أكثر تعقيداً ، لأنه (أى المجتمع) كائن عضوى ذو مرتبة أعلى . غير أن هذه الفروق لا تنطوى على أهمية بالغة . ومن ثم فهى تقلل من قيمة التحليل الاجتماعى فى إطار النزعة العضوية .

ولقد عدّل فورمز من نظريته العضوية فى الطبعة السابعة من مؤلفه (الصادرة فى عام ١٩٢٠) ؛ حيث ذهب إلى « أن الدراسة والخبرة قدمتا لنا تبريراً لتسليمنا منذ البداية بالمماثلة العضوية » . فالمجتمعات تظهر إلى خير الوجود كما تظهر الكائنات العضوية تماماً ، وتمارس وظائفها وفقاً للقوانين التى تحكم هذه الكائنات . غير أنها تنمو فى مراحل متأخرة بطريقة إنسانية متميزة وفقا لنموذج عقلى (كالعدالة ، والحرية ، والتنوير) . ومن خلال هذه العملية تنبثق فكرتى المساواة ، والتضامن التعاقدى .

تلخيص :

لا تشكل المذاهب التى عرضناها فى هـذا الفصل نظريات سوسيولوجية مكتملة . فالمجموعة الأولى من هذه المذاهب تصور مختلف اتجاهات النزعة التطورية ، وهى تمثل جهودا تستهدف تقديم إجابة

التساؤل الذى مؤداه : ما هى محددات التغير الاجتماعى ؟ وقد انتهت إلى إجابات متباينة أشد التباين . ومع ذلك فكافة كُتاب هذه الجماعة يوافقون على أن ثمة سبباً أساسياً يؤدى إلى التطور ، بحيث ترجع إليه كل المحددات الأخرى ، وإن كانت نظرية نوفيكوف لا تعكس هذا الطابع المتميز ، إذا ما قورنت بغيرها من النظريات .

أما المجموعة الأخرى من المذاهب فهى تعبر عن الاتجاهات المختلفة فى النزعة العضوية ، وهى محاولات تهدف إلى الإجابة عن تساؤل آخر مؤداه : ما المجتمع ؟ والإجابة التى تقدمها هذه المذاهب تتلخص فى أن المجتمع كائن عضوى ، وهذا هو الذى أدى إلى شيوع نوع من الخلط بين المماثلة والتطابق . وتعبر آراء ليليانفلد وفورمز عن هذا الموقف بوضوح ؛ بينما نلحظ أن آراء شافل وفوييه تعكس نوعاً من الحذر والحيطة ، تبدو فى الصعوبات التى أشارا إليها ، والتى تتعلق بالمماثلة ، والفروق القائمة بين الحياة الاجتماعية والعضوية . وإذا كانت آراء فوييه أكثر أصالة من آراء شافل ، إلا أن الأخير قد أفلح فى تقديم نظرية منظمة عن المجتمع من النوع السائد فى الوقت الحاضر .

ولعلنا نلحظ فى الوقت الحاضر انهيار النزعة التطورية عموما ، إلا إذا استثنينا من ذلك الجانب الاقتصادى . على أن هذا الانهيار قد ظهر خلال مرحلة متقدمة من تطور النظرية السوسيولوجية ، لذلك يمكن أن نؤجل مناقشة أسبابه وظروفه للباب التالى من الكتاب . بيد أن النزعة العضوية المتطرفة قد إنهارت قبل انهيار النزعة التطورية ؛ بالرغم من أن شافل وفورمز قد سعيا إلى تعديل آرائهما العضوية فى السنوات الأخيرة . ويكاد يكون هذا الاتجاه قد انتهى تماما فى كافة الدوائر السوسيولوجية ، إلا إذا استثنينا من ذلك بعض كتابات ظهرت فى القرن العشرين يمثلها — بوجه خاص — أوزفالد شبنجلر Spengler وعدد قليل غيره . ومن ناحية أخرى أفادت النظرية الوظيفية الحديثة (انظر الفصل السابع عشر) من المماثلة العضوية ، ولكن

دون أن تعتمد عليها كلية من جهة ، وبطريقة جديدة تتمشى مع متطلبات العلم الامبيريقى من جهة أخرى .

وهكذا يكون هذا الفصل قد تناول فكرتين هجرهما العلم خلال تقدمه ، والواقع أن تاريخ الفكر يحوى كثيراً من الأفكار التى اندثرت ، ومع ذلك يتعين الوقوف عليها لتجنب الأخطاء التى أمكن تصحيحها .

الفصل الثامن

بداية علم الاجتماع التحليلي

ظهر في وقت مصاحب لازدهار النزعة التطورية ، اتجاه تحليلي جديد في علم الاجتماع . وخلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر قدم أربعة مفكرون مساهمات جوهرية في هذا الاتجاه . وكان من بين هؤلاء المفكرين دوركايم ، الذي يعتبر أيضا عالما تطوريا ، مما يجعلنا نعالج أفكاره معالجة مستقلة . أما الرواد الثلاث الآخرون لعلم الاجتماع التحليلي فهم : فيرديناند تونيز ، وجورج زيمل ، وجبرييل تارد .

تونيز :

ولد فيرديناند تونيز Ferdinand Toennies (١٨٥٥- ١٩٣٦) في شلزفيج Schleswig ، وهي أقصى مقاطعة في شمال ألمانيا . وأمضى كل حياته الأكاديمية في جامعة كيل Kiel ، التي تقع في المقاطعة ذاتها . وبالإضافة إلى مساهماته الرائدة في مجال النظرية السوسيولوجية ، أجرى تونيز مجموعة من الدراسات الميدانية الهامة ، وكتب عنها تقارير ممتازة . (لذلك ذهب إلى أنه يمكن إطلاق مصطلح السوسيوجرافيا Sociography على علم الاجتماع الوصفي ، ومع أن المصطلح لم يحقق قبولا عاماً ، إلا أنه ما زال يستخدم للإشارة إلى نمط معين من الدراسة الميدانية الكمية) .

ويعد مؤلفه « الجماعة المحليـــة والمجتمع » Gemeinschaft und Gesellschaft أول وأهم عمل له ، حيث صـــدر الكتاب لأول مرة عام ١٨٨٧ ، ثم طبع بعد ذلك ست طبعات . ويعتبر هذا الكتاب حادثة فريدة في دراسة النظرية في علم الاجتماع . فقد تضمن المساهمات الرئيسية لتونيز في مجال النظرية . ومع أن كتاباته المتأخرة (نُشركتابه

« مقدمة فى علم الاجتماع » ، فى نفس السنة التى توفى فيها) قد تضمنت مجموعة من الأفكار الهامة ، إلا أنها لم تحدث تأثيراً موازيا لما أحدثه كتابه « الجماعة المحلية والمجتمع » . (نشرت الترجمة الإنجليزية لهذا الكتاب عام ١٩٤٠ بعنوان « مفاهيم أساسية فى علم الاجتماع » Fundamental Concepts of Sociology ، كما تضمنت الترجمة مقالات من أعمال تونيز الأخيرة) . وقد كان كتاب « الجماعة المحلية والمجتمع » — شأنه شأن كثير من المؤلفات النظرية الألمانية — على جانب كبير من الصعوبة . إلا أننا نستطيع أن نعرض بإيجاز للأفكار الأساسية التى تضمنها .

إن كافة العلاقات الاجتماعيـــة هى نتاج للإرادة الإنسانية ، التى تتخذ نمطين متميزين : الأول هو الإرادة الرئيسية Essential will ، وهى تمثل اتجاها أساسياً ، وغريزياً ، وعضوياً يكمن وراء النشاط الإنسانى كدافع له . والنمط الثانى هو الإرادة التحكمية Arbitrary Will ، وهى الشكل المتعمد والقصدى للإرادة ، الذى يحدد النشاط الإنسانى بالنظر إلى المستقبل . ويؤكد تونيز أن الإرادة الرئيسية تسيطر على حياة القرويين ، وأصحاب الحرف ، والعامة . بينما الإرادة التحكمية هى الطابع المميز لنشاط رجال الأعمال ، والعلماء ، والذين يمارسون السلطة ، ومن ينتمون إلى الطبقة العليا . ويميل النساء والشباب إلى إشباع إرادة رئيسية ، بينما نلاحظ أن الرجال وكبار السن يسيرون وفقا للنمط التحكمى للإرادة .

وهذان النمطان للإرادة يفسران وجود نموذجين من الجماعات . فقد توجد الجماعة الاجتماعية نتيجة لوجود نوع من التعاطف بين أعضائها ، مما يجعلهم يشعرون بأن لهذه العلاقة قيمة فى ذاتها . ومن ناحية أخرى ، قد تنشأ جماعة اجتماعية كوسيلة لتحقيق أهداف معينة . وقد أطلق تونيز على الجماعة الأولى ، التى تعبر عن الإرادة الرئيسية ، مصطلح **الجماعة المحلية** Gemeinschaft ، بينما يطلق على الجماعة التى نشأت نتيجة لإرادة تحكمية مصطلح **المجتمع** Gesellschaft . والملاحظ على هذا التمييز ،

أنه يصور التعارض الذى قدمه كونت بين الاتحاد والرابطة الاجتماعية. (يشبه مفهوم الجماعة المحلية فى الاستخدامات المعاصرة فكرة المجتمع المحلى، بينما يشير مفهوم المجتمع إلى ظهور المنظمات أو المجتمع التنظيمى) . ولقد درس تونيز فى كتابه هذا ، أمثلة عديدة للجماعات المحلية ، من أهمها الأسرة ـ والجوار (فى القرية والمدينة) ، وجماعة الصداقة . أما النموذجان الكبيران للمجتمع اللذان حللهما فهما : المدينة والدولة .

ويذهب تونيز إلى أن مفهومى **الجماعة المحلية والمجتمع** ، لا يشيران فقط إلى ظاهرة التجمع الإنسانى ، بل إنهما يعكسان مراحل تطورية للنمو . **فالمجتمع** ينبثق حينما ينفصل الأشخاص ، وتتحرر الخدمات من إطار الجماعة المحلية ، وبخاصة بعد أن تباع وتشترى السلع والخدمات فى الأسواق الحرة . ولقد أبدى تونيز — بوضوح — تفضيله للقيم المرتبطة بنموذج **الجماعة المحلية** ، مما جعل بعض الكتاب[1] يفسرون أفكاره عن التطور التاريخى على أنها تمثل نظرية تراجعية نكوصية retrogressive . غير أن تونيز أنكر أنه اتخذ هذا الموقف . فالناس — كما يقول — يموتون منذ أزمان سحيقة ، إلا أن أحداً من العلماء الطبيعيين لا يستطيع أن يدين العصور القديمة فى شىء . ويعترف تونيز فى أعماله الأخيرة ، بأن هذا الاتجاه يمكن أن يسير فى خط عكسى (على نحو يماثل الاشتراكية الوطنية عند هتلر) ، ولكن ذلك لن يحدث باستخدام مناهج شكلية ، مثل الخطابة والاستغراق فى تأمل الماضى .

ولقد ترتب على ارتباط **الجماعة المحلية والمجتمع** بنمطى الإرادة ، أن عالج تونيز العلاقات الاجتماعية على أنها تجليات أو مظاهر لهما . فالإرادات الإنسانية قد تدخل فى أنماط عديدة من العلاقات ؛ فإما أن تؤكد استمرار النظام الاجتماعى بالمحافظة عليه ، أو تعمل على هدمه وتحطيمه . غير أن علماء الاجتماع يدرسون فقط النوع الأول وهو العلاقات الإيجابية

---

(١) نذكر بوجه خاص هوفدنج Hofding الفيلسوف الدينمركى ، وفون ڤيزه Von Wiese

المتبادلة . وتختلف هذه العلاقات من حيث درجة شدتها . وهكذا ينشأ كيان اجتماعى ، إذا ما تحقق بين شخصين علاقة محددة . وغالبا ما تصبح هذه العلاقة موضعا لاهتمام الآخرين . وحينما يتسع نطاق هذا الكيان الاجتماعى لأكثر من شخصين تتكون دائرة Circle . أما إذا كانت وحدة الأفراد نتيجة لسمات طبيعية أو نفسية مشتركة بينهم ، فهم بذلك يكونون تجمعا Collective . وأخيرا إذا تحقق نوع من التنظيم يحدد لكل فرد وظائف معينة ، فإن الجسم الاجتماعى يأخذ شكل الهيئة أو المؤسسة Corporation . وتعتمد كل هذه الأشكال الاجتماعية — فى رأى تونيز — إما على إرادة رئيسية ، أو إرادة تحكمية . ومع ذلك كله ، فمن العسير أن ندرك كيف يصبح التجمع **جماعة محلية** ، أو تصبح الهيئة **مجتمعا** .

ولقد قدم تونيز أيضاً تصنيفاً مبتكراً للمعايير الاجتماعية . وبرغم أنه لم يعد فى الوقت الحاضر موضع اهتمام ، إلا أنه تضمن أفكاراً رائدة . فهو يقرر أن القانون يتألف من المعايير الاجتماعية التى يتعين— وفقا لمعانيها — أن تطبقها المحاكم . أما القواعد الأخلاقية فهى تنطوى على معان معينة ، بحيث يتعين أن تطبق بواسطة قاضى مثالى ؛ سواء كان شخصا ، أو قوة إلهية ، أورمزاً مجرداً . ويتكون الاتفاق Concord من تلك القواعد التى تعتمد على علاقات تنتمى إلى نموذج **الجماعة المحلية** ، ونعتبرها علاقات ضرورية أو طبيعية . والأعراف Mores (Sitten) هى قواعد لها جذور فى العادات الجمعية ، فى حين أن المواضعات Conventions تعتمد على اتفاق — صريح أو ضمنى — يأخذ فى اعتباره الأهداف المشتركة ، وتكون القواعد المحددة هى أفضل وسائل تحقيقها . ومن الواضح أن هذا التصنيف للمعايير الاجتماعية مرتبط إلى حد بعيد بالتمييز الأساسى الذى قدمه تونيز بين أنماط الجماعات الاجتماعية ؛ فالقانون والمواضعات يميزان المجتمعات (المنظمات) ، أما الأخلاق والاتفاق فيميزان المجتمعات المحلية ، بينما يمكن أن تسود الأعراف فى النموذجين معا .

أما المساهمة الحقيقية لتونيز فى علم الاجتماع فتتمثل فى اقتراحه تصنيف الجماعات الاجتماعية ، أو نماذج المجتمعات . فمن الممكن بعد إجراء تعديلات طفيفة أن نعتبر تمييزه بين **الجماعة المحلية والمجتمع** مماثلا فى بعض الوجوه للثنائيات التى تطورت بعد ذلك عند كتاب آخرين مثل تمييز هنرى مين Maine بين المكانة والعقـد ، والتضامن الآلى والعضوى عند دوركايم (انظر الفصل التاسع) . ومع أن الثنائية تعتبر نوعاً من التطرف فى تبسيط مبلغ التباين والتنوع الذى يميز حياة الإنسان فى الجماعة ، إلا أن صياغة تونيز ما تزال مستخدمة فى التحليل السوسيولوجى .

زيمل :

جورج زيمل George Simmel (١٨٥٧ — ١٩١٨) ألمانى الأصل ينتمى إلى أسرة يهودية . درس الفلسفة بجامعة برلين ، ثم أمضى عدة سنوات كمحاضر فى نفس الجامعـة . وكانت آخر وظيفة شغلها فى سنوات حياته العلمية هى وظيفة أستاذ بجامعة ستراسبورج Strassburg . وقد حقق شهرة بين علماء الاجتماع بعد أن نشر مجموعة مقالات ممتازة عام ١٨٩٠ ، مع أن كتابه « علم الاجتماع »Soziologie — والذى كان تجميعاً لهذه المقالات — لم يظهر حتى عام ١٩٠٨ .

ما المجتمع ؟ كشفت إجابة زيمل عن هذا التساؤل الأساسى عن دوره الرائد فى ابتكار الأفكار والقضايا النظرية . وهو يؤكد أن من العسير فهم المجتمع على أنه وحده سوسيولوجية مستقلة عن عقول الأفراد . فهذه نظرة وهمية تصورية تجعل من التصورات ظواهر واقعية . كما أنه من الخطأ كذلك أن نعتقد أن للأفراد وحدهم وجوداً واقعياً ؛ فالأفراد فى ذاتهم ليسوا ذرات اجتماعية ، أى المادة التى يتكون منها المجتمع . وليس حقيقيا أيضا أن نربط الواقع بأبسط الوحدات التى يتكون منها الكل . فنحن

لا نكتشف الواقع فقط فى المادة ، بل نعثر عليه فى نطاق ما يكسب المادة صورتها أو شكلها . فالمجتمع إذن يتعدى نطاق الأفراد الذين يكونونه . والواقع أن الأهمية الحقيقية للمجتمع تتجلى فى تعارضه مع مجموع الأفراد . والمجتمع (أو الجماعة ، حيث إن زيمل لم يميز بوضوح بين المفهومين) هو وحدة موضوعية تعبر عنها العلاقات **المتبادلة** بين عناصرها الإنسانية .

وقد تنشأ العلاقات المتبادلة بين الناس نتيجة لدوافع نوعية ، قد تكون مثلا غريزية ، أو دينية ، أو اجتماعية ، أو غايات إنسانية خاصة مثل الدفاع أو اللعب . ويذهب زيمل إلى أن العلوم الاجتماعية قد درست فقط بعض نماذج العلاقات المتبادلة ، وبخاصة العلاقات الاقتصادية والسياسية ، مع أن هناك فى الواقع نماذج لا حصر لها من علاقات التفاعل ، والتى تتضمن ظواهر الحياة اليومية ؛ مثل نظرة الناس إلى بعضهم ، والاشتراك فى تناول الطعام ، وتبادل الخطابات ، ومساعدة الآخرين ، والشكر على المعاونات . فالمجتمع إذن يشير إلى الأفراد وهم يمارسون ضروبا من العلاقات المتبادلة غير المحدودة ، والتى يتطلب فهمها تحليل التفاعل النفسى .

وقد لا يكون هناك استمرار لكثير من العلاقات المتبادلة عبر الزمن ، بينما تأخذ علاقات أخرى أشكالا محددة ، وتتجسد فى مواقف متسقة مثل الدولة ، والكنيسة ، أو عصابة المنحرفين ، أو المدرسة ، أو الهيئة الاقتصادية . ومن الواضح أن زيمل يحاول فى هذا الصدد أن يضرب أمثلة متنوعة ، بحيث لا تستطيع أن تدرك السمات المشتركة بينها إلا عقليات معينة ، لأنه اعتمد فى تحديدها على التجريد النظرى .

واهتم زيمل بمفهوم علم الاجتماع اهتماما بالغا ، مع أنه لم يكتب مقالا منظماً عن علم الاجتماع ، اعتقاداً منه بأن هذا العمل جهد سابق لأوانه . ويرجع ذلك إلى أن العلم الجديد — فى رأيه — ما زال فى موقف لم يتضح بعد . فهو يحاول أن يؤكد حقه فى الوجود ، ويضيف أيضاً أن العقل الإنسانى يميل إلى خلق بناءات فوقية ، بينما الأسس ما تزال غير

مستقرة . واستناداً إلى هذه المبررات تحمل زيمل مسئولية تعريف العلم الجديد .

ويشير زيمل إلى إخفاق المحاولات المبكرة فى إقامة علم اجتماع مستقل ، لأن روادها لم يوفقوا فى تحديد موضوع للعلم لم يسبق للعلوم الاجتماعية القائمة معالجته . بيد أن هذا تصور مضلل ، لأن زيمل نفسه ، قد أشار إلى أن ثمة أنماطاً عديدة من العلاقات الاجتماعية لم تحاول العلوم الاجتماعية دراستها . ومع ذلك فقد ترتب على هذا التناقض نتائج إيجابية دفعت زيمل إلى صياغة أفكار جديدة حول مادة التحليل السوسيولوجى الملائمة .

ولكى يكتسب علم الاجتماع خصائص العلم ، يتعين عليه أن يقيم له موضوعاً محدداً بوضوح ، مطبقاً المناهج العلمية فى دراسته . ويتحدد كل علم من العلوم من خلال مفهوم رئيسى ، بحيث يؤدى تنوع هذه المفاهيم إلى التفاضل بين العلوم ، وتقسيم العمل بينها . ووفقاً لهذه القواعد النظرية أمكن إقامة علم السياسة ، والاقتصاد ، والعلوم المتخصصة فى أوجه الثقافة المختلفة . ويؤكد كذلك أنه من العسير أن نجد علماً اجتماعياً فريداً ، ينطوى على أقسام فرعية ، بل إن هناك فقط مجموعة من العلوم المتخصصة . وقد رفض زيمل القضية التى تبناها كثير من معاصريه والتى مؤداها أن علم الاجتماع يجب أن يتصدر بقية العلوم .

وتعد صورة المجتمع المفهوم الرئيسى فى علم الاجتماع . ويقصد بالصورة ، ذلك العنصر الذى يتحقق فى الحياة الاجتماعية ، ويكتسب خاصية الاستقرار النسبى ، ويتخذ شكلاً نمطياً ، متميزاً عن المضمون أو المحتوى الذى يخضع للتغير المستمر . فتحليل الصور أو الأشكال تحليلاً مجرداً هو جوهر الدراسة ، لأنه يقتضى دراسة البناء الواقعى للمجتمع . وصور التنظيم المتشابهة تتضمن محتويات مختلفة ، توجهها مصالح متضاربة ، حين أن المصالح الاجتماعية المتشابهة (المحتويات) تتحقق فى أشكال

مختلفة تماماً من التنظيمات الاجتماعية . ومعنى ذلك أن الأشكال العديدة للعلاقات الاجتماعية ، كالسمو ، والدونية ، والمنافسة ، وتقسيم العمل ، وتكوين الأحزاب ، متشابهة فى كل مكان برغم التباين الشديد فى مضامينها . وفى ضوء ذلك يصبح من الضرورى بالنسبة لهذه الصور الاجتماعية العديدة أن نطرح التساؤلات التالية : ما الذى تشير إليه تلك الصور فى شكلها الخالص؟ وفى أية ظروف تتحقق ؟ وكيف تنمو وتتطور؟ وماذا يدفع بعملياتها ويعجل منها أو يعوقها ؟ وإذا ما تمكنا من إقامة علم الاجتماع على أساس إجابتنا عن تلك التساؤلات ؛ أصبح من اليسير بعد ذلك أن نستخدم منهجاً مبتكراً فى دراسة الظواهر المعروفة . فدراسة علم الاجتماع للظواهر الاجتماعية تشبه التحليل الهندسى لظواهر العلوم الطبيعية ، ذلك أن الأشكال الهندسية يمكن أن تكون متنوعة المضمون مثل الصور الاجتماعية .

وقد اهتم زيمل بتتبع الحدود المتميزة التى لا تفصل فقط بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية المحدودة ، ولكن أيضاً بين علم الاجتماع من جهة ، وعلم النفس ، والفلسفة الاجتماعية ، والتاريخ من جهة أخرى . ويذهب أيضاً إلى أن المواقف الاجتماعية التى يدرسها علم الاجتماع ، هى نتاج لمحتوى نفسى معين يوجد عند الأفراد فى هذه المواقف . وإذا كان علم النفس يُعنى بتحليل تلك المحتويات ، إلا أنه لا يستطيع أن يتجاوز نطاق الموجودات الفردية . وإذا كنا نعتبر هذه الموجودات هى الوحدات التى يتألف منها المجتمع ، فإن دوافع الفرد فى ذاتها ليست فى الواقع ظواهر مجتمعية ، وبالتالى فإن دراستها لا تدخل ضمن نطاق علم الاجتماع . أما الفلسفة الاجتماعية فهى تختلف عن علم الاجتماع من حيث إنها تنطوى على قيم وأهداف ليست مألوفة بالنسبة لعلم الاجتماع كعلم إمبيريقى .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن التاريخ يكاد يقترب من موضوع الدراسة فى علم الاجتماع حين يسعى إلى البحث عن قوانين تاريخية . وهكذا تدخل نظرية كونت ضمن هذه الفئة ، فهى تنتمى إلى التاريخ بقدر ما تنتمى

إلى علم الاجتماع . ويمكن أن يقال نفس الشيء أيضاً على البحوث التى تحاول أن تثبت أن للسلطة السياسية ميلا طبيعياً نحو التذبذب تدريجياً من سيادة الفرد إلى حكم الأقلية ثم الأغلبية بعد ذلك ، أو محاولات صياغة مراحل ضرورية للنمو الاقتصادى . ويعتقد زيمل أن من الضرورى أن تنتهى هذه الجهود إلى الإخفاق ، حيث أننا لن نستطيع أن نبرهن على وجود القوانين التاريخية ، التى تنحصر وظيفتها فى التمهيد لظهور المعرفة العلمية . وبرغم ذلك كله فإنه يتعين على علم الاجتماع أن يكشف عن القوانين الاجتماعية ، التى تعبر عن انتظامات تتعلق بصور التنظيم الاجتماعى . وسوف يستطيع أن يحقق ذلك ، حينما يقارن مواقف متماثلة مستقلة عن الزمان والمكان .

وقد أدرك زيمل الطابع المجرد الذى يميز أفكاره النظرية . لذلك لجأ إلى تقديم عديد من الأمثلة التوضيحية . فلكى يكشف — مثلا — عن الفروق بين المداخل السيكولوجية ، والسوسيولوجية ، والاقتصادية فى الدراسة (يمثل هذا الأخير أحد العلوم الاجتماعية المحدودة) ، يضرب مثالا بموقف جماعة من العمال قرروا الامتناع عن أداء أعمالهم . ففى مثل هذا الموقف يهتم عالم النفس ببحث الدوافع والعواطف التى تكمن خلف قرارات العمال ترك أعمالهم . أما عالم الاجتماع فيحلل الموقف باعتباره يتضمن صراعاً بين صورتين (أو أكثر) من صور العلاقات ، بينما ينظر رجل الاقتصاد إلى هذه الواقعة على أنها تتعلق بإضراب النقابة . وبرغم أن أمثلته التى قدمها كانت واقعية إلى حد بعيد ، إلا أن زيمل كان مهتماً — فى المحل الأول — بتحديد مهمة علم الاجتماع بأنها دراسة الصور الخالصة للمجتمع ، مجردة عن محتوياتها المادية ، وأن يتتبع كذلك مختلف أنماط الصور الاجتماعية . ومن ثم يستطيع أن يتوصل فى النهاية إلى القوانين التى تحكم التفاعل بين أعضاء الجماعات .

وقد فهم زيمل علم الاجتماع على أنه علم يطبق المناهج العلمية . والمنهج الأساسى — فى رأيه — يتعين أن يكون مقارناً . غير أن المقارنة هنا

تختلف عن تلك التى كان يقصدها بعض العلماء التطوريين من أمثال سبنسر . ويرجع ذلك إلى أن عالم الاجتماع لايعنى بشكل مباشر بالظروف الواقعية للحالات التى يقوم بدراستها ، بل إن عليه أن يختار لدراسته حالات معينة ، قد تكون محتوياتها أو المصالح التى تتضمنها متضاربة ، إلا أن صور التفاعل تظل متماثلة . وعلى الرغم من ذلك فإن زيمل لم يقدم أية قاعدة بسيطة لعملية المقارنة ، وإن كان يعتقد أن هذا المنهج قد يكشف عن تحيز ذاتى أو حسى .

على أن زيمل نفسه قد مارس الملاحظة المشاركة بدقة . ويتبدى ذلك بوضوح فى مقالاته وبحوثه عن الصراع ، والمنافسة ، والعلاقات الرئاسية ، ودور الغريب ، والمدينة الحديثة ، بل يبدو ذلك أيضاً فى معالجته لموضوع مثل التغير فى عضوية الجماعة من عضوين إلى ثلاثة أعضاء . ومن ثم نجده يدخل فى مناقشة محتويات العلاقات مناقشة واقعية للغاية فى كتاباته ، برغم ما أثاره من تأكيدات حول هذه النقطة .

ولقد أحدث زيمل تأثيراً ملحوظاً فى علم الاجتماع ، ظل ملازماً للعلم — فى بعض الجوانب — حتى الوقت الحاضر . فمنذ أوائل القرن العشرين كانت أفكاره ، وبخاصة ما تعلق منها بالصراع والتدرج الاجتماعى ، تتصدر كتابات علماء الاجتماع الأمريكيين مثل روس E. A. Ross ، وألبيون سمول ، وعدد من الباحثين الذين ظهروا من بعدهم فى علم الاجتماع المعاصر مثل فلوريان زنانيكى F. Znaniecki (انظر الفصل الثامن عشر) ، وهوارد بيكر H. Becker . وقد قام بيكر بدور هام فى توجيه نظر الباحثين الأمريكيين فى السنوات الأخيرة نحو مفاهيم زيمل ، وذلك بعد أن ترجم أعمال ليوبولد فون ڤيزه Leopold von Wiese ، والذى كان أظهر من مثل علم الاجتماع الصورى فى ألمانيا بعد زيمل . كذلك تأثر بلويس كوزر Coser تأثرا شديدا بملاحظات زيمل الرائعة ، خاصة فى مؤلفه « وظائف الصراع الاجتماعى» The Functions of Social Conflict (١٩٥٦) ، حيث أعاد

الاهتمام مرة أخرى بأعمال زيمل . بيد أننا لا نجد فى الوقت الحاضر غير عدد قليل من العلماء يوافقون زيمل على تأكيده أن علم الاجتماع يدرس — فقط — الصور الاجتماعية ، خاصة وأن زيمل نفسه كثيراً ما كان يتجاهل هذا المبدأ . ومع ذلك فإن الدراسة المنظمة للصور الاجتماعية فى ذاتها ، قدمت مساهمات جوهرية ساعدت فى نمو نظرية سوسيولوجية مجردة .

تارد :

ولد جبرييل تارد Gabriel Tarde (١٨٣٤—١٩٠٤) فى سارلات Saralt بجنوب فرنسا . وتلقى دروسه فى كلية أنشأها الجزويت Jesuit ، ثم درس القانون فى تولوز Toulouse وباريس . وقد أمضى خمسة وعشرين عاماً فى وظيفة قاضى تحقيق Juge D'instruction[٢]. وأتاح له هذا العمل فرصة واسعة لبحث كثير من المشكلات الواقعية ، ووقتاً كافياً لكى يتفرغ للقراءة والتأليف . وفى عام ١٨٨٠ بدأ يكتب مجموعة من المقالات الهامة ، ثم استدعى إلى باريس عام ١٨٩٤ ، وعين فى عام ١٩٠٠ أستاذاً للفلسفة الأخلاقية بالسوربون . أما مؤلفاته الرئيسية فى علم الاجتماع فهى : « قوانين المحاكاة » (١٨٩٠) Laws of Imitation ، « والمنطق الاجتماعى » (١٨٩٤) Social Logic « والتعارض الكونى» (١٨٩٧) Universal Oppositiou ، « والقوانين الاجتماعية » (١٨٩٨) Social Laws . وقد لخص فى هذا الكتاب الأخير كتبه الثلاثة السابقة .

وتتركز النظرية السوسيولوجية عند تارد حول عملية المحاكاة . ومن المعروف أن باجوت قد أكد قبل تارد ببضع سنوات أهمية المحاكاة فى الحياة الاجتماعية ، ومع ذلك فيبدو أن الكاتب الإنجليزى لم يكن معروفاً لتارد . ويرجع ذلك إلى أن تارد قد أشار فقط إلى تأثره بالرياضى الفرنسى الشهير كورنو A. Cournot

---

(٢) قاض التحقيق يقوم تقريباً بنفس الوظائف التى تتولها هيئة المحلفين فى هذا البلد (الولايات المتحدة) .

(١٨٠١ — ١٨٧١) الذى تلقن عليه ضرورة تلازم وقوع الظواهر ، وأهمية قياسها وحصرها . وكان كورنو قد أكد فى أحد أعماله أنه يوجد فى كافة ظواهر الحياة ميل طبيعى نحو المحاكاة ، أى تكرار أفعال متشابهة . (يلاحظ أن تارد لم يشر كذلك إلى مقال ظهر قبل كتابه « قوانين المحاكاة » بثلاث سنوات للكاتب بورديه Bourdier عنوانه « حياة المجتمعات The Life of Societies» ، حيث نجد فيه العبارة التالية : « كما أن انتشار مخلوط من الغازات ، يعمل على توازن حجم هذه الغازات ، فإن المحاكاة تميل إلى تحقيق التوازن فى البيئة الاجتماعية » .

ويؤكد تارد أننا نجد فى نطاق البحث العلمى ثلاث عمليات كبرى دائمة هى : التكرار repetition ، والتعارض opposition ، والتوافق adaptation. فكل ضروب التشابه ترجع إلى التكرار ، الذى اعتبره تارد قانوناً كونياً ، بنفس المعنى الذى منحه سبنسر لمفهوم التطور . ويتجلى التكرار فى صور مختلفة ؛ فهو يبدو « فى العالم الطبيعى متمثلا فى الموجات ، وفى علم الحياة يتمثل فى التوالد ، ويأخذ التكرار صورة المحاكاة على المستوى النفسى والاجتماعى » . ومعنى ذلك أن كل الظواهر الاجتماعية إنما ترجع — بصفة نهائية — إلى العلاقة بين شخصين ، يمارس أحدهما تأثيراً عقلياً على الآخر . بل إن المجتمع يأخذ فى الظهور حينما يتجه الفرد نحو جعل سلوكه على نمط سلوك الآخرين .

ولكن لماذا يكون شخصاً معيناً بالذات نموذجاً لشخص آخر ؟ يجيب تارد على ذلك بالإشارة إلى إثارة التباين ، أى ما يترتب على اختراع الفرد أو مبادأته من أشياء . ويعنى ذلك أن الاختراع والمحاكاة يمثلان النمط المميز للعملية الاجتماعية . فالاختراع يتضمن غالباً عنصراً يعمل على التغيير ، عادة ما يكون نوعاً من التأليف المبتكر بين عناصر قائمة بالفعل ، أو تكاملا مثمراً لمجموعة من التكرارات (أو محاكاة اختراعات قديمة) . ويلاحظ أن هذا الشكل الأخير للاختراع مرتبط بالنوع الأول . ويتأثر

معدل الاختراعات فى المجتمع بمقدار الصعوبة التى تواجه تحقيق التكامل بين الأفكار ، وكذلك بمستوى الاستعدادات العقلية الفطرية عند أعضائه ، وأخيرا بالظروف الاجتماعية التى قد تكون مشجعة أو غير مشجعة للاختراعات . فالمحاكاة إذن هى العملية التى يصبح الاختراع بواسطتها مقبول اجتماعياً . أما المجتمع فهو جماعة من الأفراد لديهم القدرة على محاكاة بعضهم ، أو تتحقق بينهم – على الأقل – سمات مشتركة تعتبر نسخاً متكررة لنموذج واحد .

ويحاول تارد أن يكشف عن أهمية المحاكاة عن طريق تحديد معناها فى أربعة ميادين . فالمحاكاة بالمعنى الفلسفى تعتبر نموذجاً لمبدأ التكرار الكونى . ومن الناحية العصبية هى وظيفة للذاكرة ، أما بالمعنى السيكولوجى فمن الممكن أن نرد المحاكاة إلى الإيحاء . (وقد ذهب تارد فى أحد مؤلفاته إلى أن المحاكاة يمكن اعتبارها مماثلة لما يعرف بظاهرة التجول أثناء النوم) . أما من زاوية علم الاجتماع فإن المحاكاة تستطيع أن تقدم لنا إجابات عن بعض التساؤلات الهامة مثل : لماذا يحدث من بين مائة اختراع ، أن يتقبل الجمهور عشرة فقط ، بينما تصبح بقية الاختراعات فى طى النسيان ؟ وهناك قوانين منطقية لعملية المحاكاة ، وأهم هذه القوانين أن الأفراد يحاكون نموذجاً بالذات لأنهم يعتقدون أنه أكثر نفعاً ، أو أكثر توافقاً مع النماذج السائدة من قبل . كما أن محاكاة هذه النماذج تنتشر من مركز معين إلى بقية قطاعات المجتمع . على أن هذه النماذج تتعدل خلال هذه العملية ، بواسطة وسائل الاتصال ، كما يحدث حينما يخترق شعاع الضوء صفحة الماء . أما القوانين غير المنطقية فتتضمن التعميمات التالية : أن محاكاة النماذج الذاتية (الأفكار) تسبق محاكاة النماذج الموضوعية ، كما أن محاكاة هذه النماذج تنتقل عموماً من الطبقات العليا إلى الطبقات الدنيا . يضاف إلى ذلك أن محاكاة الماضى قد تكون هى النموذج السائد ، بينما فى وقت آخر يعيش الأفراد فى الحاضر فقط . وهذا هو ما نعبر عنه اصطلاحياً فى الوقت الحاضر بسيادة التقاليد (محاكاة الماضى) ، أو انتشار «الموضة» (محاكاة النماذج الجديدة). وهكذا يبدو واضحاً أن نظرية تارد فى المحاكاة قد تضمنت عناصر رئيسية

من النظرية السوسيولوجية المعاصرة . بيد أن بعض أفكاره لم تصادف قبولا فى الوقت الحاضر ، وبخاصة القانون الأول من القوانين غير المنطقية . كذلك يتعين تعديل قوانين أخرى، مثال ذلك القانون الذى يقرر أن النماذج العليا تحدث بالضرورة تأثيراً يفوق تأثير النماذج الدنيا .

والواقع أن تحليل تارد للتعارض والتوافق لم يحدث تأثيراً ملحوظاً . فهو يصف التعارض مرة أخرى بأنه قانون كونى ، من الممكن أن نلاحظه فى مجال الرياضيات ، والفيزياء ، والبيولوجيا ، وعلم النفس ، وعلم الاجتماع . ويتبدى التعارض فى صورتين . أما التعارض الذى يأخذ شكل الصراع فهو يعبر عن التقاء موجات متباينة من المحاكاة ، يمكن تمييزها فى حالات الحرب ، والمنافسة ، والمجادلات اللفظية . غير أن حالة الحرب التى تحدث حينما يبلغ التعارض أقصى درجاته ، فتميل نحو الاختفاء تدريجيًّا . وهذه وجهة نظر تفاؤلية كانت شائعة فى أيام تارد . والمنافسة هى السمة الغالبة على النشاط الاقتصادى ، بينما ينتشر التعارض اللفظى القائم على الجدل فى ميادين الدين ، وفلسفة القانون ، والعلم . والشكل الثانى للتعارض عند تارد هو التعارض المنسجم ، وهو يشير إلى اتجاه الظواهر الاجتماعية نحو التذبذب بطريقة دورية . ويتجلى فى موجات الهجرة ، والجريمة ، والتقلب بين الرواج الاقتصادى والكساد ، وظهور الإمبراطوريات والحضارات وسقوطها . ولقد تعرضت محاولة تارد فى تتبع الصراع والانسجام على أنهما شكلان مميزان لعملية فريدة هى التعارض ،لانتقادات شديدة . فهذان المظهران للحياة الاجتماعية لم يلاحظ أنهما على درجة كبيرة من العمومية .

والمظهر الأساسى للتوافق هو قانون التجمع ، أى اكتشاف توازن جديد يعقب التعارض . وغالباً ما يسبق حالة التوافق فترة غير منطقية ، تليها مرحلة تصبح خلالها الأمور منطقية . وتتميز الاختراعات فى الفترة الأولى بأنها غير مترابطة ، ويكون الموقف عموماً غير منتظم . أما المرحلة الثانية

فقد تتعارض خلالها الاختراعات ، مما قد يترتب عليه حدوث نوع من المبارزة المنطقية أو الاتحاد بين الاختراعات المتضاربة .

وعلى أية حال . لا بد أن ينتهى هذا النزاع ، وينبنى نظام جديد ، لأن كل توافق يحدث هو فى جوهره اختراع . وتتكرر هذه العملية باستمرار . ولا شك أننا نلحظ هنا بوضوح تأثير الجدل الهيجلى . فالتوافق هو حركة اختيار بعض الإنجازات من بين مجموعة كبيرة من الممكنات . وهو حركة لا يمكن عموماً أن تنعكس ، إن كانت مع ذلك لا تسير وفقاً لخط محدد . فتطور الظواهر الاجتماعية — وهنا يتبنى تارد بعض تصورات النزعة التطورية السائدة فى عصره — يعنى تحولا تدريجياً لظواهر جزئية غير منتظمة إلى عدد محدود من الظواهر الكبرى . وكلما حققت هذه العملية مزيداً من التراكم ، أصبح من اليسير التنبؤ بظهور حضارة فريدة شاملة .

ولم يتمكن تارد من تطبيق النتائج العلمية لنظريته عن المحاكاة ، وإن كان قد أقام أداة صالحة لهدم النزعة التطورية . فنحن نعلم أن علماء التطور يعتبرون التشابه بين سمات بعض المجتمعات دليلا قاطعاً على صدق نظريتهم . وقد أصبح من اليسير الآن أن نفسر هذه التشابهات عن طريق المحاكاة ، ومعنى ذلك أن قواعد المحاكاة قد أصبحت أساساً لإقامة نظرية شاملة عن انتشار الثقافة (انظر الفصل العشرين) .

وقد أثر تارد فى علم الاجتماع من زوايا متعددة . ويعكس ذلك فى علم الاجتماع الأمريكى كتابات روس E. Ross وآخرون . كما أصبحت تعاليمه تشكل جزءاً أساسياً من الانثولوجيا الحديثة ، وقد انتقلت بدورها إلى علم الاجتماع الحديث . ولقد أدى به إصراره على المحاكاة كعملية فريدة أن يقف فى تعارض مع آراء دوركايم ، الذى أكد أن القهر الاجتماعى هو المظهر الرئيسى للواقع الاجتماعى (سنناقش آرائه فى الفصل التالى) .

النظريات التحليلية المبكرة فى الميزان :

كشف هذا العرض الوجيز لنظريات الرواد الثلاث لعلم الاجتماع التحليلى عن أن كلاً منهم قد أسهم مساهمات جوهرية فى النظرية السوسيولوجية الحديثة . فقد افتتح تونيز دراسة النماذج الأساسية للجماعات الاجتماعية، واقترح نسقاً لتصنيفها . وقدم زيمل دراسته لنماذج العمليات الاجتماعية التى تتبدى فى التفاعل بين الأفراد ، ولا تزال صياغاته قائمة حتى الآن . أما تارد فقد كان أول من أقام أساساً قوياً لنظرية فى التغير الاجتماعى والثقافى ، كما ذهب إلى ذلك كثير من المفكرين .

ومع ذلك كله ، فلم يكن هناك إدراك فى هذه الفترة لأهمية هذه الجهود ، باعتبارها تمهد الطريق لإقامة نظرية سوسيولوجية منظمة تعتمد على البحث الإمبيريقى . والواقع أننا لا نلحظ أى اتفاق بين رواد علم الاجتماع التحليلى ، كما كان الأمر بالنسبة لممثلى الاتجاهات المختلفة للنزعة التطورية . وإذن فالوقت لم يكن ملائماً للقيام بمهمة إقامة نظرية عامة عن المجتمع والتغير الاجتماعى .

الفصل التاسع

إميل دوركايم

ولد إميل دوركايم (١٨٥٨ — ١٩١٧) فى مدينة إيبينال Epinal بمقاطعة اللورين فى الجنوب الشرقى من فرنسا عن أسرة يهودية . ومن المحتمل أن مولده فى القسم القومى من فرنسا ، واتصالاته الأولى بالمشكلات التى صاحبت الحرب بين فرنسا وبروسيا ، وتوحده مع الأقلية اليهودية المتماسكة ، من المحتمل أن يكون ذلك هو الذى أسهم فى تشكيل اهتمامه بدراسة تضامن الجماعة .

وبعد أن استكمل دوركايم دراساته بمدرسة المعلمين العليا بباريس ، سافر إلى ألمانيا حيث درس الاقتصاد ، والفولكلور ، والانثرولوجيا الثقافية ، ثم عين أستاذاً بجامعة بوردو Bordeaux عام ١٨٨٧ ، والتحق بجامعة باريس عام ١٩٠٢ . وقد أسس الحولية الاجتماعية Année Sociologique عام ١٨٩٦ ، والتى ظلت لسنوات عديدة الدورية الأساسية للفكر السوسيولوجى والبحث فى فرنسا . ولقد أقر دوركايم تلمذته على كونت ، وأخذ عنه تأكيده الوضعى للإتجاه الإمبيريقى ، وأهمية الجماعة فى تحديد السلوك الإنسانى .

دراسة الظواهر الاجتماعية :

يوصف جوهر منهج دوركايم بأنه نزعة سوسيولوجية واقعية ، بمعنى أنه قد منح الجماعة واقعاً اجتماعياً مطلقاً بدلا من الفرد . ولعل ذلك يجعل آراء دوركايم قريبة الشبه من آراء جمبلوفتش Gumplowicz (برغم أنه لم يهتم بكتاباته) ، بينما تقف نظريته فى تعارض واضح مع النزعة الفردية والاسمية عند سبنسر . ويرجع ذلك إلى أن دوركايم يقرر أن الظواهر الاجتماعية لا يمكن إرجاعها إلى ظواهر فردية .

ولكن ، ما هى الظاهرة الاجتماعية ؟ الواقع أننا حينما نحاول أن نميز حادثة معينة ترتبط بالمجتمع ، أو تكون ذات دلالة اجتماعية نلجأ إلى استخدام مصطلحات غير واضحة وغير ملائمة . فقد وجد دوركايم أن ثمة ظواهر معينة فى الحياة الاجتماعية يتعذر تفسيرها فى ضوء التحليل السيكولوجى أو الطبيعى ؛ فهناك أنماط من السلوك ، وضروب من التفكير والشعور ، تتميز بأنها خارجة عن الفرد ، كما تتمتع بقوة وقهر . وأمثلة هذه الظواهر عديدة ؛ من أهمها : قواعد الأخلاق ، والأسرة ، والممارسات الدينية ، وقواعد السلوك المهنى . مثل هذه الحقائق هى الظواهر الاجتماعية فى نظر دوركايم ، والتى تشكل الميدان الحقيقى للدراسة السوسيولوجية . والظواهر الاجتماعية تمثل تيارات اجتماعية قائمة ، حتى وإن لم يكن هناك تنظيم اجتماعى محدد بوضوح مثل موجات الحماس التى تدفع الفرد إلى الاندماج فى الحشد أو الجمهرة . هذه التيارات اجتماعية فى جوهرها ، لأن لها واقعاً موضوعياً ، كما تمارس ضغطاً على الفرد .

وتستمد الظواهر الاجتماعية أصولها من المظاهر الجمعية للمعتقدات والممارسات الجماعية . وليست العمومية هى العلامة المميزة لهذه الظواهر . فالفكرة التى تتحقق فى شعور كل فرد ، لا تكتسب لهذا السبب صفة الاجتماعية ، ذلك أن هناك تمييزاً هاماً بين الظواهر الفردية والاجتماعية ، حيث تشير الظواهر الاجتماعية إلى ضروب معينة من السلوك والفكر يتحقق لها الاستمرار ، فتتبلور كأنماط متميزة عن الحوادث الجزئية الفريدة التى أدت إليها . ويلاحظ دوركايم أن هذه الأنماط (الوقائع الاجتماعية) تُصاغ فى بناء معين ، فتصبح حقيقة واقعة فى ذاتها ، مستقلة عن تجلياتها الفردية ، وبذلك نصبح أمام ظواهر اجتماعية بمعنى محدود جداً لمصطلح « اجتماعى » . ومع ذلك فإن التجليات الفردية قد تشير إلى ظواهر اجتماعية — نفسية يهتم بها عالم الاجتماع على نحو غير مباشر .

فعلم الاجتماع عند دوركايم إذن هو دراسة للظواهر الاجتماعية . وبالإضافة

إلى ذلك فهو دراسة تحددت طبيعتها من خلال موضوعها . ويمكننا الكشف عن الظواهر الاجتماعية بطريقتين : الأولى من خلال القوة القهرية التى تمارسها على الأفراد ، والتى تتجلى عموما فى الجزاءات المصاحبة لأنماط السلوك . أما الطريقة الثانية فتتمثل فى انتشارها وعموميتها فى الجماعة . ويشير دوركايم فى هذا الصدد إلى أن المحاكاة ليست ظاهرة اجتماعية حقيقية كما ذهب تارد ؛ ذلك انها (أى المحاكاة) عملية فردية تكمن فى الفرد ذاته ، برغم ما قد يترتب عليها من نتائج اجتماعية . وقد تكون المحاكاة ظاهرة عامة ، إلا أنها مع ذلك ليست ملزمة ، وهذا بدوره يجعلها غير اجتماعية . أما حينما نتصور النظم على أنها معتقدات ، وضروبا للسلوك نتجت عن الحياة الجمعية للجماعة ، حينئذ فقط تصبح ظواهر اجتماعية حقيقية ، لأن لها وجودا خارجا مستقلاً عن الفرد ، وتمارس قهراً عليه . وهكذا ينتهى دوركايم إلى أننا نستطيع أن نعرف علم الاجتماع بأنه علم النظم من حيث نشوؤها ووظائفها .

ويؤكد دوركايم أنه ينبغى أن تعالج الظواهر الاجتماعية باعتبارها أشياء ، وذلك بدلا من الفكرة التى كانت سائدة فى علم الاجتماع ، حين كان العلم يعنى يالتصورات بدلا من التركيز على الأشياء . فقد كرس كونت وسبنسر – مثلا – جهودهما فى كتاباتهما لمناقشة مجرى التقدم الإنسانى ، فى حين أن التقدم تصور عقلى ، وليس ظاهرة يمكن التحقق منها بالبحث التجريبى . فالأشياء إذن تختلف عن الأفكار التصورية ، تماماً كما تختلف المعرفة التى نكتسبها من الخارج عن معرفتنا الداخلية بالأشياء . ويذهب دوركيم إلى أن « الأشياء تتضمن كافة موضوعات المعرفة التى يتعذر إدراكها بالنشاط العقلى الخالص ، والتى يتطلب تصورها توافر بيانات خارجة عن العقل ، نحصل عليها بالملاحظات والتجارب ، أى تلك التى أمكن تشييدها من السمات الخارجية المباشرة[1] .

---

(١) Emile Durkheim, The Rules of Sociological Method, 2nd ed; P. xliii.

ولقد أدى ذلك بدوركايم إلى أن يؤكد أنه من العسير أن ندرس الظواهر الاجتماعية اعتماداً على منهج الاستبطان ، ذلك أنه ليس هناك ما يدلل على أن أفكارنا عن الأشياء ، تطابق الأشياء ذاتها . والغاية الأساسية لعلم الاجتماع هي تحقيق الموضوعية ، بمعنى أن عالم الاجتماع حينما يدرس ــ بداءة ــ المجتمع يتعين أن يتخذ موقفا يماثل موقف العالم الطبيعى ، الذى يفترض أنه يرتاد ميدانا غير معروف وغير مكتشف . وحينما يقوم بإجراء بحثه على هذا النحو يستطيع أن يتعرف على الظواهر من خلال ملاحظة الظواهر الخارجيــة الملموسة مثل الولاء الدينى ، والمكانة الزواجية ، ومعدل الانتحار ، والمهنة الاقتصادية وغيرها . ويؤكد دوركايم أن هذه الظواهر التى أمكن إدراكها عن طريق التحليل المتعمق لها ، إنما هى بمثابة انعكاس لظروف اجتماعية معينة (وهذا ما حاول أن يبرهن عليه فى دراسته للانتحار والدين ، كما سنوضح فيما بعد) . فمعدلات الانتحار ــ مثلا ــ قد تصور درجة التضامن الاجتماعى فى مختلف أنماط الجماعات .

ومن ناحية أخرى فإن الظواهر الاجتماعية ليست نتاجا للإرادة الإنسانية الفردية ، ولذلك يتعذر دراستها بواسطة البحث السيكولوجى . وهى فى الوقت ذاته تشكل الأفعال الإنسانية وتحدها . ومع ذلك فقد يبدو أن هناك قدراً من التداخل والتساند بين الظواهر الفردية وظواهر الحياة الجمعية ، برغم أنهما ليسا شيئاً واحداً . ويضرب دوركايم على ذلك مثالا توضيحيا ؛ فالخلية الحية تتألف من عناصر كيمائية ، ومع ذلك فإن لهذه الخلية حياة خاصة بها تختلف عن عناصرها المكونة ، وتكون خارجة عنها . وهذا هو مايتحقق تماماً فى كل مجتمع ، حيث نجد ظواهر اجتماعية لها خصائص متميزة عن خصائص الأفراد أعضاء المجتمع وخارجه عنهم ، وهذا بدوره هو الذى يجعل تلك الظواهر مختلفة نوعياً عن الظواهر السيكولوجية ، وتمثل دراستها مستوى مختلفا أيضا من التحليل . وسوف تتضح هذه النقطة فيما بعد عند مناقشة المنهج عند دوركايم .

ولكى نفهم تماماً موقف دوركايم، يتعين علينا أن نأخذ فى الاعتبار الحالة التى كان عليها علم النفس فى الوقت الذى عاش وكتب فيه العالم الفرنسى العظيم . لقد كان علم النفس حينئذ قائماً على الاستبطان ، بحيث أن أغلب علماء النفس كانوا يطابقون الظواهر السيكولوجية بعملية الشعور . أما الموقف « السوسيولوجى » الذى اتخذه دوركايم فى هذا المجال فكان جزءا من تحذيره بعدم الوقوع تحت إغراء تفسير العمليات الاجتماعية بالرجوع إلى القرارات التى يتخذها الملوك ، والوزراء ، والجنرالات . وهو ضرب من تفسير الظواهر الاجتماعية كان شائعاً وقتئذ . ولقد أصبح علم النفس المعاصر مختلفاً تماماً عما كان عليه فى الفتره التى عاشها دوركايم . كما أن علماء الاجتماع المحدثين قد أصبحوا يوافقون عموماً على أن الأفعال الإنسانية تتشكل أساساً من خلال السلوك المكتسب الذى يشكل بدوره أساس أى نظام اجتماعى . ويحاول علماء النفس الآن دراسة هذا السلوك وتفسيره، بحيث لم تعد إشارات علم الاجتماع لنتائج دراسات علم النفس فى هذا المجال أمراً مسموحاً به فقط ، بل ضرورياً .

القوى الجمعية فى الحياة الاجتماعية :

ترتبط معالجة دوركايم للظواهر الاجتماعية ارتباطا وثيقا بمناقشاته العديدة للضمير الجمعى Collective Consciousness (هذه ترجمة للمصطلح الفرنسى Conscience إلى المصـــطلح الإنجليزى Consciousness) . ولقد أوضح دوركايم عناصره العقلية والأخلاقية ، حين كان بصدد كشف وظائف القوى الجمعية فى الحياة الاجتماعية . على أن بعض من فسروا آراء دوركايم ذهبوا إلى أنه قد تصور وجود عقل جمعى كحقيقة موضوعية ، وهذا موقف لا يعترف به العلم الاجتماعى الحديث . وتبرر بعض المصطلحات والتأكيدات التى ذكرها دوركايم هذا التفسير . غير أن هذا الموقف قد دفع آخرين إلى القول بأن دوركايم لم يقصد هذه الصورة المتطرفة للواقعية الاجتماعية،

وأن تحليله للظواهر الجمعية والعقلية يقترب في بعض جوانبه من التصور الحديث لدور الثقافة في الحياة الاجتماعية ، وهذا هو المنهج الذي اتبعه في التحليل كما يتبدى في أعماله الأساسية .

ويعد كتابه « تقسيم العمل الاجتماعي » (١٨٩٣) The Division of Labor in Society — والذي كان فاتحة أعماله السوسيولوجية — دراسة كلاسيكية للتضامن الاجتماعي . فقد عالج في القسم الأول من الكتاب الظواهر الاجتماعية بوجه عام باعتبارها نتائج مصاحبة لتقسيم العمل في المجتمع ، والذي اعتبره متغيراً مستقلاً . وقد أفاد دوركايم على نحو واسع وبشكل مباشر من بيانات مستمدة من القانون ، والذي يعتبره مظهراً للحياة الاجتماعية لايخضع فقط للملاحظة ، بل هو بمثابة أكثر صور القهر الاجتماعي تنظيما .

وقد لاحظ دوركايم حينما قارن بين المجتمعات القديمة والمجتمعات الأكثر تطوراً ، أن الأولى تتميز بوجود نوع من التضامن الآلي Mechanical ، أما الثانية فيسود فيها تضامن عضـــوي Organic . ويعتمد التضامن الآلي على التماثل بين أعضاء المجتمع ، بينما يستمد التضامن العضوي أسسه من التباين . وإذا كان هذا التمييز يشبه تصور سبنسر للتطور باعتباره تغيراً من المتجانس إلى اللامتجانس ، إلا أن الفارق بينهما يتمثل في أن التطور لم يكن الظاهرة المحورية عند دوركايم ، كما أن التعارض بين المجتمعين العضوي والآلي يعتبر بمثابة خلفية تُبطن دراسته للظواهر الجمعية .

وحين يسود في المجتمع تضامن آلي ، يتميز **الضمير الجمعي** بقوة ملحوظة. ويشير الضمير الجمعي في هذه الدراسة المبكرة ، إلى المجموع الكلي للمعتقدات والعواطف العامة بين معظم أعضاء المجتمع ، والتي تشكل نسقاً له طابع متميز . ويكتسب هذا الضمير العام واقعا ملموساً ؛ فهو يدوم خلال الزمن ، ويدعم الروابط بين الأجيال . ويؤكد دوركايم أن **الضمير الجمعي** يعيش بين الأفراد ويتخلل حياتهم ، إلا أنه يكتسب مزيداً من القوة

والتأثير والاستقلال ، حينما يتحقق نوع من التماثل الواضح بين أفراد المجتمع ؛ ذلك أن الضمير الجمعى يعد نتاجاً للتماثل الإنسانى . ولعل هذا هو الموقف السائد فى المجتمعات التقليدية التى تتميز بالتضامن الآلى ، حيث يسيطر هذا الضمير العام على عقول الأفراد وأخلاقياتهم . ومع ذلك فإننا نلاحظ أنه يتحقق لدى كل فرد ضميران : الأول هو الذى تشارك فيه الجماعة (وهو الذى تعبر عنه فكرة « المجتمع يعيش بداخلنا » ، وهذا تصور يماثل إلى حد بعيد النظرة السائدة اليوم ، والتى تعبر عنها فكرة استدماج الثقافة Internalization of Culture) . أما الثانى فهو خاص بالفرد ذاته . وحينما يسود التضامن الآلى فى المجتمع تتجلى فعالية القوى الجمعية واضحة فيما يثيره انتهاك نظم الجماعة من ردود فعل قوية . وهنا نجد تعبيراً قوياً للقهر الاجتماعى ، يتمثل فى سيادة القانون الجنائى القائم على العقاب الرادع من أجل تدعيم التضامن الآلى .

ويصاحب نمو تقسيم العمل فى المجتمع ظهور التضامن العضوى . فتقسيم العمل وما يترتب عليه من تباين بين الأفراد ، يعمل على تدعيم نوع من التساند المتبادل فى المجتمع . وينعكس هذا التساند المتبادل على العقلية الإنسانية والأخلاقيات ، كما أنه يتبدى فى ظاهرة التضامن العضوى ذاتها . وكلما ازداد هذا التضامن رسوخاً ، قلت أهمية **الضمير الجمعى** . وهكذا يُستبدل القانون الجنائى القائم على جزاءات رادعة ، بقانون مدنى وإدارى يهدف إلى الحفاظ على حقوق الأفراد ، بدلا من العقوبة . (ولعلنا نستطيع أن نذهب استناداً إلى هذه الشواهد إلى أن هذا المطلب الذى يؤكده دوركايم يسير وفقاً للنمط التطورى ؛ ولذلك فهو يثير انتقادات شديدة) . ويزداد التضامن العضوى رسوخاً بازدياد تقدم المجتمعات ، وتدعيمها للتقدم الأخلاقى الذى يؤكد القيم العليا للمساواة والحرية والإخاء والعدالة . وبالإضافة إلى ذلك يصبح للتعاقد قيمة عالية . ويشير دوركايم إلى أن هذه التعاقدات لا تؤدى إلى إلغاء القهر الاجتماعى ، لأنها تنطوى على عناصر محددة ومعروفة مقدماً ؛

أى قبل أن ينفذ الأعضاء مضمون هذه التعاقدات . بل إن هذه العناصر تكون قائمة مستقلة قبل الموافقة على التعاقدات ذاتها (توضح عقود العمل المعاصرة وجهة نظر دوركايم ، فالقانون يحدد بعض الاعتبارات مثل طول يوم العمل ، والأجور ، والظروف الفيزيقية ، ولا يتركها للمتعاقدين) . ومعنى ذلك كله أنه حتى فى المجتمعات التى تعتمد على التضامن العضوى ، يظل للقهر الاجتماعى دور أساسى . ويتعين أن نشير فى هذا الصدد ، إلى أنه فى الوقت الذى كتب فيه دوركايم كتابه «تقسيم العمل فى المجتمع » كان تحليل القيود الاجتماعية على الحرية الشخصية غير متقدم نسبياً . لذلك يعد دوركايم من أبرز من ساهم فى هذه الفكرة .

ويتناول القسم الثانى من كتاب دوركايم الأسباب المؤدية إلى زيادة تقسيم العمل ، مؤكداً عاملا أساسيا — من وجهة نظره — يتمثل فى نمو كثافة السكان . مثل هذه المناقشة هجرها تقدم العلم ، لأنها لاتضيف إلا القليل للنظرية السوسيولوجية ، وإن كان ليوشنور Schnoer قد حاول — حديثا — أن يعيد النظر فيها[٢].

وكان كتاب « قواعدالمنهج فى علم الاجتماع » The Rules of Sociological Method (١٨٩٥) العمـــل الرئيسى الثانى لدوركايم ، والذى قدم فيه تصوراً جديداً للضمير الجمعى . ويؤكد دوركايم أنه ينتج عن تجمع عقول الأفراد والتحامها ، نوع من الوحدة السيكولوجية تتميز عن الأفراد ذاتهم . وهذا النتاج الجمعى ليس هو مجموع الأجزاء ؛ ذلك أن الجماعة تمارس أنماطاً من التفكير ، والشعور ، والسلوك مختلفة تماماً عن الأفراد الذين يكونونها . وهذا هو الذى يجعل من الضرورى أن يبدأ تحليل سلوك الجماعة بدراسة ظواهر جمعية ، بدلا من دراسة الأفراد . ومعنى ذلك أن العلاقة بين علم النفس وعلم الاجتماع تشبه العلاقة بين البيولوجيا وعلم النفس .

(٢) See L.F. Schnore, " Social Morphology and Human Ecology", American Journal Sociology, 63 (May, 1958)

فعلم الاجتماع له موضوعه المتميز ؛ لأن الجماعة حقيقة قائمة بذاتها ، وبالتالى يصبح لهذا العلم مفاهيمه الخاصة .

ومن العسير أن نفسر الظواهر الاجتماعية على أساس العمليات النفسية للفرد ، لأن هذه العمليات لا تستطيع فى ذاتها أن تؤدى إلى إيجاد تصورات جمعية ، وعواطف ، وغير ذلك من الميول الجماعية . وهذه الظواهر الجمعية تمارس ضغطاً قوياً على الأفراد بحيث تصبح السمات العامة المميزة لأعضاء الجماعة ، نتيجة مترتبة على هذا الضغط ، على الرغم من أن ذلك لايبدو واضحاً للأفراد . ولقد أوضح وجهة نظره هذه فى كتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » ، باعتبارها تمثل تعديلا جزئياً للموقف الذى تبناه فى كتاب « تقسيم العمل الاجتماعى » . فقد ذهب فى كتابه هذا إلى أن الضمير الجمعى يتألف من التصورات والعواطف الشائعة بين الأفراد الذين يكونون غالبية أعضاء الجماعة ، أما فى « قواعد المنهج »فنجد أن التماثل العقلى والعاطفى بين غالبية الأعضاء مستمد من الضغط الذى يمارسه الضمير الجمعى على كل منهم .

وتتضمن دراستهالمونوجرافية الواسعة عن « الانتحار Suicide » (١٨٩٧) عرضا لنظريته فى **القهر الاجتماعى** ، فى أكثر صورها حدة ، حيث ترتبط ارتباطاً وثيقاً بتصوراته عن **الضمير الجمعى** . وفى ضوء ما أكده كيتليه من أهمية الأساليب الكمية وضرورتها فى العلوم الاجتماعية ، حاول دوركايم أن يدرس بدقة — وبقدر كبير من الفطنة الإحصائية فى وقته — معدلات الانتحار فى قطاعات مختلفة من سكان أوربا . وقد كان استخدامه لهذا التحليل الإحصائى الواسع النطاق ينطوى على هدفين : الأول يتمثل فى نقد النظريات التى حاولت تفسير تباين معدل الانتحار بين الجماعات على أسس سيكولوجية أو بيولوجية (عرقية) أو تطورية أو مناخية أو جغرافية . وقد حقق فى ذلك نجاحاً ملحوظاً . أما الهدف الثانى فهو تدعيم تفسيراته النظرية والسوسيولوجية بشواهد واقعية ملائمة .

وقد خلص دوركايم إلى نتيجة مؤداها . أن اختلاف معدلات الانتحار – والتى تتميز عن الحالات الفردية التى يبحثها علم النفس– يرجع فى المحل الأول إلى تباين البناء الاجتماعى ، وبخاصة الفروق فى درجة التضامن الاجتماعى ونمطه . فالانتحار الأنانى Egoistic ينتج عن ضعف تكامل الجماعة نسبياً . وهو يسود بوجه خاص فى الجماعات التى تقل فيها قوة الروابط الاجتماعية بشكل ملحوظ ، فهو –مثلا– أكثر انتشاراً بين غير المتزوجين والبروتستانت . أما الانتحار اللامعيارى الناتج عن فقدان المعايير Anomic فيصاحب انهيار المعايير الاجتماعية المترتب على التغيرات الهائلة والمفاجئة التى تميز العصر الحديث . ويضيف دوركايم إلى ذلك حقيقة أخرى ، هى أن التضامن الاجتماعى قد يدفع إلى الانتحار. ويتبدى ذلك فى النمط الثالث للانتحار والذى أطلق عليه الانتحار الغيرى أو الإيثارى Altruistic . وتزداد معدلات هذا النمط فى بعض المجتمعات البدائية ، وفى التنظيمات العسكرية الحديثة . غير أن هذا العرض السريع لبعض النتائج التى انتهى إليها دوركايم ، لا يقدم صورة واضحة لدراسته عن **الانتحار** ، والتى تعد دراسة رائدة من حيث قدرتها على الربط بين الإطار النظرى والبحث الإمبيريقى ربطاً متكاملا .

ومع ذلك فقد كان دوركايم فى هذه الدراسة أكثر تطرفاً فى نزعته الواقعية السوسيولوجية . فهو يحدثنا عما يطلق عليه « تيارات الانتحار » Suicidal Currents باعتبارها اتجاهات جمعية تسيطر على الأفراد وتجرفهم فى تيارها العارم ، ومن ثم يمكننا تفسير السلوك الانتحارى فى أوقات معينة كنتيجة لهذه التيارات . إلا أن أهمية دراسته **للانتحار** تكمن فى إبرازها لدور النظرية السوسيولوجية فى العلم الإمبيريقى .

أما دراسته عن « التصورات الجمعية والفردية » (١٨٩٩) Collective and Individual Representations – والتى اعتبر فيها الضمير العام نتاجاً اجتماعياً نفسياً للتفاعل الإنسانى – فهى وإن كانت تضيف قليلا لمناقشاته

السابقة . إلا أنها مع ذلك تكشف عن ازدواجية استمرت تؤكدها دراسات دوركايم اللاحقة . وتتمثل هذه الازدواجية فى تصوره المثالى للجماعة الاجتماعية من جهة ، وتأملاته حول الأصل الاجتماعى أو الجماعى للأخلاق والقيم والدين والمعرفة من جهة أخرى .

ونستطيع أن نجد هذين الاتجاهين بوضوح فى مقاله « أحكام الواقع وأحكام القيمة » (١٩١١) Judgments of Reality and Judgments of Values ، حيث ربط دوركايم الضمير الجمعى بالمثاليات الاجتماعية . فالمثل الاجتماعية تجعل **الضمير الجمعى** حقيقه قائمة ، كما أن الضمير بدوره يدعم هذه المثاليات . والمثاليات تنبع أساساً من الواقع ، وإن كانت تبدو بعيدة عنه . فتصور الإنسان للمجتمع المثالى هو جزء من الواقع الاجتماعى ، وهو لذلك يتطلب دراســة سوسيولوجية . فالدين والقانون والأخلاق والاقتصاد — والتى يعتبرها دوركايم الأنساق الاجتماعية الأساسية — هى فى جوهرها أنساق قيم ومثاليات . ويعتقد دوركايم — بالإضافة إلى ذلك — أن المثاليات الاجتماعية هى التى تشكل **الضمير الجمعى** ؛ لأنها تتحقق مستقلة عن التصورات الفردية . أما القيم فهى تجليات **للضمير العام** نلاحظها على الأفراد ذاتهم . والواقع أن هذه الأفكار تكشف عن مرحلة جديدة فى تفكير دوركايم حين يتحول الضمير الجمعى من المستوى السيكولوجى للجماعة إلى عالم الأفكار ، فى الوقت الذى يكون فيه عاملا حاسماً فى تكوين أفكار الأفراد . ولعلنا نلمح بوضوح فى هذا العمل تأثير الفلسفة المثالية — وبخاصة الهيجلية — والتى طالما جذبت دوركايم إليها فى فترة شبابه .

التفسير الاجتماعى للدين :

يمثل كتاب دوركايم « الصور الأولية للحياة الدينية » (١٩١٢) The Elementary Forms of Religious life آخر أعماله الهامة . ففيه حاول أن يطبق تحليله للقوى الجمعية أو الجماعية ، فى دراسته للدين فى

أكثر مظاهره أولية . وهو يقرر منذ البداية « أنه فى هذا الكتاب » « سوف يحاول أن يدرس أكثر الديانات المعروفة لنا بدائية وبساطة . . . وهى تلك التى نجدها فى مجتمع لا يجاوزه أى مجتمع آخر فى بساطة تنظيمه ». وقد وقع اختياره على إحدى القبائل الاسترالية التى تسمى « الأرونتا » Arunta لكى يجرى عليها دراسته المركزة ، من خلال بعض المصادر الثانوية . وإذ كان هذا الاختيار ينهض — فى جانب منه — على افتراض مؤداه أن « الأرونتا » تمثل مرحلة أولية فى النمو التطورى ، إلا أن دوركايم كان يأمل أن يمكنه اختياره هذا من دراسة حالة محددة ، يستطيع فيها أن يحيط بأطراف المجتمع كله ، بالإضافة إلى أنه يمكن التحقق عن طريق الملاحظة التجريبية من السمات الداخلية والارتباطات المتبادلة بين النظم .

على أن كثيراً من الباحثين حاولوا البحث عن أكثر صور الدين أولية . فانتهى سبنسر وتايلور إلى أن **الأنيميزم** Animism أو عبادة الأرواح فى المجتمعات البدائية هى الصورة الأولية للدين ، أما ماكس مولر Max Muller (١٨٢٣ — ١٩٠٠) فقد ذهب إلى أن هذه الصورة الأولية تتمثل فى **الطبيعية** Naturism أو عبادة قوى الطبيعة . غير أن دوركايم رفض هذه النظريات ، لأنها — فى نظره — لم تستطع أن تميز بين ما هو مقدس Sacred ، وما هو دنس Profane ، والذى يمثل عنده نقطة بداية حقيقية فى دراسة الدين . وهى بالإضافة إلى ذلك تميل إلى تفسير الدين تفسيراً متطرفاً ، لأنها تعتبره ضرباً من التخيل لا ينهض على أساس واقعى ، ولقد أدى ذلك بدوركايم إلى أن يأخذ **التوتمية** Totemism كما تسود فى قبيلة «الأرونتا» باعتبارها أكثر صور الدين بساطة . وتشير التوتمية إلى اعتقاد داخلى فى قوة غيبية (أو مقدسة) أو فى مبدأ يحدد مجموعة من الجزاءات ، يتعين تطبيقها على كل من يحاول انتهاك المحرمات Taboos ، ويعمل فى الوقت ذاته على دعم المسئوليات الأخلاقية فى الجماعة ، بل ويضفى حياة على التوتم ذاته . ويرمز التوتم — سواء كان حيوانا أو نباتا

أو شيئاً طبيعياً — إلى هذا المبدأ التوتمى المقدس من ناحية ، وإلى الجماعة أو العشيرة من ناحية أخرى . ولقد درس دوركايم النشاطات الاجتماعية «للأرونتا» ، فلاحظ أن حياتهم تنقسم قسمة عادلة بين جانبين : الأول : علمانى Secular يتصل بانقسام العشيرة إلى مجموعات صغيرة من الأفراد يمارسون حياتهم الخاصة سعيا وراء قضاء مطالبهم وحاجاتهم . أما الجانب الثانى فيتمثل فى التجمعات الدورية المقدسة للعشيرة التى تعمل على تنظيمها وتحقيق سيادة الجماعة . وقد يصاحب هذا التجمع انتهاك بعض المحرمات . ويؤكد دوركايم أن فكرة الدين وعاطفته يتحققان من خلال هذه النشاطات الجماعية . فالجماعة — إذن — هى المصدر الأساسى ، أو السبب الكافى لظهور الدين ؛ ذلك أن أفكارنا وممارساتنا الدينية ترمز إلى الجماعة الاجتماعية . وهذا هو الذى يجعل التمييز بين ماهو مقدس ودنس ، تمييزاً يتسم بالعمومية ، ويؤدى وظائف جوهرية فى الحياة الاجتماعية بوجه عام .

ويشير المقدس — فى رأى دوركايم — إلى كافة الأشياء التى يحددها الإنسان ويعزلها عن غيرها ، نظراً لطبيعتها الخاصة . وهى تتضمن المعتقدات الدينية والطقوس والمعبودات ، بل هى تتسع لتشمل أى شيء اصطلح اجتماعياً على أنه يتطلب معالجة دينية خاصة . ويضيف دوركايم إلى ذلك حقيقة أخرى ؛ « فدائرة الأشياء المقدسة لا يمكن أن تتحدد مرة واحدة ، لأنها تختلف فى مداها اختلافاً يتوافق مع تنوع الديانات » . ويكتسب المقدس أهميته من خلال تمييزه عما هو دنس . « فالشيء المقدس هو ذلك الذى لا يمكن أن يمسه الدنس ؛ لأن له حصانة خاصة » . وقد تختلف الأشياء المقدسة أو الدنسه وفقاً للزمان والمكان ، ولكن هذا التمييز يظل مع ذلك يفرض نفسه على سلوك الإنسان ، ويجبره على اتباعه . وتكشف المشاركة فى الأنشطة المقدسة كالطقوس والحفلات الدينية ، عن وظيفة اجتماعية أساسية للدين ، تتمثل فى أنها تمنح المشاركين هيبة اجتماعية خاصة . ومعنى ذلك كله أنه من الضرورى أن نعرف الدين باعتباره نسقاً

من المعتقدات والممارسات المرتبطة بالأشياء المقدسة ، وأن هذه المعتقدات والممارسات هى التى توحد بين الأفراد وتحقق بينهم نوعاً من التكامل الأخلاقى يتجسم فى جماعة دينية معينة (كالكنسية) ، وبذلك تتحقق المشاركة الجمعية فى المعتقدات ، والتى تعد بدورها عاملا أساسياً فى نمو الدين .

ويطرح دوركايم تساؤلا أساسياً مؤداه : ما الذى تُشير إليه الرموز المقدسة للمعتقدات والممارسات الدينية ؟ يؤكد دوركايم فى الرد على هذا التساؤل أن هذه الرموز لا يمكن أن تشير إلى أى شىء يخرج عن نطاق الواقع الأخلاقى للمجتمع ، مثل البيئة الطبيعية أو الطبيعة الإنسانية للفرد ، ويرجع ذلك إلى أن الحياة الجمعية هى مصدر الدين ، وهى التى تحدد موضوعه . فالمقدس — إذن — مُشخص فى قاع المجتمع . والواقع أن هذا التفسير السوسيولوجى العلمانى للدين (الذى يتجاهل فيه دوركايم الطبيعة غير الواقعية للدين) يستند إلى فكرة أساسية تتلخص فى أن هناك نوعاً من التماثل فيما يتعلق باتجاهات الناس نحو الله والمجتمع . فكلاهما يخلق لدى الفرد إحساسا بالألوهية ، وهما كذلك يتمتعان بسلطة أخلاقية ، ويدفعان الإنسان إلى الإخلاص والتضحية بالذات ، وهما بالإضافة إلى ذلك يكسبان الفرد سلوكاً غير عادى . ومعنى ذلك كله أن شعور الفرد بالاعتماد على قوة أخلاقية خارجة عنه ، لا يفسر بأنه استجابة لضرب من الوهم والخيال ؛ بل إن ذلك فى الواقع نتيجة مترتبة على عضويته فى المجتمع . ويخلُص دوركايم من دراسته هذه إلى أن الوظيفة الأساسية للدين تتمثل فى تحقيق التضامن الاجتماعى وتدعيمه والمحافظة عليه ؛ بل إنه يؤكد فوق ذلك كله أن الدين سوف يبقى ، طالما تحقق للمجتمعُ بقاؤه واستمراره .

ويتضمن كتاب « الصورة الأولية للحياة الدينية » — بالإضافة إلى تحليل ظاهرة الدين — محاولات مبدئية لصياغة تفسيرات مماثلة للصور الأساسية للتصنيف ومقولات الفكر ذاتها ، حيث وجد دوركايم أن هذه التصورات الجمعية تستمد جذورها أيضاً من حياة الجماعة . وإذا كنا لا نستطيع

فى هذا الصدد أن نتتبع مناقشات دوركايم المستفيضة للمحددات الاجتماعية للتصنيف ومقولات الفكر ، فإن من المهم أن نشير إلى أن تأملاته فى هذا الميدان قد أدخلته فى نطاق سوسيولوجية المعرفة . والتى تعد الآن فرعاً أساسياً من دراسات علم الاجتماع .

إسهاماته المنهجية :

أدرك دوركايم بوضوح تام أن علماء النظرية الاجتماعية السابقين عليه قد أهملوا إلى حد بعيد مشكلة البحث عن المنهج الملائم لدراسة الظواهر الاجتماعية وتحليلها . فليس من شك أن كونت قد عالج مسألة المنهج ، ولكن معالجته تميزت بالغموض ، لأنها دارت أساساً حول تأكيد نزعته الوضعية . كذلك اهتم سبنسر بمناقشة إمكانيات الدراسة الاجتماعية العلمية ، والصعوبات التى تواجهها ، غير أن مناقشاته كانت غامضة أيضاً ، وبخاصة ما تعلق منها بمناهج العلم الجديد .

ونود أن نشير فيما يتعلق بكتابه « قواعد المنهج فى علم الاجتماع » — والذى سبقت الإشارة إليه فى معالجتنا للقوى الجمعية والحياة الاجتماعية — أن هذا الكتاب وإن كان قد خُصص لدراسة المشكلات المنهجية بالذات ، إلا أن ذلك لم يمنع دوركايم من أن يسهم مساهمات قيمة فى هذا المجال ، نجدها منتشرة فى كافة أعماله الرئيسية .

والواقع أن الميتودولوجيا عند دوركايم تتكون إلى حد بعيد من صياغة القواعد التى يتعين اتباعها لتمييز الظواهر الاجتماعية وتحديدها . فمن الضرورى أولا أن نتخلى تماما عن تصوراتنا المسبقة عند ملاحظتنا للظواهر الاجتماعية . وهذا يعنى أن على عالم الاجتماع أن يتجرد تماما عن الأفكار الشائعة ، والمسيطرة على تفكير رجل الشارع ؛ أو كما يقول دوركايم « إن عليه أن يتحرر — دفعة واحدة — من سيطرة تلك المقولات الواقعية التى اكتسبت قوة من خلال تعودنا عليها منذ زمن بعيد » . ثم علينا ثانياً أن نحدد موضوع

كل بحث فى علم الاجتماع ،بحيث يغطى مجموعة من الظواهر التى أمكن تحديدها فى ضوء خواصها الخارجية والعامة . وهذا يعنى أنه يتعين أن يقصر الباحث جهوده فى نطاق الظواهر الاجتماعية التى يمكن التأكد من وجودها من خلال مظاهرها الخارجية . ثم علينا بعد أن نعتبر الظواهر الاجتماعية مستقلة عن مظاهرها الفردية ، وهذا يجعل الباحث فى علم الاجتماع يتخطى حدود السلوك الفردى فى محاولته للكشف عن مظاهر أكثر دواماً واستقراراً للعادات الجمعية . فهو إذن سيدرس المعايير فى ذاتها ، مثل القواعد القانونية والأخلاقية والمعتقدات الاجتماعية ، وسيركز فى الوقت ذاته على ماتحظى به من دوام واستمرار .

والواقع أن القاعدة المنهجية الأساسية عند دوركايم تعتمد على هذا الاستقلال الذى يميز الظواهر الاجتماعية . فالحقيقة التى يتعين أن تؤكدها، هى أن تفسير الظواهر الاجتماعية فى ضوء علم النفس قد تجاهل ما تمارسه تلك الظواهر على حياة الإنسان من قوة جبرية . وهذا هو الذى يجعلنا نتجه نحو البحث عن تفسير ملائم للحياة الاجتماعية فى نطاق المجتمع ذاته ؛ على أن نأخذ فى اعتبارنا حقيقة أخرى تتمثل فى أن المجتمع لا يساوى مجموع الأفراد ، بل يشير إلى نسق اجتماعى له واقع محدد وخصائص نوعية . وهكذا ينتهى دوركايم إلى أنه من الخطأ البالغ أن نفسر ظاهرة اجتماعية معينة ، باعتبارها نتاجاً مباشراً للعمليات النفسية الفردية . وليس من شك فى أن مصدر الالتزامات الاجتماعية العديدة يكمن خارج نطاق الفرد ذاته . فطاعة الأبناء والحب والتدين والولاء للزواج وغيرها من العواطف التى تنشأ عن الحياة الاجتماعية ، ليست أسباباً للظواهر الاجتماعية كما قد يبدو للبعض ، ولكنها فى الواقع نتائج مصاحبة للضغوط التى تمارسها تلك الظواهر على الشعور الفردى . ومعنى ذلك كله أن الحياة الجمعية مستقلة عن حياة الفرد الخاصة . ولعل ذلك هو الذى أدى بدوركايم إلى الاعتقاد بأنه « يتعين أن نبحث عن السبب المحدد للظاهرة الاجتماعية بين الظواهر الاجتماعية السابقة عليها ، وليس بين حالات الشعور الفردى » .

ويؤكد دوركايم في مناقشته لقواعد إقامة البراهين في علم الاجتماع ، أن التجربة غير المباشرة (أو المنهج المقارن) ، هي المنهج الوحيد الذي يلائم طبيعة الدراسة في هذا العلم . ففكرة كونت عن المنهج التاريخي فكرة غير صالحة ، لأن مجرد تتبع التقدم في تطوره لا يقدم لنا دليلا على العلية . ويرجع ذلك إلى أن العلية تمثل علاقة ضرورية بين ظرف سابق ووضع لاحق للظواهر ، ولا يمكننا الوقوف على مثل هذه العلاقة إلا بعد مقارنة أكثر من حالة واحـــدة . وهكذا يعتقد دوركايم أن لكل نتيجة سبباً محدداً . فإذا لاحظنا — مثلا — أن للانتحار أكثر من سبب واحد ، فمعنى ذلك أن الشواهد التي بأيدينا تشير إلى وجود أكثر من نمط من أنماط الانتحار . ويذهب دوركايم إلى أبعد من ذلك؛ فهو يقرر أن تفسير ظاهرة أكثر تعقيداً من ذلك ، مثل وجود نظام معين في نوع اجتماعي بالذات ، لا يقتضي من الباحث أن يقصر دراسته على صور هذا النظام وأشكاله المتعددة داخل جماعة تنتمي إلى هذا النوع فقط ، بل إن عليه أن يتخطى ذلك إلى دراسة الأنواع الاجتماعية السابقة عليه كذلك .

ويعتقد دوركايم أن علم الاجتماع يجب أن يصبح علم اجتماع مقارن . طالما أنه لا يكتفي بمجرد الوصف ، بل يسعى إلى دراسة الظواهر الاجتماعية . فضلا عن أن الأسلوب العلمي الصحيح يتطلب مقارنة المجتمعات خلال مرحلة تطورية واحدة . (وهنا نلاحظ أن دوركايم يحاول أن يختبر طريقته الخاصة في البحث في ضوء افتراضات كونت وسبنسر عن التطور التقدمي ، برغم أنه لا يتفق معها في منهج البحث) . ولعل ذلك هو الذي دفع دوركايم إلى الاهتمام بتأكيد فوائد الطريقة التي أطلق عليها مل Mill طريقة التلازم في التغير Concomitant Variation . وتذهب هذه الطريقة إلى أنه إذا كان التغير في متغير معين (مثل معدل الانتحار) يصاحبه تغير في متغير آخر (كالإنتماء الديني مثلا) ، فإن هذا التلازم في التغير قد يرجع إلى إرتباط سببي مباشر بين المتغيرين ، أو إلى ارتباط بينهما من خلال ظاهرة اجتماعية

أساسية (ولتكن مثلا درجة التضامن الاجتماعى فى الجماعة) . ولقد كانت معظم الأعمال الامبيريقية التى أجراها دوركايم ، تهدف إلى إثبات وجود علاقات سببية وفقاً لهذه الطريقة الدقيقة التى أدخلها على المنهج المقارن .

ومع ذلك يرى دوركايم أن البحث عن العلاقات السببية بين الظواهر الاجتماعية ، ليس إلا جانباً يسيراً من مهمة علم الاجتماع . لذلك حاول أن يطور منهجاً وظيفياً يلائم دراسة الظواهر الاجتماعية ، وهو منهج يحظى باهتمام علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر (انظر الفصل السابع عشر) . والنزعة الوظيفية عند دوركايم هى بديل للمنهج الغائى Teleological Method ، الذى تكشف عنه كتابات كونت وسبنسر . ويفترض هذا المنهج أنه يكفى لتفسير الظواهر الاجتماعية أن نقف على قدرتها على إشباع الرغبات الإنسانية . غير أن هذا الافتراض ينطوى على خطأ واضح ؛ فالرغبات الإنسانية ذاتها تخضع لضروب من التغير ، كما أن الظواهر الاجتماعية لا تفقد كيانها حتى بعد أن تنتهى فائدتها الأصلية . ومن ثم يخلص دوركايم إلى أن علم الاجتماع سوف يُعنى بالبحث عن الوظيفة التى تؤديها الظاهرة الاجتماعية ، إلى جانب اهتمامه بالكشف عن أسبابها الكافية . ويلجأ دوركايم فى تفسيره لمفهوم الوظيفة إلى إستعارة بعض التصورات البيولوجية ، فهى فى رأيه تشير إلى نوع من الارتباط بين واقعة معينة وحاجات الكائن العضوى . وبعبارة أخرى فإن وظيفة الظاهرة الاجتماعية هى خلق نوع من التقابل بينها وبين الحاجات العامة للمجتمع . فوظيفة تقسيم العمل – مثلا – هى تحقيق التكامل فى المجتمع الحديث ، لكن ذلك لايعنى أن تقسيم العمل قد وُجد أساساً لتحقيق هذا الدور ؛ كما أنه ليس من الضرورى أن تنطوى هذه الوظيفة على منفعة أو فائدة تعود على الفرد مباشرة . فالمهمة الأساسية للتحليل الوظيفى إذن هى الكشف عن الكيفية التى يسهم بها نظام معين أو ظاهرة اجتماعية بعينها ، فى تحقيق واستمرار الكيان الاجتماعى . تلك هى المهمة المنهجية الرئيسية فى رأى دوركايم ، والتى يتعين إنجازها لكى نتمكن من فهم النظام

الاجتماعى من حيث استمراره فى الوجود ، وما يطرأ عليه من تغير وتعديل . ويشارك دوركايم وجهة نظره هذه الآن علماء المدرسة الوظيفية .

التصنيف الاجتماعى :

لم تحقق محاولة دوركايم صياغة تصنيف ملائم للمجتمعات الإنسانية نجاحاً ملحوظاً ، ذلك أنه انتهى إلى عدد من الفئات والمقولات لا تختلف كثيراً عن تلك التى خلص إليها سبنسر . ويعتقد دوركايم أن هناك مفهوماً جديداً هو الأنواع الاجتماعية Social Species يتحقق فى موقف وسط بين الأنماط العديدة للمجتمعات ، والتجمعات الإنسانية المحدودة ، وتصورنا الشامل عن الإنسانية . أما تكوين هذه الأنواع الاجتماعية ، فهو يشبه تكوين الأنواع البيولوجية ، من حيث أنه يترتب على حدوث نوع من التكامل بين بعض الوحدات المماثلة . ومع ذلك فإن التشابه بين الأنواع الاجتماعية والبيولوجية ليس تشابها مطلقاً ، فهما يختلفان من زاويتين أساسيتين : الأولى أن الأنواع الاجتماعية ليست لها خاصية التناسل التى تميز الحياة الحيوانية . ويرجع ذلك إلى أن تلك الأنواع ليست لديها قوة كامنة تسمى الوراثة ، بحيث تمكنها باستمرار من الاحتفاظ بصورتها فى مواجهة الضغوط التى تنتج عن المثيرات الخارجية . أما الزاوية الثانية فتتمثل فى صعوبة التحقق من الأنواع الاجتماعية واقعياً ، فالتخلى عن كافة أوجه التباين ، قد يسلمنا إلى أشكال متعددة وغير متناهية .

وينهض تصنيف دوركايم للأنواع الاجتماعية على تسليمه بأن المجتمعات يمكن أن تنقسم إلى أجزاء ، بحيث يشكل كل جزء — على حدة — مجتمعاً بسيطاً . وهذه المسلمة تتسق مع ما يذهب إليه كونت ، من أنه يتعين أن نُصنف المجتمعات وفقاً لدرجة تنظيمها ؛ فيبدأ التصنيف عادة بأبسط المجتمعات الإنسانية تركيبياً ، بحيث نستطيع بعد ذلك أن نصوغ مجموعة مكتملة من النماذج الاجتماعية . فنحن نبدأ عادة بنموذج أساسى بسيط ، ثم نصعد بعد ذلك درجة أخرى إلى المجتمعات التى تتكون من أكثر من قسم واحد ، مثل تجمع عدد

من القبائل أو العشائر . كما يتحقق ذلك فى قبيلة كقبيلة الإيروكوا Iroquios ، أما الخطوة التى تلى ذلك كله ، فهى المجتمعات الانقسامية المركبة مثل المدينة والدولة .

وعلى الرغم من اهتمام بعض علماء الاجتماع فى الوقت الحاضر بإجراء هذه التصنيفات ، إلا أن محاولة دوركايم بالذات لتصنيف نماذج المجتمعات الإنسانية ، لم يكن لها تأثير ملحوظ على الباحثين الذين أتوا من بعده ؛ على نحو يوازى مساهماته الأخرى .

دوركايم فى الميزان :

على الرغم من أن دوركايم لم يكتب مقالا يختص بتحديد دراسة علم الاجتماع فى ذاته ، إلا أن نظريته تميزت بقدر كبير من الاتساق ، مما جعلها تشغل مكانة بارزة ، وتؤثر فى الأجيال التالية من الباحثين ، لا فى نطاق فرنسا فحسب ، بل فى الولايات المتحدة أيضاً . والسبب الأساسى فى ذلك هو قدرة دوركايم على تقديم إجابات واضحة ومحددة للمشكلات الرئيسية فى النظرية السوسيولوجية .

يعرف دوركايم علم الاجتماع بأنه « علم الظواهر الاجتماعية والنظم الاجتماعية » . ثم ينتقل إلى تحليل الظواهر الاجتماعية ، ويركز — فى المحل الأول — على مبلغ قوة تلك الظواهر فى ممارسة نوع من الإلزام أو القهر على السلوك الاجتماعى ؛ أو بلغة العلم الحديث ، إنه يعنى بتحليل الظواهر الاجتماعية باعتبارها جزءا من جهاز الضبط الاجتماعى . وفى هذا الصدد نلاحظ أن مناقشاته للضمير الجمعى — برغم تنوعها — تهدف عموماً إلى توجيه اهتمامنا نحو ضروب التأثير التى يحدثها التفاعل الاجتماعى والعلاقات الاجتماعية فى اتجاهات الفرد وأفكاره وعواطفه . ويرجع ذلك فى رأى دوركايم إلى أن الوجود الواقعى للمجتمع يسبق حياة الفرد .

وينظر العلم الحديث إلى أعمال دوركايم على أنها تدخل — إلى حد ما — فى نطاق المذاهب التطورية . وتتبدى هذه النزعة التطورية بوضوح فى مواضع

كثيرة . فنحن نلمسها فى نظريته عن التطور من التضامن الآلى إلى التضامن العضوى ، وافتراضه وجود مراحل ضرورية يمر خلالها التنظيم الاجتماعى ، كما تبتدى أخيراً فى نظرته للمجتمعات البدائية المعاصرة ، باعتبارها تمثل أولى مراحل التطور . ومع ذلك فإن هذه النزعة التطورية لاتسيطر تماماً على أفكار دوركايم ؛ فالإطار التطورى لا يمثل إلا جزءاً يسيراً من البناء النظرى الذى تمكن من إقامته .

والواقع أن معالجة دوركايم للظواهر الاجتماعية والضمير الجمعى قد عملت على خلط كثير من الحقائق السوسيولوجية الهامة ببعض الأفكار المضللة ، بل والخاطئة . فهو يعتقد أننا نخطئ بالضرورة حينما نفسر الظواهر الاجتماعية فى ضوء سلوك الأفراد ودوافعهم . ويرجع ذلك إلى أن صياغة الظاهرة الاجتماعية يقتضى أن يخضع السلوك الفردى لعملية تشبه تركيب القوى ؛ بحيث تكون المبادئ التى تحكم هذه العملية ليست هى مبادئ علم النفس الفردى . فليس هناك من شك — مثلا — فى أن أحداً من أعضاء المجتمع يرغب فى حدوث كساد اقتصادى واسع النطاق ، أو يخطط لذلك ؛ ولكن حدوث مثل هذا الكساد ينتج عن موقف جديد يتألف من التكامل بين ضروب السلوك الفردى ، التى يكمن وراءها دوافع عديدة . ويؤكد دوركايم أن كثيراً من الظواهر غير المقصودة ، وغير المرغوبة مثل الكساد والحروب وفقدان القوة السياسية وارتفاع معدلات القلق العصابى ، تتطلب تفسيرات اجتماعية لا تفسيرات نفسية . ومع أن دوركايم قد أكد أهمية تلك الحقائق ، إلا أنه حين ناقش **الضمير الجمعى** ، وصل إلى درجة من الواقعية السوسيولوجية كادت تطمس الأهمية الاجتماعية للإرادة الفردية . إن المجتمع حقيقة واقعية ، لا شك فى ذلك ، كما أن للفرد وجوده الواقعى ؛ وهما أيضاً فى تفاعل مستمر . فمن المضلل إذن أن نمنح لأحدهما أولوية أو أسبقية على الآخر .

ومن المؤكد أن مبالغة دوركايم فى اتجاهه السوسيولوجى كانت لها دور إيجابى فى مساهماته الأساسية فى نظرية علم الاجتماع ومنهجه . فقد كشف

على نحو واضح أن الظواهر الاجتماعية وقائع قائمة بذاتها ، كما أوضح الأهمية الاجتماعية والثقافية لتقسيم العمل ، وحلل طبيعة التضامن الاجتماعى ونتائجه المتعددة، وأظهر دور الضغوط الاجتماعية على النشاط الإنسانى ، وهو مالم يكن واضحاً قبل ذلك . وهو فوق ذلك كله يتفق مع ماكس ڤيبر (أنظر الفصل الرابع عشر) على ضرورة اهتمام علماء الاجتماع بالقيم والمثاليات فى الحياة الاجتماعية ، كما تعرض لكثير من المشكلات المنهجية المعقدة ، وأثبت عملياً أهمية البحث الامبيريقى فى علم المجتمع .

الفصل العاشر

النزعة الروسية الذاتية

يؤكد تطور علم الاجتماع فى روسيا فكرة أساسية فى علم الاجتماع المعاصر مؤادها : أن الآراء العلمية تعكس إلى حد بعيد الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة . ففى النصف الثانى من القرن التاسع عشر كانت الطبقة العليا فى المجتمع الروسى منقسمة إلى قسمين رئيسيين : هما البيروقراطية الحاكمة ، يدعمها أكثرية ملاك الأرض ، وصفوة المثقفين التى تتألف أساساً من المتخصصين فى العلوم وأصحاب المهن الفنية العليا ، وإن كانت تضم إلى جانب ذلك عناصر من الأقليات كالبيروقراطيين التحرريين ، والمشتغلين بالخدمة الاجتماعية ، الذين كانوا جميعاً من ملاك الأرض . وتتبنى البيروقراطية الحاكمة إيديولوجية محافظة تمثلها أفكار دانليفسكى (انظر الفصل الرابع) ؛ بينما يسيطر على صفوة المثقفين إيديولوجيات غريبة يمثلها المذهب التحررى أو الاشتراكية . ولقد خضعت كلتا هاتين الجماعتين لضغوط قوية كانت تدفعها إلى تبرير موقفها الفكرى على أساس نظرى . وأخذت إحدى الاستجابات لهذه الضغوط شكل نظريات سوسيولوجية عديدة ، يهدف معظمها إلى تدعيم وجهات نظر سياسية . وما زال هناك نموذج من النظرية السوسيولوجية يلفت انتباهنا ، ذلك الذى تمثله المدرسة الذاتية Subjective School ، والتى ظلت لعدة سنوات من أكثر الاتجاهات الفكرية شيوعاً بين صفوة المثقفين فى روسيا .

لافروف — ميرتوف :

يعتبر بيتر لافروف — ميرتوف Lavrov — Mirtov (١٨٠٣ — ١٩٠٠) مؤسس المدرسة الذاتية . وينتمى هذا المفكر إلى طبقة الأشراف ،

حيث كان فى بداية حياته ضابطاً بالجيش ، ثم أستاذا للرياضيات . غير أنه تعرض فى عام ١٨٦٨ للنفى بتهمة العمل على نشر أفكار هدامة ، مما اضطره إلى الهرب لباريس . وقد انعكس اهتمام لافروف — ميرتوف بالفلسفة الهيجلية ، على صياغته للثالوث الجدلى الذى ضم التضامن ، والفردية ، والتقدم . وهو يرى أن الأفراد ذوى العقليات الناقدة هم حملة لواء التقدم . أما أهم أعماله فتشمل «صورة للفلسفة النقدية» (١٨٦٠) Sketches of Critical Philosophy ، « ورسائل تاريخية »(١٨٧٠) Historical Letters ، «ومقالات فى تاريخ الفكر» (١٨٣٦) Essays in the History of Thought ، « ومشكلات فهم التاريخ » (١٨٩٨) The Problems of Understanding History .

ويعد المنهج الذاتى هو الاكتشاف الأساسى الذى قدمه لافروف — ميرتوف . فقد أكد أننا نجد فى نطاق علم الاجتماع والتاريخ حقائق مطلقة وثابتة ، تماثل تماماً حقائق العلوم الأخرى . غير أننا نجد فيهما أيضاً حقائق أخرى لا يمكن اكتشافها قبل حلول فترات تاريخية معينة ، لأن حلول هذه الفترات بالذات ، يعمل على إيجاد استعداد ذاتى لدى أعضاء المجتمع يمكنهم من فهم التساؤلات الكبرى ، وصياغة إجابات لها . والتاريخ — فى رأيه — لا يعيد نفسه ؛ لأن عملية التطور التاريخى هى عملية تقدمية ، وإن كنا لاندركها إلا ذاتياً . وإذن ، فالنزعة الذاتية العلمية تمثل اتجاهاً انتقائياً فى التاريخ ، يرتبط بالأخلاق والمثاليات ارتباطا وثيقاً . وعلى الرغم من أن علم الاجتماع ذاته يتعين أن يكون علماً غائيا ، إلا أن أهدافه لا يمكن التسليم بها مسبقا ، لأنها يجب أن تشتق من الدراسة الاستقرائية للمجتمع . وبينما يسعى التاريخ إلى فهم التقدم فى عملية التطور ؛ يكون علم الاجتماع بمثابة دراسة للتضامن بين الأفراد . ويرجع ذلك إلى أن نمو التضامن والفردية يعبر عن عمليتين متوازيتين . فالتضامن يظهر فى التجمعات الحيوانية ، حيث يبدو واضحاً فى العلاقات بين الأم والأبناء . ويتحقق استمرار التضامن بواسطة المحاكاة ، ومن ثم يعمل على إيجاد عادات جمعية ، تعد

من بين دعاماته الأساسية . ومع أن الفردية هى نقيض التضامن ، إلا أنها مرتبطة به ارتباطاً وثيقاً ، بحيث يتعذر الفصل بينهما إلا لغرض التحليل . فالمشاعر الفردية نتاج للعملية الاجتماعية ، بمعنى أن الفرد يستمد دوافعه ومعرفته وعاداته من المجتمع . والواقع أن التطور لا يمكن أن يحدث بدون فكر نقدى من جانب الأفراد ، طالما أن أداء التجمعات الاجتماعية لوظائفها مرتبط بسلوكهم وإراداتهم وغاياتهم . إلا أن الأفراد الذين يملكون عقليات ناقدة غالباً ما يكونون أقلية ، إذا ما قورنوا بالجماهير . وهذا يعنى أن قوة الفكر وطاقة الإرادة ، هما العاملان المسئولان عن حتمية التاريخ . وإذن ، فالتاريخ نتاج لجهود قلة من الأفراد . ويرجع ذلك إلى الدور الأساسى الذى تلعبه الشخصية فى كل حقبة تاريخية ، سواء تمثلت هذه الشخصية فى الحاكم الديكتاتورى ، أو الزعيم الشعبى ، أو النبى .

وليس من الضرورى أن يكون التقدم حركة مستمرة ، غير أن المشاركة فيه تمثل التزاماً أخلاقياً ، يخضع له الفرد الذى يعرف معنى التقدم . فلا بد أن تكون هناك نظرية للتقدم يمكن على أساسها وضع برنامج معين للفعل . وطالما أن نمو الفردية ونمو التضامن يحتلان أهمية خاصه فى التقدم ، فإن المجتمع يحقق وضعاً أفضل حينما تتماثل مصالح الأفراد ومواضعاتهم ، وتتساوى الظروف الثقافية المحيطة بهم ، بحيث تمنع كافة ضروب الصراع من أجل البقاء . وهكذا يصبح التقدم ممكناً فقط ، حينما تكون الأقلية التقدمية مدركة بأن مصالحها تطابق مصالح الأغلبية . غير أننا نادراً ما نلاحظ خلال مراحل التاريخ أن الأقليات قد سلكت هذا المسلك ، إلا أن كل جيل مسئول مباشرة ، عما كان يجب عليها (أى الأقليات) أن تفعله وفشلت فى تحقيقه .

٨

ميكيالوفسكى :

يعد نيقولا ميكيالوفسكى Mikailovsky (١٨٤٢ — ١٩٠٤) أظهر ممثلى

هذه المدرسة . وقد تخرج ميكيالوفسكى من مدرسة للتعدين ، وبدأت اهتماماته الأدبية حين بلغ التاسعة عشرة من عمره ، بحيث أصبح بعد ذلك مشرفاً على تحرير إحدى المجلات الروسية الشهيرة . وهو يتخذ موقفاً وضعيا متشدداً ، متأثراً فى ذلك بكونت ومل . والمشكلة الأساسية فى رأيه - كما هو الحال بالنسبة لغيره من العلماء فى ذلك الوقت - هى التوفيق بين الحق والعدالة . وهو يعتقد أن حل هذه المشكلة يقتضى أن يكون علم الاجتماع علماً غائياً ، وأن يستخدم المنهج الذاتى ، كما حدده لافروف . ويرى ميكيالوفسكى أن علم الاجتماع هو علم دراسة العلاقات الشخصية المتبادلة ، والعلاقة بين الجماعات ، وبين الفرد والجماعة . وبالرغم من اعتقاده بأن الظواهر الاجتماعية تؤلف طائفة مستقلة من الحوادث ، إلا أنه قرر أن علم الاجتماع - الذى يتناول دراسة هذه الظواهر - يرتبط بالعلوم الأخرى ارتباطاً وثيقا .

وذهب ميكيالوفسكى إلى أن الهدف الأساسى للنشاط الاجتماعى ، يجب أن يكون هو الكفاح من أجل الفردية . فقد اعتقد - مدركا لتعارضه الشديد مع سبنسر - أن التقدم يتمثل فى الاقتراب التدريجى نحو النمو المتكامل للفرد ، وهو يبدو بصفة أساسية فى ضعف تقسيم العمل الاجتماعى . وهكذا يصبح كل ما يعترض سبيل الحركة نحو تحقيق التكامل الشخصى ، غير أخلاقى وغير عادل . ويكمن الصراع من طبيعة المواقف التى تواجهها الكائنات الإنسانية ؛ فهناك مثلا صراع دائم بين الفرد والمجتمع . ولقد كتب ميكيالوفسكى - فى ضوء نظرته إلى ظروف عصره - عن العامل الغربى بوصفه قد فقد استقلاله ، نتيجة للعزلة التى فرضها عليه التقسيم البورجوازى للعمل . ومن ثم يتعين على الشعب الروسى أن يستبدل هذه العزلة ، بتدعيم نظام المجتمعات المحلية التى تتساوى فيها الملكية .

وفى المؤلف الأساسى الذى كتبه ميكيالوفسكى والمعنون « البطل والغوغاء» (١٨٨٢) The Hero anpd The Mob ، نجده لا ينظر للبطل بالضرورة باعتباره شخصاً عظيماً ، ولكنه شخص له من التجربة ما يحفز الناس على الخير أو الشر .

والرجال العظام هم نتاج لنفس البيئة التى أنتجت الغوغاء . فالناس يتطلعون إلى المثاليات ، ويسيرون بحماس وراء أولئك الذين تتجلى لديهم النزعة البطولية ، حينما يقدمون لهم هذه المثاليات . وأخيراً فإن البطل هو الشخص الذى يضطلع بالخطوة الأولى التى تنتظرها الغوغاء لكى تقوم بمحاكاتها ؛ ذلك لأن المحاكاة — باعتبارها قانوناً عاماً للسلوك الإنسانى — تحدث عموما بصورة لاشعورية . وطالما أن الشعور والإرادة عادة ما يكونان على درجة من الضعف ، فإن الميل إلى المحاكاة غالباً ما تكون له الأولوية .

ولقد استخدم كل من لافروف — ميرتوف ، وميكيا لوفسكى مفهوم الاحتمالية الموضوعية . فالفرد يواجه فى حياته الاجتماعية بعدد من الاحتمالات الموضوعية ، تتباين إمكانية تحققها ، وأن تجسد إحدى هذه الاحتمالات فى موقف ملموس ، يتوقف على مجموعة معقدة من الظروف التى نادراً ما يمكن فهمها كلية . وقد تكون الثقة التامة فى تحقق الاحتمال المرغوب — فى كثير من الأحيان — حافزاً لأن يظل الأفراد سلبيين ، معتمدين على استمرار وقوع الحوادث بشكل طبيعى . ومن الطبيعى أن الأفراد ذوى العقليات الناقدة عند لافروف — ميرتوف ، والأبطال عند ميكيالوفسكى ، لايتعرضون للوقوع فى هذا الخطأ .

يوزاكوف وكرييف :

تعرضت أفكار العالمين السابقين للنقد والتعديل بواسطة عضوين آخرين فى المدرسه الذاتية هما سيرجى .ن. يوزاكوف Yuzhakov (١٨٤٩ — ١٩١٠) ونيقولا كرييف Kareyev (١٨٥١ — ١٩٣٠) . فقد ذهب يوزاكوف فى مؤلفه « دراسات سوسيولوجية » (١٨٩١) Sociologicel Studies إلى أن المنهج الذاتى غير ملائم لعلم الاجتماع . بيد أنه أكد ضرورة تقويم التطورات والعمليات الاجتماعية وفقاً لنموذج اجتماعى (وكان يقصد به الفلسفة الأخلاقية) ، بحيث يصبح من اليسير بعد ذلك إقامة نظرية علمية للمجتمع . وبدلا من أن يدعو إلى أهمية منهج معين بالذات ، ذهب إلى أن المدرسة الروسية قد أثبتت قضية هامة هى ؛ أن الشخصيات تعمل على أحداث التطور الاجتماعى . وهكذا يصبح من

الخطأ البالغ أن يغفل علم الاجتماع هذه القضية . ومع ذلك ، فإن هذه العبارة تمثل قضية مادية ، ولا تعبر عن إجراء منطقى ، لذلك فهى لا تصلح كأساس ملائم لإقامة منهج معين .

ويعد كريبڤ الرجل الأكاديمى الوحيد الذى انتمى إلى المدرسة الذاتية . فقد عمل أستاذاً بجامعتى وارسو وسان بطرسبرج . وقد ذهب – مثلما فعل يوزاكوڤ – إلى أن من سبقوه من العلماء قد وقعوا فى خطأ واضح فيما يتعلق بالقضية الهامة التى مؤادها : أنهم بدلا من تأكيدهم للمنهج الذاتى ومحاولة استخدامه ، أخذوا يدرسون العامل الذاتى فى المجتمع . كذلك أكد دور الفرد فى التاريخ (وهذا هو عنوان مؤلفه الأساسى ١٨٩٠) . وقد كتب كريبڤ عام ١٨٩٧ مؤلفاً قيما بعنوان « مقدمة فى علم الاجتماع » Introduction to Sociology تضمن عرضاً ممتازاً ومنظما للنظريات السوسيولوجية السائدة فى عصره .

أما علم الاجتماع فى رأيه فهو علم يسعى إلى صياغة قوانين عامة للحياة الاجتماعية nemothetic ، وذلك بعكس التاريخ الذى اعتبره علماً وصفياً Idiographic ، لأنه ينحصر فى نطاق الظواهر الملموسة . وأكد كريبڤ أن الفرد ليس أداة سلبية للتاريخ . فالعظماء هم أولئك الذين يملكون قدرة تخطيط النشاطات المعقدة ، وحفز الآخرين على تنفيذ خططهم . وقد عرف التقدم بأنه تطور نحو نموذج اجتماعى ، ثم حدد النموذج الاجتماعى بأنه الرقى التدريجى لمستوى الحياة الإنسانية ، والتقسيم العادل للعدل بين الناس .

النزعه الذاتية فى الميزان :

اهتم أعضاء المدرسة الذاتية الروسية بمشكلة أساسية فى النظرية السوسيولوجية هى العلاقة بين الفرد والمجتمع . فقد أكد علماء هذه المدرسة الوظائف الجوهرية التى يؤديها الفرد فى العملية الاجتماعية ، بصورة مختلفة تماماً عن كل من الماركسيين وسبنسر ، من حيث أنهم منحوا الأفراد –

وبخاصة من ينتمون منهم إلى النموذج التقدمى — دوراً أساسياً تمثل فى التزامهم بضرورة المساهمة فى إحداث التقدم . بيد أن مفهوم التقدم ذاته يختلف فى رأيهم اختلافاً أساسياً عنه عند معظم قرنائهم من علماء الاجتماع فى الغرب . فالتقدم المادى والتفاضل الاجتماعى لا يشغلان أهمية كبيرة عندهم ؛ ذلك لأن الفكرة العامة لديهم هى تحقيق مجتمع تسود فيه المساواة ، بشكل يمكن كافة أعضائه من التعبير عن ذواتهم .

ولقد كان لعلماء هذه المدرسة قصب السبق ، حينما تبنوا وطوروا أفكاراً معينة ، بحيث أصبحت تشكل إسهامات أساسية لعلماء ظهروا من بعدهم . فلقد أكد لافروف — ميرتوف وميكيالوفسكى دور الفرد فى الحياة الاجتماعية والتغير الاجتماعى قبل أن يتناول وارد هذه المسألة . كما أكد كلاهما أهمية المحاكاة ، قبل أن يعالجها تارد بعدة سنوات . كذلك درسا العلاقة بين التقليد والعادات الجمعية فى وقت مصاحب لباجوت تقريباً . وربما كانت المشكلة الأساسية لهذه المدرسة ، هى أن كتابات علمائها كانت تصدر باللغة الروسية ، بحيث كان تفاعلهم مع علماء الاجتماع غير الروسيين تفاعلا من جانب واحد . وعلى الرغم من أن العلماء الروس قد تعمقوا فى اطلاعهم على أعمال زملائهم الغربيين ، إلا أننا لانجد سوى طائفة قليلة من علماء الاجتماع خارج روسيا اهتمت بالدراسات الروسية .

كذلك كان سوء الفهم الشائع لما يعرف بالمنهج الذاتى يمثل مشكلة أخرى واجهت هذه المدرسة . فقد انقضى وقت طويل ، وبذل جهد واسع حول جدل لفظى ، قبل أن يصحح علماء المدرسة الجدد هذا المنهج ، ويوضحوا أبعاده ، وبخاصة كريبيف . وربما كان السبب الأساسى فى ضعف مكانة هذه المدرسة ، هو أنها جعلت علم الاجتماع معتمداً على نموذج اجتماعى Social Ideal . ومن ثم أكدت أهمية أحكام القيمة ، بوصفها تشكل جانباً هاماً من علم الاجتماع . لذلك كله ، لم تتمكن النزعة الذاتية من الاستمرار ، أمام الأدلة والبراهين القوية التى ساقها دوركايم (انظر الفصل التاسع) ،

وڤيبر (انظر الفصل الرابع عشر) ، من أن أحكام القيمة يجب أن تكون بعيدة عن تطور علم الاجتماع النظرى .

وعلى أية حال ، فإن هناك نقطة أساسية فى أعمال هذه المدرسة ، كانت ذات تأثير ملحوظ على علماء الاجتماع الغربيين بعد ذلك ، هى فكرتها عن الاحتمالات الموضوعية . فلقد عولجت مشكلة الاحتمال معالجة دقيقة ، حينما ظهر هذا المفهوم من جديد فى أعمال ڤيبر وغيره .

وإذن ، فالمدرسة الذاتية الروسية لم تحدث تأثيراً كبيراً فى تطور علم الاجتماع ، وإن كان معظم ما ذكره أعضاؤها عن دور الفرد فى التاريخ ، أو العملية الاجتماعية ، ما زال يحظى بالاهتمام فى الوقت الحاضر نظراً لقيمته فى بناء النظرية السوسيولوچية .

خاتمة الباب الثالث

انقسم علم الاجتماع خلال الربع الأخير من القرن التاسع عشر – بصورة تدعو إلى اليأس – إلى عدد من المدارس الرئيسية والفرعية ؛ بحيث أصبح من العسير أن نجد أى قدر من الالتقاء بين علوم الاجتماع المتعددة . فما هو – مثلا – وجه الاتفاق بين أفكار لوريا (الذى عرف علم الاجتماع بأنه دراسة العلاقة بين البناء الاقتصادى للمجتمع ، والجوانب الأخلاقية والقانونية والسياسية من بنائه العلوى) ، وبين زيمل (الذى اعتبر موضوع علم الاجتماع دراسة صور التفاعل الإنسانى) ؟ فأعمال لوريا تعتبر من وجهة نظر زيمل خارجة عن نطاق علم الاجتماع . ومع ذلك فإننا نلاحظ اليوم أن كلا هذين الضربين من الاهتمام ، وغيرهما ، تشكل جوانب شرعية للنظرية السوسيولوجية .

بيد أننا نجد قدراً من الاتفاق بين معظم علمـــاء الاجتماع الذين أسهموا فى تطوره خلال أواخر القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، حول مذهب معين بالذات هو التطور . فقد كان التطور يمثل مفهوماً أساسياً بين غالبية النظريات التى عرضناها . بل إن العلماء الذين لم يكونوا تطوريين فى المحل الأول ، لم يرفضوا مذهب التطور كقاعدة . فقد أكد شافل وڤورمس هذا المبدأ تأكيداً واضحاً . ومن بين علماء الاجتماع التحليليين نجد تونيز يشير إلى تطور من **الجماعة المحلية إلى المجتمع** ، ويتحدث تارد عن تطور يحقق وحدة الإنسانية من خلال المحاكاة . أما دوركايم فقد حدد التطور من التضامن الآلى إلى العضوى والنتائج المترتبة عليه . وانفرد زيمل بابتعاده عن هذا التيار الفكرى ، نظراً لأنه لم يمنح التطور أهمية ، وحصر اهتمامه فى دراسة الصور المتعددة للتفاعل الاجتماعى .

وبالرغم من أن مذهب التطور كان يعد العامل المشترك بين الغالبية العظمى من النظريات التى ظهرت خلال هذه الفترة ، إلا أنه لم يعمل على تحقيق أى نوع من الوحدة بينها ؛ ذلك لأن مفهوم التطور قد اكتسب معنى خاصا عند كل مدرسة أو اتجاه فكرى . فهو يكتسب معنى كونيا ، نظراً لتأثير أفكار سبنسر وفاعليتها . بينما شاعت نظره معارضة تبناها علماء الداروينية الاجتماعية ، حيث تخلوا عن فكرة التباين أو التفاضل (والتى تعتبر فكرة رئيسية عند سبنسر) ، مؤكدين ميكانيزمات الانتخاب الطبيعى وبقاء الأصلح ، سواء تعلق ذلك بالأفراد ، أو الجماعات ، أو المعايير الاجتماعية . كذلك نجد منطلقاً جديدا للنزعة التطورية السيكولوجية ، يعبر عنه مفهوم وارد عن الغائية . وچيدنجز عن « الوعى بالنوع » . وبالإضافة إلى ذلك انتشرت الحتمية الاقتصادية انتشاراً واسعاً ، وكذلك النزعة التطورية التكنولوجية التى بدأها علماء الانثروبولوجيا الأوائل ، وطورها ڤيبلن بعد ذلك بصورة واضحة . كما أمكن تطوير الملاحظات السببية التى قدمها كونت ودوركايم ، والإفادة منها فى صياغة نسق تطورى ديموجرافى قدمه كوست . أما نوڤيكوف فقد حصر اهتمامه فى نطاق الكشف عن اتجاه تطورى داخل ميكانيزم التطور ذاته . وهناك بالإضافة إلى ذلك كله نماذج أخرى للنزعة التطورية أقيمت حول المذهب العنصرى عند جوبينو ، والأحادية الجغرافية عند بكل.

وعلى العكس من السنوات الأولى التى ظهرت خلالها دراسات الرواد ، والتى تميزت بوجود نظريات متعارضة فى وقت واحد ، نجد خلال المرحلة الثانية من تطور النظرية السوسيولوجية علاقات متبادلة بين التيارات الفكرية المتباينة . غير أن هذا التفاعل بين الأفكار المختلفة ، كان غالباً ما يأخذ — للأسف — صورة النقد والتجريح . فقد اتجه جانب كبير من جهود علماء الاجتماع فى هذه المرحلة ، إلى محاولات تستهدف هدم أفكار مناوئيهم . ولقد شعر علماء الداروينية الاجتماعية بسعادة طاغية ، حينما رأوا أن اعتقادهم

بأهمية الصراع من أجل البقاء ، قد أصبح داخل نطاق علم الاجتماع ذاته . والواقع أن هذا العداء الصارخ يرجع — في جانب منه — إلى طبيعة النظريات التطورية الخاصة . فطالما أنه قد سيطر على هذه النظريات اتجاه واحدى ، يؤكد الدور الرئيسى لعامل واحد فى التطور ، فإن كل عالم سوف يحاول تبرير اختياره لهذا العامل ، لكى يثبت خطأ التقسيمات التطورية الأخرى التى قدمها مناوءوه . أما اليوم ، فإن معظم هذه التعارضات كادت تنتهى ، نتيجة لانهيار النزعة التطورية بصفة عامه .

بيد أن اهتمام علم الاجتماع خلال أواخر القرن التاسع عشر لم يقتصر على تبرير مذهب التطور . فقد ظهرت تيارات فكرية أخرى ، وإن كنا نلاحظ أن المدرستين العضوية والذاتية الروسية تلاشتا تماماً مثلهما مثل النزعة التطورية . أما علم الاجتماع التحليلي المبكر فقد أثبت قيمته وثراءه ؛ ذلك لأن علم الاجتماع المعاصر لم يكن يستطيع أن يحقق هذا التقدم دون الإسهامات الكبرى التى قدمها تونيز ، وزيمل ، وتارد ، ودوركايم . يضاف إلى ذلك أن أعمال المدارس الأخرى التى لم يكتب لها البقاء ، لم تكن كلها عديمة القيمة . فقد زودتنا البحوث ذات التوجيه الخاطىء بقدره على تحديد المادة العلمية الملائمة لعلم الاجتماع .

وفيما يتعلق بالنظريات المتصلة بطبيعة المجتمع ، نلاحظ طغيان نظرة زيمل للمجتمع بوصفه مجالا للتفاعل بين الناس ، على كافة النظرات الأخرى . وكذلك الأمر فيما يتعلق بنظرية دوركايم التى تذهب إلى أن الوقائع الاجتماعية هى وقائع قائمة بذاتها ، ولا يمكن ردها إلى عوامل بيولوجية أو نفسية (وإن كانت وجهة النظر هذه لا تسلم اليوم من النقد) . وأسهمت ثنائية تونيز عن الجماعات الاجتماعية فى إمكانية تصنيفها تصنيفاً علميا ، وتحديد الملامح العامة لكل نماذج المجتمعات . أما تطوير فهمنا لدور القوى الاجتماعية والثقافية فى السلوك الإنسانى ، فيرجع إلى تأكيد دوركايم الدائم

لأهمية وظائف **الضمير الجمعى** ، الذى يعتبر فى الواقع عملاً قيما انفرد به واحد من رواد علم الاجتماع الحديث .

وفضلا عن ذلك ، كله تحقق نوع من الاستمرار لتأكيد زيمل « أن التفاعل الإنسانى هو الوحدة الأساسية للتحليل السوسيولوجى » . كما قدم دوركايم وتونيز مساهمات جوهرية فى تطوير فهم التفاعل التعاونى . أما علماء الداروينيه الاجتماعية ، فبالرغم من مبالغتهم فى تصوير دور الصراع ، إلا أنهم وضعوا أسساً قوية لإقامة نظرية علمية فى التفاعل العدائى . كذلك كانت كتابات نوفيكوف ذات فائدة كبيرة فى تطور نظرية الصراع ، ووجه سمنر الاهتمام نحو الربط بين التضامن داخل جماعة معينة ، والعداء نحو الجماعات الخارجية .

ويرجع لتارد فضل الكشف عن أهمية المحاكاة ودورها فى الحياة الاجتماعية ، وذلك برغم أن كتاباته لم تحظ بالاهتمام الذى تستحقه فى عصره . وقد يرجع ذلك إلى الاعتراضات القوية التى أثارها چيدنجز ودوركايم . ومن الجدير بالذكر أن بعض أفكار تارد قد تنبأ بها باجوت وعلماء المدرسة الذاتية الروسية .

وانطلاقاً من مقدمات مختلفة ، بدأ كل من سمنر ، وتونيز ، ودوركايم ، الخطوات الأولى الأساسية فى الدراسة السوسيولوجية للجانب المعيارى للتفاعل الإنسانى . فقدم سمنر تفسيراً للخلفية الشخصية للمعايير الاجتماعية ، ولخص تونيز منهجاً لتصنيف المعايير من وجهة النظر السوسيولوجية ، وحاول دوركايم ، مستخدما مفاهيم النزعة الواقعية السوسيولوجية المضللة ، أن يثبت الدور الرئيسى لمعايير الجماعة فى الحياة الاجتماعية .

أما المرحلة الثانية من تاريخ النظرية السوسيولوجية ، فقد تميزت بكثرة إنتاج نظريات تتناول العلاقة بين الفرد والمجتمع . ففى كتابات وارد ، وچيدنجز ، وتارد ، وعلماء المدرسة الذاتية الروسية نجد ثورة على الاعتقاد بوجود قوى اجتماعية غير مشخصة تفرض نفسها على الأفراد ، وتجبرهم على

اتخاذ موقف « المتفرجين » ، بدلا من الاضطلاع بدور واضح على المسرح الاجتماعى . وعلى ذلك فقد عولجت مسألة صدق النزعة الواقعية السوسيولوجية (أى اعتبار المجتمع واقعا مستقلا) معالجة مستفيضة بواسطة جمبلوفتش ، وسمنر ، ودوركايم بصيغة خاصة ، وعالجها بصورة واضحة العلماء العضويون (وتعتبر أعمال شافل ذات أهمية خاصة فى هذا الصدد) .

ولا نجد خلال هذه المرحلة غير عدد محدود من التعريفات الاصطلاحية لعلم الاجتماع ، بحيث يعتبر تعريف زيمل للعلم الجديد بمثابة تقدم ملحوظ إذا ماقورن بالتعريفات القديمة . بيد أن مشكلة التعريف هذه لم تكن قائمة عند أغلب علماء التطور ، فعلم الاجتماع فى رأيهم هو علم التطور الاجتماعى كما صوره كونت وسبنسر .

أما التساؤلات الخاصة بالمنهج فقد كانت موضع نقاش حاد ، وإن لم تسفر هذه المناقشات عن نتائج ملموسة فى أغلب الأحيان . فالمنهج المعترف به كان نتيجة لازمة عن النظرية التى يقدمها عالم الاجتماع عن العامل الحتمى فى التغير الاجتماعى . فقد اعترف زيمل — الذى يعتبر أظهر مفكرى عصره — بأنه ليس لديه منهج معين يستطيع أن يقدمه . واعتقد العلماء الروس أنهم قد تمكنوا من اكتشاف منهج جديد ، ولكنهم أكدوا فى نهاية الأمر دور الشخصية فى العملية الاجتماعية . وظل المنهج الكمى ومنهج دراسة الحالة اللذان قدمهما كل من كيتليه ولوبلاى خلال المرحلة الأولى ، بعيدين عن الاستخدام فى التيارات الرئيسية للنظرية السوسيولوجية حتى وقت قريب . وانفرد دوركايم بتقديم دراسة منهجية منظمة متطورة ، مؤكداً متطلبات العلم الإمبيريقى ، إلا أن ما قلل من قيمة مساهماته إلى حد ما ، هو خضوعه لمفاهيم النزعة الواقعية السوسيولوجية ، ومضمونها فى بعض الأحيان .

ونخلص من ذلك كله ، إلى أن أغلب النظريات التى عرضناها فى هذا الباب ، كانت نظريات متحيزة . وبعبــارة أخرى أجابت عن عدد

محدود من التساؤلات الأساسية فى النظرية السوسيولوجية . فعلماء النزعة العضوية وزيمل ، اهتموا فى المحل الأول بطبيعة المجتمع ، بينما انشغل العلماء التطوريون ذووا النزعات المختلفة بالبحث عن العامل الحاسم فى التغير الاجتماعى . أما علماء المدرسة الذاتية الروسية فقد كرسوا جهودهم لبحث العلاقة بين المجتمع والفرد . وأخيراً كان دوركايم الوحيد من بين علماء هذه الفترة ، الذى اقترب من تطوير نظرية سوسيولوجية منظمة ، لا تزال تنطوى على فائدة عظيمة حتى الوقت الحاضر .

الباب الرابع

ذيوع علم الاجتماع النفسى

الفصل الحادى عشر

تدهور النزعة التطورية وانبثاق الوضعية المحدثة

أصبح مذهب التطور فى مطلع القرن العشرين عقيدة تحظى بالقبول العام . ولقد تجاوز نفوذها ميدان علم الاجتماع ، حين حاول عدد من العلماء الذين تأثروا بسبنسر ومن تبعه ، أن يكتشفوا المراحل الضرورية لتطور بعض جوانب الحياة الاجتماعية والثقافية . فقد أكدوا – على سبيل المثال – أن تطور الأسرة قد بدأ بمرحلة الإباحية الجنسية ، ثم مر خلال مرحلة الأسرة الأموية ، فالأسرة الأبوية ، واستقر التطور أخيراً عند الأسرة الزواجية الصغيرة السائدة اليوم . كما يذهب الاقتصاديون –أحياناً– إلى أن الإنسانية مرت خلال مراحل متتابعة هى: جمع الطعام ، والصيد ، ورعى الماشية ، والزراعة ، وأخيراً الصناعة . ويؤكد آخرون أن التكنولوجيا قد شهدت عصوراً ثلاثة أو أربعة هى : العصر الخشبى ، والحجرى ، والبرونزى ، والحديدى . ويوصف التطور فى ميدان القانون باعتباره يمثل انتقالا من الملكية العامة إلى الملكية الخاصة ، ومن المكانة إلى التعاقد . ويعتبر البعض أن التطور من السحر إلى الانيميزم (المبدأ الحيوى) ، إلى الطوطمية والمعبودات الشخصية ، يعبر عن مراحل متميزة فى تطور الدين . وفى ميدان السياسة ؛ نظر الباحثون إلى الديمقراطية كنهاية للتطور التقدمى . ومن المؤكد أن كثيراً من الشك يدور حول مراحل التطور الحقيقية وما يترتب عليها من نتائج . بيد أن علماء التطور يعتقدون أنه سوف يمكن القضاء على هذه الشكوك عن طريق إجراء مزيد من الدراسات . والواقع أن بعض علماء الاجتماع وغيرهم من علماء العلوم الاجتماعية ، يفضلون أسساً مختلفة لكى يقيموا عليها أنساقهم النظرية ، ومع ذلك فهم غالباً مايوجهون اهتمامهم إلى الاعتقاد أو المذهب ، الذى يبدو أنه يتوج بناء العلوم البيولوجية والاجتماعية جميعاً .

التفكير التطورى المتأخر : كوفاليفسكى ، كيلر ، هوبهاوس :

وعلى أية حال فإن كثيراً من الصعوبات أخذت تتراكم تدريجياً ، كما اكتشفت وقائع تناقض الإطار التطورى . وقد دفع ذلك العلماء الاجتماعيين إلى محاولة صياغة اتجاهات جديدة . غير أن بعض الباحثين الذين اعتقدوا بعدم القدرة على دحض النزعة التطورية ، حاولوا تقويم المذهب ، وإعطاءه شكلا يجعله ملائماً لتقدم المعرفة . وسنحاول فيما يلى أن نعرض لأفكار ثلاثة من هؤلاء الباحثين .

كان ماكسيم كوفاليفسكى M. Kovalevsky (١٨١٥ — ١٩١٤) باحثاً روسيًّا ، ومع ذلك فقد أمضى سنوات الإنتاج العلمى من حياته فى أوربا الغربية ، وكان مهتمًّا إلى حد بعيد بتاريخها القانونى والاقتصادى . وهو كعالم اجتماع يتبنى موقفاً معارضا للمدرسة الذاتية الروسية (وقد أشار إلى أنه يتجاهل آراء بعض أعضائها) ؛ ولذلك فإن كوفاليفسكى ، والذى كان رئيسا للمجمع الدولى لعلم الاجتماع عام ١٩٠٧ ، يمكن أن نعتبره — بحق — أظهر ممثلى التفكير التطورى المتأخر فى غرب أوربا .

ولا شك أن كوفاليفسكى عالم تطورى ، ولكنه تأثر بالخط الفكرى لكونت أكثر من تأثره بسبنسر . فقد اهتم بالبحث عن المراحل التى سوف تمر خلالها المجتمعات وفقاً لضرورة خاصة ، وذلك دون أن يتحيز لوجهة النظر الكونية عند سبنسر ، أو يربط التطور الاجتماعى بالتطور البيولوجى . وتمثل أعماله نموذج التأليف الإبداعى بين العلوم الاجتماعية الجزئية ، وهو مايقترحه وارد لكى يكون مهمة علم الاجتماع . ولقد نشر عدداً من المؤلفات باللغات الروسية ، والألمانية ، والفرنسية . وهى تتناول دراسة النمو الاقتصادى فى أوربا الغربية ، وأصول الديمقراطية الحديثة ، والتطور من الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية النيابية[١] . وفى عام ١٩١٠

(١) كتابات كوفاليفسكى التى تتبع هذا الخط هى : « النمو الاقتصادى فى أوربا حتى ظهور الرأسمالية » (١٨٩٨ — ١٩٠٣) The Economic Growth of Europe up to theRise of Capitalism « وأصول الديمقراطية الحديثة » (١٨٩٠ — ٩٧) The Origin of Modern . Democracy. « ومن الديمقراطية المباشرة إلى الديمقراطية النيابية » From Immediate to Representative Democracy. (١٩٠٦)

نشر كتاب بعنوان : « علم الاجتماع » (باللغة الروسية) فى جزئين ، وهو مؤلف يعتمد على دراساته السابقة .

وقد خصص كتابه هذا لدراسة مشكلة تحديد المراحل الضرورية للتطور الاجتماعى . أو بعبارة أكثر تحديداً ، حاول كوفاليفسكى أن يتعرف على مراحل التطور فى مختلف جوانب الحياة الثقافية — الاجتماعية ، وأن يربط بينها . وهو يتجنب الوقوع فى النتيجة التقليدية التى تذهب إلى أن التشابه بين نمطين أو أكثر من أنماط النمو الملموسة ، يشير إلى ضرورة وجود علاقة تطورية بينهما ، ويتبدى ذلك فى تسليمه باحتمال حدوث محاكاة أو انتشار ثقافى . وهو ينكر بشدة منح الأولوية أو السيادة لعامل بعينه باعتباره يؤثر على النمو التطورى ، وذلك برغم أنه يعتقد أن فى المراحل المبكرة للتطور ، يكون للتغير فى كثافة السكان دوراً استراتيجياً فى إثارة تغيرات لاحقة . ومعنى ذلك أنه يقرر وجود ضروب عديدة من التباين والإنحراف عن الخطوط المستقيمة للتطور ، ولكنه يعتقد أن دراستها لابد وأن تؤجل حتى يتمكن علماء الاجتماع من النجاح فى تحديد التشابهات الاجتماعية والثقافية وإخضاعها لقوانين عامة . ويوضح كوفاليفسكى أخيراً أن المجتمعات البدائية الموجودة الآن هى مجتمعات معاصرة ، وهذا يعنى أنها لاتمثل بالضرورة مراحل أولية فى النمو التطورى ، وهى حقيقة أحياناً ما نجدها حتى اليوم غير معترف بها .

وتتعارض كتابات كوفاليفسكى تعارضاً شديداً مع آراء الفرد . ج . كيلر A.G.Keller (١٨٧٤ — ١٩٤٢) ، وهو أظهر من يمثل النزعة التطورية المتأخرة فى أمريكا . وكان كيلر تلميذاً وزميلا ورفيقاً لسمنر (انظر الفصل الخامس) ، وهو الذى شغل كرسى الأستاذية بجامعة ييل Yale بعد وفاته مباشرة . وإذا كان سمنر لم يكشف عن العلاقة بين تطور الأعراف والتطور العضوى ، فإن كيلر يعتبر هذه المشكلة فى كتابه « التطور المجتمعى» Societal Evolution (١٩١٥) الإسهام الحقيقى الذى قدمه .

ويمثل هذا الكتاب محاولة للتعديل من تأثر النزعة التطورية باتجاه سبنسر ،

والذى يعتبره كيلر اتجاهاً فلسفياً أكثر منه علمى ، وذلك لكى يقيمها (أى النزعة التطورية) على أسس داروينية ، وهو العمل الذى لم يتمكن علماء الداروينية الاجتماعية من إنجازه . ويتطلب هذا الموقف أن نستبدل قاعدة سبنسر عن التغير من التجانس غير المترابط إلى اللاتجانس المترابط ، بمجموعة أخرى من العمليات الأساسية تتضمن : « التباين Variation ، والانتخاب Selection ، والتحول Transmission ، والتوافق Adaptation » . وهذه العمليات هى المبادئ التى تحكم العملية العقلية الأولية لتطور المجتمعات ، وهى التى تنطبق على المادة المجتمعية الخام للأعراف . أما **التباين** فهو يعنى القوة الدافعة للتطور والمحركة له ، دون أن نعرف أسبابها وكيفيتها . ولكن الحقيقة التى تؤكد عدم تماثل العادات فى أى مكان ، تكشف عن التباين الهائل فى الأعراف ، وهو تباين يرجع إلى الفروق بين الجماعات فى الاستجابة العقلية للبيئة . وأهم ما تتميز به هذه الاستجابات أنها إنتخابية ؛ بمعنى أنها تسير فى المسارات التى يفضلها الأفراد . وقد لاحظ كيلر أن هناك ثلاثة أنماط **للانتخاب** فى المجتمع هى : الانتخاب الآلى Automatic ، وهو لا ينطوى على أى قدر من التوافق الموجه بين الوسائل والغايات المرغوبة ، ويتبدى فى الحرب والصراع الطبقى ، والمنافسة . وهناك ثانياً الانتخاب العقلى أو الرشيد Rational ، وهو يشبه فن التربية ، من حيث انه يفتح أمام الإنسان مجالا لتنمية قدرته على التحكم فى اتجاه التغير (برغم أن هذا المجال محدود من وجهة نظر كيلر) . ثم أخيراً الانتخاب العكسى أو المضاد Counterselection ، وهو الذى يحقق استمرار المظاهر البيولوجية غير الملائمة ، وذلك من خلال بعض الممارسات مثل : الحرب ، وانخفاض معدل الخصوبة بين « الطبقات الممتازة » ، والزواج المتأخر ، والامتناع عن الزواج ، والصناعة الحديثة . والمبدأ الثالث عند كيلر هو **التحول المجتمعى** Societal Transmission ، ويشير هذا المبدأ إلى دور المحاكاة والتربية فى المحافظة على تقاليد المجتمع ، ويرجع ذلك إلى أن الأعراف لا تخضع للوراثة البيولوجية . وعن طريق عمليات التباين والانتخاب والتحول ، يمكن أن يتحقق **توافق** الأعراف . على أن

التناقض أو عدم الاتساق في أية عادة أو نظام ، يرجع إلى توافق الإنسان مع الظروف البيئية (ويجب أن نلاحظ أن كيلر كان من أوائل من وجهوا الاهتمام إلى سوء التكيف الناجم عن التغيرات غير المتوازية في الأعراف) .

والواقع أن هذا العرض الوجيز لتطبيق كيلر مفاهيم الداروينية على التطور الاجتماعي ، لا يقدم صورة عادلة ومكتملة لمبلغ قدرته ومهارته في هذا المجال. لقد نمت المعرفة السوسيولوجية نموًّا ملحوظاً منذ أن نشر كتاب كيلر ، وإن كان هذا النمو لم يتبع الخط الفكري لكتاب « التطور المجتمعي » ، مما يوحي بأن التقدم العلمي قد أخذ مسارات مختلفة .

أما الكاتب الثالث الذي يتعين أن نهتم به فهو الفيلسوف والأنثروبولوجي البريطاني ليونارد هوبهاوس L. T. Hobhouse (١٨٦٤ — ١٩٢٩) . فقد أدرك هوبهاوس تماماً فشل النزعة التطورية المتطرفة ، وبخاصة الاتجاه الداروني ، ولكنه كان يأمل في إنقاذ كل ما يمكن أن ينطوي على فائدة بالنسبة لعلم الاجتماع الحديث .

ويعتبر كتابه « النمو الاجتماعي » Social Development (١٩٢٤) أهم عمل له من وجهة نظر علم الاجتماع الامبيريقي ، حيث حاول فيه صياغة معايير موضوعية للنمو التطوري للمجتمعات الإنسانية. وتتضمن هذه المعايير : الحجم والكفاية ؛ أي القدرة على تنسيق الوظائف على نحو يلائم تحقيق أهداف معينة ، والحرية ؛ وتعني النطاق المسموح به للاستقلال في الفكر ، والمزاج ، والتقليد ، ثم تبادلية الخدمات أو تنظيم العلاقات الاجتماعية بطريقة تجعل كل من يسهم في تقديم خدمة لأهداف عامة ، قادراً على المشاركة في تحقيقها. ولم يرفض هوبهاوس — باعتباره فيلسوفاً اجتماعياً — التصور المتطرف للنمو التطوري أو المذهب التحرري المتطرف فقط ، ولكنه كان يدعو إلى نزعة جمعية ذات طابع جديد ؛ ذلك أنه يعتقد أن التطور الاجتماعي ذاته ، يستند باستمرار إلى ضبط الوعي . ولا شك أن اعتقاداته هذه قد أثرت على اختياره

لمعايير النمو التطورى . وعلى أية حال فإن محاولة تطبيق هذه المستويات على البيانات الاثنوجرافية المقارنة . تمثل جهداً أساسياً لاختبار الفروض بطريقة موضوعية . (وهذه خاصية واضحة أيضاً فى دراسته المبكرة عن « الأخلاقيات والتطور » Morals and Evolution والتى نشرت عام ١٩٠٦) . وعلى الرغم من أن النتائج التى خلص إليها فى كتابه « النمو الاجتماعى» ليست قاطعة ، إلا أنها كانت تكشف — كما أوضح هوبهاوس — عن أن المجتمعات قد تتبع خطاً تراجعياً ، تماماً مثلما تسير فى اتجاه التقدم ، وذلك وفقاً لخط أو أكثر من الخطوط الأربعة التى حددتها معايير السلوك الإنسانى .

وتتسق هذه النتيجة مع الشواهد التى تضمنها كتاب « الثقافة المادية والنظم الاجتماعية عند الشعوب البدائية »(١٩٤٥) The Material Culture and the Social Institutions of Simpler Peoples ، والذى يمثل عملا تعاون فيه هو بهاوس وموريس جينزبرج M. Ginsberg ، وجيلارد هويلر G. Wheeler . وكان هدفهم اختبار دعوى المذهب التطورى ، من أن تطور النظم الاجتماعية مرتبط بالتغير فى الظروف الاقصادية . ولقد بحثوا فى هذه الدراسة ما يزيد عن أربعة آلاف مجتمع ، مستخدمين عدداً من الأساليب الإحصائية الأولية فى تصنيف مراحل التقدم ، والنظم السياسية ، والأسرية ، والعسكرية ، وغيرها . وبينما تكشف الجداول العديدة فى الكتاب عن بعض الارتباطات (مثل العلاقة بين مرحلة « صغار الصيادين » وظهور أبسط النظم السياسية) ، إلا أننا لانكاد نجد محاولة واحدة لتأكيد أولوية الظروف الاقتصادية ، أو انتظام النمو التطورى .

النقد الامبيريقى للنزعة التطورية :

يبدو أن العلماء التطوريين المتأخرين كانوا يخوضون معركة خاسرة فى محاولتهم إنقاذ النزعة التطورية . فقد شهد القرن التاسع عشر مرحلة مراجعة للمذهب بأكمله ، وما لبثت إن تحولت الشكوك فى النزعة التطورية إلى دراسات إمبيريقية

تحاول اختبار بعض الفروض التطورية .

فقد عكف إدوارد وسترمارك E. Westermarck (١٨٢٦ — ١٩٣٩) وهو باحث سويدى ورفيق لهوبهاوس لعدة سنوات ، على دراسة بيانات إثنوجرافية بهدف دحض المسلمة التى مؤداها : أن الإباحية الجنسية كانت أولى مراحل تطور الأسرة الإنسانية . (وعلى الرغم من أن كثيراً من علماء التطور قد أقروا هذه النظرية أمثال مورجان ، إلا أن عدداً قليلا من علماء الأنثروبولوجيا الأوائل مثل تايلور لم يقبلوها) . ولقد نشرت نتائج أبحاث وسترمارك فى كتابه « تاريخ الزواج الإنسانى » The History of Human Marriage ، حيث أفلح فى دحض الافتراض القائل بوجود مرحلة إباحية جنسية أولية . ثم ذهب على أساس شواهد من حياة كائنات شبيهة بالإنسان ومن المجتمعات الإنسانية ذاتها ، إلى أن الإنسان يميل فى الأصل إلى الزواج ، بل إن الأسرة الأبدية البسيطة هى أكثر النماذج شيوعاً. وعلى الرغم من أن علماء الأنثروبولوجيا فى الوقت الحاضر قد طرحوا جانباً قضية البحث عن أصل النظم ، فى ضوء الشواهد العديدة التى أيدت وجود أنساق أسرية متعددة ومتنوعة وفقاً للثقافات المختلفة ، إلا أنهم يتفقون عموماً على أن الإباحية الجنسية لم تتحقق فى أى مرحلة أو نموذج للمجتمع الإنسانى ، وبالتالى فإن كافة النظم الأسرية ، حتى الأسرة الممتدة كانت تتضمن شكل الأسرة الصغيرة (النووية) Nuclear أو الأسرة الزاواجية التى تضم الوالدين وأبناءهما .

ويقابل تعديل وسترمارك للإباحية ، بحوثاً أخرى تناولت مذهب التطور الاقتصادى ، وركزت بوجه خاص على إمكانية وجود شيوعية بدائية (كما ذهب إنجلز مثلا) . وقد تمكنت هذه البحوث من خلال الاستعانة بالدراسات الاثنوجرافية ، من البرهنة على صحة القضية التى مؤداها : أنه بينما انتشرت الملكية الجماعية للأرض بين الشعوب البدائية ، إلا أنه كان يتحقق إلى جانب ذلك اعترافاً بحقوق الملكية الفردية ، والتى تمثلت فى ملكية الأدوات والأسلحة والملابس وما شابه

ذلك . بل إن هذه الملكية الخاصة كانت جزءا من نظم هذه الشعوب . ومن ناحية أخرى أصبح واضحاً أن النظرة التطورية لمراحل النمو الاقتصادى والتى تمثل انتقالا من مرحلة الصيد ، إلى رعى الماشية ، ثم الزراعة أخيراً ، أصبح واضحاً أنها لا تتسق مع الحقائق المعروفة[٢] الآن . فقد استنتج أحد الباحثين (هان Hann) أنه فى الوقت الذى فيه الرجل قديماً كان يسعى إلى صيد الحيوانات واقتناصها ، كانت المرأة تنشغل بالتقاط وجمع ماتنتجه الأرض. بل لقد أمكن الكشف عن بعض الحالات التى ظهرت فيها الزراعة ، دون أن يتخلل التطور مرحلة متوسطة هى رعى الماشية ، ويؤيد ذلك ما حدث فى بعض مجتمعات الهنود فى أمريكا .

أما الأفكار التطورية المتعلقة بنمو النظم السياسية ، فقد كانت أكثر قدرة على الاستمرار من هذه النظريات الاقتصادية . ومع ذلك فمن الضرورى أن نشير إلى أن الأحداث التى ظهرت خلال بضع عقود قليلة ماضية ، قد عملت على تقويض الجانب السياسى للنزعة التطورية .

وبالإضافة إلى ذلك كله أثير كثير من الشكوك حول قيمة المناهج التى استخدمها العلماء التطوريون . فهم عادة ما يفترضون أنهم يتبعون المنهج المقارن. ومع ذلك فإن الإجراء الذى يستخدمونه فى الواقع يتمثل عموماً فى تقديم عدد من الأمثلة التوضيحية . ومعنى ذلك أنهم ينتقون شواهد بالذات من ثقافات مختلفة ، ثم ينظمونها على نحو معين ، بحيث تبدو ملائمة للمراحل التطورية . أما الظواهر التى لا تناسب الإطار التطورى فيعتبرونها مخلفات أو رواسب من المراحل القديمة . وهم كذلك يصنفون الحالات الفردية لأنها لا تدعم نظرية تطورية معينة أو أخرى ؛ ولذلك فإن العلماء التطوريين يخلصون فى الغالب إلى استنتاجات دائرية . وفضلا عن ذلك فإن كثيراً من الشواهد التى يجمعونها تعتبر غير ثابتة ، لأنها تعتمد على تقارير الرحالة والرسائل ولا تعتمد على الدراسات العلمية التى يقوم بها الباحثون . ثم هم يفترضون أخيراً أن

---

(٢) E. Hahn, Die Hausthiere und ihre Beziehungen zur Wirtschaft des Menschen. (1896).

الثقافة البدائية الحالية تمثل مرحلة أولية فى النمو التطورى .

وإذا ما تجاوزنا عن الأخطاء السابقة ، وجدنا أن العلماء التطوريين يؤكدون جانباً آخر للمذهب ، مستندين إلى قدرتهم على تفسير التشابه الكبير بين الأدوات المادية والنظم الاجتماعية عند كثير من الشعوب ، برغم ما يفصل بينها من مسافات شاسعة . بيد أن هذا التفسير يستند إلى تحديدهم لمراحل التطور الضرورية ، التى يفترضون أن تمر خلالها كافة المجتمعات الإنسانية . والواقع أن هذا الأسلوب قد أصبح أيضاً غير مقبول ، وبخاصة بعد تزايد معرفتنا بالانتشار الثقافى القائم على المحاكاة .

أما الجغرافى الألمانى الفذ فريدريك راتسل F. Ratzel (١٨٤٤– ١٩٠٤) فقد أشار فى كتابه « دراسات انثروبولوجية – جغرافية » (١٨٩٢) Anthropogeographie إلى مشابهات ثقافية عديدة بين مجتمعات تختلف ظروفها البيئية اختلافاً شديداً . ومعنى ذلك أن من الممكن تفسير وجوه التشابه هذه باعتبارها نتيجة للاتصال . وهذه فكرة تتفق مع تصور تارد فى كتابه « قوانين المحاكاة » (١٨٩٠) . حيث يؤكد تارد فى هذا الكتاب أن عملية المحاكاة هى الدافع الأساسى للوجود الاجتماعى . وبالرغم من المبالغة التى تنطوى عليها هذه النظرية ، إلا أنها قد أفادت فى الكشف عن الدور الهام الذى تلعبه المحاكاة فى الاتصالات الإنسانية .

كما نشر الإثنولوجى الألمانى فرتز جرايبنر F. Graebner فى أوائل القرن العشرين مجموعة من الدراسات ، أخذت شكلا مكتملا فى كتابه « مناهج الاثنولوجيا » (١٩١١) Methods of Ethnology ، حيث ينفى تماماً فكرة ظهور المخترعات بشكل مستقل ، ويؤكد أن انتشار هذه المخترعات يمثل ظاهرة عامة .

ومن المؤكد أن أعماله ، وأعمال من تأثروا به ، تتميز بالمبالغة والاعتماد على الظن والتخمين ، إلا أن افتراض الانتشار قد أيدته نتائج كثير من بحوث علماء آثار ما قبل التاريخ . فقد كشفت هذه البحوث عن انتقال عناصر الثقافة المادية – على الأقل – من موطنها الأصلى إلى مناطق بعيدة فى المراحل الأولى من التاريخ الإنسانى . ومن الأمثلة على ذلك ، أنه أمكن الكشف عن بعض هياكل السفن البحرية ، وعظام الأسماك المتبقية منذ العصر

الحجرى (الباليوليتى Paleolithic) ؛ بعيداً عن شواطىء البحار ، مما يوحى بأن التجارة كانت قائمة بين المشتغلين بصيد حيوان الرنة ، وبين القبائل التى تسكن هذه الشواطىء . كما أن أحجار الصوان التى كانت تصنع فى فرنسا فى العصر الحجرى المتأخر (النيولوتى Neolitihic) قد ظهرت بعد ذلك فى بلجيكا ، وفى نفس هذا الوقت تقريباً انتقلت بعض السفن البحرية إلى ألمانيا وتشيكوسلوفاكيا. بل إتضح ان مصدر القمح الذى كان ينمو فى الدانيمارك ، والأغنام التى كانت تربى هناك ، يمكن أن يكون أى مكان آخر ، لأنها (أى الأغنام) لم تنحدر عن الأنواع المتوحشة التى كانت تعيش فى شمال غرب أوربا . أما الأحجار التى كانت مستخدمة فى مصر وحضارة ما بين النهرين ، فقد جاءت من أرمينيا وجزيرة ميلوس Melos . وأخيراً نجد أن بعض الأحجار التى كانت تستخدم فى إيران ، قد عرفت قبل ذلك بكثير فى مصر وسومر[٣] . مثل هذه الحقائق لم تكن تشغل اهتمام العلماء التطوريين الأوائل ، ومن ثم فإن اكتشافها لم يترك أدنى فرصة للمدرسة لكى تدافع عن كيانها .

وعلى أية حال ، فإن هذه النتيجة لاتعنى أن انهيار النزعة التطورية ، قد قضى تماماً على كل آثارها . فما زالت هناك طائفة من المساهمات الهامة يمكن لعلم الاجتماع المعاصر أن يفيد منها. فقد تمكنت بحوث التطوريين من الكشف عن متوازيات جزئية بين جوانب الحياة مثل : العادات ، والمعتقدات ، والأشياء المادية . وإذا كان علماء التطور لم يتمكنوا من إثبات وجود مراحل محددة للتقدم ، برغم ما بذلوه من جهد فى تتبع الآثار ، إلا أن دراساتهم قد أيدت الفكرة الشائعة التى مؤداها : أن أشياء معينة تظهر فى البداية ثم تعقبها ظواهر أخرى . فالمجتمعات التى لا تعرف التنظيم السياسى المتفاضل — مثلا — تختار رؤساءها فى البداية على أساس سمات شخصياتهم ، ثم تصبح الرئاسة بعد

---

(٣) اقتبسنا هذه الأمثلة من دراسة جوردون تشايلد « تفسير علماء آثار ماقبل التاريخ للانتشار » .

V. Gordon Childe "A Prehistorian's Interpretation of Diffusion," Harvard Tercentenary Pubications, Vol. III. (1937).

ذلك وراثية . والأدوات المادية تتميز فى مراحلها الأولى بالبساطة ، ولكنها تأخذ فى التعقيد تدريجياً . وأخيراً فقد كان يتم النقل بواسطة الأقدام ، ثم استخدمت بعد ذلك وسائل أكثر تعقيداً . وخلاصة هذا كله ، أن من اليسير أن نقول إن دراسات العلماء التطوريين قد أكدت اعتقادنا بوجود نظام معين يحكم التغير الاجتماعى والثقافى ، كما أوضحت أن النظرية المنظمة فى التغير ، لابد أن تتضمن تصوراً للأسباب الفاعلة فى العملية التاريخية(٤) .

والواقع أن صدق هذه المساهمات هو الذى يفسر إلى حد بعيد بقاء بعض مخلفات أو رواسب النزعة التطورية حتى الوقت الحاضر .

جذور النزعة الوضعية المحدثة :

صاحب انهيار المذهب التطورى ظهور اتجاه جديد يمكن أن نطلق عليه اسم النزعة الوضعية المحدثة Neo Positivism . ونستطيع أن نميز هنا ثلاثة عناصر أو شعب تظهر واضحة من خلال نمو هذا الاتجاه ، وإن كانت تختلط ببعض مخلفات النزعة التطورية ، وبخاصة فى الكتابات المتأخرة لجيدنجز . وهذه العناصر أو الشعب هى : النزعة الكمية Quantitativism ، والنزعة السلوكية Behaviorism ، والابستمولوجيا الوضعية Positivistic Epistemology .

وتؤكد النزعة الكمية العد والقياس كمنهج للدراسة لا غنى عنه للبحث العلمى فى أى ميدان ، وينطبق ذلك على علم الاجتماع . ولعله من

---

(٤) هذا ملخص مختصر لما ورد فى :

Goldenweiser, "Contributions of Anthropology" in H.E.Barnes and H.Becker (editors), Contemporary Social Theory (N.Y, Appleton — Century, 1940).

المناسب أن نذكر مرة أخرى أن كيتليه كان أول من أشار إلى أهمية هذا المنهج (انظر الفصل الرابع) ؛ وكان ذلك فى الربع الأول من القرن التاسع عشر ، حين أحدثت دراساته فى البيولوجيا تأثيراً ملموساً فى علم الاجتماع . ولقد تدعمت النزعة الكمية بصورة واضحة بعد دراسات فرانسيس جالتون Galton (١٨٢٢–١٩١١) ؛ وبخاصة دراستيه عن «العبقرية الوراثية» Hereditary Genius (١٨٦٩) ، «ورجال العلم الإنجليز» English Men of Science (١٨٧٤) . ولقد تميزت هاتان الدراستان بطابع إحصائى واضح . والنتيجة الأساسية التى خلص إليها هى أن انتقال السمات الأسرية يعتبر مسألة وراثة بيولوجية فى المحل الأول . ومع ذلك فإن بياناته تدعم بنفس الدرجة ، النظرية التى تعارض ذلك ، والتى تذهب إلى أن انتقال بعض السمات مثل القدرة على الإختراع ، والإنجازات الرئيسية فى مختلف الميادين ، هو فى جوهره اجتماعى الطابع . ثم نشر بعد ذلك أحد تلاميذ جالتون ، وهو كارل بيرسون Pearson (١٨٥٧ – ١٩٣٦) دراسة بعنوان «قواعد العلم» (١٨٩٢) The Grammar of Science ، أصبحت بعد نشرها مرجعاً أساسيا للوضعية المحدثة ؛ لأنها تدعم النزعة الكمية ، والعناصر الأخرى من الوضعية المحدثة تدعيماً قويًّا .

ولقد تضمن كتاب بيرسون البذرة الأولى **للنزعة السلوكية** . غير أن هذه النزعة حققت تقدماً ملحوظاً ، وبخاصة بعد أن منحها عالم النفس الأمريكى چون واطسون Watson (١٨٧٨ – ١٩٥٨) صيغة أساسية ومحدودة فى عدد من أعماله المنشورة[٥] . فقد طور واطسون أفكار عالم النفس الروسى الشهير إيڤان باڤلوف Pavlov (١٨٤٩ – ١٩٣٦) وتوسع فيها . وباڤلوف هو أول من اكتشف الأفعال الشرطية المنعكسة . ويؤكد واطسون أن الشعور Consciousness غير معروف موضوعيًّا ، وبالتالى فإن الاستبطان لا يمكن أن يكون مصدراً للمعرفة العلمية . وإذن فعلم النفس ، وبالتالى علم الاجتماع ،

(٥) ظهر مؤلفه « علم النفس من وجهة نظر عالم السلوك فى سنة ١٩١٩ »
«Psychology From The Standpoint of a Behaviorist» (1919).

يدرسان فقط السلوك القابل للملاحظة . ويضيف واطسون إلى ذلك أن كافة ضروب السلوك الإنسانى يمكن إرجاعها إلى مجموعات من الأفعال الشرطية المنعكسة، بحيث نستطيع أن نميز داخل هذه الأفعال بين مواقف الإثارة (وهى ظروف معينة يحدث خلالها السلوك) وبين الاستجابات (وتشير إلى محتوى السلوك المثار) . ومن هذه الزاوية يمكننا تفسير كافة مظاهر السلوك الإنسانى وصوره، بعد القيام بتحليل دقيق وكاف للمثيرات والاستجابات . ومن الواضح أن هذه النظرية قد تعتبر السلوك اللفظى مثيراً (لسلوك شخص آخر) واستجابة فى الوقت ذاته . ولكن العالم السلوكى - حين يدرس السلوك اللفظى ، لا يعنى بمعانى الكلمات فى ذاتها ، لأن «المعنى» meaning لابد وأن يتضمن ملاحظة استبطانية .

أما **الابستمولوجيا الوضعية** فتستمد أصولها من الفلسفة البراجماتية. عند وليم جيمس James (١٨٤٢ – ١٩١٠) ، وجون ديوى J· Dewey (١٨٥٩– ١٩٥٢)، وأخيرا برتراندراسل Russell(١٨٧٢–١٩٧٠) . غير أن بيرسون وحده كان أكثر من أثر فى نمو هذا الاتجاه فى علم الاجتماع . فهو يحصر نطاق المعرفة فى الانطباعات الحسية وما تؤدى إليه من نتائج . ويؤكد أن واقع الشيء يعتمد على إمكانية ظهوره فى جملته أو بجزء منه كمجموعة من الإنطباعات الحسية . وإذن فنتيجة الإنطباعات الحسية هى دائماً بمثابة « خبرة » experience نعبر عنها بمفهوم العلية . وحين نتمكن من التوصل إلى عدد من الانتظامات فى هذه الإنطباعات الحسية ، نستطيع فقط أن نتحدث عن القوانين Laws ، والتى نعتبرها مجرد عبارات تقرر هذه الانتظامات أو تلازم الحدوث . ووفقاً لذلك لا يدخل القانون أية ضرورة على هذه النتائج ، لأن الضرورة فى الواقع هى تصور إنسانى ، ولكنها انتقلت بطريقة غير منطقية إلى عالم الإدراك .

التكامل بين المذهب التطورى والوضعية المحدثة: فى كتابات جيدنجز الأخيرة :

اختلطت العناصر الثلاثة للوضعية المحدثة ، وبخاصة النزعة الكمية ، وبعض جوانب النزعة السلوكية فى كتابات جيدنجز الأخيرة . (أنظر السادس للتعرف على آرائه فى البداية) . فقد ناقش جيدنجز مبكراً المنهج

الإحصائى ، منذ أن نشر كتابه « علم الاجتماع الاستقرائى » (١٩١٥) Inductive Sociology . وهو يعتقد أن المنهج الإحصائى هو الصيغة الكمية للمنهج المقارن والتاريخى . بل إننا نجد فى كتابه هذا تحليلات لبعض الجداول، مع أنه يعتبرها إحصاءات غير دقيقة ، ثم نجد كذلك فى مواضع متعددة عديداً من الصيغ والقواعد الرياضية والأشكال الإحصائية . وقد كتب چيدنجز مناقشة عامة لاستجابة الجهاز العصبى للمثير الخارجى ، يقدم بها معالجته لفكرة الوعى بالنوع Consciousness of Kind . وهو يعترف فى تمهيد كتابه «دراسات فى نظرية المجتمع الإنسانى» Studies in the Theory of Human Society (١٩٢٢) بالحاجة إلى مراجعة موقفه الأول : « فالمنطق لايقدم لنا .. تصنيفات ملائمة للتوزيعات التكرارية » ، وهذا ما يكشف عن تأكيده للاتجاه الكمى . وهو يتبنى أيضاً موقفاً سلوكيا ، حين يذهب إلى « أن علم النفس قد أصبح تجريبياً وموضوعياً ؛ لأنه يميز بين الانعكاس والتشريط Conditioning »[٦] وفضلا عن ذلك فقد تمكنت الانثروبولوجيا من الكشف عن ضروب عديدة من التباين فى المجتمع البدائى ، أكثر مما كان يظن علماء الأنثروبولوجيا الأوائل . وهذا يمثل اعترافاً بانهيار فكرة التتابعات النمطية ، التى كانت محور اعتقاد علماء التطور (ويدخل فى نطاقهم چيدنجز) . وعلى أية حال فإن چيدنجز لم يهجر كلية نزعته التطورية ، وهو كذلك لم يهمل دراسته عن « الوعى بالنوع » ، برغم ما قد يبدو من صعوبة فى التوفيق بن هذه الاهتمامات وبين النزعة السلوكية . إلا أنه يسعى إلى تحقيق هذا التوفيق فى كتابه : « الدراسة العلمية للمجتمع الإنسانى (١٩٢٤) The Scientific Study of Human Society الذى كان آخر عمل ينشره ؛ حث يقرر أن « الوعى ... هو اسم يطلق على ظاهرة فسيولوجية وليست شيئاً انطولوجيا (وجوديا) غامضاً ... وهو يشير إلى درجة عالية من التكامل واليقظة ، والانتباه لدى الكائن العضوى[٧] » . وما من شك فى أن العالم

(٦) Franklin H. Giddings, Studies in the Theory of Human Society (1922) , P. VI

(٧) Franklin H. Giddings , The Scientific Study of Human Society (1924), P. 14, foothnote.

السلوكى المتطرف سوف يعتبر هذا التعريف مطابقاً لمتطلبات السلوكية .

ولقد كان للنزعة الكمية تأثير هائل على جيدنجز فى سنوات حياته الأخيرة. فقد ذهب فى ضوء الأفكار والإجراءات التى درسها على أستاذه مايوسميث Mayo-Smith.[٨] ، مشيراً لأعمال كيتليه وجالتون وبيرسون ، ذهب إلى أن « الإحصاء هى منهج علم الاجتماع » . وهو يقرر كذلك أن « الوصف الدقيق المكتمل لأى شىء لابد أن يتضمن قياساً له»[٩] . وكان يأمل أن يطبق الإحصاء فى دراسة التطور الاجتماعى ، وبخاصة فى تحديد نماذج المجتمعات ومبلغ الإنحراف عن هذه النماذج . ولقد دفعه ذلك إلى أن يخصص جزءاً من كتابه « الدراسة العلمية » لتلخيص بعض الأساليب الاحصائية ، من أهمها حساب معامل الارتباط ، ثم يوضح طريقة تطبيقه فى معالجة البيانات الاجتماعية. وقد عرض كذلك موجزاً لنتائج بعض تجاربه فى حساب الظواهر الاجتماعية وقياسها . (مع أنها تعتبر من وجهة نظر الإحصاء الحديث غير ملائمة) . وهو أخيراً يقدم بعض التوجيهات لإجراء دراسات مماثلة ، مثل قياس القيم الاجتماعية بالكشف عن التضحيات ، وتقدير مبلغ الضغوط الاجتماعية عن طريق تحليل مضمون القوانين .

والواقع أن النزعة السلوكية أخذت تحل محل علم النفس الإرادى فى كتابات جيدنجز المبكرة . فهو يصف علم الاجتماع بأنه علم نفس المجتمع ، ويجعل من السلوك موضوع دراسته ، وهو تعبير يضيفه لمصطلح الجمع . ويشير هذا المصطلح الأخير إلى موقف سلوكى يضاهى الجماعة ، بينما يعتبر السلوك الجمعى هو استجابة « الجمع » لمواقف الإثارة . وقد تكون

---

(٨) اشتغل الأستاذ مايور سميث (١٨٥٤ – ١٩٠١) بالتدريس بجامعة كولومبيا منذ عام ١٨٨٠ حتى ١٨٩٩ . وهو يعد أول من قام بتدريس الإحصاء فى الولايات المتحدة على مستوى علمى. وقد ظهر كتابه « الإحصاء وعلم الاجتماع » عام ١٨٩٥ . Statistics and Sociology . (1895).

(٩) Giddings, Studies, P. 252; Giddings, Theory, P. 189.

استجابات الأفراد فى الجمع متماثلة أو غير متماثلة ، ومع ذلك يظل للسلوك الجمعى ظروفه الخاصة ، وصوره المتميزة عن سلوك الفرد . ويواجه علم الاجتماع مهمتين أساسيتين : الأولى أن يحاول تعديل مواقف الإثارة بحيث تصبح عوامل مؤدية إلى سلوك جمعى . والمهمة الثانية أن يفسر السلوك الجمعى من حيث نشوؤه ، وتكامله ، وتفاضله ، ووظائفه . وإذا كان جيدنجز لم يتمكن من إنجاز هذا البرنامج الذى حدده لعلم الاجتماع ، إلا أنه كان يقصد به أن يكون مرشداً ودليلا للأجيال القادمة من علماء الاجتماع ، والذين كان معظمهم تلاميذ له فى جامعة كولومبيا .

ولم يسمح جيدنجز لنفسه أن يصوغ تعميمات تتعلق بنتائج هذا العمل الهائل ، إلا بطريقة عرضية فقط ؛ حيث أعلن أن دراسة الظواهر الاجتماعية باستخدام المنهج الإحصائى ، قد كشفت بالفعل عن أن عمليات المجتمع غائية وأنها تخضع للتطور الطبيعى . وهو يؤكد كذلك أن التطور سوف يؤدى إلى التقدم ، الذى يتمثل فى تزايد حرية الفرد وقوته وسعادته .

وهكذا يبدو لنا أن النزعة التطورية آخذة فى الزوال ، بينما تحظى الوضعية المحدثة باهتمام علماء الاجتماع . وسوف نعرض لبعض آرائهم فى الفصل الخامس عشر .

الفصل الثانى عشر

تشارلز كولى ووليم توماس

شهدت بداية القرن العشرين ظهور اتجاه أساسى فى علم الاجتماع ، يمكن أن نطلق عليه علم الاجتماع النفسى ؛ وذلك حينما أخذت النزعة التطورية تفقد مكانتها ، وبدأت الوضعية المحدثة تحقق ازدهاراً ملحوظاً . ويمثل هذا الاتجاه الجديد أبرز الباحثين فى ذلك الوقت ؛ بل كل من أسهم مساهمة أصيلة خلال هذه الفترة . ففى الولايات المتحدة نجد تشارلز كولى Charles. H. Cooley ووليم توماس William I. Thomas ؛ وهما اللذان قدما مساهمات جوهرية فى نمو علم الاجتماع النفسى .

تشارلز كولى :

ولد كولى (١٨٦٤ — ١٩٢٩) فى مدينة آن أربور Ann Arbor ؛ بولاية ميشجن Michigan، حيث قضى طيلة حياته فى هذه المدينة، إلا إذا استثنينا بضع سنوات قليلة قضاها خارجها . وكان ذلك خلال دراسته فى ميشجن ، ثم اشتغاله بالتدريس هناك . ولقد كان لتدريسه وكتاباته تأثير ملحوظ على العلوم الاجتماعية فى أمريكا ، وبخاصة علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، والاقتصاد النظامى . وكان كولى ينفر من كل ما يزعج حياة التأمل والتفكير الهادئ ، التى كان يفضلها ويعشقها . لذلك نجده يرفض وظيفة أستاذ بجامعة كولومبيا ، ويقبل بعد تردد شديد رئاسة الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع فى عام ١٩١٨ .

ولقد انعكست حياته المستقرة الرتيبة — نسبيًّا — داخل مجتمعه المحلى الصغير على كتاباته بوضوح . فكانت تتميز بقدر كبير من الاتزان ، وتكشف فى الوقت ذاته عن تعلقه بقيم المجتمع الريفى الأمريكى ، الذى عرفه

عن كثب قبل أن يشهد آثار التصنيع ونتائجه .

أما أعمال كولى الأساسية فتتضمن مؤلفاته التالية : « الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعى »(١٩١٨) Human Nature and The Social Order ، «والتنظيم الاجتماعى » Social Organization (١٩٠٩) ، « والعملية الاجتماعية» Social Process (١٩١٨) . والكتاب الأخير يمثل إلى حد بعيد صياغة جديدة للكتابين الأول والثانى . وقد نشرت بعد وفاته مجموعة مقالات بعنوان « النظرية السوسيولوجية والبحث الاجتماعى » (١٩٣٠) Sociological Theory and Social Research ، وإن كنا لا نجد إلا مقالا واحداً بعنوان « أصول المعرفة الاجتماعية The Roots of Social Knowledge هو الذى ينطوى على أهمية بالنسبة للنظرية السوسيولوجية .

ويعبر النسق الفكرى الذىأقامه كولى عنالتقاء مجموعة منالاتجاهات . فقد تأثر بشكل واضح بالشخصيات الأدبية أمثال إميرسون Emerson ، وتورو Thoreau ، وجوتة Goethe (ويلاحظأن كولى يتحدث عن علم الاجتماع باعتباره علماً فنيـاً Artistic) . وربما كان شافل Schaffle هو عالم الاجتماع الذى أثر فيه خلال المراحل الأولى من تفكيره ، وكان رائداً للمدرسة العضوية (انظر الفصل السابع) . وعلى أية حال ، فقد أطلق كولى على وجهة نظره أنها «عضوية» ، وإن كانت نزعته العضوية — كما سيتضح ذلك فيما بعد — لا تماثل تماماً تلك التى نجدها عند شافل أو غيره من ممثلى هذه المدرسة .

والنقطة الثانية أنه لما كان من الطبيعى بالنسبة لشخص تشكلت أفكاره فى الربع الأخير من القرن العشرين أن يتأثر بالاتجاه التطورى ، لذلك يعد كولى تطوريـاً من نوع خاص . فهو يفتتح أول عمل رئيسى له بعبارة مؤداها : « إذا قبلنا وجهة النظر التطورية . . . » ، ثم نجده يبدأ مقالة عن « الوراثة والبيئة»[١] بعد عشرين عاماً بالقضية التالية : « لقد أصبحنا فى السنوات

---

(١) Charles H. Cooley : "Heredity and Environment", Journal of Applied Sociology, X. No. 4, (March — April 1926). PP. 303 — 07.

الأخيرة ننظر إلى كافة التساؤلات من وجهة النظر التطورية » . وبغض النظر عن هذه التأكيدات ، فإن النزعة التطورية بالمعنى التقليدى للمصطلح ، لا تتحقق فى أعمال كولى . فقد عنى بصفة خاصة بتطور الكائن الفردى الاجتماعى أو الذات الاجتماعية Social Self ، دون أن يحصر اهتمامه فى نمو العملية التاريخية الشاملة . وهو حينما يناقش التاريخ ينظر إليه من خلال علاقته بنمو الذات الاجتماعية ، بدلا من أن يهتم بتحديد مراحل معينة للتطور الاجتماعى . ففى مقاله المشار إليه سابقاً يعرض آراءه فى التاريخ بطريقة تصويرية على النحو التالى : « يبدو التاريخ كما لو كان يسير فى اتجاهين متمايزين ، يشيران إلى خطين من خطوط الاتصال ؛ الأول يمكن أن يشبه مجرى النهر ، أما الثانى فهو يماثل الطريق البرى الموازى له . فإذا كان مجرى النهر يُعبِّر عن الوراثة أو الاتصال الغريزى ، فإن الطريق البرى يشير إلى الاتصال أو النقل الاجتماعى . ومن الواضح أن الأول — بهذا المعنى — يعد نتاجاً لجرثومة البلازما ، أما الثانى فيكتسب وجوده عن طريق اللغة ، والتربية ، والاتصال ، كما أنه أكثر حداثة من الأول » . ولقد كتب هذا المقال فى منتصف العشرينيات ، لذلك نجد أن وجهات النظر التى تضمنها تتسق مع وجهة النظر الثقافية التى كانت تحظى بمكانة بارزة فى علم الاجتماع الأمريكى فى ذلك الوقت .

وعلى الرغم من أن كولى لم يعن بدراسة الحركة التطورية العامة ، إلا أنه شارك الاعتقاد السائد فى عصره ، والذى كان يهتم بتأكيد النتائج الإيجابية لعملية النمو . بل إن معظم كتاباته تتضمن إيمانه بالتقدم ، والذى كثيراً ما كان يعبر عنه صراحة ، كما يتبدى فى العبارة التالية[٢] : « إن وجهة النظر التطورية تدفعنا إلى الاعتقاد بأن الحياة هى عملية إبداعية ؛ بمعنى أننا نستطيع خلالها أن نصنع شيئاً جديداً . . . وأن الإرادة الإنسانية هى جزء

---

(٢) Charles H. Cooley, Human Nature, rev. ed. (1922) P. 50.

من تلك الطاقة الإبداعية التى تفعل ذلك » .

وثالثاً ، تأثر كولى بعدد من علماء الاجتماع فى عصره ممن اتخذوا اتجاهاً نفسيًّا . فهو وإن كان لم يشر فى كتاباته كثيراً إلى وارد ، إلا أن صياغته لخطى الاتصال (النشوئى والثقافى) تكاد تكون مشتقة من مفهومى وارد « النشوء » ، و « الغائية » . ومن ناحية أخـــرى يشير كولى إلى تارد فى مواضع عديدة ؛ بل إنه يضمن كثيراً من أفكاره كتابه « التنظيم الاجتماعى » ، وإن كان ينتقد تحيز تارد للمحاكاة بالذات . وبالإضافة إلى ذلك كله ، اهتم كولى اهتماماً بالغاً بالتطورات الحديثة فى علم النفس . ويتضح ذلك من إشاراته المتعددة لأعمال وليم چيمس W. James ، وچيمس بولدوين J. M. Baldwin ، وستانلى هول Stanley Hall . ولم يقبل كولى صراحة نظرية مكدوجال فى الغرائز ، كما أعطى اهتماماً ضئيلاً للنظرية السلوكية عند واطسون Watson .

أما النقطة الرابعة والأخيرة ، فهى أن كولى كان يتخذ فى أفكاره وكتاباته موقفاً مثاليًّا ، يتعارض تعارضاً واضحاً مع النزعة الوضعية المحدثة . فهو يدرك الواقع الاجتماعى باعتباره يتكون من أفكارنا الشخصية عن الآخرين . ومن ثم حدد مهمة علم الاجتماع الأساسية بأنها دراسة العلاقات الاجتماعية كما تُصورها الأفكار ، والاتجاهات ، والعواطف . ويتبدى هذا الموقف بوضوح فى اتجاهه العضوى .

النظرية العضوية عند كولى :

تعد النظرية العضوية جوهر علم الاجتماع عند كولى . فقد ذهب فى كتابه « العملية الاجتماعية » — دون تحفظ — إلى أن المجتمع كائن عضوى . بيد أن النزعة العضوية عنده لا تماثل نزعة سبنسر أو شافل أو غيرهما ممن حاولوا البحث عن مماثلات عضوية غير محدودة . فالمجتمع — عند كولى — يمثل كياناً كليًّا حيا ، يتألف من وحدات متمايزة ، لكل منها

وظيفة خاصة . بل يمكن أن نعتبر المجتمع هو ذلك الكل المعقد الذى يتألف من الصور أو العمليات ، التى تحقق وجودها ونموها من خلال تفاعلها مع بعضها ، وهى كذلك تؤلف كائناً كلياً له وحدة مستقلة ، بحيث أن ما يحدث فى جزء منه ، تنعكس آثاره على بقية الأجزاء .

وتؤكد النظرة العضوية عند كولى فكرتى وحدة الكل ، وقيمة الفرد فى ذاته معاً ، محاولة تفسير كل منهما من خلال الآخر . « إن تصورنا لفرد منعزل ، هو تجريد لا تعترف به الخبرة ، يعادله فى ذلك تصورنا للمجتمع على أنه شىء مختلف عن الأفراد . . . ويرجع ذلك إلى أن الفرد والمجتمع لا يشيران إلى ظواهر منفصلة ، ولكنهما يمثلان — ببساطة — المظهران الجمعى والتوزيعى لشىء واحد » . (الطبيعة الإنسانية ، ص ٣٦ — ٣٧) .

ولقد اشتغل كولى كثيراً بإعادة صياغة ما اعتبره مشكلات زائفة على أساس نظريته العضوية . فقد كان التساؤل حول أولوية الوراثة أو البيئة فى تحديد السلوك الإنسانى موضع نقاش واسع فى أيامه . وقد قدم كولى إجابة عليه بقوله : « حينما تبدأ حياتنا الفردية ، نلاحظ أن العاملين المؤثرين فى التاريخ وهما؛ الوراثة ، والعامل الاجتماعى ، يتجسمان فى هذا الموقف الجديد . . . فيبدوان كقوى منفصلة . . . ولكن الوراثة والبيئة هما فى الحقيقة تجريدان ... لأن الشىء الواقعى يمثل عملية عضوية كلية » (الطبيعة الإنسانية ، ص ١٥) . وعلى أساس ذلك اعتبر كولى مناقشة الأهمية المطلقة أو النسبية للوراثة أو البيئة مناقشة عقيمة مجدبة ، فهى تكاد تشبه الجدل القائم حول سيادة العقل على المادة أو العكس . (ويشير كولى فى هذا الصدد إلى عقل اجتماعى أو عام ، لأنه يعتقد أن العقل وحده عضوية ، تتكون من فرديات متعاونة . وتمثل هذه الفكرة محاولة خطيرة للاقتراب من النظرية العضوية) .

والواقع أن النظرية العضوية للمجتمع — بالمعنى الذى قصده كولى — سوف تكشف بوضوح تام عن طبيعة العلاقة بين الفرد والمجتمع . غير أن كتاباته بصدد هذه العلاقة — والتى تمثل مشكلة أساسية فى علم الاجتماع — لا تنطوى

على قدر كبير من الجدة (إذا استثنينا من ذلك مناقشته للجماعات الأولية، كما ستوضح ذلك فيما بعد) . ويذهب كولى إلى أن المجتمع شيء أكبر من المجموع الكلى للأفراد ، لأن وحدة المجتمع ترتبط بوحدة العقل الاجتماعى ، الذى لا يتكون نتيجة لاتفاق الأفراد فحسب ، بل يتحدد — فى المحل الأول — عن طريق التنظيم . ومع ذلك فحينما حاول كولى أن يفسر طبيعة التنظيم ، لم يضف شيئاً جديداً إلى القضية التى مؤداها : « أنه يتكون من الوحدة المتفاضلة للحياة العقلية أو الاجتماعية » . فليس هناك فائدة — فى رأيه — من البحث عن تعريف بديل . ذلك أنه « يكفى أن ننظر حولنا فقط لكى نشاهد التنظيم » . (التنظيم الاجتماعى ، ص ٤ — ٥) .

ولقد أعاد كولى النظر مرة أخرى فى مشكلة التنظيم ، حينما ناقش النظم . إلا أن مناقشته تميزت بالغموض كذلك . « فالنظام — ببساطة — هو مظهر أو جانب محدد من العقل العام . ولا يمثل تعدد هذه النظم وحدات منفصلة ، بل هى بمثابة اتجاهات منظمة للعقل العام ، ونحن لا نستطيع أن نتصورها كأشياء فى ذاتها إلا عن طريق التجريد » . ويؤكد كولى — عند هذه النقطة بالذات — أن منهجه فى دراسة المجتمع ليس عضوياً فقط ، بل هو منهج سيكولوجى كذلك . « فى داخل الأفراد فقط — وليس فى نطاق أى شيء آخر — نستطيع أن نعثر على النظم » (التنظيم الاجتماعى ، ص ٣١٣ — ٣١٤) .

ومن الطبيعى ألا تتفق النظرية العضوية عند كولى مع النزعة السوسيولوجية التى تفسر الظواهر بعامل واحد ؛ لأن هذه الأخيرة تنتقى عاملا بعينه — اجتماعياً أو غير اجتماعى — وتعتبره المحدد الأساسى لوضع المجتمع أو نموه . ولقد عبر عن رأيه بوضوح فى هذه النقطة فى مقال نشر عام ١٩٠٣[٣] ،

---

(٣) نشر هذا المقال للرد على مقال چيدنجز بعنوان :

"A Theory of Social Causation", Publications of the American Economic Association, Third Series, V, 2 (May, 1904). PP. 182 — 87.

حيث ذهب إلى «أن النظرية العضوية للتاريخ ، لا تعتبر عاملا معيناً أو عدة عوامل أكثر أهمية من غيرها ؛ فهى تنكر فى الحقيقة أن يوجد العقل أو النظم أو الظروف النفسية ، وجوداً واقعياً مستقلا عن الحياة الكلية التى تشارك فيها كافة هذه العوامل ، على نحو يماثل مساهمة أعضاء الجسم فى تحقيق حياة الكائن العضوى الحيوانى » .

الذات ، والجماعة الأولية ، والطبقة ، والطبقة المقفلة :

تكشف معالجة كولى لنمو الشخصية الإنسانية عن نظريته العضوية ومنهجه السيكولوجى بوضوح . فقد أكد دور الجماعات الأولية والتفاعل الاجتماعى وبخاصة الاتصال ، فى نشأة الشخصية ونموها . ومعنى ذلك أن الذات Self تنمو داخل سياق العلاقات الاجتماعية . « فالذات والآخر لا يتحققان كوقائع منفصلة تماماً . . . » . وتوضح كتابات كولى المتعددة فكرته الأساسية التى مؤداها أن الذات فى جوهرها اجتماعية. فهو يعرض فى كتابه « الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعى » لمفهومه الأساسى عن مرآة الذات Looking Glass Self ، أو المرآة العاكسة للذات . ويعتقد أن هذا المفهوم ينطوى على عناصر ثلاث هى : تخيلنا للمظهر الذى نبدو عليه أمام شخص آخر ، ثم تخيلنا لحكمه على هذا المظهر ، وأخيراً نوع معين من الشعور بالذات ، مثل الزهو أو التقشف .

والواقع أن هذه الفكرة — بالإضافة إلى مناقشته الواسعة للطبيعة الاجتماعية للذات — توضح مرة أخرى الفلسفة المثالية عند كولى . فالتخيلات التى نكونها نحو بعضنا البعض هى الوقائع الثابتة فى المجتمع ، وهذا بدوره ما يؤكد نزعته الذاتية المتطرفة . غير أن اكتشافه للذات الاجتماعية ، باعتبارها نتاجاً — فى المحل الأول — للتفاعل الاجتماعى ، كان خطوة سابقة على الاتجاه الثقافى السائد فى الوقت الحاضر فى دراسة الشخصية .

ويشبه ذلك تحليل كولى للجماعة الأولية Primary Group ؛ من حيث

إنه كان علامة مميزة فى نمو العلم الاجتماعى . والخاصية الأساسية للجماعات الأولية أنها تقوم على علاقات المواجهة المباشرة الوثيقة ، والتعاون الواضح ، والصراع ؛ وحرية التعبير عن الشخصية والعواطف . وقد ركز كولى — بصفة خاصة — على الأسرة، وجماعات اللعب، والجوار . بل هو يؤكد أن الجماعات الأولية (أو كما تسمى اليوم غير الرسمية informal) ظاهرة عامة فى كافة التنظيمات الاجتماعية . ويعتقد أن أهم ما تتسم به هذه التجمعات الوثيقة هى أنها أولية ، وذلك من حيث قدرتها على تشكيل الطبيعة الإنسانية ، وتأثيرها على خبرات الفرد المبكرة ، وهى كذلك تنمى لدى الفرد الشعور بالوحدة الاجتماعية . وهى أولية كذلك لأن حياة هذه الجماعة ترسى وتدعم المثاليات الاجتماعية العامة مثل الإيمان ، والشفقة ، والامتثال للمعايير الاجتماعية ، والحرية . فلا يمكن أن تنمو هذه المثاليات إلا من خلال الجماعات الأولية . ولما كانت هذه الجماعات تنتشر فى المجتمع بأسره، فهى لذلك تعد من دلائل التقدم والديموقراطية .

وهكذا يبدو واضحاً من خلال هذه النظرة الأخيرة اتجاه كولى نحو إدخال معتقداته الشخصية فى تحليلاته الاجتماعية؛ وهذه ظاهرة تؤكدها معظم كتاباته . ومع ذلك فإن وصفه لطبيعة الجماعات الأولية ووظائفها ، لا يمثل فقط كشفاً لميدان جديد وهام للبحث ، بل يعد كذلك مساهمة فى تصنيف الجماعات الاجتماعية ، وهو الميدان الذى كان تونيز من أوائل من أسهموا فى تطويره . غير أن تمييز كولى بين الجماعات الأولية والثانوية يظل يحمل طابع الجدة .

ويعتقد كولى أن الطبقات الاجتماعية ، والطبقات المقفلة هى أكثر الجماعات الاجتماعية شمولا وانتشاراً * . وهو يعتبر أن التدرج الاجتماعى ،

* يجب أن نفرق بين الطبقة المقفلة Caste والطائفة Estate، والتى تنمو عادة فى المجتمعات الاقطاعية ، التى يمثل تنظيمها الاجتماعى شكلا خاصاً من إقطاع الأرض . وتتوقف الأرض فيها على ظروف الخدمة العسكرية ، كما يعتمد الوضع الاجتماعى للفرد علىعلاقته بالأرض. فنسق الطائفة يتكون =

وما يؤديه من وظائف فى المجتمع ، ظاهرة عامة كذلك . ويضيف كولى إلى ذلك أن التوريث Inheritance والمنافسة Competition هما العاملان اللذان يعملان على تحقيق بعض عناصر وسمات الطبقات المقفلة ، والطبقات المفتوحة فى كافة المجتمعات . ولقد استطاع كولى فى هذا الصدد أن يسبق بارك R. Park وتلاميذه ، وبخاصة لويد وارنر L. Warner ، وذلك حينما أشار إلى الطابع الطبقى المغلق الذى يميز الجماعات العنصرية فى الولايات المتحدة . ومع ذلك كله ، فقد امتزج تحليله للتدرج بقيمه الشخصية ، والتى تمثلت فى تعاطفه الشديد مع الطبقات الدنيا ، وإيمانه بالتقدم السريع نحو مجتمع مفتوح الطبقات .

تلخيص وتقويم :

يمكننا أن نعرض لمساهمات كولى ومكانته فى تاريخ النظرية السوسيولوجية على النحو التالى : —

أولا : لم يقدم كولى تعريفاً رسمياً للمجتمع ، ولكنه اعتبر أن المجتمع كيان عضوى ، ووحدة سيكولوجية معاً . وقد أطلق على نظريته أنها عضوية ، ومع ذلك فالفكرة الأساسية لهذه النظرية ، أصبحت اليوم مقدمة رئيسية عند رواد النزعة الوظيفية .

= من نظام تسلسلى رتّامى لطبقات اجتماعية مختلفة واضحة الحدود ، وترتكز أساساً على كل من القانون والعرف . ولكل طائفة حقوق وواجبات محددة وواضحة . والأوضاع الاجتماعية عادة موروثة . وعلى الرغم من ذلك فقد ينص القانون على أنه يمكن أن يغير الأفراد طوائفهم تحت ضغط بعض الظروف . والزواج بين أفراد الطائفة داخلى ، وتمتاز الطوائف بأنها أقل صلابة من الطبقة المقفلة . ومنذ أن بنى هذا الشكل من التدرج على الاقتصاد الزراعى المستقر ، مال نسق الطائفة إلى أن يكون أكثر سكوناً وجموداً . وفى ضوء هذه التفرقة يمكننا أن نميز بين الأشكال الثلاثة للتدرج وهى الطبقة ، والطبقة المقفلة ، والطائفة . فالطبقة أكثر انفتاحاً ، بحيث تتيح الحركة الاجتماعية صعوداً وهبوطاً ، بينما يقل ذلك الانفتاح فى الطائفة ، ويكون ضئيلا فى الطبقة المقفلة . Mayer. R. B., Class and society, (N.Y., Garden City, Doubleday, Co. Inc, 1958), P. 7.

وانظر تفصيل هذه المناقشة فى : السيد محمد الحسينى ، ومحمد على محمد ؛ تشارلس كولى ، المجلة الاجتماعية القومية ، المجلد الرابع ، العدد الأول ، ١٩٦٧ (المترجم)

ثانياً : أنكر كولى تماماً أن هناك عاملا فريداً يمكن أن يحدد كيان المجتمع ونموه . وهو كذلك لم يعزل وحدة بعينها من المجتمع فى التحليل السوسيولوجى ، إذا استثنينا من ذلك – بالطبع – الجماعة الأولية . وربما كان ذلك من بين المعوقات الأساسية فى كتاباته ، والتى برغم جدتها وأهميتها ، كانت تنطوى على قدر من الغموض .

ثالثاً : ظلت معالجة كولى للجماعة الأولية إضافة جوهرية لعلم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى . فقد أصبحت الجماعة الأولية مقولة أساسية فى تصنيف نماذج الجماعات الاجتماعية .

رابعاً : على الرغم من أنه صاغ قضاياه فى ضوء الابستمولوچيا المثالية ، التى تنهض على الذاتية المطلقة Solipsism ، إلا أن موقف كولى من العلاقة بين الجماعة والفرد كان يصور إلى حد بعيد الأفكار المقبولة فى عصره . فعلى عكس سبنسر ، الذى اعتبر الفرد هو الأساس ، والجماعة مجرد مجموع الأعضاء ؛ وعلى العكس كذلك من جمبلوفتش ودوركايم ، اللذين منحا الجماعة أولوية خاصة على الأفراد ؛ على العكس من هؤلاء جميعاً ، أكد كولى أننا لا نستطيع أن نجعل للفرد أو للجماعة أسبقية فى التحليل السوسيولوجى ، ويرجع ذلك إلى ما يحدث بين الفرد والجماعة من تفاعل وتأثير متبادل .

ويرتبط بهذا الموقف ارتباطاً وثيقاً ، نظرة كولى إلى طبيعة الذات الاجتماعية . فهى تشترك مع المفاهيم المماثلة عند معاصريه من أمثال چيمس James ، وبولدوين Bladwin ، وميد G. H. Mead ، فى أنها قد أحدثت نمواً تراكمياً هائلا فى العلم الاجتماعى . ويرجع ذلك إلى أنها تقترب بشكل ملحوظ من النظريات المتأخرة التى قدمها ديوى Dewey ، وتوماس Thomas ، وماكيڤر MacIver ، ووليارد ولر W. Waller وغيرهم . وبالإضافة إلى ذلك كان تأكيد كولى لدور التفاعل الاجتماعى فى تكوين الشخصية ، يعبر عن بعض الأفكار المعاصرة ، مثل موقف ديناميات الشخصية فى علم

النفس ، واتجاه الثقافة والشخصية فى الأنثروبولوجيا .

خامساً : يمكن أن نعتبر معالجة كولى للطبقة والطبقة المقفلة – كما أوضحنا – تنبؤاً بتطورات واسعة حدثت بعد ذلك فى علم الاجتماع . فقد كانت نظريته عن النظم باعتبارها نتاجاً للحاجات الدائرة للطبيعة الإنسانية ، قريبة جداً من الصياغات الوظيفية المتأخرة ، وإن لم تكن على درجة عالية من التحديد . وفيما يتعلق بالنظم الاقتصادية ، أسهمت مناقشة كولى لصورها الثقافية والاجتماعية ، فى تدعيم نمو الاقتصاد النظامى عند ڤيبلن وغيره .

سادساً وأخيراً : كان كولى من الناحية المنهجية يدعو إلى الفهم التعاطفى ويمارسه . فهو يذهب إلى أن التعاطف أمراً ضرورياً فى أى بحث سوسيولوجى . وهذه نظرة قريبة من تأكيد ماكس ڤيبر «للفهم» . (أنظر الفصل الرابع عشر) وعلى الرغم من أنه كان ملاحظاً وثيق الصلة بحياة الجماعة المحيطة به ، وبخاصة جماعات لعب الأطفال ، إلا أنه كان يفضل دائماً الاعتماد على مجرد «النظر إلى الأشياء» فى محاولة للسيطرة عليها عن طريق الحدس . وهذا هو الذى جعل كولى من الناحية المنهجية مرتبطاً بالمدرسة الفينومينولوجية فى علم الاجتماع الحديث (أنظر الفصل الحادى والعشرين) . وعلى أية حال ، فإذا كانت وجهة نظره قد تبدو غير صحيحة من حيث توافر متطلبات العلم الامبيريقى ، إلا أن «ما شاهده كولى» كان غالباً ما ينقله للآخرين بمهارة فائقة .

وليم توماس :

يعد توماس William. I. Thomas (١٨٦٣–١٩٤٧) ثانى رواد علم الاجتماع النفسى . أما أعماله فكانت مستقلة عن مساهمات كولى . وما من شك فى أن توماس أحدث تأثيراً أعمق من كولى على أفكار علماء النظرية السوسيولوجية المحدثين .

ولد توماس فى ڤرجينيا Virginia ، ودرس بجامعة تنسى Tennesse ، ثم بجامعتى برلين ، وجوتنجن Gottingen فى ألمانيا . ولم يكن مهتماً خلال هذه

السنوات المبكرة بدراسة العلوم الاجتماعية ، غير أنه التحق فى عام ١٨٩٣ بقسم الاجتماع الذى كان قد تأسس حديثاً بجامعة شيكاجو ، لكى يتمكن من دراسة علم الاجتماع . وقد بدأ يعمل بالتدريس فى شيكاجو منذ العام التالى لذلك مباشرة . وأخذ يمارس عمله حتى عام ١٩١٨ ، حينما اضطر لترك العمل لأسباب شخصية . ومنذ عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٢٨ اشتغل بالتدريس بالمدرسة الحديثة للبحث الاجتماعى » بنيويورك ، ثم عمل لمدة عام بعد ذلك أستاذاً زائراً بجامعة هارفارد . أما السنوات التى تخللت هذه الفترة — بالإضافة إلى السنوات الأخيرة من حياته — فقد كرسها للبحث والتأليف .

وتتضمن أعمال توماس الأساسية الكتب التالية : المرجع فى الأصول الاجتماعية (١٩٠٩) Source Book of Social Origins ، وقد عدل هذا الكتاب ثم أعاد نشره عام ١٩٣٧ بعنوان « السلوك البدائى » Primitive Behavior، وكتاب « الفلاح البولندى فى أوربا وأمريكا » The Polish Peasant in Europe and America الذى كتبه بالاشتراك مع زنانيكى Znaniecki (صدر فى خمسة أجزاء ١٩١٨ — ١٩٢١) و « الفتاة غير المتوافقة » (١٩٢٣) The Unadjusted Girl « والطفل فى أمريكا » (١٩٢٨) The Child in America، وقد كتبه بالاشتراك مع زوجته دوروثى سوان توماس Dorothy Swaine Thomas ولقد عقد مجلس بحوث العلوم الاجتماعية بعد وفاته مؤتمراً خصص لحصر مساهمات توماس فى ميدان النظرية الاجتماعية والبحث ، ونشرت نتائج أعمال المؤتمر فى دراسة بعنوان « السلوك والشخصية » (١٩١٥) Behavior and Personality أشرف على إصدارها إدموند فولكارت E. H. Volkart .

المنهج :

« لم يكتب توماس صيغة نهائية تعرض أفكاره بطريقة منظمة »[٤] .

(٤) انظر مقدمه فولكارت لأعمال المؤلف العنوان :

Social eBhavior and Personality (New York : Social Science Research Council, 1951 P.) P.1

ويلاحظ اننا سنكتفى فى الفقرات التاليه بالاشارة إلى ارقام صفحات أعمال توماس فى هذا المولف ، عدا أيه ملاحظات أخرى نذكرها فى حينها .

لذلك لابد من إعادة صياغة نسقه النظرى من خلال دراسة أعظم كتاباته نضجاً . والواقع أن ذلك ليس بالعمل اليسير ، فلقد تعدلت وتغيرت أفكاره خلال سنوات حياته ، التى شهدت نشاطاً ملحوظاً ، خاصة وأنه كان سريعاً ما يستجيب للأفكار الجديدة التى تظهر فى ميدان العلم ، وإن لم يسمح لنفسه بالتأثر — دون وعى — بهذه الأفكار . فمع أنه خضع فى فترة معينة لتأثير التحليل النفسى ، إلا أنه رفض بعد ذلك آراء فرويد ، واعتبرها تماثل فى تضليلها النظرية التى تزعم بتفوق الجنس الشمالى .

وعلى الرغم من التغيرات التى طرأت على وجهات نظر توماس ، إلا أنه ظل متمسكاً بالفكرة التى مؤداها ، أن النظرية الاجتماعية — وهو مصطلح أطلقه على علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى معاً — يتعين أن تكون علمية . فمن الضرورى — كما يقول — أن نطور دراسة منظمة ، وأكثر دقة للسلوك الإنسانى ، بحيث تستخدم منهجاً يماثل منهج العلوم الطبيعية والبيولوجية ، وتكون فى مستواها . بيد أن هذه الدعوة لا تطابق الفكرة التى تذهب إلى أنه يتعين أن تتبنى النظرية الاجتماعية قوانين العلوم الطبيعية وتعميماتها ، فقد رفض توماس هذا الموقف تماماً . وعلى أية حال ، فهو يؤكد أنه لكى يصبح علم الاجتماع علمياً ، فمن الضرورى أن يطبق نموذج الاستدلال المستخدم فى العلوم الطبيعية على الواقع الاجتماعى ذاته .

وإذا كانت كل العلوم تسعى إلى صياغة علاقات سببية بين الظواهر ، فإن النظرية الاجتماعية الصادقة ، لابد أن تتضمن بدورها قوانين تقرر العلاقات الضرورية بين وحدات الواقع الاجتماعى ، لأن هذه النظرية أساسية فى التحليل الاجتماعى . ولقد كانت هذه هى الفكرة الرئيسية التى قامت عليها الدراسة الشهيرة عن « الفلاح البولندى » ، والتى أكد فيها توماس أن الوحدات الأساسية للواقع الاجتماعى هى الاتجاهات والقيم (وسوف نناقش طبيعتهما ، والعلاقات المتبادلة بينهما فيما بعد) .

ومع ذلك كله ، فقد أخذ توماس يفقد ثقته بالتدريج فى إمكانية الوصول

إلى قوانين اجتماعية من هذا النوع . ففى أعماله الأخيرة ، كان يطلب من عالم الاجتماع أن يقنع بالاستنتاجات ، والتى هى أقل دقة من القوانين . كما كان من نتائج تأثره المستمر بعلم الإحصاء الحديث . (ومن المحتمل أن يكون ذلك عن طريق زوجته التى كانت إحصائية ممتازة) أن استبدل القوانين بالاحتمالات : وأشار إلى أن حينما يتسم الموقف العام بالتعقيد ، فمن المحتمل أن يرجع ذلك إلى تعدد العلاقات المتبادلة بين وحداته ، وهذا بدوره يجعل القياس أمراً ضرورياً .

وفى مقال له عن القيمة ، يتخذ توماس موقفاً يرفض تماماً المنهج السببى فى دراسة الظواهر الاجتماعية . فهو يؤكد أن من الضرورى أن نستبعد تماماً فكرة العلية ونستبدلها بمنهج آخر ، يسعى إلى الكشف عن نتائج محددة ، ترتبت على مقدمات معينة . ووفقاً لذلك تمكن من صياغة السؤال الرئيسى فى ميدان الثقافة والشخصية على النحو التالى : « كيف يتباين الأفراد ؟ وكيف تتخذ مواقفهم واستجاباتهم لهذه المواقف ، أنماطاً سلوكية ؟ وأخيراً ما هى التغيرات السلوكية المصاحبة للتغير فى تلك المواقف ؟ » (ص ٢٩٦) .

غير أن هذه العبارة تخفى وراءها ضرباً من سوء الفهم ، تكرر فى تاريخ العلم الامبيريقى وعلم الاجتماع . ويتمثل سوء الفهم هذا فى محاولة التوفيق — بغير مبرر — بين المنهج السببى ، وبين البحث عن سبب ما لظاهرة معينة . فمن المتعذر أن نكشف عن السبب كما يذهب توماس ، بينما إذا استطاع عالم الاجتماع أن يصوغ نسقاً من القضايا يجيب على كل تساؤل طرحه توماس ، فمن المؤكد أن هذه القضايا سوف تكون ملائمة سببياً .

ولقد اهتم توماس فى سنواته الأخيرة بالأساليب الفنية التى تمكن عالم الاجتماع من تحقيق الأهداف العلمية . وهو لذلك يؤكد أهمية استخدام الجماعات الضابطة ، من بين إجراءات البحث المختلفة ، وذلك لدراسة التوزيع الإحصائى للظواهر الاجتماعية ، كأن يدرس مثلا بعض العوامل المحددة التى تؤثر فى السلوك الإجرامى . على أن استخدام الجماعات الضابطة

قد أصبح من الإجراءات الشائعة فى الوقت الحاضر ، ولكنه لم يكن قد حقق هذا الشيوع فى الوقت الذى دعا فيه توماس إلى تطبيقه فى البحث الاجتماعى .

الاتجاه الموقفى ودراسة الفعل :

ربما كانت شكوك توماس حول إمكانية تطبيق نموذج الاستنتاج السببى ترجع — إلى حد ما — إلى أنه اختار أصعب الاتجاهات فى إقامة نظريته الاجتماعية . ونعنى به الاتجاه الذى يركز على سلوك الفرد فى الموقف الاجتماعى . فقد كتب عام ١٨٣١ فى «دراسة الموقف» يقول : « إن السلوك فى إطار الموقف ، والتغيرات التى تطرأ على الموقف ، وما يصاحبها من تغير فى السلوك ، تعتبر جميعاً أفضل منهج يمكن أن يستخدمه العالم الاجتماعى ، لكى تتحقق التجربة فى البحث الاجتماعى . . . » (ص ٨٨) . ولقد كان اختيار توماس للاتجاه الموقفى ، نتيجة لدراسته لكافة الممكنات الأخرى .

ومن الملاحظ أنه تأثر بالتجربة واعتبرها الأداة الرئيسية للتقدم فى العلوم الطبيعية ، ولذلك حاول البحث عن أفضل بديل ممكن للتجربة فى العلوم الاجتماعية ، لكى تحقق تقدماً مماثلا لتقدم تلك العلوم . ومن ناحية أخرى رفض توماس عدداً من الاتجاهات التى شاعت بين علماء الاجتماع فى عصره . فهو وإن كان فى سنواته المبكرة قد شارك معاصريه إيمانهم بالتطور ، إلا أن إيمانه هذا قد تزعزع بعد ذلك . يضاف إلى ذلك أنه لم يستخدم أية نظرية عنصرية ، أو نظرية تحاول تفسير الوقائع الاجتماعية فى ضوء تصورات بيولوجية (برغم أنه أشار كثيراً إلى الأصل البيولوجى للفعل الإنسانى) . كما رفض الاتجاهات الجزئية الأخرى ، مثل فكرة المحاكاة عند تارد ، والقهر الاجتماعى عند دوركايم ، والوعى بالنوع عند چيدنجز . غير أنه تأثر بوضوح بالنزعة السلوكية ، فكثيراً ما كان يقتبس توماس من واطسون ، بل إنه استخدم مصطلحى الاتجاه الموقفى والاتجاه السلوكى بمعنى واحد . ولكنه على الرغم من ذلك ، لم يقبل فكرة النزعة

السلوكية الأساسية . والتى تذهب إلى أنه من الممكن تفسير الفعل الإنسانى تفسيراً علمياً ، دون أن نرجع إلى المظاهر العقلية للفاعلين على المسرح الاجتماعى .

وعلى أية حال ، فقد اختار توماس السلوك ، ثم ركز بعد ذلك على السلوك المتوافق بوجه خاص ، واعتبره محور اهتمام نظريته السوسيولوجية . ولكنه أكد أن الفعل فى الموقف الاجتماعى ، هو الحقيقة الاجتماعية التى يتعين تفسيرها . ويتكون الموقف الاجتماعى (والذى يطلق عليه أيضاً الموقف الشامل) من ثلاثة عناصر متساندة هى : الظروف الموضوعية والتى تشير إلى القواعد الاجتماعية الملزمة للسلوك ، ثم الاتجاهات السابقة عند الفرد والجماعة ، وأخيراً تعريف الموقف بواسطة الفاعل ذاته ؛ والذى يتأثر فى الوقت ذاته بالجماعة .

وفى كتاب « الفلاح البولندى » يؤكد العنصر الثانى من هذه العناصر الثلاث . فقد اعتقد توماس وزميله زنانيكى — فى الوقت الذى كتب فيه هذا الكتاب — أنه من الممكن التوصل إلى علاقات سببية بين الاتجاهات والقيم . وإذا كان مفهوم القيمة بالذات قد حقق تطوراً بالفعل فى ذلك الوقت ، واتخذ اتجاهات مختلفة من خلال أعمال دوركايم وماكس ڤيبر (انظر الفصل الرابع عشر) ، إلا أن توماس وزنانيكى حاولا تحديد مفهوم القيمة ، على نحو يجعله أكثر فائدة للنظرية الاجتماعية ، كما أضافا إلى نظريتهما مفهوم الاتجاه . ففى الملاحظات المنهجية العديدة التى يتضمنها كتاب « الفلاح البولندى » ، يعرفان المصطلحين بطريقة غير دقيقة على النحو التالى : « نعنى بالقيمة الاجتماعية ، أى معنى ينطوى على مضمون واقعى ، وتقبله جماعة اجتماعية معينة . كما أن لها معنى محدداً ، بحيث تصبح القيمة فى ضوئه موضوعاً معيناً ، أو نشاطاً خاصاً . . . ونعنى بالاتجاه عملية الوعى الفردى التى تحدد النشاط الواقعى للفرد ، أو النشاط المحتمل فى العالم الاجتماعى ... فالاتجاه إذن هو الجانب الفردى للقيمة الاجتماعية ، والنشاط أيًّا كانت صورته هو الرابطة بينهما »

(ص ٤٩ ــ ٥٠) . غير أن توماس قد عرف الاتجاه والقيمة بطريقة بسيطة ، فالاتجاه هو الميل نحو الفعل ، حيث يمثل رغبة أو حافزاً . أما القيمة فتعبر عن موضوع الفاعل أو هدفه . ثم حاول توماس بعد ذلك أن يربط بينهما فى عبارة « الاتجاه نحو القيمة » .

والواقع أن هذه التعريفات الجديدة التى حلت محل التعريفات الأولى ، تكشف بوضوح عن وجهة نظر مؤلفى كتاب « الفلاح البولندى » ، وبخاصة ما يتعلق منها بالعلاقات السببية بين الاتجاهات والقيم . ففكرتهما الأساسية هى أن سبب اتجاه معين أو قيمه بالذات ، لا يمكن أن يكون اتجاهاً أو قيمة أخرى فقط ، ولكنه يعنى دائماً تكاملا بين مجموعة من الاتجاهات والقيم . وهذا بدوره هو الذى يفسر اختلاف استجابة الأفراد لمؤثرات واحدة . وهما يوضحان هذه الفكرة من خلال تصور موقف اثنين من الإخوة ، عاشا تحت سيطرة حكم الأب ، ولكنهما يستجيبان للموقف بطريقة مختلفة . فإذا كانت قيمة التضامن عند أحدهما قوية بدرجة واضحة ، فمن المتوقع أن يتكون لديه اتجاه يعبر عن الطاعة أو الاستسلام . أما إذا تمسك الآخر بقيم فردية ، فسوف يسيطر عليه اتجاه يعبر عن الثورة والتمرد .

ولم يهمل توماس تماماً دراسة مفهومى الاتجاه والقيمة ، وإن كانا لم يشغلا مكانة كبيرة فى أعماله الأخيرة ، كما هو الحال بالنسبة لكتاب « الفلاح البولندى » . ومع ذلك فهو لا يدرسهما بمعزل على سياق الموقف الشامل . وهذا الموقف ــ كما أوضحنا ــ يشتمل على عناصر موضوعية ، تشكل القيمة ذاتها جانباً كبيراً منها . كما تشتمل هذه العناصر بدورها على قواعد السلوك ، أى المعايير الاجتماعية التى تستطيع الجماعة بواسطتها أن تحافظ على كيانها ، وتنظم أنماط الفعل المرغوبة ، وتكسبها صفة العمومية . وحينما يمكن صياغة هذه القواعد فى أنساق ، تتشكل النظم الاجتماعية ، والتى تُقيم بدورها التنظيم الاجتماعى . ويعتبر التنظيم الاجتماعى ــ والذى يمثل نسقاً معيارياً ــ هو موضوع الدراسة الحقيقى لعلم الاجتماع . وهكذا تختلف دراسة علم الاجتماع

للقيم – بالضرورة – عن دراسة علم النفس الاجتماعى لها ، الذى يمكن أن نعتبره بحق علماً عاما لدراسة الاتجاهات (أو الجانب الذاتى للثقافة) . ولكن العلمين معاً يكونان النظرية الاجتماعية .

فى ضوء ذلك تصبح الظروف الموضوعية ، وهى أول عنصر من العناصر الثلاث للموقف الشامل مطابقة – من وجهة نظر توماس – عمليا للقواعد والنظم التى تشكل اتجاهات الفرد ، وتحدد بالتالى تعريفاته للمواقف . وقد أشار توماس فى إحدى دراساته إلى أن تعريف الموقف « يبدأ بالوالدين ، ثم يستمر عن طريق المجتمع المحلى . . . ويتخذ شكلا رسميا بواسطة المدرسة ، والقانون ، والكنيسة » (ص ٨) . غير أننا نلاحظ فى الوقت ذاته أن تعريف الموقف من وجهة نظر الفاعل حين يتخذ قراراً لفعله ، يشكل العنصر الثالث للموقف الشامل . وهو عنصر يتضمن دائماً عوامل ذاتية (الاتجاهات) ، وبخاصة أنه من العسير أن نفهم السلوك ، إلا بعد دراسته فى نسيجه الكلى . ومعنى ذلك أننا لا ندرس الموقف فى جانبه الموضوعى والواقعى ، بل يتعين أن ندرسه كذلك كما يبدو للشخص ذاته . وهكذا يصبح من الضرورى أن نعطى وزناً خاصًّا لهذا العامل الذاتى فى التحليل الاجتماعى . ويمكن أن نشير هنا إلى إحدى أفكار توماس الأساسية والمعروفة وهى أنه: « إذا كان الأفراد يحددون المواقف تحديداً واقعيًّا ، فإن هذه الواقعية تتمثل فى نتائجها أو آثارها » (ص ٨١) .

الفرد والتفكك الاجتماعى :

يعد تحليل السلوك الاجتماعى – فى نظرية توماس – من الأمور المعقدة . فبالإضافة إلى تعريف الشخص للموقف ، هناك تعريف ثقافى واجتماعى كما أوضحنا . وبين هذين التعريفين تفاعل مركب . وفى المجتمع المستقر يتحقق بين التعريفين قدر ملحوظ من الاتساق ، بحيث يكون من اليسير أن نتنبأ بالفعل . أما فى ظروف الأزمات – والتى قد تكون اجتماعية أو شخصية

تماماً (تعتمد على اكتساب معرفة جديدة ، أو تغير فى البيئة ، أو غير ذلك من الاضطرابات) — فإن قوة التعريفات الاجتماعية تضعف إلى حد بعيد .

وفى حالة السلوك الفردى ، يمكننا أن نميز بين مظهرين لهذه العملية بوضوح هما : الغموض Vagueness ، وعدم التحدد Indecision ، ثم تتبعهما مرحلة الصياغة أو التبلور Crystallization ؛ وذلك حينما يتمكن الفرد من السيطرة على خبراته الجديدة . أما حينما يقل تأثير القواعد الاجتماعية على الأفراد ، يتحقق التفكك الاجتماعى .

ومن العسير أن نعتبر التفكك الاجتماعى ظاهرة شاذة أو غير مألوفة . فهو يتحقق — إلى حد ما — فى كل المجتمعات ، وخلال عصورها المختلفة . غير أن فترات الاستقرار الاجتماعى هى التى تتميز بقدرة الجماعة على تدعيم قوة القواعد السائدة ، وبذلك تستطيع مواجهة التفكك الاجتماعى . ومعنى ذلك أن استقرار نظم الجماعة ، يمثل عملية توازن دينامى بين التفكك والتنظيم . ومع ذلك فقد يختل هذا التوازن اختلالا ملحوظاً ، الأمر الذى يتعذر معه تدعيم القواعد السائدة . فى مثل هذا الموقف ، يصبح من الضرورى تطوير معايير جديدة للسلوك ، ونظماً أكثر حداثة ، تتوافق بشكل أفضل مع المطالب الجديدة . وهذه هى العملية التى تعرف بالإصلاح الاجتماعى Social Reconstruction . ولكى يصبح من الممكن تحقيق هذا الإصلاح الاجتماعى ، من الضرورى أن يتخلص بعض أعضاء الجماعة من التفكك الفردى ، خلال فترة التفكك الاجتماعى .

والواقع أن هذا التصور للتفكك الاجتماعى وللجماعة على أنهما يعبران عن توازن دينامى ، والذى عرض فى كتاب «الفلاح البولندى» ، يماثل تماماً بعض المبادئ الأساسية التى تضمنها كتاب باريتو « مقدمة عامة فى علم الاجتماع » (انظر الفصل الثالث عشر) ، والذى ظهر قبل ذلك بسنوات قليلة . وعلى أية حال ، فليس هناك سبب واضح يدفعنا إلى الاعتقاد بأن توماس وزنانيكى

قد تأثرا بعالم الاجتماع الإيطالى . ويرجع ذلك إلى أن الأفكار التى عرضناها فيما سبق ، قد عبر عنها توماس فى صورة أولية منذ عام ١٩٠٦ .

الرغبات الأربعة ، وأنماط الشخصية ، والوثائق الشخصية :

أدى اهتمام توماس منذ البداية بالمظهر الذاتى للسلوك الاجتماعى إلى إدخاله مجموعتين جديدتين من المفاهيم ، بل أدى به إلى اقتراح طريقة جديدة للحصول على بيانات سوسيولوجية ملائمة ، محاولا استخدامها .

وتتضمن المجموعة الأولى من هذه المفاهيم ما أطلق عليه الرغبات الأربعة ، تلك التى كان يُظن فى بعض الأحيان — دون سبب واضح — أنها تمثل جزءاً أساسيًّا ، بل جوهريًّا فى النظرية السوسيولوجية عند توماس . وقد أكد توماس أنه « يتحقق لدى كل فرد مجموعة متنوعة من الرغبات ، لا يستطيع أن يشبعها إلا من خلال اندماجه فى المجتمع » . وهو يفترض أن هناك أربع رغبات تمثل أنماطاً عامة يمكن ملاحظتها ، وهذه الرغبات الأربعة هى : الرغبة فى الخبرة الجديدة ، والأمن ، والاعتراف ، والسيادة . وقد ظهرت هذه القائمة فى كتابه « الفلاح البولندى » ، ولكنه فى كتاب « الفتاة غير المتوافقة » استبدل الرغبة فى السيادة بالرغبة فى الاستجابة ، دون أن يقدم تفسيراً لذلك .

ولم يتمكن توماس من أن يصوغ بوضوح العلاقة بين الرغبات الأربعة والاتجاهات ، بل إن الإطار التصورى العام عنده لا يتضمن هذه الرغبات . وعلى الرغم من أنه يصف هذه الرغبات بأنها العامل المحرك ونقطة الانطلاق للنشاط الإنسانى فى المجتمع ، إلا أن ذلك يعد وظيفة الاتجاهات كذلك . ويشير توماس إلى أن الرغبات ليست شاملة ، وهى كذلك لا تمثل غرائز بيولوجية . غير أنه أدركها فى الوقت ذاته ، على أنها مرتبطة بوجه عام بالعمليات العصبية . فمن اليسير أن نفسر سيطرة رغبة معينة على سلوك

الفرد في موقف بالذات ، في ضوء المزاج الطبيعي ، والذى يعتبره ظاهرة كيمائية تعتمد على إفرازات الغدد العصبية . ومن الواضح إذن أن الخطوات التى تشكل هذا الاستدلال ، تتفق في بعض جوانبها مع نظرية باريتو عن العواطف والرواسب (انظر الفصل الثالث عشر) ؛ وإن كانت هذه النظرية لا تتفق – على الأقل – مع رفض توماس للتفسيرات البيولوچية للشخصية والظواهر الاجتماعية . كما أنها من جهة أخرى ، تطمس معالم تأكيده للدور الحيوى للثقافة وخبرات الحياة الشخصية في السلوك .

أما المجموعة الثانية في المفاهيم الجديدة ، فهى تشير إلى أنماط الشخصية الثلاث . فقد حدد هذه الأنماط الثلاثة بأنها تتضمن : الشخصية المحافظة Philistine ، والبوهيمية Bohemian ، والشخصية الإبداعية Creative . أما الشخصية المحافظة فتتميز اتجاهاتها بالاستقرار على نحو قد لا يسمح بتقبل اتجاهات جديدة ، فهى إذن شخصية ممتثلة . بينما تنطوى الشخصية البوهيمية على اتجاهات غير مستقرة وغير مترابطة ، بحيث تجعل الفرد خاضعاً لمؤثرات متنوعة . وقد تكشف الشخصيات البوهيمية عن قدرتها الفائقة على التوافق ، غير أن هذا التوافق دائماً ما يكون توافقاً مؤقتاً . وأخيراً تمتاز شخصية الإنسان المبدع بأنها مستقرة ومنظمة ، في الوقت الذى تستطيع فيه بالضرورة أن تحقق نمواً ملحوظاً . ويرجع ذلك إلى أن اتجاهاته تتضمن دائماً الميل نحو التغيير ، الذى يتمثل في تخطيط النشاط المنتج .

وقد أوضح توماس أن هذه الأنماط الثلاث لا تستطيع أن تستوعب كافة ضروب الشخصية الإنسانية المتنوعة . فهى نماذج مثالية (وهو مصطلح من المحتمل أن يكون قد استعاره من ماكس ڤيبر) . ويعنى ذلك أن الأفراد قد يكشفون في الواقع عن سمات ترتبط بهذه الأنماط بدرجات متفاوته .

وبينما نلاحظ أن الشخصية عموماً تتشكل من خلال خبرات الحياة ، وفى إطار التعريف الاجتماعى للموقف (الثقافة) ، إلا أن الشخص المبدع قادر على التأثير في الثقافة بواسطة الاختراع . ومع ذلك ، فإن توماس

لم يقبل نظرية الرجل العظيم فى الاختراع . ونستطيع أن نوضح وجهة نظره فى هذا الصدد بعبارة نقتبسها من إحدى كتاباته المبكرة وهى : « أن العقل الفردى لا يمكن أن يرتفع كثيراً عن مستوى عقل الجماعة (وهو مصطلح يشير من وجهة نظر توماس عموماً إلى الثقافة) . وسوف يكون عقل الجماعة بسيطاً ، إذا كانت ظروف البيئة الخارجية ، والخبرات العنصرية[٥] السابقة بسيطة كذلك . وعلى هذا الأساس ، يمكننا أن نرجع التحركات الهامة ، والاختراعات إلى الأفراد وفقاً لقدراتهم وكفاءاتهم فقط » (ص ٢٢١) . وهذا هو الموقف الذى يقبله علماء التغير الاجتماعى عموماً فى الوقت الحاضر.

ومن المعروف أن الأنماط الثلاثة للشخصية ، والرغبات الأربعة ، قد تطورتا تطوراً كبيراً فى كتاب « الفلاح البولندى » ، غير أن توماس نفسه قد هجرهما تماماً فى سنواته المتأخرة وإن ظل بعض الباحثين يفيدون منها ، برغم إهمال صاحبها. لذا ومن ناحية أخرى كانت محاولة توماس أن يقدم أسلوباً جديداً فى البحث ، بداية لظهور اتجاه هام فى بحوث العلوم الاجتماعية .

ويتضمن هذا الأسلوب الجديد استخدام الوثائق الشخصية مثل الخطابات ، والمذكرات الشخصية ، وبخاصة السير الذاتية ، التى يكلف أصحابها بكتابتها . (ويطلق على هذا النوع من الوثائق فى الوقت الحاضر مصطلح Biograms)[٦] . ويشكل تاريخ الحياة جزءاً كبيراً من إحدى مجلدات كتاب «الفلاح البولندى» . بل إن الكتاب بأكمله قد توسع فى استخدام وثائق شخصية أخرى . ويذهب توماس وزنانيكى إلى أن هذه الوثائق تمدنا بقدرة على

---

(٥) لم يستخدم توماس فى أعماله المتأخرة ، مصطلح « عنصرى» racial ، ومن المحتمل أن يكون قد قصد به « الجماعة » .

(٦) See. T. Abel, "The Nature and Use of Biograms," American Journal of Sociology, Vol, 53 (1948) .

فهم عميق للعلاقة المتبادلة بين الاتجاهات والقيم والظروف الموضوعية للموقف الاجتماعى .

بيد أن أهمية كتاب « الفلاح البولندى» لا ترجع فقط إلى ما تضمنه من مفاهيم . وقضايا ، وإجراءات جديدة . بل هى ترجع بنفس الدرجة إلى الحقيقة التى مؤداها : أن البحث كان يمثل أول محاولة على نطاق واسع لتطبيق المفاهيم العامة للأنثروبولوجيا الحديثة فى دراسة التغيرات الهائلة فى الثقافة والتنظيم الاجتماعى فى المجتمعات المتقدمة . وكان ذلك عاملا أساسياً فى إجراء عديد من الدراسات التى استخدمت منهجاً مماثلا ، وأسهمت بالتالى فى إثراء علم الاجتماع المعاصر . ولدينا أمثلة عديدة على ذلك ، منها دراسات ليند وليند الشهيرة عن « الميدلتون » Middletown (١٩٢٩ — ١٩٣٧) ، وسلسلة دراسات اليانكى سيتى Yankee City التى جراها وارنر Warner وزملاؤه. (انظر الفصل السابع عشر) .

غير أن اهتمام توماس لم يكن مقصوراً على إبراز كيفية تطبيق علم الاجتماع للمنهج الشائع فى الاثنولوجيا ، أى دراسة الثقافات الكلية . ففى كتابه « المرجع فى الأصول الاجتماعية» (١٩٠٩) يؤكد مبدأ مؤداه : أن الدراسات التحليلية لن تتمكن من فهم أى ظاهرة فهماً كاملا ، حينما تحاول عزلها عن البناء الكلى التى تكون جزءاً منه . فمن العسير أن نفهم أى ثقافة ، حينما ننظر إلى عناصر على أنها وحدات منعزلة . وهو لذلك يؤكد فى كتابه « الفلاح البولندى » ضرورة أخذ الحياة الكلية الشاملة فى المجتمع فى الاعتبار عند إجراء كافة التحليلات الاجتماعية . والواقع أن هذا المبدأ قد أصبح يمثل وجهة نظر مقبولة عموماً فى الانثروبولوجيا الثقافية وعلم الاجتماع فى الوقت الحاضر .

تلخيص وتقويم :

أثار الإطار التصورى والنظرية المنهجية عند توماس اهتماماً واسعاً لعدة سنوات من جانب علماء الاجتماع الأمريكيين . حتى إنه فى عامى

١٩٣٧ – ١٩٣٨ : حدثت ظاهرة غير عادية . فقد عقدت مائدة مستديرة لمناقشة كتاب « الفلاح البولندى » : نظمها مجلس بحوث العلوم الاجتماعية ، ونشرت نتائجها فى مجلد أصدره المجلس(٧) ، ضم مجموعة من الدراسات عن المشكلات المنهجية .

وكان الانتقاد الأساسى الذى أشار إليه هيربرت بلومر H. Blumer ، هو أنه بالرغم من أن توماس وزنانيكى قد حاولا صياغة القوانين ، إلا أنهما لم يخلصا فى الواقع إلا إلى عدد محدود جداً . كما أن مفهومى الاتجاه والقيمة كانا غامضين ، وأن بينهما قدراً كبيراً من التداخل فى المعنى ، وعلى ذلك لا يمكن التوصل إلى أية علاقة سببية بينهما . كما أن المؤلفان لم يستخدما فى الواقع المنهج الذى عملا على تطويره : بل إن تفسيرهما للوثائق الشخصية المستخدمة فى الدراسة كان ذاتياً ، وليس تفسيراً علمياً حقيقياً .

والواقع أن توماس يوافق على أن المادة الملموسة لم تكن مرتبطة على نحو ملائم بالإطار المنهجى ، وبالتالى فلم يكن من الممكن التوصل إلى قوانين اجتماعية : بل أمكن فقط صياغة عبارات على درجة كبيرة من الاحتمال . ومن الواضح أن موقف توماس هذا ، يتفق تماماً مع الأفكار التى اكتسبها خلال عشرين عاماً انقضت بعد نشر كتاب « الفلاح البولندى » . وبالإضافة إلى ذلك فقد اعترف زنانيكى ، بأن المؤلفين قد تناولا الاتجاهات والقيم كعوامل ثابتة (مما يعتبر خطأ) ، وأنه قد مضت عدة سنوات قبل أن يتنبه إلى هذا الخطأ المنهجى .

ويقدم لنا التلخيص الذى أعده ريد بين Read Bain لمناقشة المائدة المستديرة - جوانب أخرى من تقويم هذا العمل . فقد كان الإطار التصورى – مثلا – الذى تكون من الاتجاه ، والقيمة ، والرغبات ، وأنماط الشخصية ،

(٧) H. Blumer, Citique of Research in the Social Sciences : I (New York : Social Science Research Council, 1939).

وتعريف الموقف — فى رأى البعض — غير قادر على أن ينتهى بنا إلى قوانين للتغير الاجتماعى . كما أُشير إلى أن التفسيرات النظرية للمؤلفين ، لم تكن مشتقة من الوثائق الشخصية ، أو تستند إلى أى تدعيم امبيريقى آخر . ومع ذلك كله فقد أُعترف بأن هناك نظريات جانبية أخرى أمكن التوصل إليها . مثال ذلك أن نظرتهما للتفكك الإجتماعى ، قد أُثبتت فائدتها فى بحوث لاحقة .

وعلى الرغم من أهمية هذه الانتقادات لكتاب « الفلاح البولندى » ، إلا أنها لا تقدم — بالطبع — تفسيراً مقبولا للمكانة التى تحتلها كتابات توماس فى نمو النظرية السوسيولوجية . فما هى إذن الإجابات التى يقدمها توماس على المشكلات الرئيسية للنظريه السوسيولوجية كما تحددت فى الفصل الأول ؟ من الممكن أن نلخصها على النحو التالى :

أولا : لم يعرف توماس بوضوح طبيعة المجتمع . وذهب — بدلا من ذلك — إلى أن التنظيم الاجتماعى يتكون من نظم ، تشكل مجتمعه نسقاً من القواعد ، التى تفرضها الجماعات الاجتماعية على أعضائها . واستخدم أيضاً مصطلح الثقافة ليعنى به الجوانب المادية والقيم الاجتماعية لأية جماعة من الأفراد .

ثانياً : يرى توماس أنه يجب تحليل المجتمع والثقافة فى ضوء وحدتهما الأساسية ، التى اعتبرها هى الفعل الاجتماعى . ويتكون هذا الأخير من سلوك الفرد فى الموقف الاجتماعى ، الذى تحدده ظروف موضوعية ، والاتجاهات والقيم التى اكتسبها الفاعل خلال خبرات حياته ، وأخيراً تعريفه للموقف .

ثالثاً : تعتبر العلاقة بين المجتمع ، والثقافة ، والشخصية ، هى علاقة تأثير متبادل . فالشخصية تحصل من الثقافة على الجزء الأساسى من اتجاهاتها وقيمها فى إطار التنظيم الاجتماعى ، ولكنها تؤثر كذلك فى الثقافة والتنظيم الاجتماعى ، حيث تقوم الشخصيات المبدعة فى هذا الصدد بدور هام ، وإن كان تأثيرها محدوداً بالظروف الثقافية التى تواجهها .

رابعاً : ليس هناك عامل فريد يحدد وضع المجتمع والثقافه أو ما يحدث

لهما من تغيرات . فالفروق التى نلاحظها فى السلوك والثقافة هى نتيجة لاختلاف خبرات الحياة بين الجماعات ، بالإضافة إلى تباين التفسير السيكولوجى لهذه الاختلافات (يلاحظ أن هناك آثاراً ونتائج هامة وحقيقية للتعريفات الإنسانية) .

خامساً : يمكن أن نعرف علم الاجتماع بأنه علم النظم . ومع ذلك فمن الضرورى أن نستكمل علم الاجتماع بعلم النفس الاجتماعى ، وهو علم الاتجاهات أو الجانب الذاتى للثقافة . ويتعين كذلك أن تكون مناهج علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى ، مناهج علمية تعتمد على نفس المنطق الذى تستخدمه العلوم الطبيعية . ومع ذلك فإن علم الاجتماع له موضوعه المتميز – شأنه شأن أى علم آخر – وبالتالى فمن الضرورى أن يستخدم إجراءات خاصة به . وأكثر هذه الإجراءات ملاءمة له ، هو ما يكشف عنه الاتجاه الموقفى ، ويعنى ذلك تحليل الظروف التى تحدد أفعال الأفراد فى المواقف الشاملة . أو بعبارة أكثر دقة ، يتعين أن نتعرف على التباين بين الأفراد والمواقف ، ويتضمن ذلك معرفة لما يحدث لهما من تغيرات . ويجب أن يحاول هذا المنهج – كلما أمكنه ذلك – قياس نتائج تنوع العوامل ، وأن يستخدم جماعات ضابطة . ولكى نتمكن من فهم درجة التكامل بين مختلف العوامل المؤثرة فى حياة الفرد ، من الممكن أن نعتمد على الفوائد العديدة للوثائق الشخصية .

تلك هى العناصر الأساسية التى تضمنتها كتابات توماس النظرية . وعلينا بعد ذلك أن نتساءل – من وجهة النظر التاريخية – ما هى العناصر التى أسهمت أكثر من غيرها فى نمو النظرية السوسيولوجية ؟ وقد يبدو من الصعب أن نقدر ذلك فى الوقت الحاضر ، بيد أن النقاط التالية تبدو واضحة :

أولا : كان توماس من أوائل علماء الاجتماع الذين رفضوا المذهب التطورى . وهو يشبه كولى ، فى أنه من كان من أكثر المعارضين إقتناعاً وإقناعاً بالنظريات التى تفسر المجتمع والثقافة ، وما يطرأ عليهما من

تغيرات ، على أساس عامل واحد .

ثانياً : أكد توماس ضرورة استخدام الأسلوب العلمى فى علم الاجتماع ، متفقاً فى ذلك مع باريتو — دون أن يعتمد عليه — ومع العلماء الأوائل للوضعية المحدثة . ولقد كشفت دراساته الخاصة عن إمكانيات استخدام البحث الاجتماعى الامبيريقى وصعوباته . بل إن المنهج الذى شاع استخدامه فى الوقت الحاضر ، والذى يقوم على مقارنة جماعة تجريبية بجماعة أخرى ضابطة ، يرجع — إلى حد ما — إلى أعمال توماس .

ثالثاً : كان توماس من بين أوائل رواد اتجاه معروف حتى الآن فى علم الاجتماع المعاصر ، يمكن أن نطلق عليه مصطلح النزعة المعيارية Normativism . ويؤكد هذا الاتجاه الأهمية المحورية للمعايير ، أو قواعد السلوك فى المجتمع . ويقصد بها تلك المعايير التى تمارس « ضغطاً أخلاقياً » على الفرد . ومع ذلك فإن أعمال سمنر (انظر الفصل الخامس) والتى تضمنت تأكيداً مماثلا ، كانت متاحة كمصدر لهذا الاتجاه ، قبل أن تظهر كتابات توماس الأساسية .

رابعاً : أسهم توماس فى إثراء التراث النظرى لعلم الاجتماع ، وذلك من خلال عدد من المفاهيم الهامة . ومن بين هذه المفاهيم نجد أن الموقف الاجتماعى ، وتعريف الموقف ، والتفكك الاجتماعى ، قد استطاعت أن تحقق استمراراً فى العلم . كما أن تمييزه بين الاتجاه والقيمة — وإن كان ينقصه التحديد — قد ساعد على توضيح مشكلة أساسية ، ونعنى بها معالجة العناصر الذاتية والموضوعية معاً فى تحليل الفعل . وقد انعكست هذه المشكلة بوضوح فى مناقشات ماكيفر الحديثة للاتجاه والمصلحة (أنظر الفصل الثامن عشر) . ويرتبط هذا المفهوم الأخير ارتباطاً وثيقاً بمفهوم توماس عن القيمة ، والذى كان بدوره وثيق الصلة بالقيمة كما عالجها دوركايم وماكس ڤيبر من قبل .

خامساً : كان توماس من أوائل من أسسوا ما يمكن أن نطلق عليه

مبدأ التكامل ، والذى يؤكد ضرورة النظر إلى الظواهر الاجتماعية فى سياق الثقافات الكلية . ولقد استطاع كتاب « الفلاح البولندى » فى هذا الصدد ، أن يمهد الطريق لإجراء دراسات من هذا النوع على المجتمعات الحديثة . بل إن هذا المبدأ . قد أصبح اليوم جزءاً أساسياً من المنهج الوظيفى فى علم الاجتماع والانثروبولوجيا الثقافية .

سادساً وأخيراً : وجه توماس الاهتمام للأهمية التى تحتلها دراسة العلاقة بين الثقافة والشخصية ، وأكد أن المشكلة الأساسية التى يتعين أن تتجه النظرية الاجتماعية نحو إيجاد حل لها ، تدور حول التساند المتبادل بين الفرد والتنظيم الاجتماعى والثقافة . ولقد ظلت هذه المشكلة تحظى باهتمام بالغ فى علم الاجتماع ، وعلم النفس الاجتماعى ، والأنثروبولوجيا .

وعلى الرغم من أهمية هذه المساهمات ، إلا أن أفكار توماس تنطوى على بعض العناصر الخطيرة ، وتتمثل خطورة هذه العناصر فى أنها قد تدفع بعلم الاجتماع إلى طريق مسدود . فصياغات توماس توضح أن الوحدة الأساسية للدراسة السوسيولوجية ليست هى التفاعل ، ولكنها سلوك (فعل) الفرد فى موقف اجتماعى . حقيقة أن توماس يؤكد دائماً أن الموقف الاجتماعى يعتبر من زاوية معينة ذا طابع موضوعى . غير أن تأكيده للعوامل الذاتية — متفق فى ذلك مع الاتجاه الذى تأصل عند ماكس ڤيبر ، كما سنرى فى الفصل الرابع عشر — قد شجع بعض علماء الاجتماع المعاصرين فى أمريكا ، على تجاوز التمييز المعروف بين علم الاجتماع وعلم النفس . ومعنى ذلك أنهم يربطون النظرية الاجتماعية بنظرية الفعل (أو بجانب من هذه النظرية) ، بينما الفعل أو السلوك — كما هو شائع — كان من بين الاهتمامات الأساسية لعلم النفس . وهكذا أصبح العلم فى نظر بعض علماء الاجتماع ، يهتم فى المحل الأول بدوافع السلوك الإنسانى . ولقد أدى هذا الاتجاه إلى تمييع هدف علم الاجتماع ، بحيث لم يعد هناك اتجاهاً نحو الاهتمام بالمشكلات القديمة فى الميدان ، تلك المشكلات التى تتعلق بالبناء الثقافى — الاجتماعى والتغير .

وبالرغم من الانتقادات العديدة التى وجهت إلى صياغات توماس – على نحو ما أوضحنا – إلا أن مفهوم « الرغبات الأربعة » ، لا يزال بمثابة نموذج نمطى لتفسير السلوك يستعين به بعض الباحثين ؛ على الرغم من أن توماس نفسه قد تخلى عن هذا المفهوم. ومع ذلك لم يحاول توماس أو تلاميذه تحديد بعض الوظائف التى قد تؤديها هذه الرغبات فى ظروف معينة . كما أن الأنماط الثلاثة للشخصية عند توماس – والتى استخدمها عدد قليل من العلماء دون اهتمام واضح – يمكن أن نعتبرها بمثابة مفاهيم لفظية أكثر منها علمية . وبالإضافة إلى ذلك كله لم يكن التمييز بين الاتجاه والقيمة محدداً بوضوح فى معالجة توماس ؛ فكلاهما يبدو أنه شخصى واجتماعى ، ذاتى وموضوعى. ولقد كانت هذة الازدواجية سبباً فى عدم القدرة على التوصل إلى علاقات سببية بينهما .

وعلى أية حال ، فقد أمكن عرض جوانب الضعف هذه فى نظرية توماس بتوسع ، على أساس التطورات التى حدثت فى العلم الاجتماعى ؛ والتى جاءت بعد عدة سنوات من نشر أعماله الهامة ، وبخاصة كتابه « الفلاح البولندى » . والحقيقة أن توماس نفسه قد أشار إلى بعض هذه الانتقادات فى سنواته الأخيرة . ولذلك يصعب أن نتخذها أساساً لتقدير قيمة أعماله . فقد كان توماس مكتشفاً علمياً جريئاً ، لا يوازيه فى علم الاجتماع الأمريكى إلا عدد قليل جداً من الرفاق ، ولسوف تظل النظرية السوسيولوجية والبحث مدينين له لفترة طويلة .

الفصل الثالث عشر

فلفريدو باريتو

من الممكن أن يكون علم الاجتماع النفسى على درجة من التنوع توازى علم النفس ذاته . وتتضح هذه القضية حينما نقارن نظرية توماس بنظرية فلفريدو باريتو .

باريتو وكتاباته :

ولد عالم الاجتماع الإيطالى فلفريـــدو باريتو Vilfredo Pareto (١٨٤٨ – ١٩٢٣) فى باريس ، عن أب إيطالى وأم فرنسية ، ولعل ذلك هو ما يفسر إلمامه باللغتين الفرنسية والإيطالية . وقد عاد باريتو إلى إيطاليا وهو فى الحادية عشرة من عمره . وبعد أن أتم دراساته الأساسية ، تخرج فى معهد الهندسة Polytechnical Institute فى تورين Turin . وعمل لعدة سنوات فى وظيفة مهندس استشارى بالسكك الحديدية ، ثم عين بعد ذلك مراقباً لمناجم استخراج الحديد. وقد تمكن خلال تنقله بين هذه الوظائف من أن يطور اهتماماته بالمشكلات الاقتصادية . وفى عام ١٨٨٢ حصل على ميراث مكنه من أن يكرس بقية حياته للدراسة والبحث .

ولقد نشر باريتو مجموعة من المقالات الممتازة فى الاقتصاد ، مما كان سبباً فى تعيينه أستاذاً للاقتصاد بجامعة لوزان Lausanne فى عام ١٨٩٢ . كما قدم بعد عدة سنوات مساهمات قيمة فى مجال الاقتصاد الرياضى ، نشر بعدها بقليل – وفى نهاية القرن – مؤلفه « الأنظمة الاشتراكية Socialist Systems » ، الذى كان يعتبر فى ذلك الوقت أكثر الدراسات شمولا وعمقاً فى هذا الموضوع . وبعد سنوات قليلة بدأ عمله الأساسى فى كتابه « مقدمة عامة فى علم الاجتماع » General Treatise on Sociology ، والذى نشر فى عام ١٩١٥

باللغتين الفرنسية والإيطالية . والواقع أن ظروف الحرب العالمية الأولى لم تكن ملائمة لأن يقدم باريتو عملا يتناول المشكلات النظرية ، وكان من نتيجة ذلك أن ظلت دراسته مهملة لعدة سنوات بعد ذلك .

ولقد تضمن كتابه هذا عبارات انتقادية لاذعة للديمقراطية (والتى لمسها باريتو فى أكثر صورها تطرفاً فى فرنسا وإيطاليا) ، مما أثار اهتمام بنيتو موسولينى Benito Mussolini ، الذى كان يشغل مكانة هامة فى ذلك الوقت ، فمنح باريتو مقعداً فى مجلس الشيوخ الإيطالى . ومع ذلك فمن الممكن أن نقول ، إنه قد كان من صالحه أن رفض هذا العرض .

وفى عام ١٩٣٦ ظهرت ترجمة إنجليزية لكتابه « المقدمة » بعنوان «العقل والمجتمع » Mind and Society . وكانت هذه الترجمة أفضل بكثير من الكتاب الأصلى . ويرجع ذلك إلى عدة اعتبارات ، فقد أرجعت الترجمة كافة الاقتباسات إلى مصادرها الأصلية (وهو ما أهمله باريتو) ، واشتملت كذلك على فهرست ممتاز ، كانت له فائدة كبيرة ، نظراً لما تميزت به « المقدمة » من إسهاب وعدم تنظيم . وكان من نتيجة ظهور هذه الترجمة ، أن ازداد الاهتمام بباريتو ، وبخاصة فى الولايات المتحدة منذ أواخر عام ١٩٢٠ . واهتم به بوجه خاص عدد من العلماء الذين لم يتخصصوا فى دراسة علم الاجتماع مثل الأستاذ ل. ج . هندرسون L. J. Henderson بجامعة هارڤارد ، والذى تخصص فى الفسيولوجيا . وقد عمل هذا الأستاذ من جانبه على إثارة اهتمام علماء الاجتماع من الشباب بنظرية باريتو ، من بينهم بارسونز T. Parsons ، وجورج هومانز G. Homans (انظر الفصل الثامن).

علم الاجتماع ومناهجه :

أهم ما يميز منهج باريتو فى علم الاجتماع هو تأكيده للطابع العلمى (الامبيريقى) . فهو فى كتابه « المقدمة » يعرض كثيراً من الملاحظات

الناقدة لما يسمى بالنزعة العلمية الزائفة عند كونت وسبنسر ، كما نجد أيضاً إشارات ساخرة « للديانات » العلمانية عن التقدم ، والإنسانية ، والديمقراطية .

ويرى باريتو أن ما يجنبنا الوقوع فى هذه الفجوات غير العلمية ، هو أن يستخدم علم الاجتماع المنهج التجريبى المنطقى Logico-Experimental Method [1] ، والذى يعتمد أساساً على الملاحظة ، والإستنتاج المنطقى ، وفقاً لقواعد الإستقراء الاساسية التى حددها جون ستيوارت مل J. S. Mill . فالعالم التجريبى (القابل للملاحظة) — فى رأى باريتو — يتكون من ظواهر وعلاقات من الممكن إدراكها بالحواس ، وعادة ما يتيسر إخضاعها للقياس .

ومع ذلك كله ، فقد عالج باريتو فى كتابه «المقدمة» —بتعمق— مجموعة من الظواهر التى لا تنتمى إلى هذا العالم التجريبى ، وإن كانت تقوم بدور كبير فى الحياة الاجتماعية . وهذه الظواهر هى : الأفكار ، والمجردات ، والآراء ، والمعتقدات ، والعواطف . ولكنه اعتقد أن مهمته الأساسية تتمثل فى أن يجعل من هذه الظواهر وقائع ممكنة الملاحظة ، بحيث تنتمى إلى عالم الوقائع كما حدده هو . ولقد ترتب على ذلك أن حذر باريتو من اتباع إجراءات لفظية . فهو يذهب إلى أن « العلوم الطبيعية لم تبن على أساس دراسة وتصنيف مصطلحات اللغة العادية ، بل هى تنهض على دراسة الوقائع وتصنيفها ، ومن ثم يتعين علينا أن نفعل ذلك بالنسبة لعلم الاجتماع » (ص رقم ٣٩٦) [2] .

ويؤكد باريتو — بالإضافة إلى ذلك— أن الأسلوب العلمى يجب أن يقوم على تفسير ما هو غير معروف على أساس ما هو معروف . ومعنى ذلك أن تفسير الماضى من خلال الحاضر ، هو أفضل من تفسير الحاضر على ضوء الماضى . وهذا المبدأ غالباً ما تغفله البحوث والمؤلفات فى علم الاجتماع . وهو

---

(١) يشير مصطلح التجربة فى اللغتين الفرنسية والإيطالية أيضاً إلى الملاحظة المضبوطة .

(٢) اتباعاً لرغبة باريتو ، سوف نشير إلى الاقتباسات فى كتابه « المقدمة » عن طريق أرقام الفقرات الواردة فيه .

يؤكد أخيراً ضرورة تعريف المفاهيم الأساسية فى العلم تعريفاً محدداً ، وصياغة نظرياته فى مصطلحات دقيقة . ومع ذلك كله فلسنا على يقين من أن كتاب باريتو ذاته يتسق مع هذه المقدمات المنهجية .

النسق الاجتماعى : بناؤه ودينامياته :

من أهم إسهامات باريتو فى النظرية السوسيولوجية ، تصوره للمجتمع بإعتباره نسقاً يحقق توازناً . فقد استطاع علم الاجتماع على أساس هذه النظرية ، أن يهجر النزعة العضوية الفجة ، دون أن يتخلى عن بعض القضايا العضوية الرئيسية .

وإذا كان المجتمع يمثل **نسقاً** System ، فهو إذن كل يتألف من أجزاء متساندة ، بحيث ان التغير فى جزء معين يؤثر على بقية الأجزاء والكل معاً . أما « العناصر المادية » أو « الجزيئيات » التى يتألف منها النسق فهى — فى رأى باريتو — تتكون من الأفراد الذين يخضعون لتأثير قوى اجتماعية ذات سمات عامة أو ثابتة . وتتحدد حالة النسق الاجتماعى — فى أى وقت — بالظروف التالية : أولا : البيئة الخارجية عن الإنسان . ثانياً : مجموعة أخرى من العوامل التى تخرج عن نطاق المجتمع فى وقت معين ، وتشمل المجتمعات الأخرى المحيطة به ، وظروف المجتمع نفسه فى فتراته السابقة . ثالثاً : عناصر النسق الداخلية ، وبالذات المصالح والمعرفة والرواسب والمشتقات ، والتى تعتبر مظاهر أو تجليات للعواطف . وقد درس باريتو من بين هذه الظروف بالذات الرواسب والمشتقات دراسة مفصلة .

ومن الواضح أن هذه القاعدة العامة للتوازن ، لا تفسح مجالا للظواهر الثقافية مثل القانون ، والسياسة ، والدين ، والفن . بيد أن إحجام باريتو عن معالجة هذه الظواهر — على نحو واضح وصريح — لا يعنى أنه فشل فى إدراك أهميتها . فهى تقوم جميعاً بدورها فى المحافظة على الأنساق

الاجتماعية ، ولكنها لا تستطيع أن تقوم بدورها — فى رأيه — إلا بالنظر لمدى قدرتها على الكشف عن **العواطف** Sentiments الأساسية . ومعنى ذلك كله أن للعواطف دوراً رئيسياً فى تحقيق التوازن الاجتماعى .

والمجتمع فى رأى باريتو يمثل نسقاً فى حالة توازن . وهذا يعنى أنه يوجد بداخل كل مجتمع قوى تعمل على تدعيم الصورة (أو الشكل) التى حققها المجتمع أو استقر عليها دون أن تتعرض لتغيرات . ويتميز التوازن فى هذه الحالة الأخيرة بأنه توازن دينامى . ويترتب عن ذلك نتيجة هامة مؤداها : أنه إذا خضع النسق الاجتماعى لضغط تمارسه قوى خارجية ليست بالغة الشدة ، فإن قوى النسق الداخلية سوف تدفع المجتمع إلى استعادة التوازن ؛ وتعمل بدورها على إرجاع المجتمع إلى وضعه المستقر[٣] . وتتألف هذه القوى الداخلية — أساساً — من عاطفة الثورة على أى شىء يعوق التوازن الداخلى . وبدون هذه العاطفة ، يكون من العسير مقاومة أى تعديل طفيف يطرأ على النسق الاجتماعى ، إن لم تتعذر مقاومته على الإطلاق ، وبالتالى يحقق آثاره دون اعتراض . وقد يبدو هذا الموقف شيئاً واقعياً ، غير أن احتمال حدوثه يكون ضئيلا جداً فى ضوء عاطفة المقاومة ، وذلك بغض النظر عن عدد الأفراد الذين قد تؤثر فيهم التغيرات الطارئة إيجابيا أو سلبياً .

ولقد تدعمت نظرية استعادة توازن الإنسان الاجتماعية — إلى حد ما — من خلال دراسة الاستجابات الاجتماعية للجريمة ، والنتائج المترتبة على الثورات ، وآثار الحرب على المجتمعات . فقد أمكن الكشف فى هذه الحالات وغيرها عن مجموعة كبيرة من الشواهد التى أكدت الطابع المؤقت للتقلبات الاجتماعية ، والطبيعة الدائمة أو المستقرة للترتيبات الاجتماعية الأساسية .

---

(٣) التوازن فى نظرية باريتو — على نحو أكثر دقة — يشير إلى القوى التى تعمل باستمرار على تحقيقه .

وينهض تحليل القوى الداخلية على التمييز بين السلوك (الفعل) المنطقى وغير المنطقى . ويكون الفعل منطقياً – فى رأى باريتو – إذا ما استطاع أن يحقق غاية بطريقة موضوعية ، وإذا كانت الوسائل المتبعة تتفق موضوعياً مع هذه الغاية فى إطار أفضل معرفة متاحة . أما الأفعال التى تخرج عن هذا النطاق ، فيعتبرها جميعاً أفعالا غير منطقية . (على أن ذلك لا يعنى أنها أفعال مخالفة أو مضادة للمنطق Illogical) . وفى ضوء ذلك لنا أن نتوقع أن تكون الأفعال المنطقية نادرة إلى حد بعيد . فنى كتاب باريتو « المقدمة » لا نجد إلا أمثلة قليلة جداً لهذه الأفعال ، مثل صياغة النظرية العلمية ، والسلوك الاقتصادى (وإن كان لا يعتبر منطقياً فى كافة الظروف) ، وسلوك المحامين . ويعتقد أيضاً أن السلوك القضائى ذاته يعد سلوكاً غير منطقى ، والسبب فى ذلك هو أن دور القاضى ينطوى على أمور تفوق مجرد التطبيق المنطقى للقواعد القانونية المجردة على الحالات الملموسة . ويذهب باريتو فى هذا الصدد إلى أن أحكام القضاء تكشف بدرجة ملحوظة عن عواطف رجال القضاء (وهى العواطف التى يشارك فيها بقية أعضاء الجماعة) . بل إن الاحتكام إلى القانون المكتوب ، يعد بمثابة تفسير بعدى لقرار أو حكم أمكن اتخاذه بأسلوب آخر . وقد كتب فى ذلك يقول :

« إن القرارات التى تصدرها المحاكم تعتمد إلى حد بعيد على المصالح والعواطف السائدة فى المجتمع فى وقت معين بالذات ، كما تعتمد أيضاً على تخيلات الفرد وظروفه الطارئة ، ولكنها تستند بالإضافة إلى ذلك كله إلى النصوص أو القانون المكتوب . ولكن ذلك يكون بدرجة ضئيلة ، قد لا تتحقق فى بعض الأحيان » (ص رقم ٤٦٦) . وقد استخدم باريتو هذا المثال فى مواضع عديدة ، لكى يؤكد نظريته الأساسية عن سيادة أو سيطرة الأفعال غير المنطقية على الحياة الاجتماعية .

ويرتبط السلوك غير المنطقى بالرواسب والمشتقات . وهذان الأخيران يعدان مظهران للعواطف غير المتناهية ، والتى تشكل حالات نفسية

بيولوجية فى المحل الأول . وعلى الرغم من أن باريتو قد اعترف بأنه من العسير أن نتعرف على هذه الحالات على نحو مباشر ، إلا أنه قد كشف عن الطبيعة المتميزة لمظاهرها ، التى تتجلى فى الرواسب والمشتقات والسلوك الإنسانى . وهكذا يكون واضحاً أن باريتو قد اعتقد أن العواطف هى بمثابة غرائز أو ميول انسانية فطرية ، لذلك أطلق على إحدى العواطف الأساسية « غريزة التكامل » Instinct of Combination . وهو يرى — من ناحية أخرى — أن الرواسب مرتبطة بالظروف المتغيرة التى تعيشها الكائنات الإنسانية . وهو يعنى بذلك أن الأفعال التى تتبدى العواطف من خلالها ، تعمل على تدعيم هذه العواطف ، بل إنها تثيرها عند الأفراد الذين لا تتحقق لديهم . كما أن العواطف تحقق وجودها واستقرارها عن طريق استمرار الجماعات ودوامها ، ومن ثم تساعد هذه الجماعات على البقاء . على أن هذه الخصائص لا تعبر عن سمات مميزة لغرائز نظرية دائمة ، ولكنها تكشف عن بعض مظاهر السلوك المكتسب (المتعلم) ، خاصة وأنه قد تطورت نظرية السلوك المتعلم فى علم النفس فى أيام باريتو . بيد أن هذه الحقيقة كانت مسئولة إلى حد ما عن غموض المصطلحات التى استخدمها .

ويذهب باريتو إلى أن بعض العواطف قد تدفع الأفراد إلى تبرير أفعالهم عن طريق صياغة نظريات غير منطقية ، يظن أصحابها أنها منطقية إلى حد بعيد . وفحص هذه النظريات يمكننا من التمييز بين ما هو عميق ودائم ، وبالتالى ما يعتبر عناصر هامة ، أى **الرواسب** ؛ ثم يمكننا من جهة أخرى من التعرف على ما هو سطحى ومتغير ، وبالتالى ما يعد عناصر غير هامة ؛ أى **المشتقات** . ومن اليسير إذن أن نكتشف الرواسب — بعد دراسة قضايا متنوعة متعلقة بهذا الموضوع — نتمكن بعدها من استخلاص العناصر الدائمة . وتمكننا معرفتنا بالرواسب — التى ترتبط ارتباطاً وثيقاً بالعواطف أكثر من المشتقات — من التعمق فى أسباب الأفعال الإنسانية .

بيد أن الرواسب تعتبر أيضاً مجرد تجليات أو مظاهر ، بينما يتعين أن نبحث عن العملية — في نهاية التحليل — في أعماق العواطف . وعلى أية حال ، فبرغم أن هذه النظرية قد تبدو غير صحيحة أو غير يقينية ، إلا أننا يجب أن نوافق باريتو على أن تفسير السلوك على أساس قبول ما يقوله الناس عن سلوكهم الفعلي ، كان مبدأ معترفاً به فترة طويلة بين دارسي الحياة الإنسانية ؛ وإن كان — بالطبع — اجراءاً لا ينطوي على صدق علمي .

ويؤكد باريتو الفارق بين نظرته للأفعال الإنسانية ، وبين التفسير العقلي لها . فهذا التفسير الأخير يفترض أن الناس يتجهون نحو التفكير في البداية ، أو أنهم يصيغون — بداءة — الأفكار والنظريات ، ثم يتصرفون وفقاً لها . إلا أن باريتو يذهب إلى أن السلوك يتبع عملية عكسية ؛ فالتصرف يسبق التبرير العقلي ؛ والمثال على ذلك أنه يخلص من مناقشته للنظريات الشائعة عن ظهور الملكية الخاصة بالعبارة التالية : « لقد كانت العائلة ، أو إحدى الجماعات العنصرية ، تشغل قطعة معينة من الأرض . . . ولذلك فإن الحقيقة المؤكدة هي استمرارها في شغل هذه الأرض . . . ومعنى ذلك أن الملكية كانت — فوق كل احتمال آخر — هي الظرف السابق . . . على أي مفهوم أو تصور لقانون التوريث » (ص رقم ٢٥٦). وهكذا ينتهي باريتو إلى أنه ليس ثمة علاقة سببية مباشرة بين النظرية والفعل . فكلاهما ينتج عن عواطف أساسية تبدو في الفعل بطريقة دائمة أو ثابتة ، في حين تتجلى العواطف على مستوى النظرية أو التبرير العقلي ، على نحو غير منظم . والواقع أن كل نمط سلوكي يستند إلى نظرية معينة . إلا أن التبرير النظري لكل حالة ملموسة يتحدد بطريقة فريدة ، ولذلك فهو لا ينطوي على قيمة كبيرة في تحليل السلوك . ولقد كانت هذه النتيجة قضية رئيسية في علم الاجتماع عند باريتو .

ويرى باريتو أن هناك ست فئات أساسية من الرواسب (وكل فئة تضم عدداً من الفئات الفرعية) . وهذه الفئات هي : أولا : غريزة

التكامل ، وتعنى القدرة على الربط بين الأشياء . ثانياً :راسب استمرار التجمعات ودوامها ، ويشير ذلك إلى الاتجاه المحافظ . ثالثاً : راسب ظهور العواطف أو تجليها فى أفعال خارجيـــة (والتى يدخل فى نطاقها صياغة التبريرات العقلية ، أو التعبير عن الذات). رابعاً : راسب الألفة الاجتماعية Sociability ، أو الدافع نحو تكوين مجتمعات وفرض سلوك محدد . خامساً : راسب التكامل الشخصى ، وهو الذى يعمل على إتيان أفعال تعمل على استعادة التكامل إذا طرأ عليـــه تغيير ، مثل الأفعال التى تعتـــبر مصدراً للقانون الجنائى . سادساً : الراسب الجنسى . ومن الملاحظ أن هذه الرواسب تتداخل مع بعضها فى الحياة الاجتماعية بصور مختلفة . فتحقيق التكامل بين راسبى التوازن واستمرار الجماعات — مثلا — يعمل على إيجاد قوى مركبة ذات أهمية اجتماعية كبيرة ، ترتبط بعواطف واضحة وقوية من النوع الذى يمكن أن نطلق عليه مصطلحاً غامضاً هو « مثال العدالة » .

والواقع أننا لا نكاد نعثر على تفسير أو تبرير يلائم تصنيف باريتو للرواسب . فالفئة السادسة وهى راسب الجنس تبدو غير متجانسة ، بحيث أنها بحاجة إلى أن تستكمل منطقياً براسب آخر هو الجوع . بينما الفئات الثالثة حتى الخامسة ترتبط بميل الانساق الاجتماعية إلى الاحتفاظ بحالة توازنها واستعادته . أما الفئتان الأولى والثانية فنلاحظهما من خلال انتشارهما بين الناس ، كما أوضحنا ذلك . ولقد ذهب أحد المهتمين بدراسة باريتو إلى أن تصنيفه هذا يمثل « عملا جاداً وهاماً لواحد من الرواد »(٤) . وعلى الرغم من الإضافات والتعديلات التى أدخلت على هذا العمل الهام ، إلا أنه من غير المتوقع أن يحاول الباحثون تطوير هذا الجانب

---

(٤) L. J. Henderson, Paretro's Sociology, A physiologist Interpretation (1935), P. 58.

من أعمال باريتو ، نظراً لما ينطوى عليه من أخطاء واضحة .

ولقد كان تصنيف باريتو للرواسب معتمداً إلى حد ما على دراسته لبيانات مستمدة أساساً من مؤلفين قدامى . فقد ذهب إلى أن هناك تراثاً هائلا يصور الحياة الواقعية عموماً . وبالتالى فالتركيز على دراسة هذا التراث الكلاسيكى لا يفسح مجالا للتحيز . ولما كانت الرواسب هى القضايا الدائمة والعامة ، فمن اليسير اشتقاقها من التحليل الدقيق للتراث الكلاسيكى . وكل عنصر نختاره من هذه المصادر يتعين أن نفسره منذ البداية بأنه مظهر لعاطفة معينة ، ومن ثم تخضع العناصر الجزئية للمقارنة ، ثم تؤلف مجموعات من العناصر المتشابهة ، فئات محددة أو فئات فرعية . والواقع أن هذا الإجراء (والذى يصعب اعتباره خطوة متقدمة على ما يعرف الآن بتحليل المضمون المستخدم فى الدراسات الامبيريقية للاتصال ، وإن كان يماثله فى أهدافه) هو أقرب شيء للمنهج الاستقرائى يمكن أن نعثر عليه فى أعمال باريتو .

أما تحليل باريتو للمشتقات فكان أقل تفصيلا من معالجته للرواسب . فالمشتقات — كماأوضحنا — هى تجليات أو مظاهر سطحية ، أو تفسيرات لقوى كامنة فى الحياة الاجتماعية . وبعد أن نظر باريتو فى البداية للمشتقات من منظور يعكس الطابع الذاتى لهذه التفسيرات ، لخص أربع فئات أساسية من المشتقات على النحو التالى : أولا : مشتقات التوكيد، والتى تؤكد الواقع والعواطف . ثانياً : مشتقات السلطة ، سواء تعلقت بالأفراد أو الجماعات أو العـــادات أو القوة الإلهية . ثالثاً : المشتقات المتصلة بالمبادئ والعواطف العامة (والتى تعمل كذلك على المحافظة عليها). وأخيراً : مشتقات خاصة بالبراهين اللفظية ، مثل الاستعارات الأدبية والمماثلات . ولقد أوضحت الأمثلة المختلفة التى قدمها باريتو لهذه الأنواع العديدة من التفسيرات اللفظية للسلوك ، إمكانية تداخل هذه الفئات . ومع ذلك ، فليست هناك علاقة ارتباط وثيقة بين فئات الرواسب — التى

عرضناها من قبل — وبين المشتقات ، فكلاهما مستقل عن الآخر .

دورة الصفوة :

يرى باريتو أنه على الرغم من أن الرواسب تتحقق عموماً فى كافة المجتمعات والظروف ، إلا أنها لا تنتشر بين الأفراد على نحو منظم . كما أن توزيعها النسبى فى المجتمعات ، وخلال فترات التاريخ ، يخضع كذلك للتغير . وقدفاض فى مناقشة التغير الاجتماعى المرتبط بالفئتين الأوليين للرواسب (غريزة التكامل واستمرار التجمعات) بوجه خاص . ومن ثم انتهت به دراسته إلى صياغة نظريته عن دورة الصفوة Circulation of Elites ، والتى تشكل إحدى القضايا النظرية الرئيسية فى علم الاجتماع عند باريتو . وتتألف الصفوة من الأفراد الذين يتميزون بقدرة عالية على الأداء فى مجالاتهم المتخصصة . وهناك فئتان أساسيتان من الصفوة هما : الصفوة الحاكمة التى تضم الأفراد الذين يؤدون دوراً بارزاً فى ممارسة السلطة السياسية بطريقة مباشرة أو غير مباشرة . ثم الصفوة غير الحاكمة التى تتألف من أفراد لديهم القدرة ، وليسوا فى مراكز قوة . ويحتل تباين انتشار الرواسب بين الصفوات ، أهمية خاصة بالنسبة للمسائل الاجتماعية ، يفوق مدى انتشارها بين الجماهير(٥) . وفى ضوء مبلغ سيطرة الرواسب على الطبقة الأولى أو الثانية ، نستطيع أن نميز بين نوعين من الأفراد : الأول يمثل **المفكرون** Speculators ، والثانى يمثل **المحافظون** Rentiers(٦). وحينما يسيطر المفكرون على الصفوة الحاكمة ، يمر المجتمع بتغير سريع نسبياً ، بينما يكون التغير بطيئاً حينما يسيطر عليها المحافظون . ويذهب باريتو إلى أنه

---

(٥) هذه وجهة نظر تبدو متفقة بوجه خاص مع الفاشية.

(٦) تشير كلمة rentier بالفرنسية إلى الشخص الذى ينشد الأمن دائماً ، وبالتالى يستثمر مدخراته فى شراء السندات المالية .

يوجد لدى الصفوة ميل طبيعيّ نحو التناوب بين النوعين فى شغل مراكز القوة السياسية . فحينما لا تشغل إحدى هاتين الطبقتين مركز الحكم ، تتجلى دائماً سمات تفوقها ، بينما على العكس من ذلك ، تتضح باستمرار جوانب النقص فى الطبقات الحاكمة . فإحدى الصفوات إذن — ولتكن مثلا صفوة المفكرين — ترتكب دائماً أخطاء واضحة ، وهذا ما يؤدى إلى ضرورة استبدالها بطبقة المحافظين . ولكن هذه الطبقة الجديدة حينما تحتل مركز القوة السياسية ، تكشف بدورها عن أخطائها وجوانب ضعفها ، فتفسح المجال لطبقة المفكرين .

وهكذا تبدو أمامنا نظرية دوريه للتغير الاجتماعى . بحيث يكون للدورة وجهان أساسيان أحدهما تقدمى والآخر محافظ . فالتاريخ إذن — كما يؤكد باريتو — هو « مقبرة الأرستقراطيات » (ص رقم ٢٠٥٣) . ولقد أمكن التدليل على هذه النظرية — التى تشبه نظرية سان سيمون فى ضرورة تكرار الفترات الهامة — عن طريق أمثلة مستمدة من التاريخ القديم والتراث الكلاسيكى . بيد أن هذه الأمثلة (كما أشرنا إلى ذلك فى معرض حديثنا عن سبنسر) لا تشكل دليلا منطقياً . وحينما لا تتحقق هذه الأدلة ، يصبح من العسير أن نجد سبباً قوياً لأن نمنح هذه النظرية صدقاً عاماً ، وذلك على أساس أعمال باريتو نفسه .

والملاحظ أن تحليل باريتو لدورة الصفوة ، قد ترك تأثيرا كبيراً على العلماء الإجتماعيين المهتمين بدراسة طبيعة « الطبقات الحاكمة » ووظائفها ، وكذلك الأنواع الأخرى من الصفوات . ومن الذين أولوا إهتماماً خاصاً بدراسة الصفوة نذكر سان سيمون ، وموسكا Mosca صاحب الكتاب الذائع الصيت « الطبقة الحاكمة The Ruling Class » ، وبعض الدراسين المحدثين من أمثال هارولد لازويل Lasswell ، والمرحوم س . رايت ملز Mills ، و ت . ب . بوتومور Bottomore ، وسوزان كيلر Keller . وبالرغم من أن كتابات باريتو عن الصفوة ، كانت تعتمد — إلى حد

كبير — على « الحدس » ، وأنها لم تكن متسقة — فى بعض الأحيان — مع القواعد العلمية التى تبناها ، إلا أنها لاتزال حتى الآن موضعا للاهتمام سواء من جانب علماء السياسة أو علماء الاجتماع (٧) .

تلخيص وتقويم :

ما هى فى إيجاز الإجابات التى قدمها باريتو للمشكلات الرئيسية فى النظرية السوسيولوجية ؟ لقد نظر باريتو إلى المجتمع باعتباره نسقا يحقق توازناً ، وأن العناصر المادية لهذا النسق تتألف من الأفراد ، الذين يتعرضون لعدد محدود مما أطلق عليه «القوى » ، بحيث إن هذه القوى التى تتكون — فى المحل الأول — من العواطف والرواسب ، هى التى تحدد وضع النسق الاجتماعى . إلا أنه من الواضح أن هذا التصور لا يمنح للثقافة إلا دوراً ضئيلا جداً

ووفقاً لهذا التصور تصبح الوحدة الأساسية للتحليل السوسيولوجى — فى نظرية باريتو — هى المظهر الفريد للقوى الكامنة التى تتميز بالدوام . ومعنى ذلك أن التحليل ينصب — فى المحل الأول — على الرواسب ، التى يعتبرها تجليات أو مظاهر ، لظواهر نفسية بيولوجية غير معروفة .

ويرى باريتو أن مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع ، هى مظهر للمشكلة العامة ، الخاصة بالعلاقة بين الجزء والكل فى أية نسق . وتتسق وجهة نظره هذه مع الاتجاه الوظيفى ، فأى تغير يطرأ على أجزاء النسق يؤثر فى الكل ، وعكس ذلك صحيح .

والواقع أن وجهة النظر هذه تنسجم مع رفض باريتو لكل صور التفسير السوسيولوجى القائم على عامل واحد ، والذى يختزل تفسيرات الحياة الاجتماعية

---

(٧) انظر على وجه الخصوص James H. Meisel, The Myth of the Ruling Class : Gaetona Maosca and Elite (Ann Arbor: University of Michigan Press, 1962); Harold D.Lasswell, et al; The Comparative Study of Elites (Stanford : Stanford University Press, 1952); T. B. Bottomore, Elites and Society (New York : Basic Books , 1964);Suzanne Keller, Beyond the Ruling Class : Strategic Elites in Modern Society (New York : Random House, 1963); and S.E. Finer, The Sociological Writings of Vilfredso Pareto (New York : Praeger, 1966).

إلى عوامل أو أسباب بعينها . ومع ذلك فقد قدم إلينا عدداً محدوداً من العوامل التى اعتقد أنها تحدد وضع المجتمع والتغير الاجتماعى . فبالنسبة للتغير ، نجده يؤكد فكرة وجود وانتشار رواسب معينة ، أو الميل نحو التصرف بأساليب معينة ؛ ويقصد بها تلك التى تتحقق لدى الصفوة الحاكمة . وإذن فالتغير الذى يطرأ على الصفوة يبدو كما لو أنه نتيجة لضرورة داخلية .

ولم يقدم باريتو تعريفاً للعلاقة بين علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى . ولكنه أكد أن علم الاجتماع يجب أن يعتمد على المنهج التجريبى المنطقى ، وهو المنهج الذى يتطلب القيام بملاحظات منظمة ، والخروج منها باستنتاجات منطقية . إلا أن ما أضعف هذا الاتجاه –عنده –هو ميله نحو التخلى عن الملاحظة ذاتها ، والاكتفاء بمجموع عواطف الآخرين حول الوقائع ؛ وهذا بدوره جعله يبتعد عن الأسلوب الاستقرائى ، ويستخدم بدلا منه أطراً تصنيفية قائمة على الحدس .

ولقد أدت هذه الخصائص إلى جعل دراسة وتفسير الكتابات النظرية التى قدمها باريتو مسألة بالغة الصعوبة . فمن المؤكد أن كتابه « المقدمة » يضم مجموعة كبيرة من القضايا العامة حول مختلف جوانب الواقع الاجتماعى والثقافى ، والتى يمكن أن تشكل منبعاً غنياً للفروض والأفكار الصالحة فى دراستنا الحديثة للبناء الاجتماعى والتغير . إلا أنه بالرغم من ذلك فليس ثمة ميل واضح نحو الاهتمام بالإفادة من أعمال باريتو فى هذا المجال ، إذا استثنينا من ذلك الدراسة الرائدة فى علم الاجتماع الصناعى ، التى تضمنها كتاب « الإدارة والعامل * » Managment and The Worker لروثسلبرجر

* للتعرف على أهمية هذه الدراسة فى تطوير اهتمامات علم الاجتماع الصناعى من حيث موضوع البحث والنظرية ، انظر : محمد الجوهرى ، ومحمود عوده ، ومحمد على محمد ، والسيد الحسينى ، ميادين علم الاجتماع ، دار المعارف بمصر ، ١٩٧٠ ، ص ٢٤٥ ، ٢٤٧ (المترجم)

وبعض F. J. Roethlisberger وولیم دیکسون W. J. Dickson [٨] التحليلات النظرية الحديثة للصفوة[٩]

أما مساهمات باريتو الأساسية (والتى لم يطبقها كما رأينا) فتتلخص فى تأكيده لضرورة خضوع علم الاجتماع للمتطلبات العلمية ، وتصوره للمجتمع كنسق يحقق توازناً ديناميّاً . وفيما يتعلق بهذا المفهوم الأخير ، نجد أن القضايا التى قدمها باريتو بصدد ميـــل الأنساق الاجتماعية نحو استعادة توازنها إذا ماطرأ عليها اختلال، بالإضافة إلى العوامل التى تسهم فى تحديد ظروف الأنساق الاجتماعية ، وأهمية السلوك غير المنطقى فى الحياة الاجتماعية ، والطابع الدورى للتغير الاجتماعى ، الذى يتميز بوجود فترات تغير بطئ ، تتبعها تعديلات سريعة ؛ كل هذه القضايا يمكن اعتبارها صياغات جديدة تتسق عموماً مع الظروف الواقعية .

بيد أن تحليل باريتو للقوى الداخلية فى الحياة الاجتماعية ، وبخاصة اختزاله لهذه القوى إلى رواسب فقط ، لم ينطو على فائدة كبيرة . ففى نهاية التحليل نلاحظ أن تفسير باريتو (والذى يعتبر هو ذاته من المشتقات) للوقائع الاجتماعية ، ينهض على نظرية نفسية — بيولوجية لشيء شبيه جداً بالغرائز . ومن المعروف فى الوقت الحاضر أن أى تفسير من هذا النوع للفرد أو للسلوك الاجتماعى ، قد أصبح تفسيراً مضللا ، نظراً للدور الشامل الذى تلعبه الثقافة ، والعوامل النظامية فى السلوك الإنسانى .

غير أننا حتى إذا حاولنا أن نعتبر معالجة باريتو للعواطف والرواسب مرتبطة بالسلوك المكتسب (المتعلم) ، بدلا من الغرائز ، فإننا نلاحظ أن

---

(٨) F.S. Roethlisberger and W.J. Dickson, Managenent and the Worker (New York : Science Eds; 1904).

(٩) For example, Bottomore, op. cit; espe cially Chap. 1, and Keller, op. cit; especially, Chaps : 1 and 10.

ولقد أفادت هذه الدراسة لمصنع هاوثورن التابع لشركة ويسترن اليكتريك، بولاية الينوى ، من نظرية باريتو فى التوازن . انظر فى ذلك بالذات ص ٢٧٢ (هامش) وصفحات ٥٦٧ ، ٥٦٨ .

الطريقة التى اتبعها فى تحديد هذه القوى ، كانت تنطوى على أخطاء واضحة . فقد لاحظ الفيلسوف نورثروب Northrop « أنه ليس هناك اعتماد على حالات سيكولوجية مباشرة يستطيع أن يفيد منها عالم النفس الإستبطانى المدرب » : بل إن السمات السيكولوجية التى أشار إليها باريتو « كانت فى المرتبة الثانية ، أو الثالثة ، وقد خلعها على الفرد . . . بينما هى لا تمثل — فى الوقت الذى أجرى فيه باريتو ملاحظاته — إلا مجرد أوهام تعيش فى خياله . . . ومعنى ذلك أن باريتو لم يحاول — ولو مرة واحدة — أن يبتعد عن التأمل فى محاولته للحصول على وقائعه »[١٠] .

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن باريتو قد جشم نفسه مؤونة القيام بأكثر المهام صعوبة . ويتمثل ذلك فى تمييزه بين الرواسب الأساسية المحددة ، وبين المشتقات غير الحقيقية اللامحدودة . ومن الواضح أن أداء هذه المهمة يقتضى تحديد المشتقات المتصلة بكل موضوع ، بينما المعايير التى يمكن الاحتكام إليها فى ذلك لم تكن واضحة . كما أن الإجراءات المستخدمة فى تحديد الرواسب النوعية التى تبدو هذه المشتقات مظاهر لها ، لم تكن دقيقة ومحددة . بل إننا نلاحظ عموماً أن أعمال باريتو ذاته ، كانت بعيدة تماماً عن الشروط العلمية ، التى كان يدعو إليها بقوة ووضوح .

والواقع أن معالجته للرواسب والمشتقات — والتى كانت تشغل جزءاً كبيراً من كتابه « المقدمة » — كانت أضعف جانب يضمه هذا العمل . ومع ذلك فنحن نجد فى هذا العمل عديداً من الاستبصارات الدقيقة ، والأفكار الرائدة ، التى يمكن أن توحى ببحوث لاحقة . وقد رأينا — فيما سبق — كيف يمكن الإفادة من الصياغات النظرية التى قدمها باريتو — وبخاصة تصوره للنسق الاجتماعى على أنه يحقق توازناً دينامياً — الذى ظل إسهاماً رئيسياً فى النمو المتراكم للنظرية السوسيولوجية .

---

(١٠) F.S.C, Northrop, The Logic of the Sciences and the Humanitics (1947), P. 270.
انظر الفصل الخامس عشر بأكمله ، للوقوف على تقويم أعمال باريتو .

الفصل الرابع عشر

ماكس ڤيبر

لعل أهم ما يميز نمو النظرية السوسيولوجية فى الربع الأول من القرن العشرين ، ذلك الاتجاه السيكولوجى الذى سيطر على علم الاجتماع ، والذى تطور ونما فى أقطار مختلفة ، متمثلا فى أعمال ثلاثة من الدارسين ، أشرنا من قبل إلى الإسهامات التى قدمها اثنان منهم هما : الاتجاه السلوكى المعتدل والمرتبط بالاتجاه الثقافى عند توماس Thomas ، وأعمال باريتو Pareto وخاصة ما تعلق منها بموضـــوع الغرائز . ويتعين علينا الآن أن نتناول الدارس الثالث الذى أثر فى نمو النظرية السوسيولوجية خلال تلك الفترة تأثيراً واضحاً ، وهو ماكس ڤيبر Weber ، والذى يتخذ عـــلم الاجتماع عنده طابعاً ذاتياً ، بالرغم من تأكيده للعناصر العقلية التى ينطوى عليها نشاط الإنسان عموماً .

ڤيبر وأعماله :

ينتمى ماكس ڤيبر (١٨٦٤ — ١٩٢٠) إلى أسرة موسرة . ولقد درس فى مطلع حياته القانون والاقتصاد ، حيث أظهر فيهما تفوقاً ملحوظاً . أما والده فكان سياسياً نشطاً ، ظل لعدة سنوات عضـــواً فى البرلمان الألمانى (الريشستاخ) ، منتمياً إلى الحزب القومى الليبرالى . وفى سنة ١٨٩٣ عين ماكس ڤيبر أستاذاً للاقتصاد فى جامعة فرايبورج Freiburg ، ثم انتقل بعد ذلك إلى وظيفة مماثلة فى جامعة هايدلبرج Heidelberg . وفى سنة ١٩٠٠ أصيب بانهيار عصبى حاد ، أقعده عن نشاطه الأكاديمى ، ولم يستطع العودة إلى التدريس إلا فى سنة ١٩١٨ ، حينما سافر إلى ڤيينا ، ثم إلى ميونخ بعد ذلك . ولقد توفى ڤيبر فى سنة ١٩٢٠ ، فى وقت بلغت فيه مواهبه وقدراته أقصى درجات نضجها .

والواقع أن ڤيبر لم يكن كسولا خلال السنوات التى توقف فيها نشاطه الأكاديمى . فقد مكنته موارده المالية الخاصة من السفر إلى خارج ألمانيا مرات عديدة ؛ ففى سنة ١٩٠٤ زار الولايات المتحدة ، واهتم بالتعرف على البحوث التى تجرى فيها . كذلك كتب ڤيبر عدداً من الدراسات والمقالات ، نشر كثيراً منها فى مجـلة أرشيف العلوم الاجتماعية والسياسية Archiv für Sozialwissenschaft und Sozialpolitik ، حيث كان من أكثر ممثلى الكتابات الألمانية فى العلوم الاجتماعية فيها . وبالإضافة إلى ذلك أسهم ڤيبر بمقالات مختلفة نشرت فى الصحف المختلفة ، كما عمل بنشاط فى مجال السياسة . ويلاحظ أن آراءه السياسية كانت ليبرالية الطابع ، بحيث يمكن القول إنها كانت تعكس وجهة النظر السائدة فى أسرته . ولقد عارض ڤيبر مسألة الخدمة العسكرية البحرية غير المقيدة التى كانت سائدة فى ألمانيا خلال الحرب العالمية الأولى ، ودافع عن السلام القائم على المفاوضات . وبانتهاء الحرب أصبح ڤيبر أحد أعضاء اللجنة المشكلة لإعداد مذكرة عن مجرمى الحرب ، والتى قدمت إلى مؤتمر السلام فى باريس ، ثم أصبح بعد ذلك عضواً فى اللجنة التى قدمت مشروع دستور فايمار Veimer . وباختصار يمكن القول إن حياة ڤيبر كانت تنقسم قسمة عادلة بين العلم والسياسة :

والواقع أن كثيراً من كتابات ڤيبر لا تنتمى إلى ميدان الاجتماع بنطاقه المعروف ؛ فأغلبها يعالج مشكلات ملموسة أكثر مما يعالج موضوعات أساسية فى النظرية العامة لعلم الاجتماع . ومع ذلك فقد كان ڤيبر يتمتع بقدرات تحليلية فائقة ، مكنته من تقديم إسهامات خطيرة إلى النظرية فى علم الاجتماع ، وذلك من خلال دراسته المتعمقة لهذه المشكلات ، بل ولقد أسهم فى النظرية بدراسته لمشكلات وموضوعات لا ترتبط بشكل مباشر بالنظرية .

ولقد توفى ڤيبر قبل أن يتم مؤلفه الأساسى الذى يدخل فى ميدان

النظرية السوسيولوجية ، وهو « الاقتصادوالمجتمع «Economics and Society»،
لذلك كانت إحدى المهام الصعبة فى سنة ١٩٢٢ ، جمع شتات هذا المؤلف ، بعد أن تركها ڤيبر فى صورتها المبدئية . وفى هذا العام أيضاً جمعت كتاباته المنشورة فى المجلات العلمية ، وبعض الكتابات الأخرى ، ثم ظهرت بعد ذلك فى شكل مؤلفات تحتوى على « مقالات مجمعة » « Collected Papers » . ومن هذه المؤلفات ثلاث تتناول علم الاجتماع الدينى ، ومؤلف يدرس التاريخ الاجتماعى والاقتصادى ، ومؤلف يعالج علم الاجتماع والسياسة الاجتماعية ، وأخيراً مؤلف يتناول ما نطلق عليه اليوم « علم الاجتماع المعرفى » . ومن المؤكد أن هذه المؤلفات بتنوعها الواضح ، تعكس لنا تعدد اهتمامات ڤيبر واتساعها .

مصادر علم الاجتماع عند ماكس ڤيبر :

يصعب فهم الإسهام الذى قدمه ماكس ڤيبر ، دون الإشارة إلى المناخ الفكرى — وخاصة الفلسفى والعلمى منه — الذى ساد ألمانيا فى مطلع القرن العشرين . فقد كانت النظرية الماركسية تشكل جزءاً من هذا المناخ ، فضلا عن انتعاش الفلسفة الكانطية التى أكدت بطبيعتها وجود فارق شاسع بين عالم الظواهر المادية وعالم « الروح » Spirit ، الذى يبدو أساساً فى القيم . ففيما يتعلق بالعالم المادى ، ساد الاعتقاد بأن العلوم الطبيعية تستطيع — بل ويتعين عليها — أن تصوغ « القوانين التى تنظم الظواهر الطبيعية » ، والقــواعد التى تحكم الانتظــام الثابت والدائم Invariant uniformities . وإذا كان العلم يستطيع إدراك الحالات والعمليات المتعلقة بالعقل البشرى ومعرفتها عن طريق « فهمها » من داخلها ، فإنه لا يستطيع أن يدرك الانتظام فى عالم « الروح » . ومن ثم يتعين عليه أن يقصر اهتماماته على الوصف الدقيق للأحداث وتقويمها ، ثم الكشف عن تتابعها الذى يتخذ أشكالا متميزة .

والواقع أن هذا الاتجاه الفلسفى لم يمنع تونيز وزيمل – كما رأينا من قبل – من إقامة نماذج سوسيولوجية تشبه النماذج السائدة فى العلوم الطبيعية . فلقد حاول كل من هـذين العالمين صياغة « قوانين » ، كما قدما تصنيفات طوبولوجية . فتونيز طور تصنيفاً للجماعات الاجتماعية ، وزيمل قدم تصنيفاً للعلاقات والعمليات الاجتماعية . يضاف إلى ذلك كله أن هناك اتفاقاً واضحاً بين أعمالهما ، مصدره تأكيدهما لفكرة النظام Order فى الوقائع الاجتماعية .

ولقد بذل ڤيبر جهداً عظيماً لكى يتغلب على التعارض القائم بين العلم الطبيعى والعلم « الروحى » Spiritual ، ولكى ينشئ نسقاً سوسيولوجياً يحتفظ بأكبر عدد ممكن من العناصر القيمة التى ينطوى عليها هذان الاتجاهان . ولقد سلم ڤيبر – بادئ ذى بدء – بأن العلوم الاجتماعية تختلف عن العلوم الطبيعية اختلافاً شديداً ؛ فنى الأخيرة تتجه الاهتمامات الإنسانية نحو الضبط Control ، بينما تتجه هذه الاهتمامات فى العلوم الاجتماعية نحو التقويم Valuation . وبهذا المعنى يصبح مفهوم الثقافة ذاته مفهوماً قيمياً ، كما تصبح الوقائع الامبيريقية بالنسبة لنا ثقافة ، لأننا نربطها دائماً بالقيم . وإذن فصدق القيم يعتبر من قبيل الإيمان والاعتقاد ، وليس من قبيل المعرفة . واستناداً إلى ذلك ، ذهب ڤيبر إلى أنه يتعين على العلوم الاجتماعية أن تدرس القيم بشرط ألا تفصل عنها المعايير والمثاليات التى تشتق منها الموجهات التى تضبط السلوك الواقعى . ومعنى ذلك أنه يجب أن تكون العلوم الاجتماعية – بما فى ذلك علم الاجتماع والتاريخ – متحررة من القيمة Value—Free .

ومن المؤكد أن فكرة تباين الأنساق القيمية واختلافها عبر الزمان والمكان ، كانت فكرة سائدة فى الوقت الذى كتب فيه ڤيبر أفكاره هذه . فلما كانت العمليات الثقافية تخضع دائماً لتغير مستمر ، فمن الطبيعى إذن

أن يخضع موضوع العلوم الثقافية بدوره للتغير . ومع ذلك نجد ڤيبر يصر دائماً على ضرورة إنشاء علم منظم تعميمى للثقافة ، وهذا يتطلب — بطبيعة الحال — أن يكون العلم الاجتماعى علماً امبيريقياً يدرس الوقائع الملموسة .

ولقد كان لأفكار ڤيبر هذه تأثيراً عميقاً على بحوثه وفكره بوجه عام . فبالرغم من تمتعه بقدرات نظرية خارقة فى علم الاجتماع ، إلا أنه لم يخاطر بتقديم تعميمات واسعة تنسحب على الأنساق الثقافية الملموسة ؛ بل كانت اهتماماته موجهة — بصفة خاصة — نحو المجتمع والثقافة اللذين يعيش داخلهما . لذلك نجد أن أعماله الأساسية كانت مقصورة على دراسات تتناول نشأة وتطور النظم السياسية ، والاقتصادية ، والقانونية ، والدينية فى العالم الغربى . والواقع أن ڤيبر لم يقصر اهتماماته على هذه الأمور ، بل قدم لنا طائفة من الاستنتاجات المتعلقة بالعلاقات المتبادلة بين نشأة الرأسمالية الحديثة ونمو البروتستانتية وطبيعتها ، محاولا اختبار هذه الاستنتاجات على مواقف يمكن مقارنتها فى حضارات أخرى . وفى هذا المجال قدم لنا ڤيبر بحوثاً قيمة عن الحضارات الصينية ، والهندوكية ، واليهودية (حيث تختلف فيها الأنساق الدينية والفلسفية) . ولقد أكدت بحوثه هذه كثيراً من النتائج التى حصل عليها من دراسته لتطور الحضارة الغربية عموماً .

ومن الواضح أن الدراسات المقارنة التى أجراها ڤيبر ، قد مكنته من التخلى عن تشككه القديم فى إمكان ظهور علم الاجتماع العام . لذلك نجده يختتم حياته العلمية بكتابة مؤلفه الشهير « الاقتصاد والمجتمع » ، والذى أشرنا إليه من قبل . والملاحظ أن الجزء الأول من هذا المؤلف يقدم لنا نظرية سوسيولوجية عامة تستطيع أن توجه العلم النظرى المجرد .

ولنا بعد ذلك أن نتوقع وجود فروق واختلافات بين وجهات النظر التى عبر عنها ماكس ڤيبر فى أعماله الأخيرة الناضجة ، وتلك التى عبر عنها

فى أعماله الأولى . ولكن الشىء المطمئن هو أن هذه الفروق والاختلافات لا تمس فى الواقع جوهر أفكاره . فلقد كانت أعماله الأولى بمثابة تمهيد للأعمال التى قدمها فيما بعد . لذلك قد يكون من الصواب – لكى نفهم النسق الفكرى الذى قدمه ڤيبر – أن نأخذ فى اعتبارنا كل أعماله السوسيولوجية التى قدمها خلال حياته العلمية .

ولقد حاول ڤيبر أن يفيد من النسق السوسيولوجى الذى أقامه ، مستعيناً فى ذلك بالإمكانيات التى يمكن أن تقدمها العلوم الطبيعية والعلوم « الروحية » ؛ فذهب إلى أن تحقق أعلى مستوى لفهم الظواهر الاجتماعية ممكن ، إذا ما كان هذا الفهم سببياً بدرجة كافية ، وملائماً على مستوى المعنى . وتتطلب هذه القضية فى الواقع تحليلا لثلاثة تساؤلات أساسية : الأول : ما هو الفهم السببى الملائم؟ Causally Adequate Understanding ، والثانى : ماهو الفهم الملائم ذو المعنى؟ Meaningfully Adequate Understanding والثالث والأخير : كيف يرتبط الاثنان فيما بينهما .

الفهم السببى والعملية التاريخية :

يجيب ڤيبر على التساؤل الأول بقوله : إن تفسير تتابع الأحداث يكون تفسيراً سببياً بدرجة ملائمة ، إذا أسلمتنا الملاحظات إلى تعميم يؤكد حدوث تتابع الأحداث بنفس الطريقة . ومثل هذا التعميم – كما يذهب ڤيبر – يجب أن يستند إلى أساس أو سند إحصائى كلما كان ذلك ممكناً . أما الظواهر التى يصعب وصفها وتفسيرها إحصائياً ، فتخضع لطريقة أخرى تتمثل فى مقارنة أكبر عدد ممكن من العمليات المتماثلة سواء التاريخية منها أو المعاصرة ، والتى قد تختلف عن بعضها فقط فى العامل موضوع الدراسة .

والواقع أن أغلب الدراسات التى قدمها ڤيبر تستند إلى التحليلات والمقارنات التاريخية ، وإن كانت هناك اختلافات واضحة فى طبيعة هذه

المقارنات واتجاهاتها . ولقد حاول ڤيبر في مطلع حياته اختبار القضية الأساسية التي تنهض عليها الماركسية ، وهي أن كل الظواهر الثقافية — بما في ذلك الدين — تخضع لتحديد القوى الاقتصادية . فماركس يذهب إلى أن الإصلاح البروتستانتي كان نتاجاً لظهور الرأسمالية . وحينما قرر ڤيبر اختبار هذا الفرض ، حصل على نتائج مختلفة . لذلك كانت بحوثه هذه والشكل المنطقي الذي ارتكزت عليه ، تمثل جزءاً أساسياً من الاختبار الذي قدمه. ونظراً للأهمية التي تحتلها هذه النقطة في فكر ڤيبر ، فإننا سنحاول مناقشتها بمزيد من التفصيل والإيضاح .

فالرأسمالية — كما يذهب ڤيبر — هي نسق من المشروعات الهادفة إلى الربح ، والتي ترتبط فيما بينها في شكل علاقات سوقية Market Relations . والرأسمالية بهذا المعنى نمت وتطورت عبر التاريخ في أماكن كثيرة وأزمان مختلفة . ولكن الرأسمالية الحديثة تختلف عن أشكال الرأسمالية القديمة بما تتميز به من طابع عقلي وتنظيم رشيد للعمل الحر . فكيف إذن ظهر هذا الشكل الحديث من الرأسمالية ؟ يؤكد ڤيبر — بداءة — أن مشكلة الظهور الأولى للظاهرة يتميز عن النمو اللاحق لها ، طالما أن النسق الاجتماعي العام قادر على تأكيد ذاته . ثم يذهب بعد ذلك إلى أن ظهور الرأسمالية الحديثة قد خضع للتأثير الذي أحدثه ظهور الأخلاق البروتستانتية وخاصة الكالڤنية . ويخلص ڤيبر من ذلك إلى فرض مبدئي مؤداه: أن المناطق الألمانية المعاصرة التي تسود فيها البروتستانتية أكثر ثراء من تلك التي تنتشر فيها الكاثوليكية . ثم يحاول بعد ذلك اختبار هذا الفرض ، فيكشف عن وجود ارتباط بين نمو الرأسمالية الحديثة والبروتستانتية .

ولا شك أن الاستدلال الذي استند إليه ڤيبر يشبه — إلى حد كبير — طريقة التغيرات المتلازمة Concomitant Changes التي يستخدمها العلماء الاجتماعيون المحدثون . ولكن ڤيبر أراد أن يكون هذا التلازم شاملا للعلاقة السببية ، وذلك بتطبيق طريقة الاتفاق Method of Agreement ، كما سنرى فيما بعد ؛

ثم قدم بعد ذلك تفسيراً ملائماً على مستوى المعنى ، وانتهى — بعد دراسة تاريخية مستفيضة — إلى أن الرأسمالية الحديثة لم تظهر كنتيجة لضرورة اقتصادية داخلية ، بل ظهرت عن طريق الدفع الذى مارسته قوة خارجية ، هى الأخلاق الدينية المتمثلة فى البروتستانتية ، وخاصة المذهب الكالفنى . وإذن فحدا المقارنة هنا هما : روح الرأسمالية الحديثة ، وروح البروتستانتية . أما إصطلاح « الروح » هنا فيشير إلى نسق من غايات السلوك الإنسانى .

والرأسمالية الحديثة لا ترتكز على الفكرة المبدئية التى تدعو إلى التملك أو الإنجاز ،ولكنها تمثل فى الواقع نشاطاً عقلياً رشيداً Rational ، فى الوقت الذى تؤكد فيه الانتظام والنظام ، فضلا عما تتسم به من تسلسل رئاسى فى التنظيم . وهى بالإضافة إلى ذلك تعتبر أن أداء السلوك الذى يعبر عن التملك أو الإنجاز ضرب من العمل الذى يتخذ عموماً شكل المهنة أوالحرفة . والرأسمالية— فوق ذلك كله — تؤكد أهمية النجاح فى ذاته ، ولا تؤكد الاستمتاع الذى يتيحه النجاح الاقتصادى .

أما الأخلاق البروتستانتية ، فهى وإن كانت لا تشجع مباشرة التملك أو الإنجاز ، إلا أنها تؤكد ضرورة الخلاص Salvation . فالكالفنية تذهب إلى أن الخلاص يعتمد على المصير الذى تحدده مشيئة الله . ومعنى ذلك أن الإنسان لا يستطيع أن يفعل شيئاً من أجل أن يحقق هذا الخلاص . ولما كان الخلاص يمثل بؤرة الحياة الدينية للإنسان، فإن الإنسان سيسعى —بالضرورة— إلى معرفة ما إذا كان هومن المختارين أم لا ، لأن النجاح فى الأمور الدنيوية والتى ترتبط بالعمل ارتباطاً وثيقاً ، يعتبر دليلا قاطعاً على أنه قد أصبح من بين المختارين . وأياً كان العمل الذى يقوم به الشخص ، فإنه يتحتم أن يترسم نظاماً محدداً ، وأن يؤديه بطريقة منظمة .

ويعتبر ڤيبر أن هناك اتفاقاً كبيراً بين غايات كل من السلوك الدينى والعلمانى ، بحيث يمكن القول إن نشأة التوجيه الأخلاقى البروتستانتى كان

شرطاً ضرورياً — إن لم يكن كافياً — لظهور الرأسمالية الحديثة . وبعبارة أخرى فإن غايات الفعل فى الأخلاق الكالفنية توجه المؤمنين إلى اتباع سلوك يتفق مع الروح الرأسمالية الحديثة . (ويلاحظ أن روبرت ميرتون Merton — وهو أحد علماء الاجتماع الأمريكيين المحدثين — قد أوضح فيما بعد أن العلم الحديث — شأنه فى ذلك شأن الرأسمالية — يمكن أن يخضع لهذا التوجيه الأخلاقى)[١] .

وبالرغم من أن ڤيبر قد أيد استنتاجاته ببحوث مستفيضة ، إلا أنه لم يقنع بذلك . فقد قرر دراسة مواقف متشابهة ، ولكنها تختلف فقط فى المتغير المستقل موضوع البحث ، وهو الدين . ثم صاغ بعد ذلك سؤالا مؤداه : ماذا يحدث إذا كانت الظروف العامة ملائمة تماماً لظهور الرأسمالية الحديثة ، باستثناء الأخلاق الدينية ، كما كان عليه الحال فى عصر الإصلاح فى أوربا ؟ ولقد تطلبت الإجابة على هذا السؤال اتباع طريقة الاختلاف Method of Difference . لذلك نجد ڤيبر يهتم بإجراء دراسات تفصيلية عن الصين والهند ، كما أشرنا من قبل . وعلى الرغم من أن ڤيبر لم يذهب إلى أن أوربا كانت قريبة من الرأسمالية الحديثة من ناحية ، وأن الصين والهند كانتا فى مراحل معينة من تاريخهما تختلفان فقط فيما يتعلق بوجود أو عدم وجود الأخلاق الدينية الملائمة لظهور الرأسمالية الحديثة من ناحية أخرى ، على الرغم من ذلك فإنه يمكن القول إن موافقة ڤيبر على الأهمية السببية الممكنة لعوامل أخرى قد أضعفت إلى حد كبير من قوة استنتاجاته .

ومع أن ڤيبر قد أوضح أن ارتباط الظروف الاجتماعية غير الدينية والظروف الاقتصادية كان ارتباطاً ملائماً لظروف الرأسمالية فى الصين ، إلا أن النظام الأخلاقى للكونفوشية لم يكن ملائماً لها . أما فى الهند فبينما

---

(١) انظر على وجه الخصوص : Merton, R., Society, Technology and Society in 17th Century, England Bruges, Belgium; St. Catherine Press, Ltd; 1938.

كانت الظروف العامة ، وبخاصة نظام الطوائف غير ملائمة – كما هو الحال فى الصين – إلا أنها كانت تمثل أساساً كافياً لظهور الرأسمالية ، إذا ما استثنينا المذهب الكارى التقليدى Traditional Karma ، الذى يؤمن بتناسخ الأرواح ، وهى فكرة لا تتسق ولا تساير التطور الاقتصادى الذى تم فى العالم الغربى . واستناداً إلى هذه الدراسات وغيرها من الدراسات أكد ڤيبر أن هناك ظروفاً اقتصادية معينة لا تشجع على ظهور الرأسمالية ، لذلك يتعين توافر ظرف ضرورى آخر يتعلق بالعالم الداخلى للإنسان . وبعبارة أخرى لا بد من دخول قوة دافعة معينة تتمثل فى القبول السيكولوجى للقيم والأفكار التى تلائم التغير .

هذا ولا يزال العلماء الاجتماعيون يثيرون كثيراً من الجدل حول ما إذا كان ڤيبر قد استطاع أن يبرهن على قضيته الأساسية التى ذهب إليها . وأيًّا كان الأمر ، فإن الشيء الذى لا مرية فيه ، هو أن أعماله قد كشفت لنا عن طبيعة الخطوات العلمية الضرورية للوصول إلى فهم سببى ملائم للتتبع التاريخى الذى لا يعتمد على معالجة إحصائية . وبذلك يمكن القول ، إنه مهد لظهور ما يطلق عليه اليوم « التجربة السوسيولوجية » ؛ أو إن شيئاً الدقة ، مهد لظهور ما يشبه التجربة Quasi-Experiment .

ولقد أدرك ڤيبر أن الطريقة المقارنة المنظمة التى استخدمها ليست ممكنة التحقيق دائماً فى الدراسات الاجتماعية التاريخية . وفى هذه الحالة « تظهر أداة خطيرة تنطوى على قدر من المجازفة هى « التجربة التخيلية» Imaginary Experiment التى تقوم على أساس تخيل بعض العناصر ، واكتشاف مجريات الفعل التى قد تساعد على وجود العوامل موضوع التخيل »[٢] . ولتوضيح هذه الأداة ، أشار ڤيبر إلى أعمال أحد المؤرخين

(٢) Weber, M., The Theory of Social and Economic Organization,, T. Parsons, ed. (New York : Oxford University Press, 1947), P. 97

ويلاحظ أن هذا المؤلف يمثل ترجمة للجزء الأول من مؤلف ڤيبر «الاقتصاد والمجتمع» Wirtschaft und Gesellschaft

وقد قام بهذه الترجمة بارسونز Parsons وهندرسون Henderson

البارزين فى عصره . وهو إدوارد مير Meyer (١٨٥٥ – ١٩٣٠) ، الذى قام بهذا النوع من التجربة العقلية فيما يتعلق بمعركة ماراثون Marathon، حيث عرض للآثار المترتبة على « الانتصار التخيلى للفرس »*، ثم قارنه بالأحداث الواقعية(٣) . وإذا ما استخدمنا أعمال ڤيبر كمثال على هذه الطريقة ، أمكننا أن نتساءل : ما هى النتائج والآثار التى كانت ستطرأ على المجتمع الغربى ، إذا لم تكن البروتستانتية قد وجدت بالفعل ؟ ونستطيع أن نشير فى هذا المجال إلى تساؤل حديث لا يزال يشغل كثيراً من الدارسين هو : هل نستطيع أن نعزل أو نستبعد لينين من تفكيرنا عند دراسة تاريخ روسيا ، ثم نحاول بعد ذلك دراسة النظام السوفييتى الحديث ؟ ومن الواضح أن أمثلة كهذه تشير إلى تجربة عقلية بالغة الصعوبة ، تتطلب تحليلا منطقياً، وإعادة بناء تخيلى للأحداث ،ومع ذلك فقد قام بعض المؤرخين وغيرهم بكثير من مثل هذه التجارب .

الفهم على مستوى المعنى والفعل الإنسانى :

يعد تصور ڤيبر للفهم على مستوى المعنى من الموضوعات التى يصعب استيعابها . ولقد لاحظنا من قبل أن ڤيبر كان يأمل لعلم الاجتماع أن يحتفظ بميزات العلوم «الروحية» ، فضلا عن ميزات العلوم الطبيعية . وهذه الميزات – كما يذهب ڤيبر – تكمن فى تحقيق ضرب من الفهم يرتكز على الحقيقة التى مؤداها ، أن الكائنات البشرية تكون على وعى مباشر وإدراك تام ببناء الأفعال الإنسانية . ففى دراسة الجماعات الاجتماعية – مثلا – نستطيع أن **نفهم** Understand الأفعال ، والمقاصد الذاتية للفاعلين الذين يمثلون أعضاء الجماعات . أما فى العلوم الطبيعية فإننا لا نستطيع أن نفهم – بهذه الطريقة – حركات الذرات ، وكل ما نستطيع أن نفعله هو أن نلاحظ

---

* يقصد المؤلف بذلك تخيل مير لابعاد الانتصار الذى حققه الفرس . (المترجم)

(٣) E. Meyer, Gerschichte des Altertums, Vol. III (1901), PP. 420 f

فقط أو نستنتج الانتظام القائم بين هذه الحركات . ولقد عبر روبرت ماكيفر MacIver عن التعارض القائم بين العلوم الاجتماعية والعلوم الطبيعية بشكل أكثر وضوحاً حينما قال :

« إن الوقائع الاجتماعيـــة هي فى نهاية الأمر وقائع مُدركة . فحينما نعرف أسباب سقوط حكومة من الحكومات ، أو تحديد سعر من الأسعار ، أو أسباب حدوث إضراب من الإضرابات ، أو انخفاض معدل المواليد فى مجتمع من المجتمعات ، فإن معرفتنا هذه ستكون مختلفة — فى جانب هام وحيوى — عن معرفتنا لأسباب سقوط الأمطار ، أو احتفاظ القمر دائماً بالمسافة التى تفصله عن الأرض ، أو ظروف تجمد السوائل ، أو إفادة النباتات من النيتروجين . فالوقائع التى من النوع الثانى يمكن معرفتها فقط من الخارج ، أما الوقائع التى من النوع الأول فيمكن معرفتها — إلى حد ما — من الداخل . فلكى نجيب مثلا على أسباب تحول المواطنين ضد الحكومة ، أو أسباب دعوة نقابة معينة لتنظيم إضراب ، يتعين علينا أن ندخل بأنفسنا إلى مثل هذه المواقف التى نبحثها ، وهذا يتطلب الإلمام بقيم الكائنات البشرية وأهدافها وآمالها ، كما تمارس وجودها فى موقف معين . أما سقوط الأمطار ، أو تجمد السوائل ، فلا يتضمنان قصة داخلية ؛ فنحن ندركهما باعتبارهما ضرباً من البيانات يعبر عنها قانون معين . ونظراً لما تنطوى عليه المسائل الإنسانية من قصص داخلية ، أو بعبارة أخرى ، معان ؛ فإننا فى هذه الحالة لا نحصل إلا على جزء من الحقيقة ، أو نحصل على حقيقة نسبية . إن الأشياء الوحيدة التى نعرفها كحقائق مستقرة ثابتة هى الأشياء التى لا نفهمها ، والأشياء الوحيدة التى نفهمها هى الأشياء التى تخضع للتغير والتبدل ، تلك التى يصعب معرفتها كاملة »[٤] .

---

(٤) هذه الفقرة مقتبسة من :

M. Berger, T. Abel, and C.H. Page (editors), Freedom and Control in Modern Society, New York, D. Van Nostrand Company, Inc; 1954, P. 290 (in Chapter XIII, "Robert M. Mac Iver's Contributions to Sociological Theory", by H. Alpert.

ولقد كان لتأكيد ڤيبر للفهم الذاتى دور كبير فى اتخاذه قراراً علمياً على درجة بالغة من الأهمية . فقد عرف **الفعل** Action بأنه سلوك إنسانى ، ظاهر أو مستتر ، يمنحه الفرد الفاعل معنى ذاتياً . فالسلوك الذى يخلو من المعنى الذاتى لا ينتمى إلى الدراسة السوسيولوجية المتعمقة . وإذن فعلم الاجتماع — كما يذهب ڤيبر ، وكما سنشير بعد ذلك — هو العلم الذى يسعى فى المحل الأول إلى دراسة الفعل الموجه إلى سلوك الآخرين . أما تأكيد ڤيبر لفكرة « توجيه السلوك » ، فقد أفاده فى التمييز بين علم الاجتماع وعلم النفس . والشيء المهم هنا هو أن ڤيبر قد أكد أن الفعل الاجتماعى هو ضرب من السلوك يتضمن معنى للفاعل نفســه . ومن الواضح أن هذا الموقف يتعارض إلى حد كبير مع ما تذهب إليه المدرسة السلوكية الأمريكية ، التى تستبعد أية دراسة للمعانى الذاتية ، بحجة أنها تصعب على الملاحظة ، وتستعصى على التعبير . ومن المعروف أن العلوم الاجتماعية فى الولايات المتحدة قد خضعت لتأثير المدرسة السلوكية ، خاصة خلال عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن . ولكن هذا التأثير ما لبث أن تلاشى خلال الفترة اللاحقة على ذلك ، وذلك حينما انتشرت وجهات نظر بعض العلماء أمثال ڤيبر ، وماكيڤر ، وزنانيكى ، تلك التى أكدت الدور الذى يلعبه المعنى فى الفعل الاجتماعى .

ويذهب ڤيبر إلى أن « الفهم على مستوى المعنى » يمكن أن يتحقق فى صورتين : الأولى تتمثل فى الفهم الذى يرتكز على الملاحظة المباشرة للمعنى الذاتى ، والذى ينطوى عليه فعل يأتيه شخص آخر . فنحن نفهم ما الذى يعنيه شخص حين يقول ٢ × ٢ = ٤ ، ونحن نفهم أيضاً المعنى الذاتى للأفعـــال غير العقلية Irrational التى تصدر عن شخص انتابته حالة غضب أو استياء ، كما يمكننا أن نفهم المعنى الذى يكمن وراء تصويب إنسان بندقيته لصيد حيوان . فهذه المعانى جميعها نستطيع أن ندركها ، لأننا على وعى وإدراك بالمقاصد الذاتية التى

ترتبط بالأفعال المماثلة التى تصدر عنا .

أما الصورة الثانية للفهم فهى فهم الدافع Motive . فنحن نستطيع أن نعيد إلى أنفسنا التبرير الذى يقدمه الفاعل لسلوكه . أما إذا كان الفعل الصادر فعلا غير عقلى ؛ فإننا نستطيع من خلال المشاركة التعاطفية أو التقمص الوجدانى أن نفهم السياق العاطفى الذى تم داخله الفعل . (وهنا نجد تشابهاً واضحاً بين منهج البحث عند ڤيبر ، وتأكيد تشارلز كولى Cooley لأهمية الفهم التعاطفى Sympathetic Understanding (انظر الفصل الثانى عشر) . والواقع أن الباحث ليس بحاجة إلى مشاركة فى أهداف الفاعل وقيمه ، ولكنه يستطيع بطريقة عقلية أن يفهم الموقف والسلوك اللذين يدرسهما . وبعبارة أخرى نستطيع أن نضع الفعل فى سياق الدوافع ، ثم يكون فهمنا لطبيعة هذا السياق ووضع الفعل داخله بمثابة تفسير للمجرى الحقيقى للسلوك . وهذا الإجراء ممكن ، لأن الدافع بطبيعته له معنى ذاتى . و بهذه الطريقة يصبح هذا الدافع — بالنسبة للفاعل والباحث على السواء — أساسا ملائماً للسلوك موضوع البحث .

ولقد حاول تيودور أبل Abel مؤخراً أن يحول الاتجاه الذاتى عند ڤيبر إلى اتجاه موضوعى فى علم النفس(٥) ، فذهب إلى أن عملية الفهم Verstehen تتمثل فى استدماج Internalization العوامل التى نلاحظها ، والتى قد يكون بعضها فى شكل مثير ، والآخر فى شكل استجابة ، ثم اكتشاف الغايات المقبولة للسلوك التى تربط بين الاثنين . وهذا الإجراء يمكن تطبيقه فى ملاحظاتنا لحالات فردية وفى تعميماتنا ، وفيما نقرره بشأن الانتظام الإحصائى الذى يعبر عن انتظام الوقائع المشاهدة . فإذا كشفت بيانات إحصائية عن وجود ارتباط عال . . . بين معدل الإنتاج السنوى للمحاصيل ونسبة الزواج فى سنة معينة . . . فإننا نستطيع أن نستخدم

---

(٥) Abel, T; "The Operation Called Verstehen", American Journal of Sociology, LIV (November, 1948), pp. 211 ff.

هذا الارتباط باعتباره أحد جوانب حقيقة انخفاض معدل إنتاج المحاصيل وما يترتب على ذلك من سوء الأحوال الاقتصادية للفلاحين . . . وكذلك الحقيقة التى مؤداها أن الفرد يتكفل بالتزامات جديدة ... حينما يتزوج... وإذا ما استدمجنا [الحقيقة الأولى] فى نطاق «الإحساس بالقلق » ... ثم استدمجنا بعد ذلك [الحقيقة الثانية] . . . فى نطاق « الخوف من الالتزامات الجديدة . . . وحينما نتمكن من ملاءمة الحقيقة التى مؤداها أن عدد الزيجات يقل كلما انخفض معدل إنتاج المحاصيل للقاعدة التى أشرنا إليها ؛ إذا تمكنا من ذلك ، فإننا نستطيع أن نقول حينئذ إننا فهمنا الارتباط بين الظاهرتين » .

ومن المؤكد أن ڤيبر حينما عرض « لعملية الفهم » ، كان يتصور حالات أبسط من الحالة التى قدمها أبل . ومع ذلك فعملية الفهم عملية واحدة مهما تعقدت الحالات . فعلينا أن نتخيل الانفعالات التى تظهر بين الناس حينما يتعرضون لموقف معين أو حادثة بعينها ، وعلينا أيضا أن نتخيل الدافع الذى يكمن وراء الفعل الصادر عن الشخص أو الجماعة، وعلينا بعد ذلك كله أن نكتشف ونحدد غايات الفعل التى ستكشف بدورها عن أن « حالة الشعور التى نصبغ على أساسها فعلا معيناً، تخضع لتوجيه حالة الشعور التى نفترض ظهورها بظهور موقف معين أو حدوث حادثة بالذات »[٦]. وبتعبير ماكيڤر ، علينا أن نعتمد على منهج « إعادة البناء التخيلى »[٧] Imaginative Reconstruction .

ويحق لنا أن نتساءل عما إذا كان الفهم على مستوى المعنى يستلزم ارتباط علم الاجتماع بعلم النفس ارتباطا قويًّا بحيث يصعب التمييز بينهما. لقد أنكر ڤيبر ذلك حين أوضح أن الإجراء الذى قدمه ليس سيكولوجيًّا ، وأن الخلط الذى يحدث فى هذا المجال ، إنما هو ناتج عن الاعتقاد الخاطىء

(٦) Ibid; P. 216.

(٧) R.M. Mac Iver, Social Causation (Boston : Ginn, 1942), Chapter IX.

بأن كل ما هو سيكولوجى ليس طبيعياً . فإلى جانب العالمين الطبيعى والسيكولوجى ، هناك عالم المعانى والأفكار . فحينما يعتقد شخص أن ٢ × ٢ = ٤ ، فإن هذا الاعتقاد يمثل فى حد ذاته ظاهرة سيكولوجية ، ولكن فكرة ٢ × ٢ = ٤ تعتبر فكرة مستقلة عن محتوى فكر شخص معين بالذات . وعلى الرغم من أننا نوافق ڤيبر على وجهة نظره هذه ، إلا أننا نعتقد أنه قد ترك التساؤل الذى أثرناه دون إجابة . فڤيبر يعتقد أن المعنى الذى يمثل خاصية ضرورية للفعل هو بالضرورة معنى ذاتى ، لأنه يوجد فى عقل الفاعل نفسه أو فى تفكيره ، وإلا استحال فهم الفعل ، وبالتالى تصبح دراسته خارجة عن نطاق علم الاجتماع .

ولقد حاول ڤيبر التغلب على هذه الصعوبة ؛ فذهب إلى أن هناك — إلى جانب معنى الفعل الذى يصدر عن الشخص — « معنى شائعاً » Average Meaning يسود بين مجموع الفاعلين ، أو معنى لفاعلين فرضيين Hypothetical Actors فى ضروب معينة من النشاطات . (ويلاحظ أن ڤيبر يستخدم مفهوم النموذج الخالص Pure Type الذى سنناقشه فيما بعد) . ومع ذلك فإن المعنى الشائع والمعنى النمطى الفرضى ليسا شيئاً واحداً ، كما هو الحال فى المعنى الذاتى . فإذا كان على علم الاجتماع أن يهتم بالأولين * ، فإن مشكلاته ستصبح حينئذ متميزة عن مشكلات الدافعية الفردية . وإذا كان كل من المعنى الشائع والمعنى الفرضى يختلف عن المعانى التى يخبرها الأشخاص بطريقة محسوسة ، فى الوقت الذى يظلان فيه منتميين لعلم الاجتماع . فإن الفهم الذاتى لن يصبح وسيلة لدراسة الفعل الاجتماعى بالمعنى الذى يقصده ڤيبر . وبالرغم من خطورة المشكلة التى نعرض لها الآن ، إلا أنه ليس من الضرورى أن نحاول حلها هنا .

---

* يقصد المؤلف بذلك كل من المعنى الشائع والمعنى النمطى الفرضى ، فى مقابل المعنى الذاتى . (المترجم)

العلاقة بين السببية والمعنى :

ونستطيع بعد كل ما تقدم أن نطرح سؤالا هاما هو : كيف يربط ڤيبر بين السببية والمعنى ؟ الواقع أن إجابته على هذا السؤال لا تستشهد بأنماط من السلوك الملموس إلا فى القليل النادر . وبدلا من ذلك يلجأ إلى الأفعال النموذجية أو النمطية المجردة . فهو يقرر أن « التفسير السببى الصحيح للفعل النموذجى يعنى أن العملية التى يصل بها الفعل إلى مرحلة النموذجية يجب أن تكون ملائمة على مستوى المعنى ، فى الوقت الذى يكون فيه التفسير ملائماً من الناحية السببية إلى حد ما . فإذا كانت الملاءمة على مستوى المعنى غير متوافرة . فكيف إذن نستطيع أن نحدد بطريقة رقمية الدرجة العالية من الانتظام ، فضلا عن درجة الاحتمال . فالملاءمة إذن ستمثل احتمالا إحصائياً غير محدد بحيث يصعب فهمه . . . »[٨] . ومن ناحية أخرى فإن أكثر التفسيرات ملاءمة فى ضوء المعنى . لا تنطوى على أهمية سببية ، إذا لم يتوافر برهان أو دليل على احتمال أو إمكانية السلوك موضـــوع البحث . ولهذا تظل هذه التفسيرات فى شكل فروض مؤقتة .

وإذن فالتفسير السوسيولوجى يجب أن يكون له معنى ذاتىّ ، فى الوقت الذى يكون فيه ممكنا من الناحية الواقعية . ولكن ذلك لا ينفى صعوبة الحصول على تفسيرات سببية فى بعض الأحيان ، فضلا عن صعوبة توافر تفسيرات ذات معنى . ولقد كان ڤيبر مدركاً لأبعاد هذا الموقف ، فنجده يعترف بأن الفاعل قد لا يستطيع أن يكون على وعى كامل ببعض ضروب السلوك ، كما أن هناك ضروباً أخرى من السلوك يصبح الفرد فيها عاجزاً تماماً عن إدراك المعنى الذاتى . والواقع أن عدم القدرة على إدراك المعنى تكون أكثر وضوحاً حينما يكون السلوك **تقليديا** Traditional ،

---

(٨) Weber, op. cit, P. 99.

بمعنى أن يكون خاضعاً للعادات الاجتماعية والعرف ، أو حينما يكون السلوك **وجدانيا** Affective تحدده الانفعالات .

والملاحظ أن ڤيبر لم يهتم بدراسة الأفعال المتماثلة التى تصدر عن أشخاص مختلفين يخضعون لمثير واحد ، كما أنه لم يهتم بدراسة السلوك الذى يصدر لمجرد المحاكاة ، لأنه يعتقد أن هذه الأفعال ليست اجتماعية (وهنا نجد تناقضاً صريحاً بين ڤيبر وتارد) . ومع ذلك فإن ڤيبر لم يستبعد هذه الضروب من الأفعال والسلوك من نطاق علم الاجتماع ، حين ذهب إلى أنه برغم إمكانية تجاهل بعض عمليات السلوك الإنسانى ، خاصة تلك التى يصعب فهمها (نظراً لعدم توافر المعنى الذاتى) ، فإن ذلك لا ينفى إمكانية دراستها بمناهج أخرى مختلفة . وبعبارة أخرى ، فإن اهتمام علم الاجتماع يجب أن ينصب على الفعل الاجتماعى الذى يتضمن معنى ذاتياً (أو على الأقل معنى شائعاً أو فرضياً) . أما الظروف الموضوعية أو السيكولوجية التى تؤثر على الفعل الاجتماعى ، فهى ظروف لا تتعدى شكل هذا الفعل ، وإن كان هذا العلم يستطيع أن يفيد منها فى بعض الأحيان .

النموذج المثالى أو الخالص : طبيعته وتطبيقاته :

يذهب ڤيبر إلى أن دراسة الفعل الاجتماعى تتطلب وجود أداة منهجية أطلق عليها النموذج المثالى أو الخالص Ideal or Pure Type . ولقد ظهر هذا الاصطلاح فقط فى كتابه « الاقتصاد والمجتمع » ، وما لبث أن أصبح اصطلاح « النموذج المثالى » مرتبطاً باسم ڤيبر . ويبدو لنا أن اصطلاح « النموذج الخالص » اصطلاح أكثر ملاءمة ودقة ، لأنه يشير بوضوح إلى المعنى الذى يقصده ڤيبر من هذا المفهوم المنهجى . (ويلاحظ أن ڤيبر لم يدع ابتداع النموذج المثالى أو الخالص ، ولكنه كان يعتقد أنه يقدم إجراءً واضحاً استخدم من قبل فى الدراسة العلمية) .

والنموذج المثالى أو الخالص هو فى حقيقة الأمر بناء أو تشييد عقلى Mental Construct . يتشكل من خلال ظهور أو وضوح سمه أو أكثر ، أو وجهات نظر يمكن ملاحظتها فى الواقع . والنموذج الذى يتشكل على هذا النحو يطلق عليه « مثالى » ، لأنه يتحقق كفكرة . ويقول ڤيبر « إنه من النادر – بل من المستحيل – أن نجد فى الحياة الواقعية ظواهر تنطبق تماما على النموذج الذى شيد بطريقة عقلية خالصة » . أما وصف النموذج بأنه « خالص » . فيتضح إذا ما استعنا بمثال الكيمائى الذى يحاول تحديد أو تعيين عنصر معين ، بعد عزله عن المواد التى كانت مرتبطة به فى حالته الطبيعية وقبل تحليله . والنموذج المثالى أو الخالص يختلف عن المتوسط الإحصائى ، الذى يستخدم أيضاً فى التحليلات الاجتماعية ، ولكن لأغراض مختلفة .

والنموذج المثالى ليس فرضاً Hypothesis . إنه أداة أو وسيلة لتحليل الأحداث التاريخية الملموسة والمواقف . وهذا التحليل يتطلب – بدوره – أن تكون المفاهيم محددة بدقة ، وواضحة إلى أبعد الحدود ، لكى تستطيع مواجهة النماذج المثالية . وإذن فالنموذج المثالى مفهوم محدود ، نقارن به المواقف الواقعية فى الحياة ، والأفعال التى ندرسها . ويذهب ڤيبر إلى أن دراسة الواقع الملموس على هذا النحو ، تمكننا من الحصول على علاقات سببية بين عناصر النموذج المثالى .

ولقد قدم لنا ڤيبر فى كتابه « الاقتصاد والمجتمع » أمثلة عديدة تشهد على إمكانية تطبيق النموذج المثالى ، كما أوضح الصعوبات التى تعوق تطبيق هذه الأداة المنهجية . وفى هذا المجال صاغ ڤيبر نموذجاً خالصاً للفعل العقلى Rational (الذى أوضحنا طبيعته من قبل) ، وذهب إلى أن اعتبارات التحليل العلمى تمكننا من النظر إلى كل من السلوك اللاعقلى Nonrational والسلوك غير العقلى Irrational باعتبارهما انحرافين عن النموذج المثالى العقلى ، طالما أن عالم الاجتماع يستطيع دراسة تأثير العناصر

اللاعقلية وغير العقلية على السلوك الإنسانى الواقعى . ومن المهم أن نوضح هنا أن ڤيبر لم يكن يقصد أن السلوك الواقعى هو الذى يســـود الحياة الاجتماعية عموماً .

وتواجه النماذج المثالية صعوبات كثيرة ؛ ظهرت على وجه الخصوص فى تصنيف ڤيبر الرباعى للفعل الاجتماعى ، حيث تستند كل فئة من فئات الأفعال الأربعة إلى شكل معين من التوجيه السلوكى . فهناك فئتان من الأفعال تتميزان بالعقلية ؛ إحداهما تستخدم الوسائل الملائمة لتحقيق الأهداف العقلية المختارة ، والثانية تستعين بوسائل مشابهة لإشباع « قيم مطلقة » وأهداف أخلاقية . أما الفئتان الأخريان من الأفعال فهما : فئة الفعل التقليدى ، وفئة الفعل الوجدانى اللتان أشرنا إليهما من قبل . ولنا بعد ذلك أن نطرح السؤال التالى : إذا كان النموذج المثالى فى هذه الحالة بناء يرتكز على أساس الفعل العقلى ؟ فكيف يمكن بعد ذلك إقامة نماذج مثالية للأفعال غير العقلية أو اللاعقلية ؟ الواقع أننا لا نجد فى كتابات ڤيبر إجابة على هذا السؤال .

والملاحظ أن ڤيبر قد استخدم النماذج المثالية أو الخالصة بكثرة فى كتاباته السوسيولوجية . ومرد ذلك إلى أنه كان يسعى إلى أن يكون موضوع علم الاجتماع هو دراسة الفعل الاجتماعى الذى يتضمن معنى ذاتيا . ولكن هذا الموضوع ما لبث أن تحول عند ڤيبر ليصبح دراسة أنماط السلوك الإنسانى التى توجد فى الظروف العادية أو حتى ظروف فرضية .

ويعتبر مؤلفه « الاقتصاد والمجتمع » محاولة لإقامة نسق من النماذج المثالية . أما تعريفات هذه النماذج فكانت عادة تعريفات مفروضة ، إن صح هذا التعبير[٩] . فقد صاغ ڤيبر هذه النماذج بطريقة تتفاوت

(٩) Cf. N.S. Timasheff, "Definitions in the Social Science ", American Journal of Sociology, 53, 206 — 208.

فى تعسفيتها ، ثم فسر بعد ذلك خصائصها خاصية تلو الأخرى . وفى بعض الأحيان كان يقدم عروضاً تفصيلية تتناول مواقف تاريخية ملموسة تشهد على صحة التعريفات . والمؤكد أن ڤيبر لم يشيد نماذجه المثالية عن طريق عملية استقرائية جامدة ، ولكنه كان يجمع خصائصها المميزة باتباع استقراء مرن يرتكز على دراسة مستفيضة للبيانات ، ثم يلجأ بعد ذلك إلى اختيار السمات التى تتضمنها النماذج المثالية .

وسنحاول فيما يلى أن نعرض لبعض تعريفات النماذج المثالية التى قدمها ڤيبر[١٠] . **فالعلاقة الاجتماعية** Social Relationship — التى تمثل عنده مفهوماً يرتبط بالفعل ارتباطاً منطقيا — هى السلوك الذى يصدر عن مجموعة من الفاعلين ، إلى المدى الذى يكون كل فعل من الأفعال آخذاً فى اعتباره المعانى التى تنطوى عليها أفعال الآخرين . أما **الجماعة المنظمة** Organized Group فهى تمثل علاقة اجتماعية من خلالها يقوم أفراد معينون — بشكل منتظم — بمهمة تدعيم النظام فى الجماعة . ويطلق على الجماعة المنظمة التى يحكمها نظام معين يمتد فقط لحدودها الإقليمية الشرعية اصطلاح **الجماعة الإقليمية المنظمة** Territorially Organized Group . وحينما يخضع أعضاء الجماعة المنظمة — بحكم عضويتهم — إلى ممارسة شرعية ترتكز على ضبط ملزم ؛ يطلق على هذه الجماعة اصطلاح **الجماعة التى تستند إلى ضبط ملزم** Imperatively Coordinated Group . ويطلق على هذه الجماعة أيضاً اصطلاح **الجماعة السياسية** Political Group إذا ما قام جهازها الإدارى بتدعيم النظام داخل منطقة إقليمية معينة ، وذلك عن طريق التهديد باستخدام العقاب البدنى . وتصبح الجماعة السياسية **دولة** State ، إذا ما تمكن جهازها الإدارى من احتكار الاستخدام

---

(١٠) يلاحظ أن التعريفات التى نعرضها هنا قد تكون فى بعض الأحيان مبسطة ، وقد تختلف اختلافاً لفظياً عن تلك التى وردت فى ترجمة كتاب « نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى » .

الشرعى للعقاب البدنى فى تدعيم النظام . ومن الواضح أن نطاق هذه المفاهيم يضيق وفقاً لتتابعها الذى اتخذ الشكل الذى أوضحناه ؛ لأن كل مفهوم تالٍ اكتسب سمات لم تكن موجودة فى المفهوم السابق عليه . وإذن فالمفاهيم تتدرج من الاتساع إلى الضيق . ولعل الاستثناء الوحيد من ذلك هو تعريف الجماعة المنظمة ، الذى ضاق من ناحيتين : فإما أنه أصبح جماعة إقليمية ، أو جماعة تستند إلى تضامن ملزم . وحينما تصبح الجماعة المنظمة إقليمية ومستندة إلى تضامن ملزم فى الوقت ذاته ، فإنها تشكل جماعة سياسية تعتبر الدولة مثالا نموذجياً لها .

ومن الملاحظ أن تعريفات بعض النماذج المثالية ، تضمنت بعض الخصائص التى تم تعريفها بعيداً عن هذه النماذج ، حيث اتخذت بذلك شكل نماذج مثالية إضافية . فلقد ظهر — مثلا — نموذج فرعى للجماعة المنظمة ، وذلك بإضافة خاصية الضبط الملزم ، وبذلك عرف الضبط الملزم بأنه احتمال أن تطيع جماعة من الأشخاص أوامر معينة . وفى هذا المجال يؤكد ڤيبر أن كل جماعة منظمة تتميز بضبط ملزم ، تسعى دائماً إلى تدعيم اعتقادها فى الشرعية Legitimacy .

ومن النماذج المثالية الشهيرة التى أقامها ڤيبر ، ذلك الذى يتضمن تمييزاً واضحاً بين ثلاثة أنماط من السلطة الشرعية ، يرتكز كل منها على شكل محدد من الشرعية . فهناك سلطة تقوم على أساس عقلى رشيد مصدره الاعتقاد فى قواعد أو معايير موضوعية وغير شخصية ، ومصدره أيضاً تفويض الذين يقبضون على مقاليد السلطة الحق فى إصدار أوامرهم بهدف اتباع هذه القواعد والحفاظ عليها . وهذا النمط العقلى القانونى من السلطة يشيع عموماً فى المجتمع الغربى الحديث . وهناك السلطة التقليدية التى ترتكز على الاعتقاد فى قدسية التقاليد ، وشرعية المكانة التى يحتلها أولئك الذين يشغلون الأوضاع الاجتماعية الممثلة للسلطة المستندة إلى التقاليد كما هو الحال فى الملكيات التى لا تزال قائمة . وهناك أخيراً

السلطة الروحية أو المُلهِمة Charismatic ، التى تعتمد على الولاء المطلق لقدسية معينة استثنائية مثل البطولة ، أو نموذج من نماذج الشخصيات يحتذى لما لديه من مثل وقيم ، أو بسبب نظام ابتدعه أو دعمه زعيم معين [١١] . ومن أمثلة هذا النمط من السلطة بعض الزعماء أو القادة الروحيين من أمثال غاندى وهتلر . والملاحظ أن هذه النماذج المثالية الثلاثة لا تعنى عدم إمكانية ظهور أنماط أخرى للسلطة الشرعية . فقد أقر ڤيبر نفسه هذه الإمكانية ، ولكنه أراد فى هذا المجال أن يصوغ — بشكل تصورى دقيق — بعض النماذج السوسيولوجية الهامة . ونستطيع بعد ذلك أن نسجل هنا ملاحظة : فالنماذج المثالية للسلطة تمثل بناءات عقلية مجردة . ومن الممكن أن تتضمن بعض أنساق السلطة السياسية أكثر من نمط من أنماط السلطة — التى حددها ڤيبر — فى وقت واحد . (فالسلطة السياسية فى الولايات المتحدة — مثلا — وإن كانت سلطة عقلية رشيدة فى شكلها العام ، إلا أنها تكشف فى بعض الأحيان عن سمات روحية ، كما أن بعض الأجهزة السياسية المستقرة تنطوى على بعض العناصر التقليدية) .

ومن الواضح أن الغالبية العظمى من النماذج المثالية التى قدمها ڤيبر ، لا تتناول مباشرة الأفعال ، ولكنها تتعلق بالمجموعات الاجتماعية Social Collectivities (ويلاحظ أن ڤيبر كان يفضل هذا الاصطلاح على اصطلاح الجماعة الاجتماعية) . ويبدو أن ذلك راجع إلى طبيعة نقطة البدء عند ڤيبر ، والتى تتمثل فى أن علم الاجتماع يهتم — فى المحل الأول — بدراسة الأفعال الاجتماعية . ومع ذلك فلقد عرف **العلاقة الاجتماعية** — والتى تمثل النموذج المثالى الذى يشكل أساس النماذج الأخرى التى اتخذت شكلا هرميا والتى ناقشناها من قبل — عرفها بأنها هى التى تشكل مجرى الفعل الاجتماعى . والواقع أن هذا التعريف السلوكى مرتبط بإدراك ڤيبر

(١١) Weber, op. cit, p. 328.

لخطورة « تعقد » العلاقات الاجتماعية ، وكل أنماط الجماعات الاجتماعية . « فالدولة مثلا ينتفي وجودها – بالمعنى السوسيولوجي – عندما لا يكون ثمة احتمال في ظهور أنماط معينة من الأفعال التي تتضمن معنى »(١٢)؛ لذلك نجد ڤيبر يصر على أن الفعل لا يوجد إلا في شكل السلوك الذي يصدر عن فرد أو أكثر ، وأنه يجب دراسة المجموعات الاجتماعية منعزلة ، باعتبارها نتاجاً للتنظيم الذي تشكله أفعال الأفراد . ففي علم الاجتماع تشير مفاهيم مثل الدولة والرابطة والقرابة ، إلى مستويات التفاعل الإنساني . ومهمة علم الاجتماع هنا أن يهبط بهذه المفاهيم إلى مستوى الأفعال التي يمكن فهمها والتي تصدر عن الأفراد المشاركين . وجدير بالذكر أن موقف ڤيبر هذا يقترب إلى حد بعيد من الاتجاه الاسمي Nominalism في علم الاجتماع ، وهو اتجاه يعارض الواقعية السوسيولوجية عند دوركايم ، والتي عرضنا لها في الفصل التاسع .

الاحتمال :

هناك جانب هام من تعريفات ڤيبر ، يتطلب منا مزيداً من الاهتمام والتوضيح ، هو استخدامه الدائم لمفهومي الفرصة Chance والإحتمال Probability . فقد ذهب إلى أن التفسير السببي هو بالضرورة احتمال أن أشياء ستحدث أو تتكرر بطريقة معينة . ولقد لاحظنا من قبل أن مفهوم الاحتمال كان متضمناً في تعريفات ڤيبر للعلاقة الاجتماعية ، والجماعة المنظمة ، والضبط الملزم . كما ظهر هذا المفهوم في تعريفات أخرى لعل أهمها اثنان كان ڤيبر يشير إليهما هما : تعريفه للعرف Convention ، وتعريفه للقانون . **فالعرف** عنده هو احتمال أن يظهر انحراف عن المعايير الاجتماعية كتعبير عام نسبياً وعملياً عند عدم الموافقة عليها ؛ بينما القانون هو احتمال أن يواجه الانحراف عن القاعدة القانونية بعقاب بدني أو سيكولوجي توقعه

---

(١٢) Ibid,; P. 118.

الجماعة التى تتولى المحافظة على هذه القاعدة . ويلاحظ أن تعريف ڤيبر للطبقة Class يتضمن أيضاً مفهوم الاحتمال : « فنحن نتحدث عن " الطبقة " حينما (١) تشترك مجموعة من الأفراد فى مظهر معين من مظاهر فرص الحياة Life Chances إلى المدى الذى (٢) يكون فيه هذا المظهر متمثلا بشكل واضح فى المصالح الاقتصادية التى يعبر عنها امتلاك السلع وفرص الدخل ، (٣) والتى تتحدد بدورها بظروف السلع وسوق العمل »[١٣] .

ولقد لفت مفهوم الاحتمال عند ڤيبر — كما تبدى فى التعريفات التى قدمناها والتعريفات الأخرى التى تضمنتها كتاباته — أنظار كثير من علماء الاجتماع الأمريكيين خاصة المعنيين منهم بالدراسات الإحصائية . فتعريفاته بما تضمنته من إشارة إلى احتمالات السلوك كانت فى الواقع تعريفات إجرائية Operational ، وهى بهذا المعنى تلائم البحوث الامبيريقية الحديثة[١٤] .

علم الاجتماع عند ڤيبر : أسسه وتطبيقاته :

ما هو تصور ڤيبر لموضوع علم الاجتماع ؟ إن الإجابة على هذا السؤال تنطوى على صعوبات ، ناقشنا كثيراً منها فى الصفحات الأولى من هذا الفصل . فمن ناحية بدأ ڤيبر آخر مؤلفاته بتعريف علم الاجتماع بأنه « ذلك العلم الذى يحاول الوصول إلى فهم تفسيرى للفعل الاجتماعى ، لكى يتمكن من تقديم تفسير سببى لمجراه ونتائجه »[١٥] . ويضيف ڤيبر إلى ذلك ، أن المهمة المتخصصة لعلم الاجتماع هى تفسير السلوك فى ضوء المعنى الذاتى ، وأن موضوع دراسة هذا العلم هى الظواهر التى يمكن فهمها فهماً

---

(١٣) From Max Weber: Essays in Sociology, Translated and edited by H.H. Gerth and C. W. Mills (New York : Oxford University Press, 1946), P. 181.

(١٤) Cf. H. Alpert, "Operational Definitions in Sociology," Amercian Soc'ological Review; Vol. 3, No. 6 (Dec; 1938), esp. P. 861.

(١٥) Weber, op. cit, p. 88.

ذاتياً . ومن ناحية أخرى أوضح ڤيبر أن الوظيفة الخاصة التى يؤديها علم الاجتماع هى فهم المفردات المتباينة النموذجية ، بحيث يستطيع بعد ذلك صياغة مفاهيم نموذجية ، وتعميمات تعبر عن العمليات الامبيريقية .

وإذا ما سلمنا بأن المهمة الأولى — التى أشرنا إليها فى الفقرة السابقة — تنطوى على قدر ملحوظ من الاتساق : فإن علم الاجتماع سيكون حينئذ فرعاً من علم النفس . أما المهمة الثانية — والتى أشرنا إليها أيضاً — فتتطلب تطوراً وتقدماً فى عملية تصنيف الأفعال التى تتضمن معنى ، وذلك باكتشاف « عمليات الفهم » التى تؤثر على السلوك . والملاحظ أن البحوث الواقعية التى أجراها ڤيبر تتفق عموماً مع التصور الأخير لعلم الاجتماع إذا ما قورن بالتصور الأول .

ومهما يكن من أمر عدم الاتساق بين التعريفات الرسمية التى قدمها ڤيبر لعلم الاجتماع — والتى اعتبرها تعريفات نهائية — فإن الشيء الواضح هو أن البحوث التى أجراها على ميادين ملموسة كان لها تأثير مستمر ومتزايد على علم الاجتماع والعلوم الاجتماعية الأخرى . ولقد سبق أن أشرنا إلى دراساته المقارنة فى الدين ، بما فى ذلك معالجته للعلاقة المتبادلة بين البروتستانتية والرأسمالية ، كما أشرنا إلى تحليله لموضوع السلطة السياسية . وهناك بعد ذلك ثلاثة موضوعات أخرى — على الأقل — تأثرت تأثراً واضحاً بأعمال ڤيبر النظرية هى : التاريخ الاقتصادى ، والتدرج الاجتماعى ، والبيروقراطية (بالرغم من أنه لم يكمل أعماله فى هذه الميادين) . أما مؤلفه « التاريخ الاقتصادى العام »(١٦) General Economic History ، والذى اعتمد على ملاحظات تلاميذه حول السلسلة الأخيرة من المحاضرات التى ألقاها ، فقد ترجم إلى الإنجليزية فى سنة ١٩٢٧ . والملاحظ على هذا المؤلف أنه لا يعبر عن اهتمامات ڤيبر الواسعة ، فضلا عن أنه

---

(١٦) Max Weber, General Economic History, Translated by F. H. Knight from Wirtschaftsgeschichte (London : George Allen Unwin, 1927).

لا يمثل أهمية خاصة بالنسبة لعلم الاجتماع . أما كتاباته عن الطبقة والمكانة Status ، والتى حدد فيها هاتين الظاهرتين بوضوح ، فقد كتب لها الذيوع والانتشار فى الولايات المتحدة منذ نُشر فى سنة ١٩٤٦ مؤلف « من ماكس ڤيبر : مقالات فى علم الاجتماع From Max Weber : Essays in Sociology » (الذى ترجمه كل من هانزجيرث Gerth ورايت ميلز Mills) . وفى العام التالى نُشر كتاب « نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى The Theory of Social and Economic Organization » (الذى ترجمه كل من هندرسون Henderson وتالكوت بارسونز Parsons) . ويتضمن المؤلف الأول جزءاً كبيراً من الدراسة المنظمة التى أجراها ڤيبر عن البيروقراطية . ومن الجدير بالذكر هنا أن ڤيبر ينظر إلى البيروقراطية بما تتميز به من صورية ، وتسلسل رئاسى ، وتقنين ، باعتبارها شكلا من أشكال التنظيم الاجتماعى يرتبط باقتصاد النقود والرشد اللذين يسودان العالم الحديث . بيد أنه لم يقصر تحليله للبيروقراطية على الظروف السياسية والاقتصادية التى تسود المجتمعات « الرأسمالية » ، ولكنه اهتم بدراسة ذلك « الاختراع الإنسانى العظيم » الذى ابتدعه الإنسان والذى يتمثل فى البيروقراطية . هذا ولا يزال التحليل الذى قدمه ڤيبر فى هذا المجال يلفت أنظار كثير من العلماء الاجتماعيين . لذلك يمكن القول إن العمل الرائد الذى قدمه ڤيبر فى موضوع البيروقراطية لا يزال يمثل موجهاً نظرياً للبحث فيه حتى اليوم .

تلخيص وتقويم :

يختلف تصور ڤيبر لعلم الاجتماع عن تصور كثير من علماء هذا العلم له ، فى نقطة أساسية هى أنه من العسير أن نستخلص من تصوره إجابة على التساؤلات الأساسية التى تخيرناها كموجه لدراستنا هذه عن نمو النظرية السوسيولوجية .

وعلى الرغم من أن ڤيبر لم يقدم لنا تعريفاً محدداً للمجتمع ، إلا أننا نستطيع أن نستنتج من كتاباته تصوره للمجتمع . فهو ينظر إليه باعتباره يتألف من مركب من العلاقات الإنسانية المتبادلة ، تلك التى تميز السلوك الذى يتضمن معنى ؛ والذى يصدر عن مجموعة من الفاعلين . كذلك قدم لنا ڤيبر دراسات تدخل فى نطاق ما نطلق عليه اليوم « بالثقافة » ، وإن كان لم يعرف الثقافة أيضاً . ولقد كان ڤيبر حريصاً على تجنب « التعقيد » ، فقدم بناءات عقلية مثل النماذج المثالية ، تستطيع أن تفسر الوجود الواقعى وتصفه . وفى هذه النقطة بالذات تتفق آراؤه مع آراء الوضعيين المحدثين الأمريكيين .

والوحدة الأساسية للبحث السوسيولوجى عند ڤيبر هى « الفعل الاجتماعى النموذجى » أو « الفرد » ، والذى أطلق عليه الوحدة الأساسية للمجتمع ؛ والملاحظ أن ڤيبر لم يثر مشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع ، لأنه اعتقد أن المجتمع — فى نهاية الأمر — هو احتمال وجود أفعال إنسانية معينة .

وينكر ڤيبر بشدة وجود عامل واحد يسهم بصفة أساسية فى تشكيل المجتمع أو التأثير على التغير الاجتماعى فيه . ولكن الطابع الذاتى الذى ميز تصوره لعلم الاجتماع ، فضلا عن تأكيده للفعل العقلى الرشيد ، قد يكونان مبررين لأن نذهب إلى أنه كان يميل إلى تأكيد الدور الذى تلعبه الأفكار فى الحياة الاجتماعية .

ولقد سبق أن رأينا كيف أن تعريف ڤيبر لعلم الاجتماع كان ينطوى على قدر من الغموض ؛ لأنه عرفه بأنه دراسة الفعل الاجتماعى الذى يتضمن معنى ذاتياً ، فى الوقت الذى عرفه بأنه دراسة الفعل الاجتماعى النموذجى . وحينما أجرى ڤيبر دراساته الواقعية كان يميل إلى الأخذ بالتعريف الثانى ، مستعيناً بالنماذج المثالية أو الخالصة . كذلك أكد ڤيبر الدور الذى يلعبه الفهم Verstehen أو استدماج الملاحظ فى الأفعال الاجتماعية الصادرة عن قرنائه .

وهناك بعد ذلك تساؤل فى غاية الأهمية يتعلق بالنظرية السوسيولوجية عند ماكس فيبر هو : هل يستطيع مفهوم « الفهم » أن يمكننا من الحصول على معرفة كاملة للعمليات التى من خلالها تُفهم الأحداث فى العالم الاجتماعى ، ثم تنظمها بعد ذلك العقول البشرية ؟ لقد ظلت الإجابة على هذا التساؤل حتى وقت قريب متأرجحة بين الإيجاب والنفى . ومعنى ذلك أن هناك من يقبل مفهوم « الفهم » ومن يرفضه . أما الآن ، وبعد أن أوضح هذه النقطة ألفرد شوتز Schütz (١٨٩٩ — ١٩٥٩) ، أحد الفلاسفة الاجتماعيين الألمان البارزين ، فإننا نجد اقتراباً واضحاً بين وجهتى النظر المتعارضتين[١٧] على النحو التالى : حينما يتحدث العلماء الاجتماعيون عن « الفهم » ، فإنهم يقصدون به دائماً وسيلة لمعالجة الموضوعات الإنسانية ، ولكنه لا يعد فى حد ذاته « منهجاً » . فالفهم شكل خاص ، من خلاله يُستخدم التفكير الإنسانى العام فى التعرف على العالم الاجتماعى — الثقافى . كما أن الفهم أيضاً ليس له علاقة بالاستبطان ؛ لأنه يعتمد على عمليات التعلم والتثقيف التى تتمثل فى الخبرات العامة التى يحصل عليها الفرد مما يطلق عليه بالعالم الطبيعى . وبالإضافة إلى ذلك ، فالفهم ليس مسألة أو أمراً خاصاً مقصوراً على الملاحظة ، لأن التنبؤات التى تستند إلى الفهم تتم باستمرار على مستوى عام جداً .

والملاحظ أن هناك اتفاقاً ملحوظاً بين الذين دافعوا عن عملية « الفهم » ، وبين الذين هاجموها . ويتمثل هذا الاتفاق فى تسليم الطرفين بأن عملية الفهم تتخذ طابعاً ذاتياً . ومع ذلك نجد كلا من الطرفين يستخدم الاصطلاح بمعنى مختلف عن المعنى الذى يقصده الطرف الآخر . فمهاجموا عملية « الفهم » يصفونها بأنها عملية ذاتية ، لأنهم يعتقدون أن فهم دوافع أفعال

---

(١٧) انظر : Schütz's Concept and Theory Formation in the Social Sciences in Maurice, ed; Philosophy of the Social Sciences: A Reader(New York: Random House, 1963), PP. 231 — 49.

شخص آخر يعتمد فى حقيقة الأمر على حدس الملاحظ ، الذى هو بطبيعته حدس خاص ، وغير مضبوط ، وغير قابل للتحقق ؛ فضلا عن أن هذا الفهم يتأثر بالنسق القيمى الخاص . أما المدافعون عن عملية الفهم فيذهبون إلى أن عملية « الفهم » عملية ذاتية ، لأن هدفها هو اكتشاف ما يقصده الفاعل بفعله ، وذلك على النقيض من المعنى الذى يتضمنه الفعل بالنسبة لفاعلين آخرين أو ملاحظين محايدين . ومن الواضح أن المعنى الأخير هو ما كان يقصده ڤيبر .

ويعد ماكس ڤيبر واحداً من أعظم علماء الاجتماع الذين ظهروا خلال القرن العشرين ، وذلك للأسباب التالية : أولها وأهمها : أن أعماله قدمت لنا أمثلة رائعة على الدراسة الدقيقة الجادة للمواقف الاجتماعية الملموسة والعمليات التى يجب أن تشكل أساس أية نظرية سوسيولوجية ملائمة . ونحن نعتقد أنه لا تزال أمام أجيال كثيرة من علماء الاجتماع فرصة الإفادة من ثروة البيانات الهائلة التى تضمنتها كتاباته . ثانياً : أنه أسهم — شأنه فى ذلك شأن دوركايم — بشكل واضح فى توضيح الدور الهام الذى تلعبه القيم فى الحياة الاجتماعية ، فى الوقت الذى ظل يؤكد فيه ضرورة أن تظل العلوم الاجتماعية متحررة من القيمة . ثالثاً : أنه أوضح كيف أننا نستطيع أن نحقق الكثير باستخدام فكرة النموذج المثالى فى العلوم الاجتماعية . وأخيراً : أنه أسهم بشكل كبير فى فهم السببية الاجتماعية وارتباطها بمشكلة المعنى فى الموضوعات الإنسانية .

ولعل القارىء قد لاحظ أننا انتقدنا بعضاً من وجهات نظر ڤيبر . من ذلك أنه كان يميل إلى تفسير الواقع الاجتماعى فى ضوء الدافعية الفردية ، مما يميع الحدود التى تفصل بين علم الاجتماع وعلم النفس . ويبدو أن ڤيبر قد غير من وجهة نظره هذه فى أواخر حياته ، حينما أوضح إمكانية تغير الأنساق القيمية وتبدلها ، وما يترتب على ذلك من استحالة إقامة علم اجتماعى يتمتع بقدر كبير من الصدق والثبات . وعلى النقيض

من وجهة النظر هذه ، من الممكن أن توجد قيم عامة صادقة . ومن الممكن أيضاً دراسة التغير الاجتماعى والثقافى بطريقة تعميمية .

ويعد ماكس ڤيبر كاتباً خصيباً ، ومفكراً بارزاً . فأغلب أعماله — فى الواقع — ليست سوسيولوجية بالمعنى الدقيق ؛ ولكنها تنتمى إلى العلوم الاجتماعية بعامة . ومن الواضح أن كتاباته ترتبط إلى حد بعيد بالتاريخ الاجتماعى ، أو إن شئنا الدقة ؛ هى مناقشة للظواهر التاريخية فى ضوء مفاهيم علم الاجتماع . أما الموضوعات التى ناقشها ڤيبر مناقشة سوسيولوجية خالصة ، فكانت موضوعات قليلة لعل أهمها : البيروقراطية ؛ والدين ؛ وعلم الاجتماع القانونى . ولا شك أن مناقشاته لهذه الموضوعات وما تضمنته من تعريفات محددة ، تمثل بداية حقيقية لهذه الفروع من الدراسة .

وبالرغم من كل ما قدمه لنا ڤيبر ، إلا أنه لم يترك خلفاء من بعده . وقد يكون ذلك راجعاً إلى اعتلال صحته التى عاقته عن القيام بتدريس عادى منتظم فى المعاهد العلمية العليا ، فضلا عن أن أعماله الأخيرة قد نشرت بعد وفاته فى ألمانيا ، فى وقت كانت فيه السلطات تنظر إلى الأفكار الاجتماعية بريبة شديدة .

ويمكن القول أن ڤيبر قد ترك تأثيراً واضحاً على كثير من علماء الاجتماع الأمريكيين ، من أظهرهم تالكوت بارسونز الذى ترجم بعض أعماله إلى الإنجليزية مثل « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية » The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism ، وكذلك « نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى » ، وبذلك أصبحت أعمال ڤيبر هذه فى متناول أيدى الناطقين بالإنجليزية . وفى السنوات الأخيرة ظهرت ترجمات أخرى لبعض أعماله ، بالإضافة إلى ما نشره بارسونز من تفسيرات وشروح لها(١٨) ، ولقد كان لأعمال ڤيبر تأثير كبير على الإسهامات

(١٨) انظر على وجه الخصوص : The Structure of Social Action, Part III (New York, Mc Graw—Hill Book Co; Inc; 1937).

النظرية التى قدمها بارسونز ، وهذا ما سنوضحه فى الفصل الثامن عشر .

كذلك كان لترجمة أعمال ڤيبر إلى الإنجليزية ، والدور الذى لعبه بعض تلاميذه من أمثال تالكوت بارسونز (وآخرون ممن احتلوا مركز الصدارة فى علم الاجتماع الأمريكى) ، والتطورات التى طرأت على البحث والنظرية منذ سنة ١٩٣٠ ، كان لهذه العوامل جميعها تأثير ملحوظ على الوضع الذى احتله تصور ڤيبر لعلم الاجتماع فى الولايات المتحـــدة حتى اليوم .

خاتمة الباب الرابع

يكشف استعراضنا للاتجاهات الفكرية السابقة عن أن علماء الاجتماع الذين ظهروا فى أوائل القرن العشرين كانوا أقل حظاً – فى بعض الجوانب – من علماء الجيل السابق عليهم ؛ لأن علماء هذا الجيل قدموا لنا طائفة من القضايا العلمية ، فضلا عن أنهم منحوا المعرفة التى كانت موجودة حينئذ نوعاً من الوحدة ، بحيث أصبحت قادرة على توجيه مزيد من البحث . وكانت هذه المعرفة متمثلة – فى المحل الأول – فى نظرية التطور. ومن المهم أن نشير هنا إلى أن النزعة التطورية لم تكن فقط مجرد نظرية فى التغير الاجتماعى ، ولكنها كانت أيضاً اتجاها لدراسة الاستقرار الاجتماعى ، طالما أن وجهة النظر التطورية تحتم دراسة كل جوانب البناء الاجتماعى مجتمعة . كذلك كانت النزعة التطورية تمثل – إلى حد ما وبطريقة ضمنية – نظرية معيارية .

ولقد سبق أن رأينا كيف أن النظرية التطورية قد انقسمت إلى فروع فى أوائل القرن العشرين . وهذا الانقسام حدث فى الواقع دون مقدمات سابقة فى تاريخ الفكر الاجتماعى. ولقد كان أمراً غير عادى فى المسائل الاجتماعية ، أن يُهجر اتجاه عام لمجرد أنه لا يتفق مع الشواهد الواقعية ، أو أنه لم يستطع أن ينجح فى منافسة نظرية عامة لم تتأكد صحتها ، فكان من نتيجة ذلك أن أصبح علم الاجتماع حينئذ مفتقداً لأى توجيه نظرى عام . وهذا ما دعا علماء الاجتماع خلال تلك الفترة إلى السعى نحو تأسيس ضروب أخرى من النظرية ، بحيث بدت جهودهم متخذة اتجاهين من اتجاهات الفكر :

الأول : ان كثيراً من علماء الاجتماع قد كافحوا من أجل إقامة نظريتهم على دعامة امبيريقية أكثر صلابة من الدعائم التى استندت إليها

نظريات سابقيهم . وكانوا يأملون بذلك أن يصوغوا نظرية بطريقة علمية أصيلة . ومن هؤلاء العلماء باريتو الذى كان أبرزهم فى هذا المجال ، والذى ذهب إلى أن علم الاجتماع – شأنه شأن أى علم من العلوم – يجب أن يعتمد على الملاحظة والاستدلال المنطقى القائم على الملاحظة ، وتوماس الذى أكد ضرورة استخدام علم الاجتماع لمقولات التفكير السائدة فى العلوم الطبيعية ، مؤكداً أيضاً فى أعماله الأولى ضرورة البحث على العلاقات السببية . ولقد مهدت وجهة نظره هذه لضروة ظهور فكرة الاحتمال والتى احتلت مكانة هامة فى كتاباته الأخيرة . وأخيراً نجد ماكس ڤيبر يؤكد أيضاً فكرة الاحتمال هذه فى أعماله كما سبق أن أوضحنا .

ومن المؤكد أن هذا الموقف قد دعم موقف الوضعية المحدثة التى ظهرت بعد ذلك ، والتى أكدت الاتجاه الكمى بعامة ، والإحصائى بخاصة ؛ ذلك الاتجاه الذى اعتبرته شرطاً ضرورياً لقيام علم حقيقى . كذلك كان لتمييز ڤيبر بين العلوم الطبيعية والعلوم الإنسانية أثر ملحوظ فى إمكانية استخدام مناهج خاصة بالإضافة إلى المناهج المستخدمة فى العلوم الطبيعية . وهذه المناهج تؤكد ضرورة « فهم » الظواهر الاجتماعية .

ومن المهم أن نوضح هنا أن أزڤالد شبنجلر Spengler – وهو أحد الكتاب المعروفين خلال هذه الفترة – لم يوافق الذين يرون إمكانية دراسة المجتمع دراسة علمية . وبالرغم من أنه (أى شبنجلر) لم يكن عالم اجتماع ابتداء ، إلا أن مؤلفه «تدهور الغرب» (١٩١٧–١٩٢١) Decline of the West قد ترك تأثيراً واضحاً فى أوربا والولايات المتحدة ، فضلا عن أنه مؤلف يرتبط بعلم الاجتماع من جوانب عديدة (وسنعرض للنتائج الأساسية التى تضمنها هذا المؤلف فى الفصل العشرين) . ويذهب شبنجلر فى هذا المؤلف إلى أبعد من تفرقة ڤيبر بين العلوم الطبيعية والعلوم الاجتماعية ، منكراً إمكانية إقامة علم للمجتمع والثقافة ، مبرراً ذلك بدعوى أنه يستحيل تطبيق مفهوم السببية على إحداث العالم الإجتماعى . ولكن كثيراً من علماء الاجتماع لم يوافقوا شبنجلر على وجهة

نظره التشاؤمية هذه ، مؤكدين ضرورة الاتجاه نحو تأسيس علم امبيريقى يدرس الإنسان وحياته الاجتماعية .

أما التطور الأساسى الثانى الذى حدث خلال تلك الفترة ، فيتمثل فى اتفاق أغلب علماء الاجتماع على أن النظرية السوسيولوجية يجب أن ترتكز بالضرورة على دراسة مشاركة الفرد فى الحياة الاجتماعية . ولقد أدى هذا الاتفاق بهم إلى قبول علم النفس كدعامة من دعائم علم الاجتماع : بدلا من الفيزياء أو البيولوجيا اللتين سادتا خلال الفترة السابقة على هذه الفترة . بيد أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن علماء الاجتماع الذين ظهروا فى أوائل القرن العشرين كانوا يمثلون الاتجاه السيكولوجى فى علم الاجتماع . ولسنا بحاجة إلى القول بأن هذه الفترة قد مهدت للنزعة التطورية فى علم النفس . ويبدو ذلك واضحاً فى أعمال وارد وجيدنجز وتارد ، التى أرجعت ظهور العملية الاجتماعية إلى الاختراع والمحاكاة اللذين يحدثان على مستوى الفعل الفردى .

ولقد كانت الصعوبة البالغة التى واجهت العلماء الذين جاءوا بعد ذلك ، تتمثل فى عدم وجود نظرية سيكولوجية مقبولة بشكل عام . وهذه الصعوبة لا تزال فى الواقع قائمة حتى الآن . فلقد أصبحت كل محاولة تسعى إلى تطوير نظرية اجتماعية عامة عرضة للاعتماد والارتكاز على اتجاهات سيكولوجية مختلفة . فعلى سبيل المثال نجد أنه فى الوقت الذى تبنى فيه الوضعيون المحدثون المذهب السلوكى معارضين الاستبطان أو التأمل الذاتى Introspection ، نجد كولى يكتب فى بعض موضوعات علم النفس مؤكداً فكرة الاستبطان . كما أن علم النفس عند باريتو كان بمثابة طريق وسط بين النزعة الغرائزية ونظرية التعلم ، تلك النظرية التى اهتم بها اهتماماً سطحياً . أما توماس فكان حائراً بين النزعة السلوكية المعتدلة ونظرية التحليل النفسى (التى عارضها فيما بعد) ونظرية الموقف فى علم النفس ، مؤكداً أن السلوك الإنسانى يخضع لحتمية كثير من الظروف الموضوعية من بينها المعايير والقيم التى تتضمنها الثقافة ، وكذلك التاريخ الشخصى للفرد . ثم نجد ڤيبر بعد ذلك ينفى

أن تكون نظريته سيكولوجية ، ذاهباً إلى أن علم الاجتماع يجب أن يهتم فى المحل الأول بعالم الأفكار والمعانى ، وإن كان قد اهتم – كما سبق أن رأينا – بالخبرة الواقعية أو الفرضية للمعانى التى يدركها الأفراد . وهذا الموقف يمكننا من القول بأن نظرية ڤيبر كانت نظرية سيكولوجية أساساً ، تؤكد بصفة خاصة العناصر العقلية الرشيدة فى السلوك . وعلى النقيض من ذلك نجد باريتو يؤكد الجوانب غير المنطقية أو غير العقلية للسلوك الإنسانى .

ومن الواضح أن قبولنا لطائفتى الأفكار السابقة ، واللتين تشيران إلى أن علم الاجتماع يجب أن يكون علماً امبيريقياً ، وأن عليه أن يُطور نظرية للسلوك الإنسانى فى المجتمع ، مثل هذا القبول لا يعنى وجود نظرية سوسيولوجية عامة . والشيء الذى يمكن تأكيده فى هذا المجال هو أن هؤلاء العلماء قد وضعوا اللبنات الأساسية لهذه النظرية .

ولعل الإسهام الوحيد فى تلك الفترة يتمثل فى القضية الأساسية التى قدمها باريتو ، حيث ذهب إلى أن المجتمع يمثل نسقاً ؛ بمعنى أنه يمثل كُلاً يتألف من أجزاء متساندة ، ويشتمل على قوى داخلية تعمل على تحقيق التوازن وتواجه حدوث الخلل الذى يطرأ عليه . ولقد قدم لنا كولى – أحد أصحاب الاتجاه العضوى فى المجتمع – قضية مماثلة للقضية السابقة ، وإن كان قد قدمها بلغة أقل دقة . والشيء الواضح أن هذين العالمين قد أكدا فكرة وجود التساند بين عناصر النسق أكثر مما حاولا اكتشافه ، حيث تركا الدراسة الواقعية لهذه النقطة إلى الجيل التالى من علماء الاجتماع ، الذى أسهم بعض منهم فى تطور « المدرسة الوظيفية » . وبالإضافة إلى ذلك نجد النظرية التى قدمها سوروكين عن التكامل الاجتماعى الثقافى Sociocultural Integration (انظر الفصلين السابع عشر والثامن عشر) .

وثمة إسهام آخر يتمثل فى تقارب علمى الاجتماع والاثنولوجيا ، أو أن شئنا الدقة ، تطبيق منهج المسح الاثنولوجى فى دراسة المجتمعات الحديثة . ولقد استخدم توماس هذا المنهج ، بحيث أصبح من أوائل علماء الاجتماع

الذين قدروا الدور الهام الذى تلعبه الثقافة فى تحديد السلوك الاجتماعى وتشكيله .

وبالإضافة إلى ما سبق ظهرت طائفة من المفاهيم السوسيولوجية القيمة ، تمت صياغة بعضها ، وأعيد اكتشاف البعض الآخر . فقد حدد كولى –مثلا– طبيعة الجماعات الأولية ، التى أصبحت فيما بعد تشكل مفهوماً هاماً فى علم الاجتماع المعاصر ، كما قدم عدداً من المفاهيم المترابطة والمتعلقة بتشكيل الشخصية الانسانية ، والتى كان لها تأثير بالغ على علم النفس الاجتماعى الحديث. كذلك أوضح توماس وزنانيكى معنى كل من التنظيم الاجتماعى والتفكك الاجتماعى ، كما قدما تعريفات محددة لمفهومى الاتجاه والقيمة . وبطريقة أخرى أكد كل من ماكس ڤيبر ودور كايم (فى أعماله الأخيرة) الدور الذى تلعبه القيم فى الحياة الاجتماعية .

ولقد صاحب ذلك كله تقدم هام فى المناهج . فلقد رأينا كيف أن الوضعيين المحدثين وماكس ڤيبر قد أوضحوا الدور الهام الذى يلعبه المنهج الإحصائى فى علم الاجتماع . أما توماس فقد قدم لنا مثالا يوضح إمكانية استخدام منهج دراسة الحالة (متأثراً فى ذلك بوليم هيلى Healy)[١]، محيياً منهج لوبلاى Le Play ، ثم نجد ماكس ڤيبر يشير إلى إمكانية استخدام « المنهج شبه التجريبى » Quasi-experimental ، وبذلك يعد الرجل الثانى (بعد توماس) الذى كان دفاعه عن استخدام الجماعات الضابطة فى البحث الاجتماعى مستنداً إلى اعتبارات منطقية . ولقد ذهب ماكس ڤيبر إلى أبعد من ذلك حينما نادى بإمكانية إجراء التجربة العقلية ، موضحاً بذلك عملية الفهم الذاتى ، التى تستطيع أن تقدم لنا إجابات عن التساؤلات الصعبة مثل: تحت أية ظروف يمكن أن نعتبر التعميمات الإحصائية قضية سوسيولوجية صادقة ؟ وبالإضافة إلى ذلك أوضح ڤيبر إجراء شاع استخدامه عند المؤرخين والعلماء الاجتماعيين ، هو النموذج المثالى أو الخالص . وأخيراً نجد توماس

(١) Dr. William Healy' Individual Delinquent; A Textbook of Diagnosis and Prognosis (Boston : Litte Brown, 1915).

ويعد هذا الكتاب أول مؤلف أمريكى ارتكز على منهج دراسة الحالة :

وزنانيكي فى دراستهما الشهيرة « الفلاح البولندى » يستعينان بشكل مباشر وعلى نطاق واسع بالوثائق الانسانية مثل التواريخ الشخصية ، والرسائل ، وسجلات الحالة ، حيث قدما بذلك مثالا حياً على إمكانية استخدام مثل هذه البيانات فى البحث الاجتماعى .

وإذا ما أعدنا النظر فى جهود علماء الاجتماع الذين ظهروا فى أوائل القرن العشرين ، لاحظنا أنها كانت تنطوى على قدر من الوحدة المتجهة نحو تطوير نظرية اجتماعية عامة . وهذه الوحدة — وإن كانت جزئية — تعتبر نتاجاً لتشابه الظروف التى خضع لها هؤلاء العلماء — خاصة ظروف تكوينهم العلمى — أكثر منها نتاجاً لتشابه الأعمال التى قدموها . فالواقع أن الجهود التى بذلوها من أجل صياغة نظرية سوسيولوجية كانت جهوداً غير مترابطة ، إذا ما قورنت بجهود الرواد الأوائل . فى الوقت الذى كان فيه تأثير الأعمال التى عرضنا لها فى هذا الجزء من دراستنا ، مقصوراً على الأقطار التى ظهرت فيها ، كان هناك سبب آخر أدى إلى صعوبة الاتصال بين هؤلاء العلماء . وهذا السبب يتمثل فيما أصاب العلم من توقف وجمود خلال الحرب العالمية الأولى والفترة التالية عليها . فلم تكن الحواجز الفنية وحدها — التى كانت مؤقتة — هى السبب فى عدم انتشار الأفكار فى المجتمع العربى على نطاق واسع ، ولكن كانت هناك أسباب عاطفية ظلت سائدة حتى سنة ١٩١٤ . هذا فضلا عما أثارته المشكلات الخطيرة التى نجمت عن الحرب ، وما ترتب عليها من تحول الاهتمام بصياغة نظرية إلى الاهتمام بمشكلات مباشرة ملموسة . ولم يتغير هذا الموقف إلا فى فترة حديثة نسبياً . فمنذ سنة ١٩٣٠ بدأ الكثيرون يؤمنون بأن النظرية المنظمة قد أصبحت مطلباً هاماً وعملياً فى الوقت ذاته .

والشيء الذى يجدر ذكره أخيراً ، هو أن العلماء الذين ظهروا فى أوائل هذا القرن — بما فى ذلك كولى ، وتوماس ، وباريتو ، وڤيبر ، ودوركايم وإن كان يمثل مرحلة مبكرة نسبياً من مراحل نمو النظرية السوسيولوجية —

قد قدموا لنا صياغات كثيرة ظلت حتى الآن موجهاً للدراسات السوسيولوجية . وإذا كان من الممكن فصل اتجاهاتهم الفكرية خلال الفترة الزمنية التى ظهرت فيها ، إلا أن النظرة الحديثة لهذه الاتجاهات توحى بأنها تقترب من بعضها ، حتى ليخيل للمرء أنها قد أصبحت فى موضع الالتقاء . ذلك الالتقاء الذى سنكشف عنه فى الباب التالى .

الباب الخامس

الالتقاء المعاصر بين النظريات السوسيولوجية

الفصل الخامس عشر

الوضعية المحدثة وعلم الاجتماع الرياضى

حقق علم الاجتماع تقدماً سريعاً منذ بداية الربع الثانى من القرن العشرين ، سواء فى داخل الولايات المتحدة أو فى غرب أوربا . فقد بلغت الاتجاهات المبكرة — والتى أشرنا إليها من قبل — درجة معينة من النضج ؛ مثال ذلك نمو المدرسة الوضعية المحدثة بعد أن مهد لها چيدنجز ببعض أعماله (عرضنا لهذه الأعمال فى الفصل الحادى عشر) . كذلك برز علم الاجتماع النظرى Systematic Sociology (أو ما يطلق عليه فى بعض الأحيان علم الاجتماع التحليلى) بعد أن ظهرت بداياته فى أواخر القرن التاسع عشر ، تلك البدايات التى أوضحناها فى الفصلين الثامن والتاسع ، ثم تشكلت بعد ذلك معالمه بظهور أعمال كثير من علماء الاجتماع فى أوائل القرن العشرين (أشرنا إلى بعض هذه الأعمال فى الفصول الثانى عشر والثالث عشر والرابع عشر) . وبالمثل تطور علم الاجتماع التاريخى Dynamic Sociology بعد أن أرسى دعائمه كل من كونت وسبنسر ، ودانليڤسكى (انظر الفصول الثانى والثالث والرابع) . وما لبث هذا العلم أن حقق بعض التقدم بظهور كتابات شبنجلر Spengler التى سنعرض لها بالتفصيل فى الفصل العشرين .

وبالإضافة إلى هذه الإتجاهات الفكرية المبكرة ، ظهرت خلال السنوات الأخيرة اتجاهات ومدارس أخرى من أهمها ؛ الاتجاه الايكولوجى ، ومدرسة القياس الاجتماعى ، والاتجاه الوظيفى ، ومدرسة النظم ، والاتجاه الفينومينولوجى . ويمكن اعتبار الاتجاه الايكولوجى ومدرسة القياس الاجتماعى بمثابة امتداد أو شكل متخصص من أشكال الوضعية المحدثة . أما الاتجاه

الوظيفى فيعود إلى الانثربولوجيا الثقافية ، وإن كان قد تأثر بشكل واضح بأعمال بعض الرواد أمثال دوركايم وتوماس (انظر الفصلين التاسع والثانى عشر) . ويلاحظ أن مدرسة النظم والاتجاه الفينومينولوجى يتفقان على ضرورة أن يكون علم الاجتماع مستنداً إلى أساس فلسفى محدد . ومن المعروف أن بدايتهما تعود إلى فكرة مبكرة ؛ بيد أنهما لم يصبحا اتجاهين فكريين هامين متميزين فى علم الاجتماع المعاصر ، إلا فى الربع الثانى من القرن العشرين .

والملاحظ أن مصطلح « الوضعية المحدثة » لم يعد يستخدم إلا فى القليل النادر ، حيث يشيع الآن — بدلا منه — مصطلح « علم الاجتماع الرياضى » . والأخير يضم كل ما يمكن أن ينضوى تحت مصطلح « الوضعية المحدثة »

ومن ناحية أخرى نلاحظ أن مدرسة القياس الاجتماعى قد ظهرت جنباً إلى جنب ما يعـرف « سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة » أو « الميكروسوسيولوجيا » Microsociology ، تلك الدراسة التى نمت من خلال علم الاجتماع النظرى . وبالمثل يمكن اعتبار النزعة التطورية المحدثة وعلم الاجتماع التاريخى بمثابة امتداد لعلم الاجتماع الديناميكى ، بعد أن مرا بفترة أهملهما فيها معظم علماء الاجتماع .

ونود أن نشير إلى أن علم الاجتماع خلال تطوره فى الفترة الأخيرة قد شهد بقايا اتجاهات مختلفة كانت قد نمت فى فترات مبكرة ، ثم تلاشت بعد ذلك مثل النزعة التطورية ، والحتمية الاقتصادية ، والتفسير الجغرافى البحت ، والاتجاه « الصورى » ، وهو اتجاه لم يستطع أن يحقق ما كان يصبو إليه زيمل من إنشاء علم اجتماع تحليلى (انظر الفصل الثامن) .

وقد يوحى هذا الموقف للبعض بأن النظرية السوسيولوجية قد أصبحت أكثر انقساماً وتنوعاً ؛ وهـذا صحيح من بعض الوجوه . ولكن الشىء الواضح هو أن العلاقات بين الاتجاهات الحديثة المختلفة تشبه تلك العلاقات التى كانت سائدة بين المدارس المختلفة فى أواخر القرن التاسع عشر . ومن التطورات الحديثة التى طرأت على علم الاجتماع الحديث ، الميل الشديد

نحو جمع بيانات واقعية عن المجتمع والثقافة ، فى الوقت الذى ظهرت فيه استنتاجات وتعميمات لاقت قبولا واسعاً من جانب كثير من علماء الاجتماع ، هذا على الرغم من الاختلافات الواضحة بينهم التى تظهر عند تعبيرهم الرسمى عن هذا القبول ، وهى اختلافات قد تشوه غالباً مضمون هذا القبول .

ومع ذلك كله ، فإن الاتجاهات الحديثة تختلف فيما بينها اختلافاً شديداً ، سواء فى اختيار أفضل مناهج جميع البيانات وتنظيمها ، أو فى اختيار الإجراءات الملائمة لمعالجتها ، أو فى طبيعة الأطر التصورية التى تستخدم كأدوات للتحليل . غير أن هذا الاختلاف لا يمنعنا من القول بأن ثمة التقاء تدريجياً بين وجهات نظر هذه الاتجاهات . ويبدو ذلك واضحاً إذا ما قارنا موقف الاتجاهات الحديثة بموقف الصراع بين المدارس المختلفة التى كانت سائدة فى الربع الأخير من القرن التاسع عشر . فالفترة الحالية يمكن أن نصفها بأنها فترة الالتقاء ، بالرغم مما يسودها من تنافس بين الأطر المرجعية المختلفة .

لندبرج :

يعد چورج لندبرج Lundberg (١٨٩٥ — ١٩٦٦) واحداً من أظهر ممثلى الوضعية المحدثة . شغل منصب أستاذ للاجتماع بجامعة واشنطن حيث قضى فيها سنوات طوال يقوم بالتدريس ، وكان قبل عمله بهذه الجامعة عضو فى هيئات التدريس فى عدد من الكليات الأمريكية . كذلك شغل منصب رئيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع فى سنة ١٩٤٣ . وتعكس أغلب كتابات لندبرج بوضوح اتجاهاً وضعياً متطرفاً . ويتضمن مؤلفه الشهير « هل يستطيع العلم أن ينقذنا ؟ » (١٩٤٧) Can Science Save Us ? عرضاً عاماً وشاملا لوجهات نظره . أما عمله الأساسى حتى اليوم فهو مؤلفه « أسس علم الاجتماع » (١٩٣٩) Foundations of Sociology .

ويذهب لندبرج إلى أن كل العلوم — اجتماعية كانت أو غير اجتماعية —

هى بالضرورة أداة أو وسيلة تكيفية . فكل بحث يبدأ عادة بضرب من التوتر أو عدم التوازن يستشعره الكائن العضوى الذى يجريه . ومن الواضح أن وجهة النظر هذه تتفق تماماً مع النزعة السلوكية ، طالما أنهــا تتجنب الإشارة إلى أية وقائع أو حقائق عقلية . وتحاول كل ضروب التكيف فى الحياة الإنسانية الاقتراب من موقف التوازن (أو أقصى درجات الاحتمال) ؛ ذلك الموقف الذى يمثل الحالة الطبيعية للأمور ؛ وهذا تصور يتفق أيضاً مع النظرية السائدة فى العلوم الطبيعية المعاصرة ، وعلى الأخص الكيمياء الحيوية .

ويوضح لندبرج « التكيف » الخاص الذى يميز العلوم الاجتماعيــة ــ بما فى ذلك علم الاجتماع ــ على النحو التالى : إن كل الظواهر التى تخضع للدراسة العلمية تتشكل نتيجة لتحولات الطاقة Energy Transformations (الحركة Motion) التى تحدث فى الكون الطبيعى . فكل « حركة » تحدث فى زمن معين وفى « مجال معين من القوة » . ويلاحظ أن الأخير (مجال القوة) يخضع بدوره لتشكيل جانب من جوانب الكون ، وهذا الجانب يمكن تعريفــه ــ بهدف الدراسة ــ بأنه موقف Situation . ويلاحظ أن وجهة النظر هذه تتفق عموماً مع الفلسفة البراجماتية الأمريكية . وحينما يُطبق مفهوم « مجال القوة » على الظواهر الاجتماعية ، فإنه بذلك يكون مماثلا لمفهوم « الموقف الكلى » الذى ورد فى أعمال توماس الأولى . ويستمر لندبرج قائلا : إن الحركات (السلوك) التى تصــدر عن الأشخاص والتى تحدد بدورها وضعهم فى المواقف الاجتماعية ، تشكل موضوع الدراسة فى العلوم الإنسانية . ومع ذلك فإن لندبرج يسلم بأن علم الاجتماع يختلف عن العلوم الاجتماعية الأخرى طبقاً لوجهة نظر سوروكين التى عرضنا لها فى الفصل الأول .

ويذهب لندبرج إلى أن التفاعل هو ذلك السلوك المتبادل بين أى عدد من المكونات (قد تكون أشخاصاً) فى موقف معين . ويتطلب

التفاعل الإنسانى توافر مجموعة من الرموز لكى تكون بمثابة وسائل للاتصال . أما الشكلان الأساسيان من الاتصال فهما : التجمع Association والتفرق Dissociation . ومن الواضح أن هذا التمييز يذكرنا بنظرية زيمل ومدرسته . ويضيف لندبرج أن كلا من الشكلين الأساسيين من الاتصال يشيران إلى حركة إما متجهة إلى وضع معين أو مبتعدة عنه ، وهذا بدوره يذكرنا أيضاً بفكرة الجذب والتنافر بين جسيمات الذرة .

وهكذا يبدو واضحاً أن موقف لندبرج من النظرية السوسيولوجية يرتكز على مماثلة مزدوجة ؛ المماثلة الأولى مصدرها تأكيد الكيمياء الحيوية لفكرة إعادة التوازن ، والمماثلة الثانية مصدرها نظرية مكونات الذرة فى الفيزياء . ويعد هـــذا الموقف فى الواقع تعبيراً عن ميل بعض الوضعيين المحدثين (وكتاب آخرين غيرهم) ، ومن اتبعوا سبنسر نحو تبنى نماذج النظريات الشائعة فى العلوم الطبيعية .

ومن الواضح أن الأسس التاريخية الثلاث للوضعية المحدثة — والتى ناقشناها فى الفصل الحادى عشر — تكشف عن نفسها بوضوح فى أعمال لندبرج . ولقـــد أشرنا فى حديثنا هنا إلى اثنين منهما هما : السلوكية والبراجماتية . أما الأساس الثالث فهو الإجرائية Operationalism ، بما تنطوى عليه من تأكيد واضح للقياس الكمى .

ولقد ذكر لندبرج فى إحدى مقالاته المبكرة (١٩٣٦) أن التعميم العلمى هو دائماً وبالضرورة تعميم كمى[١] . ولكنه ندد فى مقال لاحق بالفصل الدائم بين المناهج الكيفية والمناهج الكمية فى الدراسة[٢] . وفى مؤلفه الشهير « البحث الاجتماعى » أقر أن القياس الكمى يعد ضرورياً إذا ما أراد العلم أن يقدم وصفاً وتحليلا أكثر دقة للظاهرة التى يدرسها[٣] .

---

(١) G.A. Lundberg, "Quantitative Methods in Social Psychology", Amecican Sociological Review, Vol. 1 (1936), P. 44.

(٢) A. Lundberg, "Operational Definitions in the Social Sciences", American Journal of Sociology, vol. 47 (1942), P. 736.

(٣) G.A. Lundberg; Social Research, 2 nd ed. (New York : Longmans, Green 1942, P. 24.

كذلك أكد لندبرج فى مؤلفه هــذا أهمية قياس الاتجاهات وتصميم « مقاييسها » . كما أنكر وجود اختلافات أو فروق بين الوحدات التى يحتكم إليها الباحث فى القيــاس (والتى تقوم أساساً على الاتفاق بين محكمين) والوحدات الطبيعية التى تمثل بالفعل موضوع البحث ، مؤكداً أن القياس مهما اختلفت صوره ، فهو بالضرورة قياس « مصطنع » Artificial . ثم ذهب لندبرج إلى أبعد من ذلك حين أوضح أن الإجرائية تعرف الظاهرة موضوع البحث (مثل « الذكاء » و« الرأى » وهكذا) بأنها تلك التى تقاس بواسطة أدوات بحث خاصة . ومن الواضح أن وجهات نظره تتعارض مع وجهات نظر كثير من علماء الاجتماع .

ومن المؤكد أن وجهات نظر لندبرج السابقة كانت مثاراً لكثير من الجدل والنقاش . فقد ذهب بول فيرفى Furfey فى مقال له بعنوان « أحكام القيمة فى علم الاجتماع » Value Judgments in Sociology ، إلى أن هناك علوماً طبيعية غير كمية كالبيولوجيا والجيولوجيا[٤] . ولقد رد لندبرج على ذلك بأن البيولوجيا هى بالضرورة علم كمى ، طالما أن تعميماتها تستند إلى دراسة مجموعة من الحالات . ولكن فيرفى عقب على ذلك بأن طبيعة القياس الكمى ودرجته اللتان يدافع عنهما لندبرج فى كتاباته (واللتان تبناهما ستيوارت دود Dodd) لا يميزان بالضرورة كل العلوم . وفى رد لاحق كرر لندبرج ما سبق أن أعلنه من أن التعميمات التى خلص إليها علمى البيولوجيا والبيولوجيا ، هى تعميمات تم التوصل إليها بعد ملاحظة ودراسة حالات عديدة ، وأن ذلك هو تصوره الحقيقى للقياس الكمى فى العلوم بعامه . وقد أوضح فيرفى فى موضع آخر أن لندبرج يستخدم مفهوم

---

(٤) نشر هذا المقال فى :

American Catholic Sociological Reviexw June, 1946.

أما المناقشة التالية فقد وردت فى : Ibid; October, 1946, and March, 1947 (Vol. 9).

القياس الكمى بمعنيين مختلفين : الأول أن العلم كمى طالما أنه يستند إلى ملاحظة حالات أو وحدات متعددة ؛ وهذه وجهة نظر ضعيفة ؛ لأنهـا لا تتسق مع المحكات التى وضعها لندبرج فى مؤلفاته الأساسية . والمعنى الثانى أن العلم كمى ، لأن نتائجه يجب أن توضع وتعالج بطريقة كمية ، وهذه وجهة نظر تتسق مع ما يذهب إليه لندبرج . ومن الواضح أن طريقة الاستدلال هذه تسلمنا إلى نتيجة منطقية هى : لأن كل العلوم كمية بالمعنى الأول ، فإنها يجب أن تكون كمية بالمعنى الثانى .

ولقد لاحظنا من قبل ، كيف أن لندبرج أوضح صعوبة الفصل بين القياس الكمى والنزعة السلوكية . لذلك نجده يعلن صراحة بأن مصطلحات مثل الإرادة والمشاعر والغايات والدوافع والقيم ، إنما هى بمثابة فلوجستون Phlogiston العلوم الاجتماعية * . فهو يعتقد أن قانون الاقتصاد العلمى Parsimony يتطلب — على سبيل المثال — تطور أو نمو مبدأ أو أساس يفسر كافة الموضوعات والأشياء التى تحلق بعيداً عن التناول ، مثلها مثل ورقة شجر فى مهب الريح أو شخصاً يعدو مفلتاً من جمع يطارده(٥) .

بيد أن عدم قدرة لندبرج على تأييد النزعة السلوكية لم تمنعه من تأكيد أهمية دراسة القيم والمثل ، ذاهباً إلى أنها تشكل موضوعاً أساسياً

* الفلوجستون عنصر تخيله علماء الكيمياء فى القرن الثامن عشر مسببا للاحتراق. فهو ليس النار نفسها ؛ بل مادة النار ، يفقده الجسم عندما يحترق مخلفاً الرماد. ولقد ثبت فساد ذلك التفسير للاحتراق بعد اكتشاف الأسباب الحقيقية له ، ولم يعد ثمة مبرر لافتراض وجود الفلوجستون (المترجم)

(٥) اقتبس لندبرج تشبيه « ورقة شجر فى مهب الريح » ، « والشخص الذى يعدو مفلتا من جمع يطارده » من روبرت ماكيفر . وجدير بالذكر أن الأخير (ماكيفر) أكد وجود فارق كبير بين العلاقات التى تسود فى العالم الطبيعى ، والعلاقات التى تسود فى العالم الاجتماعى ، وهى تفرقة يعتبرها لندبرج تفرقة غير علمية . وللتعرف على مزيد من التفصيلات انظر :

R.M. Mac Iver; Society:A Textbook of Sociology :(New York : Rinehart, 1937), PP. 476-677 ; G.A. Lundberg; Foundations of Sociology (New York : Macmillan 1939), PP. 12—14; R. M. MacIver; Social Causation (Boston : Ginn 1942) PP. 299—300; and R.M. MacIver and C.H. Page, Society :An Introductory Analysis (New York: Rinehart, 1949), P. 628.

من موضوعات علم الاجتماع . فلقد عرف القيم بطريقة إجرائية بأنها تلك التى يسلك الأفراد على أساسها سلوكهم ، وذلك لكى يحافظوا عليها . وتشير القيم أيضاً إلى عكس ذلك : حينما يستجيب لها الأفراد بشكل يجعلهم يتجنبون « قيمة » معينة . كذلك عرف لندبرج النظم Institutions بأنها تلك الميكانزمات التى ينشئها الأفراد لكى يضمنوا تحقيق أهدافهم وغاياتهم الأساسية . وهنا نلاحظ إقحاماً واضحاً لمفهوم غير علمى هو « الغاية » . ولقد اقترح لندبرج عدداً من الإجراءات والوسائل الإمبيريقية المختلفة لدراسة القيم والنظم ، وإن كان قد أوضح بصفة خاصة أهمية استبيانات الاتجاهات التى تستند إلى أساليب وطرق كمية .

ويتفق لندبرج مع ماكس ڤيبر على أن العلم لا يستطيع ولا ينبغى له أن يصوغ أحكاماً قيمية ؛ ذلك لأن الأحكام الأخلاقية لا صلة لها بالصياغات العلمية . ومعنى ذلك أنه يتعين على علم الاجتماع أن يكون علماً حقيقياً . ولقد عارض لندبرج التحليل الوظيفى للقيم ، ذلك التحليل الذى يهتم بدراسة الدور الذى تلعبه القيم فى بقاء الأفراد والجماعات . بيد أن موقف لندبرج هنا انطوى على عدم اتساق ظاهر ، حينما اشتق بعض تفسيراته للقيم من « النزعة التطورية ككل ومن التاريخ الاجتماعى » ، « فالإنسان وجد — من خلال خبراته الطويلة — أن هناك ضروباً من السلوك قد لا تكون فى صالحه من وجهة نظر أهدافه ومبتغياته الشخصية » ومن الواضح أن هذه العبارة تتفق مع وجهات نظر سمنر ، ولكنها تناقض مبدأ « دعه يعمل » Laissez Faire . ولقد خلص لندبرج إلى أن « أعظم إسهام يمكن أن يقدمه العلم للأخلاق يتمثل فيما يقدمه (أى العلم) للإنسان من فرصة التسجيل الصادق لخبراته وتفسيرها[٦] » .

أما الأساس الثالث للوضعية المحدثة فى علم الاجتماع عند لندبرج ،

(٦) G.A. Lundberg;, "Can Science Validat Ethics ?" Bulletin of the American Association of University Professors, Vol. 36 (1950), PP. 274 — 75.

فيتمثل فى إصراره على استخدام التعريفات الإجرائية . وهو إصرار يتسق ـ كما أشرنا من قبل ـ مع الإبستومولوجية البراجماتية . وتذهب وجهة النظر هذه إلى أن الظواهر تكون « موضوعية » إلى المدى الذى تصبح فيه محكات الاتفاق ، والاستدلال ، والتنبؤ على درجة عالية من الكفاءة . ويعتقد لندبرج أن التعريفات القبلية كتلك التى تسلم مثلا بضرورة « المجتمع » أو « الثقافة » أو « النظام » وما شابهها ، ما هى إلا صور من المنطق الأرسطى المعدل ، وهى بذلك تعد عديمة الفائدة من الناحية العلمية . ويذهب لندبرج بعد ذلك إلى أن التساؤل الأساسى الذى يطرحه العلم هو : ما هى التعريفات التى تفيدنا فى فهم هذه الظواهر ؟ ويجيب على ذلك بأن هذه التعريفات هى التعريفات الإجرائية . لأنها تستطيع أن تحدد وتعين الإجراءات أو العمليات التى يستعان بها فى قياس الظاهرة موضوع الدراسة . فالمسافة هى تلك التى تقاس بمسطرة أو أية أداة أخرى ، والزمن هو ما تشير إليه عقارب الساعة مثلا ، والذكاء هو ما يقاس عن طريق استخدام اختبارات الذكاء .

ولنا بعد ذلك أن بعض نثير التساؤلات : هل يمكن تعريف السكان بأنهم هم الذين نقيسهم باستخدام أداة كالتعداد مثلا ؟ وما هى طبيعة هذه الأدوات المقننة (المساطر ، والساعات ، واختبارات الذكاء . . . إلخ ؟ . لقد تطورت كل هذه الأدوات لكى تقيس مظاهر محددة أو جوانب معينة من الواقع الاجتماعى . ومن المعروف أن التعريفات والتصورات التى أدت إلى تطور هذه الأدوات ، قد تشكلت بوسائل غير إجرائية .

والواقع أن النزعة الإجرائية المعتدلة تقوم بمهمة علمية ضرورية حينما تشترط فى التعريفات ضرورة الإشارة إلى الخصائص التى يمكن التحقق منها امبيريقيا مهما كان الموضوع الذى يدرسه العلم . أما فى الموقف المتطرف الذى يدافع عنه لندبرج وبعض من أعضاء مدرسته ، فإن الإجرائية ستؤدى إلى صبغ موضوعات البحث بطابع معقد ، بحيث يصعب دراستها .

ومن الملاحظ أن لندبرج قد ربط بين كل من القياس الكمى ، والسلوكية ، والإجرائية ربطاً واضحاً جداً في عدد كبير من مقالاته . بيد أن هذا الربط يخف إلى حد ما فى مؤلفيه « البحث الاجتماعى » و « علم الاجتماع » (١٩٥٤) ، وبخاصة فى الفصول الأولى من مؤلفه « أسس علم الاجتماع » . ولقد لاحظ بعض النقاد أن الجزء الأكبر من كتاب « الأسس » — والذى يمثل أكثر أعماله النظرية تطوراً — لا يختلف سوى اختلاف ضئيل عن المؤلفات العامة فى علم الاجتماع . فنى معالجته « للديناميات الاجتماعية » و « الجماعات » و « التغير الاجتماعى » ، استعان لندبرج بصفة أساسية بإسهامات كتاب (قد يكونوا غير علميين من وجهة نظره) من أمثال سمنر ، وڤيبلن ، وكولى ، وبارك ، وميد ، وتوماس ، وسوروكين . ومعنى ذلك أن لندبرج — شأنه شأن علماء الاجتماع المعاصرين — أقر التطورات التى طرأت على علم الاجتماع ، بل واستشهد بمعظمها فى مؤلفه . وإذن فهو يدخل فى نطاق المرحلة الحالية من علم الاجتماع ، تلك التى تمثل فترة الالتقاء . ولقد عده صديقه وخصمه الفكرى بول فيرفى بأنه من « علماء الاجتماع الأمريكيين القلائل ، ذلك أنه (أى لندبرج) قد حاول أن يقدم تعريفاته ومسلماته ومناهجه بمنتهى الصراحة والوضوح ، ثم حاول بعد ذلك اتباعها والسير عليها بطريقة غاية فى الاتساق[٧] .

ستيوارت دود :

أما الممثل الثانى للوضعية المحدثة المتطرفة فهو الأستاذ ستيوارت دود Dodd ، الذى كان زميلا للندبرج فى جامعة واشنطن لسنوات عديدة . وخلال الفترة التى سبقت الحرب العالمية الثانية مباشرة ، أجرى دود بحوثا عديدة فى الشرق الأوسط ، حيث طور هناك المبادئ والأسس التى ارتكز عليها مؤلفه الهام « أبعاد المجتمع » (١٩٤٢) Dimensions of Society .

(٧) Paul Furfey, American Catholic Sociological Review, Vol. 9, March, 1947, P. 48.

ويذهب لندبرج إلى أن مؤلف دود هذا يوضح بجلاء « الجوانب المنهجية » لفكره النظرى، ولذلك فإنه يعتبره رفيقاً مكملا لمؤلفه « أسس علم الاجتماع ».

والهدف من الأبعاد كما يقول دود هو إقامة نظرية كمية منظمة للمجتمع أطلق عليها « نظرية ق » (S-Theory) أو نظرية الموقف ، حيث يشير الرمز « ق » إلى الموقف Situation . ويذهب دود إلى أنه من الممكن تحليل المواقف وتصنيفها إلى أربعة فئات من المكونات هى : **الزمان** Time ؛ **والمكان** Space وهما فئتان شائعتان فى كل العلوم ، **والسكان** Population وهم يمثلون فئة مشتركة بين كل الظواهر الاجتماعية ، وأخيراً فئة **خصائص السكان** Population Characteristics وبيئاتهم . والملاحظ أن الفئة الأخيرة تضم « كل شيء آخر » . ويقول دود إن هذا التصنيف شامل ؛ لأنه يستطيع أن يستوعب أى شيء آخر . ولكى يحدد دود هذه المكونات الأربع الأساسية رمز إليها بالرموز التالية : ت (الزمان)، ل (المكان) ، ب (السكان) ؛ ى (المؤشر) Indicator . والمؤشر بحكم طبيعته يستطيع أن يشير إلى « أى شيء آخر » ؛ مثال ذلك الفلسفة البوذية ، وضوضاء المدنية ، والرغبة الإنسانية .

وتعد هذه الرموز بمثابة الخطوة الأولى فى نظرية دود . أما الخطوة الثانية فهى التعبير عن كل موقف اجتماعى « بمعادلة كمية » تتألف من أربعة رموز أساسية أو أربعة مكونات . فإذا ما حدث فى موقف ملموس أن انتفى وجود مكون أساسى أو صعب قياسه ، فمن الممكن أن يشار إليه حينئذ برقم (صفر) ، بحيث يُتبع بعد ذلك مبادئ الجبر المعروفة ، وبالتالى يمكن تحويل أى كمية أو مقدار إلى (١) . وفى الحالات الأخرى تستخدم الإساس* ١ و٢ و٣ ، وكذلك الأسين -١ و -٢ ، بحيث تبدو المعادلة على النحو التالى :

ل صفر = مواقف لا تتضمن مكان ، ل^{١} = مواقف تتضمن خطوط ، ل^{٢} = مواقف تتضمن منطقة ، ل^{٣} = مواقف تتضمن حجم (بُعد

---

* إساس (بالكسر) جمع الأس . (المترجم)

ثالث) ، ت$_{صفر}$ = لا تتضمن زمناً ، ت$_{١}$ = تتضمن الدوام ، ت$^{-١}$ = تغير ، ت$^{-٢}$ = العجلة acceleration ، ب$_{صفر}$ = لا مكان ، ب^{١} = جموع ، ب^{٢} = جماعات ، ى$_{ج}$$_{صفر}$ = نوع من الأشياء ليكن جنيهاً ، ى$_{ذ}$$_{صفر}$ = نسبة ذكاء الفرد ، ى$_{صفر}$ = خصائص نوعية ، ى$\pm^{٢}$ = خصائص مرتبطة .

على هذا النحو صاغ دود معادلاته الكمية ، فمثلا نجده يرمز للقوة الاجتماعية بالرمز ت$^{-٢}$ ى ب ، لأنها تتضمن سلفاً المكونات التالية : عجلة ، ولا مكان ، وسكان ، وخاصية مميزة لكل قوة معينة . ويصر دود على أن هذا النمط من الصياغة قادر على تحويل الخصائص الكيفية إلى صيغ كمية . وجدير بالذكر أنه نظر إلى هذه الخصائص باعتبارها تشكل (١) .

ومن الممكن أن نحول ببساطة هذه المعادلة الكمية إلى عدد رقمى . وذلك باستخدام أربعة أرقام تحمل إساس المعادلة الكمية . ولكى نبسط هذه الفكرة سنضرب مثالا ؛ فإذا ما استبدلنا – ٢ بـ ٨ و – ١ بـ ٩ ، فإن المعادلة الكمية « للقوة الاجتماعية » ستؤدى إلى ظهور العدد ٨٠١١ . ويعتقد دود أن كل المواقف الاجتماعية التى يمكن أن نرمز إليها بنفس العدد ، لا بد وأن تشترك فى خصائص عامة .

والخطوة الثالثة التى اتبعها دود فى صياغة نظريته تتمثل فى تصميم « مصفوفة ارتباطية » Interrelational Matrix . والمصفوفة كلمة رياضية تستخدم للإشارة إلى ترتيب أرقام معينة فى صفوف وأعمدة . ويذهب دود إلى أن هذه الأداة (أى المصفوفة) هى أفضل وأكفأ وسيلة لوصف الجماعة البشرية ودراستها . ففى داخل كل خلية (يلاحظ أن الخلية تتشكل بتقاطع الصف مع العمود) يمكن ملاحظة المدى الذى وصل إليه المؤشر (مثال ذلك الحالات التى نقيس فيها الاتجاهات الإيجابية أو السلبية نحو بعض الأفراد) . ومن الممكن أن تشتمل المصفوفة على ثلاثة أو أربعة أو خمسة أبعاد ، وبذلك تتيح كل إمكانيات تحقيق عرض توضيحى تقليدى .

ويبدو أن نظرية الموقف – كما عرضناها هنا – تمثل مجرد أداة للتصنيف. ولكن دود يعلن بوضوح أن أهمية نظريته راجعة إلى كونها أداة تحليلية وتنبؤية فى آن واحد. وهو يعتقد أن استخدام المصفوفة الارتباطية يساعدنا مساعدة فعالة فى تطوير وتنقيح التعريفات الإجرائية لبعض الاصطلاحات مثل الجماعة الداخلة Ingroup، والجماعة الخارجة Outgroup، والعزلة، والاتصال، والتفاعل، والقادة، والنجوم، والجماعة، والمجتمع المحلى، والعملية الاقتصادية، والضبط الاجتماعى ... وهكذا. وفضلا عن ذلك فالمصفوفة الارتباطية تسمح بإمكانية تعريف الجماعة تعريفاً دقيقاً. ومن الممكن بعد ذلك تعريف المجتمع المحلى (الذى يمثل وحدة اجتماعية أكبر من الجماعة) إذا ما ضممنا مجموعة من المصفوفات تتناول موضوعات عامة. وباكتشاف المعادلات الكمية فى الخلايا الفارغة، نستطيع أن نتنبأ بخصائص المواقف التى لم نلاحظها بعد. وهذا ما فعله مينديليف Mendeleyev؛ فباستعانته بجدول دورى للعناصر، تمكن من التنبؤ بالخصائص الكيمائية للعناصر التى لم تعزل بعد.

ويبدو أن ميزات نظرية الموقف يمكن أن تتحقق فقط، إذا ما التزم عالم الاجتماع بالتعريفات الإجرائية. فدود يذهب إلى أن التعريف يعتبر «إجرائياً» إلى المدى الذى يستطيع أن يعين فيه إجراءات نشأة الظاهرة وتشخيصها، بحيث يستطيع بذلك (أى التعريف) أن يواجه اختباراً على درجة عالية من الثبات. وإذا كان الجانب الأول من التعريف الإجرائى عند دود مماثلا لما ذهب إليه لندبرج، إلا أن الجانب أو المطلب الثانى منه يشير إلى درجة الإتفاق بين ملاحظات متعاقبة لنفس الظواهر، مستخدمة نفس التعريف الإجرائى. ودرجة الاتفاق هذه يجب أن تقاس إحصائياً، وهذا شرط ضرورى للتعبير العلمى عند دود.

ولقد لاحظ دود أن عرضه لنظرية الموقف يبدو كما لو أنه تدريباً على عملية الاستدلال. ولكنه أكد أنه قد أقام نظريته بعد إجراء دراسة

استقرائية مستفيضة . ولقد أتم دود عمليته الاستقرائية باختياره لعدد من المفاهيم الأساسية الواردة فى عدد من المؤلفات العامة فى علم الاجتماع والمقالات التى تناولت المواقف الاجتماعية وحددتها باستخدام صياغات كمية ؛ ثم كشف بعد ذلك عن أن ١٣ ٪ من هذه المفاهيم لم تكن تتلاءم مع استخدام الرموز التى تعبر عنها (من بينها مفهوم « الواقع » ، الذى يعتقد المؤلف أنه مفهوم غير واقعى » . ولقد استطاع دود بعد ذلك أن يترجم ١٦٠٠ موقفاً اجتماعياً تنتمى إلى ميادين مختلفة إلى معادلات كمية .

ولقد أعلن دود أن نظريته شاملة ، وثابتة ، ودقيقة ، ومختصرة ، ومفيدة فى آن واحد . فشمولها راجع إلى وجود فئة مفتوحة الطرف تضم « كل شىء آخر » ، حيث رمز إليها بالرمز « ى » . وثباتها راجع إلى أن التصنيفات التى قدمها دارسون بارزون آخرون تتفق مع التصنيف الذى تضمنته نظريته . ودقتها راجعة إلى أنها تعبر بطريقة إجرائية محددة عن المفاهيم والرموز . وهى مختصرة لأنها استعانت فقط بستة عشر رمزاً : أربعة رموز للمكونات الأساسية ، وأربعة رموز للعمليات الحسابية ، وأربعة رموز تشير إلى التجمع والتصنيف المركب والارتباط والأس ، وأخيراً أربعة رموز تشير إلى عدد الفئات وطبيعتها ؛ أى المسافة بين الفئات والحالات . بيد أننا نعتقد أن الاختصار الذى أشار إليه دود ، إنما هو اختصار وهمى . فالرمز « ى » الذى يضم « كل شىء آخر » قد يمثل عدداً كبيراً جداً من الأوصاف والخصائص ، والتى تحتاج بدورها إلى تجسيد وتحديد ، كما هو الحال عندما نفرق مثلا بين الفلسفة البوذية ، وضجيج المدنية ، والرغبة الإنسانية ، وهى الخصائص التى أشرنا إليها من قبل . ولقد اعترف دود نفسه بأنه لا يمكن إثبات مدى فائدة نظريته ، إلا بعد أن يتمكن كثير من علماء الاجتماع من من اختبارها لفترة طويلة نسبيا ، يجمعون خلالها بيانات وفيرة . وبذلك يمكن تقدير النظرية تقديراً سليماً . والشىء الذى يجدر ملاحظته هنا ، أنه منذ ظهور مؤلف « أبعاد المجتمع » لم ينشر عمل كبير حاول دراسة النظرية التى وردت فيه .

ولقد حاول دود فى مقال لاحق له بعنوان « النموذج المكتمل »[٨] The Transact Model (١٩٥٦) ، أن يبرهن على أن النظرية التى أقامها قادرة على تقديم معرفة صادقة. وبالرغم من أهمية الجهد الذى قدمه دود ، إلا أن نقطة الضعف الأساسية فيه تكمن فى الحقيقة التى مؤداها ؛ أن الجانب الأساسى من الكون سيظل منضوياً تحت العامل الذى يضم « كل شىء آخر » ، وهو عامل لم يوضحه دود توضيحاً قاطعاً . وفى هـــذا المقال استبدل دود تصنيفه الرباعى لمكونات الموقف بتصنيف سداسى ، حيث أضاف بذلك إلى التصنيف الجديد عنصرين آخرين هما السلوك أو الفعل (ا) ، وموضوعات القيمة (ف) . ولقد وصف النظرية بأنها « مكتملة » ، لأنها ــ كما يقول ــ شملت السلوك المحتمل وقيم الناس فى إطار الزمان والمكان والظروف الأخرى ؛ ثم طبق دود هذه النظرية بعد ذلك فى دراسة تجريبية أجراها على انتشار الرسائل . ومن المؤكد أن دود استشعر الرضا حينما وجد أن نتائجه أيدت تنبؤاته النظرية . أما الفرض الذى اختبره فلم يكن مشتقا من « معادلته ذات الأبعاد » ، تلك المعادلة التى تهتم فقط بتناول التساؤلات التالية : من ؟ ومتى ؟ وأين ؟ ولماذا ؟ وكيف ؟

وفى السنوات الأخيرة اتجه دود نحوكل من مدرسة القياس الاجتماعى . وسوسيولوجيا الجماعات الصغيرة (الميكروسوسيولوجيا) . ففى رســـالة شخصية بعث بها إلى المؤلف ، أوضح أن محور اهتمامه ليس علم الاجتماع بخاصة ، بل العلوم السلوكية بعامة . هذا ولا يزال دود يسهم بمقالات وكتابات كثيرة ، ومع ذلك ظلت الفكرة التى اكتشفها ــ والتى اعتبرها مفتاحا لأى فهم حقيقى للظواهر الاجتماعية ــ موضع تساؤل وجدل .

---

(٨) Stuart Dodd, "The Transact Model", Sociometry and the Science of Man, Vol. 18 (1956).

علم الاجتماع الرياضي عند زبف وراشفسكي وهارت :

يعد جورج لندبرج وستيوارت دود من أظهر الوضعيين المحدثين إسهاما فى مجال النظرية . والشيء الملاحظ أن الوضعية المحدثة بعامة قد أصبحت تسيطر الآن على علم الاجتماع الأمريكى . ويكفينا للتدليل على ذلك أن نفحص المقالات المنشورة فى دوريات علم الاجتماع . غير أنه برغم كثرة الكتابات التى تدخل فى نطاق هذه المدرسة ، إلا أن جوانبها النظرية لم تنل حتى الآن سوى اهتمام ضئيل . بيد أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى كتابات ثلاثة دارسين أسهموا بوضوح فى الجانب النظرى لهذه المدرسة هم : جورج زبف Zipf ، ونيقولا راشفسكى Rashevsky ، والمرحوم هورنل هارت Hart.

فزبف كرس اهتمامه لمحاولة إيجاد « تكامل نظرى بين عدد من المقاييس الاجتماعية » ، وتقديم « فهم معقول لبواعث السلوك الإنسانى » ، ذلك السلوك الذى اعتبره ظاهرة طبيعية خالصة . ويرتكز العمل الذى قدمه زبف على مسلمة مشتقة من الاستدلال الرياضى ، يفترض فيها أن « تحكم سلوك الأفراد والجماعة الاجتماعية » ، وتؤيدها شواهد واقعية يفترض فيها أيضاً أن تؤيد هذا الاستدلال . ولقد طور زبف نظريته فى مؤلف له بعنوان « السلوك الإنسانى ومبدأ الاقتصاد فى الجهد » (١٩٤٩) Human Behavior and the Principle of Least Effort ، حيث يتضمن عنواناً فرعياً مضللا هو « مقدمة فى الإيكولوجيا البشرية » An Introduction to Human Ecology . أما الطابع الإيكولوجى لهذا العمل فيتمثل فى طبيعة المشكلات الملموسة التى عالجها زبف أكثر مما يتمثل فى المناهج التى استعان بها (لمناقشة النظرية الايكولوجية ، انظر الفصل السادس عشر) .

أما المسلمة الأساسية التى تستند إليها نظرية زبف فهى « مبدأ الاقتصاد فى الجهد » . ويذهب هذا المبدأ — فى أبسط صوره — إلى أنه فى المواقف التى تسمح بظهور بدائل ، يضطر الأفراد إلى اختيار الإجراءات والأساليب التى تؤدى إلى بذل « أقل معدل من العمل المحتمل » . وبعبارة أخرى ،

فإن الإنسان يكافح من أجل التقليل من بذل الطاقة ، وهذا التقليل لا يتم بالنسبة للواجبات المباشرة ، ولكنه يتم فى ضوء معدل العمل الذى يتطلبه تحقيق الأهداف التى يسعى إليها الإنسان . فالناس يشقون الطرق ويمهدونها ، ويحفرون الأنفاق ، لأنهم بذلك سيقللون من معدل الجهد الذى سيبذلونه فى النقل .

ومن الممكن أن ينطبق هذا المبدأ على توزيع السكان فى مجتمعات محلية مختلفة . فالسكان يتوزعون بإحدى طريقتين : الأولى أن بعضهم قد يفضل الإقامة فى عدد من المجتمعات المحلية الصغيرة ، بحيث تصبح كل من هذه المجتمعات قريبة من مصادر المواد الخام . ويفضل الناس هذه الإقامة بفعل « قوة » التنوع Diversification فى موطنهم . أما الطريقة الثانية فتتمثل فى تجمع السكان فى عدد قليل من المراكز الكبيرة ، وهذه المراكز تتشكل حينما تزداد كميات المواد الخام وتتنوع ، وحينما يصبح الانتقال إلى أماكن العمل ضرورياً . وفى هذه الحالة يصبح الاقتصاد فى العمل متمثلا فى تقليل الجهد الذى يبذل فى نقل السلع إلى المستهلكين . أما القوة التى تكمن وراء هذا الاختيار الثانى فيطلق عليها قوة « التوحيد » Unification . ولقد أقر زيف أنه ليس هناك حتى الآن مناهج معروفة تمكن الباحث من تحديد المقدار الكلى من هاتين القوتين (أى قوتى التنوع والتوحيد) . ولكن زيف يعتقد بإمكانية الوصول إلى نسبة هذين المقدارين بطريقة إمبيريقية . وسنحاول فيما يلى أن نعرض لهذه الطريقة بشىء من الإيجاز .

يذهب زيف إلى أن قوتى التنوع والتوحيد (المشتقتان من مبدأ الاقتصاد فى الجهد) تُجبران الأشخاص على التجمع فى مجتمعات محلية ، تحددت قبل أحجامها . ولقد أوضح زيف أنه يمكن التعبير عن حجم كل مجتمع محلى يتشكل فى منطقة كبيرة كالأمة بالمعادلة التالية[٩] :

$$\text{قن} = \frac{\text{ق}}{\text{نك}}$$

(٩) عرضنا لهذه المعادلة والمعادلة التالية بشىء من التبسيط مع إجراء بعض التغييرات على الرموز .

حيث $ق_{ن}$ تمثل سكان المجتمع المحلى الذين يشغلون ن من رتب القائمة ، وق تمثل سكان المجتمع المحلى الأكبر فى المنطقة ، وك تمثل نسبة القوة الكلية الموُحِدة مقسومة على قوة التعدد . وبهذه الطريقة يمكن التعبير عن المعادلة على النحو التالى :

$$ن = \frac{ق}{ك_{١}} + \frac{ق}{ك_{٢}} + \frac{ق}{ك_{٣}} + \cdots + \frac{ق}{ن ك}$$

حيث ن تمثل مجموع سكان المنطقة ، شاملة بذلك سكان المجتمع المحلى ، بالإضافة إلى الرموز الأخرى التى لها نفس المعنى الذى ذكر فى المعادلة السابقة . وهذه المعادلة من النوع الذى يطلق عليه رياضياً « السلاسل المتناغمة المعُممة » A Generalized Harmonic Series .

أما المقادير المتوقعة نظرياً لأحجام المجتمعات المحلية ، فيمكن التعبير عنها برسوم بيانية . ولقد طبق زيف هذه الفكرة على سكان مائة منطقة ميتروبوليتانية كبرى فى الولايات المتحدة مستعيناً بتعداد سنة ١٩٤٠ ؛ ثم كشف عن أن توزيع الإشارات أو العلامات فى الرسم البيانى (تلك التى تمثل أعداد سكان هـــذه المناطق) كادت أن تتخذ خطا مستقيما يميل إلى زاوية أفقية مقدارها ٤٥ درجة . وهذه النتيجة تعنى أن قوتى التوحيد والتنوع كانتا متعادلتين تقريبا فى الولايات المتحدة .

ويستكمل زيف تحليله بمحاولة « التنبؤ » بعدد وتنوع مؤسسات الخدمات والمصانع الحرفية ، ومحلات البيع بالتجزئة فى مدن الولايات المتحدة طبقا لأعداد سكانها ؛ فاتضح له أن عدد المؤسسات يختلف وفقا لحجم السكان ، وأن تنوعها يختلف وفقا للجذور التربيعية لعـــدد المؤسسات التى درسها . ووفقا لذلك قدم زيف تنبؤات للمقادير الكلية لإيرادات هذه المؤسسات ، وعدد موظفيها الدائمين ، والنسبة الكلية للمدفوعات فى مؤسسات الخدمات ، خاصة حينما رتب هذه المؤسسات فى شكل تسلسلى وفقا لانخفاض حجم العضوية فيها . ولقد أعاد زيف

التحليل الإحصائى لبعض البيانات التى جمعها باحثون آخرون مثل انتشار الصحف ، وعدد الرحلات ، والمسافات التى تفصل بين أماكن إقامة الأشخاص الذين يطلبون تصاريح الزواج ، وأخيراً التحركات المكانية ؛ وانتهى بعد ذلك إلى نتائج مشجعة أكدت إمكانية الاستعانة بالتحليل الرياضى .

غير أن زبف واجه مشكلات عديدة ، عندما حاول تطبيق معادلته على أقطار أخرى . فلقد أشار إلى أن دولا مثل ألمانيا وإمبراطورية النمسا والمجر والكومنولث البريطانى وأوربا بصفة عامة تمثل مناطق ذات « توازن غير مستقر » ، لأنها لم تلائم الإطار الذى صاغه . كذلك واجهت زبف صعوبة بالغة ، عندما حاول دراسة انقسام إمبراطورية النمسا والمجر بعد الحرب العالمية الأولى . فبانقسام الإمبراطورية لم يتمكن زبف من تطبيق معادلته الرياضية على السكان الذين يشكلون مجالا أساسياً لتطبيقها . ولقد فسر زبف هذه الصعوبة على النحو التالى : « لجأ كثير من الأشخاص المحبطين والمنشقين على الإمبراطورية إلى أقطار مستقلة ، حيث وجدوا فيها ثقافات رُدت إليها الحياة بطريقة عصابية ، وفقدت منذ قرون دلالتها الاقتصادية الفعالة[١٠] » . ولقد حدث ذلك فى القرن العشرين ، حينما كان على الأمم أن تزداد فى الحجم وتتناقص فى الأعداد . والملاحظ أن زبف لم يحاول تطبيق معادلته على سكان الإمبراطورية الروسية ، تلك التى تميزت بفارق هائل بين حجم أكبر ثانى وثالث مجتمعين محليين ، أو على فرنسا التى كانت فيها المدينة التى تلت باريس فى المرتبة أصغر خمس مرات من باريس نفسها ، بينما كان حجم المدينة التالية فى المرتبة (الثالثة) على المدينة الثانية أصغر فقط بنسبة ٤٠٪ من المدينة الثانية . ولعل هذه الحالات وغيرها قد لا تنطبق إلا بصعوبة بالغة على الإطار الرياضى الذى قدمه زبف .

---

(١٠) G.K. Zipf; Human Behavior and the Principle of Least Effort (New York : Hofner, 1949).

ومن الصعاب التى واجهت زيف أن « مبدأ الاقتصاد فى الجهد » يفترض أن الناس يتصرفون دائما بطريقة عقلية رشيدة ، وأنه يمكن تحليل أنماط سلوكهم وفقا لذلك . ومن المؤكد أن هذا الافتراض قد ساد النظرية الاجتماعية خلال مائة وخمسين عاما أو يزيد ، وإن كان قد ساد بشكل أكثر وضوحاً فى الاقتصاد السياسى الكلاسيكى . بيد أن هذا الافتراض قد أصبح يمثل وضعاً فريداً شاذاً فى التحليل المعاصر للسلوك الإنسانى . كذلك فإن عمل زيف يكشف لنا عن وجود نزعة تسلطية رياضية Mathematical Obsession ؛ ذلك لأن زيف قد سلم — بداءة — بأن الظواهر المعقدة جداً — بحكم ضرورة داخلية — لا بد وأن تخضع لمعادلة رياضية بسيطة . ويبدو لنا أن احتمال حدوث التطابق بين الظاهرة والمعادلة أشبه ما يكون بتوقع أن يكون خط الأفق الذى يتطلع إليه المشاهد بإعجاب فى جبال الألب أو الروكى ، لا بد وأن يكون متطابقاً مع منحنى رياضى .

ولا نستطيع أن نتوقع من عمل مثل مؤلف زيف « السلوك الإنسانى » ، أن يقدم لنا إجابات على التساؤلات الأساسية فى النظرية ، اللهم إلا إذا استثنينا التساؤل المتعلق بالمحددات الأساسية للظواهر الاجتماعية . فنظرية زيف على نحو ما يبدو تعنى أن حالة المجتمع وظروفه إنما تتعين بالدور الذى يلعبه القانون الرياضى . ومع ذلك فإن هذا المؤلف إشتمل فى مواضع عدة على إجابات لتساؤلات حول المجتمع ، والعلاقة بين المجتمع والفرد . ففيه يقول زيف « يمكن أن ننظر إلى المجتمع البشرى باعتباره ميداناً لتأثيرات متبادلة بينه وبين الأفراد الأعضاء المكونين له ... » .[11] ويقول زيف بعد ذلك « إن النسق الاجتماعى يتألف من مجموعة من الأفراد ، يسعون متعاونين مستخدمين وسائل معينة أو قواعد معينة من الإجراءات ، فى ظل افتراض أساسى مؤداه أن كل فرد يقدم نفس مقدار العمل ويتلقى نفس الجزاء مع بذل الحد الأدنى من العمل »[12] . وهذا افتراض — فيما

(١١) Ibid, P. 347.

(١٢) G.K. Zipf, "The Hypothesis of the Minimum Equation," American Sociological Review, Vol. 12 (1947), P. 627.

يبدو لنا — غير واقعي إلى حد بعيد .

اما راشفسكى فقد تخطى اهتمام زيف الرياضى فى مؤلف له بعنوان : « النظرية الرياضية للعلاقات الإنسانية » (١٩٤٧) Mathematical Theory of Human Relations . ونحن نشير هنا إلى هذا المؤلف فقط ، باعتباره مثالا يوضح الاتجاه الرياضى . بيد أن راشفسكى كان أكثر وعياً ، لأنه اعتقد أن المعالجة الرياضية للظواهر الاجتماعية المعقدة ممكنة فقط ، إذا ما حددنا — بطريقة تخيلية — مواقف وحالات فى غاية من البساطة والوضوح . وبعبارة أخرى ، فإن ما نكتشفه رياضيا هو بناءات عقلية Mental Constructs تناقض النماذج المثالية أو الخالصة عند ماكس ڤيبر ، بحيث تتألف هذه البناءات من السمات التى تختلف — بالضرورة — مع السمات التى يمكن ملاحظتها فى الحياة الاجتماعية . ونظراً للقيود التى فرضها راشفسكى ، فإن تحليله لهذه البناءات كان يتخذ شكل معادلات رياضية يستحيل حلها . كذلك يختلف عمل راشفسكى عن عمل زيف فى عدم وجود مسلمة أساسية .

ويتفق هورنل هارت (١٩٦٧ +) الذى كان أستاذاً بجامعة ديوك مع زيف وراشفسكى ، على وجود مسلمة النظام الرياضى فى الحياة الاجتماعية . وبينما عالج زيف وراشفسكى ظواهر « الاستاتيكا الاجتماعية » بطريقة رياضية ، نجد هارت — على النقيض منهما — يحاول أن يمنح التعبير الرياضى نظرية فى الديناميكا الاجتماعية . ولم يحاول هارت — كما فعل زيف — أن يجعل عمله مستنداً إلى مسلمة واحدة ، بل حاول أن يضم نتائجه ونتائج غيره من الباحثين فى شكل متكامل . فعلى سبيل المثال كشفت دراسات مختلفة فى ميدان السكان خاصة تلك التى عنيت بدراسة عدد الاختراعات والابتكارات ، وسجلات سرعة ظهور هذه الاختراعات ، واحجام الإمبراطوريات ... وهكذا ، كشفت هذه الدراسات عن أنه يمكن التعبير عن مثل هذه الظواهر بمنحنى منطقى رياضى ملائم . فقد لوحظ فى المناطق المختلفة التى شهدت تغيراً اجتماعياً وثقافياً أنه بعد حدوث بداية تغير بطىء ، تطرأ عجلة ، ثم يتلوها انكسار أو ميل ، إلى أن يحدث أخيراً توقف نهائى

فى التغير . وتحدث كل هذه العمليات وفقاً لمعادلة رياضية دقيقة . وهناك عمليات أخرى مثل عدد الاختراعات التكنولوجية وخاصة زيادة القوة التدميرية للمفرقعات يمكن أن تتبع أو تخضع لمنحنى آخر هو المنحنى اللوغارتمى ، وهو منحنى يختلف عن المنحنى السابق فى أنه لا يكشف عن انكسار وعجلة ؛ وبعبارة أخرى فإن العجلة تستمر فى هذا المنحنى حتى تصل الحد أو المدى الطبيعى .

وبالرغم من أن ممثلى النظريات الرياضية كانوا مقتنعين غالباً بالمعادلات والقوانين الرياضية ، إلا أن هارت حاول — متأثراً فى ذلك بماكس ڤيبر — أن يكشف عن الأسباب الكامنة وراء حدوث منحنيات معينة فى الحياة الاجتماعية . ويتضح ذلك على وجه الخصوص فى تفسيره العام « لعجلة التطور الثقافى » ؛ فالتقدم الثقافى اعتمد على الاختراعات التى هى بطبيعتها عبارة عن ارتباطات جديدة بين عناصر ثقافية قديمة . فكلما ازداد عدد الوحدات الثقافية ، ازداد احتمال حدوث الاختراعات . وعلى هذا فلا بد وأن يوجد ميل عام نحو زيادة عددية فى الاختراعات . بيد أن هارت كان واعيا ومدركاً للعقبات التى تعوق التغير الثقافى ، حيث فسر هذه العقبات بأنها بقايا عناصر غير متكاملة تماماً مع الثقافة الكلية . كذلك سجل هارت ميل الوسائل التدميرية إلى الزيادة فى فعاليتها بشكل أكبر من أى نمط آخر من أنماط التغير الثقافى التى لاحظها . ولقد أنكر هارت أن تكون إمكانية تفسير تطابق عمليات اجتماعية معينة مع منحنيات رياضية مسألة من قبيل الصدفة البحتة ، ذاهباً إلى أنه يوجد شىء ما وراء الاتجاهات الرياضية ، وهذا الشىء يكمن فى طبيعة القانون الرياضى (١٣) .

(١٣) H.Hart, "Logistic Social Trends" American Journal of Sociology, 50 (1945). P. 350.

ويلاحظ أن قانون العجلة قد تأكد من خلال التطورات التى طرأت على الطبيعة النووية. ولكن الشىء الذى يجدر ذكره هنا ، أنه بينما أكد بعض الباحثين هذا القانون ، نجد البعض الآخر لم يؤكده .

ولكن قوانين الطبيعة هي دائما قضايا فرضية Hypothetical propositions من النوع الذى يتخذ الشكل التالى « إذا حدث ا فسيحدث ب » . أما القانون الديموجرافى — مثلا — الذى يذهب إلى أن نمو السكان يسير وفقا لمنحنى منطقى رياضى ، مثل هذا القانون يتطلب توضيح الظروف التى بمقتضاها يحدث هبوط فى المنحنى ، كما يتطلب تفسيراً للظروف التى على أساسها « ينكسر » المنحنى الرياضى . ولقد استشهد هارت بحالات عديدة على الشكل الأخير من القوانين ، كما ذهب إلى أنه ليس هناك حتى الآن استدلالا رياضيا استطاع أنه يسلمنا إلى معرفة هذه الظروف .

وإذا كان زيف وراشفسكى قد أهملا عموما الجانب الإجرائى من الوضعية المحدثة ، إلا أن هارت لم يفعل ذلك ، وإن كان دفاعه عن الطريقة الإجرائية يتسم بالحذر . فلقد كتب يقول : « إن الطريقة الإجرائية ما هى إلا وسيلة لتقرير إمكانية إجراء ملاحظات وعمليــات لمتغيرات نريد تحديدها أو قياسها . ولتحقيق هذا الهدف تتبع خطوات منتقاة ، وعمليات سببية معينة يمكن من خلالها أن تتحول المتغيرات إلى اتجاهات مرغوبة ، بحيث يشار فى النهاية إلى حدود ضبط المتغيرات ، ومدى الخطأ المحتمل »(١٤) .

ويختلف هارت عن زيف فى أنه (أى هارت) ليس « حتميا رياضيا » ، وإن كان قد أعلن أنه « يدرس الحتمية التكنولوجية » . غير أنه يقول بعد ذلك إن « الثورة الصناعية تعود إلى سلسلة من الاختراعات ، تلك التى ترجع بدورها (أى الاختراعات) إلى أفكار سابقة . فالتكنولوجيا ذاتها ما هى إلا حتمية تصورية . وإذا ما أردنا ضبط اتجاه التطور الثقافى ، فيجب ألا تعوقنا أية فكرة تذهب إلى أن التكنولوجيا هى

---

(١٤) H. Hart, "Operationolism in Sociology and Psychology," Unpublished MS, P. P. 3

السبب الرئيسى فى كل شىء »[١٥] . ويعتقد هارت أن علاج أخطار الوصول إلى العصر الذرى ، إنما يكمن فى التعجيل بتطور العلوم الاجتماعية ، وهنا نجد هارت متفقا مع لند برج . ولكننا مع ذلك نشك أن تطور العلوم الاجتماعية سيحقق هذا الهدف . بيد أننا لو سلمنا بذلك ، فإن هارت قد وضع نفسه ضمن علماء الاجتماع الذين يعتقدون بأن الإنسان ما هو إلا شىء تحركه عمليات اجتماعية غير مشخصة ، وأنه ليس سيد هذه العمليات . وأخيراً فليس من المدهش أن نجد هارت واعياً بأسلافه السوسيولوجيين حتى كونت ، ذلك المفكر الذى كان يأمل فى إنشاء علم امبيريقى لدراسة المجتمع يستطيع أن ينقذ الجنس البشرى من الكوارث .

الوضعية المحدثة المعتدلة : أوجبرن وتشابين :

من المحقق أن الميل نحو الاستعانة « بالرياضيات المتقدمة » ، لا يميز سوى عدد قليل من أعمال علماء الاجتماع الذين يدخلون فى نطاق المدرسة الوضعية المحدثة . فأغلب علماء هذه المدرسة ليسوا رياضيين بالضرورة ، وإن كانوا يؤكدون جميعاً ضرورة الحاجة إلى قياس الظواهر الاجتماعية حينما يكون ذلك ممكنا ومتاحا ، فى الوقت الذى يبرزون فيه الدور الاستراتيجى الذى يلعبه التحليل الإحصائى فى البحث الاجتماعى بعامة . ويؤكد أغلبهم أيضاً أهمية تطوير أدوات البحوث الإمبيريقية وتنقيحها ، فضلا عن التشكك فى النظرية السوسيولوجية « الأرائكية » . والواقع أن هذه السمات تميز كتابات الوضعيين المحدثين المعتدلين مثل المؤلفات الهامة التى تركها المرحوم وليام أوجبرن Ogburn (جامعة شيكاجو) ، وستوارت تشابين Chapin (جامعة مينوسوتا) . وجدير بالذكر أن هذين العالمين (أوجبرن وتشابن) حصلا على درجتى الدكتوراه من جامعة كولومبيا فى أوائل

---

(١٥) H. Hart, "Social Science and The Atomic Crisis," Journal of Social Issues, Supplemental Series, No. 2, April, 1949, PP. 13-14.

عشرينيات هذا القرن ، حينما كان چيدنجز — وهو من ممثلى الوضعية المحدثة كما أوضحنا فى الفصل الحادى عشر — عالما بارزاً فى هذه الجامعة .

ولقد أجرى أوجبرن — منفرداً أو مع آخرين — عدداً ملحوظا من الدراسات على طائفة من الظواهر الاجتماعية ، سعى فيها جميعا إلى الحصول على معاملات ارتباط بين المظاهر المختلفة لهذه الظواهر ، مع تأكيد واضح على الموضوعات التكنولوجية والإقتصادية . ويمكن القول إن مؤلفه الشهير « الآثار الاجتماعية للطيران » (١٩٤٦) The Social Effects of Aviation قد جعله قريباً جداً من الجناح الرياضى للوضعية المحدثة إذا ما قورن بأعماله السابقة . ومن النقاط الأساسية التى أكدها فى هذا المؤلف ، ضرورة اكتشاف مناهج تمكننا من التنبؤ بالتطورات الاجتماعية المقبلة .

وبالرغم من ذلك فلا يزال مؤلف أوجبرن « التغير الاجتماعى »(١٩٢٣) Social Change ، يمثل إسهامه الأساسى فى النظرية السوسيولوجية . ويلاحظ أن هذا المؤلف ظهر فى نفس الفترة التى ظهرت فيها أعمال چيدنجز الأخيرة ، وقبل ظهور الصياغات الحديثة التى قدمها المتطرفون من الوضعيين المحدثين . ويعد مؤلف « التغير الاجتماعى » بمثابة تمهيد لإسهامات أوجبرن التالية التى اتخذت طابعا وضعياً محدثا . ومع ذلك فقد كتب لهذا التمهيد أن يكون ذا تأثير بالغ على الفكر السوسيولوجى الذى جاء من بعده .

ولقد كان لهذا المؤلف الفضل الأكبر فى استبدال مصطلح التطور الاجتماعى « بالتغير الاجتماعى » . ففى طبعه سنة ١٩٥٠ أكد أوجبرن هذه النقطة ، ثم قدم تفسيراً لاختياره عنوان مؤلفه ، وهو رغبته فى التغلب على النزعة التطورية السيكولوجية التى كانت تمارس تأثيراً قويا خلال الفترة التى كتب فيها مؤلفه . وكثيراً ما يوصف هذا المؤلف بأنه يمثل أول دراسة سوسيولوجية استخدمت مفهوم الثقافة بطريقة منظمة ليشير إلى « النتاج المتراكم للمجتمع الإنسانى »(١٦) . وقد يثير هذا الوصف

(١٦) Cf. A.L. Kroeber and C. Kluckhohn, Culture (Cambridge, Mass. : Harvard University, 1952) P. 15.

بعض التساؤلات ، لأن توماس استخدم اصطلاح « ثقافى » بهذا المعنى فى فتره سابقة على أوجبرن (انظر الفصل الثانى عشر) ، وإن لم يستخدم هذا التعريف بطريقة متسقة كما هو الحال عند أوجبرن .

ومن بين الفروض النظرية العديدة المتعلقة بالتغير الاجتماعى والثقافى ، والتى تناولها هذا المؤلف (يلاحظ أن أوجبرن لم يحدد بوضوح العلاقة بين هذين النوعين من التغير ؛ أى التغير الاجتماعى والثقافى) ، نجد فرضاً متميزاً لفت كثير من الأنظار وأثار جدلا شديداً هو فرض **التخلف الثقافى** Cultural Lag . (كذلك يلاحظ أن أوجبرن أوضح فى طبعة سنة ١٩٥٠ لكتابه « التغير الاجتماعى » أن فرضه هذا ليس أساساً هاما فى عمله) . ولقد فسر البعض هذا الفرض بأنه تعبير عن حتمية اقتصادية أو تكنولوجية ، وهذا تفسير رفضه أوجبرن بشدة[١٧] .

ويبدأ فرض التخلف الثقافى بالفكرة التى مؤداها ؛ أن جانبا كبيراً من التراث الاجتماعى للإنسان ، يدخل فى نطاق ما يسمى بالثقافة المادية ، وأن التكيف مع هذه الثقافة يعد أمراً ضروريا ؛ ذلك لأن التغيرات التى تحدث فى الثقافة المادية تسبق التغيرات التى تحدث فى الثقافة اللامادية . ومعنى ذلك أن التكيف لا يمكن أن يبدأ قبل أن يحدث التغير فى الثقافة المادية . ولكن العادات والأعراف القديمة — التى هى جزء من الثقافة اللامادية — قد لا تتمكن من ملاحقة هـــذا التغير . وهنا يتعين علينا أن نقيس سوء التكيف أو عدم القدرة عليه . وهذه النقطة بالذات هى التى تكشف عن موقف أوجبرن الوضعى المحدث . ويذهب أوجبرن بعد ذلك إلى أن أهمية القياس راجعة إلى أن الثقافة اللامادية ترتبط بجوانب أخرى من الثقافة ، وأن التوترات الاجتماعية التى تعكس التخلف الثقافى

---

(١٧) للتعرف على تفسيرات من هذا النوع ، وللتعرف أيضاً على الانتقادات المختلفة التى وجهت إلى نظرية التخلف الثقافى انظر : MacIver and Page, Society, : PP. 574 ff.

تبدو واضحة فى النظام الاجتماعى . ومعنى ذلك كله أن هناك كثيراً من المشكلات تنشأ عن البطء النسبي فى تغير الثقافة اللامادية . مثال ذلك تخلف التشريعات العمالية عن تطور نظام المصنع ونموه ، أو تخلف الإجراءات القانونية المتعلقة بالتمثيل السياسى عن التغيرات أو التحولات السكانية . ولقد شاع هذا التفسير بين عدد من علماء الاجتماع من أبرزهم هارى إلمر بارنز Barnes .

ولقد أثارت نظرية التخلف الثقافى — كما لاحظ بعض الدارسين — عدداً من التساؤلات مثل : ما هو المعيار الذى على أساسه يحدث التخلف ؟ وهل دائماً ما تتغير الثقافة المادية بشكل أسرع من الثقافة غير المادية ؟ والملاحظ أن أوجبرن تجنب تقديم إجابات على هذه التساؤلات من جانب واحد ، موضحاً فى الطبعة الأولى من مؤلفه « التغير الاجتماعى » ، أن التغير قد يحدث فى الثقافة اللامادية ، حتى ولو كان ذلك التغير فى شكل تكيف مع الثقافة المادية ، بالرغم من أن الأخيرة تظل ثابتة . وفى طبعة سنة ١٩٥٠ صاغ أوجبرن فرضه بشىء من الحيطة ، حينما أبرز النتائج الناجمة عن الاختراعات التى تحدث فى أى جانب من جوانب الثقافة . ومن الواضح أن هذه الصياغة الجديدة قد قربت أوجبرن من الحتمية الاقتصادية أو التكنولوجية . والشىء الذى نود تأكيده هنا مرة أخرى ، هو أن أوجبرن قد أظهر ضرورة قياس أشكال التخلف المختلفة والآثار الناجمة عنها .

أما الوضعى المحدث المعتدل الآخر الذى سنعرض لآرائه هنـــا فهو ستيوارت تشابين Chapin ، الذى خصص مؤلفاً بأكمله لدراسة « النظم الأمريكية المعاصرة » (١٩٣٥) Contemporary American Institutions . ولقد أثار تشابين تساؤلا مؤداه : كيف يمكننا تحديد معنى النظم الاجتماعية بطريقة دقيقة تختلف عن الفهم العام لها ؟ يجيب تشابين على ذلك بأن النظم ما هى إلا أنماط من السلوك البشرى ؛ بعبارة أخرى شبكة من

الاستجابات الشرطية Conditioned Responses ، وعادات فردية ، واتجاهات .

ويذهب تشابين إلى أن الرسوم البيانية الرمزية تعد وسيلة أساسية من وسائل تحديد النظم ؛ لذلك نجده يضمن مؤلفه كثيراً من الرسوم البيانية، اعتقد أنها تساعد على إدراك أنماط العلاقات التى يصعب رؤيتها . وهذه العلاقات يجب أن تخضع للقياس . ولقد أسف تشابين على ندرة دراسات القوة الاجتماعية إذا ما قورنت بدراسات القوة فى العلوم الطبيعية التى تستخدم وحدات ذات وزن[١٨] . ويعتقد تشابين أن سبب ذلك هو أن المشكلات التى يدرسها علم الاجتماع تنطوى على اتجاهات سيكولوجية ، واستجابات شرطية ، وتفاعلات ، وسمات ثقافية . وإذن فعلى عالم الاجتماع أن يخترع وحدات ، وأن يقنن أدوات للقياس ؛ وهذا بدوره سيخضع الظواهر النظامية لتسجيل دقيق وملاحظة مباشرة . لذلك ظل تشابين وتلاميذه طيلة سنوات عديدة يصممون عدداً من المقاييس بهدف قياس صور مختلفة من « السلوك النظامى » كالمكانة الاجتماعية ، وآثار الإسكان ، والبيئة الأسرية ، « والشخصية » . ومنذ بضع سنوات وخاصة بعد سنة ١٩٥٠ ، بلغت هذه المقاييس درجة عالية من التقدم . ونود أن نشير فى هذا المجال إلى أعمال بول لازارسفيلد Lazarsfeld ولويس جتمان Guttman وآخرون . ومع ذلك فإن تشابين يعد من أبرز من دفع هذا الاتجاه إلى الأمام .

وبالإضافة إلى الرسوم البيانية الرمزية والمقاييس المختلفة ، استعان تشابين بالمنهج التجريبى — أو إن شئنا الدقة — المنهج شبه التجريبى . والفكرة

---

(١٨) ميز تشابين بين نمطين من النظم : الأولى هى النظم النووية nuclear ؛ والثانية النظم العامة التى تتخذ طابعاً رمزياً Symbolically diffused . وبهذا التمييز يصبح تشابين قريباً جداً من أفكار موريس أوريو Hauriou ، وهو دارس فرنسى فى ميدان النظم ، حيث درسها فى ضوء الفلسفة الأفلاطونية (انظر الفصل الحادى والعشرين) . ولقد فضل أوريو — كما فعل تشابين — دراسة النمط الأول من النظم ، تلك التى يكون فيها العنصر الشخصى واضحاً . أما النمط الثانى من النظم فيسوده العنصر المعيارى .

الأساسية التى يرتكز عليها هذا المنهج كما وردت فى مؤلفه « التصميمات التجريبية فى البحوث السوسيولوجية » Experimental Designs (١٩٤٧)[١٩] in Sociological Resarch تدور حول استخدام منطق التجربة المعملية. فى المعمل يُضطر العالم الطبيعى إلى تثبيت أو ضبط كل الظروف باستثناء ظرف واحد ، يحاول أن يبحث تأثيره على الظروف الثابتة . ولما كان العالم الاجتماعى لا يستطيع التحكم فى التغير الاجتماعى لكى يضبط دراسته ، فإن عليه حينئذ أن يلاحظ حالتين أو أكثر من حالات النسق الاجتماعى أو أكثر من موقف اجتماعى تختلف بالنظر إلى وجود أو عدم وجود الظرف موضوع الدراسة ؛ وبهـذه الطريقة يستطيع الكشف عن الأهمية السببية . ومن الممكن – طبقاً لذلك – أن يلاحظ الباحث سكان مجتمع ما قبل إسكانهم وبعد إسكانهم ، ثم يدرس – مثلا – تأثير الإسكان على معدلات الوفيات أو الجريمة . ونستطيع أن نوضح هذه الفكرة بمثال آخر . فمن الممكن أن توجد جماعتين من السكان تشتركان فى بعض الخصائص السكانية مثل التوزيع وفقاً للعمر ، والنوع ، والسلالة ، وجنسية الأب ، والمكانة المهنية للأب ، ولكنهما تختلفان فى متغير واحد ليكن عدد سنوات الدراسة ؛. فإذا ما أظهرت الجماعتان فارقاً ملحوظاً فى القدرة على التكيف مثلا ، فإن الباحث قد يتمكن حينئذ من تأسيس علاقة سببية .

ولقد أجرى تشابين دراسات عديدة طبق فيها هذا المنهج التجريبى. ومع ذلك فيبدو لنا أن هذا المنهج لم يستطع فتح آفاق جديدة ؛ ذلك لأن التغيرات المصاحبة يسهل التنبؤ بها بشكل أفضل ، إذا ما درست عن طريق الملاحظة بالمشاركة . ونحن نعتقد أن صدق المقاييس التى تقيس الظواهر

---

(١٩) ظهرت فكرة الاتجاه التجريبى فى مقال لتشابين نشر فى سنة ١٩١٧ ، ولكنه لم يشر إلى منهج بعينه ، إلى أن ظهر له فى سنة ١٩٤٠ مقالا حاسماً يوضح هذه الفكرة بجلاء . وفى سنة ١٩٤٥ ، نشر أرنست جرين وود Greenwood مؤلفه « علم الاجتماع التجريبى »
Experimental Sociology (New York : King's Crown Press)
ويلاحظ أن جرين وود يعد من أكثر من أسهموا فى توضيح اتجاه تشابين وبلورته .

النظامية — أو إن شئنا الدقة قدرتها على التعبير برموز رياضية — ستظل خاضعة لشكوك كثيرة، بالرغم من أن هناك الآن بحوثاً سوسيولوجية كثيرة تنهج النهج الذى سار عليه تشابين .

والنقطة التى نود تسجيلها هنا أن تشابين وافق الوضعية المحدثة على تأكيد التعريفات الإجرائية فى العلوم الاجتماعية ، بالرغم من أنه اتخذ موقفاً معتدلا منها . فلقد كتب يقول « إن ما يسمى بالتعريف الإجرائى ، لا يعد حلا نهائيًّا أو مطلقاً ، ولكنه مجرد تطور مفيد نحو تحقيق مزيد من الموضوعية»[٢٠] . والواقع أن أغلب علماء الاجتماع المعاصرين يوافقون على وجهة النظر هذه .

بيد أن تشابين يخالف أغلب الوضعيين المحدثين فى اهتمامه بدراسة الحركات الاجتماعية البعيدة المدى التى تحدث فى الحضارات ككل . وسنعرض لوجهة نظره هذه فى الفصل العشرين الذى سنخصصه لمعالجة علم الاجتماع التاريخى .

ملاحظة حول الوضعية المحدثة المعاصرة والقياس الكمى :

يمكن اعتبار أعمال المدرسة الوضعية المحدثة بمثابة محاولة جادة فى مشكلة قديمة واجهت علم الاجتماع منذ ظهوره . فلقد كان الهدف الأساسى للرعيل الأول من علماء الاجتماع من أمثال كونت ودوركايم ، وجمبلوفتش وراتسنهوفر وتوماس وآخرون ، هو إرساء الدعائم العلمية لدراسة المجتمع . ونحن نعتقد أن أغلب علماء الاجتماع خلال مراحل تطوره المختلفة كانوا يسعون أيضاً إلى تحقيق هذا الهدف . أما قضية كفاءة النزعات الكمية والسلوكية والإجرائية بوصفها وسائل لتحقيق هذا الهدف ، فلا تزال حتى الآن موضوعاً لجدل مستمر .

ولقد لاحظنا من قبل كيف أن القياس الكمى الذى يسمح بمعالجات

(٢٠) F. Stuart Chapin, Experimental Designs in Sociological Research (New York Harper, 1947), P. 155 .

وتحليلات إحصائية قد طرأت عليه خلال السنوات الأخيرة إضافات كثيرة ترجع فى المحل الأول إلى إسهامات علم الاجتماع « الرياضى » فى هذا المجال . وهذا يرجع بالطبع إلى التطور السريع الذى طرأ على تكنولوجيا الآلات الحاسبة ، فضلا عن تزايد عدد علماء الاجتماع الذين اقتفوا أثر المدرسة الوضعية بتطبيقهم المنطق الرياضى التحليلى على القضايا المتعلقة بالحياة الاجتماعية . ومن المؤكد أن هذا الاتجاه قد حقق تقدماً سريعاً خاصة فى الجانب الرياضى منه ، بفضل كتابات بعض الأساتذة من أمثال لازار سفيلد (جامعة كولومبيـــا) ، وجيمس كولمان Coleman (جامعة جونس هوبكنز) ، وهيربرت سيمون Simon خاصة فى مؤلفه « نماذج الإنسان » (١٩٥٧) Models of Man . وبالرغم من ذلك فإن علم الاجتماع الرياضى لم يقدم لنا حتى الآن سوى طائفة قليلة من القضايا المتعلقة بالمشكلات السوسيولوجية التقليدية . ومن المحاولات القليلة التى بذلت فى هذا المجال ، تلك التى قام بها هاريسون وايت White فى مؤلفه « تشريح القرابة » (١٩٦٣) The Anatomy of Kinship ، حيث حاول فيه أن يدرس بناء القرابة فى مجتمعات بدائية مختلفة مستعيناً بالأساليب الرياضية[٢١] . ومع أن وايت قد قدم مجموعة من القضايا المتعلقة بالبدائل البنائية ، إلا أن هذه القضايا لم تضف إلى معلوماتنا عن هذا الموضوع إلا القليل من المعلومات .

وبالرغم من التقدم الذى حققه علم الاجتماع الرياضى ، مما دفع البعض إلى أن يطلق عليه « أمل المستقبل » ، على الرغم من ذلك فإنه لم يسلم من سيول التعليقات الناقدة . ونحن نعتقد أن النقد الأساسى الذى يمكن أن يوجه إلى هذا الاتجاه يكمن فى تلك المسلمة التى تذهب إلى

---

(٢١) انظر أيضاً : Harrison White's "Uses of Mathematical Sociology "in James C.Charlesworth, ed;Mathematics an dthe Social Sciences, Annals of Politial and Social Science (Philadelphia, 1963).

ويلاحظ أن وايت لخص فى هذا المقال محتويات مؤلفه « تشريح القرابة » وعلق عليها .

أن كل الظواهر الاجتماعية تمثل ميداناً يمكن أن يخضع للأساليب الرياضية التى تتميز بدرجة عالية من الصدق . وهذه مسلمة خضعت بدورها لهجوم عنيف من جانب بيترم سوروكين فى مؤلفه « بدع ونقائص فى علم الاجتماع المعاصر » (١٩٥٦) Fads and Foibles in Contemporary Sociology ، وكذلك دون مارتنديل فى مقال حديث له[٢٢].

بيد أن نقد هذه المسلمة لا يعنى أن استخدام الرياضيات فى الدراسات السوسيولوجية أمر غير مرغوب فيه . ويكفينا أن ندلل على ذلك بالاستشهاد بميدانين من ميادين البحث : الأول يمثل بحوث علم الإجرام ، والثانى يمثل بحوث الديموجرافيا . فكلاهما يعتمد اعتماداً أساسيا على التحليلات الإحصائية والرياضية . غير أن هذا النوع من البحث ممكن فى الواقع ، لأن الظواهر الجمعية والسلوكية التى يدرسهما هذان الميدانان تمثل وحدات يمكن أن تخضع لمعالجة رياضية تسمح بإمكانية الحصول على تنبؤات تختلف فى درجات ثباتها كما هو الحال فى التنبؤات السكانية . فنحن نستطيع أن نتنبأ باتجاهات معدلات الخصوبة والوفيات مثلا ، وهذا التنبؤ يكون محدوداً بزمان ومكان معينين ، وعادة ما يصحب التنبؤات تعبير « إذا ما ثبتنا كل الظروف » . ومع ذلك فمن الممكن أن تطرأ على المجتمع تغيرات غير متوقعة أو يصعب التنبؤ بها . وهذا بدوره يضعف من قدرة التنبؤات على رسم صورة صادقة للمستقبل . ولقد حدث ذلك بالفعل فى التنبؤات السكانية التى تمت فى سنة ١٩٣٠ ، عندما تم تحديد الاتجاهات المحتملة فى المستقبل فى كل من الولايات المتحدة وأوربا ، ثم ظهرت بعد ذلك عوامل أخرى أدت إلى حدوث فارق كبير بين ما حدث بالفعل وما كان متوقعاً حدوثه .

وهناك قضية أكثر أهمية من قضية التنبؤ ، هى أن المنهج الرياضى

---

(٢٢) انظر : Martindale's "Limits of the Uses of Mathematics in the Study of Sociology, "in Charlesworth, ed; op. cit.

فى علم الاجتماع يرتكز على افتراض مؤداه : أنه بإحلال الوحدات الواقعية بوحدات كمية مقابلة ، وباتباع عمليات رياضية أصيلة ، نستطيع أن نحصل على القيم الرياضية التى تستطيع أن تتحول مرة أخرى إلى وحدات واقعية تسمح بالتنبؤ بالأحداث الواقعية . ويمكننا أن نشير فى هذا المجال إلى ثلاث لغات أساسية يستعان بها هى ، الرياضة ، والإجرائية ، والسببية (الواقعية) . ومن الملاحظ أن الترجمة من إحدى هذه اللغات إلى اللغتين الأخريين أمر عسير . فالمعادلات المستخدمة إجرائيا تعبر عن عمليات قد تكون غير متماثلة بحيث يصعب اختزالها . فإذا تناولنا مثلا المعادلة التى تعبر عن تحول غازى الأوكسجين والهيدروجين إلى ماء : ذرة أكسوجين + ذرتين هيدروجين = ا يد٢ ، وإذا ما أضفنا إلى كل من طرفى المعادلة رمزين آخرين ، وليكن « ك » (لتشير إلى القوة الكهربائية) و « ز » لتشير إلى الزمن (متناهى القصر) ، فإننا سنواجه حينئذ بصعوبة مؤداها ، أن الزمن لا يمكن تحليله إلى وحدات بسيطة ، ومن ثم لا نستطيع أن ننتقل إلى الطرف الأيمن من المعادلة حينما تأخذ إشارة (ـــ) ؛ لأن (ـــ ز) لن تتطابق فى هذه الحالة مع الواقع . وهناك صعوبة مشابهة ؛ تتمثل فى القضية المعروفة التى مؤداها أنه ليست هناك سرعة واقعية أكبر من سرعة الضوء ، وبالتالى فإذا وجدنا أنفسنا إزاء معادلة تعبر عن توليد الضوء ، فإننا لا نستطيع حينئذ القول إن حاصل ضرب طرفى المعادلة سيؤدى إلى « ن » . ومعنى ذلك أن الكمية التى نتوقعها نظريا لا يمكن ترجمتها إلى لغة « واقعية » ، لأنها حينئذ ستكون أكبر من الحد الأقصى الممكن . ومن الواضح أن هذين المثالين يكشفان بجلاء عن أن البيانات الرياضية قد تكون أكثر تقلباً وتغيراً من المعادلات التى تصاغ بشكل إجرائى ، أو تلك التى تصاغ فى صورة سببية . فالأخيرتان تعدان ذات أهمية بالغة فى التحليل السوسيولوجى .

ونستطيع أخيراً أن نقدم بعض الاستنتاجات ، وذلك إذا ما قارنا علم

الاجتماع الرياضى بالوضعية الأصيلة عند كونت . فمن الواضح أن علماء الاجتماع الرياضيين وغيرهم من الوضعيين المحدثين يميلون عموماً إلى الاهتمام بالاتجاه الوضعى ؛ ذلك الاتجاه الذى يسعى جاهداً إلى تأكيد فكرة أن العلم وحده هو الذى يملك الحقيقة . كذلك فإنهم يماثلون كونت فى الاهتمام الشديد بالملاحظة والاستدلال عند إجراء التحليل السوسيولوجى . ولكنهم ما لبثوا أن استبدلوا المنهج التاريخى عند كونت بالمناهج الإحصائية والرياضية ، فى الوقت الذى تلاشت فيه الواقعية المعتدلة عند كونت ، لتحل محلها نزعة إسمية متطرفة . وبالمثل اختفت المماثلات العضوية التى قدمها كونت بما فى ذلك ما أطلق عليه « بالفيزياء الاجتماعية » ليحل محلها اعتماداً متزايداً على المناهج الرياضية المستخدمة فى علم الفيزياء الحديث . وأخيراً استُبدلت قضية التقدم الاجتماعى التى أثارها كونت والآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ، بنمو تراكمى فى النظرية السوسيولوجية العلمية ، مع ظهور هدف واضح محدد ، هو إقامة نماذج طبيعية قد تكون مضللة .

الفصل السادس عشر

الايكولوجيا البشرية

بالرغم من أن الاتجاه الكمى يمثل خاصية أساسية من خصائص الوضعية المحدثة ، إلا أن هذا الاتجاه ليس مقصوراً عليها وحدها. فى علم الاجتماع الحديث نجد مدرستان فكريتان تؤكدان أهمية الاتجاه الكمى هما : المدرسة الإيكولوجية ، ومدرسة القياس الاجتماعى . والواقع أن ممثلى هاتين المدرستين لا يشاركون – بالضرورة – السلوكيين والإجرائيين من الوضعيين المحدثين وجهات نظرهم . فعلماء القياس الاجتماعى – مثلا – يميلون غالبا إلى الاهتمام بدراسة عملية عقلية معينة .

ومع ذلك فإن الاختلاف بين المدرستين من ناحية ، والوضعية المحدثة من ناحية أخرى ليس كبيراً ؛ لأنه اختلاف لا يمتد إلى كل وجهات النظر التى يتبناها الطرفان ، بقدر ما يشير إلى أن كلا منهما يهتم بدراسة جوانب معينة من الحياة الإنسانية . فالإيكولوجيا البشرية تهتم – فى المحل الأول – بدراسة الظواهر الاجتماعية التى تتمثل فى اعتماد الأفراد على موارد محدودة فى إشباع حاجاتهم . أما موضوع القياس الاجتماعى فسنعرض له بالتفصيل فى الفصل التاسع عشر .

والايكولوجيا البشرية هى فى حقيقة الأمر إحياء للحتمية البيولوجية التى ظهرت فى أواخر القرن التاسع عشر متمثلة فى الداروينية الاجتماعية . ومع ذلك فيجب أن نميز بين هذا الموقف والطابع الخاص للظواهر البيولوجية الذى أوضحه الإيكولوجيون فيما بعد . فقد حاولوا ربط الإيكولوجيا بالاتجاهات البيولوجية والجغرافية ، وذلك من خلال الكشف عن الارتباط بين الأساس

البيولوجى للظواهر الاجتماعية من ناحية ، والبيئة الجغرافية من ناحية أخرى .

ولقد ظهر اصطلاح الإيكولوجيا لأول مرة فى سنة ١٨٦٩ ، حينما استخدمه عالم الأحياء الألمانى إرنست هيكل Haeckel (١٨٣٤ — ١٩١٩) ، حيث عرف الإيكولوجيا البيولوجية بأنها ذلك العلم الذى يدرس التساند المتبادل بين النباتات والحيوانات التى تعيش معا فى منطقة طبيعية . أما المفاهيم الأساسية التى طورها هذا العلم فأهمها : الموطن ، والتدرج ، والتكافل (أو المعيشة معا) ، والمنافسة ، والغزو ، والتتابع . ولقد ظهرت فكرة تطبيق الاتجاه الإيكولوجى ومفاهيمه هذه على العلاقات الإنسانية لأول مرة فى أوائل القرن العشرين ، وخاصة فى مؤلف تشارلز جالبن Galpin المعنون « التشريح الاجتماعى لمجتمع محلى ريفى » (١٩١٥) Social Anatomy of an Agrarian Community . وبالرغم من أن جالبن لم يستخدم اصطلاح الإيكولوجيا ، إلا أنه جمع بيانات عن أسر تعيش فى مقاطعة ريفية فى ولاية ويسكنسن Wisconsin ، تتناول الأماكن التى يبتاع منها أفراد هذه الأسر السلع التى يحتاجونها ، والبنوك التى يدعون فيها أموالهم ، والكنائس التى يختلفون إليها لآداء فرائضهم ، والمدارس التى يتوجه إليها الأبناء لتلقى دروسهم . ثم عرض جالبن النتائج التى توصل إليها فى شكل خريطة . ومن الجدير بالذكر هنا أن استخدام الخرائط كوسيلة توضيحية قد أصبح أمراً شائعاً مألوفاً فى الإيكولوجيا . ومع أن مناطق النشاط المختلفة التى درسها جالبن لم تكتشف عن وجود « تطابق مكانى دقيق » ، إلا أن شواهده قد أكدت الاعتقاد الذى يذهب إلى أن المجتمع يتضمن « مناطق طبيعية » تلعب دوراً أساسيا فى تحديد النشاطات الإنسانية .

وخلال العام ذاته (١٩١٥) — أى العام الذى نشر فيه جالبن بحثه — نجد روبرت بارك Park (١٨٦٤ — ١٩٤٤) وهو أحد علماء الاجتماع بجامعة شيكاجو (التى أصبحت فيما بعد مركزا للبحوث الإيكولوجية) ، ينشر مقالا عن المدينة ، دون أن يستخدم اصطلاح الايكولوجيا . ولقد

ذهب فى مقاله هذا إلى أن المدينة تمثل ظاهرة طبيعية ، وتتاجاً لقوى غير محددة وغير مضبوطة فى آن واحد ؛ فضلا عن أنها تنقسم إلى مناطق صناعية وتجارية وسكنية . ويذهب بارك بعد ذلك إلى أن السكان الذين يتماثلون فى خصائصهم الاقتصادية والثقافية يميلون إلى التجمع فى مناطق معينة من المدينة ، كما أن الخصائص الاجتماعية والثقافية المميزة لكل منطقة تؤثر بدورها على حياة قاطنيها . ولقد أصبحت كتابات بارك — بعد ذلك — أساساً هاما من أسس الاتجاه الحتمى الجديد ، الذى اتخذ بدوره طابعا إيكولوجيا خالصا . وفى الفترة من سنة ١٩٢١ حتى سنة ١٩٢٣ ، قام ماكينزى Mackenzie (بالاشتراك مع روبرت بارك وارنست بيرجس Burgess ، وهو المؤسس الثالث للايكولوجيا الحديثة) ، بإجراء بحث عن مناطق المدينة بنفس الطريقة التى اتبعها جالبن . وبذلك يكون ماكينزى من أوائل علماء الاجتماع الذين استعانوا بمفاهيم الإيكولوجيا البشرية فى بحث امبيريقى منظم . أما اصطلاح الإيكولوجيا البشرية ، فقد استخدمه كل من بارك وبيرجس (زميله فى جامعة شيكاجو) فى كتابهما الأساسى « مقدمة فى علم الاجتماع » An Introduction to the Science of Sociology (١٩٢١)

وفى سنة ١٩٢٣ نشر بيرجس مقاله الكلاسيكى المعنون « نمو المدينة » ، حيث قدم فيه الفرض الأساسى الذى ترتكز عليه الإيكولوجيا الحضرية . ومؤدى هذا الفرض أن المدينة تنمو فى شكل دوائر مركزية تدور حول قلب المدينة Core Zone الذى يمثل المنطقة التجارية . وحينما ننتقل من قلب المدينة نجد مناطق التحول Zones of Transition ، وهى مناطق يسودها التخلف الاجتماعى ، تليها مساكن الطبقة العاملة ، ثم المنطقة السكنية الخاصة « بالطبقة الوسطى » ، وأخيرا أطراف المدينة . ولقد أجريت دراسات واقعية عديدة بهدف التعرف على صدق ما ذهب إليه بيرجس ، فانتهت إلى أن النموذج أو النمط المثالى الذى قدمه ، يمكن أن يخضع لكثير من التعديلات التى يفرضها التوزيع الجغرافى ، ونظام النقل والمواصلات ، وبعض الظروف

الأخرى [1] . فالملاحظ أن تفسير وجود منطقة التحول قد اعتمد — فى المحل الأول — على التوسع فى منطقة قلب المدينة . ومع إدراكنا لطبيعة هذا التوسع ، فإن ملاك المبانى الذين يقطنون الدائرة المركزية التالية (وهى منطقة التحول) سوف لا يبقون على مبانيهم فى حالة جيدة ، ومن ثم يمكن أن يشملها التخلف ، ثم تظل بعد ذلك من المناطق السكنية المتخلفة التى يدهمها بعد ذلك أفراد المستويات الاقتصادية والاجتماعية الدنيا فى المجتمع . ومن المحتمل أن يكون هذا البناء الاجتماعى الايكولوجى للمدينة قد عاق — إلى حد ما — نمو كثير من المناطق الحضرية الكبيرة فى الولايات المتحدة . يؤكد ذلك عدد كبير من البحوث الإيكولوجية [2]. يضاف إلى ذلك أن مفهوم « المنطقة المركزية » الذى استخدمه كثير من علماء الإيكولوجيا الحضرية لم يعد ينطبق على كثير من المدن . ومعنى ذلك أنه يفتقد إلى الصدق .

وفى الربع الثانى من القرن العشرين ، اتخذت دراسات الإيكولوجيا اتجاهات مختلفة ، وأصبحت على درجة من التنوع ، تمكننا من القول بأنها قد أصبحت تشكل بالفعل « مدرسة إيكولوجية » . ففى سنة ١٩٣٠ تأكد التمييز بين التفاعل الإيكولوجى بمعناه المحدود ، والتفاعل الاجتماعى بوجه عام ؛ فى الوقت الذى لم يعد فيه مجرد وصف الظواهر الإنسانية فى ضوء التوزيع المكانى كافيا لاعتباره موضوعا إيكولوجيا حقيقيا . فلقد أوضح جيمس كوين Quinn — وهو من أبرز ممثلى هذه المدرسة — أن التفاعل الإيكولوجى يتم من خلال الاعتماد على موارد بيئية محدودة ، بحيث يصبح

---

(١) Walter Firey; Land Use in Central Boston, Cambridge, Mass., Harvard University Press, 1947.

ويلاحظ أن هذا المؤلف يكشف بوضوح عن عدم ملاءمة فرض الدائرة المركزية الذى قدمه بيرجس ، كما يقدم نقداً لمحتوى الفرض ذاته .

(٢) من المدن التى أجريت عليها هذه البحوث : شيكاجو ، سان لويس ، مينيا بولس ، فيلادلفيا ، نيواورليانز ، لوس أنجلوس ، بوسطن ، نيوهافن ، روشستر ، نيويورك .

كل كائن عضوى قادر على التأثير فى الآخرين من خلال قدرته على زيادة الموارد البيئية أو نقصانها . تلك التى يعتمد عليها الآخرون . وهذه العملية بطبيعتها عملية غير شخصية ، كما أنها لا تتضمن أى ضرب من ضروب تبادل المعان . هى إذن عملية اجتماعية فرعية . وإن كانت دراستها تحتل أهمية خاصة فى التحليل السوسيولوجى(٣) . وفى سنة ١٩٣٠ أيضا أوضح بارك — أحد مؤسسى هذه المدرسة — أن هناك مستويين إيكولوجيين (أو اجتماعيين) داخل المجتمعات الإنسانية : الأول هو المستوى التكافلى Symbiotic الذى يتمثل فى المنافسة غير الشخصية . والثانى ثقافى يرتكز على الاتصال والاتفاق . والملاحظ أن وجهة نظر بارك هذه لم تحظ بموافقة كوين ، الذى ذهب إلى أن الإيكولوجيا البشرية ليست سوى شكلا من أشكال تجريد شبكة العلاقات الإنسانية غير المرئية داخل منطقة تسودها حياة مشتركة .

ومنذ أن نشر بارك وبيرجس مؤلفهما الأساسى — الذى أشرنا إليه من قبل — بدأ علماء الإيكولوجيا يميلون إلى ربط الظواهر الاجتماعية والثقافية « بالمناطق الطبيعية » فى المدينة ، وهتموا على وجه الخصوص بدراسة مناطق التحول ، والأحياء المختلفة باعتبارها تسهم فى ظهور وانتشار الجريمة ، والرذيلة ، والأمراض ، والانتحار ، والتفكك الأسرى ، وأنماط أخرى من السلوك المنحرف . وبالإضافة إلى ذلك اهتمت بعض البحوث بدراسة دور « المجتمع المحلى » ، بل وبالغت بعضها فى الدور الذى يلعبه هذا المجتمع ، إلى المدى الذى اعتبرته المحدد الأساسى للسلوك الإنسانى فى المجتمع الكبير . وحينما يؤكد بعض الباحثين أن سكان منطقة متخلفة معينة لديهم اتجاهات انحرافية كالجناح والجريمة (وذلك مع تثبيت عملية الغزو — التتابع التى يمكن

(٣) Cf. J.A. Quinn; "Human Ecology and Interactional Ecology," American Sociological Reuiew, Vol V (Oct. 1940).

(٤) انظر أيضا معالجة لهذا الموضوع فى : —
Quinn; Human Ecology, New York, Prentice — Hall, Inc;1950

أن تؤثر على التكوين العنصرى للسكان) ، مثل هذا التأكيد قد يوحى للقارئ أن هؤلاء الباحثين يقصدون بذلك أن المبانى المتهدمة والشوارع الضيقة القذرة ، هى التى تلعب الدور الأساسى فى تشكيل أنماط السلوك . والواقع أن هذا التفسير البيئى المبدئى قد شاع فى كثير من أعمال علماء الاجتماع ، سواء من أفادوا منهم بالاتجاه الإيكولوجى فى بحوثهم أو أية اتجاهات أخرى. وهناك مع ذلك — بحوث تؤكد بشكل متطرف الدور الذى يلعبه الوضع الايكولوجى ؛ وإن كانت قد تعرضت خلال السنوات الأخيرة لانتقادات كثيرة : منها تجاهلها للدور الذى تلعبه العوامل الثقافية ، أو التقليل من شأن هذه العوامل فى تشكيل السلوك الإنسانى . وبالرغم من الانتقادات التى وجهت للنظرية الإيكولوجية ، إلا أنها قد قدمت لنا — فى الواقع — إسهامات هامة فى فهم البناء الاجتماعى والإيكولوجى للمدن الأمريكية الحديثة ، وعمليات النمو والحركة التى تميز الحياة الحضرية عموما (وإلى حد ما الحياة الريفية) ، فضلا عن توضيحها للدور الذى تلعبه هذه الظواهر فى فهم السلوك المنحرف . ويكفينا فى هذا المجال أن نشير إلى بعض الدراسات مثل دراسة إرنست مورر Mowrer عن «التفكك الأسرى» Family Disorganization ، ودراسة فريدريك تراشر Trasher عن «العصابة» The Gang ، اللتان نشرتا فى سنة ١٩٢٧ ، ودراسة كليفورد شو Shaw عن « مناطق الجناح » Delinquency Areas ، ودراسة فارس Faris ودانام Dunham عن « الاضطرابات العقلية فى مناطق حضرية» Mental Disorders in Urban Areas والتى نشرت فى سنة ١٩٣٩ . فكل هذه الدراسات استعانت بالاتجاه الإيكولوجى فى تفسير البيانات التى حصلت عليها من مدينة شيكاجو ؛ كما أنها لم تكتف بتقديم بيانات وصفية عن الظواهر المختلفة للحياة الاجتماعية فى المدينة ، بل أبرزت لنا بعض الميادين الهامة المتخصصة فى الدراسة السوسيولوجية .

وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، ظهر كثير من المؤلفات تناولت بشكل شامل تاريخ الإيكولوجيا ووضعها الراهن ؛ من أشهرها ذلك الذى نشره أموس هاولى Hawley فى سنة ١٩٥٠ والمعنون « الإيكولوجيا البشرية »

وكذلك المؤلف الذى اشترك فيه كل من فيلب هاوز Hauser وأوتس دنكان Duncan والذى نشر تحت عنوان « دراسة الإيكولوجيا البشرية »(١٩٥٢) The Study of Human Ecology. ولقد قدم هاولى (وهو أستاذ بجامعة ميشجن) صياغة جديدةللإيكولوجيا مؤداها : أن المحدد الأساسى للتنظيم الاجتماعى والسلوك هو التأثير الذى يحدثه المجتمع الحضرى؛ ذلك المجتمع الذى يتميز بالحجم . والكثافة ، واللاتجانس . كما أن أهم سمات التنظيم الاجتماعى فى المدن هى العلمانية ، ونمو الجماعات الثانوية ، وتزايد تقسيم الأدوار ، وعدم وضوح المعايير ، وشدة الحراك الاجتماعى. أما نظرية المناطق المركزية فى المدن (والتى تتمثل فى المناطق التجارية والدوائر التى تمثل كلا من مناطق التحول والأحياء المختلفة) فقد خضعت فى السنوات الأخيرة لكثير من التعديلات ، وذلك بعد إجراء مجموعة من الدراسات على بعض المدن الأمريكية والفرنسية والإسكندنافية . وبذلك أصبحت دراسة الإيكولوجيا البشرية – تدريجيا – مبحثا من مباحث علم الاجتماع الحضرى ، وهو أحد فروع علم الاجتماع شأنه شأن علم الاجتماع القانونى ، وعلم الاجتماع المعرفى ، وعلم الاجتماع الدينى .

وبالرغم من أن علماء الاجتماع الحضرى يفيدون بشكل مباشر وعلى نطاق واسع من القضايا التى تتضمنها النظرية السوسيولوجية العامة ، وبالتالى يسهمون بدورهم فى هذه النظرية العامة (شأنهم فى ذلك شأن المتخصصين فى فروع علم الاجتماع الأخرى) ، بالرغم من ذلك فإن مناقشة العلوم الاجتماعية الفرعية تعتبر خارجة عن نطاق مؤلفنا هذا . ومع ذلك فيجب أن نتذكر دائما أن النظرية السوسيولوجية الحديثة فى الاجتماع الحضرى تدين بالفضل إلى كثير من الدراسات الامبيريقية كتلك التى أجراها بارك ، وبيرجس ، وهاولى . فلقد قدم هؤلاء جميعا أعمالا رائعة فى مجال الإيكولوجيا البشرية .

الفصل السابع عشر
الاتجاه الوظيفى

ظهر الاتجاه الوظيفى فى دراسة الظواهر الاجتماعية فى أعمال الآباء المؤسسين لعلم الاجتماع ، ثم ظهر بعد ذلك بوضوح فى مؤلفات دور كايم ، وكولى ، وتوماس ، وباريتو . وخلال الربع الأول من القرن العشرين ، اكتسب هذا الاتجاه مكانة متميزة فى علم الاجتماع ، وذلك بتأثير الأنثربولوجيا الثقافية . ولقد حقق هذا الاتجاه خلال السنوات القليلة الماضية تقدما سريعا ، حتى أصبح منافسا للوضعية المحدثة فى سيطرته على علم الاجتماع الحديث (١) . ومن المؤكد أن الوظيفية تشبه اتجاه علم الاتجاه النظرى Systematic Sociology فى بعض الجوانب . والاتجاه الأخير يميز موقف علم الاجتماع فى منتصف القرن العشرين (انظر الفصل الثامن عشر) ، بل إن هناك أعمالا حديثة يمكن وصفها بأنها وظيفية ونظرية فى وقت واحد .

نشأة الاتجاه الوظيفى ونطاقه :

ما هى الوظيفية ؟ سؤال يصعب الإجابة عليه ، لأن اصطلاحى « وظيفة » و « وظيفى » Functional & Functional فى علمى الاجتماع والأنثربولوجيا الثقافية يتضمنان معان مختلفة ومتباعدة . فى بعض الأحيان يستخدم اصطلاح الوظيفة بمعنى رياضى ، كما هو الحال فى أعمال سوروكين . وهذا المعنى يشير إلى أن مقدار أهمية متغير ما ، تحدد بدورها مقدار أهمية متغير آخر . وغالبا ما تشير الوظيفة إلى الإسهام الذى يقدمه الجزء إلى الكل ، وهذا الكل قد يكون متمثلا فى مجتمع أو ثقافة . ولعل ذلك هو المعنى الذى

---

(١) هناك كثير من المؤلفات العامة تكشف عن التأثير المتزايد الذى تمارسه الوظيفية الآن من أشهرها : Kingsley Davis , Human Society (New York : Macmillan, 1949).

يقصده كثير من الأنثر بولوجيين مثل رادكليف براون Brown ورالف لنتون linton ؛ ومالينوفسكى Malinowski ، بل ودور كايم أيضا ، حينما يستخدمون كلمة وظيفة . (ونحن نستخدم اصطلاح وظيفة بهذا المعنى حينما نقول: إن وظيفة الحكومة هى ضمان سلامة النظام القائم فى المجتمع) . وأحيانا ما يتسع هذا المعنى الثانى ، فتشير الوظيفة بذلك أيضا إلى الإسهامات التى تقدمها الجماعة إلى أعضائها (مثل الإسهامات التى تقدمها الأسرة من أجل بقاء أطفالها والمحافظة عليهم) ، أو الإسهامات التى يقدمها المجتمع الكبير للجماعات الصغيرة التى يضمها . وإذن فالاتجاه الوظيفى يؤكد ضرورة تكامل الأجزاء فى إطار الكل ، أو ما يطلق عليه فى بعض الأحيان تساند الأجزاء . ونستطيع أيضا أن نجد هذا الاستخدام لاصطلاح الوظيفة فى كتابات العلماء الذين أشرنا إليهم منذ قليل . وأخيرا نجد البعض يستخدم تعبير التحليل الوظيفى Functional Analysis للإشارة إلى دراسة الظواهر الاجتماعية باعتبارها عمليات أو آثار لبناءات اجتماعية معينة مثل أنساق القرابة أو الطبقة . وقدتستخدم أيضا صيغة مركبة هى التحليل البنائى — الوظيفى Structural-Functional . وهذه الصيغة نجدها مستخدمة بكثرة فى أعمال بارسونز وتلاميذه (والتى سنعرض لها فى الفصل الثامن عشر) . وترجع هذه الصيغة فى الواقع إلى سبنسر . ومن الواضح أن تعدد هذه الاصطلاحات يؤدى إلى الخلط واللبس ، خاصة إذا ما أدركنا أن الإشارة إلى المعانى المختلفة للوظيفة قد تتطلب استخدام اصطلاحات أخرى (٢) .

وإذا ما أمعنا النظر فى التطور الحديث الذى طرأ على علمى الاجتماع والأنثربولوجيا الثقافية ، لاحظنا أن الحركة العلمية المعروفة باسم الوظيفية، تدور بشكل عام حول المعنيين الثانى والثالث من المعانى الأربعة للوظيفة التى أشرنا إليها . فالوظيفية بهذا المعنى هى تحقيق للفرض الذى مؤداه : أن كل الظواهر الاجتماعية التى يغطيها هذان المعنيان ترتبط فيما بينها ، وأن

(٢) C f.R.K. Merton, Social Theory and Social Structae, Glencoe, I11.: The Free Preses, 1949, PP. 322 — 27.

النظرية السوسيولوجية يجب أن تدور حولها . وإذن فالقضية الوظيفية التى تدور حولها كتابات الوظيفيين يمكن تحديدها على النحو التالى : أن النسق الاجتماعى (وهو اصطلاح يستخدمه الوظيفيون غالبا) يمثل نسقا حقيقياً ، فيه تؤدى أجزاؤه وظائف أساسية لتأكيد الكل وتثبيته ، وأحيانا اتساع نطاقه وتقويته . ومن ثم تصبح هذه الأجزاء متساندة ومتكاملة على نحو ما .

والمؤكد أن الاتجاه الوظيفى قد ظهر فى البيولوجيا وعلم النفس والأنثربولوجيا الثقافية قبل أن يظهر فى علم الاجتماع . فالبيولوجيا – كعلم – تدور حول الفكرة التى مؤداها أن كل عضو أو جزء من نسق يطلق عليه كائن عضوى ، يؤدى وظيفة أو وظائف أساسية لبقاء هذا الكائن العضوى ، كما يؤدى هذا العضو بدوره وظائف للنوع الذى ينتمى إليه . وإذن فهناك تأكيد لمبدأ تساند الأعضاء . وباختصار فإن الكائن العضوى – من وجهة النظر البيولوجية – يمثل نسقا يتألف من مكونات ترتبط فيما بينها ارتباطا وظيفياً .

وفى أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين ، ظهرت فى علم النفس أدوات تحليلية مختلفة ، تحاول أن تصف بدقة الأجزاء أو العناصر المكونة للعمليات العقلية مثل الإدارة ، والانفعال ، والإدراك . ولكن هذه الأدوات لم تتمكن فى الواقع من تعيين أو تحديد الوحدة التى تربط هذه العناصر . وما لبثت أن نمت بعدذلك خلال عشرينيات وثلاثينيات هذا القرن مدرسة الجشطالت : التى تذهب إلى أن أى عنصر من عناصر العملية العقلية يجب أن يدرس فى ضوء سياق الكل ، لأن معنى كل عنصر يختلف اختلافا كبيرا عن معنى الشكل أو الكل الكبير الذى يعتبر العنصر جزءاً منه .

أما الاتجاه الوظيفى فى الاثنولوجيا أو الأنثربولوجيا الثقافية ، فقد ظهر على يد فرانز بواس Boas (١٨٥٨ – ١٩٤٢) ، الذى قال فى إحدى مقالاته فى سنة ١٨٨٧ : « نستطيع أن نفهم فن شعب من الشعوب وأسلوبه

المميز ، فقط إذا ما درسنا النتاج المميز لهذا الفن وذلك الأسلوب »[٣] .

ومن الجدير بالذكر هنا أن الوظيفية فى الأنثربولوجيا قد نمت فيما بعد وتطورت لكى تواجه النزعتين التطورية والانتشارية بل وتعارضهما . فالنزعة التطورية كما أوضحناها فى الفصول الأولى من هذا الكتاب قد تحللت إلى نظريات جديدة ، مما ساعد على ظهور الوظيفية. أما النزعة الانتشارية فتمثل وجهة نظر الإثنولوجيين ؛ التى تؤكد انتشار الاختراعات من مراكز ثقافية محدودة العدد نسبياً ، تلك المراكز التى تلعب دوراً بارزاً فى النمو الثقافى . والملاحظ أن الوظيفيين يعارضون الاتجاهات التاريخية التى تنطوى عليها كل من النزعتين التطورية والانتشارية، تلك الاتجاهات التى تحاول تفسير كل عنصر ثقافى إما بوضعه فى إطار تطورى أو فى سياق عملية تاريخية ملموسة تحدد الانتشار الثقافى . وحينما يعارض الوظيفيون ذلك، فإنهم يعلنون فى الوقت ذاته أن تفسير كل عنصر ثقافى يكمن فيما يؤديه هذا العنصر للكل ، وفى تسانده مع العناصر الأخرى التى تشكل الثقافة . ومن المؤكد أن الوظيفيين قد بالغوا — شأنهم فى ذلك شأن أصحاب النظريات الجديدة — فيما ذهبوا إليه ، من أن كل عنصر ثقافى يعتبر وظيفياً ؛ بمعنى أنه يسهم إسهاماً إيجابياً فى الكل الثقافى ، مغفلين بذلك العناصر غير الوظيفية . وهذا ما حدث أيضاً بالنسبة للأنثربولوجيين الثقافيين ، حينما ذهبوا إلى أن كل نسق اجتماعى ينطوى على تكامل تام ، متجاهلين أيضاً كثيراً من مظاهر التفكك الاجتماعى .

ومع أن الدراسات السوسيولوجية الوظيفية قد تأثرت بالاتجاهات السائدة فى البيولوجيا وعلم النفس والأنثربولوجيا الثقافية ، إلا أن ذلك لا يمنعنا من القول بأن نمو هذه الدراسات يعود أيضاً إلى الأعمال الأولى فى علم الاجتماع . فقد ظهرت فكرة تكامل الأجزاء فى « الكل » ، وتساند عناصر المجتمع المختلفة فى فكرة الإتساق العام عند كونت ، وفى فكرة التكامل الناتج عن التباين عند سبنسر ، وفى الاتجاه العضوى عند كولى ، وفى تصور باريتو للمجتمع باعتباره نسقاً متوازناً . أما تأكيد فكرة الدور أو الإسهام الذى تقدمه البناءات الاجتماعية للكل ؛

---

(٣) Fraz Boas, in an article in Science, Vol.9, PP. 85ff.

فيعود فى الواقع إلى كل من دوركايم وتوماس . ولقد اشترك الأخير مع زنانيكى فى إجراء دراستهما عن « الفلاح البولندى » ، تلك الدراسة التى يمكن اعتبارها بحق العمل الرئيسى الأول فى علم الاجتماع الحديث الذى كتب بروح وظيفية .

أعمال أساسية استعانت بالاتجاه الوظيفى :

نشر روبرت ليند Lynd وهيلين ليند مؤلفهما المعنون « الميدلتون » Middletown فى سنة ١٩٢٩ ، الذى أصبح فيما بعد مؤلفاً كلاسيكياً فى التراث السوسيولوجى الأمريكى . وتمثل هذه الدراسة فى الواقع محاولة منظمة لفهم مجتمع محلى أمريكى يمثل إلى حد ما طرازاً من المجتمعات المحلية الأمريكية (وهو مدينة مينسى Muncie بولاية إنديانا) . وينظر الباحثان إلى هذا المجتمع المحلى باعتباره نسقاً اجتماعياً ثقافياً مغلقاً نسبياً ، يحاول أن يُشبع الحاجات الأساسية لأعضائه . ولقد تم التعبير عن هذه الحاجات باستخدام اصطلاحات واسعة مثل : مقومات المعيشة (أى الحصول على احتياجات الحياة) ، وتأسيس مسكن (بما فى ذلك الزواج وتربية الأطفال) ، وتنشئة الصغار ، وقضاء وقت الفراغ ، والمشاركة فى النشاطات الدينية ، والمشاركة فى نشاطات المجتمع المحلى وخاصة فى أمور الحكومة ؛ والاهتمام بأمور الصحة العامة ، والعطف على الفقراء ، وتقديم البيانات . ولدراسة هذه الموضوعات جميعها ، استعان الباحثان بأداة الملاحظة بالمشاركة ، حيث استخدماها بنفس الطريقة التى تتبع فى الدراسات الإثنولوجية . وبالإضافة إلى ذلك استخدم الباحثان بعض الوثائق التاريخية والبيانات الإحصائية .

ولقد أوضحت نتائج الدراسة أن طابع إشباع الحاجات الذى كان سائداً فى « الميدلتون » ، يعبر عن نمط معين من البناء الاجتماعى ؛ قسم على أساسه الباحثان سكان المجتمع إلى طبقتين أساسيتين : الأولى طبقة رجال الأعمال ، والثانية الطبقة العاملة . وتؤدى كل من هاتين الطبقتين وظائف

أساسية مختلفة إلى حد ما . وهذا يعنى بدوره عدم تحقق الفرض الذى يذهب إلى وجود تكامل تام داخل النسق الاجتماعى – الثقافى . فحياة المجتمع المحلى قد تنطوى فى الواقع على تشابك يبلغ حد التعقد ، بحيث تبدو بعض النشاطات النظامية متناقضة إلى حد ما . فقد اتضح للباحثان أن هناك أسراً لا تزال تستخدم أساليب تربية الأطفال التى كانت سائدة فى القرن التاسع عشر ، فى الوقت الذى كانت فيه الأساليب السيكولوجية الحديثة فى إدارة الأعمال منتشرة فى التنظيمات البيروقراطية ؛ فضلا عن سيطرة مبدأ الحرية الاقتصادية المتمثل فى عبارة « دعه يعمل » ، بالمعنى الذى كان سائداً فى القرن الثامن عشر ؛ يصاحب ذلك كله استخدام آلات القرن العشرين . . . وهكذا . ومع ذلك فقد كشف الباحثان عن أن هناك ضرباً من الانتظام فى التغير الاجتماعى . فعلى سبيل المثال ، كان تقبل أفراد المجتمع للاختراعات والمستحدثات المادية أسرع من تقبلهم للأفكار المتعلقة بالعلاقات بين الأزواج والزوجات ، وبين الآباء والأبناء ، وبين الطبقات الاجتماعية . ومن الواضح أن هذه النتيجة تؤيد فكرة التخلف الثقافى عند أوجبرن .

ولقد علق بعض الباحثين على دراسة « الميدلتون » ، بأنها أول دليل على إمكانية تطبيق المناهج والنظريات الانثربولوجية على مجتمعات محلية معقدة حديثة . كما ذكر آخرون أن هذه الدراسة تمثل بداية تاريخ جديد للبحث فى ثلاثينيات هذا القرن . وفى سنة ١٩٣٧ نشر الباحثان مؤلفا آخر هو « الميدلتون فى تحول » Middletown in Transition ، وهو يمثل دراسة تتبعية لمدينة « مينسى » خلال السنوات الأولى من فترة الكساد الاقتصادى . وفى هذه الدراسة اهتم الباحثان ببحث البناء الطبقى ، وعلاقات القوة الاقتصادية والسياسية فى « مينسى » . ومن المؤكد أن هاتين الدراستين قد شجعتا على إجراء دراسات مماثلة سواء فى داخل الولايات المتحدة أو فى خارجها .

ولعل أبرز هذه الدراسات سلسلة بحوث « اليانكى سيتى » Yankee City التى أشرف عليها ووجهها لويد وارنر Warner . ومن أشهر التقارير التى تضمنتها

هذه السلسلة ، تقرير يشتمل على أربعة مجلدات تتناول مدينة صغيرة فى ولاية نيو إنجلند . والملاحظ أن هذا التقرير يتناول – فى المحل الأول – الطبقة وبناء المكانة ، وأنماط العلاقات العرقية ، والنظام الصناعى فى المدينة . أما المجلد الأول والمعنون « الحياة الاجتماعية فى مجتمع محلى حديث » The Social Life of a Modern Community ، فيعرض فيه وارنر وجهة نظره الوظيفية فى ضوء الأفكار الآتية : حينما ينتظم التفاعل فى شكل علاقات محددة ، فإنه يؤدى إلى ظهور أنساق من الجماعات غير الرسمية والرسمية يطلق عليهما بناءات اجتماعية ، تلك التى تنظم بدورها السلوك الاجتماعى للأفراد . وتتضمن كلا من هذه البناءات (كالأسرة ، والتنظيم الاقتصادى ، والكنيسة . . وهكذا) قواعد مستقرة تنطوى على جزاءات رسمية وغير رسمية ، كما أن البناءات الاجتماعية المختلفة ترتبط فيما بينها إلى المدى الذى تشكل فيه كلا ديناميا . وتتأكد العلاقات المتبادلة المتكاملة التى تسود النسق الاجتماعى عن طريق بناء عام واحد يمنح المجتمع الكبير شكلا عاما وطابعاً مميزاً ، فى الوقت الذى يعمل فيه على تكامل البناءات الأخرى فى وحدة اجتماعية . وبذلك يصبح هذا البناء العام أشبه بهيكل يمثل إطاراً لأجزاء الجسم أو أعضائه . ويذهب وارنر إلى أن هذا الهيكل فى مدينة « اليانكى سيتى » وغيرها من المدن الأمريكية يتمثل أساساً فى بناء الطبقات الاجتماعية .

وبالإضافة إلى ماسبق ، نجد غالبية مؤلفات سلسلة « اليانكى سيتى » ، وبعض دراسات أخرى أجراها وارنر مستخدمة نظريته ومنهجه ، حاولت الكشف بشىء من التفصيل عن أنساق الطبقات الاجتماعية مع إبراز علاقاتها بالمكانة الاقتصادية والسلالية فى مناطق مختلفة من الولايات المتحدة . وتبدو الجوانب الوظيفية واضحة فى عدد من هذه الدراسات مثل دراسة الـ « Deep South » (١٩٤١) التى أشرف عليها وارنر ، ودراسة جيمس وست West لمدينة « بلينفيل » Plainville بالولايات المتحدة (١٩٤٥) ، ودراسة هولنجشيد Hollingshead المعنونة « شباب إلمتون » Elmtown's Youth (١٩٤٩) .

أما مؤلف روبن وليامز Williams المعنون « المجتمع الأمريكى » American Society (١٩٥١) ، فيسعى إلى تحقيق هدف أكثر طموحاً ، هو تقديم وصف وتفسير سوسيولوجى للعلاقات الاجتماعية ، وما يصاحبها من معتقدات وقيم تميز شعب الولايات المتحدة بعامة. ولقد حدد وليامز – بداءة – معنى التنظيم الاجتماعى بأنه شبكة من التفاعلات الاجتماعية السائدة ؛ ثم حدد بعد ذلك معنى الثقافة . وخاصة الثقافة المعيارية التى « تتولى تنظيم السلوك » . وذهب بعد ذلك إلى أن النظم Institutions تمثل ذلك المركب من المعايير الذى ينطوى على جزاءات اجتماعية تلقى تأييداً وترتبط بدورها بالحاجات الأساسية أو التوجيهات القيمية . ولقد خصص وليامز الجزء الأساسى من مؤلفه هذا لدراسة النظم الأساسية فى الولايات المتحدة . ولعل أبرز ما ورد فى هذه الدراسة هو إجابة وليامز على التساؤل الذى لا يكف عن طلب الجواب وهو : كيف تتكامل النظم المستقلة استقلالا ذاتياً ؟ ولقد أجاب وليامز على هذا التساؤل فى سياق نظرية مبدئية له عن التكامل الاجتماعى والثقافى ، حيث ذهب إلى أن وسائل تحقيق التكامل هى أولا : التوازن بين مكاسب الفرد ومصالحه . ثانياً : الميكانزمات الظاهرة التى تؤدى إلى التماسك مثل الاتفاق على القواعد التى يتم من خلالها تحقيق المصالح ، ووجود تنظيمات كبيرة تربط معاً كلا من التنظيمات الصغرى والجماعات الأولية وأنساق الضبط الملزم . ثالثاً : رد الفعل إزاء الضغوط الخارجية مثل الحرب أو التهديد بها . رابعاً : القبول العام للقيم والرموز . ويعتقد وليامز أن استخدام هذه المفاهيم التحليلية يمكننا من فهم الأحداث اليومية التى تحدث فى المجتمع . فالإلمام بهذه الميكانزمات التكاملية ليس فى الواقع أمراً عقيما ، لأن كثيراً من الأخطاء التى تحدث فى كل من الحياة العامة والخاصة تنتج – كما يقول وليامز – عن فشلنا فى التنبؤ بالآثار التى تنجم عن أفعال معينة تحدث داخل النسق الاجتماعى الكبير .

وإذا كانت هذه الدراسات قد اهتمت بتناول مجتمعات كبيرة أو مجتمعات محلية صغيرة ، فإننا نستطيع أن نجد أيضاً دراسات استعانت

بالاتجاه الوظيفى ، وإن كانت قد تناولت فقط بعض مظاهر الحياة الاجتماعية. من ذلك مثلا مؤلف ألبرت كوهن Cohen عن « الأولاد الجانحين » Delinquent Boys (١٩٥٦) ، حيث بلور فيه الفكرة التى مؤداها : أن المجتمع الأمريكى يتضمن « ثقافة فرعية للجانحين » ، تتميز باللاانفعية ، والحقد ، والسلبية فى آن واحد ؛ وأن صغار الطبقة العاملة من الذكور يستجيبون مباشرة لهذه الثقافة الفرعية . ولقد أثار كوهن تساؤلا عن أسباب ظهور مثل هذه الثقافة الفرعية ، ثم أجاب عليه فى ضوء الاتجاه الوظيفى ، موضحاً كيف أن هذه الثقافة تلبى الاحتياجات الواقعية التى يتطلبها شباب أسر الطبقة العاملة ؛ ذلك أن أبناء هذه الطبقة يتعرضون غالباً لمشكلات تكيف قاسية ، وخاصة فى المدارس التى تسودها قيم الطبقة الوسطى وتقاليدها. وحينما يحاول أبناء الطبقة العاملة تقويم هذه القيم والتقاليد ، فإنهم يجدون أنفسهم فى مكانة الطبقة الدنيا ؛ وهذا أمر يؤذى مشاعرهم ، نظراً لما تنطوى عليه الثقافة الأمريكية من قيم تؤكد تكافؤ الفرص ، فى الوقت الذى تشجع فيه على ظهور الفروق الطبقية واتساعها . وإذن فالعصابة الجانحة — كما يقول كوهن — ما هى إلا استجابة لهذا الموقف ؛ ففيها يتدرج الجانحون تدرجاً اجتماعياً طبقاً لمعايير تختلف عن المعايير السائدة فى الطبقة الوسطى ؛ ثم ما يلبثون أن يخالفونها بعد ذلك . أما الجناح الفردى فلا يمثل استجابة كافية لهذه الظروف (باستثناء الجناح الذى يتم فى ضوء مفهومى الإحباط — العدوان Frustration-Aggression) . أما النشاط الجانح الذى يتم على نطاق جماعى ، فيتم من خلال عصابة تقيم نسقاً للمكانة وتدعمه . ويحاول كوهن تفسير تشكيل العصابات الجانحة وتكونها فى ضوء المفاهيم الوظيفية ، فيذهب إلى أن العصابات تسهم فى حل مشكلة من المشكلات الأساسية التى تواجه أبناء الطبقة العاملة الأمريكية . والواقع أن أفراد العصابة الجانحة لا يدركون — بالطبع — الوظائف الاجتماعية التى تؤديها العصابة . وهذا موقف يشيع غالباً فى التحليلات الوظيفية ، لذلك نرى ضرورة تناوله هنا بشىء من التفصيل والإيضاح .

فإذا كان كوهن قد فسر دراسته عن «الأولاد الجانحين» فى ضوء الاتجاه الوظيفى عموماً ، إلا أن دراسة وليام جود Goode عن « الدين فى الشعوب البدائية » (١٩٥١) Religion among Ptherimitives ، تمثل دراسة وظيفية واضحة كل الوضوح . فقد ذكر الباحث صراحة أن تحليله يتخذ طابعاً سوسيولوجيا ، ووظيفياً ، ومقارناً فى وقت واحد (حيث أوضح أنه سيتم فى ضوء التوجيه القيمى السائد) . ولقد كانت مناقشته للاتجاه الوظيفى محاولة لربط هذا الاتجاه بالنظرة التى تعتبر المجتمع بمثابة عملية وحدوية Unitary ، ثم ذهب بعد ذلك إلى أن المجتمع قد يسعى إلى تحقيق أهداف لا تنسجم بالضرورة مع أهداف الأفراد . وفى المناقشة النظرية التى قدمها المؤلف ، نجد تأكيداً واضحاً للفكرة الوظيفية التى تؤكد تكامل الأجزاء فى كل واحد . أما الجزء الأساسى من هذه الدراسة فقد خصص لبحث التساند بين الجانب الدينى للحياة الاجتماعية والنشاطات الاقتصادية والسياسية والعائلية فى خمسة مجتمعات بدائية . فقد أوضح الباحث – مثلا – كيف أن الإنتاج الاقتصادى فى قبائل داهومى كان مرتبطاً بقوى خارقة للطبيعة Supernatural . ثم أوضح بعد ذلك كيف ترتبط كل من القوى الخارقة للطبيعة والمقدسة بالأمور الاقتصادية ، وذلك عن طريق تحديد ضروب السلوك الواقعى ، وتحويل الأهداف التى يتعين تحقيقها ، وبث الدافعية فى الأفراد . ولقد خلص جود إلى أن النسق الدينى يسند النسق السياسى بطريقة ظاهرة واضحة ، فضلا عن أنه يدعمه ضمناً وبطريقة رمزية ، من خلال تأكيده للأنماط النظامية التى تجنب المجتمع حدوث صراعات مختلفة . كذلك أوضح الباحث أن بناء الأسرة ونسق المكانة فيها ينعكسان على الدين بشكل مباشر ؛ فالآلهة تشكل الأسر عبر خطوط إنسانية . وبذلك انتهى الباحث إلى أن القواعد الدينية فى هذه المجتمعات تمثل وسيلة أساسية من وسائل التكامل ، من حيث أنها تتضمن قيما مجتمعية عامة تساعد فى توجيه المجتمع ككل . ومع ذلك فلقد أوضح الباحث أن كل عناصر النسق الدينى لم تكن وظيفية بالضرورة ، لأن بعضها

يعوق بالفعل ضروباً من الأفعال قد تؤدى إلى رفاهية المجتمع . ونستطيع أيضاً أن نجد أمثلة على ذلك فى دراسة جود للنشاطات الاقتصادية والسياسية والأسرية .

نحو نظرية وظيفية منظمة :

تمثل الدراسات التى عرضناها عينة صغيرة ، وإن كانت ممثلة للاتجاه الوظيفى الذى يشيع استخدامه الآن فى علم الاجتماع . والمؤكد أن الدعائم النظرية لهذا الاتجاه لم تتبلور إلا منذ فترة قصيرة . ومن المحاولات التى بذلت فى هذا المجال ، تلك التى قام بها عالم الإنثربولوجيا الاجتماعية مالينوفسكى Malinowski (١٨٨٤ — ١٩٤٢) ، الذى ذهب فى مؤلفه « النظرية العلمية للثقافة » (١٩٤٤) Scientific Theory of Culture إلى أن الانثربولوجيا الثقافية هى علم اجتماعى تعميمى (انظر الفصل الأول) . وفى هذا المؤلف قدم مالينوفسكى تعريفاً مبدئياً للوظيفة ، موضحاً إمكانية الاستعانة بالاتجاه الوظيفى فى البحث . كما رفض الاتجاه الذى يحاول أن يربط كل شىء بكل شىء آخر . ولكن يبرر مالينوفسكى رفضه هذا ، دافع عن فكرة عزل النظم عن بعضها حيث قال « إن المنعزل الثقافى هو نظام » (ويلاحظ أن مالينوفسكى يستخدم اصطلاح النظام للإشارة إلى الجماعة الاجتماعية والمناهج التى تتبع لتحقيق فكرة عزل النظم) . وكل نظام يؤدى فى الواقع وظيفة اجتماعية على الأقل ، أو بعبارة أخرى يشبع حاجة اجتماعية مستقرة . ولقد قدم مالينوفسكى بديهيتين تكمنان وراء أية نظرية علمية للثقافة : الأولى أن كل ثقافة يجب أن تشبع الحاجات البيولوجية للإنسان مثل التغذية ، والتناسل ، والحماية من قسوة الظروف المناخية ومن الحيوانات المفترسة . والثقافة بذلك تتيح فرصة الاستقرار ، كما أنها تعمل على تنظيم النمو والتقدم . والبديهية الثانية هى أن الإنجاز الثقافى ما هو إلا تدعيم آلى وتلقائى للفسيولوجيا البشرية ، لأن هذا الإنجاز يرتبط بشكل مباشر أو غير مباشر بإشباع الحاجات

البيولوجية . ولقد ذهب مالينوفسكى إلى أنه من الممكن « أن نربط — بشكل وظيفى — بين الاستجابات الثقافية المختلفة مثل الاستجابات الاقتصادية ، والقانونية ، والتعليمية ، والعلمية ، والسحرية ، والدينية من ناحية والحاجات البيولوجية من ناحية أخرى . « فالتفسير الوظيفى للفن والترويح أو المراسيم العامة يمكن أن يرتبط بشكل مباشر بردود جسم الكائن العضوى للإيقاع أو الصوت أو اللون أو الخط وارتباطاتها »(٤) .

ويذهب مالينوفسكى — الذى يعتبر هو وراد كليف براون من أبرز ممثلى الاتجاه الوظيفى فى الانثربولوجيا الثقافية — يذهب إلى أن النظرية الوظيفية التى قدمها ، هى التى تمثل إحياء جزئياً للحتمية البيولوجية ، وليست دراساته الحقلية الشهيرة عن سكان جزر التروبرياند ، كما يذهب البعض .

ويحاول الوظيفيون المحدثون تطوير نظرية معينة يمكن الاستعانة بها فى دراسة البناء الاجتماعى والتنوع الثقافى . وتتلخص هذه النظرية فيما يلى : أولا : تأكيد وجود الجماعة وإمكانية نمو نسقها الاجتماعى واتساع نطاقه ، مع توضيح إمكانية دوام هذه الجماعة ، فضلا عن تحديد التطورات المختلفة التى تطرأ على ثقافتها ، وخاصة ما تعلق بأهدافها . ويتعين على الدراسات الامبيريقية فى هذا المجال أن تكشف عن المتطلبات الوظيفية Functional Requisites لنسق معين بالذات ؛ أى الظروف التى من خلالها تتحقق أهداف الجماعة . وفى هذا الصدد تستطيع الدراسات الامبيريقية أن توضح أيضاً أن أجزاء معينة من بناء الجماعة أو عناصر معينة من ثقافتها ، يمكن أن تؤدى دورها باعتبارها ميكانزمات تحقق (أو لا تحقق) المتطلبات الوظيفية . وهناك بعد ذلك طائفة من القضايا النظرية يمكن الاستعانة بها كموجهات عامة : الأولى : أن الحاجات الوظيفية العامة يمكن أن تُشبع بطرق مختلفة ، لأن ذلك يتوقف على التباين الاجتماعى والتنوع الثقافى ، كما يتوقف كذلك على ظروف كل مجتمع .

---

(٤) Bronislaw Malinowski; Scientific Theory of Culture (Chapel Hill, N. C : University of North Carolina, 1944), pp. 174 - 75.

ومعنى ذلك أنه يتعين « اختيار » الطريقة أو الوسيلة التى يمكن من خلالها إشباع هذه الحاجات من بين عدد كبير من الممكنات الثقافية . أما القضية الثانية فهى أن عدد هذه الاختيارات يكون دائماً محدوداً . لأنه يخضع لطبيعة الخصائص البيولوجية للإنسان ، كما يخضع أيضاً لحاجاته الاجتماعية والسيكولوجية . والقضية الثالثة والأخيرة هى أن مدى هذه « الاختيارات » فى مجتمع معين ، يتحدد كذلك عن طريق العلاقات المتبادلة بين الاختيارات ذاتها . فإذا تبنى باحث نسقاً معيناً من أنساق القرابة مثلا ، فإن ذلك قد يؤثر على عدد الميادين النظامية الأخرى التى يمكن أن تخضع للدراسة . (وهناك مثالا واقعياً على ذلك ؛ فالنمو الصناعى الحديث فى المجتمعات الزراعية التقليدية أثر على طبيعة التطور السياسى وغيره من ضروب التطور فى الميادين الأخرى) . والمهمة الأساسية للمحلل الوظيفى فى هذا المجال ، هى اكتشاف عدد الممكنات الثقافية وأنماطها فى الظروف الاجتماعية المختلفة . ومن الأعمال الطموحة التى درست هذه النقطة بالذات ، ذلك المؤلف الذى قدمه ماريون ليفى Levy فى سنة ١٩٥٢ والمعنون « بناء المجتمع The Structure of Society » ، حيث نلحظ فيه تأثراً واضحاً بالاتجاه « البنائى — الوظيفى » فى نظرية بارسونز (انظر الفصل الثامن عشر) .

ولقد تطلب تقدم النظرية الوظيفية وتطورها ، فهماً واضحاً لمفهوم « الوظيفية » ذاته ، فضلا عن الإلمام بالمناهج المتطورة التى يمكن أن تستخدم فى تأسيس العلاقات الوظيفية المتبادلة بين الأجزاء المختلفة المكونة للنسق الاجتماعى الثقافى ، والدور الذى تلعبه هذه العلاقات فى تأكيد النسق العام أو الأنساق الفرعية التى يضمها . ومن الجدير بالذكر هنا أن ماريون ليفى(٥) وروبرت ميرتون قد قدما بعض التحليلات التصورية لمفهوم الوظيفة ، والمفاهيم الفرعية المرتبطة به .

---

(٥) Marion Levy, Jr; The Structure of Society (Princeton, N.J. : Princeton University Press, 1952), Chap. 2.

ومن التعريفات الشهيرة للوظيفة ، ذلك الذى قدمه ميرتون حيث قال : « إنها تلك النتائج أو الآثار التى يمكن ملاحظتها ، والتى تؤدى إلى تحقيق التكيف والتوافق فى نسق معين »[٦] . ويبدو لنا أن هذا التعريف مضلل إلى حد ما ؛ فوظيفة بناء جزئى كسمة ثقافية أو عرف أو نظام أو نسق فرعى (ا) قد لا تتلاءم أو تنسجم تماماً مع النسق (ن) وما يرتبط به من نتائج تحدثها (ا) ، بينما قد تتلاءم هذه الوظيفة وتنسجم مع بناء آخر ، وبذلك تستطيع أن تسهم فى تأكيد وجوده ، ولنطلق على هذا البناء (م) . ومعنى ذلك أن الإسهام الذى تسهم به (ا) فى تأكيد (ن) هو (م) . ولنعبر عن ذلك بطريقة أخرى : فالعامل أو السبب الذى يسهم فى تأكيد وبقاء (ن) (وليكن الأسرة مثلا) هو (ا) (مثال ذلك التابو الخاص بنظام المحارم) ، نظراً لوجود (م) (والذى قد يتمثل فى منع التضارب بين أدوار الأسرة) . وإذن فحينما نقول إن منع التضارب فى الأدوار الأسرية هو السبب فى وجود التابو الخاص بنظام المحارم ، فإننا بذلك لا نقدم استدلالا وظيفياً ، بل نقدم فى الواقع تفسيراً غائياً . ونستطيع أن نستنتج من ذلك كله أن مشكلة نشأة السمات الوظيفية لا تزال بعيدة عن نطاق التحليل الوظيفى[٧] .

ولكن ما هى الإجراءات والتدابير التى تستخدم عند دراسة الفروض الوظيفية واختبارها ؟ وهنا يبدو لنا أن التجربة العقلية Mental Experiment هى إحدى هذه الإجراءات والتدابير . فنحن نستطيع فى بعض الأحيان أن نقدر بشكل عام ماذا سيحدث فى مجتمع ما ، إذا ما أدى بناء جزئى وظيفته أو اضطرب فى تأديتها . ويمكننا بعد ذلك أن نعزل – كما يقول ڤيبر – نظاماً اقتصادياً معينا أو نمطاً ثقافياً معيناً ، وبذلك نستطيع تقدير الآثار المحتمل حدوثها على هذا المجتمع . ولكن علينا ألا نتجاهل أو نغفل التحوطات المختلفة

(٦) R.K. Merton, op. cit; P. 50.

(٧) نستطيع أن نجد تطويرا لهذه القضايا فى مقال بردمير Bredemyer المعنون :
"The Methodology of Functionalism", Am. Soc. Rev; Vol. 20(1955) 173 ff.

التى أشار إليها ماكس ڤيبر عند إجراء التجربة العقلية . فبالرغم من أنه (أى ڤيبر) قد أوضح أن التجربة العقلية تعتبر أداة شرعية لإجراء تحليل سببى ، إلا أن هناك حدوداً وقيوداً على استخدام هذه الأداة (أنظر الفصل الرابع عشر) .

ويعد المنهج المقارن أيضاً إجراء آخر يستعان به فى تنمية الفروض الوظيفية واختبارها . والمقارنة هنا يمكن أن تعقد على المستويين الكيفى والكمى . فعلى المستوى الكيفى يمكن أن تتم المقارنة إذا ما وجدنا موقفين اجتماعيين يختلفان بالنظر إلى وجود أو عدم وجود سمة معينة أو بناء جزئى ، حينئذ يمكن أن تظهر النتائج المتباينة التى تنجم عن هذا الاختلاف ، والتى تؤثر بدورها على بقاء النسق الكلى وتدعيمه . أما المقارنة الكمية فلقد تطورت بعض صورها فى أعمال سوروكين (الذى يعد عدواً لدوداً للاتجاه الوظيفى ، بالرغم من أنه يعتبر فى بعض كتاباته وظيفياً متطرفاً ، وهذا ما سنوضحه فى الفصل العشرين) . ولقد قدم سوروكين أساليباً معينة لقياس نسب العناصر الثقافية المتناقضة أو المتسقة وظيفياً قياساً كمياً . مثال ذلك محاولته قياس الفن الدينى فى الثقافتين العلمانية والدينية ، حيث أوضح أنه من الممكن أن يحدث تقلب أو تبدل فى طبيعة « الكل » وتوزيعه (الذى يتألف من مجموعة من العناصر المكونة) عبر الزمان والمكان ، وأن التقلب والتوزيع يؤديان إلى ظهور علاقات وظيفية متبادلة ، إذا ما اتخذا شكل متغيرين مصاحبين . أما إذا اتخذا شكلا عشوائياً ، فإن من العسير إذن أن تتحقق علاقات وظيفية متبادلة . ويؤكد سوروكين أن هذه القضايا ترتبط فيما بينها ارتباطاً شديداً عند دراسة الديناميات الاجتماعية والثقافية .

وهناك إجراء ثالث يستخدم فى التحليل الوظيفى ، يتمثل فى ملاحظة وتحليل النتائج المترتبة على حدوث الاضطرابات المختلفة فى المجتمع ، تلك الاضطرابات التى قد تنشأ عن أحداث داخلية أو خارجية أو كلاهما . فدراسة النتائج المترتبة على إعلان الحرب مثلا أو المترتبة على ظهور اختراع ثورى كالقنبلة الذرية ، قد تكشف عن تأكيد واضح لوجود النسق أو شيوع علاقات

وظيفية فيه . وفى هذه النقطة بالذات يجرى فى الوقت الحاضر كثير من البحوث . وبالرغم من أن أغلبها لا يعلن بوضوح إنتمائه للاتجاه الوظيفى ، إلا أننا نعتقد أن هذه البحوث سوف تسهم فى تطور النظرية الوظيفية إسهاماً عظيماً .

والواقع أن الإجراءات والتدابير السابقة لا تمثل سوى ممكنات منهجية يمكن أن نفيد منها فى إجراء تحليلات وظيفية مختلفة . (وعلينا أن نلاحظ هنا أن كلا من التجربة العقلية ، والمنهج المقارن ، ودراسة آثار الاضطرابات ، قد استخدمها ولا يزال يستخدمها دارسون ينتمون إلى اتجاهات أخرى غير الاتجاه الوظيفى) . ولقد حاول روبرت ميرتون فى مؤلفه الشهير « النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى » Social Theory and Social Structure ، الكشف عن العلاقات المتبادلة بين البحوث الإمبيريقية المختلفة والنظرية الوظيفية.

فى هذا المؤلف قدم ميرتون إسهامات خطيرة للنظرية الوظيفية ، حيث طور نموذجاً أو إطاراً تصورياً منظماً للوظيفية من خلال عرض دقيق « لجوهر التحليل الوظيفى وإجراءاته وأساليب الاستدلال فيه »[٨] ، ثم قدم بعد ذلك تفرقة واضحة وتمييزاً قاطعاً بين الوظائف الظاهرة Manifest والوظائف الكامنة Latent (وهو تمييز أشار إليه ضمناً بعض الدارسين الآخرين) . فالوظائف الظاهرة تشير إلى النتائج الموضوعية التى تحدثها سمة اجتماعية أو ثقافية معينة ، تلك النتائج التى تفرض على الأفراد تبنيها والتكيف معها ؛ فهى إذن نتائج يتوقع الأفراد حدوثها . أما الوظائف الكامنة فتشير إلى النتائج غير المقصودة وغير المقررة . ولتوضيح ذلك نقدم فيما يلى المثال الذى استعان به ميرتون نفسه : فالوظيفة الظاهرة للاستهلاك الاقتصادى هى الانتفاع ، بينما يعد تحقيق الهيبة وتأكيدها ـ على حد تعبير ڤيبلن ـ أحد الوظائف الكامنة لهذا الاستهلاك . ولقد شاع التمييز الذى قدمه ميرتون بين علماء الاجتماع الأمريكيين ، خاصة خلال السنوات القليلة التى تلت طبعة مؤلفه فى سنة ١٩٤٩ . ومن الجدير

(٨) Merton, op. cit; P. 49

بالذكر هنا أن ميرتون ذهب فى إحدى مقالاته القصيرة الرائعة — والتى تناول فيها كيف يواجه الجهاز السياسى الحضرى حاجات الجماعات المختلفة التى لا تشبعها المنظمات الرسمية — ذهب فى هذا المقال إلى أن التمييز الذى قدمه بين النوعين من الوظائف ، كان تمييزاً على درجة بالغة من الأهمية ، لأنه لفت الأنظار إلى الوظائف الكامنة التى كانت مُغلقة على التحليل الاجتماعى عموماً .

وعندما حاول ميرتون مناقشة موضوع الجهاز السياسى ، كشف بجلاء عن أهمية مفهوم « البدائل الوظيفية » Functional Alternatives . وتكمن أهمية هذا المفهوم فى التحليل « حينما نتخلى عن التسليم بفكرة الحتمية الوظيفية التى ينطوى عليها بناء اجتماعى معين » . ومعنى ذلك أنه يتعين علينا ألا نسلم — مثلا — بأن الجهاز السياسى يمثل الوسيلة الوحيدة لمواجهة حاجات جماعات معينة مثل رجال الأعمال ، والطموحين من أفراد المستويات الاجتماعية الدنيا . وإذن فمفهوم البدائل الوظيفية « يركز الاهتمام على مدى التنوع الممكن فى الوسائل . التى تستطيع أن تحقق مطلباً وظيفياً . وبذلك فهو يذيب ذاتية ما هو موجود بالفعل ، وما هو محتم أيضاً »(٩) .

وأخيراً نجد ميرتون يحذر من الاهتمام الشديد بدراسة « الجوانب الإستاتيكية فى البناء الاجتماعى » ، وهو اهتمام أولاه بعض من ممثلى المدرسة الوظيفية . وفى هذا الصدد يستخدم ميرتون مفهوم المعوقات الوظيفية Dysfunctions ليشير إلى « تلك النتائج التى يمكن ملاحظتها ، والتى تحد من تكيف النسق أو توافقه » . (فالتفرقة العنصرية — مثلا — قد تكون معوقاً وظيفياً فى مجتمع يرفع شعار الحرية والمساواة) . ويوضح ميرتون أهمية هذا المفهوم بقوله : « إن مفهوم المعوقات الوظيفية بما يتضمنه من ضغط وتوتر على المستوى البنائى ، يمثل أداة تحليلية هامة لفهم ودراسة الديناميات والتغير »(١٠) .

(٩) Ibid; P. 52.

(١٠) Ibid; P. 53.

ولقد عقدت مؤخراً ندوة بعنوان « الوظيفية فى العلوم الاجتماعية » رأسها دون مارتنديل Don Martindale ، حيث قدمت تسع مقالات من بينها اثنتان ترتبطان مباشرة بميدان علم الاجتماع ؛ الأولى قدمها جان ويتاكر Whittaker (من جامعة كارديف) ، والثانية قدمها رئيس الندوة (دون مارتنديل) . وفى هاتين المقالتين كان هناك اتفاقاً كبيراً بين الكاتبين . فلقد تناولا تقسيم الوظيفية ، حيث قابلا بين الاتجاه الكلى والاتجاه الجزئى فى علم الاجتماع ، واللذان حددهما دون مارتنديل على النحو التالى :

« الاتجاه الكلى هو وجهة النظر التى تعتبر الواقع الاجتماعى مؤلف أساساً من كُليات مرتبطة فيما بينها ، تلك الكليات التى تعلو على الفرد وأفعاله ، والتى تتخذ بدورها طابعاً كلياً كذلك . والملاحظ أننا لا نستطيع أن نحلل الكل إلى مجموعة من الأفعال الفردية . . . » .

أما « الاتجاه الجزئى فهو وجهة النظر التى تعتبر الواقع الاجتماعى مؤلف أساساً من الأفراد وأفعالهم ، لأن الأحداث الاجتماعية تتشكل فقط من خلال تفاعلها »(١١) .

ويعتقد مارتنديل أن أفضل تصنيف للتحليلات النظرية ، يمكن أن يتحقق عن طريق تصميم ثنائية واحدة . والثنائية التى قدمها مارتنديل هنا تتمثل فى التمييز الإبستمولوجى الذى أشرنا إليه منذ قليل ؛ ثم نجده بعد ذلك يطور ثنائية أخرى مشتقة من التعارض بين أمور العقل وأمور الجسد . والملاحظ أن الثنائية الأخيرة تعكس ما هو قائم بين الوضعية وما هو مضاد لها . وبهذه الطريقة طور مارتنديل تصنيفاً رباعياً يتضمن ما يلى : الكلية الوضعية ، والكلية المضادة للوضعية ، والجزئية الوضعية ، والجزئية المضادة للوضعية .

ولكن إلى أى مدى نستطيع الإفادة من هذا التصنيف فى مناقشاتنا

---

(١١) Don Martindale, "Limits of and Alternatives to Functionalism in Sociology", in Don Martindale, ed; Functionalism in the Social Sciences, The American Academy of Political and Social Science Series (Philadelphia : 1956), PP. 150-51.

العلمية ، وفى قدراتنا على النفاذ إلى الوقائع التى نفسرها . (وعلى أية حال فنحن نعتقد أن هذا التصنيف ليس شاملا ، فضلا عن أنه ليس صحيحاً بالضرورة) . ومع ذلك فباستطاعتنا تطبيق ثنائية الكلية – الجزئية على الفارق الأساسى الملحوظ بين ما يطلق عليه اليوم « سوسيولوجيا الجماعات الكبيرة » Macrosociology ، و « سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة » Microsociology . (ويلاحظ أن الإصلاح الأخير يشير إلى « نظرية الجماعة الصغيرة » التى ظهرت حديثاً) . وسيلاحظ القارئ أننا لن نهتم فى هذا المؤلف بدراسة نمو هذه النظرية ، ذلك لأننا نعتقد أنها لا تمثل سوى اهتمام جانبى بالنسبة للنظرية السوسيولوجية عموماً . فنظرية الجماعة الصغيرة تهتم – بطبيعتها – بتفسير السلوك الفردى ، وبذلك فإنها كثيراً ما تختلط بالنظرية السيكولوجية ، تلك التى تثير بدورها تساؤلات أساسية ذات طبيعة فلسفية مثل التمييز بين العقل والجسم . لذلك يبدو لنا أن هذه النقطة خارجة عن نطاق مناقشتنا .

هذا ولا تزال الآراء حول الاتجاه الوظيفى مختلفة حتى الآن . ففى مقال نقدى رائع كتبه ألفن جولدنر Gouldner ، أكد فيه أن الاتجاه الوظيفى يمكننا من تبصر وتفهم أفضل لطبيعة العلاقة السببية . فإذا كانت الأخيرة (العلاقة السببية) تجيب عن « لماذا » ؟ فإن الأول (الاتجاه الوظيفى) يجيب عن « ما الداعى » ؟[١٢] . وبالرغم من أن الاتجاه الوظيفى قد لا يستطيع تفسير نشأة الأنساق الاجتماعية أو تشكلها بدقة ، إلا أنه يمكننا من فهم السبب الذى من أجله تؤدى بعض عناصر هذه الأنساق دوراً ملحوظاً فى بقائها. والشىء المطمئن حقاً أن الوظيفيين المحدثين لا يقعون فى الأخطاء التى وقع فيها علماء الاجتماع الأوائل السابقين على دوركايم ، لأنهم لا يبررون وجود الأنساق الاجتماعية المختلفة بالرجوع إلى فائدتها أو وظيفتها ، بل يدرسون

---

(١٢) "Reciprocity and Autonomy in Functional Theory", in Llewellyn Gross, ed; Symposium on Sociological Theory (Chicago : Row, Peterson, 1959).

الفائدة أو الوظيفة بنفس الأهمية التى يدرسون بها مشكلة سبب وجود النسق ذاته .

الوظيفية من منظور أوسع :

تمثل النظرية الوظيفية وبحوثها اتجاهاً حديثاً حقق نمواً سريعاً . ومع ذلك فبالرغم من الإنجازات الكثيرة التى تمت فى هذا الميدان ، إلا أن كثيراً منها لا يزال موضع تساؤل وجدل . ونستطيع أن نلخص هنا موقف الاتجاه الوظيفى من المشكلات الأساسية فى النظرية السيوسيولوجية على النحو التالى :

هناك تصور سائد ينظر إلى المجتمع باعتباره نسقاً اجتماعياً كما يقول باريتو . والواقع أن أغلب الوظيفيين يعتقدون — وإن لم يكن ذلك صراحة — أن النسق الاجتماعى يؤدى دوره فى ضوء معنى معين وهدف بالذات . فالعمليات التى تتم داخل النسق تهدف — فى المحل الأول — إلى إشباع حاجات الأعضاء . (ويلاحظ أن البعض قد يستخدم فى بعض الأحيان اصطلاح الثقافة بدلا من اصطلاح النسق الاجتماعى) .

وتختلف وحدات الدراسة من باحث لآخر . فمالينوفسكى — مثلا — اختار الجماعة الاجتماعية (التى أطلق عليها نظاماً) . أما روبرت ليند وهيلين ليند ، فقد اهتما بدراسة الحاجات الإنسانية التى يشبعها المجتمع . أما ميرتون وليڤى ، فقد صمما إطاراً شاملا للملاحظة السوسيولوجية ، بينما كانت دراستهما مهتمة — فى المحل الأول — بتناول البناءات الاجتماعية .

والملاحظ أن الاتجاه الوظيفى لم يقدم لنا مناقشة واضحة لمشكلة العلاقة بين الفرد والمجتمع ، هذا على الرغم من أن توماس ، قد قدم لنا عملا رائداً يتناول العلاقات الوظيفية المتبادلة بين الشخصية والثقافة ، على النحو الذى أوضحناه فى الفصل الثانى عشر .

أما التساؤلات المتعلقة بمحددات البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، فقد أجيب عليها فى ضوء مجموعة من العوامل والأسباب المتعددة . فأغلب

الوظيفيين يذهبون إلى أن هناك عوامل متعددة ، ترتبط فيا بينها ارتباطاً وظيفياً بشكل يسهم فى تشكيل المجتمع وفى تغيره .

ومن الواضح أنه ليس هناك اتفاقاً حتى بين الوظيفيين حول تعريف معين بالذات لعلم الاجتماع . فبعضهم – خاصة غير علماء الاجتماع منهم – يحاولون ربط علم الاجتماع بالأنثربولوجيا الثقافية .

وتعانى المناهج المستخدمة فى الاتجاه الوظيفى من ضعف ظاهر . لأنها تعتمد فى الغالب على حدس الباحث أو قدرته على ملاحظة الوظائف المختلفة التى تؤديها البناءات الفرعية أو وحدات النسق . ولقد أشرنا من قبل إلى الإجراءات والتدابير المختلفة المستخدمة فى الاتجاه الوظيفى ، كما ناقشنا كفاءتها . وباستطاعتنا أن نجد معالجة دقيقة للمشكلات المنهجية فى الدراسات الوظيفية فى أعمال كل من ميرتون وليفى .

وتكشف النظرة العامة للاتجاه الوظيفى عن حقيقة مؤداها ؛ أنه لايزال بحاجة إلى اكتشاف « نغمة أساسية » يدور حولها النسق الاجتماعى الثقافى ، وذلك لكى يتمكن من وصف البناء الاجتماعى والثقافة فى ضوء إطار من المفاهيم الوظيفية الخالصة(١٣) . فكما قال سوروكين وميرتون وآخرون : يجب أن نسلم – بادئ ذى بدء – بأن تكامل المجتمع ، ما هو إلا فكرة لا تتحقق بشكل مطلق ، ذلك أن كل مجتمع وكل ثقافة تتضمن عناصر لا تتسق ولا تنسجم بالضرورة مع « الكل » . ومن المؤكد أن أغلب أعمال الوظيفيين ، وخاصة من يعملون منهم فى مجال الانثربولوجيا الثقافية ، لم تستطع تصور إمكانية أن يكون المجتمع نسقاً ديناميـاً غير متوازن . بل وهناك الآن شواهد متعددة تكشف عن مدى

---

(١٣) Cf.W.L. Warner and P.S. Lunt, The Social Life of a Modern Community (New Haven: Yale University Press, 1941; See also Ruth Benedict, Patterns of Culture, B ston, Houghton Mifflin Co; 1934; and P.A. Sorokin, Social and Cultural Dynamics, 4 Vols,; New York, American Book Co; 1937 — 41.

ويلاحظ أن العملين الأخيرين حاولا الكشف عن النغمات الاساسية التى تسود الثقافات الكلية.

تضليل الفرض الأساسى الذى يستند إليه الوظيفيون المتطرفون ، والذى يذهب إلى أن كل أجزاء الثقافة ترتبط فيما بينها ارتباطاً وظيفياً إيجابياً . وكنتيجة لذلك ظهرت صياغات أكثر واقعية . من ذلك مثلا تلك التى قدمها رالف لنتون Linton ، حينما ذهب إلى وجود « عناصر غير وظيفية »(١٤) فى النسق الاجتماعى ، وكذلك الصياغة التى قدمها روبرت ميرتون حينما افترض وجود نتائج لا وظيفية ، فضلا عن وجود نتائج معوقة وظيفياً(١٥) . ومن المؤكد أن مثل هذه الصياغات ستؤدى إلى تطور بعض جوانب النظرية الوظيفية .

ويبدو لنا أن الاتجاه الوظيفى لا يزال قادراً على تقديم المزيد ، خاصة إذا ما علمنا أن الوضعية المحدثة قد أخضعت علم الاجتماع إلى القياس . أما الوظيفية فتنفر من مثل هذا القياس (أو أية أدوات بحث أخرى) ؛ ذلك لأن التحليل الوظيفى يوجه اهتمامه نحو المعنى ، بحيث يمكن القول إنه يكافح من أجل الإجابة على السؤال التالى : ما هو الدور الذى تلعبه الظواهر المختلفة فى تأكيد وتدعيم النظام الاجتماعى الكلى ؟

وحينما يحاول الاتجاه الوظيفى الربط بين الوظيفة والغاية أو الهدف ، فإنه بذلك يتخذ طابعاً شبه فلسفى . ويبدو ذلك واضحاً فيما انتهى إليه جود من أن المجتمعات لديها أهداف خاصة . ولقد عبر دارس بلجيكى هو چان Janne عن ذلك بشكل أقوى وأوضح ، حينما قدم تصوراً لنظرية عامة جديدة ، تحاول أن تربط بين الاتجاهات الأساسية فى علم الاجتماع المعاصر ربطاً تكاملياً(١٦) . ولقد ذهب چان إلى أننا حينما نتكلم عن الوظيفة ، فإنما نشير إلى هدف لا شعورى وموضوعى فى آن واحد . وبعبارة أخرى فإننا ننظر إلى الظواهر الاجتماعية أو العمليات باعتبارها متجهة نحو تحقيق أهداف محددة . وهذا

---

(١٤) R. Linton, The Study of Man, New York, Appleton —Century, 1936, P. 406.

(١٥) Merton, op. cit; PP. 50 — 51.

(١٦) "Fonction et finalité en Sociologie," Cahiers Internationaux de Sociologie, Vol. 16 (1954).

الموقف يظهر بوضوح فى التعليم . فلكى تتمكن المؤسسات التعليمية من أداء وظيفتها ، فإنها تتبنى أهدافاً خاصة بها ، فى الوقت الذى يكافح فيه التلاميذ من أجل تحقيق أهداف شخصية . وحينما يُكمل التلاميذ تعليمهم الرسمى ؛ فإنهم بذلك يمتلكون وسيلة هامة من الوسائل التى تمكنهم من التكيف مع الحياة الاجتماعية . وبذلك يصبح التلاميذ المحور أو المركز الذى يوجه نشاطات الجماعات والأفراد القائمين على سياسة التعليم . كذلك نجد هذا الموقف فى النسق الاقتصادى الذى يرتكز على المشروعات الحرة ، وفى اختراع الآلات الذى تحدده الضرورة الوظيفية لتكيف أعضاء الجماعة مع البيئة . ولقد ذهب هنرى بيرن Pirenne إلى أبعد من ذلك ؛ حينما أشار إلى أنه يمكن تفسير العملية التاريخية بوصفها عملية ذات هدف موضوعى ؛ بحيث يكون هذا الهدف موجهاً نحو جوانب معينة من الحاضر .

ونحن نعتقد بعد ذلك كله ، أن معنى الوظيفية يجب أن يتسع أكثر مما هو عليه الآن . فعالم الاجتماع الوظيفى سيظل واقفاً على أرض آمنة ، طالما أنه قد قيد نفسه بالإجابة على التساؤلات التى تدور فقط حول الإسهامات التى تؤديها الأجزاء المختلفة من أجل تدعيم الكل وتأكيده (أو العكس) ؛ وطالما أيضاً أنه ظل مهتما فقط بدراسة طبيعة ومدى تكامل عناصر النسق الاجتماعى .

الفصل الثامن عشر

علم الاجتماع النظرى

يمثل هذا الاتجاه النظرىSystematic الظاهرة الأساسية فى مرحلة نموالنظرية الاجتماعية فى منتصف هذا القرن . فقد سيطر على ميدان الاجتماع فى الولايات المتحدة ، كما أقره كثير من دارسى الاجتماع فى أوربا واليابان . ولعله من الأفضل — من حيث المدلول اللفظى — استخدام كلمة نظرى هذه للدلالة على هذا الاتجاه . ولكنه مصطلح مصنوع ، وإنه لمن المرغوب فيه للغاية ألا نفرط فى تبنى مصطلحات جديدة فى علم الاجتماع ، حتى « لا نهيئ » الفرصة لمن يريدون تشويه سمعته أن يقولوا بوجود « رطانة » خاصة بالاجتماعيين .

ومصطلح النسق System — الذى يدل على كل مركب تترابط فيه الأجزاء وتتكامل حول نواة مركزية — ليس جديداً على علم الاجتماع . فقد استخدمه سبنسر فعلا ، واحتل مركزاً جوهرياً فى آراء باريتو . غير أن باريتو قد اتبع اتجاها خاطئا فى دراسة المجتمع كنسق اجتماعى . فقد كان النسق الاجتماعى فى نظره نسقا سيكولوجيا إلى حد بعيد ، بمعنى رد الظواهر الاجتماعية إلى عمليات عقلية ، مما عرضه لنقد مدمر من جانب دوركايم .

أما اليوم فيرى أصحاب الاتجاه النظرى — فى تناولهم لمفهوم النسق وتطبيقه على المجتمع — أن كلمة نسق تشير إلى السلوك البشرى فى المجتمع . فيؤكد علماء الاجتماع النظريون ويوضحون أن الظواهر الاجتماعية برغم ارتباطها الوثيق ببعض الظواهر العقلية التى تؤدى إلى السلوك ، إلا أنها مرتبطة ببعضها بشكل بالغ التعقيد ، يختلف عن تصنيف علماء النفس لها . ومن المهم — على أى حال — قبل أن ندخل فى عرض آراء كبار المفكرين النظريين فى عصرنا ، أن نحل غموضا محتملا يمكن أن ينشأ عن استخدام مصطلح **« علم الاجتماع النسقى » (النظرى)** Systematic Sociology عند بعض علماء الاجتماع الألمان ،

وخاصة ليوبولد فون فيزه Von Wiese . إذ يستخدم فون فيزة مصطلح نسق ليشير إلى تناول الظواهر الاجتماعية ، الذى ينتهى إلى بعض الفروض التى يمكن — ويجب — أن تعتبر مكونة لنسق معين (نرجو أن نلاحظ بعناية : أن النسق ليس هو الحقائق ذاتها ، وإنما انعكاسها فى عقول علماء الاجتماع) ، وذلك تميزاً لهذا النوع من الدراسة عن دراسة أصل هذه الظواهر وتطورها . وهو تمييز يشبه إلى حد بعيد التمييز التقليدى بين علم الاجتماع الاستاتيكى (الذى يدرس الثبات) وعلم الاجتماع الديناميكى (الذى يدرس التطور) . ولو أننا يجب — على أية حال — ألا نخلط بين علم الاجتماع الاستاتيكى وبين الاتجاه الذى يعتبر الوقائع الاجتماعية ثابتة لاتتغير . ويهتم جميع الممثلون البارزون للاجتماع النظرى المعاصر بتناول كل من البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى ، وإن اختلفت درجة هذا الاهتمام من عالم لآخر .

سوروكين :

يمكننا بعد أن فرغنا من تعريف علم الاجتماع النظرى أن ننتقل إلى دراسة مؤلفات عالم اجتماع كبير يمكن اعتباره من أصحاب الاتجاه النظرى . وهو عالم يجب — فى نظرنا — أن نفرد له مكانة خاصة ، ونضعه فى المرتبة الأولى من حيث القدرة الإبداعية ، وسعة الاطلاع ، والاستجابة لمتطلبات نسق فكرى علمى ؛ ذلك العالم هو بتيريم سوروكين Pitirim Sorokin ، الذى ولد فى عام ١٨٨٩ .

ولد سوروكين فى قرية نائية من قرى شمال شرق روسيا ، ودرس بجامعة سان بطرسبرج (لينينجراد حاليا) ، واتصل فى مرحلة مبكرة من حياته بمهنة التدريس والبحث العلمى ، والتأليف ، وكذلك العمل السياسى . وفى عام ١٩١٤ نشر دراسة مونوجرافية بعنوان : « الجريمة والعقاب ، الفعل البطولى والجزاء » Crime and Punishment, Heroic Act and Reward .
كما نشر فى عام ١٩١٩ كتاب «نسق علم الاجتماع» System of Sociology

(وقد صدر كلاهما باللغة الروسية ، وكان كتابه هذا ذا طابع سلوكى بعض الشيء) .

ثم عمل سوروكين فى عام ١٩١٧ سكرتيراً لألكسندر كيرينسكى Kerensky رئيس الحكومة الروسية المؤقتة ، وما لبث أن انخرط بعد سقوط كيرينسكى فى سلك المقاومة الفعالة للشيوعيين ، فألقى القبض عليه ، وحوكم ، وحكم عليه بالإعدام ، ثم خفضت العقوبة إلى النفى ، فانتقل إلى تشيكوسلوفاكيا حيث بقى عامين ، سافر بعدهما إلى الولايات المتحدة .

وفى الولايات المتحدة أصبح سوروكين أستاذاً لعلم الاجتماع بجامعة مينوسوتا ، حيث أنجز اثنين من أبرز مؤلفاته هما : « الحراك الاجتماعى » Social Mobility (١٩٢٧) ، و « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » Contemporary Sociological Theories (١٩٢٨) . والمجلد الأخير يمثل دراسة منهجية ونقدية « للمدارس » الرئيسية فى علم الاجتماع ، يبرز فيه مدى اختلاف اتجاهات هذه المدارس إزاء مشكلة العوامل التى تدخل فى تحديد البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى . وفى عام ١٩٣٠ أصبح سوروكين أستاذاً لعلم الاجتماع بجامعة هارفارد ، وهناك أسس أول قسم لعلم الاجتماع بهذه الجامعة ، حيث ظل رئيساً له طوال عشر سنوات . وقد كانت سنوات عمله فى هارفارد خصبة فى ميدان التأليف . وتضم مؤلفاته الرئيسية العمل الضخم : « الديناميات الاجتماعية والثقافية » Social and Cultural Dynamics (أربع مجلدات ١٩٣٧ — ١٩٤١) ، والدراسة المونوجرافية : « المقولات الثقافية الاجتماعية : العلية ، والزمان ، والمكان » Sociocultural Causality, (١٩٤٣) Time and Space) . ويمكن أن تعتبر هذه الدراسة جزءاً مكملا لكتاب الديناميات الذى أشرنا إليه . كما نشر دراسة منهجية (نظرية) فى علم الاجتماع تعتبر فريدة فى علم الاجتماع الأمريكى من حيث شمولها وتكاملها هى : « المجتمع ، والثقافة ، والشخصية » (١٩٤٧) Society, Culture and Personality .

وفى عام ١٩٥٠ قدم إضافة أساسية إلى كتابه « النظريات السوسيولوجية »

بنشر : « الفلسفات الاجتماعية فى عصر متأزم » The Social Philosophies of an Age of Crisis، ثم أصدر عام ١٩٥٦ كتابه « بدع ونقائص فى علم الاجتماع المعاصر » Fads and Foibles in Contemporary Sociology وهو تقويم نقدى لعلم الاجتماع فى منتصف القرن العشرين . ثم نشر فى عام ١٩٦٦ « النظريات السوسيولوجية فى عالم اليوم » Sociological Theories of Today .

وقد احتفل سوروكين فى عام ١٩٥٩ بعيد ميلاده السبعين ، حيث أخرج محبوه وتلاميذه السابقون مجلدين تكريماً لهذه المناسبة ، أشرف على تحرير أولهما البروفسور فيليب ألين P. Allen وكان بعنوان « سوروكين فى الميزان » (١٩٦٢) Sorokin in Retrospect . ويتألف من مقالات تتناول جوانب مختلفة من المساهمات التى قدمها سوروكين . أما الآخر فقد أشرف على تحريره البروفسور إدوارد ترياكيان E. Tryakian ، وهو بعنوان « النظرية السيوسيولوجية ، والقيم ، والتغير الثقافى الاجتماعى » (١٩٦٣) Sociological Theory, Values, and Sociocultural Change . وهو يضم مقالات متفرقة على طريقة المؤلفات التذكارية التى تصدر احتفالا بمناسبة معينة[١] . وقد نشر سوروكين نفسه مؤخراً ترجمة ذاتية ممتعة بعنوان « رحلة طويلة » A Long Journey . وقد عملت هذه المؤلفات جميعاً على أن تخلق لسوروكين اسما رناناً فى ميدان علم الاجتماع فى أمريكا . ولما كان سوروكين ناقداً مخلصا أبداً ، وشخصية ذات رأى تدلى به فى كل مناسبة ، فقد انتخب رئيساً لجمعية علم الاجتماع الأمريكية لعامى ١٩٦٤ و ١٩٦٥ .

وتبدو الشهرة الكبيرة التى يتمتع بها سوروكين فى الولايات المتحدة وفى خارجها فى الترجمات العديدة التى صدرت لكثير من مؤلفاته ، وإعادة طبع

---

(١) وقد ساهم كاتب هذه السطور فى كلا الكتابين ؛ فنشر فى الكتاب الأول مقالا يناقش آراء سوروكين فى الحرب ، والثورة ، والكوارث الاجتماعية . وفى الكتاب الثانى دراسة عن علم الاجتماع عند لوجى ستورزو Luigi Sturzo .

مؤلفيه « الحراك الاجتماعى » و « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » مؤخراً ، والمشروع الذى يجرى العمل فيه حالياً فى انجلترا لاختصار كتابه « النظريات السوسيولوجية المعاصرة » وربطه بكتابه الحديث « النظريات السوسيولوجية فى عالم اليوم » (١٩٦٦) . ويمثل الكتاب الأخير مسحا شاملا وعرضا نقديا لأبرز المؤلفات التى صدرت فى ميدان علم الاجتماع ، وكذلك للمساهمات التى أنجزت فى فروع أخرى ذات أهمية سوسيولوجية خاصة . وتقدملنا هذه الدراسة الطموحة أحدث مراجعة لنظريات سوروكين الخاصة ، نطالعها فى القسم التمهيدى من الكتاب ، كما تناقش الأنواع الرئيسية للنظريات السوسيولوجية مصنفه إلى الفئات التالية :

١ ـ النظريات الاسمية ـ التفردية Nominalistic-Singularistic .

٢ ـ نظريات الأنساق الثقافية .

٣ ـ نظريات الأنساق الاجتماعية .

٤ ـ تصنيفات الأنساق الثقافية الاجتماعية (بمافى ذلك نماذجها المتغيرة) .

على أن سوروكين لا يعين مكان نظرياته فى هذا الإطار التخطيطى ، ولكننا يمكن أن نرتب استنتاجا من بعض التعليقات ، أنه يعتبر إنتاجه الخاص صورة خاصة من « علم الاجتماع التكاملى » مرتكزا على تراث أرسطو .

ويمكن تصنيف مؤلفات سوروكين إلى مؤلفات تساهم أساسا فى علم الاجتماع النظرى Systematic الخالص ، وأخرى تتناول علم الاجتماع التاريخى (أو الديناميكى) Dynamic . وسوف نتناول فى هذا الفصل المجموعة الأولى ، مرجئين الاجتماع التاريخى عنده إلى الفصل العشرين من كتابنا هذا .

ولقد أشرنا فى الفصل الأول إلى أن سوروكين قد عرف علم الاجتماع على نحو يبدو مقبولا من جانب علماء الاجتماع على اختلاف اتجاهاتهم ، وبشكل يحدد لنا بدقة مجال علم الاجتماع النظرى ؛ فيقول إن علم الاجتماع هو دراسة الخصائص العامة المشتركة بين جميع أنواع الظواهر الاجتماعية ،

والعلاقة بين هذه الأنواع . وكذلك العلاقة بين الظواهر الاجتماعية وغير الاجتماعية[٢] . أما فى كتابه « المجتمع والثقافة والشخصية » ، فقد قدم تحديداً آخر للميدان ، يعين بشكل أكثر دقة ميادين البحث السوسيولوجى التى تتفق وهذا التعريف : فيقول إن علم الاجتماع هو النظرية العامة لبناء وديناميات :

(ا) الأنساق والكتل Congeries الاجتماعية (العناصر غير المتسقة وظيفيا) .

(ب) الأنساق والكتل الثقافية .

(حـ) الشخصيات من حيث : الجانب البنائى ، وأنماطها الأساسية ، والعلاقات الداخلية بينها ، وعمليات الشخصية [٣] .

وتحتاج بعض المصطلحات المستخدمة فى هذا التعريف إلى شىء من التفسير ، نعرضه فى الصفحات التالية .

يتفق سوروكين مع رأى كثير من علماء الاجتماع — ابتداء من زيمل — فى اختيار **التفاعل** كوحدة ينبغى أن تحلل إليها الظواهر الاجتماعية . ويشرح ذلك قائلا : « لا يوجد الكيان فوق العضوى Superorganic (وهو مصطلح سبق أن استخدمه هربرت سبنسر) — فى صورة المقطورة — إلا فى ميدان الكائنات البشرية المتفاعلة مع بعضها ، وفى نتاج هذا التفاعل [٤] . فمفهوم التفاعل — فى هذا السياق — يشير إلى « أى حدث يؤثر فيه أحد الأطراف تأثيراً ملموسا على الأفعال الظاهرة أو الحالة الفعلية للطرف الآخر »[٥] . ويمكن أن تكون العناصر الداخلة فى التفاعل إما أفرادا من البشر أو جماعات منظمة من الكائنات البشرية .

---

(٢) Pitirim A. Sorokin, Contemporary Sociological Theores (New York : Harper, 1928), P. 760.

(٣) Pitirim A. Sorokin, Society, Culture, and Personality (New York : Harper, 1947), P. 17).

(٤) Ibid. 4.

(٥) Ibid. 40.

ويحدد سوروكين مفهوم التفاعل بالقول بأن : « أصدق النماذج تمثيلا لأى ظاهرة ثقافية اجتماعية هو التفاعل الهادف الذى يتم بين فردين أو أكثر[٦] . ولعل سبب هذا التحديد يرجع إلى مفهوم سوروكين عن التفاعل الثقافى الاجتماعى . وينطوى هذا المفهوم الأخير على ثلاثة مكونات مترابطة ارتباطا لا انفصام له .

١ – **الشخصية** باعتبارها موضوع التفاعل .

٢ – **المجتمع** باعتباره مجموع الشخصيات المتفاعلة .

٣ – **الثقافة** باعتبارها مجموع المعانى والقيم والمعايير الموجودة لدى الشخصيات المتفاعلة ، وباعتبارها كذلك مجموع الوسائل التى تشيء هذه المعانى ، وتجعلها اجتماعية ، وتقوم بتوصيلها »[٧].

ويخضع كل واحد من هذه المكونات الثلاثة للتحليل الشامل فى مؤلفات سوروكين ، وإن كانت معالجته لمفهوم الثقافة تمثل –بفارق كبير– أهم مساهماته على الإطلاق .

ويأخذ المجتمع صورة متبلورة فى **الجماعات الاجتماعية أو الأنساق الاجتماعية** . ويمكن أن تكون الجماعات – تبعا لنوع التفاعل الموجود فيها – منظمة ، أو غير منظمة ، أو مفككة . ويقول سوروكين :

توصف الجماعة الاجتماعية – باعتبارها جملة من الأفراد المتفاعلين – بأنها منظمة ، عندما تكون هناك درجة ما من الاتساق الداخلى بين المجموعة الأساسية من المعانى والقيم كسبب لتفاعل هؤلاء الأفراد ، وعندما تأخذ هذه المجموعة شكل المعايير القانونية التى تحدد بدقة جميع أفعال وأرجاع الأفراد المتفاعلين فى علاقتهم إزاء بعضهم البعض ، وإزاء من هم خار الجماعة ، وإزاء العالم ككل ، وكذلك عندما تكون هذه المعايير فعالة ، ملزمة – وعند الضرورة ، مفروضة – لسلوك الأشخاص المتفاعلين[٨].

(٦) Ibid; P. 40.

(٧) Ibid; P. 63.

(٨) Ibid; P. 70.

ولعله يمكن تحليل هذه العبارة المعقدة بعض الشيء إلى أربع قضايا مترابطة :

١ — تتصف كل جماعة منظمة « بمجموعة أساسية من المعانى والقيم » . وهنا يستخدم مصطلح « معنى » كمرادف « لفكرة » تقريبا . وتشبه هذه القضية رأى مدرسة النظم والمؤسسات (انظر الفصل الحادى والعشرين من هذا الكتاب) ، القائل بأن الجماعة الاجتماعية تقوم حول فكرة موجهة Directive Idea ، أى فكرة تعبر عن بعض القيم التى يتعين على الجماعة تحقيقها[٩] .

٢ — يجب أن تكون المجموعة الأساسية من الأفكار والقيم متسقة مع نفسها ، وهو مبدأ يقترب اقترابا وثيقا من القضية التى يؤمن بها كثير من الوظيفيين .

٣ — تتخذ هذه الأفكار والقيم شكل المعايير التى يجب على أعضاء الجماعة الانصياع لها .

٤ — يجب أن تكون هذه المعايير — التى يسميها سوروكين « المعايير القانونية » — فعالة ، ومن ثم يمكن فرضها فرضا فى بعض الأحيان .

على أننا ينبغى أن نلاحظ هنا ، أن التوحيد بين معايير سلوك الجماعة والقانون ، لا يمكن أن يكون سليما ، إلا إذا أخذنا مصطلح « القانون » بمعنى أوسع بكثير من المعنى الذى يستخدم به عادة . ويعرف سوروكين المعيار القانونى — سالكا فى ذلك نهج العالم الروسى بترازهيتسكى Petrazhitsky —[١٠] بأنه ذلك الذى يعين لأحد الأطراف حقوقه وما يقابلها من واجبات إزاء الطرف الآخر . وتضفى هذه الصياغة على المفهوم معنى أكثر شمولا من ذلك الذى

---

(٩) يكون هذا الفرض جزءاً هاما من نظرية كثيرين من علماء الاجتماع مثل ماكيفر Mac Iver على سبيل المثال . وهكذا نجد تحليل ماكيفر للجماعات — كما سيتضح فى سياق هذا الفصل فيما بعد — يعتمد اعتماداً كبيراً على أنماط المصالح Interests (أو القيم Values) التى تعتمد عليها هذه الجماعات

(١٠) أصبح من الممكن الآن الاطلاع على مؤلف بترازهيتسكى الضخم « نظرية القانون والدولة » Theory of Law and the State (صدر فى مجلدان عام ١٩٠٧) فى ترجمة إنجليزية مختصرة له صدرت تحت عنوان : « القانون والأخلاق » Law and Morality ، كمبردج ، ماساشوسيتيس ، مطبعة جامعة هارفارد ، ١٩٥٥ .

ينسب للمعايير القانونية الشرعية ، التى تحتاج إلى أن يفرضها مجتمع منظم سياسياً .

ويرى سوروكين أنه يمكن أن يشتق من تعريفه للتفاعل – الذى يركز على السلوك البشرى الذى يؤثر فى الآخرين – القضية التى مؤداها أن : « أى جماعة من الأفراد المتفاعلين هى أولا وقبل كل شىء « وحدة وظيفية علية » Causal — functional unity تتميز كل مكوناتها بالاعتماد المتبادل والواضح على بعضها البعض »[11]. فسوروكين يرى – بعبارة أخرى – أن كل جماعة اجتماعية – حتى الجماعة غير المنظمة – تمثل « نسقا اجتماعياً » .

ولكن كيف يتناول سوروكين الثقافة التى تمثل – كما ألمحنا من قبل – جزءاً هاماً من نظريته ؟ يعرف سوروكين الثقافة فى كتابه « الديناميات الاجتماعية والثقافية » بأنها « مجموع كل شىء يخلقه – أو يعدله – النشاط الشعورى أو اللاشعورى لاثنين أو أكثر من الأفراد المتفاعلين مع بعضهم أو الذين يؤثر أحدهم فى تحديد سلوك الآخرين »[12]. ولقد سبق أن رأينا أنه قد عرف الثقافة فى كتاب « المجتمع والثقافة والشخصية » فى ضوء عناصرها المكونة لها . أما فى هذا الكتاب فإنه يضمن تعريف الثقافة تعريف التفاعل الاجتماعى ، ويحدد كلا من مكوناته تحديداً دقيقاً ، ويوضح مدى ارتباطه بالمكونات الأخرى . فهناك أولا : «أنساق ثقافية بحتة» هى أنساق للمعانى أو الأفكار فى أكثر صورها أولية ، مثل القضية التى تقول إن ٢×٢ = ٤ . فمثل هذه الأنساق مستقلة عن قبولها أو رفضها من جانب الناس . ثم هناك ثانياً : نسق ثقافى يمكن أن يتشىء » (يصبح شيئاً) أو يعبر عنه بطريقة تجعل من الممكن أن يعرفه الناس . ويمكن ثالثاً : للأنساق الثقافية أن « تصبح اجتماعية » ، أى تصبح ذات فعالية فى التفاعل الاجتماعى . فنسق المعانى الذى يتم التعبير عنه فى صورة قابلة للتوصيل ، والذى يكون عنصراً هاماً فى أخذ مجالات

---

(١١) Sorokin; Society, Culture and Personality, P. 147.

(١٢) Pitirim A. Sorokin, Social and Cultural Dynammics, 4 Vols. (New York: American Book; 1937 — 41), Vol. 1, P. 3.

التفاعل، هو نسق ثقافى اجتماعى . وهذا النسق الثقافى الاجتماعى Sociocultural System مفهوم محورى فى النظرية السوسيولوجية عند سوروكين .

ولعل أهم خصائص الأنساق الثقافية والأنساق الثقافية الاجتماعية ميلها إلى التكامل فى أنساق على مستويات أعلى وأعلى . وقد عالج سوروكين مشكلة التكامل الثقافى فى المجلد الأول من « الديناميات الاجتماعية والثقافية » بشكل مختلف عن معالجته لها فى المجلد الرابع من نفس الكتاب ، وكذلك فى كتاب « المجتمع والثقافة والشخصية » . إذ يقرر سوروكين فى الموضع الأول أنه : «يمكن رد الروابط العديدة بين مختلف عناصر الثقافة إلى أربعة أنماط أساسية ، وهكذا نجد الروابط الثقافية تتميز بالتجاور الاتساعى أو الميكانيكى ، أو بالارتباط الراجع إلى بعض العوامل الخارجية ، أو بالتكامل العلى أو الوظيفى ، أو — أخيراً — بالتكامل الداخلى أو المنطقى الهادف (١٣) . ويطابق هنا بين التكامل العلى الوظيفى للظواهر الثقافية الاجتماعية والعلاقات العلية الوظيفية فى عالم الظواهر الطبيعية ، كما يتضح فى تماثل العلاقات بين المتغيرات . غير أن معيار التكامل المنطقى الهادف logico—meaningful integration هو هوية المعنى أو الفكرة الأساسية .

ويظهر سوروكين فى دراسته الأحدث للروابط الثقافية بعض الميل إلى إنكار —أو التقليل من — إمكانية تطبيق مفهوم العلية (كما هو مستخدم فى العلوم الطبيعية على الأقل) على الظواهر الثقافية الاجتماعية ، وإلى مطابقة العلية الثقافية الاجتماعية بالتكامل المنطقى الهادف . فيقول فى كتاب « المجتمع والثقافة والشخصية » إنه « يمكن أن تكون الظواهر الثقافية — من حيث علاقتها ببعضها البعض — إما متكاملة (تماسك) ، أو غير متكاملة(محايدة) أو متناقضة (تنافر) . فتكون متكاملة عندما يكون بين ظاهرتين ثقافتين أو أكثر — متفاعلتين أى مرتبطتين علياً — اتساق منطقى ،أو اتساق جمالى بالنسبة للظواهر الفنية» . فتكون هذه الظواهر عندئذ أنساقا ثقافية اجتماعية . ويستطرد سوروكين

(١٣) Ibid;, vol, 1. P. 10.

قائلا : « ليست فقط المعانى . والقيم. والمعايير هى التى يمكن أن يقوم بينها علاقة اتساق منطقى أو جمالى . أو عدم ارتباط . أو تناقض ؛ وإنما بين الأفعال الظاهرة كذلك . وغيرها من الوسائل المادية ؛ طالما أنها تحدد وتعبر عن المعانى والقيم والمعايير الخاصة بها »(١٤).

وتكشف كتابات سوروكين النظرية عن اهتمامه بتدرج الأنساق الثقافية الاجتماعية ودرجة تكاملها . فهو يعتبر النسق الثقافى الاجتماعى الكلى « للسكان » « نسقا فوقيا » Supersystem يتصف بالتكامل إلى حدما . ويتكون كل نسق فوقى من الأنساق الخمسة الأساسية ذات الأهمية الوظيفية الجوهرية وهى : اللغة ، والدين ، والفنون ، والأخلاق . والعلم . وينقسم كل منها بدوره إلى أنساق ، وأنساق فرعية . وأنساق فرعية الفرعية وهكذا ، تتصف هى الأخرى بالتكامل إلى حدما .

ويؤكد سوروكين أن « النسق الفوقى » عنده لايتطابق على الإطلاق مع مجموع العناصر (المواد) الثقافية الموجودة فى مجتمع ما . ذلك أن الثقافة الكلية لمجتمع ما تتضمن — علاوة على النسق الفوقى — عددا معينا من **الكتل** Congeries . وترتبط هذه الكتل مع بعضها البعض ومع النسق الفوقى نفسه على أساس التجاور الميكانيكى أو الارتباط الناشئ عن عوامل خارجية . ويعارض سوروكين — فى عرضه لهذه النقطة — معارضة قوية ومقنعة الفكرة التى يؤمن بها بعض غلاة المذهب الوظيفى ، الذين يرون أن جميع العناصر الثقافية تؤدى بالضرورة وظائف إيجابية فى النسق الذى تنتمى إليه .

على أن سوروكين يكرس اهتمامه الأساسى للأنساق الفوقية الكبرى. فيقول إن كل نسق فوقى يتصف بفكرة أساسية أو موضوع أساسى ، تمثل النظرة السائدة إلى الحقيقة فى ثقافة معينة . وهكذا يمكن أن يعزو الناس صدقا مطلقا لشهادة حواسهم ، وفى هذه الحالة يطلق سوروكين على النسق الفوقى

---

(١٤) Sorokin, Society, Culture, and Personality, P. 314.

اسم « نسق حسى » Sensate . أما إذا قبل الناس بصفة عامة حقيقة العقيدة ، فاعتقدوا أن وراء الانطباعات الحسية واقع آخر أكثر عمقا ، فيطلق سوروكين على النسق الفوقى اسم نسق « فكرى » Ideational . ومن الممكن أن يحدث ارتباط بين هذين الاتجاهين؛ فإذا كان الارتباط بين النسق الحسى والنسق الفكرى منسجما ، فإننا نكون بصدد نسق ثالث للحقيقة — ذى طبيعة عقلية — مما يشير إلى وجود نسق فوقى «مثالى» Idealistic . أما إذا اقتصرت الصلة بين نسقى الحقيقة الأساسيين — الحسى والفكرى — على مجرد التجاور ؛ فإننا نكون بصدد نسق « مختلط » .

ويمثل تصنيف الأساليب Styles (وهو مصطلح لم يستخدمه سوروكين) الثقافية الأربعة الأساسية — الحسى ، والفكرى ، والمثالى ، والمختلط — أساس نظريته فى التغير الاجتماعى : وهو الموضوع الذى سنعرض له فى الفصل العشرين من كتابنا هذا .

ولعله يمكن عرض القضية الرئيسية عند سوروكين — التى نماها وأفاض فى شرحها فى المجلدات الأربع لكتاب الديناميات وفى غيرها من المؤلفات — على النحو التالى : تتخلل الفكرة الأساسية للنسق الثقافى الاجتماعى الفوقى نسيج المجتمع والثقافة . فإذا عرفنا نسق الحقيقة السائد فى المجتمع ، أصبحنا قادرين بالتأكيد على استنتاج الطبيعة العامة لفنه ، وموسيقاه ، وفلسفته ، وأخلاقه ، وكذلك الأنواع السائدة للعلاقات الاجتماعية فيه . وبهذه الطريقة يمكن — فى رأى سوروكين — اتباع منهج علمى فى تناول أسلوب الثقافة — وهو الموضوع الذى عالجه دارسون آخرون بطريقة انطباعية إلى حدما — بل ويمكن دراسته دراسة كمية . (سوف نعرض فيما بعد لآراء سوروكين المنهجية) .

أشرنا فيما سبق إلى أن سوروكين يعرف علم الاجتماع بأنه النظرية العامة لبناء وديناميات الأنساق الاجتماعية ، والأنساق الثقافية و « الشخصية » . وتعتبر دراسة الشخصية عنده هى أقل الدراسات نمواً ، وربما كانت أقل جوانب

دراسته تأثيراً . على الرغم من أنه يخصص بشكل مباشر فصلين كاملين من كتاب « المجتمع والثقافة والشخصية » لدراسة هذا الموضوع ، علاوة على عدد كبير من الفقرات في هذا المؤلف وفي غيره . وتدلنا العبارة التالية على اتجاه سوروكين السوسيولوجى التقليدى إلى حد كبير : —

« الشخصية عبارة عن عالم صغير ، يعكس العالم الكبير الثقافى الاجتماعى ، الذى يولد فيه الفرد ويعيش . فحياة الفرد دراما كبيرة تتحدد أولا من خلال عالمه الاجتماعى ، ثم من خلال الخصائص البيولوجية لكيانه العضوى . وحتى قبل أن يولد الكيان العضوى يتدخل العالم الثقافى الاجتماعى فى التأثير على خصائصه وتحديدها . ويظل ملتزما — دون لين — بعملية التشكيل حتى وفاة الفرد ، وبعد وفاته أيضاً » (١٥) .

فعلى الرغم من أن سوروكين يؤكد بشدة تأثير البيئة الثقافية الاجتماعية فى تشكيل الشخصية ، إلا أنه — مثل سائر علماء الاجتماع اليوم — يتجنب تفسيراً سوسيولوجياً متحيزاً مغالياً للسلوك البشرى . فهو يعتبر الفرد والشخصية من ناحية ، والمجتمع والثقافة من ناحية أخرى ، عناصر مستقلة ومتفاعلة فى كل واحد . كما أنه لا يقول بوجود تطابق كامل بين الثقافة والشخصية . غير أن سوروكين يؤكد الطبيعة « التعددية » لبناء الشخصية : فيعتبر تعدد الذوات (جمع ذات) فى داخل الفرد انعكاسا لتعدد الجماعات و « الأنا الاجتماعية Social Egos » المتعددة للفرد ، الناشئة عن عضويته فى جماعات مختلفة (١٦) . ونجد سوروكين يربط فى مؤلفه القديم « الحراك الاجتماعى » ، وكذلك فى مؤلفاته التى صدرت حديثاً بين الأنماط والتغيرات الثقافية الاجتماعية وتفكك الشخصية . كما يعتقد أن كلا من الأنساق الثقافية الاجتماعية العريضة — الحسية ، والفكرية ، والمثالية — يخلق أنماطا متميزة من الشخصية .

---

(١٥) Ibid; P. 714.

(١٦) أنظر على وجه الخصوص: Society, Culture and Personality, Chaps. XIX and XLVIII.

وبينما يستخدم سوروكين تعبير « الروح الامبيريقية » Empirical soul (التى يطابق بينها وبين « الذات » أو« الأنا »)، يشير بحق إلى أن تحليل « الروح فوق الامبيريقية أو الترانسندنتالية » يقع خارج حدود الدراسة السوسيولوجية ، « لأن تحليلها يدخل فى نطاق الدين والميتافيزيقا »(١٧) .

وقد وصلت آراء سوروكين المنهجية إلى ذروة نموها فى المجلد الرابع من كتاب «الديناميات»وفى كتاب «المقولات الثقافية الاجتماعية : العلية ، والزمان والمكان» . وهو يعتبر نفسه منتميا « لمدرسة تكاملية » فى علم الاجتماع ، تدرس الظواهر الاجتماعية من نواح ثلاث . فمن الناحية الامبيريقية تدرس الظواهر الاجتماعية عن طريق الإدراك الحسى والملاحظة الامبيريقية الحسية . أما الجانب الثانى والذى يمثل المظهر «العقلى المنطقى» للظواهر الثقافية الاجتماعية، فيجب أن يفهم من خلال المنطق المطوف Discursive (غير المتتابع) للعقل البشرى . وأخيراً فإن « للواقع الثقافى الاجتماعى جانباً فوق حسى ، وفوق عقلى ، وفوق منطقى . ويتمثل هذا الجانب فى الأديان الكبرى، والأخلاق المطلقة ، والفنون الجميلة العظيمة حقيقة . . . . ويجب أن يفهم هذا الشكل من الواقع الثقافى الاجتماعى عن طريق قوة الإيمان (الاعتقاد) ، أى عن طريق فعل حدسى أو تجربة صوفية فوق حسية ، وفوق عقلية وفوق منطقية »(١٨).

والعبارة السابقة غامضة ولاشك ، ذلك أن الحدس ليس معادلا لفعل الاعتقاد الذى ينطوى على قبول نوع من الكشف الإلهى. ونلاحظ أن تصور سوروكين للحدس شديد الاقتراب من عملية « التجريد الفكرى » الفينومينولوجية ، التى سنتناولها بالمناقشة فى الفصل الحادى والعشرين . لذلك نجد أن التعددية المنهجية عند سوروكين، ليست بالشمول الذى تبدو به لأول وهلة. على أننا نسلم

(١٧) Ibid; PP. 345 ff.

(١٨) Pitirim Sorokin, Sociocultural Causality, Time and Space (Darham: Duke University Press, 1943), PP. 227 — 28.

— بالطبع — بأن موقفه المنهجى هذا لا يحوّل نظريته السوسيولوجية (بالمعنى الذى حددناه فى الفصل الأول للنظرية) إلى نظرية فلسفية .

على أنه من أكثر جوانب الفكر المنهجى تخييبا للآمال، عدم دقته فى تحديد ما يسميه « **المنهج المنطقى الهادف** » . فالأمر مفهوم طالما أن هذا المنهج منطقى بحت . وربما كانت مقارنة الظواهر الفنية ببعضها مفهومة هى الأخرى (على الرغم من أن بعض العلماء المتخصصين ينكرون هذا). أما ربط الظواهر الفكرية بالظواهر الجمالية فيثير مشكلة خطيرة . فكيف يتسنى لنا أن نثبت بشكل أكيد — اعتمادا على التلازم فى الزمان والمكان — أن بعض تشكيلات الظواهر الفكرية Configurations متكاملة تكاملا « داخليا » أو هادفا مع بعض تشكيلات الظواهر الجمالية ؟ حقيقة أن شرح سوروكين لمثل هذا التكامل مقنع تماما فى أغلب الأحيان . ولكنه يفتقر افتقارا واضحا إلى برهان قاطع .

وعلى الرغم من أن سوروكين يرفض بشدة دعاوى غلاة الاتجاه الكمى فى علم الاجتماع ، إلا أنه يستخدم المناهج الكمية بوفرة . فلكى يثبت أسلوب نسق ثقافى اجتماعى فرعى معين — كالفلسفة مثلا — يحسب قوائم تلك الظواهر الثقافية التى تعبر عن هذا النسق الفرعى أوضح تعبير (فى الحالات الملموسة : يدرس مؤلفات فلاسفة ذلك العصر)، ويوزع كل مادة (وحدة) على الأنماط الثقافية الرئيسية الثلاث ، ويحدد لكل منها وزنا معينا (يعتمد على عدد أتباع الفلاسفة ، والطبعات والترجمات التى صدرت لمؤلفاتهم فيما بعد ، وغير ذلك من المعايير الموضوعية) . وتنتهى التقديرات الحسابية البسيطة إلى نتائج تتخذ الشكل التالى : فى القرن الفلانى . كان كذا بالمائة من الفلسفة الغربية حسى ، وكذا بالمائة مثالى . وتدعم مثل هذه النتائج نظرية سوروكين فى التغير الاجتماعى ، ولكنها توضح فى نفس الوقت الإمكانيات المحدودة لوضع البيانات الخاصة بالأسلوب الثقافى فى صورة كمية . كما استطاع بنفس الشكل أن يقيس درجات الشدة المتفاوتة لبعض الظواهر مثل الحرب والثورة . حقيقة إن المقاييس التى استخدمها سوروكين كانت فجة ، ولكنه كان مدركا لذلك .

غير أنها لا تؤدى بنا — اللهم بعض الاستثناءات النادرة — إلى نتائج تختلف اختلافا بينا عن الآراء التى أبداها كثير من المؤرخين على أساس كيفى. وبالإضافة إلى ذلك فإن الارتباطات التى أقامها سوروكين، تفتح أعيننا فى بعض الأحيان على أبعاد لم نكن نتوقعها من قبل فى المجالات المجهولة من التاريخ الثقافى الاجتماعى للإنسان .

بارسونز :

ننتقل الآن إلى الحديث عن فكر تالكوت بارسونز Talcott Parsons (١٩٠٢ —) ، الذى كان لفترة طويلة زميلا لسوروكين بجامعة هارفارد؛ فهو الآخر من علماء الاجتماع النظريين ذوى التأثير البالغ . وعلى الرغم من وجود بعض جوانب الشبه الهامة بين نظريات كلا العالمين — كما سيتضح لنا فيما بعد — إلا أنهما كثيراً ما اعتبرا مع ذلك خصمين سوسيولوجيين .

وعلى الرغم من أن بارسونز ولد فى الولايات المتحدة وتخرج فى كلية أمهرست Amherst College — حيث كانت البيولوجيا محور اهتمامه الأساسى — إلا أنه قد تأثر إلى حد بعيد بالعلماء والمفكرين الأوربيين ؛ فدرس فى مدرسة الاقتصاد العليا بجامعة لندن London School of Economics على يد عالمى الاجتماع هو بهاوس Hobhouse وموريس جينزبرج Ginsberg والانثروبولوجى مالينوفسكى الذى أثار فيه الاهتمام بالاتجاه الوظيفى . ثم اتجه بعد ذلك — وفى أثناء دراسته بجامعة هيدلبرج — إلى العلماء الاجتماعيين الألمان . وهناك أعد رسالة دكتوراه بعنوان « مفهوم الرأسمالية فى نظريات ماكس فيبر وفيرنر وذمبارت» The Concept of Capitalism in the Theories of Max Weber and Werner Sombart.، واستطاع بعد ذلك بسنوات قليلة أن يترجم إلى اللغة الإنجليزية كتاب فيبر « الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية» The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. ، ثم عمل

بارسونز طوال عامى ١٩٢٦ – ١٩٢٧ مدرسا للاقتصاد بكلية أمهرست . ثم شغل فى العام التالى نفس الوظيفة بجامعة هارفارد ، وأصبح فيما بعد عضوا فى هيئة التدريس بقسم الاجتماع الذى أنشئ فى ذلك الوقت حديثاً تحت رئاسة سوروكين .وقد أصبح بارسونز –كأستاذ لعلم الاجتماع – رئيسا لفرع العلاقات الاجتماعية بجامعة هارفارد فى عام ١٩٤٦ ، وهو المنصب الذى ظل يشغله لبضع سنوات .

وقد اتصل بارسونز – فى هارفارد – فى مرحلة مبكرة من حياته بمجموعة من أبرز علماء الاقتصاد ، واشتغل عن كثب بمؤلفات المفكر الاقتصادى النظرى الكلاسيكى الفريد مارشال Marshall (١٨٤٢ – ١٩٢٤) . كما درس مؤلفات دوركايم ، وكان مناوئا لفردية سبنسر ومدافعا عن علم لدراسة المجتمع كواقع من نوع خاص متميز (ارجع إلى الفصل التاسع من هذا الكتاب). ثم خضع فيما بعد لتأثير عالم النفس ل. هندرسون Henderson ، وأعجب بكتابات عالم اجتماع أوربى آخر شهير هو فلفريدو باريتو Pareto . على أنه من بين هؤلاء العلماء ، نجد أنه كان لمؤلفات ڤيبر ، والاقتصاديين، ودوركايم ، وباريتو تأثيراً خاصا فى تشكيل آراء بارسونز النظرية. ويبدو ذلك واضحا فى أول مؤلفاته الهامة « بناء الفعل الاجتماعى » (١٩٣٧) The Structure of Social Action ، وقد بدأ بارسونز فى تلك الفترة يزداد اهتماما بنظرية التحليل النفسى ، تشهد بذلك كثير من مؤلفاته التى ظهرت فيما بعد .

وقد ظل بارسونز يؤكد لسنوات طويلة – وباستمرار – ضرورة وضع نظرية منهجية عامة للسلوك البشرى. وهو يعتبر وضع نظرية مجردة دليلاً أساسيا على نضوج علم من العلوم؛ ذلك أن مثل هذه النظرية تيسر الوصف ، والتحليل والبحث الامبيريقى . ويؤكد بارسونز أن هذه الأهداف تتطلب إطارا مرجعيا عاماً (مثل المكان الثلاثى الأبعاد ، والقوة فى الميكانيكا)، وتستدعى منا فهم بناء النسق النظرى فى حد ذاته . وهو يرى أن نظرية علم الاجتماع (النظرية السوسيولوجية) يجب أن تكون وظيفية – بنائية . (نلاحظ هنا أن بارسونز يستخدم

مصطلح « وظيفى » فى أغلب الأحيان — وكما سنوضح فيما بعد — بمعنى يختلف بعض الشىء عن معناه عند الوظيفيين) .

وقد قامت المساهمات المبكرة التى قدمها بارسونز على الاعتقاد بأن **الفعل الاجتماعى** هو الموضوع الملائم (السليم) لعلم الاجتماع . وهو رأى يعكس لنا التأثير القوى لماكس ڤيبر عليه ، وربما كذلك — ولكن إلى حد ما — تأثير توماس Thomas أيضاً[١٩]. ويقدم لنا بارسونز فى كتابه «بناء الفعل الاجتماعى» نظرية بالغة التعقيد فى الفعل الاجتماعى ، يذهب فيها إلى أن هذا الفعل الاجتماعى سلوك إرادى . ويعتمد التحليل إلى حد كبير على مخطط الوسائل والغايات . وتختلط هذه الصياغة المعقدة لنظرية فى الفعل الاجتماعى — والتى تمثل جهدا طموحا ولكنه مبكر لبارسونز — تختلط بتحليل مفصل لنظريات ڤيبر ، ودوركايم ، وباريتو ، والفريد مارشال (وبذلك يعد كتابه مصدرا ثانويا هاما عن هؤلاء العلماء) . وكثيراً ما اعتبر — علاوة على هذا — شديد الصعوبة أو مغرقا فى التجريد بحيث يتعذر الاستعانة به فى البحث . وقد أعاد بارسونز — تحت تأثير هندرسون — صياغة نظريته فى صورة أنسب للعرض هنا .

كانت الصورة الحديثة من النظرية قد صيغت فى مجموعة من المقالات العلمية التى جمعت فيما بعد فى كتاب «مقالات فى النظرية السوسيولوجية ، البحتة والتطبيقية (١٩٤٩) Essays in Sociological Theory, Pure and Applied ثم تعرضت فيما بعد لمزيد من التعديلات فى كتابه «النسق الاجتماعى» (١٩٥١) The Social System . وتجرى الآن — وقت تأليف هذا الكتاب — عملية تعديل فى بعض آراء بارسونز النظرية . ويرجع ذلك —

---

(١٩) سبق أن تناول ر.و.ج . هينكل R. and G. Hinkle فى كتابهما « نمو علم الاجتماع الأمريكى» The Development of American Sociology، نيويورك، ١٩٥٤ كلا من زنانيكى — الذى اشترك مع توماس فى التأليف — وبارسونز ، وماكيڤر ، وهوارد بيكر بوصفهم أبرز المفكرين النظريين فى موضوع « الفعل الاجتماعى » .

إلى حد ما — إلى تأثير التعـــاون مع عدد من الزملاء [٢٠] . وقد ارتبط كتاب بارسونز التالى على ذلك ارتباطا وثيقا بآراء إدوارد شيلز Shils ، الذى ألف معه مقالا علميا مطولا بعنوان : « القيم ، والدوافع ، وأنساق الفعـــل » Values, Motives and Systems of Action والذى نشر فى كتاب أشرف الإثنان على تحريره عنوانه : « نحو نظرية عامة للفعل » "Toward a General Theory of Action" . (١٩٥١) ونلاحظ على الآراء النظرية المعروضة فى هذا المقال [٢١] أنها أشد تعقيداً — من بعض النواحى — بالقياس إلى تلك التى عرضها فى المؤلف الأصلى «بناء الفعل الاجتماعى» . ولكنها برغم ذلك تقترب فى كثير من نواحيها اقترابا وثيقا من الآراء المقبولة لدى جمهور كبير من علماء الاجتماع . على أننا نجد التركيز هنا أيضاً على «الفعل الاجتماعى» على خلاف التأكيد — فى العنوان — على «النسق الاجتماعى» .

وينطوى الإطار المرجعى « للفعل » فى رأى بارسونز على : فاعل ، وموقف ، وتوجيه الفاعل Actors's orientations إزاء الموقف . ومحور نظريته هو توجيه الفاعل (وهو مفهوم شبيه بتعريف توماس للموقف) . ويمكننا التمييز بين عنصرين توجيهيين هما : التوجيهات الدافعية Motivational Orientations ، والتوجيهات القيمية . وتتصف التوجيهات الدافعية — التى تمدنا بالطاقة التى ستبذل فى الفعل — بجوانب ثلاثة هى : —

١ — **إدراكية** : — تقابل ما يدركه الفاعل فى موقف معين ، بالنظر إلى

---

(٢٠) T. Parsons, The Social System (New York: The Free Press, 1951), PP. 537 — 38.

(٢١) نشر بارسونز فيما بعد تعديلات أخرى لهذه الآراء ، وخاصة فى : T. Parsons, E. A. Shils and, F. Bales, Working Papers in the Theory of Action (New York : The Free Press, 1953)، وكذلك فى مقال له بعنوان : "Some Comments on the State of the Ceneral Theoy of Action," American Sociological Review, vol. 18 (1953) وفى : T.Parsons, F. Bales, and Others, Family, Socialization, and Interaction Process, New York, The Free Press, 1955.

نسق استعداد الحاجات need - dispositions عنده (والذى ربما يتداخل — فى تفكير بارسونز — مع الاتجاهات) .

٢ — **انفعالية** Cathetic :— وتتضمن العملية التى عن طريقها يخلع الفاعل أهمية عاطفية أو انفعالية على شيء معين .

٣ — **تقويمية** :— وعن طريقها يوزع الفاعل طاقته على الاهتمامات المختلفة التى يجب عليه أن يختار من بينها .

أما التوجيهات القيمية فتشير إلى مراعاة بعض المعايير أو المستويات الاجتماعية ، على خلاف الاحتياجات التى تمثل بؤرة التوجيهات الدافعية . وهناك أيضاً ثلاثة طرق للتوجيهات القيمية : إدراكية ، وتقديرية (إعجابية)، وأخلاقية .

ويمثل هذا المخطط خلفية تشييد ثلاثة أنساق تحليلية هى : **النسق الاجتماعى** ، ونسق **الشخصية** ، **والنسق الثقافى**. ويؤكد بارسونز أنه على الرغم من أن هذه الأنساق الثلاثة تمثل تجريدا من السلوك الاجتماعى الملموس ، فإن المؤشرات (الشواهد) الامبيريقية على الأنواع الثلاثة من التجريد ليست على نفس المستوى .

ويختلف المعنى الذى يضفيه بارسونز على **النسق الاجتماعى** من موضع إلى آخر فى تحليله . فيعرف النسق الاجتماعى فى البداية بأنه مجموعة من الفاعلين الأفراد يتفاعلون مع بعضهم البعض ، ثم يعرفه فى مكان آخر بأنه شبكة من العلاقات القائمة بين الفاعلين أو شبكة من العلاقات التفاعلية . ويثير هذا التباين فى التعريفات مشكلة هامة خاصة بالمفهوم مؤداها : هل « النقط المادية » للنسق الاجتماعى هى الفاعلين أنفسهم أم العلاقات الاجتماعية ؟

كما يوصف النسق الاجتماعى بأنه مجموعة من الأفراد المدفوعين بميل إلى الإشباع الأمثل لاحتياجاتهم ، وتعرّف علاقة هذه المجموعة بهذا الموقف على أساس نسق من الأنماط المركبة والمشتركة ثقافيا . وتحتاج هذه القضية — شأنها

شأن كثير من القضايا التى تتضمنها مؤلفات بارسونز - إلى تفسير مفصل مرتكز على الإشارة المستمرة للتحليل السابق للفعل الاجتماعى . فالأفراد «مدفوعون بميل إلى الاشباع الأمثل» لاحتياجاتهم ، التى تسيطر على **التوجيه الدافعى** كما أشرنا من قبل . وعلاوة على هذا يعرف بارسونز علاقة الأفراد بمواقفهم الاجتماعية فى ضوء الأنماط الثقافية الخاصة . وربما يشير مصطلح « علاقة » إلى ما يطلق عليه « توجيه » فى سياق آخر ؛ حيث يشير ذلك الجزء من أفكار بارسونز إلى المكونات الرئيسية الأخرى من توجيه الفاعل إزاء الموقف ، وهو التوجيه القيمى. وهنا لا يظهر مصطلح « القيمة » صراحة فى أثناء التحليل : وإنما يمكن افتراض أن الأنماط تنطوى على قيم . وتتميز هذه الأنماط بتركيب ومشاركة ثقافية . ويمكن أن يكون هذا الجانب من النسق الاجتماعى بمثابة قنطرة بين الأنساق الاجتماعية والثقافية : فالنسق الاجتماعى ينطوى على شىء ينتمى إلى الثقافة .

على أن النسق الاجتماعى بالمعنى الذى حددناه فى الفقرة السابقة يختلف عن النسق الاجتماعى كمجموعة من الأفراد المتفاعلين . فكثير من مجموعات الأفراد المتفاعلين لا تتصف بالسمات التى وصفناها فى التعريف الأسبق الأكثر شمولا . وربما يمكن الزعم بأن بارسونز لم يحدد بعد بشكل قاطع عناصر النسق الاجتماعى ، وهو تقصير حال دون تحديد بؤرة الدراسة السوسيولوجية بدقة . إذ من الممكن على أساس تعريف بارسونز المبسط للنسق الاجتماعى اعتبار كل حالة من حالات التفاعل الإنسانى نسقا اجتماعيا . لذلك كثيراً ما نجده يشير إلى « الأنساق الاجتماعية المستقرة » ، فنظريته عن النسق الاجتماعى - بشكل مطلق - هى فى الواقع نظرية فى النسق الاجتماعى **المستقر**[٢٢]. على أن هذا النقد - الذى أبداه بعض المعلقين على بارسونز - لا ينتقص من جهده الشامل

(٢٢) كما يطلق بارسونز فى بعض المواضع على الأنساق المستقرة اسم : «أبنية» ، وهو المصطلح الذى يستخدمه كذلك للدلالة على مجموعات الأدوار الاجتماعية المستقرة إلى حد ما ، كما سنوضح فيما بعد . كذلك يستخدم مصطلح « جمعية » Collectivity (الذى يفضله على مصطلح « الجماعة الاجتماعية » المستخدم بكثرة) للإشارة إلى الفاعلين الذين يتميزون بأنماط قيمة مشتركة ، وبإحساس بالمسئولية بالوفاء بمتطلبات الدور الذى يشغلونه ، وبالتضامن الجماعى .

وربما الواعد للتمييز نظريا بين الأنساق الاجتماعية ، والثقافة ، والشخصية ، والجمع بينها فى مخطط نظرى واحد .

وينظر بارسونز إلى **الثقافة** «كنتاج من ناحية ، وكعامل محدد من ناحية أخرى لأنساق التفاعل الاجتماعى الإنسانى» (٢٣) . وهو يؤكد — اتفاقا مع التأكيد الانثروبولوجى التقليدى — أن الثقافة تُتناقل ، وتُتعلم ، وتصبح مشتركة بين الناس . ويميز بارسونز — طبقاً لأساليب التوجيه الدافعى الثلاث (المعروضة من قبـــل) — بين ثلاثة أنواع رئيسية من الأنماط الحضارية هى :

١ — أنساق الأفكار أو المعتقدات ، وتتميز بأفضلية الميول الإدراكية .

٢ — أنساق الأفكار والرموز التعبيرية كالأشكال الفنية ، وتتميز بأفضلية الميول العاطفية (الميل إلى الأشياء أو رفضها) .

٣ — أنساق التوجيهات التقييمية أو «الأنماط التكاملية» .

وتتجه الأنماط الثقافية إلى الانتظام فى أنساق على أساس الاتساق المنطقى لأنساق المعتقدات ، أو الإنسجام الأسلوبى للأشكال الفنية ، والملاءمة العقلية لكيان القواعد الأخلاقية . ولم يقم بارسونز بتحليل الأنساق الثقافية ، إذ يبدو أنه اعتبر ذلك مهمة تدخل فى اختصاص الانثروبولوجيا الثقافية . ويقتصر اهتمامه بالأنساق الثقافية — أساسا — على مدى تأثيرها فى الأنساق الاجتماعية والشخصية .

والموضوع الأساسى الذى تدور حوله النظرية السوسيولوجية عند بارسونز — كما تتبدى فى مؤلفاته المبكرة — هو : «أداء الأبنيـــة لوظيفتها» . ويتطلب التحليل البنائى الوظيفى معالجة منهجية لمكانات وأدوار الفاعلين الذين يضمهم موقف اجتماعى معين ، وكذلك للأنماط التنظيمية Institutional Patterns التى ينطوى عليها هذا الموقف . ويشير مفهوم **المكانة** إلى

---

(٢٣) T. Parsons, The Soc al System, p. 15.

مكان (موقع) الفاعل فى نسق علاقة اجتماعية معين منظوراً إليه كبناء . أما الدور Role — الذى لا ينفصل فى أى حالة ملموسة عن المكانة ؛ ويمثل الجانب الدينامى لهذه المكانة (ومن هنا جاء مفهوم الدور — المكانة) — فيشير إلى سلوك الفاعل فى علاقاته مع آخرين ، إذا ما نظرنا إلى هذا السلوك فى سياق أهميته الوظيفية للنسق الاجتماعى . وتفهم الأنماط التنظيمية على أنها التوقعات المنمطة (أو « ذات البناء المعين ») ، التى تحدد السلوك المناسب ثقافيا للأشخاص الذين يؤدون أدوارا اجتماعية مختلفة . ومجموعة أنماط الأدوار المعتمدة على بعضها هى التى تكوّن **النظام** Institution .

وفى سياق آخر يعرف بارسونز النظم بأنها مجموعة مركبة من الأنماط التنظيمية « الملائمة » للتحليل كوحدة بنائية فى النسق الاجتماعى . ومن شأن هذه الصياغة أن تنقل مفهوم النظام من مستوى الرمز الذى يمثل الواقع الاجتماعى إلى مستوى دراسة الواقع الاجتماعى . ذلك أن هذه الملاءمة ذات طبيعة علمية وليست اجتماعية . ولكن يبدو أن هذه النظرة الاسمية الواضحة قد خضعت للتعديل فى مؤلفات بارسونز الأحدث من ذلك ؛ ذلك أنه وصف « النظام » فى تلك المؤلفات بأنه ذو أهمية استراتيجية فى أى نسق اجتماعى موضوع للدراسة . وربما تعنى هذه العبارة أن أداء النظم لوظيفتها بقدر من الكفاءة ، يمثل شرطاً أوليا لهذا الاستقرار الذى يميز البناء أو النسق الاجتماعى المستقر عن النسق الاجتماعى بصفة عامة .

ويرى بارسونز أن النظم هى النقطة البؤرية فى علم الاجتماع . فيعرف علم الاجتماع ، أو النظرية الاجتماعية (تمييزاً له عن الانثروبولوجيا التى يعتبرها نظرية الثقافة) بأنها ذلك الجانب من نظرية الأنساق الاجتماعية الذى يختص **بتكون النظام** Institutionalization .

ويؤكد بارسونز أن : « تكون النظام يجب أن يعتبر الميكانيزم الأساسى فى خلق التكامل فى الأنساق الاجتماعية »(٢٤) ، ذلك أن تكون النظام ينطوى

(٢٤) T. Parsons and E. A. Shils , eds; Toward a General Theory of Action (Cambridge, Mass: Harvard University Press, 1951), P. 150.

على كل من تكوين بناء أو نمط لتوجيهات القيم فى النسق الاجتماعى ، «واستدماج» الأنساق القيمية فى الشخصية الإنسانية . فتكوّن النظام إذن هو العملية التى تخلق التكامل والاستقرار حقيقة ؛ فهو يخلق همزة وصل وطيدة بين المجتمع والثقافة من ناحية ، والشخصية والدوافع من ناحية أخرى. « وإذا عبرنا عن ذلك بمصطلحات الشخصية ؛ قلنا إن هذا يعنى أن هناك عنصراً من تنظيم الأنا الأعلى المرتبط بكل نمط من أنماط توجيه الدور عند الفرد موضوع الدراسة . ويعنى استدماج عنصر الأنا الأعلى فى كل حالة الدافع إلى قبول أسبقية المصالح الجمعية على الشخصية داخل الحدود المناسبة وفى المناسبات الملائمة »(٢٥). وقد أسهب بارسونز فى شرح هذه القضية فى مؤلفيه « القيم ، والدوافع ، وأنساق الفعل » ، و « النسق الاجتماعى» ؛ وهى تعتبر مثالا لسبب وصف نظرية بارسونز الحديثة فى أغلب الأحيان ؛ بأنها ذات طابع سيكولوجى (وتحليلى نفسى إلى حد ما) أكثر منه سوسيولوجى .

ومن الطبيعى أن يكون بارسونز واعيا كل الوعى بأن معالجته للنسق الاجتماعى تقرّب علم الاجتماع من علم النفس بدرجة كبيرة . وتدلنا العبارة التالية على رأيه فى العلاقة بين هذين العلمين : « يبدو أن العلاقة بين علم النفس ونظرية الأنساق الاجتماعية وثيقة الشبه بعلاقة الكيمياء الحيوية بعلم الفسيولوجيا العام . فكما أن الكائن العضوى ليس مقولة من مقولات علم الكيمياء العام ، كذلك ليس النسق الاجتماعى مقولة من مقولات علم النفس . ولكن داخل إطار الفهم الفسيولوجى لكيفية أداء الكائن العضوى لوظيفته ، فإن العمليات تكون كيميائية فى طبيعتها . وبالمثل فإن عمليات السلوك الاجتماعى ليست سيكولوجية على الإطلاق ، ولكنها تفقد أهميتها فى فهم الظواهر الاجتماعية بدون المعنى الذى يضفيه عليها السياق النظامى البنائى »(٢٦).

---

(٢٥) Ibid

(٢٦) T. Parsons, Essays in Sociological Theory. Pure and Applied (Clencoe III. : The Free Press, 1949, P. 38. ويؤكد بارسونز فى مؤلف لاحق (النسق الاجتماعى) أن نظريته السوسيولوجية ليست قائمة على علم النفس ، وإنما على نظرية عامة فى الفعل ، حدد هو وزملاؤه خطوطها العامة فى الجزء الأول من كتاب « نحو نظرية عامة للفعل » .

وقد استحوذ أحد فروع النظرية التى عرضناها من قبل على القدر الأكبر من اهتمام زملاء بارسونز من علماء الاجتماع ؛ ذلك هو ما يسميه « متغيرات النمط » ؛ فهو يعتقد أن اكتشافه لهذه المتغيرات يمثل لب الإسهام النظرى الذى قدمه لعلم الاجتماع .

وتدل متغيرات النمط على **البدائل** Alternatives التى تبدو فى المعايير — أو أنماط توقعات الدور — وفى اختيارات الفرد . ويقدم لنا بارسونز فى كتابه « النسق الاجتماعى » خمسة أزواج من هذه البدائل يعتبرها شاملة ؛ على أساس مستوى معين من التعميم . ولكنه يشير فى مقال ظهر بعد ذلك (ورد ذكره فى الحاشية رقم ٢٠) إلى إمكان إقامة زوج سادس. ولكنه لم يواصل هذا الخط فى المؤلفات اللاحقة على ذلك . وقد حدد المتغيرات النمطية الخمس على النحو التالى :—

١ — **الوجدانية فى مقابل الحياد الوجدانى** : فيعتبر النمط وجدانيا ، إذا كان يتيح الإشباع المباشر لحاجة الفاعل ، بينما يعتبر محايدا من الناحية الوجدانية إذا كان يفرض النظام ، ويتطلب التخلى من أجل مصالح الآخرين .

٢ — **المصلحة الذاتية فى مقابل المصلحة الجمعية** : فقد تعتبر المعايير الاجتماعية أن من المشروع سعى الفاعل وراء مصالحه الخاصة ، أو تجبره على العمل من أجل مصالح الجماعة .

٣ — **العمومية فى مقابل الخصوصية** : ويشير المتغير الأول إلى مستويات القيمة التى على درجة كبيرة من العمومية ، بينما يشير الثانى إلى المستويات التى لها دلالة لفاعل معين فى علاقات معينة مع أشخاص معينين .

٤ — **الأداء فى مقابل النوعية** (وكان يسميه فى الأصل : الإنجاز فى مقابل العزو (النسبة) : فإما أن يكون التأكيد على تحقيق أهداف

معينة (الأداء) ، أو على خصائص الشخص الآخر . أى على الحقيقة التى مؤدها أنه كذا وكذا ، كأن يكون أب الفاعل طبيب مثلا، وهكذا .

٥ — **التخصيص فى مقابل الانتشار** : فيمكن أن تعرف مصلحة ما على وجه التخصيص ، بحيث لا يكون هناك ثمة إلزام أبعد من تلك الحدود المرسومة ؛ أو تعرف بشكل عام بحيث تتجاوز الالتزامات حدود التعريف الظاهر الذى يفترض وجوده .

وقد يقول البعض إنه لما كانت هذه البدائل مستقلة عن بعضها أساسا ، فإنه من الممكن إيجاد اثنين وثلاثين رابطة بين « أنماط توقع الدور » . وقد درس بارسونز نفسه — فى كتاب « النسق الاجتماعى » — ستة عشر رابطة من هذا النوع ، حيث وضع البديل الثانى فى مركز متوسط بسبب أهميته الخاصة فى التكامل ؛ بينما عمد فى مؤلفه «أوراق عمل » إلى تطبيق نفس البديل — فقط — على العلاقات الموجودة بين الأنساق لا بين المكونات الداخلية للأنساق ، ثم زاوج بين البدائل الأخرى بهذه الطريقة بحيث لم تتبق سوى أربعة ارتباطات هى : الخصوصية والعمومية ، والوجدانية والأداء ، والانتشار والتخصيص ، والحياد الوجدانى بالإضافة إلى النوعية .

وقد استخدم هذا المخطط المعدل لمتغيرات النمط فى كتابه « الأسرة والتنشئة الاجتماعية وعملية التفاعل» Family, Socialization and Interaction Process ، وهو المؤلف الذى يركز على عملية التنشئة الاجتماعية للطفل داخل الأسرة . وفيه يعرض علينا نظرية فى « الانقسام الشطرى » binary fission المتتابع ، الذى تتكون من خلاله شخصية كاملة الاجتماعية . ويقال إن عملية النمو هذه تتميز ببعض المراحل الشاملة المقررة سلفاً ، وهو قول يتفق مع النظرية الفرويدية . وتتأثر عملية « الانقسام الشطرى » خلال أعلى مراحل النمو — وحيث تستكمل عملية التنشئة الاجتماعية داخل الأسرة بخبرات أخرى — بتلك

البدائل النمطية التى وصفها فى مؤلف «أوراق عمل» . ويبدو أن الخلفية الامبيريقية لتلك الدراسة كانت نوعا من الملاحظة المشاركة لأسر الطبقة الوسطى العادية، التى ربما كانت أكثر استبداداً من معظم الأسر الأمريكية. وقد عرض موريس زيلدتش (الابن) Morris Zelditch, Jr. — فى فصل خاص — لدراسة مقارنة لتوزيع الأدوار فى «الأسرة الصغيرة» nuclear family فى ستة وخمسين مجتمعا . وقد خلص إلى أن عملية التنشئة الاجتماعية فى ستة وأربعين من هذه المجتمعات تم وفقا لنظرية بارسونز . ولو صحت هذه النتيجة لأبطلت بطبيعة الحال الفرض الذى مؤداه أن عملية التفاوت — كما وصفها بارسونز — ذات صدق عام[٢٧] .

والواقع انه من الصعب تحديد مكان نظرية بارسونز فى عالم النظريات السوسيولوجية المعاصرة . فهو ليس وضعيا محدثاً ، كما أنه ليس سلوكيا بالتأكيد . إنه يؤكد النظرة الوظيفية التى ربما أمكن توضيحها على أفضل نحو بالرأى الذى يقول فيه، إن الأبنية الاجتماعية الجزئية تقوم بعملها كميكانزمات تؤدى إلى كفالة المتطلبات الوظيفية لاستمرار الأنساق الاجتماعية . على أن بارسونز كثيراً ما يطابق بين هذا المعنى للوظيفة وبين الوظيفة باعتبارها الفعل الاجتماعى نفسه، الذى يستدل منه الملاحظ على وجود بناء اجتماعى .

وتؤكد نظرية بارسونز — كما رأينا — الجانب **المعيارى** normative للحياة الاجتماعية . فهو ينظر إلى الفعل الاجتماعى كسلوك ينطوى على توجيه قيمى ، وتحدد نمطه المعايير الثقافية أو السنن الاجتماعية . فالمجتمع بهذا المعنى « نظام أخلاقى » فى جوهره ، بمعنى أنه مرتكز على معايير ذات جزاء أخلاقى . ومن حيث هذه النظرة المعيارية يمكن تتبع تفكير بارسونز حتى دوركايم . وتوماس ، وسمنر .

(٢٧) وقد أبدى « بيتر بلاو » هذه الملاحظة فى مقال له نشر فى : —
Americcan Journal of Sociology , vol. 61 (March, 1956).

وقد قدم بارسونز تراثا كبيرا من الفكر النظرى الذى حفز إلى اهتمام واسع ومركز فى الدوائر السوسيولوجية . ونعرض فيما يلى للانتقادات التى وجهت إلى مؤلفاته ، والتى نعتقد أنها لم تجانب الصواب .

أولا : ترتكز نظرية بارسونز على فرض تعسفى (ومن وجهة نظرنا : خاطئ) مؤداه أن النظرية السو سيولوجية تمثل جانبا جزئيا من نظرية عامة فى السلوك الإنسانى .

ثانيا : لا يمكن أن تنفصل نظرية بارسونز فى علم الاجتماع — برغم مالاحظناه من شروح ملطفة — عن النظرية السيكولوجية .

ثالثا : بينما تواجه نظرية بارسونز فى الثقافة هذه الاعتراضات ، نجده — شأنه فى ذلك شأن كثير من علماء الانثروبولوجيا الثقافية — يعتبر الثقافة أنساقا منمطة من الرموز . وتمثل هذه الرموز موضوعات التوجيه عند الفاعلين . ولا تفسر الثقافة كنسق امبيريقى — كما يصف كلا من الشخصية والمجتمع — وإنما كنوع من تجريد بعض عناصر هذه الأنساق . ولكن لو أننا رددنا الثقافة إلى رموز « لما تبقى للرموز الثقافية شىء ترمز إليه »[٢٨] . ثم إن الثقافة — من ناحية أخرى — أكثر من مجرد تصور عقلى (كما هو الحال بالنسبة لكل التجريدات) . ويتم استيعاب الثقافة — كما يؤكد بارسونز دائما أبدا — بواسطة أبنائها المشتركين فيها . وعندما يتم استيعاب نمط ثقافى ، فإنه يصبح ميلا للسلوك المتعلم الذى يكون واقعيا (حقيقيا) شأنه شأن أى نوع من الطاقة الكامنة . وهكذا لا يكون هناك فرق جوهرى بين الثقافة والنسق الاجتماعى ، إذ ما طابقنا — كما يقول بارسونز — بين النسق الاجتماعى وشبكة توقعات الدور . ونلاحظ فى النهاية أن بارسونز قد كتب مؤلفاته النظرية بأسلوب بالغ الصعوبة فى أغلب الأحيان ، وخاصة بالنسبة للطالب الذى ليست له

---

(٢٨) David Bidney, Theoretical Anthropology (New York: Columbia University Press, 1953), p. 157.

دراية كبيرة بعد بالنظريات الاجتماعية . كما يتميز أسلوب بارسونز باستخدام مفاهيم قديمة بمعان جديدة ، وأحيانا ما يعرض المسائل البسيطة بطريقة مشوشة إلى حد بعيد .

وليس من الواضح تماما ما إذا كان بارسونز يستهدف تقديم نسق نظرى عام لعلم الاجتماع (هذا إذا لم يكن « للعلوم السلوكية » كلها) ، أم أنه يسعى فقط إلى تقديم برنامج لإقامة مثل هذه النظرية . فنجده فى مؤلفه « أوراق عمل » يقول : « إننا نعتقد أن المخطط الفكرى لنظرية الفعل قابل للتطبيق على مدى واسع يمتد من الأنساق السلوكية للكائنات العضوية الأولية حتى أكثر الأنساق الثقافية والاجتماعية تعقيدا ، وعلى المستوى البشرى من عمليات التعلم الأولية عند الطفل حتى عمليات التغير التاريخى فى أكثر المجتمعات تعقيدا » . ومن الممكن بطبيعة الحال تفسير هذه العبارة بحيث تعنى أن النظرية العامة فى الفعل سوف تتصف بتلك العمومية الواردة فى هذه العبارة ، ولكن بعد أن ترقى إلى صورة أكثر تطورا من تلك التى قدمها لنا بارسونز وزملاؤه .

على أننـا نلاحظ أن بارسونز فى مؤلفه « البنـاء والعملية » Structure and Process (١٩٥٦) لم يقم بتطوير نظريته فى الأنساق الاجتماعية ؛ وإنما حاول تأكيد فائدتها التحليلية . فنجده فى هذا المؤلف يصف عددا من النظم الأمريكية المعاصرة مستخدما مصطلحاته المعقدة . وكان من بين ماوصفه المؤسسة العسكرية ، والشركات الكبرى ، والجامعات (مشيراً فى بعض الأحيان إلى المدارس بصفة عامة) . وربما شجعه هذا الوصف لمنظمات واقعية ملموسة على الزعم بأن قابلية نظريته العامة للتطبيق على هذه الأنساق — ذات المستوى المتوسط — يزيد الثقة فى عمومية نظريته هذه المستخلصة من دراسات سابقة لمجتمعات كاملة ولجماعات صغيرة . ومن سوء الحظ أن الفائدة التحليلية لتصنيف بارسونز ومصطلحاته لا تتأكد من خلال هذه المحاولات التطبيقية ؛

فتصنيفه سليم من الناحية المنطقية، وبارسونز على درجة عالية من الدراية بالمنهج العلمى بحيث لا يمكن أن يرتكب الأخطاء التى كثيرا ما تبدو فى مؤلفات المبتدئين . فالمشكلة إذن أن هذه المحاولات التطبيقية لاتقدم لنا سوى عائد ضئيل؛ لأن تحليلات بارسونز للمؤسسات المختلفة لا تقدم سوى معلومات أكثر قليلا أو لا تقدم معلومات أكثر إطلاقا من الدراسات التى تتخذ اتجاهات مختلفة تمام الاختلاف، كما أنها لا تقودنا إلى زيادة وتعميق فهمنا لهذه المؤسسات (بمعنى « الفهم » عند ماكس ڤيبر) . وترجع ضآلة هذا العائد — فى رأينا — إلى حد كبير إلى انتهاك مبدأ الاقتصاد فى صياغة التعريفات ووضع التصنيفات .

وعلاوة على هذا ، فإن بارسونز لا يقصر نفسه على دراسة المجتمعات الحديثة (وهو تعبير لم يوضحه بارسونز) فحسب، بل إنه زاد هذا التحديد دقة — فى معظم مؤلفاته — على المؤسسات الأمريكية المعاصرة فقط . غير أن الجامعات الإنجليزية ، أو الفرنسية ، أو الألمانية — على سبيل المثال — تختلف اختلافا أساسيا عن الجامعات الأمريكية، كما أن نظام المؤسسات والعمليات التربوية متباين أشد التباين . ويمثل كل هذا قصورا خطيراً فى وجه محاولات بارسونز وضع نظرية ذات صدق عام فى الفعل والأنساق الاجتماعية .

ومن أوجه القصور الأخرى فى كتابات بارسونز ، غموض معالجته للمفاهيم الأساسية . فنجده — على سبيل المثال — يقدم لنا تعريفا للقيم — وهو واحد من أهم مفاهيم تفكيره — لا يساعدنا على فهم دور القيم فى الأنساق الاجتماعية . فيبدأ التعريف بفرض ثانوى مؤداه ، أن نسق التوجهات القيمية الذى يؤمن به أفراد نسق اجتماعى معين ، يمكن أن يكون بمثابة نقطة مرجعية أساسية لتحليل بنــاء وعملية الأنساق الاجتماعية . فالقيم مفهومة هنا على أنها التزام الأفراد بتأييد بعض اتجاهات أو أنماط الفعل من أجل المجموع ، ومن ثم تكتسب دورها فى وسط هذا المجموع ؛

ولكن ما هو الموقف بالنسبة للمعانى الأخرى للقيمة؟ ثم ما هو الالتزام، مصطلح غامض ما معناه؟ ألم يكن من الأفضل أن نقول: القيم الإجتماعية أشياء أو جهود متكررة لجمهور أو مجموع من الناس (جماعة)؟

هذا وقد حظى الأستاذ بارسونز — منذ بضع سنوات — بتشريف أضفته عليه مجموعة من الدارسين، ليسوا علماء اجتماع فقط، وإنما علماء نفس، واقتصاد، وسياسة، وفلاسفة أيضا، وجميعهم من هيئة التدريس بكلية جامعة كورنل Cornell. فقد عقدت هذه المجموعة فى العام الجامعى ١٩٥٧ — ١٩٥٨ لقاءات دورية لمناقشة نظريات بارسونز الإجتماعية. ثم نظمت فى العام التالى على ذلك سلسلة من الحلقات الدراسية العامة، التى بلغت ذروتها فى اجتماع عام أجاب فيه بارسونز نفسه على الانتقادات التى وجهها إليه علماء جامعة كورنل. وقد نشرت المقالات التى ألقيت فى تلك الحلقات الدراسية (ومن بينها ردود بارسونز). وذلك بعد مراجعتها وتوسيعها فى صورة كتاب عام ١٩٦١. وقد أشرف على التحرير الفيلسوف ماكس بلاك Max Black (وكان من بين المشاركين بالتأليف أيضا)[٢٩]. ولما كانت كثير من هذه المقالات معتمدة على مؤلفات بارسونز الأولى فقط (على الرغم من أن كتابى «النسق الإجتماعى» و «نحو نظرية عامة للفعل» قد صدرا عام ١٩٥١)، فينبغى ألا يعتبر هذا الكتاب — كما أكد بارسونز نفسه — توثيقا لنظرياته فى صورتها الراهنة. وكلنا أمل فى أن يقوم أحد علماء الإجتماع بتحقيق ذلك فى غضون السنوات القادمة.

وإذا نظرنا إلى الانتقادات المختلفة (التى عرضنا بعضا منها فيما سبق) المتضمنة فى كتاب علماء كورنل، وجدنا أن مقال الأستاذ بلاك جدير باهتمام خاص منا، ذلك أن بلاك يحاول ترجمة آراء بارسونز

---

(٢٩) Max Black, ed; The Social Theories of Talcott Parsons (Englewood Cliffs, N. J. : Prentice — Hall, 1961).

الرئيسية إلى اللغة الإنجليزية العادية . وقد أدى به هذا — فى اعتقادنا — إلى تبسيط مبالغ فيه لأفكار بارسونز. فدعوى بلاك بأن عرضه هذا لنظرية بارسونز يفيه حقه من الدقة موضع شك كبير ؛ فلو أننا هبطنا آراء كانط إلى اللغة العادية لما عبرت عن فكره الأصلى . على أن هذا التعليق من جانبنا لا يستهدف التخفيف من الملاحظة التى تتكرر دائما أبدا على التعبير اللغوى عند بارسونز ، من أنه يتصف بالغموض وعدم الدقة فى أغلب الأحيان .

على أن هذه الملاحظات النقدية لا تقلل كثيرا من أهمية مؤلفات بارسونز. فقد نشر تحليلات نافذة العمق لنسق القرابة الأمريكى ، والمهن الفنية العليا — وخاصة العلاقة بين الطبيب والمريض — ، و « اليمين المتطرف » فى الولايات المتحدة ، وغيرها من الموضوعات المتصلة بعلم الإجتماع .

وقد ظل بارسونز ينادى حتى وقت قريب ، بأن وضع نظرية عامة فى التغير الاجتماعى ، لا بد أن يؤجل حتى يكتمل التحليل البنائى للأنساق الإجتماعية . غير أنه يبدو أن كتاباته الحالية تنطوى على تغير فى هذا الرأى ، وهو الموضوع الذى سنعرض له فى الفصل العشرين من هذا الكتاب .

هذا وقد أفاد كثير من علماء الإجتماع من خطوط التفكير النظرى الأساسية عند بارسونز . ويتضح ذلك فى بعض المؤلفات مثل كتاب كنجزلى دافيز Davis بعنوان : « المجتمع البشرى » (١٩٤٩) Human Society ، وكتاب وليامز R. M. Williams بعنوان : « المجتمع الأمريكى » American Society (الذى صدرت طبعته الأولى عام ١٩٥١) ، وقد عرضنا له بالمناقشة فى الفصل السابع عشر من هذا الكتاب ، وكتاب ماريون ليڤى Levy بعنوان : « بناء المجتمع » (١٩٥٢) Structure of Society ، وبرنارد باربر B. Barber بعنوان : « العلم والنظام الإجتماعى » (١٩٥٢) Science and the Social Order ،

وربما كذلك كتاب : « الطابع والبناء الإجتماعى » (١٩٥٣) Character and Social Structure تأليف هانز جيرث Gerth ورايت ميلز Mills . كما ينعكس تأثير بارسونز فى بعض المؤلفات الألمانية الحديثة ، وفى ترجمة بعض مؤلفاته إلى اللغة الفرنسية . على أن فكر بارسونز ليس تجديدا متميزا كلية فى علم الإجتماع المعاصر ، إذ أن هناك بعض أوجه الشبه بينه وبين مؤلفات غيره من المؤلفين الإجتماعيين المعاصرين ، ومن بينهم سوروكين [٣٠] .

زنانيكى :

يعتبر فلوريان زنانيكى Florian Znaniecki (١٨٨٢ — ١٩٥٨) ثالث أبرز ممثلى الاتجاه النظرى فى علم الإجتماع الأمريكى . وقد سمع به القارئ فى ثنايا هذا الكتاب من قبل كمشترك فى تأليف كتاب « الفلاح البولندى فى أوربا وأمريكا » (ارجع إلى الفصل الثانى عشر) . وقد ولد زنانيكى فى بولندة ، وبدأ حياته الأكاديمية فى وطنه الأصلى كفيلسوف وعالم اجتماع . وزار الولايات المتحدة خلال الحرب العالمية الأولى ، حيث اشترك مع توماس فى إعداد دراستهما الشهيرة . ثم عاد بعد ذلك إلى بولندة ، ثم جاء إلى أمريكا مرة أخرى — فى السنوات التالية — كأستاذ بجامعتى كولومبيا وشيكاغو . واستقر فى أمريكا خلال الحرب العالمية الثانية ، حيث عمل بجامعة إلينوى . وأصبح فى عام ١٩٥٣ رئيسا للجمعية الأمريكية لعلم الإجتماع . وتتمثل أبرز إسهاماته فى علم الإجتماع العام — علاوة على كتاب « الفلاح البولندى » — فى كتب : « قوانين علم النفس الإجتماعى » (١٩٢٥) The Laws of Social Psychology ، « ومنهج علم الإجتماع » (١٩٣٤)

---

(٣٠) وتبدو سلسلة طويلة من أوجه الشبه فى كتاب سوروكين الحديث : «النظريات السوسيولوجية فى عالم اليوم » Sociological Theories of Today, New York, Harner, 1966.pp. 420-31

The Method of Sociology ، « والأفعال الإجتماعية » (١٩٣٦) Social Actions ، و « العلوم الثقافية : أصلها وتطورها» (١٩٥٢) ، Cultural Sciences : Their Origin and Development والمؤلف الذى نشر بعد وفاته بعنوان « العلاقات الإجتماعية والأدوار الإجتماعية » (١٩٦٥) . Social Relations and Social Roles ويعتمد عرضنا التالى الموجز لآراء زنانيكى — إلى حد بعيد — على كتابه « العلوم الثقافية » ، الذى يمثل فكر زنانيكى الناضج فى صورته الكاملة .

ولعل أفضل سبيل لفهم نسق الفكر النظرى لزنانيكى ، النظر إليه كعرض للمسلمة الخاصة « **بالنظام الثقافى الشامل** » Universal Cultural Order. فقبول هذه المسلمة أساس لفهم الظواهر الإجتماعية الثقافية من وجهة نظر علم الإجتماع .

وتتطلب هذه القضية وجود تعريفات نظرية دقيقه صالحة للتطبيق العام للظواهر الإجتماعية والثقافية . فيرى زنانيكى أن **الثقافة** مفهوم شامل يتضمن الدين ، واللغة ، والأدب ، والفن ، والعادات ، والسنن ، والقوانين ، والتنظيم الإجتماعى ، والإنتاج الفنى ، والتبادل الإقتصادى ، والفلسفة ، والعلم . أما **المجتمعات** فتعتبر كليات مستقلة ، ذات انتشار إقليمى محدد ، تتضمن كلا من الكائنات البشرية والثقافات المتكاملة.

ويعيّن زنانيكى — شأنه شأن بارسونز — **الفعل** كوحدة للتحليل السوسيولوجى . ويعرف الفعل بأنه سلوك « واع » ، وهو رأى يتعارض مع الإتجاه السلوكى ، كما يخالف رأى باريتو . على أنه ليست جميع الأفعال البشرية ذات أهمية بالنسبة لعلم الإجتماع . فالفعل **الاجتماعى** — الذى يوجه إليه علم الإجتماع اهتماما أساسيا — هو سلوك يؤثر فى الكائنات البشرية أو المجموعات الواعية . ونجده فى موضع آخر يستخدم مصطلح « التفاعل » للإشارة تقريبا إلى نفس الظواهر.

ويصنف الأفعال الإجتماعية إلى أنماط خلاقة ، وتكرارية ، وهدامة ، وهو تصنيف معتمد على أفكار تارد القديمة .

ويرتبط الأفراد المتفاعلون غالباً عن طريق الإجماع أو الإتفاق المتبادل . وتدل هذه الحقيقة على أن القيم التى ترتكز عليها أحكام الأفراد المرتبطين بهذه الطريقة مشتركة إلى حد ما . وقد يتأصل هذا الإتفاق فى القبول المشترك للنماذج الايديولوجية ، حيث تخضع الأفعال « لنظام معيارى فى أساسه » axionormatively ordered . وتدل الملاحظة على أن معظم أفعال المشتركين فى كل كيان جمعى ، تحذو حذو أنماط ثقافية محدودة . ويفسر زنانيكى هذا الأسلوب العام فى تنميط السلوك الإجتماعى بالإشارة إلى أن الأنماط الثقافية للفعل تميل إلى إشباع حاجات إنسانية أساسية . بمعنى آخر ، إن الأفعال تنمط ثقافيا على نحو معين ، بحيث أنه لو اتبعت هذه الأنماط ، فسوف تتحقق أغراض كل منها عادة . ويفسر لنا هذا الشرح « النظام الثقافى العام » الذى افترض زنانيكى وجوده فى بدء المناقشة . ويتبلور هذا النظام فى شكل «أنساق محددة» limited Systems (وهو المصطلح الذى أخذ زنانيكى يفضله عن « أنساق مغلقة » Closed Systems الذى استخدمه فى مؤلفاته الأولى) . وتصبح الأفعال الإجتماعية للناس أو « الفاعلين » ، والتى تتبادل الإعتماد على بعضها وظيفيا ، متكاملة فى داخل أنساق منظمة على أساس معيارى ؛ وهكذا يكون للنظام الثقافى معنى مزدوجا : فهو من ناحية نظام للامتثال (للمعايير الإجتماعية) ، ونظام الاعتماد الوظيفى المتبادل .

ويتفق هذا الرأى مع تصور زنانيكى لطبيعة علم الإجتماع (الذى يشبه تصور زيمل) . فيؤكد أن علم الإجتماع يهتم فى المحل الأول بالعلاقات الإجتماعية أو الإنسانية ، وبالجماعات التى تقوم داخلها أو

بينها مثل هذه العلاقات (٣١) . ويعتبر قصر علم الإجتماع أساسا على العلاقات الاجتماعية والجماعات، راجع إلى التقدم السريع الذى أحرزه البحث الاجتماعى. ذلك أن نتائج البحث أصبحت تمكن علماء الاجتماع الآن من وضع تعميمات بشأن الأسس الاجتماعية المشتركة لجميع مقولات النظام الثقافى . ويرى زنانيكى أن أهمية علم الاجتماع للعلوم الاجتماعية الأخرى قد ازدادت نسبيا. إذ أنه قصر نفسه على دراسة الأنساق الاجتماعية التى يعتمد عليها وجود كل ميدان من ميادين الثقافة .

والملاحظ أن موقف زنانيكى المنهجى ليس جليا تماما فى كتابه « العلوم الثقافية » . إلا أن مؤلفاته السابقة — وخاصة كتابه « منهج علم الاجتماع » — تضعه بين مجموعة من علماء الاجتماع تشمل ڤيبر ، وكولى وماكيڤر . ونجد زنانيكى — شأنه شأن العالمين الأخيرين — يعارض بشدة استخدام علم النفس السلوكى فى التحليل السوسيولوجى ، معتبرا النزعة السلوكية المتطرفة نوعا من التخريف العلمى . وقد أوضح موقفه هذا فى كتاب « المنهج » . وكرر أسانيده فى كتاب « العلوم الثقافية » . وهو يرى أن أولئك الذين يحددون السلوك البشرى يفعلون ذلك كى يجعلوا الأفراد موضوع نشاطهم هذا يسلكون كما لو كانوا فاعلين واعين ، وغالبا ما تكون مثل هذه النشاطات مؤثرة إلى حد بعيد . ومعنى هذا — عند زنانيكى — أن نجاح مثل هذه النشاطات التأثيرية يعتبر دليلا قويا على صحة القضية الأساسية التى مؤداها، أن الأفراد الداخلين فى عملية التأثير هم أنفسهم أفراد واعون لديهم القدرة على فهم الأفعال الرمزية الموجهة إليهم .

ويتضمن حديث زنانيكى عن المنهج — وكذلك تصوره لطبيعة النظام

---

(٣١) See Znaniecki's "Social Groups is the Modern World", in M. Berger, T. Abel, and C.H. Page, eds Freedom and Control in Modern Society (New York : D. Van Nostrand, 1954), Chap. v.

الاجتماعى — مفهومه عن « المعامل الانسانى » humanistic coefficient الذى يميز العلاقات الاجتماعية. ويشير إلى أهمية الشعور البشرى فى حياه كل من الفرد والمجتمع . ويؤيد هذا الاقتناع دفاع زنانيكى عن استخدام الترجمات الذاتية وغيرها من الوثائق الشخصية — التى تكشف الاتجاهات والأحكام القيمية عند الناس — فى البحث الاجتماعى . كما تؤيد معارضته للاعتماد غير المتفحص على المناهج الكمية . وأخيرا (وهنا أيضا تتشابه آراؤه مع آراء كل من كولى وماكيفر) فإن تأكيد زنانيكى على الفعل البشرى الواعى والانتخابى، قد قاده إلى الرأى الذى مؤداه : أن علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى فرعان وثيقا الارتباط بالضرورة ؛ هذا إذا لم يكن يتبادلان الاعتماد على بعضهما . وتمثل مؤلفاته هو مساهمة هامة فى كلا الميدانين (٣٢) .

هذا وقد بدأ زنانيكى خلال آخر سنى عمره وضع مؤلف يتوج به حياته العلمية ، ويمثل دراسة فى علم الاجتماع النظرى . ولكنه لم ينجز حتى وفاته عام ١٩٥٨ أكثر من نصف الخطة التى كان قد وضعها لنفسه . ولا يتضمن المجلد الذى نشر عام ١٩٦٥ سوى جزءين فقط ، وكان المقرر أن يتبع ذلك صدور الجزءين الآخرين الثالث والرابع بعنوان: « الجماعات الاجتماعية » و « الأنساق الاجتماعية » . وقد صدر الجزآن الكاملان تحت عنوان : « العلاقات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية : علم الاجتماع النظرى الذى لم يكتمل » Social Relations and Social Roles : The Unfinished Systematic Sociology. ويقدم هذا الكتاب — إلى حد ما — لدراسات كثيرا ما أطلق عليها اسم علم الاجتماع « المعاصر » ، وتتمثل فى مؤلفات هانز جيرث H. Gerth ورايت ميلز

---

(٣٢) عرض جورج سمبون بايجاز لهذه النقطة وكذلك أوجه الشبه المنهجية بين ڤيبر ، وكولى ، وزنانيكى ، وماكيفر فى مؤلف :

Man in Society, Studies in Sociology (New York : Random House, 1954), Chap. IV.

C. W. Mills ، وداڤيد ريسمان D. Riesman . وهو لا يعتمد على دراسات إحصائية أو رياضية ، ويزخر بأمثلة من شتى أطوار الحياة الاجتماعية ، التى أبدى زنانيكى أستاذية حقة فى عرضها . والحق أن عدم اكتمال دراسته النظرية ،وخاصة عدم معالجته للأنساق الاجتماعية ، يمثل خسارة كبرى ، ذلك أن فلوريان زنانيكى كان واحدا من أخصب علماء الاجتماع فى القرن العشرين وأثراهم فكرا .

ماكيڤر* :

يشبه علم الاجتماع عند زنانيكى – كما عرضناه فى الفقرة السابقة – من بعض النواحى علم الاجتماع عند صديقه وزميله القديم روبرت ماكيڤر Robert M. MacIver (١٨٨٢ –) . وهو من أصل أسكتلندى ، وهناك تلقى تعليمه أيضا . كما اشتغل ماكيڤر بالتدريس فى وطنه الأصلى وفى كندا ، ثم منذ عام ١٩٢٧ – وحتى تقاعده منذ سنوات قليلة مضت – فى جامعة كولومبيا بالولايات المتحدة الأمريكية . وقد اختير – مثل سوروكين ، وزنانيكى ، وبارسونز – رئيسا للجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع .

وقد وضع ماكيڤر مجموعة كبيرة من الكتب الشهيرة فى ميادين النظرية السياسية ، والاقتصاد ، والعلوم الاجتماعية التطبيقية ، والفلسفة ، وعلم الاجتماع . وتتضمن مؤلفاته ذات الطابع النظرى الغالب فى ميدان علم الاجتماع : « المجتمع المحلى » (١٩١٧) Community ، « والمجتمع » Society (١٩٣١) – وقد صدرت له طبعة أخرى معدلة عام ١٩٣٧ ، ثم أعيد طبعه عام ١٩٤٩ بالاشتراك مع تشارلز بيدج** C. Page – « والعلية الاجتماعية » (١٩٤٢) Social Causation . ومن الأحكام الممتازة التى

* الفقرة الخاصة بروبرت ماكيڤر كتبها تشارلز بيدج C. Page

** وقد صدرت ترجمة عربية لهذا الكتاب قام بها الأستاذ الدكتور على أحمد عيسى بعنوان : « المجتمع » ، دار المعارف بمصر . (المترجم)

تقديم مؤلفات ماكيفر فى علم الاجتماع . تلك التى تصف إسهاماته بأنها ذات أربعة جوانب :

« أولا : . . . وضع مجموعة هائلة من مفاهيم علم الاجتماع الأساسية ، على أساس منهجى ، وقدم لها تفسيرات مثمرة . ثانياً : ساعد فى صد طوفان النزعة الوضعية المتطرفة والامبيريقية الفجة . ثالثاً : أعاد تأكيد الفكرة عن الإنسان ككائن مبدع ذى آمال ، وأحاسيس ، وطموح ، ودوافع ، وقيم ذاتية . وأخيراً : أوضح بكل جلاء أن الكتابة فى علم الاجتماع يمكن أن تكون جميلة ، وواضحة ، وفنية ، وأدبية »(٣٣).

ويولى ماكيفر عنايته الأولى للتوليف والقدرة على تفسير وإدماج المواد المتنوعة المأخوذة من التراث الضخم للعلوم الاجتماعية . وعلى إقامة نسق واضح للنظرية السوسيولوجية . وإصرارا من ماكيفر على أن علم الاجتماع الناضج يتطلب فهما كاملا للمفاهيم المنظمة التى تواجه جهوده ؛ نجده يحدد بدقة تلك المفاهيم الأساسية مثل : المجتمع ، والمجتمع المحلى ، والرابطة Association ، والنظام Institution ، والاتجاهات ، والمصالح Iterests ، والسنن الاجتماعية Social Codes ، والطبقة الاجتماعية ، والحشد ، والثقافة ، والحضارة Civilisation . وهو يستخدم هذه المفاهيم وسواها خلال كل مؤلفاته باتساق غير معهود . وعلاوة على هذا فإن التحديدات النظرية الدقيقة التى يضفيها على مختلف جوانب الظواهر الامبيريقية — مثل التمييز بين المصالح الفردية والمشتركة ، والدولة والمجتمع ، والنظم « الداخلية » (التى تتضمن الشعور البشرى) و « الخارجية » (أى البيولوجية ، والجغرافية ، والتكنولوجية) للظواهر — تمثل هذه التحديدات الإطار الأساسى لنظريته فى البناء الاجتماعى والتغير الاجتماعى .

(٣٣) Harry Alpert, "Robert M. MacIver's Contribution to Sociological Theory", in Berger, Abel, and Page, eds; Freedom and Control in Modern Society, Chap. XIII.

ويمكن تتبع معظم المفاهيم الأساسية عنده حتى علماء الاجتماع الأوائل، ولو أنها كانت في يدى ماكيفر منقحة وذات ارتباط منطقى ببعضها البعض. وهكذا يشبه فهمه للمجتمع كشبكة من العلاقات الاجتماعية — وهو الموضوع ذو الأهمية الأولى لعلم الاجتماع — مفاهيم المجتمع عند زيمل وغيره. ويمثل تمييز تونيز القديم بين المجتمع المحلى Gemeinschaft والمجتمع Gesellschaft (ارجع إلى الفصل الثامن من كتابنا هذا) الأساس الذى استخدمه ماكيفر فى المقابلة بين «المجتمع المحلى» و «الرابطة». حيث يرى الأول جماعة اجتماعية محددة ذات جذور ضاربة فى مكان محدد، ويفهم الثانى على أنه منظمة تستهدف خدمة عدد محدود من المصالح الخاصة (المعينة). وعلى أساس هذا التمييز يعتبر المجتمع المحلى الرحم الذى يحتوى كل صور التنظيم الاجتماعى، بينما تقتصر الدولة والأسرة — وغيرها من الروابط الكثيرة الأخرى — بالضرورة على مجال محدود من أوجه النشاط. ثم هناك بعض أوجه الشبه بين تصور ماكيفر عن المصالح الاجتماعية والدور الأساسى الذى تضطلع به فى تشكيل أنماط العلاقات وتنظيم الجماعة؛ وبين آراء بعض المفكرين النظريين الاجتماعيين مثل سبنسر، وجيدنجز، وسمول، ودوركايم. ومع ذلك فإن تصنيفه للمصالح وتحليله لمضامينها الاجتماعية يتجاوز أعمال هؤلاء الدارسين القدامى. ولنأخذ مثالا أخيرا (ولو أن هناك نماذج أخرى عديدة) هو تمييز ماكيفر بين المصالح الموضوعية، أى الأهداف التى يتجه نحوها الناس (مثل «الصديق» و «العدو»، والسلام، والمال)، والاتجاهات الذاتية، وهى «الحالات الشعورية داخل الفرد من حيث علاقتها بالأهداف»[٣٤]. وهنا نلاحظ شبها نظريا وثيقا بين هذا التمييز وبين تمييز توماس بين القيم الموضوعية

(٣٤) R.M. Mac Ilver and C. H. Page, Society : An Introductory Analysis (New York : Rinehart, 1949), P. 24.

والاتجاهات الذاتية (ارجع إلى الفصل الثانى عشر) . ويؤكد كل من ماكيفر وتوماس أن التعريفات الكاملة للعلاقات الاجتماعية يجب أن تتضمن دائما الاتجاهات والمصالح أو القيم . وعليه فإن أى نظرية كاملة فى السلوك البشرى ، يجب أن تشتمل بالضرورة على علمى الاجتماع والنفس الاجتماعى .

هذا وقد أشرنا من قبل إلى أن علم الاجتماع عند ماكيفر يحمل بعض أوجه الشبه مع أفكار كولى . ولا يقتصر هذا التشابه بين الاثنين على النواحى المنهجية ، وإنما يهتم ماكيفر — ويعمل على تطوير — فكرة كولى عن الاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع . ولو أنه لا يرى أن هذه العلاقة الأساسية المتبادلة تتصف بالانسجام الكامل . وهكذا نجده فى تناوله للجانب المعيارى — المهمل فى أغلب الأحيان — من الحياة الاجتماعية ، لا يقتصر على التحليل المفصل لطبيعة المعايير الاجتماعية « والسنن الاجتماعية الرئيسية » (الدين ، والأخلاق ، والعادات ، والقانون ، والموضة) . وإنما كذلك العلاقات الموجبة والسالبة بين الضبط الاجتماعى المعيارى وحياة الفرد (٣٥).

وتمثل معالجة ماكيفر للمعايير الاجتماعية — فى كتابه « المجتمع » الذى يقدم لنا نظريته السوسيولوجية فى أكمل صورها — جزءا من المعالجة المطولة لموضوع « البناء الاجتماعى » (حيث يصف المعايير بأنها « القوى التى تمثل ركائز السنن والعادات) . ويركز الجزء الباقى من تحليل البناء الاجتماعى — بشكل رئيسى — على الأنماط المختلفة للجماعات الاجتماعية بما فيها الأسرة ، والمجتمع المحلى ، والطبقة الاجتماعية المغلقة (الطائفة) ، والجماعات السلالية ، والحشد ، والاتحادات السياسية ، والاقتصادية ، و « الثقافية » الكبيرة . وعلى حين أن المقصود من معظم هذا العرض — وخاصة فى الطبعة الأحدث من كتاب « المجتمع » أن يكون كتابا دراسيا عاما فى علم الاجتماع ، إلا أن ماكيفر

---

(٣٥) يتضمن هذا التحليل موضوعاً مختصراً ولكنه ذا أهمية جوهرية عن : « مشكلة الحرية الأخلاقية » انظر :
MacIver and Page, op. cit, part II,

يستخدم نظريته على طول الكتاب ، كما يطبق تعريفاته النظرية بشكل متسق على أنواع متباينة من المادة المأخوذة من البحوث الاجتماعية الحديثة . وفضلا عن هذا فإن تركيز ماكيفر على الدور الأساسى للأحاسيس، والمطامح، والاتجاهات الذاتية فى الحياة الاجتماعية متكامل مع تفسيره على طول الكتاب، إلى جانب اقتناعه الأكيد بأن الإنسان كائن مبدع ، وأنه فى نفس الوقت من صنع المجتمع والثقافة .

ويبـــدو هذا الاقتناع أوضح ما يكون فى كتابه « العليـــة الاجتماعية » ، وهو أحد مؤلفاته الذى ظل مهملا حتى وقت قريب ، مع أنه قد يكون أكثر كتابات ماكيفر النظرية نضجا . واعتقادنا أن ماكيفر قد عثر فى هذا الكتاب على الوسط الذهبى بين موقف كثير من الوضعيين المحدثين — الذين يطابقون بين العلية الاجتماعية والعلية الطبيعية — والرأى المتشكك — الذى كان سوروكين من بين من عبروا عنه — والذى ينكر إمكانية تطبيق مفهوم العلة على الظواهر الاجتماعية . ولا يدعى ماكيفر أننا نستطيع معرفة جميع الظروف أو الأسباب التى تدخل فى تحديد جميع عناصر سلوك الإنسان ، ولكنه يصر مع ذلك على أنه من الممكن الحصول على تصور عام للعلية ، يستوعب العلاقات السيكولوجية والاجتماعية وغير الاجتماعية أيضا . ولكننا يجب أن نفهم العلاقات الأخيرة — مثل العلاقة العلية بين الريح والموجة، أو الأرض والنمو — كعلاقات من « نوع ثابت » خاص بالبيئة الخارجية ، يمثل انعكاسا لقوانين طبيعية وليست اجتماعية . والقضايا والمناهج المستخدمة لدراسة هذه العلاقات (من قبل عالم الفيزياء والبيولوجيا) لا تكفى — كما يزعم الوضعيون المحدثون مثل لندبرج — لاستيعاب العلاقات العلية فى مجال الظواهر الاجتماعية . ذلك أن هذه العلاقات الاجتماعية تنطوى على عنصر سيكولوجى : « هناك فارق أساسى بين نوع العلية المتضمن عندما يدفع الريح بقطعة من الورق ، وذلك النوع المتضمن فى حالة الرجل الذى يهرب من جماعة ن الناس تطارده ... فالورقة — فى المثال الأول — لا تعرف

خوفا ولا يعرف الريح شيئا من الكراهية ؛ ولكن لولا الخوف والكراهية لما هرب الرجل ولما تعقبته جماعة من الناس »[٣٦] .

ويؤكد ماكيفر أن السلوك البشرى يتأثر بأنواع متباينة من الظروف ذات الطبيعة الاجتماعية وغير الاجتماعية . وهو يميز بين ثلاثة « مجالات دينامية كبرى » هى : المجال المادى (الفيزيائى) . ومجال الكائن العضوى . ومجال الكائن الواعى . وعلى الرغم من أن لكل ميدان من هذه الميادين الثلاث خصائصه المتميزة (التى تتطلب بدورها مناهج متميزة لدراسته) . فإنها مترابطة مع بعضها فى النهاية . إلا أن ماكيفر يولى « ميدان الكائن الواعى » — الذى يتكون من مستويات ثقافية . وتكنولوجية . واجتماعية — المحل الأول من اهتمامه . فهنا يمكننا استكشاف الخصائص المميزة للعلية الاجتماعية . وقد كتب ماكيفر فى ذلك يقول :

«هناك — فى جميع أنواع السلوك الواعى — عملية تنظيم انتخابى ذات شقين . فهناك من ناحية النسق القيمى للفرد . كيانه الثقافى المركب الفعال . وشخصيته .. المركز فى اتجاه معين . نحو هدف خاص . . . ثم هناك من ناحية أخرى بعض جوانب الواقع الخارجى المرتبطة انتخابيا بنظام التقويم الضابط ، وهى تتميز عن بقية العالم الخارجى . كما أنها منفصلة عنه بمعنى معين . حيث إنها أصبحت هى نفسها الآن عوامل قيمية : الرسائل أو العقبات أو الشروط الخاصة بمطلب القيمة . ويبأور النسق الداخلى أو الذاتى بواسطة تقويم دينامى ، وتلقى هذه البؤرة ضوءها الكاشف على النسق الخارجى . ويتحول الجزء الواقع فى نطاق ذلك الضوء الكاشف من مجرد الخارجية إلى شىء ينتمى كذلك إلى عالم القيم ، كوسيلة ؛ وجزء مكمل ؛ وعقبة ؛ وثمن تحقيق تلك القيمة »[٣٧] .

---

(٣٦) R.M. MacIver, Social Causation (Boston : Ginn, 1942), P. 299.

(٣٧) Ibid; PP. 300 — 301.

وتحدد لنا هذه العبارة معنى مفهوم **التقويم الدينامى** dynamic assessment ، ذا الأهمية الاستراتيجية فى تفكير ماكيفر . وهذا التقويم الدينامى هو الفعل الشعورى الذى يربط به الناس الوسائل بالغايات ، ويزنون البدائل . فالتقويمات الدينامية عند الأفراد تجمع فى بؤرة واحدة « جميع العوامل التى تدخل فى تحديد السلوك الشعورى » الاجتماعى وغير الاجتماعى . وهى تمثل تفرد الفعل الاجتماعى وحتمية تنوعه . وتهتم دراسة العلية الاجتماعية (على خلاف دراسة الدوافع السيكولوجية) فى المقام الأول « بالتقويمات المتشابهة أو المتقاربة التى تقوم عليها نشاطات الجماعة ، والإجراءات داخل النظم ، والسنن الشعبية ، وظواهر السلوك الاجتماعى بصفة عامة» (٣٨) .

وتقوم على التقويمات المتقاربة ثلاثة أنواع متميزة من الظواهر الاجتماعية الدينامية . الأول هو التغيرات التوزيعية distributive changes كالتغير فى السنن الاجتماعية ، وأساليب الحياة ، ومعدلات المواليد ، والجريمة ، والزواج وما إلى ذلك . ويمثل هذا النوع من التغيرات «مجموعة من الأفعال الفردية العديدة » ، ولكنه لا ينطوى على أهداف شعورية للجماعة (جماعية) . ثم نجد تلك الأهداف الشعورية الجماعية تمثل مكانة أساسية فى النوع الثانى ، وهو الظواهر الجمعية collective كالحركات الاجتماعية المنظمة ، والسياسات الإدارية ، والثورات السياسية . وهناك — أخيراً — الظواهر الارتباطية (الاقترانية) conjunctural ، وهى عبارة عن مظاهر ثبات أو تغير واسعة النطاق فى البناء الاجتماعى ، من ذلك مثلا التحولات التى تطرأ على الدورة الاقتصادية ، أو الانتقال من المجتمع الزراعى إلى المجتمع الصناعى ؛ وهى جميعاً ليست من تخطيط الناس ، ولكنها تمثل مع ذلك نتائج هامة لأعداد لا حصر لها من التقويمات الفردية . حقيقة إن أساليب تحليل كل من هذه الظواهر يختلف من نوع لآخر ، ولكننا يجب أن نهتم جميعاً بدراسة الدور الأساسى للفعل الانتخابى الشعورى ، وذلك إذا ماأردنا أن

---

(٣٨) Ibid; pp. 300-301 .

نفهم ديناميات العلية الاجتماعية . ويحدد ماكيفر قضيته الأساسية فى هذا الشأن انسجاماً مع تأكيده السابق الإعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع . فيقول :

« لا يمكن أن نفصل التقويم الفردى على التقويم الجماعى . ومع ذلك فلكل نوع منهما تماسكه الخاص . فهناك الشخصية الفردية من ناحية ؛ وهناك السنن التى تدعمها الجماعة من ناحية أخرى . ويتصف المخطط التقويمى بأنه غير كامل التماسك على كلا المستويين . فهو ينحرف على كلا المستويين عن المعايير المعترف بها ؛ كما أنه خاضع للتغيير دائماً أبدا . إلا أن هذين المخططين التقويميين المعتمدين على بعضهما يكونان معاً النسق التقويمى الذى يدفع بالعوامل المختلفة إلى داخل نظام واحد للعلية الاجتماعية »(٣٩) .

ويرتبط تحليل ماكيفر للعلية الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بمعالجته لموضوعى التغير الاجتماعى ، والتطور الاجتماعى . وسوف نعرض لإسهاماته فى دراسة هذين الموضوعين فى الفصل الحادى والعشرين من هذا الكتاب .

ولقد كتب ماكيفر فى مختلف أبواب الدراسة السوسيولوجية — كالضبط الاجتماعى ، والتنظيم المعيارى ، والبناء الاجتماعى . والجماعات الاجتماعية . والعلية الاجتماعية ؛ والتغير الاجتماعى — ببراعة فائقة وإحساس مرهف بتعقد الحياة الاجتماعية . غير أن أسلوبه الأدبى الفذ يعوق فى بعض الأحيان سير انتظام الموضوع واطراد الحجج . هذا فضلا عن أن مؤلفاته السوسيولوجية على جانب كبير من الانتشار مما يمثل مشكلة للقارئ الذى يريد تتبع نسقه السوسيولوجى كله . ويصطبغ علم الاجتماع عنده (ولو أنه بدرجة أقل من نظريته السياسية الشهيرة التى لم نعرض لها هنا بالمناقشة) بمعتقداته الاجتماعية والسياسية اصطباغاً واضحاً ؛ وخاصة دفاعه القوى عن الديموقراطية السياسية ، وكذلك بفلسفتة الاجتماعية المثالية . ولكن مهما

---

(٣٩) Ibid; P. 310.

تكن أوجه القصور فى أعمال ماكيڤر ، فإنه يمثل أحد الشخصيات البارزة فى علم الاجتماع النظرى المعاصر .

وعلينا أن نشير فى النهاية إلى أن ما نجده عند ماكيڤر من مفاهيم ، وتمييزات ، وقضايا نظرية ، قد أثرت مؤلفاته العديدة فى شتى الميادين ، منها على سبيل المثال ضبط التمييز العنصرى (« الاتحاد الأكثر كمالا » The More Perfect Union ، ١٩٤٨) ، والتعليم العالى (فى كتابه : « الحرية الأكاديمية فى عصرنا » The Academic Freedom in Our Time ، ١٩٥٥) ، والتعليقات الأدبية (الأزمات الأخلاقية الكبرى فى الأدب Great Moral Dilemmas in Literature ١٩٥٦) ، والعلاقات الدولية (الأمم والأمم المتحدة The Nations and the United Nations ، ١٩٥٩) ، وطبيعة القوة واستخدامها (تحول القوى Power Transformed ، ١٩٦٤) وجناح الأحداث (« الوقاية من الجناح والتحكم فيه » The Prevention and Control of Delinquency ، ١٩٦٦) . وليست هذه دراسات فى النظرية السوسيولوجية بطبيعة الحال ، ولكنها توضح كيف يمكن تحليل شتى مجالات النشاط البشرى بكفاءة بالاستعانة بأداة نظرية منهجية . ولكن يبقى أن نستوضح بعد ذلك — فى غير هذا المقام — إلى أى مدى استطاع آخرون استخدام نظرية ماكيڤر فى دراساتهم .

نظريات أخرى :

هناك بعض علماء الاجتماع — علاوة على العلماء الأربعة الكبار الذين عرضنا لآرائهم حتى الآن — قدموا ؤخراً إسهامات ملفتة فى مجال بناء النظرية فى علم الاجتماع النظرى . وتتضمن هذه الفئة — على سبيل المثال لا الحصر — جورج هومانز ، وبيتر بلاو ، وهانز جيرث ، ورايت ميلز (مشتركين معاً) وتشارلز لوميز . ومن المناسب أن نتناول كتاباتهم هنا بشىء

من التعليق ، وخاصة بسبب ما هناك من أوجه شبه بين بعض جوانب إنتاجهم وبعض جوانب إنتاج سوروكين ، وبارسونز ، وزنانيكى ، وماكيفر .

هومانز :

القضية التى ينطلق منها كتاب « الجماعة الإنسانية » (١٩٥٠) The Human Group أن الجماعة — وهى فى رأى هومانز Homans نقطة ارتكاز علم الاجتماع — عبارة عن **نسق** . ومفهوم النسق أساس للنظرية العلمية ؛ وهكذا يرتبط علم الاجتماع نظرياً بالعلوم النظرية القديمة والأكثر منه تقدماً . ويبدأ هومانز — اعتقاداً منه بأن مهمة علم الاجتماع هى دراسة سلوك الجماعة — بتحليل هذا السلوك إلى عدد من العناصر التى تتبادل الاعتماد على بعضها . ثم يعمد بعد ذلك إلى دراسة الجماعة كنسق اجتماعى باق فى بيئة معينة . ويعرف الجماعة تعريفاً إجرائياً فيقول : يكون ا ، ب ، حـ . . . جماعة إذا ما حدث فى خلال فترة زمنية معينة أن تفاعل ا مع ب ، حـ أكثر من تفاعله مع م ، ن وغيرهما ؛ وإذا صدق ذلك أيضاً على سلوك كل من ب ، حـ .

ويفسر هومانز ذلك قائلا إن عناصر سلوك الجماعة هى : أولا : **نشاطات** ؛ أى ما يفعله الناس من حركات عضلية . ثانياً : **تفاعل** ؛ وهو يتم إذا ما حدث نشاط ، أو حفز إليه نشاط شخص آخر (ونلاحظ غموض هذا التعريف ، ذلك أن مجرد التتابع الزمنى ليس إلا معياراً قاصراً للتفاعل) . ثالثاً : **عاطفة** ؛ أو الحالة الداخلية لجسم الفاعل . ويشير مصطلح « عاطفة » إلى أحد المصادر النظرية الأساسية لهومانز ، وأقصد به باريتو ؛ الذى تكوّن أفكاره موضوع أحد المؤلفات الأولى التى وضعها هومانز . ويبرر هومانز ما يذهب إليه قائلا : إنه يمكن الاستدلال على العواطف من نغمات الصوت ، وتعبيرات الوجه ، وأوضاع الجسم ، وما يقوله الناس عن أحاسيسهم الداخلية ؛ ويكون لمثل هذه الأقوال معنى معيناً لأننا نستطيع أن ندرك فى أنفسنا الظروف

التى يحددها الآخرون . (ويذكرنا هذا الرأى باتجاهات ماكس ڤيبر وتشارلز كولى ، وهو مثلها ليس اتجاهاً سلوكياً) .

وتكوّن هذه العناصر الثلاثة والعلاقات التى تنشأ بينها ما يعرف **بالنسق الاجتماعى** ، أما الظواهر الأخرى فتكوّن جزءاً من البيئة الاجتماعية . ويميز هومانز بين القطاعات الخارجية والداخلية من النسق الاجتماعى . فالنسق الخارجى هو حالة النشاطات ، والتفاعلات ، والعواطف ، وما يقوم بينها جميعاً من علاقات . وذلك بمقدار مساهمة هذه الحالة فى حل مشكلة بقاء الجماعة فى بيئتها . وتدعو هذه الصياغة إلى التحليل الوظيفى ، كما تنطوى دراسة النسق الداخلى على تحليل وظيفى أيضاً . ويتكون هذا النسق الداخلى من سلوك الجماعة التفصيلى وراء المتطلبات الوظيفية ، ولكنه ناشئ فى نفس الوقت عن النسق الخارجى ، ويمثل استجابة له .

ويوضح هومانز هذه القضايا النظرية فى ثنايا تحليله لعدد من الحالات الفردية المختارة ، التى يستند فيها إلى قضايا أخرى خاصة بحياة الجماعة . وهو فى هذا يولى عناية خاصة للمعايير والضبط الاجتماعى . ويتطابق مفهوم الضبط الاجتماعى عنده تقريباً مع مفهوم باريتو عن استعادة التوازن ، فاهماً إياه على أنه العملية التى بمقتضاها يرد سلوك الفرد — إذا ما انحرف عن المعيار السائد — إلى درجة الامتثال الطرازية . (وهنا يلاحظ هومانز أن الانحرافات البسيطة عن المعايير شائعة كل الشيوع)

هذا ونجد كتاب هومانز «السلوك الاجتماعى » Social Behavior — الذى ظهر بعد عشر سنوات من كتابه «الجماعة الإنسانية »— موضوع وفق خطة مختلفة تمام الاختلاف . فى كتاب « الجماعة الإنسانية » ترتكز الدراسة على نتائج خمس مشروعات بحوث تفصيلية لجماعات اجتماعية ذات درجات متفاوتة من الحجم والتعقيد ، متبوعة باستنتاج بعض القضايا العامة التى يبدو أنها تتناسب والمادة . أما فى كتاب « السلوك الاجتماعى » فنجد الاستدلال يحتل مركز الصدارة ، حيث تقدم لنا الفصول الثلاثة الأولى بعض

القضايا العامة المرتكزة أساساً على علم نفس الحيوان ، والتى يشيع التسليم بها اليوم فى دوائر علم النفس السلوكى . وكذلك بعض القضايا المأخوذة من النظرية الاقتصادية الأولية ؛ ولكنه يعتقد أنها ذات أهمية فى تفسير السلوك الاجتماعى بصفة عامة . ويقدم لنا شواهد كافية من البحوث لإثبات كل من القضايا الامبريقية الرئيسية . ويكون هذا القسم الجزء الرئيسى من الكتاب . والملاحظ على هذه البحوث أنها أجريت بطريقة تجريبية ؛ أى فى الجو المعملى الصناعى الذى يدعى هومانز أنه يمكن فيه اكتشاف تفسيرات صحيحة لمواقف معينة فى الحياة الواقعية . ويمكن اعتبار هذا الجزء من دراسة هومانز توثيقاً بالغ الفائدة للبحوث المعاصرة فى سبيل وضع نظرية للجماعات الصغيرة (وسنعود لمناقشة هذا الموضوع فى الفصل التاسع عشر من هذا الكتاب) .

ويمكننا أن نجد القضايا العامة التى ترتكز عليها دراسات هومانز الأخيرة معروضة فى الفصول من الثانى إلى الرابع من كتابه « السلوك الاجتماعى ». فيبدأ أولا بتعريف بعض المصطلحات الأساسية القليلة ، مستعيراً تعريفاته هذه – إلى حد كبير – من عالم النفس سكينر Skinner ، ولكن بعد إطلاق أسماء جديدة عليها . من هذا مثلا نجده يطلق على مفهوم السلوك **الفعال** Operant عند سكنر اسم « النشاط » ؛ ويستخدم مصطلح **الفرض** reinforcement يشير إلى المكافآت والعقوبات التى تنظم نشاطات معينة . . إلخ . ولكنه يترك بعض المصطلحات دون تعريف ، من بينها مثلا مصطلح « القيمة » الشائع ، على الرغم من أنه يقدم لنا بعض التعميمات الخاصة بالقيم .

أما الفصل الخامس فيبسط قضايا هومانز الأساسية ، وربما أمكننا أن نوردها فيما يلى فى صورة مختصرة بعض الشىء :

١ – إذا حدث فى الماضى أن كان ظهور موقف مثير معين . مناسبة لمكافأة نشاط الفرد ، فإننا نجد أنه كلما كان الموقف المثير الراهن أكثر

شبهاً بالموقف السابق ، زاد احتمال أن يصدر عن الفاعل الآن نفس السلوك أو سلوكاً قريباً منه .

٢ ـ كلما تكرر فى وقت معين مكافأة نشاط شخص آخـــر ، زاد احتمال صدور ذلك النشاط عن هذا الشخص .

٣ ـ كلما كانت وحدة نشاط فرد من الأفراد أكثر قيمة بالنسبة لشخص آخر ، زاد إقدامه على النشاط الذى يلقى مكافأة من نشاط شخص آخر .

٤ ـ كلما تعدد فى الماضى القريب تلقى الفرد لنشاط مكافئ من شخص آخـــر ، قلت فى نظره قيمة أى وحدات أخرى من ذلك النشاط .

والواقع أن هرمانز لا يقدم هذه الفروض كأشياء ثابتة تم التدليل عليها ، وإنما يطرحها كقضايا جديرة بالفحص عن طريق البحوث الامبيريقية ، ثم يناقشها بشىء من التفصيل (مما لا نستطيع معه التعرض له هنا) تحت عناوين : التأثير ،وتضمن السلطة الاجتماعية ، والامتثال ، والتقدير ، وطبيعة المعطيات التى يفترض ثباتها خلال فترة الدراسة .

وإذا عدنا إلى القضايا الأكثر عمومية ، نجد هرمانز يستخدم القضايا ـ المبسوطة فى القسم الأكبر من كتابه ـ لتفسير العمليات التى تميز « التوازن العملى » ، لا ديناميات الجماعة . وتتناول الفصول الثلاثة الأخيرة موضوع ديناميات الجماعة هذا ، وتبسط القضايا بنفس الأسلوب الذى نجده فى القسم السابق من الكتاب . فيبدو على سبيل المثال أنه ليس الأفراد ذوى المكانة المنخفضة فقط هم الذين يميلون إلى عدم الامتثال ، وإنما ذوو المكانة العالية أيضاً . وهو موقف لا يقتصر وجوده على الجماعات الصغيرة ـ التى ندرسها بالمناهج الإمبيريقية ـ فحسب ، وإنما نصادفه كذلك فى المجتمعات الكبيرة (مثل مجتمعات جنوب الولايات المتحدة حالياً ، ومجتمعات القرن السابع عشر فى إنجلترا) . ومع ذلك فإننا نجد هومانز ينكر فى الفصل

الختامى الذى يلخص فيه دراسته. أن القضايا المشتقة من دراسة الجماعات الصغيرة يمكن أن تطبق أيضاً على الجماعات الكبيرة . حيث إنها قد تختلف عنها — فى بعض الحالات — اختلافاً جوهرياً .

بلاو :

هناك بعض أوجه الشبه بين مؤلفات هومانز النظرية وكتاب بيتر بلاو Peter Blau الطموح بنفس الدرجة والذى ظهر مؤخراً (عام ١٩٦٤) بعنوان « التبادل والقوة فى الحياة الاجتماعية » Exchange and Power in Social Life فقد أولى كل من هومانز وبلاو موضوع التبادل فى الحياة الاجتماعية المحل الأول من عنايتهم . وتدخل هذه الدراسة فى إطار علم الاجتماع النظرى ، ولكنها تختلف اختلافاً بعيداً عن معالجة بارسونز لنفس الموضوع . ومع أن بلاو لا يشير إلى سوروكين ، إلا أنه — مثله — يعتبر التفاعل الوحدة الأساسية للتحليل فى علم الاجتماع . وفى نفس الوقت نجد اتجاه بلاو وثيق الارتباط باتجاه زيمل الذى يكثر الإشارة إليه فى مؤلفه .

ومن هنا أصل « التبادل والقوة ». وهو العنوان الذى لا ينطبق إلا على النصف الأول من الكتاب فقط . ويرى بلاو أن التبادل الاجتماعى (الذى يمثل التبادل الاقتصادى أحد أنواعه فقط) يمثل القسم الرئيسى من المؤسسات الاجتماعية فى الجماعات الاجتماعية والمجتمعات ، بينما تظل المعايير والقيم فى الخلفية (وهو يتناولها فى النصف الثانى من الكتاب) . والتبادل الاجتماعى exchange الاجتماعى عبارة عن ميكانيزم قائم على مبدأ التبادل reciprocity — الذى ربما كان متشرباً فى الطبيعة الإنسانية — أو يمثل جزءاً جوهرياً منها على الأقل .

ومفهوم القوة الاجتماعية من المفاهيم الأساسية الأخرى فى دراسة بلاو . وهو يعرفها بأنها ضبط للآخرين عن طريق الجزءات السلبية ، التى يمكن أن يطلق عليها كذلك اسم « النتائج العقابية لعدم الامتثال للنظم المنبثقة عن

صاحب القوة » . وهكذا تشتق القوة من مثل هذه المؤسسات داخل الجماعة . ويرى بلاو أن استخدام القهر الجسمانى (المادى) وسيلة جد ضعيفة للحفاظ على النظام الاجتماعى (يلاحظ أن مصطلح النظام الاجتماعى هذا من المصطلحات الأخرى التى لم يعرفها بلاو) . ومع ذلك فكثيراً ما يستخدم القهر الجسمانى كرادع اجتماعى ، وكإجراء اجتماعى .

ثم يناقش بلاو بعض المفاهيم الثانوية الضرورية لفهم أداء الجماعات الاجتماعية لوظائفها ، بما فيها التفسير ، والوضع ، والمعايير ، والقيم . ويقارن توقعات الثواب الاجتماعى بالخبرة الواقعية للثواب والإخفاق الخاصة بمشاركة الفرد فى روابط معينة ، ومعرفة الفوائد (أو أنواع الإخفاق) التى يخبرها الأفراد الآخرون فى مواقف مشابهة . كما أن المعايير الاجتماعية تلعب دوراً بارزاً فى تحديد قيمة الارتباطات المختلفة . وتنمو العلوم الاجتماعية فى المجتمعات التى تنظم معدلات التبادل بين الفوائد الاجتماعية وتأثير العمل أو الأشياء الطبيعية المادية ، وكذلك القيم اللا مادية غير الظاهرة . ويبدو هنا أن بلاو قد خضع لتأثير أقوى مما يجب من جانب الفكر الاقتصادى . وهو فى هذا الصدد يختلف عن بارسونز الذى يرى أن مبدأ العدالة التوزيعية عاطفة طبيعية . وإن كان وضع المشكلة على هذا النحو يجعلها فلسفية أكثر منها سوسيولوجية .

ويعمد بلاو فى النصف الثانى من كتاب « التبادل والقوة » ، إلى تحليل الجماعات الثانوية باعتبارها تتكون من جماعات أولية . وهو يسلم بوجود مثل هذه الجماعات الأولية ، دون أن يقول عنها الشىء الكثير (ولعله أشار إلى ائتلافها التلقائى من خلال فرض الرغبة من أعلى) . أما فيما يتعلق بالحياة الداخلية للروابط ، فإننا نجد بلاو يستخدم نفس الفئات التى اعتمد عليها عند تحليل الجماعات ، وأعنى التبادل الاجتماعى ، والقوة ، والمعايير الاجتماعية ، والقيم . وكثيراً ما يرد العمليات ذات المستوى الأعلى إلى عمليات المستوى الأدنى . والحق أن هذا الجزء من نظرية بلاو

الأولية عن الأنساق الاجتماعية تستحق منه مزيداً من الضبط والإحكام .

والسؤال الأساسي فيما يتعلق بهذا العمل البارع الحبكة . والذى ينبغى توجيهه إلى المؤلف هو : كيف يعرف الحقائق التى يوردها . والتى كثيراً ما يقدمها فى صورة ذات مستوى عال من التعميم . وإن كانت أحياناً على قدر كبير من التفصيل ؟ فمعظم تعميمات بلاو مقنعة . وقد تكون صحيحة . ونجد الإشارات إلى نتائج البحوث والمشكلات المحددة كثيرة نسبياً بالقياس إلى الوقت والمكان المحدودين ، وخاصة فى الفصول الأولى من الكتاب . إلا أن الموضوع يمثل على أى حال أحد المشكلات الرئيسية فى علم الاجتماع المعاصر . وهو يندرج تحت ميدان مناهج البحث المستخدمة فى الدراسة . أكثر مما يدخل فى النظرية ذاتها .

ويعتبر كتاب بلاو — من الناحيتين المنهجية والنظرية — على نمط مؤلف زيمل . ولكنه يفتقر إلى الخصائص التركيبية والفاحصة الموجودة عند زيمل . إذ يظل زيمل متفرقاً لا يشق له غبار فى التأليف بين المواقف والعمليات الاجتماعية المتنوعة . بينما يقصر بلاو أفقه على الاقتصاد والحياة السياسية . ونادراً ما يستخدم حقائق من الخبرة اليومية . هذا فضلا عن أن مراجع بلاو مقصورة إلى حد بعيد على الحياة الأمريكية المعاصرة (ويبلغ هذا العيب أشد درجة من الوضوح فى دراسة ممتازة عن الحب . حيث لا يكاد الأوربيون يتعرفون على أفكارهم وأحاسيسهم حول هذا الموضوع) .

جيرث ورايت ميلز :

يعتبر كتاب « الشخصية والبناء الاجتماعى » (١٩٥٣) Character and Social Structure — من تأليف هانز جيرث Hans Gerth و س . رايت ميلز C. Wright Mills — جديراً بالذكر هنا بسبب محاولته استخدام **الدور الاجتماعى** كمفهوم أساسى يوحد النظريتين السيكولوجية والسوسيولوجية ، على طريقة بارسونز تقريباً . ويشير مصطلح الشخصية

(الذى يكون أول كلمات العنوان) إلى الفرد ككيان كل ، يمكن التمييز فيه بين : الكائن العضوى ، والبناء النفسى ، والشخص أو الإنسان الذى يلعب دوراً معيناً فى المجتمع . وتفسر أهمية الدور من خلال الرأى القائل بأن المجتمع – كبناء – مكون من عدة أدوار مرتبطة بنظم مختلفة . ويرى المؤلفان أنه يمكن تحليل البنـــاء الاجتماعى الكلى إلى أنواع تنظيمية كالاقتصادية ، والسياسية ، والدينية . ويعترف بهذه الأنواع كارتباطات بين النظم (وكما هى الحال فى كثير من الأحيان تترك الكلمة غامضة دون تعريف) تكون لها نتائج ، أو غايات أو وظائف متشابهة . وتعتبر درجة استقلال الأنواع التنظيمية موضوعاً للبحث فى أى مجتمع من المجتمعات . ولكنا نجد دائماً أن هناك بعض جوانب أو مجالات السلوك الاجتماعى تميز جميع الأنواع التنظيمية ، وأعنى بها التكنولوجيا ، والرموز ، والمكانة ، والتعليم . ثم هناك – من ناحية أخرى – بعض جوانب الحياة الاجتماعية غير قابلة للتعريف فى ضوء مفهومى البناء أو النوع التنظيمى ، إذ أن هناك أيضاً أنواعاً لا قياسية من التفاعل .

وفى ضوء هذا الأساس النظرى يعمد جيرث وميلز إلى تناول مشكلة تهم كلا من الوظيفيين وعلماء الاجتماع النظرى على السواء ، ألا وهى : كيف يتم تكامل المجتمع ؟ ويقدم لنا المؤلفان أربعة أسس بديلة :

١ – الاتفاق Correspondence ، ويشير إلى توحيد المجتمع عن طريق وضع أساس مشترك يؤدى عمله بأسلوب متواز فى كل نوع من الأنواع التنظيمية . ويبدو ذلك لنا على سبيل المثال فى حالة المجتمع الأمريكى خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر .

٢ – الانطباق Coincidence ، ويتم التوصل إليه إذا ظهرت فى الأنواع المتباينة أسس بنائية مختلفة تؤدى إلى وحدة جزئية – غير تامة – تتمثل لنا فى ظهور الرأسمالية الحديثة من خلال ارتباط سقوط الامتيازات الإقطاعية بنمو أطر تشريعية وإدارية (وهو تفسير لنشأة الرأسمالية يختلف بعض

الشيء عن تفسير ماكس ڤيبر) .

٣ — التنسيق Coordination ، وينطوى على تكامل المجتمع عن طريق أحد الأنواع التنظيمية — أو أكثر — الذى يصبح سائداً على الأنواع الأخرى ، كما هو الحال فى المجتمعات الديكتاتورية الحديثة .

٤ — التقارب Convergence . ويتم عندما يلتقى اثنان أو أكثر من الأنواع التنظيمية حتى نقطة الانصهار (وتبدو هذه العملية نوعاً من عكس التباين الاجتماعى) .

ويمدنا كتاب « الشخصية والبناء الاجتماعى » بأفكار طريفة . خاصة وأن القضايا النظرية ممتزجة بالمادة التاريخية المعروضة (ومن هذه الناحية يختلف هذا الكتاب اختلافاً جوهرياً عن كتاب هومانز « الجماعة الإنسانية » الذى يعتمد على دراسة الحالة) . حقيقة إن استخدام المنهج التاريخى ينطوى على خطورة التركيز على الشئ الملموس والمتفرد ! الأمر الذى لا يمثل هدفاً للدراسة السوسيولوجية . إلا أن جيرث وميلز — مع ذلك — يستهدفان الغاية السوسيولوجية ، ألا وهى وضع قضايا ذات قابلية تطبيق عمومية .

لوميز :

إلى جانب علماء الاجتماع الذين يستهدفون تحليل الجماعات الاجتماعية وتفسير تكامل العناصر التى تتكون منها هذه المجتمعات ، يقف تشارلز لوميز Charles P. Loomis — الذى يؤمن فعلا بأهمية مثل هذه الدراسة — محاولا صياغة مجموعة من المفاهيم المترابطة التى تمكننا من دراسة أى نسق اجتماعى — واقعى أو ممكن — دراسة علمية . ويقدم لنا لوميز — بدلا من الأنساق الاجتماعية الحقيقية — نموذجاً قياسياً يصلح أساساً مفيداً لدراسة نظريات علماء الاجتماع الذين حاولوا النفاذ إلى أسرار الأنساق الاجتماعية على مستوى الشمول . وقد قدم لنا لوميز هذا الجهد الفريد فى كتابين توأمين هما :

« الأنساق الاجتماعية » (١٩٦٠) Social Systems و « النظــريات الاجتماعية الحديثة » (١٩٦١)Modern Social Theories (بالاشتراك مع زونا لوميز Zona Loomis) . ويتضمن الكتاب الثانى فصلا يلخص النتائج التى تم التوصل إليها فى المقال الافتتاحى للكتاب الأول . أما بقية فصول كتاب « الأنساق الاجتماعية » فتوضح لنا الفائدة النظرية لدراسة الظواهر الاجتماعية الملموسة . وقد خصص الجزء الأكبر من كتاب « النظريات الاجتماعية الحديثة » لتشريح الكتابات النظرية لكبار علماء الاجتماع أمثال هارارد بيكر ، وكنجزلى دافيز ، وهومانز ، وروبرت ميرتون ، وبارسونز ، وسوروكين ، وروبين ويليامز . ويوضح لوميز أوجه الاتفاق والاختلاف بين آراء هؤلاء الكتاب . غير أننا نجد هذا التحليل المقارن يتصف بالتشتت ، ولا يستنفذ بحال من الأحوال الإمكانيات التحليلية التى تهيؤها المادة النظرية التى جمعها ، وعرضها بقدر مبالغ فيه من الدقة . وعلاوة على هذا يرى كاتب هذه السطور أن هذا التحليل المقارن مخيب للآمال بعض الشىء ، من حيث أنه لا يمدنا بمزيد من القدرة على فهم النظريات المعقدة التى عرض لها ، أكثر مما تفعل الكتابات الأصلية نفسها .

ولكن ما هو — على أى حال — مضمون النموذج القياسى عند لوميز ؟ لقد وضع « نموذجاً بنائياً محدداً إجرائياً » Processually Articulated Structural Model. (يشار إليه اختصاراً بالحروف الأولى P A S M) يمثل الموضوع الأساسى لكتابيه « الأنساق الاجتماعية » و « النظريات الاجتماعية الحديثة » . ويستخدم لوميز هذا النموذج فى تحليل الإسهامات النظرية لعلماء الاجتماع السبعة الذين وردت الإشارة إليهم آنفاً ، ويرى أنه صالح للتطبيق على دراسة جميع نظريات الأنساق الاجتماعية التى لا زالت تدب فيها الحياة . كما يرى أن التحليل المثمر لمثل هذه النظريات

يجب أن يتضمن مفاهيم أو « عناصر » الاعتقاد (المعرفة) . والعاطفة (الهدف) ، والمعايير . والمكانة . والدور (الوضع) position ، والمرتبة rank ، والقوة . والجزاء . والوسائل . كما يجب دراسة هذه المفاهيم السوسيولوجية المحددة إلى حد ما — فى استعراضنا لنظريات الأنساق — من حيث علاقتها بأنماط الاتصال . و « الحفاظ على الكيان » boundary maintenance . والوظائف . والتنشئة الاجتماعية . والضبط الاجتماعى . وكذلك « ظروف الفعل الاجتماعى » كالحيز المكانى . والحجم . والزمان .

ولسنا بحاجة هنـــا إلى الإغراق فى عرض تفاصيل هـــذا المخطط المعقد الذى يتصف بقدر كبير من التجريد . إلا أنه يجب على دارس النظرية السوسيولوجية على أى حال أن يعوا الخصائص التالية التى تميز مؤلفات لوميز : أول هذه الخصائص وأخطرها وزناً . أن تحليله لإسهامات غيره من علماء الاجتماع لا يمثل نظرية جديدة فى الأنساق الاجتماعية ، وإنما نسق فكرى يمكن أن يكون مفيداً فى مقارنة وتقويم الكتابات النظرية . ثانى هذه الخصائص — كما يبين لوميز نفسه — أن مخططه النظرى يفيد إلى حد كبير من الإسهامات النظرية التى قدمها بارسونز وبعض تلاميذه الأوائل (مثل دافيز ، وميرتون ، وويليامز ، وكذلك لوميز نفسه) . فهو بهذا يوضح التأثير المتصل لآراء بارسونز . الخاصية الثالثة — التى تتسق مع حقيقة الإفادة هذه — أن هذا النموذج البنائى المحدد إجرائياً PASM يؤكد بقوة بعض العمليات السيكولوجية مثل المعرفة ، والشعور ، والإنجاز ، والسلوك المعيارى . ومن شأن هذا الاهتمام الكبير بهذه الأمور أن يجعل مؤلفات لوميز (شأنها شأن مؤلفات بارسونز) عرضة للاتهام بأنها تهتم بالنظرية السيكولوجية أكثر من اهتمامها بالنظرية السوسيولوجية . وأخيراً . وهو ما ينطبق أيضاً على كتابات بارسونز ، يضع مخطط لوميز دراسة التغير الاجتماعى فى مركز ثانوى أى بمثابة ملحق لموضوع تحليل البناء الاجتماعى .

ملخص الالتقاء فى علم الاجتماع النظرى :

ترى هل تكون النظريات التى عرضنا لها فى هذا الفصل « كتلا » مستقلة، إذا ما استخدمنا أحد المصطلحات الذى نصادفه بكثرة فى مؤلفات سوروكين ؟ أم أنها تمثل جهوداً متقاربة تسعى إلى الالتقاء عند هدف إقامة نظرية سوسيولوجية موحدة .

وقد أثارت هذه التساؤلات — بالإشارة إلى نظريات كل من سوروكين وبارسونز — وثيقة فريدة ذات قيمة كبرى . إذ حدث بعد صدور مؤلفى بارسونز « النسق الاجتماعى » و « نحو نظرية عامة للفعل » فى عام ١٩٥١، أن نشر سوروكين مذكرة بعنوان « أوجه الشبه والاختلاف بين نظريتين سوسيولوجيتين » . Similarities and Dissimilarities between Two Sociological Systems (وقد نشر عالم الاجتماع الألمانى الشهير ليوبولد فون فيزه Von Wiese ترجمة ألمانية لجزء من هذه المذكرة — مع تعليق له عليها — فى مجلة كولونيا لعلم الاجتماع » . Kölner Zeitschrift für Soziologie . ويرى سوروكين فى هذه المذكرة أن هناك اتفاقاً ملحوظاً بين المخطط الأساسى عند بارسونز ومعاونيه، وإطاره هو الفكرى الذى عرضه فى عدد من المؤلفات التى تسبق تاريخياً مؤلفات بارسونز . وقد استشهد سوروكين على صحة دعواه بملخص لبعض المقتطفات من مؤلفات كلا العالمين . وينتهى سوروكين إلى أن أوجه الشبه بين النظريتين أكبر منها بين آراء بارسونز ونظريات ڤيبر، وباريتو، ودوركايم، وفرويد، وهو ما اعترف به بارسونز وأكده . هذا على حين لا يرد لمؤلفات سوروكين ذكر سوى مرة واحدة فقط فى كتاب « النسق الاجتماعى »، ويقول سوروكين أيضاً أن الإطار الأساسى لكتاب النسق الاجتماعى . يختلف اختلافاً بيناً عن مؤلف بارسونز الأسبق «بناء الفعل الاجتماعى ». ويشخص التغير هنا بأنه فى اتجاه نظرية سوروكين .

على أننا لسنا هنا بصدد تبرير دعاوى سوروكين هذه . ولكننا نذكر أن اتجاه الالتقاء فى علم الاجتماع المعاصر يمثل موضوعاً أساسيًّا من موضوعات

هذا الكتاب . ومما ليس فيه كبير شك أن هذا الاتجاه يبدو واضحاً فى بعض أوجه الشبه الهامة بين نظريات هذين العالمين الغريمين . ويرجع هذا جزئياً إلى أن سوروكين قد أنفق سنوات عديدة فى إعادة صياغة واختبار نظريات كثير من المفكرين الاجتماعيين البارزين السابقين . والحق أنه قد نسق بينها وأثراها بما قدمه من إسهامات شخصية قيمة . وقد بدأ بارسونز منذ فترة أحدث يهتم هو الآخر بعمل مماثل . ويقدم بعض القضايا النظرية التى كثيراً ما تتشابه فى مضمونها مع قضايا سوروكين ، على الرغم من اختلافها الشكلى الواضح (وتباينها المتعمد فى الأسلوب) . ولا شك أن بارسونز نفسه قد قدم إسهامات إبداعية لها أهميتها — على نحو ما رأينا من قبل — وإن كانت لا تصل فى عظمتها إلى مستوى ما قدمه سوروكين . غير أن أوجه القرابة النظرية بين كل من سوروكين وبارسونز — وإلى حد ما بينهما وبين آراء زنانيكى وماكيفر — تتطلب دراسة أدق مما تم حتى الآن . وتحاول الفقرات التالية أن تحدد بإيجاز الاتجاه الذى يمكن أن تسلكه مثل هذه الدراسة .

نلاحظ فى المقام الأول أن معظم الباحثين الذين عرضنا لدراساتهم النظرية فى هذا الفصل ، يتفقون حول مشكلة أساسية من مشكلات النظرية السوسيولوجية ، ألا وهى مسألة طبيعة المجتمع . إذ يفهم علماء الاجتماع النظريون — وكثير غيرهم — المجتمع على أنه نسق ، أو بتعبير أدق نسق مكون من أنساق(٤٠) . والمكونات الدنيا (النهائية) للأنساق الاجتماعية هم الفاعلون ، وهم عبارة عن شخصيات بشرية ، ينطوى سلوكهم الاجتماعى بالضرورة على الانتخاب أو التقدير ، وإن كان نمطه يتحدد كذلك فى ضوء توقعات الآخرين والقيم الثقافية . على أن الوحدة الأساسية للتحليل السوسيولوجى ليست هى الفاعل نفسه ، وإنما « فعله » — كما يقول بارسونز —

---

(٤٠) يتمسك كل من جيرث وميلز بنظرة تخصصية بعض الشىء إلى مضمون مصطلح النسق الاجتماعى .

أو بتعبير أدق : التفاعل . ويتضمن مفهوم « العلاقات الاجتماعية » عند ماكيفر نظرة تفاعلية كذلك .

كما يتفق سوروكين ، وبارسونز ، وزنانيكى وماكيفر على أن **الثقافة** نسق مكون من أنساق . غير أن مفهوم الثقافة لا يشير إلى التفاعلات الاجتماعية فى حد ذاتها ، وإنما إلى ناتجها المستمر عبر الزمن ، سواء كان هذا الناتج مادياً أو غير مادى . (يعرف ماكيفر « الثقافة » بأنها المنتجات البشرية التى تخدم قيماً معينة فى النهاية ، فيميز الثقافة بهذا المعنى عن المنتجات النفعية أو التى يستعان بها على تحقيق أغراض معينة كالتكنولوجيا التى يسميها « حضارة » . ويبدو هذا التمييز — وإن اختلفت المصطلحات — فى كتابات سوروكين وبارسونز)[٤١] .

وهناك علاقة اعتماد متبادل معقدة بين نسقى المجتمع والثقافة . وعلى الرغم من أن علماء الاجتماع النظريين قد ساهموا بتقديم توضيح جزئى لهذه العلاقة — وخاصة من خلال نظريتى سوروكين وبارسونز — إلا أنه ما زالت هناك مشكلة كبيرة أمام غيرهم من محللى المسائل الاجتماعية والثقافية .

ويبدو أن هناك اتفاقاً جوهرياً بين علماء الاجتماع النظريين حول مشكلة العلاقة بين المجتمع والفرد . فالفرد — من ناحية — عامل فعال ومبدع فى نسقى المجتمع والثقافة ، ولكنه — من ناحية أخرى — نتاج لهذين النسقين . ومن الجدير بالذكر أن سوروكين وزنانيكى وماكيفر يقرون صراحة اتفاقهم الأساسى مع كولى فى نظرته القديمة والوثيقة الشبه إلى الاعتماد المتبادل بين الفرد والمجتمع .

ومن بين علماء الاجتماع النظريين الرئيسيين ، لم يهتم سوى زنانيكى فى كتابه « منهج علم الاجتماع » وماكيفر فى كتابه « العلية الاجتماعية » بدراسة مشكلات منهجية دراسة مستفيضة . إلا أنهم جميعاً — سواء صراحة أو

---

(٤١) لم يناقش هومانز وجيرث وميلز الثقافة إلا بشكل عارض فقط .

ضمناً – يعارضون النزعة السلوكية الفجة. وقد عارض ثلاثة منهم – هم سوروكين وزنانيكى وما كيفر – الوضعية المحدثة المتطرفة معارضة عنيفة . على أن جميع ممثلى الاجتماع النظرى هؤلاء يتفقون على وجوب اختبار النظرية المجردة بواسطة البحث الامبيريقى . وقد أفاد سوروكين فى هذا الصدد إفادة كبيرة من البحوث التاريخية والكمية ، بينما يرجع هومانز كثيراً من قضاياه النظرية إلى منهج دراسة تاريخ حياة الحالة والتجارب المعملية ، ويربط بلاو بشكل مباشر بين قضاياه النظرية وبحوثه الامبيريقية أو بحوث الآخرين ، بينما يتوسع جيرث وميلز فى استخدام المادة التاريخية . واتفاقاً مع تسمية نظرى – التى أطلقناها على مؤلفاتهم – نجدهم يتصفون جميعاً بمميزات التفكير المنطقى ، والوعى الحساس بألوان التعقد الاجتماعى . ويمكننا أن نعتبرهم جميعاً – إذا استخدمنا المصطلح التالى استخداماً فضفاضاً – « ملاحظين مشاركين » متفوقين للعالم المحيط بهم .

الفصل التاسع عشر

القياس الاجتماعى وسوسيولوجيا الجماعات الصغيرة (الميكروسوسيولوجيا)

يمكننا أن نعثر على بعض خصائص الاتجاه النظرى فى علم الاجتماع — الذى ناقشناه فى الفصل السابق — فى اتجاهى القياس الاجتماعى والدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة (أو الميكروسوسيولوجيا)، وهما مرتبطان ببعضهما كما سنرى فيما بعد. وعلى الرغم من أن كلا الاتجاهين يهتمان أساسا بدراسة بناء وديناميات الجماعات الصغيرة وعلاقاتهما بالعمليات السيكولوجية، فإن أبرز أصحاب هذين الاتجاهين يحاولون — بنفس الشكل — التوصل إلى مجموعة من القضايا العامة — المستندة إلى أساس إمبيريقى — الخاصة بالحياة الاجتماعية. ولذلك يمكن وصف جهودهم هذه — من بعض النواحى — بأنها « ميكرونظرية »، (أو نظرية مرتكزة على الجماعات الصغيرة microsystematic).

القياس الاجتماعى:

يمكن تتبع القياس الاجتماعى الحديث حتى دراسة تونيز النفاذة للمجتمع المحلى، وتحليل زيمل للعمليات الاجتماعية الأولية، ودراسة كولى للجماعات الأولية. كما استعار القياس الاجتماعى بعض خصائصه من الطب العقلى الحديث. ولقد ارتبطت هذه العناصر المختلفة باهتمام قوى بالقياس مستوحى من الوضعية المحدثة.

ويبدو أن « القياس الاجتماعى » Sociometry — وهو مصطلح شديد الغموض — موضوع على غرار مصطلحى « القياس الحيوى » Biometrics

و « القياس الاقتصادى » Econometrics ، على الرغم من أن مضمون مصطلح « القياس الاجتماعى » يختلف عنهما تمام الاختلاف . و يهدف القياس الاجتماعى — كما يذهب رائده جاكوب مورينو Moreno (١٨٩٢ —) إلى تقديم معنى دقيق وديناى لقوانين التطور الاجتماعى ، والعلاقات الاجتماعية . فهو يتناول البناء الداخلى للجماعات الاجتماعية ، ويدرس أيضا الأشكال المعقدة التى تنشأ عن قوى الجذب Attraction والنفور Repulsion بين أعضاء الجماعات . ثم يقال — علاوة على هذا — إن القياس الاجتماعى يدرس الجماعة الإنسانية ككل ؛ بحيث ينظر إلى كل جزء منها فى ضوء علاقته بالكل ، فى الوقت الذى ينظر فيه إلى الكل فى ضوء علاقته بكل جزء . ويهتم القياس الاجتماعى بدراسة العلاقات التى تنشأ بين الأفراد ، تاركا دراسة الأفراد أنفسهم لعلم النفس . ومن الملفت للنظر أن النتائج الأساسية للقياس الاجتماعى — كما عرضها مورينو فى مرات كثيرة بطريقة كمية — كثيرا ماتقدم فى صورة بيانية ، ولكن ليس عن طريق المعادلات .

ويسلم القياس الاجتماعى بأن الجماعات الاجتماعية حقيقة لها خواصها الذاتية المتميزة ، غير قابلة للتخفيض إلى العناصر التى تتألف منها هذه الجماعات . وقد كان من المشكلات التى تصدى لها القياس الاجتماعى — كما سنشير إلى ذلك تفصيلا فيما بعد — دراسة مدى واقعية الجماعة .

وكما يشير مصطلح القياس الاجتماعى ، فإننا نجد أنصاره يهتمون بالقياس Measurement فى المحل الأول . ومع ذلك فهم لايسعون إلى قياس الظواهر الاجتماعية عموما ، ولكنهم يقصرون اهتمامهم على العلاقات السائدة بين الأشخاص والتى ترتكز على الجذب والنفور . و يلاحظ دارسو القياس الاجتماعى أن أنساق التفضيلات الإنسانية التى ترتكزعليها هذه العمليات، لا يمكن كشفها أو التعرف عليها عن طريق الأساليب الإحصائية . كما أنهم لا يستطيعون إجراء دراساتهم — بشكل مرض — معتمدين فقط على المناهج التى يشيع استخدامها فى العلوم الفيزيائية ، ذلك لأن الحصول على نتائج

صادقة يتطلب من عالم القياس الاجتماعى أن يحفز أفراد البحث إلى المساعدة فى إجراء بحثه .

ولقد ولد مورينو – مؤسس هذا الاتجاه – فى رومانيا، ثم بدأ حياته المهنية فى النمسا ، حيث نشر بالألمانية مؤلفه « دعوة إلى اجتماع » Invitation to a Meeting عام ١٩١٤ . ولقد شارك بعد ذلك فى إعادة تنظيم مجتمع محلى قريب من ڤيينا ، كانت قد برزت فيه مشكلات اجتماعية كثيرة . وفى سنة ١٩٢٥ هاجر مورينو إلى الولايات المتحدة ، حيث أجرى بحوثا سوسيومترية عديدة فى بعض المدارس العامة والإصلاحية . ثم نشر بعد ذلك مؤلفه الشهير « لمن سيكتب البقاء ؟ » ? Who Shall Survive فى سنة١٩٣٤. ولقد لفت هذا المؤلف أنظار كثير من الوضعيين المحدثين من أمثال لندبرج ودود . وفى سنة ١٩٤٢ أسس مورينو وزملاؤه معهدا للقياس الاجتماعى فى نيويورك ، حيث استخدمت فيه أساليبه القياسية مرارا .وبالرغم من أن أتباع مورينو قلة فى العدد ، إلا أنهم كرسوا أنفسهم لهذا الفرع من الدراسة . ومن هؤلاء هيلين چننجز Jennings مؤلفة كتاب « القيادة والعزلة » Leadership and Isolation الذى صدر عام ١٩٤٣ . ويقدم لنا هذا الكتاب صورة واضحة للأدوات المستخدمة والإجراءات المتبعة فى القياس الاجتماعى [1] .

ويمكن اعتبار القياس الاجتماعى محاولة للربط بين نظرية البناء غير الرسمى للمجتمعات والجماعات الإنسانية ، ومناهج البحث المستخدمة فى دراسة هذا البناء . ونستطيع أن نقدم فيما يلى عرضا وجيزا لأهم قضايا هذه النظرية .

يرى مورينو وأتباعه أن المجتمع الإنسانى شىء أكبر من مجرد شبكة من العلاقات غير المتناهية ، كما أن له وجوداً موضوعياً متميزاً . ومن الواضح

---

(١) ظلت مجلة « القياس الاجتماعى » Sociometry تصدر بإشراف مورينو لأكثر من عشرين عاماً منذ سنة ١٩٣٧. ثم تحولت مجلة « القياس الاجتماعى » إلى مجلة عامة فى علم النفس الاجتماعى، تصدر تحت رعاية الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع .

أن وجهة النظر هذة تختلف اختلافا ملحوظاً عن وجهة النظر الإسمية المتطرفة التى يتبناها الوضعيون المحدثون . فبناء المجتمع إذن ليس مطابقا « للنظام الاجتماعى » أو شكل الحكومة . فقد تختفى الدولة مثلا ، ولكن « البناء الاجتماعى الدينامى » للمجتمع يجب أن يظل قائما مع ذلك . وتتضح معالم هذا البناء من خلال عملية الاختيارات الموجبة والسالبة التى يقوم بها الأفراد ، والتى ترتكز أساسا على الجذب والنفور ؛ أى على نوع من التقارب الاختيارى بين الأفراد . وهذه العلاقات الاختيارية بين الأفراد هى التى تمنح الجماعات الاجتماعية واقعيتها . ويمكن تحديد درجة واقعية التشكيل الاجتماعى Social Configuration من خلال قياس الاختيارات وأنماط الاختيار . .فهناك بعض الجماعات التى تتميز ببناء يجعلها قريبة من مستوى الصنعة إذا ما قورنت بجماعات أخرى ، الأمر الذى يعنى أن علاقات الجذب والانسحاب بين الأفراد موضوع الدراسة لا تكون أكثر تكراراً أو شدة منها بين الأفراد المختارين اختيارا عشوائياً . إلا أن هناك أبنية اجتماعية أخرى تقترب من مستوى التماسك الاجتماعى الأمثل .

ولتحديد مايطلق عليه « التيل » Tele — وهو مصطلح يستخدم فى القياس الاجتماعى للاشارة إلى قوى الجذب والنفور بين الأفراد — يستعين علماء القياس الاجتماعى بإجراء منهجى يطلقون عليه اسم « الاختبار السوسيومترى » Sociometric Test . ويطلب الاختبار من كل مبحوث أن يحدد اختياراته للزملاء فى مواقف مختلفة كاللعب ، أو العمل ، أو الدراسة . وقد يُحدد عدد مرات الاختيار أو الأعراض التى يمكن أن يقدمها المبحوثون ، أو يترك بلا حدود ، تبعاً لنطاق البحث ومجاله .

وللحصول على صورة كلية وحقيقية للجماعة أو المجتمع ، يتعين النظر إلى جميع الأفراد الذين يكونونه كفاعلين إيجابيين . ومن المهام الحيوية الموكولة لدارس القياس الاجتماعى إثارة الأفراد موضوع البحث ، وذلك للمشاركة بتقديم اختياراتهم ومعارضاتهم لبعضهم البعض وفقا للاجراءات السوسيومترية .

وإذا ماأنجزت هذه المهمة ؛ أصبح من الممكن استثارة كل ميدان من ميادين العلاقات الإنسانية — سواء أكانت اقتصادية أو عرقية (سلالية) أو ثقافية — وتضمينه دائرة البحث . ولذلك يحبذ دارسو القياس الاجتماعى اللجوء إلى عملية إثارة تمكنهم من تحقيق أعلى درجات التلقائية الممكنة فى استجابات المبحوثين لأسئلة الباحثين واقتراحاتهم . كما يجب أن يشارك الباحث الجماعة مشاركة إيجابية ، أى يضطلع بدور الملاحظ المشارك .

وتُقدم الاختبارات التى تستخدم هذه الأدوات بياناتها فى شكل رسوم بيانية يطلق عليها اسم « السوسيوجرام » Sociogram . والسوسيوجرام عبارة عن خريطة للجماعة تستخدم فيها رموز ملائمة ، تشير إلى الاختيارات الإيجابية والسلبية لأعضاء الجماعة . ويتيح السوسيوجرام تجميع الذرات الاجتماعية باعتبارها تمثل شكل المجموع الكلى للعلاقات التى تحيط بكل فرد، والتى قد تكون كثيرة فى بعض الأحيان ،وقليلة فى أحيان أخرى . وليست الذرات الاجتماعية — مع ذلك — سوى أجزاء من نمط أو نطاق أكبر هو الشبكة الاجتماعية النفسية ، التى تتكون من ارتباط عدد من الذرات الاجتماعية . وتكشف هذه الرسوم البيانية عن عدد محدود من التشكيلات يتخذ عادة طابعا معينا : فهناك رسوم تعكس الفرد الوحيد المنعزل فى ضوء اختياراته للآخرين ، واختيارات الآخرين له ، والثنائى ، والثلاثى المستكفى بنفسه ، وكذلك سلسله الاختيارات (إذ نجد ا يختار ب ، و ب يختار حـ . . . وهكذا) . وهناك أخيراً رسوم توضيحية تعكس « النجم » والمجموعة المحيطة به . وقد لاحظ علماء القياس الاجتماعى — بالإضافة إلى هذه التشكيلات المميزة للجماعات الصغيرة — وجود أبنية اجتماعية أوسع نطاقا ؛ مثل المجتمع المحلى الذى يتألف من شبكات اجتماعية نفسية متعددة ، والإنسانية التى تتألف من مجتمعات كبيرة . وعلى الرغم من أن مورينو وغيره من كبار دارسى القياس الاجتماعى لم يهتموا بدراسة هذا الموضوع ،

فقد استخدم آخرون — من بينهم لندبرج (٢) — السوسيوجرام فى توضيح أنماط العلاقات الاجتماعية فى مجتمعات محلية أمريكية صغيرة .

وبالإضافة إلى تصميم السوسيوجرامات وتحليلها ، استخدم علماء القياس الاجتماعى طريقة الذرة الثقافية ، وهى طريقة تعرض بشكل منظم للأدوار الاجتماعية المختلفة التى يؤديها الأفراد بإيجابية أو سلبية ، وكذلك « مصفوفة العلاقات المتبادلة » التى قدمها ستيوارت دود .

ولقد شجعت النتائج التى كشفت عنها الدراسات العديدة التى استعانت بالسوسيوجرامات علماء القياس الاجتماعى على الوصول إلى الاستنتاج التالى :— تنطوى الحياة الاجتماعية على تركيز فى الاختيارات الإنسانية لمجموعة قليلة من الأفراد ، مما يؤدى إلى التقليل من عدد الاختيارات التى يحصل عليها الآخرون . ولقد أدى هذا الموقف إلى ظهور ما يطلق عليه اسم « البروليتاريا السوسيومترية »، وهم المنعزلون الذين يمثلون بروليتاريا المجتمع الانسانى الأكبر سناً والأكثر عددا . وقد اتضح علاوة على ذلك أن هناك علاقة بين ميل الفرد لتقديم اختيارات إيجابية وقدرته على أن يصبح موضوعا لاختيارات الآخرين . فأولئك الذين يكثر عدد اختياراتهم خلال عملية الاختيار ، يحصلون بسهولة على أوضاع قيادية .

ومن النتائج الأخرى التى خلص إليها مورينو أن الصراع الاجتماعى والتوتر يزداد بشكل مباشر ، كلما زادت الفروق الاجتماعية الدينامية بين المجتمع بشكله الرسمى والمصفوفة السوسيومترية (كما تعبر عن علاقات الجذب والنفور) . ولقد درس علماء القياس الاجتماعى الاضطرابات التى تتعرض لها بعض الجماعات كالمؤسسات الإصلاحية ، ثم انتهوا من ذلك إلى تأكيد العلاقة بين الصور المختلفة لتنظيم الجماعة ، والأنماط المختلفة من الاضطرابات . فإذا كانت — مثلا — الميول العاطفية للغالبية العظمى من أعضاء الجماعة

---

(٢) انظر : G.A. Lundberg and M. Lawsing, "The Sociography of Some Community Relations", American Sociological Review, vol. 2 (1937) and G. A. Lundberg and M. Steele, " "Social Atraction Patterns in a Village", Sociometry, 1 vol . 1 (1938).

الأم موجهة نحو أفراد خارج نطاق الجماعة . فإن الجماعة حينئذ لن تستطيع أن تؤدى وظيفتها على الوجه الأكمل . ويتبدى ذلك فى صور عديدة منها عدم الدقة فى العمل ، وسطحية الأداء . . وغير ذلك . أما إذا حدث — على العكس من ذلك — أن كانت الجماعة منطوية على نفسها بشكل واضح ، ولكن أغلبية أفرادها يرفضون بعضهم البعض ، فسوف يظهر اضطراب من نوع مختلف يتخذ شكل انقسام وصراع بين الأعضاء حول تنفيذ الأعمال الضرورية . أما إذا عارض معظم أفراد الأسرة ربة البيت — مثلا — ولكنهم انجذبوا فيما بينهم ، فقد يحدث فى هذه الحالة نكوص فى العمل وتمرد علنى .

وقد استطاع علماء القيـــاس الاجتماعى فى ضوء ما أسفرت عنه الدراسات المختلفة المعنية بالصراع داخل الجماعات : التوصل إلى بعض الوسائل الكفيلة بالتقليل من هذه التوترات ، وخاصة تلك التى تعرف باسم السيكو دراما Psychodrama والسوسيودراما Sociodrama . كما يمكن استخدام هذه الوسائل فى أغراض أخرى كتدريب الأفراد على قيادة الجماعة.

ولقد بالغ مورينو وتلاميذه — شأنهم فى ذلك شأن كثير من الرواد المجددين — فى تقدير أهمية النتائج التى توصلوا إليها . فكثيرا ما يكتبون كما لو كانوا قد عثروا على المفتاح الوحيد لفهم العلاقات القائمة بين الأفراد . وعلى أية حال فإن التقارب الاختيارى القائم بين أعضاء الجماعة — والذى أكده مورينو وتلاميذه — يرتبط بتقارب آخر يرتكز على عوامل القرابة ، والتقارب المكانى وغيرهما من العوامل ، فضلا عن أن العلاقات السائدة بين الأشخاص تتأثر بالعادات التقليدية ، والنظم ، والقهر . ومع ذلك كله فلقد فتح علماء القياس الاجتماعى ميدانا خصبا للدراسة . ويكفينا للتدليل على ذلك ما لقيته أفكارهم من قبول فى فرنسا ، حيث أنشئ « معهد سوسيومترى » منذ بضع سنوات . وقد أشار عالم الاجتماع جورج جورفيتش Gurvitch إلى التشابه الملفت بين الأفكار الأساسية التى قدمها علماء القياس الاجتماعى، وما يعرف عنده باسم الدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة Microsociology

(انظر الفصل الحادى والعشرين) . ولما كان هذان الاتجاهان — مورينو وجورفيتش — قد ظهرا مستقلين عن بعضهما ، فإننا نستطيع أن نعتبرهما مثالا آخر على ميل النظرية السوسيولوجية المعاصرة نحو الإلتقاء .

سوسيولوجيا الجماعات الصغيرة (الميكروسوسيولوجيا) :

أخذنا نسمع خلال العشرين عاما الماضية بشكل متزايد مصطلح الميكروسوسيولوجيا ، باعتباره ميدانا جديدا يقوم على دراسة الجماعات الصغيرة. وقد حقق هذا الميدان حتى الآن قدرا من النمو . ويشهد ولوج هذا الفرع من فروع الدراسة . على أن هناك قلة من علماء الاجتماع المعاصرين يعتقدون بوجود اختلافات جوهرية بين الجماعات الصغيرة وغيرها من الجماعات الت لا يوجد هناك مصطلح — مقبول من الجميع — للتعبير عنها . حقيقة أن هناك — فى مقابل الجماعة الصغيرة — مصطلح « الجماعة الكبيرة » Large Group ، إلا أن هذا التعبير غير الشائع ينسحب على كثير من الكيانات الجمعية ذات السمات الكثيرة المتباينة ؛ من ذلك مثلا المجتمعات الكبرى الشاملة كالأمم من ناحية والجماعات السلالية الكبرى من ناحية أخرى ، التى يمكن أن تتطابق — ولكن ليس حتما — مع وحدات سياسية . ويبدو أن الدارسين المعاصرين للبناءات الصغيرة أو الجماعات الصغيرة يتجاهلون بصفة عامة التمييز التقليدى بين الجماعات الأولية والثانوية ، ويركزون جهدهم على التجمعات المصطنعة المنشأة إنشاء داخل معامل التجارب وليست هذه الوحدات العارضة المكونة لأغراض البحث التجريبى ، هى التى كان يقصدها كولى عند حديثه عن الجماعات الأولية (ارجع إلى الفصل الثانى عشر) ، أو معظم علماء الاجتماع المعاصرين عند كلامهم عن الجماعات الأولية . كما أنها ليست بالجماعات الثانوية اللاشخصية بسبب صغر حجمها وطبيعة علاقات المواجهة السائدة فيها . وهى تقابل فى أيدى علماء القياس الاجتماعى التجمعات المعملية المؤقتة التى يشكلها دارسو علم النفس الاجتماعى فى بحوثهم التجريبية . والحق أننا نجد نظرة ومناهج القياس الاجتماعى نفسه

متأصلة في كل من علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعي على السواء. ورأينا الخاص في هذا الصدد أنها أقرب إلى علم النفس الاجتماعي منها إلى الأهداف الرئيسية لعلم الاجتماع.

وقد بدأت في ثلاثينيات هذا القرن محاولات وضع نظرية سوسيولوجية عامة على أسس سوسيومترية — كما شرحناها من قبل — وذلك بنشر مؤلف مورينو « لمن سيكتب البقاء ؟ ». هذا وقد تم في السنوات الأخيرة بشكل مستقل تماما عن كتاب مورينو — ولكن مع الارتباط الوثيق بنظريات بارسونز عن الجماعات الاجتماعية الصغيرة أو الكبيرة — تم إجراء عدة بحوث في جامعة هارفارد وفي غيرها. وتتميز هذه البحوث بالاتفاق العام مع الاتجاه السوسيومترى. (وقد خضعت بعض نتائج هذه البحوث للتنسيق والتنظيم على يد جورج هومانز كما أشرنا إلى ذلك في الفصل الثامن عشر). وربما كان أخطر الدراسات وزنا في ميدان الدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة تلك التي أجراها روبرت بيلز Bales ؛ زميل الأستاذ بارسونز بجامعة هارفارد، والمساهم الرئيسي في كتاب « أوراق عمل... » الشهير من تأليف بارسونز وزملائه [٣].

ويهدف بيلز من وراء دراساته أساسا إلى وضع بعض القضايا العامة المترابطة منطقياً — على أساس من الملاحظة والتجربة — أي كيان لنظرية عن السلوك داخل الجماعات الصغيرة. غير أن الكيانات الجمعية التي درسها بيلز وزملاؤه هي — كما أشرنا من قبل — عبارة عن جماعات

(٣) Talcott Parsons, Robert Bales and Edward Shils, Working Papers in the Theory of Action, Glencoe, III. : The Free Press, 1953.

انظر بصفة خاصة الفصل الثالث من ذلك الكتاب بعنوان : « أبعاد مكان الفعل » من تأليف بارسونز وبيلز، والفصل الرابع بعنوان : « مشكلة التوازن في الجماعات الصغيرة » من تأليف بيلز. ويصف هذا المقال الدراسة الإمبيريقية المشار إليها في المتن. كما كُتب عن دراسات بيلز أيضاً في الكتاب التالي : —

A. Paul Hare, E.F. Borgatta and Robert F. Bales, (eds.), Small Groups: Studies in Social Interaction, rev. ed. (New York :Knopf, 1965).

معملية «مصطنعة» ومؤقتة (تتكون فى أغلب الأحيان من طلبة جامعة هارفارد)، أى من النوع الذى يميز الدراسات التجريبية فى علم النفس الاجتماعى . ويشك كاتب هذه السطور فى أن تكون القضايا المستخلصة منها صالحة للتطبيق على الجماعات الصغيرة الموجودة فى الواقع فعلا . ومع ذلك فيبدو أن بعض نتائج بحوث بيلز [٤] تؤيد بعض المفاهيم التحليلية عند بارسونز ، وخاصة متغيرات النمط التى أشرنا إليها من قبل (ارجع إلى الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب) .

وربما كان من المسائل ذات الدلالة السوسيولوجية الأهم ، الملاحظات المنهجية التى قدمها بيلز عن أنماط التوازن ، وتمايز الدور ، وأنماط القيادة التى تظهر فى الجماعات الصغيرة . ومع ذلك تظل مطروحة علينا مشكلة إمكان تطبيق هذه النتائج المستندة إلى ملاحظات معملية على الجماعات الصغيرة بصفة عامة . وفضلا عن ذلك — وكما أشار بعض النقاد[٥] — فإن القضايا الأولية التى صاغها دارسو الجماعات الصغيرة لم تكوّن حتى الآن كيانا نظريًّا يمكن أن تدب فيه الحياة .

على أنه لا ينبغى لهذه التحفظات والانتقادات أن تحجب عنا الحقيقة التى مؤداها ، أن هناك عدداً كبيراً جدا من علماء الاجتماع (وعلماء النفس الاجتماعى أيضا) يهتمون بدراسة الجماعات الصغيرة . فقد أصبح الميكروسوسيولوجيا تخصصا مستقرًّا معترفا به داخل ميدان علم الاجتماع .

---

(٤) انظر على سبيل المثال :

Robert Bales and Philip E. Slater, "Role Differentiation in Small Decision—Making Groups," in Parsons and Bales, Family ,Socialization and Interaction Process.

(٥) قارن على سبيل المثال :

Michael Olmsted, The Small Group Studies in Sociology (New York : Random House, 1959); and P. Sorokin, Sociological Theories Today.

والملاحظ أن سوروكين يهاجم بعنف هذا النوع من الدراسة ، ذاهباً إلى أنه ينتهى إلى «تفاهات».

ومن المفروض أن تؤدى بنا هذه البحوث الآخذة فى الشمول والشدة باستمرار — ومع تطور التنظيم المنهجى لنتائجها ولمضامينها النظرية — إلى فهم نظرى أكمل للجماعات الصغيرة . ولو نظرنا إلى الموضوع بصفة عامة ، لوجدنا أنه من الممكن تماما — وكما يوحى بذلك التعاون القائم بين بيلز وبارسونز — أن يتم توحيد أواصر القرابة والروابط القائمة بين مجالى الدراسة الاجتماعية للجماعات الكبيرة والدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة فى نسق نظرى واحد .

تلخيص وتقويم :

يمكننا أن نوجز القول بأن دارسى القياس الاجتماعى يفسرون المجتمع على أنه شبكة من روابط القرابة الاختيارية بين الأفراد ، وهى قرابات يعتقد أن لها وجوداً واقعياً يسمو على التفاعلات المتقطعة التى تصل بينهم . وعلى الرغم من أن دارسى القياس الاجتماعى نادرا ما يستخدمون مصطلح نسق ، إلا أنهم يعالجون العلاقة بين المجتمع والفرد معالجة منهجية : فكل فرد يمثل مركز « ذرة اجتماعية » تتضمن عداه أشخاصا آخرين من خلال عمليتى الجذب والنفور ، فى الوقت الذى يكون فيه المجتمع شبكة مركبة من هذه الذرات .

ويهدف كل من القياس الاجتماعى والدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة ، إلى وضع نظرية عامة عن الجماعات الصغيرة يمكن مقارنتها بالنظريات الخاصة بالجماعات الكبيرة التى يقدمها علماء الاجتماع النظريون . غير أننا نجد أن البحوث السوسيومترية والميكروسوسيولوجية لا تزال وصفية إلى حد كبير ، ونادراً ما يصادف المرء محاولات لوضع نسق نظرى من هذا النوع . إلا أن دراسات بعض الباحثين مثل هومانز وبيلز قد تكون بمثابة بشير لنظرية منهجية دقيقة عن الجماعات الصغيرة .

الفصل العشرون

علم الاجتماع التاريخى

شهد الربع الثانى من القرن العشرين نشاطاً مركزاً فى ميدان علم الاجتماع التاريخى Dynamic Sociology ، وهو النشاط الذى اتصل فى الربع الثالث من هذا القرن الذى نعيشه اليوم . ويشير مصطلح علم الاجتماع التاريخى الذى نستخدمه هنا إلى تلك المحاولات التى بذلت لاكتشاف الانتظامات والمبادئ العامة التى تحكم حركات المجتمعات ، أو الثقافات أو الحضارات الكاملة . وعلى الرغم من أن علم الاجتماع قد بدأ وجوده كعلم اجتماع تاريخى بهذا المعنى ، كما يتبدى ذلك فى مؤلفات أوجيست كونت وبعض أسلافه مثل ڤيكو الذى ينتمى إلى القرن الثامن عشر ؛ على الرغم من ذلك فقد أهمل هذا العمل إلى حد بعيد مع الانهيار الكبير (ولكن ليس التخلى الكامل) الذى تعرضت له النظرية فى علم الاجتماع .

شبنجلر ودراسة التغير الدورى :

ظهر قبل النزعة التطورية المحدثة (التى سوف نعود للحديث عنها فى موضع لاحق من هذا الفصل) اتجاه نظرى جديد يمكننا أن نسميه الدراسة الاجتماعية التاريخية للجماعات الكبرى Dynamic Macrosociology . وترجع الجذور التاريخية لهذا الاتجاه إلى مؤلف دانلفسكى « روسيا وأوروبا » الذى مر على صدوره اليوم نحو المائة عام (راجع الفصل الرابع) . أما أبعد المؤلفات التى من هذا النوع تأثيراً فى عشرينيات وثلاثينيات القرن العشرين ، فهو مؤلف أوزڤالد شبنجلر Oswald Spengler (١٨٥٦ – ١٩٣٦) « تدهور الغرب » (١٩١٨) The Decline of the West . وقد ظل هذا

الكتاب خلال تلك السنوات أكثر المؤلفات إثارة للمناقشة حول أحد الموضوعات الرئيسية في علم الاجتماع ، وهو مشكلة الانتظامات في حياة الثقافات أو الحضارات . وقد ترجم هذا الكتاب من لغته الألمانية الأصلية إلى عدة لغات أخرى . ولعل النجاح المؤقت الذى صادفه هذا المؤلف الطموح يرجع إلى حد بعيد، إلى أن تشخيصه القاتم الكئيب كان ملائماً أشد الملاءمة لحالة القنوط التى كان يعانى منها جيل سحقته كارثة الحرب العالمية الأولى(١) .

ولعله يمكننا عرض آراء شبنجلر – على نحو مناسب إلى حد ما للدراسة النظرية السوسيولوجية – فى العبارات التالية : ليس لتاريخ الإنسانية **ككل** أية معنى يمكن الكشف عنه . وعلاوة على هذا فإن التقسيم التقليدى للتاريخ العام إلى قديم، ووسيط ، وحديث ، تقسيم مضلل إلى أبعد حد ، وليس له أية فائدة تفسيرية . أما الدلالة الكبرى فتكمن فى تواريخ حياة كل من الثقافات **منفردة** ، على حين نجد أن العلاقات المتبادلة بينها عديمة الأهمية نسبياً وعرضية . وكل ثقافة من هذا النوع المستقل هى ما يملكه شعب (أو مجموعة من الشعوب) يشترك فى فلسفة حياة واحدة Weltanschauug .

(١) تقودنا الدراسة الدقيقة إلى اكتشاف أن النسق الفكرى لشبنجلر يكرر – بصورة منمقة – نفس النسق الفكرى الذى نعرفه عند دانلفسكى (إرجع إلى الفصل الرابع من هذا الكتاب) . وقد وصل التشابه بينهما إلى درجة ملفتة جعلت بارنز Barnes وبيكر Becker يقولان إن : « التناظر من الشدة بحيث لايمكن أن يكون عرضياً أبدا » انظر مؤلفهما :

Social Thought From Lore to Science, 1938, vol. 11, pp. 1032-33.

غير أن شبنجلر لم يذكر دانلفسكى مرة واحدة ، ولم يورد أى نص مقتبس منه . ولكن من الممكن أن يكون قد اطلع على كتابه فى الترجمة الفرنسية المختصرة التى صدرت له ، وربما كان قد قرأه بلغته الروسية الأصلية . وقد حدث على أى حال أن أخبر أحد علماء الاجتماع الروس العلامة سوروكين ، أنه قد رأى كتاب دانلفسكى فى مكتبة شبنجلر الخاصة عام ١٩٢١ . راجع :

P.A. Sorokin, The Social Philosophies of an Age of Crisis, Boston : Beacon Press, 1950, P. 349.

ويصر شبنجلر على أن لكل ثقافة أسلوبها الخاص أو روحها المميزة Ethos الذى لا يمكن تخفيضه إلى أسلوب أى ثقافة أخرى . (ويعنى هذا الموقف فى الواقع أن الأفراد الذين ينتمون إلى ثقافات مختلفة . لا يمكن أن يفهم أحدهم الآخر) . وقد حدد لنا شبنجلر الطابع المميز لعدد قليل من الثقافات ، وبأسلوب انطباعى إلى حد بعيد . فقد ذكر مثلا — إن رمز الثقافة الكلاسيكية هو التمثال العارى ، ورمز الثقافة العربية (المجوسية والمسيحية الأولى) هو البازيليكا* Basilica (الكاتدرائية) . ورمز الثقافة الغربية التى يسميها الفاوستية هو موسيقى الآلات والحساب .

أما الثقافة نفسها فتوصف بأنها « كائن حى » . وليس نموها مسألة علية بقدر ما هو مسألة مصير و « قدر » . وتمر الثقافة خلال نفس مراحل النمو التى يمر بها الأفراد . فلكل منهما طفولته ، وشبابه ، ونضجه ، ثم شيخوخته . ونجد شبنجلر فى بعض الأحيان يستبدل صورة مراحل العمر الأربعة هذه بصورة الفصول الأربعة : الربيع ، والصيف ، والخريف ، والشتاء . وهو يرى أن لكل منهما فاتحة لدورة حياة الثقافة وخاتمة . وهكذا يعيش الناس قبل البعث — أو بداية فصل الربيع — فى مرحلة قبل ثقافية . والواقع أن معظم الشعوب لم تتجاوز هذه المرحلة أبدا . ولكن ما ان تبدأ الثقافة ذات مرة ، حتى تتوالى المراحل الأربعة وفقاً لهذا الترتيب . ودون أن يلحظ أحد تتحول آخر هذه المراحل — وهو الشتاء — إلى « حضارة » ميتة . وكلمة حضارة Civilization هذه من الكلمات التى تحمل معنى السبة فى قاموس شبنجلر . فالحضارة إذن هى خاتمة كل ثقافة : هى الموت ينهى الحياة ، أو الجمود يتبع الإبداع الفكرى .

---

* البازيليكا : شكل من أشكال الكنيسة القديمة عبارة عن مبنى مستطيل فى أحد طرفية جزء نأى نصف دائرى .

(المترجم)

وتقتصر مناقشة شبنجلر المطولة على تناول ثماني ثقافات أساساً هي : المصرية ، وثقافة بلاد الرافدين ، والهندية ، والصينية ، والكلاسيكية (أو الأبوللونية Apollonian) ، والعربية (أو المجوسية) ، وثقافة المايا ، والثقافة الغربية (أو الفاوستية)[٢] . كما يشير إلى ثقافة تاسعة هي الثقافة الروسية الناشئة ، ولكنه لا يزعم أن معالجته لها معالجة شاملة . ويرى شبنجلر أن لكل ثقافة عمراً معيناً يبلغ الألف عام تقريباً . ولكي يجعل الحقائق تتوافق مع مفهومه العضوى هذا عن الثقافة ، رتب شبنجلر الثقافات بطريقة مصطنعة أشد الاصطناع . من ذلك مثلا وصفه للثقافة العربية أو المجوسية بأنها بدأت فى فجر المسيحية ، ثم استمرت فى العصر البيزنطى ، ثم انتهت خلال عصر الخلافة العربية . وهو بذلك يحرم الثقافة الغربية من كونها تمثل استمراراً للمسيحية الأولى .

ولم يتعرض للتحطيم بواسطة قوى خارجية من بين هذه الثقافات سوى ثقافة واحدة هى ثقافة المايا (فى مرحلتها المكسيكية) . أما الثقافات الأخرى فقد ماتت أو هى تحتضر الآن بفعل شيخوخة الحضارة الحضرية (المدنية) . ويزعم شبنجلر أن الثقافة الكلاسيكية لم تتحطم بواسطة الغزوات الجرمانية ؛ حيث إن هذه الحضارة اليونانية الرومانية كانت وقت تلك الغزوات قد ماتت فعلا منذ بضع قرون . ثم هو يرى أن الثقافة الغربية قد ظهرت حوالى سنة ٩٠٠ ميلادية ، ومن ثم فإن نهايتها أصبحت وشيكة ، حيث إن عمر أى ثقافة يبلغ حوالى الألف عام عادة . ومن هنا نفهم عنوان كتابه « تدهور الغرب » ، وما أثاره هذا الكتاب من عواطف وانفعالات .

وقد بلغت مؤلفات شبنجلر أقصى شعبيتها فى عشرينيات هذا القرن . ومنذ ذلك الوقت — ومع تراكم المعلومات السوسيولوجية — تبذل محاولات جديدة من جانب علماء الاجتماع ، وعلماء الأنثروبولوجيا الثقافية ، والمؤرخين

---

(٢) استخدمت روث بندكت R. Benedict مصطلحى شبنجلر : الأبوللونى والفاوستى لوصف « روح » ethos أنماط مختلفة من الثقافات الأمية فى كتابها الشهير « أنماط الثقافة » (١٩٣٤) Patterns of Culture .

لوضع نظريات شاملة ، تفسر التغيرات التى تطرأ على ثقافات أو حضارات بأكملها . وقد حازت اثنتان من هذه المحاولات على اهتمام عالمى ، وأعنى محاولة كل من توينبى وسوروكين . على الرغم من أنه قد نشرت أيضاً بعض المحاولات المشابهة .

توينبى :

نشر المؤرخ الإنجليزى أرنولد توينبى Arnold Toynbee (١٨٨٩ —) ستة مجلدات من كتابه « دراسة التاريخ » Study of History فى الفترة من ١٩٣٤ إلى ١٩٣٩ . ثم واصل نشر بقية الكتاب ابتداء من عام ١٩٥٤ ، فأخرج أربعة مجلدات أخرى صدر آخرها فى عام ١٩٦٣ . والدراسة الاجتماعية التاريخية عند توينبى محاولة لتحديد الانتظامات التى تحكم نمو وأفول الحضارات . ولتفسير أسس هذا النمط من أنماط التغير . ويعتمد فى نتائجه على دراسة إحدى وعشرين حضارة ، يفترض أنها قد اجتازت تاريخ حياتها بشكل طبيعى وكامل ، أو يكاد يكون كاملا تقريباً ، هذا بالإضافة إلى دراسة خمس حضارات « مكبلة » arrested وعدد من الحضارات الجهيضة . أما الحضارات الكاملة النمو فهى : الغربيـــة . واثنتان مسيحية أرثوذكسية ، والإيرانية ، والعربية ، والهندوسية ، واثنتان فى الشرق الأقصى ، والهللينية ، والسوريانية ، والهندية ، والصينية ، والمينوية Minoan * والسومرية ، والحيثية ، والبابلية ، والمكسيكية ، واليوكاتية Yucatec ، والمايا ، والحضارة المصرية القديمة . أما الحضارات الخمس « المكبلة » فهى البولينيزية ، والإسكيمو ، والبدوية ، والعثمانية ، وحضارة أسبرطة .

ووحدة الدراسة عند توينبى — وهى **الحضارة** — تمثل ميداناً مفهوماً وجوهرياً من ميادين الدراسة التاريخية . ويشير مفهوم الحضارة عنده — كما

* وهى حضارة جزيرة كريت القديمة فى الفترة من سنة ٣٠٠ إلى ١١٠٠ ق . م . تقريباً (المترجم)

هو الحال بالنسبة لمفهوم الثقافة عند دانلفسكي وشبنجلر — إلى عدد معين من الشعوب التي تتميز بعدد كبير من السمات المشتركة . وقد تكون الحضارات « أصيلة » إذا ما انبثقت تلقائياً عن مستوى قبل حضارى أو « مشتقة » إذا ما حفزت إليها بعض الحضارات الموجودة فعلا . وينتهى توينبى إلى أن هناك أربع أو خمس حضارات فقط أصيلة هى التى نمت وترعرعت وهى هى : المصرية القديمة ، والسومرية ، والصينية ، والمـايا ، وربما الهندية . أما بقية الحضارات فمشتقة من حضارات سابقة عليها . ونلاحظ هنا أن تسليم توينبى بوجود حضارات « مشتقة » يميز رأيه عن أراء دانلفسكى وعن نظرية شبنجلر . ويرى توينبى أن بعض الحضارات تتميز بأسلوب محدد كالطابع الجمالى فى الحضارة الهللينية ، والتكنيكى فى الحضارة الغربية ، والدينى فى الروسية . إلا أن مفهوم الأسلوب أو الطابع ليس محدداً بشكل محكم كما هو الحال عند شبنجلر أيضاً .

بيد أن حل توينبى لمسألة الانتظام فى حركة الثقافة يشبه على وجه الإجمال حل سلفيه . فهو يشير إلى أن الحضارة تظهر فى زمن معين ، وفى مكان معين ، ثم تنمو فى ظل ظروف معينة (سوف نتناول بالدراسة طبيعتها فى موضع لاحق) ؛ هذا إذا لم تكن مكبلة ، أو من النوع الجهيض ، كالحضارة البولينيزية أو حضارة اسبرطة . ويقود هذا النمو فى النهاية إلى حالة « إخفاق » يليها أفول . ونجد توينبى — على خلاف شبنجلر — لا يستخدم الصورة الشاعرية للفصول الأربعة أو مراحل العمر الأربعة عند الإنسان لوصف هذه الدورة فى حياة الحضارة . ولكن توينبى يتفق مع شبنجلر فى الاعتقاد بأن هناك تماثل فى خط سير كل حضارة (اللهم الاستثناءات التى أشرنا إليها) ، أى أنها تمر خلال مراحل محددة سلفاً ، ثم تتعرض للتفكك . كما أنه — على خلاف شبنجلر — لا يحدد عمراً معيناً لكل حضارة .

وتمثل دراسة أصل الحضارات ونموها أروع الأجزاء فى مؤلف توينبى كله . ومن قضاياه الأساسية فى هذا الصدد ، أن عمليات الأصل والنمو تخضع لأسلوب

التحدى والاستجابة . وقد يكون التحدى صادراً عن قوى طبيعية كالمناخ القاسى ، أو عن البشر وخاصة الجيران المحبين للحروب . وتظهر الحضارة وتنمو إذا لم يكن التحدى بالغ العنف والقسوة — هذا من ناحية — ثم إذا كانت هناك — من ناحية أخرى — أقلية ذكية أو صفوة تجد الاستجابة المناسبة لهذا التحدى(٣) . ويمثل هذا الرأى تنقيحاً جوهرياً لمفهوم شبنجلر عن القدر كتفسير لأصل الحضارات .

ويرى توينبى أن الحضارات النامية تتميز ببعض الخصائص المحددة . إذ تحتوى كل منها على **أقلية مبدعة** تتبعها أغلبية الشعب . ويتكون هذا الشعب من « بروليتاريا داخلية » تنتمى إلى نفس المجتمع . و « بروليتاريا خارجية » هم الجيران البرابرة الذين يخضعون لتأثير الحضارة النامية . ونلاحظ أن الحضارة النامية تتسع ككل : على أسس كيفية أكثر منها عددية . فالحجم الكبير ليس بحال من الأحوال دليلا على تطور الحضارة . وتتضمن عملية النمو السمات الهامة للتكامل التقدمى ، وتحديد الحضارة لنفسها ، وتمايزها عن الحضارات الأخرى عن طريق خلق طابع خاص تنفرد به .

إلا أن نمو الحضارة يتعرض للتوقف فى حالات الإخفاق ، التى تحدث عندما لا تجد الأقلية الاستجابة المناسبة لتحد خطير . وهذا الطور صلب وعنيد : فلا توجد حالة تاريخية استطاعت فيها الأقلية المبدعة أن تجد الحلول المناسبة لكل التحديات التى تواجهها حضارتها . والشائع أن يحدث الإخفاق بعد انقضاء بضعة قرون قليلة فقط على ظهور الحضارة . وهكذا يغطى الجانب الأكبر من التاريخ الحضارات الآفلة .

ويستطرد توينبى قائلا : إنه تعقب الإخفاق حالة تفكك وتحلل ؛ ومن ثم يكون الأفول والموت « ضرورة داخلية » من خلال التأثير الذى تحدثه القوى

---

(٣) من التطبيقات الطريفة لهذا المفهوم على أمريكا تفسير توينبى لنشأة نيو انجلند ؛ فقد واجه المستعمرون الجدد تحديات المناخ القاس فى تلك المنطقة ، والموارد ، وعدم استقرار البلاد . إلا أن وجود أقلية ذكية جعلهم قادرين على خلق حضارة استطاعت أن تسيطر فى النهاية على قارة بأكلها .

الداخلية فى الحضارة ذاتها — مثل الخلاف بين الصفوة والبروليتاريا — وليس بفعل الأعداء أو تخلف التكنيك أو أى ضرورة كونية أخرى . والملاحظ خلال فترة تفكك الحضارة أن الثقافة لم تعد تنمو ككل، و إنما تنمو بشكل غير متسق . وقد تؤدى إلى تطورات فى الفن ، والدين ، والاقتصاد . وهنا تتحول الأقلية — التى لم تعد بعد قادرة على تقديم الاستجابات المناسبة وفقدت إبداعيتها — إلى صفوة حاكمة تفرض نفسها بالقوة ؛ فينمو حجم الوحدات السياسية ، وتتكون الإمبراطوريات مثلا . ويعتقد توينبى أن عملية تكون الإمبراطوريات هذه ضارة بالحضارة . وفى هذه المرحلة أيضاً يكثر وقوع الحروب ؛ وتنشق البروليتاريا الداخلية على الصفوة ، وتناوئها ، وتميل البروليتاريا الخارجية إلى مهاجمة الحضارة الآفلة . وكان جمبلوفيتش قد أشار إلى هـــذه النقطة قبل ذلك بكثير ، على نحو ما أوضحنا فى الفصل الخامس من هذا الكتاب. وبعد « فترة من المتاعب » — قد تطول — تخلق الأقلية الحاكمة « دولة عالمية » Universal State ؛ عالمية بمعنى التحكم فى جميع أجزاء المنطقة التى تنتشر فيها تلك الحضارة ، وذلك فى نفس الوقت الذى قد تخلق فيه البروليتاريا « دينا عالميا » Universal Church . ونتبين هنا انتفاع توينبى بالتاريخ الكلاسيكى (وهو مجال تخصصه الدقيق)، حيث تمثل الإمبراطورية الرومانية السياسية الدولية العالمية ، وتمثل المسيحية الناشئة الدين العالمى .

وقد تعيش الحضارة فى هذا الطور من أطوارها بضعة قرون أوحتى بضعة آلاف من السنين . وهكذا نجد أن ريح الموت قد هبت على الحضارة الهللينية قبل موتها الفعلى بستمائة سنة . وعلى الحضارة السومرية قبل موتها بتسعمائة سنة ، وعلى المينوية بخمسمائة سنة . وقد عاشت هذه الحضارات الفترة ما بين تاريخ الإخفاق وتاريخ الموت فى حالة من التحجر .

وتظهر خلال المرحلة الأخيرة من الدورة الحضارية أربعة أنماط من الشخصيات هى : المتطلعة إلى الماضى Archaic وهى التى تسعى إلى الخلاص

من خلال العودة إلى الماضى ، والمتطلعة إلى المستقبل Futurist التى تبدو «كالمخلّص بالسيف »، والرواقية اللامهتمة، وشخصية المخلّص الدينى . والسبيل الوحيد للخلاص فى هذه المرحلة هو تغيير الشكل على أساس دينى . على أن انتشار اتجاه دينى جديد لن يؤدى إلى إنقاذ الحضارة المحتضرة . ولكنه قد يمهد السبيل لظهور أسلوب جديد ناجح من أساليب الحياة مرتبط على نحو ما بالحضارة المحتضرة ذاتها .

وقد تضمن المجلد الأخير من كتاب « دراسة التاريخ » — الذى أحسن تسميته « بآراء جديدة » — بعض التغييرات الجوهرية فى التصوير التاريخى ، وفى التفسير والتنبؤ ، وإن كانت هذه التعديلات لا تمس بشكل أساسى نظرية توينبى العامة فى التغير . ومن هذه التعديلات ؛ الاعتراف بإمكانية حدوث فترات ازدهار ثقافى متكررة داخل إطار حضارة واحدة ، وكذلك الاعتراف بقدرة إحدى الحضارات على امتصاص حضارة أخرى . كما أدخل قدراً مشابهاً من المرونة على المخطط الذى يعرض فيه لنشوء الحضارات ، وإعادة تشكيلها ، وموتها . كما يضغط توينبى فى ذلك المجلد — وفى كتاباته الأحدث — على دور الدين فى إحداث التغير التاريخى بشكل أوضح مما كان يقول به فى المجلدات الأولى من هذا الكتاب .

وقد أقر الجميع لتوينبى الذكاء والبراعة وقدرة كتابته على الإقناع . إلا أن هذا المخطط التفسيرى الطموح يطرح ولا شك بعض التساؤلات الناقدة . أول هذه التساؤلات : ما هى الثقافة أو الحضارة ؟ إن توينبى لا يقدم لنا معايير موضوعية لتحديد هذا المفهوم الأساسى الذى يمثل وحدة الدراسة عنده . لماذا — مثلا — يرى أن روسيا تكون حضارة خاصة بها ؟ أليس من التعسف بعض الشىء أن نعتبر اسبرطة قد كونت حضارة مستقلة ، وأن نفسر التاريخ الرومانى فى مجموعه كمجرد جزء من الحضارة الهللينية فى مرحلة أفولها ؟ وهل « البدوية » تمثل حضارة فعلا ، أم أنها — كما يقال فى بعض الأحيان — مجرد مجموعة اسمية ؟ هذه عينة من الأسئلة التى طرحها نقاد توينبى من بين رجال الاجتماع والمؤرخين .

ثم هناك نوع آخر من التساؤلات خاص بمفهومه عن الإخفاق الحضارى وما يعقبه من مراحل الأفول والموت . كيف يمكننا أن نتأكد من «لحظات» الإخفاق فى استعراضنا للماضى ؟ ولماذا يحدث بعد الإخفاق ، أن تعجز إحدى الحضارات عن استعادة حركتها الصاعدة من جديد . ولعله من مميزات نظرية توينبى العامة أنه رأى من الضرورى أن يميز بين حضارتين صينيتين متميزتين وحضارتين هنديتين متميزتين ، كى يفسر الحقيقة التى لا سبيل إلى إنكارها ، وهى إمكان تعاقب فترات الازدهار على نفس الحضارة .

وأخيراً فإن توينبى يؤيد الانتظامات التى يقول بها فى نمو الحضارات — إلى حد بعيد — بأمثلة مستخلصة من التاريخ الهللينى والتاريخ الغربى . وربما تعذر اشتقاق تعمياته العامة من التاريخ المصرى القديم أو التاريخ الصينى . والواقع أن توينبى لا يقدم سوى شواهد متفرقة عن معظم الحضارات التى لا تؤكد نظريته ولا تدحضها (ولو أنه يعترف بالنسبة للحضارة العربية أنها تخرج عن النمط العام) . ومن الواضح أن نظرية توينبى لم تصدر (أو لم تختبر) عن دراسة استقرائية ، ولكنها تمثل فى جوهرها محصلة بعض الآراء التى خلص إليها من دراسة الحضارتين الهللينية والغربية . ويمكننا أن نخلص إلى أن هذه النظرية قد فُرضت تعسفياً على تاريخ حضارات أخرى لتفسيرها .

وتصدق هذه الانتقادات — إلى حـــد ما — على معظم المحاولات التى تستهدف وضع نظرية عامة شاملة فى التغير الاجتماعى . وإن الضخامة الهائلة لهذا العمل هى التى تحول بين معظم الدارسين وبين الاضطلاع به . ومما سيذكر لتوينبى أبداً أنه قدم جهداً مخلصاً لتحديد ملامح نمط التغير الاجتماعى . ويصدق نفس التعليق على عالم الاجتماع التاريخى الآخر الكبير سوروكين .

الديناميات الثقافية عند سوروكين :

ترتكز الديناميات الثقافية عند سوروكين على نظريته التى عرضنا لها بالشرح فى الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب ، وخاصة كما جاءت فى

كتابه — ذى المجلدات الأربع — « الديناميات الاجتماعية والثقافية » . وهو يتفق مع المؤرخين على أن هناك جوانب فريدة غير متكررة من التغير الاجتماعى. إلا أن العمليات الاجتماعية لا تتألف من مواد متفـــردة كل التفرد ، فهى تتصف ببعض العناصر المتكررة ، التى يجب على علم الاجتماع أن يعزلها ويدرسها .

ويرى سوروكين أن الاتجاه العام للتغير الاجتماعى يأخذ شكل التقدم المضطرد حتى يصل إلى حد معين . وعندما يتم التوصل إلى هذا الحد يحدث انعكاس للخط المستقيم (أو يحدث جمود ثقافى فى بعض الحالات) . ويسير التطور المعاكس حتى يصل إلى حد آخر معين ، ثم يرتد من جديد فى الاتجاه المضاد . وهكذا يكون نمط التغير عبارة عن تحول بين ما يسميه سوروكين (وكما شرحنا فى الفصل الثامن عشر) الثقافة الفكرية والثقافة الحسية . ويتميز هذا التحول بانتقال دورى من حال إلى آخر فى أحد الاتجاهين خلال نمط الثقافة المختلط ، وفى الاتجاه الآخر خلال النمط الفكرى .

ويبدو أن هذا النمط يميز تاريخ الثقافة الغربية بأكمله ، الذى يمكن فى رأى سوروكين تتبعه وصولا إلى اليونان القديمة . ويصف الثقافة الإغريقية بأنها كانت فكرية ابتداء من القرن الثامن حتى نهاية القرن السادس قبل الميلاد، ثم تحولت إلى ثقافة مثالية خلال القرن والنصف التالى على ذلك ، وهى السنوات التى شهدت العصر الذهبى لأثينا ، ثم كانت حسية فى الفترة من الجزء الأخير من القرن الرابع قبل الميلاد حتى القرن الرابع الميلادى ، وهى الفترة التى ظهرت فيها الإمبراطورية الرومانية وازدهرت .ثم شهد القرنان التاليان على ذلك شكلا مختلطاً من الثقافة ، تلتها فترة طويلة أصبحت فيها الثقافة فكرية . ثم كانت مثالية ابتداء من أواخر القرن الثانى عشر حتى أوائل القرن الرابع عشر ، وذلك هو عصر الكنائس القوطية ، ودانتى ، والقديس توماس الأكوينى . وأخذت الثقافة تصبح حسية أكثر وأكثر منذ نهاية القرن الرابع عشر ، حتى وصلت

إلى ذورتها الحسية فى أيامنا هذه. ويمكننا أن نرصد اليوم بعض الأعراض التى تشير إلى تغير مرتقب فى الاتجاه الفكرى .

ويمثل هذا الوصف خلاصة جهد دراسى بذله سوروكين بمساعدة عشرين من مساعديه . وقد زوده سوروكين بجولات سريعة طوف بنا فيها التاريخ المصرى القديم ، والصينى ، والهندى ، وإن كانت المادة الأخيرة ليست بذات أهميـــة أساسية بالنسبة لنظرية سوروكين . وإنما هو قد اعتمد عليها فى وضع بعض الأحكام الشديدة الحذر والتحفظ . وأخيراً يفترض سوروكين أنه يمكن تتبع هذا التقابل بين الثقافة الفكرية والثقافة الحسية حتى الثقافة البدائية .

ويؤكد سوروكين أن القفزة المتحركة لنمط التغير — على نحو ماشرحها — تمثل خاصية كامنة فى النسق الثقافى ذاته : فالثقافة بطبيعتها تتغير ، لأن التغير هو سنة الحياة . على أن هذا لا يعنى أن التغير الثقافى لا يتأثر بالعوامل الخارجية كالمناخ والتربة ، ولكنها تلعب دوراً محـــدوداً فى هذا التغير . **فالتغير الملازم** هو عبارة عن قدر أو تاريخ حياة أى نسق اجتماعى ثقافى ، أو هو ظهور الخصائص الكامنة المتأصلة فى النسق . وعلى الرغم من أن الاتجاه الأساسى والمراحل الأساسية لعملية التغير هذه تتحدد سلفاً بواسطة القوى الداخلية للنسق ، إلا أن هناك مجالا واسعاً للتباين والتنوع .

ويقرر سوروكين — كما رأينا — أن الحركة التاريخية فى اتجاه واحد تقترب من الحد الذى تستطيع الوصول إليه ، إذا ما كانت الثقافة ستصبح فكرية خالصة أو حسية خالصة . إلا أن هذا الموقف المتطرف لا يحدث أبداً : فكل نسق ثقافى علوى ليس مكتمل التكامل . وعندما يقترب النمو الثقافى من الحد النظرى ينعكس الاتجاه (على الرغم من أنه يمكن أن يحدث جمود ثقافى أيضاً) . إلا أن الثقافة — كثقافة — لا تموت أبداً ؛ قد ترفض أجزاء منها ، ولكن الثقافات المختلفة تمتص أجزاء أخرى ، وبالتالى يكتب لها البقاء . وهنا يبدو سوروكين أكثر تفاؤلا من شبنجلر أو توينبى .

وقد تعرضت نظرية سوروكين فى الديناميات الثقافية — التى قدمناها هنا بصورة موجزة — لانتقادات عدة . أول هذه الانتقادات ما يبدو من مبالغة النظرية فى تبسيط الحقائق التى تعرضها . من ذلك مثلا : إذا سلمنا بأن العصر الذهبى لأثينا ومرحلة دانتى كانتا مثاليتين فعلا ، إلا أنهما يختلفان عن بعضهما اختلافاً حاداً من نواح متعددة . وفى مثل هذه الحالات يجب أن نأخذ فى اعتبارنا عناصر أخرى متباينة ، بحيث يمكن تحديد المواقف الثقافية المشخصة باتفاق مراحل معينة فى عمليات مختلفة . والملاحظ أن سوروكين لم يغفل هذه النقطة ، وإن لم يعبر عنها صراحة .

ثانى هذه الانتقادات ، أن التمييز بين العناصر الثقافية التى تتغير أو تتحول معاً أو فى اعتماد متبادل عن بعضها وتلك التى لا تتغير ، هو المعيار الذى يتخذه سوروكين « للأنساق » الاجتماعية الثقافية . وهو إذ يعزو إلى عناصر مثل هذه الأنساق خاصية التحول فى اعتماد متبادل ، إنما يفكر — ولو جزئيا على الأقل — فى حلقة مفرغة .

ثالثاً : إن اختيار التصور الثقافى للحقيقة — الذى عرف على أسس حسية ، وفكرية ، ومثالية (كما أوضحنا فى الفصل الثامن عشر) — كمحدد أساسى للنمو الاجتماعى الثقافى ليس مقنعاً تماماً . وقد يقال إنه من الممكن إعادة كتابة مؤلف سوروكين ، واختيار عناصر بديلة كمحددات أساسية للنمو الثقافى ، ونصل إلى نفس النتائج تقريباً .

وبالإضافة إلى ذلك هناك بعض الدراسات الأخرى ناقشت مشكلات علم الاجتماع التاريخى بصوت أقل ثقة من « الثلاثة الكبار » — شبنجلر ، وتوينبى ، وسوروكين — الذين عرضنا لهم فيما سبق .

تشابين وكروبر :

يؤكد ف . ستيوارت تشابين F. Stuart Chapin فى كتابه « التغير

الثقافى[٤] » (١٩٢٨) Cultural Change أن من المسئوليات الأساسية لعالم الاجتماع : الوعى العميق « بالاتجاه الرئيسى للثقافة » ، الذى يميز التاريخ البشرى منذ العصر الحجرى حتى عصر الآلة الذى نعيش فيه . إلا أن هذا الاتجاه ليس اتجاهاً واحداً ، وإنما هو يتكون من عدد من التيارات المستقلة التى تقابل « مجموعات من الثقافات » يمكن أن توجد فيها دورات من النمو والأفول القومى . وأخيراً يجب أن تفهم كل دورة على أنها نتاج مجموعة مركبة من القوى التى تتكون من المراحل المختلفة للثقافة كالاقتصادية ، والسياسية ، والدينية ، والفكرية . وتتميز هذه المكونات الثقافية بدورة النمو والأفول . وعندما تترابط زمنياً دورات بعض الأشكال الثقافية المختلفة ، وعندما تنمو معاً وتصل فى الوقت نفسه إلى مرحلة بعيدة من التطور ، تكون النتيجة مرحلة نضوج للوطن أو للجماعة .

ويخلص تشابين فى عرضه لمفهوم النضج الثقافى هذا ، إلى أنه من المستحيل تحديد السمات الثقافية الخاصة أو عدد الأشكال الاجتماعية التى تكون الكل المركب ، واللازمة لإحداث انتعاش فى الثقافة القومية . إلا أنه يطبق نظريته على عدد قليل من التطورات الملموسة مثل تقدم حضارة الإغريق ، والصراع الطبقى ، والمشكلات الزراعية فى روما ، وبعض التغيرات فى الثقافة المادية فى إنجلترا فى العصور الوسطى ، وكذلك على بعض جوانب الحضارة الغربية المعاصرة . ومع ذلك تظل نظرية تشابين — ما لم تقدم لها تأكيدات أخرى — مجرد تخمين ذكى .

وفى عام ١٨٤٤ نشر ألفريد كروبر Alfred L. Kroeber (١٨٧٦—١٩٦٠) — وهو أحد علماء الأنثروبولوجيا البارزين — كتابه « تشكيلات النمو الثقافى » Configurations of Cultural Growth ؛ وهو دراسة للطريقة التى تتغير بها الثقافات الراقية . ويرتكز هذا الكتاب على دراسة فيها جهد كبير لنمو وأفول المراحل

(٤) سبق أن تناولنا الإسهام الذى قدمه تشابين فى الاتجاه الوضعى المحدث فى علم الاجتماع ، فى الفصل الخامس عشر من هذا الكتاب .

الثقافية داخل بعض الثقافات . وكذلك داخل بعض القوميات التى شاركت فى تلك الثقافات .

على أن النتائج التى توصل إليها كروبر لا تخدم نظرية عامة فى التغير الثقافى . وهو يقرر أنه لا يوجد « قانون » يمكن على أساسه التنبؤ بنمو (أو أفول) الثقافة . ويذهب كروبر – على خلاف آراء شبنجلر وتوينبى – إلى أن الثقافة الواحدة يمكن أن تزدهر عدة مرات ، كما أنه لا يرى أى ارتباط صارم بين نمو مختلف جوانب الثقافة ، على الرغم من إعتقاده بإمكان وجود فترات ارتقاء للابداع الثقافى ، يمكن أن تحقق فيها فروع ثقافية مختلفة نمواً واضحاً فى نفس الوقت . ويقول كروبر إنه لا يمكن أن يعزى تحديد النمو أو الأفول الثقافى إلى عامل واحد معين أو مجموعة من العوامل ، اللهم الاتجاه العام للحركات التى تستهلك نفسها .

ألفريد ڤيبر :

ربما كانت دراسة ألفريد ڤيبر Alfred Weber شقيق ماكس ڤيبر أهم دراسة فى الاجتماع التاريخى فى اللغات غير الإنجليزية . ومؤلفه الأساسى فى علم الاجتماع التاريخى هو : « تاريخ الثقافة كعلم اجتماع ثقافى » (١٩٣٥) Cultural History as Cultural Sociology . ويمكن تلخيص الأفكار الأساسية المتضمنة فى هذا الكتاب (وفى بعض كتاباته السابقة المتفرقة) على النحو التالى :

إن الحياة تاريخية أساساً . ويعتمد الطابع الدينامى للتاريخ على الحاجة المتأصلة لوجود شكل روحى يطلق عليه ڤيبر اسم « الإرادة الثقافية » Cultural Will. وتؤخذ هذه الإرادة على أنها حقيقة ينبغى على عالم الاجتماع أن يسلم بها . (وعلم الاجتماع فى رأى ڤيبر علم ثقافى وليس طبيعياً) . ويواجه عالم الاجتماع الثقافى السؤال التالى : أين نحن من تيار التاريخ ؟ وستكون إجابته سوسيولوجية إذا

ما استطاع فهم العملية التاريخية فى مجموعها .

ومن الممكن فى رأى ڤيبر إنجاز هذه المهمة ، إذا ما قسم الكيان الكلى المركب للتاريخ إلى ثلاث عمليات أساسية هى : **الاجتماعية** ، **والحضارية** ، **والثقافية** . وتخضع كل عملية من هذه العمليات الثلاث لقوانين نمو وقوانين حركة متباينة خاصة بها ، ولكنها مرتبطة مع ذلك ارتباطاً وثيقاً .

وتتضح **العملية الاجتماعية** فى ظهور حوادث ملموسة تقع فى المجتمعات . وتنبعث هذه الحوادث عن القوى الدافعة والقوى الإرادية البشرية ، على الرغم من أنها تتحدد وتتأثر —جزئياً— بفعل الظروف الطبيعية. وتتضح العملية الاجتماعية فى قيام الأسر ، والقبائل ، والأمم ، وفى تنظيمها الاجتماعى ، وما يدور فيها من صراعات . وعلى الرغم من أن العملية الاجتماعية تتكون من حوادث معينة ومتميزة ، إلا أنه يمكن استخراج أنماط طرازية عامة فى الشكل والنمو داخل هذه الحوادث . ويمكن تيسير هذا العمل باستخدام طريقة النموذج المثالى ؛ وهنا نجد ألفريد ڤيبر يحترم كل الاحترام نظريات أخيه ماكس .

وتتكون الحضارة من حصيلة الإنسان من الأسلحة التى يستخدمها فى صراعه من أجل الوجود العقلى والمادى . فالعملية الحضارية معادلة لإخضاع واستغلال الطبيعة ، كما أنها تتضح بصفة خاصة فى نمو التكنولوجيا والعلوم الطبيعية ، التى يغلب عليها ، النفعية ، والعقلية ، والاعتبارات العملية . ولما كانت منتجات الحضارة قابلة للنقل والتراكم ، نجد أن العملية الحضارية واحدية الخط وتقدمية فى آن واحد . ويرى ڤيبر علاوة على هذا أن العملية الحضارية غير قابلة للانتكاس ، وأنها ستؤدى فى النهاية إلى حضارة موحدة .

أما **الثقافة** فشىء آخر ، إذ تختلف عن الحضارة من نواح كثيرة تمام الاختلاف . فالعملية الثقافية تتميز بالإبداعية ، والمنتجات الثقافية أشياء متميزة فريدة ، ومن ثم ليست قابلة للانتقال بسهولة من فترة تاريخية إلى

أخرى . والثقافة فى جوهرها تتألف من العالم والشخصية الفردية ، وتتضح فى الفن ، والدين ، والفلسفة . . وهى مجالات الإبداع الحقيقى . ولا تعرف هذه الميادين أنماطاً محددة سلفاً ، ولا معايير لازمة وصادقة بالنسبة للجميع « كما هو الحال بالنسبة لتكنولوجيا الحضارة » ، ولا قوانين قابلة للتطبيق دائماً أبداً تحكم عمليات النمو والأفول[٥] . ومع ذلك فإنه يمكننا أن نلاحظ تعاقب فترات الإنتاجية وفترات القصور الذاتى فى مجالات الثقافة ، وكذلك وجود « عصور » ثقافية متميزة وصراعات ثقافية أيضاً .

وهناك تشابك وترابط بين العمليات الاجتماعية والحضارية من ناحية ، والحركات الثقافية من ناحية أخرى ؛ كما أن هذه الأخيرة تخضع لتأثيرها. والواقع أن إبداعية الحركات الثقافية وتلقائيتها تتميز بإدراك الإنسان لمكانه فى السياق الاجتماعى والحضارى للأشياء ، وبجهوده الفردية المتنوعة لتفسير العملية الاجتماعية وتغييرها والتحكم فيها . ولقد تحددت الأنماط الثقافية للتنظيمات التاريخية والاجتماعية فى مرحلة مبكرة جداً من تاريخها حيث خلقت بذلك وحدة فى الأسلوب الثقافى تصبغ كلا من الدين ، والفلسفة ، والفن وتساهم بدورها فى تشكيل الناس والمجتمعات على السواء .

وقد قام ڤيبر فى مؤلف لاحق هو « أسس علم الاجتماع التاريخى والثقافى » (١٩٥١) Principles of Historical and Cultural Sociology بزيادة هذه الآراء دقة وإحكاماً . كما قال بفكرة أن الثقافة تنمو وتزدهر

---

(٥) يقترب تمييز الفريد ڤيبر بين الحضارة والثقافة — والذى عرضه لأول مرة فى مقال نشره عام ١٩٢٠ — اقتراباً وثيقاً من تمييز ماكيڤر وأتباعه . وكما أشرنا من قبل فى الفصل الثامن عشر يعرف ماكيڤر — شأنه شأن ڤيبر — الحضارة بأنها النشاطات التى يستعين بها الإنسان على تحقيق أغراضه وخاصة التكنولوجيا . أما مفهومه عن الثقافة فأوسع من مفهوم ڤيبر ؛ إذ يشير إلى جميع المنتجات والعمليات البشرية التى يضفى عليها الإنسان قيما معينة . ثم نجد ماكيڤر — مثل ڤيبر مرة أخرى — تستخدم هذا التمييز بين المفهومين فى التحليل . فيما يتعلق بأوجه الشبه بينه وبين دراسات ڤيبر انظر :

R. M. MacIver and C. H. Page, Society: An Introductory Analysis (New York; Rinehart, 1949), Chaps. XXI and XXII.

على طريقة الموجات المتكررة ، ويشبه هذا المفهوم إلى حد ما نظرية سوروكين فى الديناميات الثقافية . على الرغم من أن مفهوم الثقافة عند ڤيبر ينطوى على طائفة من الظواهر أقل بكثير منها عند سوروكين . ويستطرد ڤيبر قائلا إن العملية الثقافية لا تتأثر بالعمليتين الأساسيتين الأخريين — وهما الاجتماعية والحضارية — إلا بشكل غير مباشر فقط . ومن شأن منتجات العمليتين الاجتماعية والثقافية أن تمد الإنسان — كخالق للثقافة — باستمرار بمواد جديدة يستطيع ويجب عليه أن يسيطر عليها روحياً .

التحدى الذى يواجهه علم الاجتماع التاريخى :

يبدو أن آراء علماء الاجتماع التاريخى المعاصرين تتباين فيما بينها إلى مدى بعيد . ولو أنه يمكن التوفيق بين مفاهيمهم الأساسية إلى حد كبير .

لعلنا نستطيع أن نأخذ القضية الأساسية من نظرية الفريد ڤيبر . وهى القضية التى تقول إن نمو « الثقافة » (كما تفهم عادة) يخضع فى مجموعه لأكثر من نوع واحد من المبادئ . ويرى ڤيبر أن المبدأ الرئيسى — بالنسبة لسيطرة الإنسان على الطبيعة — فى التكنولوجيا خاصة والعلوم التى ترتكز عليها التكنولوجيا هو التراكم Accumulation . إلا أن العملية « الحضارية » (إذا استخدمنا مصطلح ڤيبر وماكيڤر) التراكمية قد تتعرض فى بعض الأحيان للعقبات والكوارث الإنسانية التى تعوق مسيرتها ، ويتعدل خط سيرها من خلال الاتصال الثقافى والانتشار . ويمثل مبدأ النمو التراكمى هذا صورة جزئية ومدعمة من المذهب التطورى ، كما سنرى ذلك بعد قليل .

كما يجمع الاجتماعيون التاريخيون على أن الجوانب الأكثر إبداعية من النشاط الإنسانى — كالدين ، والفلسفة ، والإنسانيات ، والفنون الجميلة (وهو ما يكوّن مفهوم « الثقافة » عند ڤيبر) ، وكذلك التنظيم السياسى والاقتصادى — لا تكشف عن اتجاه تطورى مستقيم (واحدى الخط) نحو التقدم . كما لا ينطبق على هذه المجالات نمط النمو — الفشل — الأفول الذى قال به شبنجلر ، ثم

توينبي من بعده . إلا أن هناك تبايناً يمكن أن نلحظه بين فترات الازدهار وفترات الفشل الثقافى ، بين فترات الكفاية الاقتصادية والعجز الاقتصادى . ولعل النمط العام للتغير فى تلك الحالات هو ذلك الذى حدده كل من تشابين وكروبر : منحنيات شبه مستقلة من النشاط فى عدة مجالات اجتماعية وثقافية قد تتزامن أو لا تتزامن ، ولكنها توحى — خلال فترات النمو الزاهى — بازدهار الثقافة بوجه عام . ولو أنه يتعين علينا تحديد الظروف التى تبدأ فى ظلها اتجاهات النمو ومختلف أطوار الثقافة ، والتى تتزامن عندها أيضاً . ويتضح فى مؤلفات توينبي قدر كبير من الاهتمام بمثل هذه المشكلات .

ثم نلاحظ من ناحية أخرى أن سوروكين قد افتتح ميداناً جديداً ، إذ لفت الانتباه إلى وجهة نظر كيفية فى علم الاجتماع التاريخى ووضع نظرية فى التحولات الموجبة بين أسلوبين ثقافيين رئيسيين . ومع ذلك فإن نظريته بحاجة إلى تعديل ، كما أنها تخضع — شأن كل النظريات العلمية — للتصحيح . ولكن لا شك أن أهداف الديناميات الثقافية عنده والإطار المرجعى لدراساته يمثل نقلة هامة بالنسبة لمنطلق دانلفسكى ، أو شبنجلر ، أو توينبي .

ولو صحت تصورات هؤلاء الدارسين ، فقد تتكون نظرية فى النمو الاجتماعى والثقافى تتيح لنا تحليل كل تشكيل مشخص من التشكيلات الاجتماعية الثقافية ، وذلك عن طريق تحديد موضعها فى مخطط ذى أبعاد ثلاث يتضمن : أولا مرحلة التطور التكنولوجى ، وثانياً مرحلة الحركة الدورية فى النشاطات الإبداعية والتنظيم السياسى والاقتصادى ، وثالثاً : التحول الموجى فى الأساليب الثقافية العامة . وقد يُكتشف أن النوع الثانى من هذه العمليات عبارة عن شبكة من العمليات المترابطة . ومن الأمور الشديدة الاحتمال أن يتضح وجود اعتماد متبادل بين العمليات المختلفة . وقد أوضح سوروكين فعلا أنه من الأرجح أن تحدد مختلف مراحل التحول فى الأسلوب الثقافى شدة النشاط الإبداعى فى بعض مجالات الجهد البشرى .

ومما يؤسف له أننا لا نجد اليوم سوى عدد ضئيل من الباحثين الذين

يعملون وفقاً للخطوط التي أوصت بها دراسات علماء الاجتماع التاريخي . وهي حقيقة تدعونا إلى الأسف بوجه خاص بالنظر إلى دينامية عالمنا الذى نعيش فيه . والواقع أن علم الاجتماع – وكذلك المجتمع – فى حاجة إلى نظرية عامة – محققه امبيريقياً – فى التغير الاجتماعي والثقافى ؛ نظرية ترتبط بنظرية عامة فى البناء والتنظيم الاجتماعي الثقافى وتكملها . وربما كانت هذه الحاجة هي التي حفزت إلى بعض التطورات الأخيرة فى مجال النزعة التطورية المحدثة .

التطورية المحدثة :

الواقع أن النزعة التطورية الاجتماعية فى صورتها الكلاسيكية قد ماتت ؛ وربما لا يوجد اليوم من بين المشتغلين بالعلوم الاجتماعية من يؤمن بنظرية تطور المجتمع البشرى فى خط واحد نحو التقدم ووفق مراحل محددة سلفاً . وبينما كانت « الموضة » فى بعض الأحيان رفض الفكرة التطورية فى مجموعها ، فقد كان هناك دائماً أبداً بعض علماء الاجتماع والأنثروبولوجيا الثقافية ينادون بتطورية معتدلة . وقد نما تأثيرهم فى الوقت الراهن بحيث يبدو من الواجب أن نكتب فى شىء من التفصيل عن هذا الاتجاه من اتجاهات التطورية المحدثة .

ونذكر من بين علماء الاجتماع تشارلز إلوود Charles A. Ellwood (١٨٧٣ – ١٩٤٦) – الذى تقترب آراؤه السوسيولوجية العامة اقتراباً كبيراً من آراء كولى[٦] . وقد واصل إلوود فى الربع الثانى من القرن العشرين الحفاظ على تقاليد النزعة التطورية السيكولوجية (ارجع إلى الفصل السادس من هذا الكتاب) ؛ ولكن مع تعديلها فى ضوء الاعتراضات التى وجهت إلى هذه النزعة ؛ وتضمين مفهوم الثقافة . ويرى إلوود فى كتابه « التطور الثقافى » (١٩٢٧) Cultural Evolution أن نظرية الثقافة يجب أن تكون تفسيراً سيكوسوسيولوجياً للثقافة على أساس عناصر بشرية متميزة . ويقرر أن التطور الثقافى يتقدم عن

---

(٦) وخاصة فى كتابه : « علم الاجتماع فى جوانبه السيكولوجية(١٩١٢) » Sociology in its Psychological Aspects .

طريق الاختراع – سواء كان ماديًّا أم اجتماعيًّا – الذى يستحيل بدون إقامة نماذج أو مفاهيم عقلية . ويترتب على هذا – فى رأى إلوود – أن المراحل التى تمر بها الثقافة تكون معادلة بالضرورة لمراحل تطور التعلم . وهو بذلك يقر – على خلاف تعاليم التطوريين الأوائل – بعدم وجود خط طرازى واحد للتطور الثقافى ، وإن كان يفترض وجود مراحل حتمية لتطور التعلم . وهكذا نرى أن الرجل البدائى لم يكن أميًّا فحسب ، ولكنه لم يكن قد اكتشف بعد فن الزراعة . ثم ظل فى المرحلة التالية أميًّا ؛ ولكنه كان قد توصل إلى اكتشاف ذلك الفن . ثم أصبح فى أحدث المراحل قادراً على القراءة والكتابة . ويعتقد إلوود فى نفس الوقت أن التطور الثقافى نتاج للتطور الاجتماعى ، وأنه فى حد ذاته بمثابة مرحلة متميزة من مراحل التطور العام . ويرى أن نشأة الثقافة عبارة عن « طفرة » فى سياق التطور الاجتماعى ، وهى عملية موجودة بين الحيوانات البشرية . وتتفق هذه الآراء إلى حد ما مع نظرية سبنسر عن التطور الشامل[٧] .

ولكننا نجد العنصر التطورى أكثر تحديداً من ذلك بكثير فى نظرية روبرت ماكيفر السوسيولوجية التى ظهرت بعد ذلك بسنوات قليلة . وقد عرضنا لأفكاره عن البناء الاجتماعى والعلمية الاجتماعية فى الفصل الثامن عشر . ويكرر ماكيفر فى كتابه « المجتمع »[٨] (١٩٣١) نظرية سبنسر عن التنوع ، وإن كان قد خلصها بعض الشىء من إشارات سبنسر إلى القوانين الشاملة ، وإلى المماثلة مع التطور العضوى ، وإلى التقدم الحتمى . فيرى ماكيفر أن التطور هو تفتح ونمو طبيعة شىء ما ، وهى العملية التى يصبح هذا الشىء بمقتضاها أكثر تكيفاً مع البيئة ، ولكنها ليست تقدماً بالضرورة ، وهى تمثل

---

(٧) نشر إلوود فى السنوات اللاحقة عددا من المقالات التى عدل فيها موقفه ، فجعل الرموز السمة المميزة للثقافة . انظر على سبيل المثال مقاله :

"Culture and Human Society", Social Forces, 23 (1944) , 6ff.

(٨) Robert M. MacIver, In collaboration with Charles Page, op. cit.

موقفاً واقعياً من بعض المثل العليا الإنسانية . وينتمى كل منهما إلى أنواع مختلفة من التفكير : التطور إلى العلوم والتكنولوجيا ؛ حيث يكون النمو التراكمى واضحاً وقابلا للقياس ؛ وينتمى التقدم فى هذه الحالة إلى الإنسانيات أو مجال المثل العليا الإنسانية . وهكذا يمكن للمرء أن يتتبع تنوع الهيئات الدينية من خلال النظم الدينية والنمو التطورى للمنظمات السابقة (كما فعل ماكيفر فى عرض موسع)[٩] . ولكن الحديث عن «تطور» المثل العليا «الدينية» حديث مضلل ، ولا يمثل موضوعاً علمياً . وهكذا يرى ماكيفر أن «**التنوع**» هو العملية الاستراتيجية فى التطور الاجتماعى — وهى عملية يمكن ملاحظتها فى مختلف مجالات النشاط البشرى — ومن الناحية التاريخية يعتبر «**الاستمرار**» هو السمة الجوهرية للتطور الاجتماعى .

ويوجه ماكيفر — شأنه شأن معظم علماء الاجتماع المحدثين — نقداً عنيفاً إلى النماذج التطورية الشاملة عند سبنسر ووارد وچيدنجز ، وإلى البحث عن أصول النظم الذى كانت تحفز إليه تلك الأفكار القديمة ، ولكنه يعتبر فى نفس الوقت مدافعاً عما يسميه «واقعية التطور الاجتماعى» ، بالمعنى المعدل المشار إليه فيما سبق . ويجد اليوم بعض التطوريين المعتدلين — مثل ويلبرت مور Wilbert E. Moore (انظر فيما بعد) — فى تحليلات ماكيفر هذه موجها هاماً لبحوثهم ودراساتهم .

أما عن الأنثروبولوجيين الثقافيين فقد أيد مالينوفسكى Malinowski — على الرغم من كونه أحد الممثلين الرئيسيين للمدرسة الوظيفية (انظر الفصل السابع عشر من هذا الكتاب) — التطورية المعتدلة تأييداً قوياً . ويؤكد مالينوفسكى أن الفروض الرئيسية للتطورية ليست صادقة فقط بالنسبة لعالم الاثنولوجيا ، ولكنها ذات أهمية لا غناء له عنها . كما أن مفهوم المراحل لا زال مفيداً . «فهناك بعض الأشكال تسبق غيرها بالتأكيد ، وهناك بعض الأشياء التى يمكن النظر إليها من وجهة النظر التطورية مثل : البيئة التكنولوجية كما تتضح فى تعبيرات العصر الحجرى ، أو العصر البرونزى ، أو العصر الحديدى ؛

(٩) Ibid; PP. 601 ff.

أو مستويات التنظيم المعشرى أو القبلى ، أو مستويات الجماعات الصغيرة العدد المنتشرة على نطاق واسع فى مقابل البيئات الحضرية أو شبه الحضرية ...». (١٠) على أن مالينوفسكى لم يضع نظرية خاصة به فى التطور .

ولكن هذا هو ما فعله مؤلفان آخران هما : ليزلى هوايت Leslie A. White (١٩٠٠ —) وجوردون تشايلد Gordon Childe (١٨٩٢ — ١٩٥٧) . ويحاول هوايت فى مؤلف مثـــير للتحدى بعنوان : « علم الثقافة » (١٩٤٩) The Science of Culture مواصلة النزعة التطورية كما نعرفها عند سبنسر ، وتايلور ، ومورجان من حيث توقفت فى أوائل القرن العشرين . فيرى أن الأنثروبولوجيين الثقافيين وكثيرين من علماء الاجتماع قد هجروا فلسفة النزعة التطورية بسبب أخطاء بعض التطوريين (١١) ؛ ولذلك يجب البدء من جديد فى هذا الصدد بتركيز التطورية على الثقافة التى يجب أن نضع لها تعريفاً دقيقاً . وينبغى تعريف الثقافة بأنها سلوك رمزى ، والرمز هو « الشيء الذى تضفى عليه قيمة أو معنى معيناً هو من قبل أولئك الذين يستخدمونه» (١٢) ومن الجدير بالاعتبار هنا أن تعريف الرمز على هذا النحو يكاد يتطابق مع مفهوم « القيمة » كما نعرفه عند ماكس ڤيبر ، وتوماس ، وسوروكين — على سبيل المثال — ومع مفهوم « الثقافة » عند ماكيڤر ، والفريد فيبر ، وبارسونز إلى حد ما . وهنا يبدو لنا مرة أخرى مثالا من أمثلة الإلتقاء فى النظرية الاجتماعية الحديثة .

وتمثل الثقافة — فى رأى هوايت — فئة من الأحداث فوق عضوية Suprabiological وفوق سوسيولوجية Suprasociological ، وهى عملية من نوع خاص تميز الإنسان عن الحيوانات الأخرى . ويمكن — كما أنه يجب —

---

(١٠) B. Malinowski A Scientifc Theory of Culture (Chapel Hill : The University of North Carolina Press , 1944) , p. 16.

(١١) A.L. White, The Science of Culture (New York, Farrar, Straus Yotung, 1949) صفحة ٢٠

(١٢) Ibid., p, s 5.

وصف الثقافة فى ضوء أسس ومبادئ من نفس طبيعتها . أما التفسيرات السيكولوجية فقاصرة ، لأنها لاتكاد تفسر شيئاً فى واقع الأمر . وعلى طول عرضه لهذه القضية يشير هوايت إشارات وفيرة إلى دوركايم .

وعلينا إذا ما أردنا نتتبع التطور الثقافى من بداياته الأولى إلى الوقت الراهن ، أن نتبين ثلاثة أقسام فرعية للثقافة هى : **التكنولوجى ، والسوسيولوجى والأيديولوجى** . ويتكون الفرع التكنولوجى من الوسائل المادية وكذلك طرق استخدامها . أما النسق السوسيولوجى فيتكون من العلاقات القائمة بين الأشخاص كما تتضح فى أنماط السلوك . ويتكون النسق الايديولوجى من الأفكار ، والمعتقدات ، والمعرفة ، ويتم التعبير عنها جميعاً فى صورة رمزية . وينتمى الدور التطورى الأساسى إلى النسق التكنولوجى . أما الأنساق السوسيولوجية فهى ثانوية وتعتمد على التكنولوجى . هذا وتعبر الأنساق الايديولوجية عن القوى التكنولوجية وتعكس الأنساق السوسيولوجية . وهكذا نجد أن مفتاح فهم النمو الثقافى من طبيعة تكنولوجية . ومن الواضح أن التطورية المحدثة عند هوايت تتصف بنوع من الحتمية الاقتصادية والتكنولوجية .

ويستطرد هوايت قائلا إنه يمكن قياس درجة النمو الثقافى بكمية الطاقة التى استغلتها أقدم الأنساق الثقافية هى طاقة الجسم البشرى نفسه . ولم يتيسر تحقيق قدر كبير من التقدم ، إلا بعد أن استطاع الإنسان استئناس النباتات والحيوانات . وترتب على ذلك أن ظهرت — بعد بضعة آلاف قليلة من السنين — الحضارات القديمة العظيمة سواء فى العالمين القديم أو الجديد . ولكن حدث بعد فترة من النمو السريع أن استوى منحنى التقدم الصاعد واتخذ شكل الهضبة ، حتى حدثت ثورة تكنولوجية جديدة كانت إيذانا ببدء عصر الوقود فى أوائل القرن التاسع عشر . ثم كان مرة أخرى وبعد فترة من النمو السريع ، أن بدأ منحنى النمو الثقافى الهبوط . وأخيراً أمكن استغلال الطاقة الذرية ، وهى التى يمكن أن تكون — وقد لا

تكون – إيذاناً بعصر تكنولوجى جديد .

ويقرر هوايت أن كل مرحلة تكنولوجية تقابل بعض ملامح معينة للنسق الاجتماعى . فإذا كان الناس صيادون رعاة ، فلا بد أن يكون لديهم نمط معين من النسق الاجتماعى . وإذا كانوا يحيون حياة مستقرة فسيكون لديهم نمط آخر . ومن المؤكد أن النظم الاجتماعية ترتبط بالتكنولوجيا ارتباطاً غير مباشر . وتتباين نظم الشعوب التى وصلت إلى مستوى عال من التقدم التكنولوجى تبايناً شديداً . إلا أن جميع الأنساق الاجتماعية التى تعتمد على الطاقة البشرية تنتمى جميعها إلى نمط واحد مشترك ، أما كل المجتمعات الرعوية والزراعية فى مراحل النمو التكنولوجى الأولى فتنتمى إلى نمط آخر . ويقدم هوايت عرضاً خاطفاً للخطوط العريضة لتطور النظم الاجتماعية فيما بعد ، مؤكداً اعتمادها على الإنجازات التكنولوجية .

غير أن هذا العرض لا يستطيع أن يهدم الاعتراضات العديدة والخطيرة التى وجهت إلى التطورية الأولى ، وخاصة النقد الذى وجه إلى الاعتقاد بوجود مراحل ضرورية مترابطة فى نمـــو المجتمعات والثقافات . وعلاوة على هذا فإن هوايت لا يحاول أدنى محاولة الربط بين التقدم الايديولوجى والتقدم التكنولوجى . ويصر هوايت على أن الأيديولوجيا جزء هام من أجزاء الثقافة . ولكن إذا كان هذا الجزء الجوهرى من أجزاء الثقافة لا يخضع لأى قانون تطورى ، فإن دعواه تقديم رأى موحد فى التطور الثقافى تظل بلا مسوغ .

أما تشايلد – فى كتابة « التطور الاجتماعى »(١٩٥١) Social Evolution – فيختلف مع هوايت فى فكرة إحياء نظريات سبنسر وتايلور فى شكل جديد ، وإن كان يجد أن بعض قضايا مورجان (ارجع إلى الفصل الربع من هذا الكتاب) لها قيمتها . ويعتقد تشايلد أن النوع الوحيد الذى يمكن الوثوق به من شواهد التطور الاجتماعى والثقافى – وأعنى الشواهد الأثرية – تؤكد فكرة أن التقدم التكنولوجى – على الأقل – قد مر خلال مراحل واحدة فى أماكن متعددة . فمراحل التوحش ، والبربرية ،

والحضارة — التى نعرفها عند مورجان — تمثل فى الواقع مراحل التقدم الإنسانى المتعاقبة والمترابطة منطقياً . ويقول تشايلد إن الحضارات القديمة كانت فعلا شديدة الاختلاف من حالة لأخرى . ولكننا نجد فيها جميعاً (فى كل مكان ظهرت فيه هذه الحضارات) شواهد أكيدة على وجود مدن كبرى ، وتنوع بين المنتجين ، وتركيز فعال للقوة السياسية والاقتصادية ، واستخدام الرموز التقليدية فى التسجيلات ، ومقاييس الزمان والمكان ، وزراعة الحبوب وتربية بعض أنواع الحيوانات . إلا أن المؤلف يخلص إلى أن المراحل المتداخله لا تدل حتى على وجود تناظر مجرد . غير أن هذه الحقيقة لا تبطل استخدام مفهوم التطور لوصف النمو الاجتماعى كعملية منتظمة وعقلانية . إلا أن هناك فرقاً هائلا بين **التطور الاجتماعى والتطور العضوى .** فالتطور العضوى يقوم على التباين والتنوع ، أما التطور الاجتماعى — وإن كان يتصف بهذه المظاهر أيضاً — إلا أنه يتميز كذلك بالتقارب عن طريق الاتصال الثقافى ، وهى حقيقة لا نظير لها فى ميدان التطور العضوى .

ويؤكد تشايلد — برغم هذا الاختلاف — أن الصيغة الداروينية عن التنوع — الوراثة ، والتكيف ، والانتخاب — يمكن أن تنقل من التطور العضوى إلى التطور الاجتماعى ، بل إنها تصبح ذات مدلول أكبر فى تطبيقها على التطور الاجتماعى عنه فى التطور العضوى . فالتنوع يقابل الاختراع ، والوراثة الاجتماعية أو نقل الثقافة من جيل لآخر قوة معروفة لنا . ويتم التكيف فى التاريخ البشرى بسرعة أكبر منه فى التاريخ الطبيعى . ويبدو الانتخاب فى الحقيقة التى مؤداها أن جانباً فقط من الاختراعات هو الذى يكتب له البقاء لكونه مفيداً فى المدى الطويل . ويقترب هذا البقاء الانتخابى بانتخاب الطفرات فى عالم الطبيعة . غير أن العملية الانتخابية فى المجتمع تختلف عن ذلك اختلافاً كبيراً ، لأنها تستمر دون القضاء على نمط معين من أنماط الوجود أو استبداله بآخر .

وتقترب صياغات تشايلد اقترابا وثيقاً من أسلوب كيلار A. G. Keller

فى كتابه « التطور المجتمعى » (١٩١٥) Societal Evolution(ارجع إلى الفصل الحادى عشر من كتابنا هذا) . وربما تنطبق الانتقادات التى سبق توجيهها إلى تفسير كيللر للتطورية على نظرية تشايلد الأحدث منها .

على أن النظريات التطورية لكل من هوايت وتشايلد لا تمثل الرأى الشائع اليوم بين علماء الأنثروبولوجيا . ولهذا مثلا فإن مارجريت ميد M. Mead تتحدث كما لو كانت تتحدث بلسان عدد كبير من الأنثروبولوجيين ، إذ توجه انتقادات عنيفة إلى آراء هذين الباحثين . وتسلم ميد — فى كتابها « صور الاستمرار فى التطور » (١٩٦٤) Continuities in Evolution — بحقيقة وجود التطور فى المجتمعات البشرية ، ولكنها تقر بأن هذا النمط من التطور الاجتماعى يتصف بأنه موجه ، ومتعدد المراكز ، أى يخضع لتوجيه مراكز تأثير متعددة . وإذ تشجب ميد معنى الحتمية الذى يسيطر على دراسات هوايت ، تقدم — شأنها شأن عدد متزايد من الأنثروبولوجيين الثقافيين المعاصرين — وجهة نظر تقترب إلى حد ما من نظرة بعض علماء الاجتماع الذين نطلق عليهم هنا اسم التطوريين المعتدلين .

التطوريون المعتدلون :

أشرنا إلى « أن علم الاجتماع التاريخى » يتضمن جهوداً ضخمة للوصول إلى نماذج الحركات التاريخية لمجتمعات أو ثقافات كاملة (كما فى مؤلفات توينبى وسوروكين) ، وتفسيرات للاتجاهات الثقافية على نطاق واسع (كما هو الحال عند تشابين وكروبر) ، ومحاولات لتقديم المقولات النظرية الأساسية لعلم الاجتماع التاريخى (كما يتضح عند ألفريد ڤيبر) ، ووضع صيغ تطورية محدثة ذات طبيعة سوسيولوجية وأنثروبولوجية (كما لاحظنا عند ماكيڤر وهوايت على سبيل المثال) . ويتمثل علم الاجتماع التاريخى — فى النهاية — فى نزعة تطورية معتدلة حديثة جداً اتخذت اليوم (عام ١٩٦٧) صورتها الرئيسية فى محاولات عدد قليل من كبار علماء الاجتماع تحديد «عموميات » Universals التغير الثقافى

الاجتماعى . ولاتأخذ هذه الجهود النظرية شكل الصياغات النهائية القاطعة إطلاقاً . وإنما تظهر فى الجانب الأعظم منها فى مقالات متفرقة . أبرزها بعض مقالات كتبها تالكوت بارسونز وويلبرت مور .

وقد صرح بارسونز منذ بضع سنوات مضت – وخاصة فى كتابه « النسق الاجتماعى » (١٩٥١) – بأن وضع نظرية مكتملة ومتسقة فى الأنساق الاجتماعية (وهو الهدف الذى أوقف عليه الجانب الأكبر من مؤلفاته) يجب أن يسبق زمانيا ومنطقيا وضع نظرية عامة مقبولة فى التغير الاجتماعى . على أن بارسونز قد خصص بعض مؤلفاته الأخيرة مباشرة لتناول الديناميات الاجتماعية . وخاصة مقاله : « العموميات التطورية فى المجتمع »[١٣] .

Evolutionary Universals in Society

ويبدو أن هذه « العموميات » تتكون من التطورات التى تطرأ على التنظيم الاجتماعى . وتكون من الكفاية بحيث تحفز إلى مزيد من النمو التطورى (هل يمكننا أن نعتبر هذا تعريفاً إجرائياً ؟) . ويقرر بارسونز أن « السمة العامة التطورية عبارة عن مركب من الأبنية والعمليات المرتبطة بها ، التى يؤدى تطورها إلى زيادة قدرة الأنساق القائمة فى نوع معين من المجتمعات على التكيف فى المدى الطويل ، بحيث تستطيع الأنساق التى صدر عنها هذا المركب أن تصل إلى مستويات أعلى من القدرة التكيفية العامة . »[١٤] . (نلاحظ أن هذه الصياغة مشتقة من أسس الانتخاب الطبيعى ، ولكن بارسونز يؤكد فى كتاب « التطور الاجتماعى » أن الأنساق التى فى مركز سيء ليس مقضيا عليها بالضرورة بالفناء) . وتتضمن العموميات التطورية : **الدين**

---

(١٣) T.Parsons, "Evolutionary Universals in Society" American Sociological Review, 29, 3 (June , 1964).

وربما ستكون القضية التطورية أكثر اتضاحاً وبروزاً فى مؤلف بارسونز القادم بعنوان : « المجتمعات : من منظور مقارن وتطورى » : Societies ., Comparative and Evolutionary Perspectives"

(١٤) T. Parsons, "Evolutionary Universals in Society" ,op. cit, PP. 340—410

وهو ذو أهمية أساسية فى النمو البشرى التكيفى ؛ **واللغة** ومن الواضح أنها مقدم جوهرى من مقدمات الحياة الاجتماعية ، **والتنظيم الاجتماعى** فى صورة أنساق قرابية ؛ **والتكنولوجيا** . وتكمل هذه العموميات الأربع فى الحقبة الحديثة من حقبات التطور الاجتماعى : **البيروقراطية** وهى مرتبطة تاريخياً بالتدرج الاجتماعى المتزايد . **واقتصاديات النقود** وظهور السوق الحديث ، ونمو **نظام قانون** عام وهو شرط من شروط الديموقراطية الحديثة ، وربما كان ذا أهمية تطورية أكبر فى المدى الطويل من الثورة الصناعية .

ويلاحظ بارسونز أن هذا الوصف للعموميات التطورية هو مجرد وصف أولى ، وخاصة بالنسبة للمراحل الأخيرة من التاريخ البشرى . إلا أن مقاله — وخاصة مفهومه عن القدرة التكيفية العامة للأنساق الاجتماعية — يمثل نموذجاً هاماً لأفكار التطورية المعتدلة فى الوقت الراهن .

أما بالنسبة لويلبرت مور فقد استحوذت دراسة التغير الاجتماعى والتطور الاجتماعى على اهتمامه الأساسى لفترة طويلة . فعلاوة على عدد من المقالات التى نشرها فى هذا الموضوع ، نشر مؤخراً كتابه « التغير الاجتماعى » (١٩٦٣) Social Change ، وهو عبارة عن مناقشة مختصرة ، ولكنها رصينة ومفيدة لطبيعة واتجاه التغير ، وجذور كل من التغيرات المحدودة النطاق وتلك التى تشمل المجتمع برمته ؛ وديناميات التحول نحو العصرية modernization (وهى من الموضوعات التى يعتبر مور من أعظم المتخصصين فيها) ، والتطور الاجتماعى فى المدى الطويل . ويمثل هذا الكتاب — بالإضافة إلى مقال مور عن « التنبؤ بالثغرات فى التغير الاجتماعى »[١٥] Predicting Discontinuities in Social Change — تحليلا مفيداً للغاية (وإن لم يكن نهائيا على الإطلاق) ومؤثراً على المهتمين بالمشكلات الأساسية فى دراسة الديناميات الاجتماعية .

---

(١٥) Wilbert Moore, "Predicting Discontinuities in Social Change" American Sociological Review, 29, 3 (June, 1964) .

من هذا مثلا يسجل مور فى حديثه عن التنبؤ التاريخى الفروض التى يرتكز عليها اتجاهه : أن هناك قدراً من النظام فى ذلك الجزء من الوجود موضوع الدراسة ، وأن البشرية والتنظيمات الاجتماعية سوف تجتاز المعركة الفاصلة (بين قوى الخير وقوى الشر) الوشيكة الوقوع . فإذا سلمنا بهذه الظروف كان علينا كخطوة أولية أن نحدد « المكونات الأساسية » للتنبؤ التاريخى ، التى يرى مور أنها : المثابرة ، واستمرار الاتجاهات المنظمة ، والتجربة المستفادة ، والتخطيط للمستقبل . وتتيح لنا دراسة هذه المكونات — والارتباط والتفاعل القائم بينها — درجة معينة من التنبؤ القصير المدى . ولكنها لا تمثل أساساً كافياً للتنبؤ بالتغيرات التى قد تطرأ على معدلات التغير ، أو اتجاهات التغير البعيدة المدى ، أو التغيرات الواسعة النطاق كالثورات الاجتماعية . ويرى مور أن التعجيل بالتغيرات الرئيسية التى من هذا النوع يتوقف على التقدير الدقيق « لمضاعفة مؤثرات التجديدات » التى تحث على التعجيل بالاتجاهات ، وربما إدخال تعديلات بنائية أساسية . ويؤكد مور القضية الثابتة التى مؤداها ، أن التوترات الاجتماعية — وإن كانت شرط جوهريا لقيام الثورات — إلا أنها لا تكفى وحدها لإحداثها . فالثورات الحديثة تتطلب درجة أساسية من التحضر ، والحكم المركزى ، وأساليب الاتصال الفعالة ، وتتميز بوجود استقطابات فى المجتمع ناشئة عن الحرمان الاقتصادى والتقلص النسبى أو المطلق للحقوق السياسية الذى يدفع إليه فشل الصفوة فى تصحيح مثل هذه الأوضاع .

ويدلنا هذا النموذج من دراسات مور على مدى اهتمامه بالتحول نحو العصرية ، وهو ظاهرة منتشرة تجتذب انتباه كثير من المتخصصين الاجتماعيين — علماء الاقتصاد ، وعلماء السياسة ، والأنثروبولوجين ، وعلماء الاجتماع — لوضع نظريات عامة فى التغير الاجتماعى . وهكذا ساعد مور نفسه — بعد سنوات من العمل فى هذا الميدان — على إحياء الاهتمام الكبير بالتطورية المحدثة ، أو ما يسميه هو : المصير الذى يواجه البشرية

بصفة عامة »[١٦] . إلا أن مور نفسه — ولا غيره من كبار علماء الاجتماع المعاصرين — قد أخرج لنا نظرية شاملة فى التغير الاجتماعى على طريقه توينبى أو سوروكين . فدراساته — شأنها شأن دراسات غيره من علماء جيله — مرتبطة أوثق الارتباط بالتحليل الامبيريقى المنظم ، والدراسة المقارنة للمجتمعات المعاصرة . وكذلك ما يسمى — من وجهة النظر التطورية — بالتغيرات القصيرة المدى فى التاريخ البشرى .

---

(١٦) Wilbert Moore, Social Change (Englewood Cliffs, N.J. : Prentice—Hall, 1963), P. 115.

انظر الفصل السادس من ذلك الكتاب حيث نجد مناقشة سريعة للتطور الإجتماعى .

الفصل الحادى والعشرون

علم الاجتماع الفلسفى

ظل علم الإجتماع منذ مولده — وحتى وقتنا هذا — يناقش فى كثير من الأحيان على أسس فلسفية . والحقيقة أن بعض علماء الإجتماع — من بينهم بعض من سنعرض لآرائهم فى هذا الفصل — يعتبرون فلاسفة اجتماعيين فى نفس الوقت . وقد حظيت هذه الصلة — وهذا التمييز بين الامبيريقيين وغير الامبيريقيين — باعتراف رسمى منذ زمن بعيد فى فرنسا ، حيث يدرس علم الاجتماع فى السوربون داخل قسم الفلسفة ، على يد واحد من أهم المتحدثين باسمه — حتى وقت قريب — هو الأستاذ جورج جورفيتش.

جورفيتش : «علم الإجتماع التعمقى»

ولد جورج جورفيتش (١٨٩٦ — ١٩٦٥) فى روسيا ، وقضى شطراً من حياته فى ألمانيا ، وتشيكوسلوفاكيا ، والولايات المتحدة . ثم استقر أخيرا فى فرنسا بعيد الحرب العالمية الثانية . وفيما يلى جانب من مؤلفاته العديدة التى غطى بها أكثر ميادين الدراسة فى علم الإجتماع :

— « مقالات فى علم الإجتماع » (١٩٣٦) Essays in Sociology ، وقد روجع وأعيد نشره تحت عنوان « دور علم الاجتماع » (١٩٥٠) The Vocation of Sociology .

— « الحتمية الإجتماعية والحرية البشرية » (١٩٥٥) . Social Determinism and Human Freedom .

— « الجدل وعلم الاجتماع » (١٩٦٢) Dialectique et Sociologie

— « طيف الزمان الاجتماعى » (١٩٦٥) The Spectrum of Social Time

وقد نشر علاوة على ذلك دراسات مونوجرافية عن سان سيمون ، وأجيست كونت ، وبرودون . وكان يعد خلال سنوات حياته الأخيرة تاريخاً شاملا لعلم الاجتماع . كما أعاد نشر كتابه « دور علم الاجتماع » فى طبعة معدلة من مجلدين عام١٩٦٣ . وقد ظهرت ترجمات لمؤلفاته باللغات الألمانية ، والاسبانية ، والهولندية ، والإيطالية ، والصربية الكرواتية * . ويدل هذا كله على قوة تأثير جورڤيتش فى كثير من البلاد باستثناء بارز هو انجلترا والولايات المتحدة [١] . وتركز المناقشة التالية فى المقام الأول على أفكاره التى عرضها فى كتبه : « مقالات » و « دور علم الاجتماع » ، و«الحتمية الإجتماعية » ومقاله المطول عن « البناء الاجتماعى »[٢] . **

ويقدم جورڤيتش فى كتابه «مقالات» ، «علم اجتماع تعمق» Scciology in Depth تتكون نقطة انطلاقه من الظواهر المعطاة مباشرة والتى تتقدم إلى مستويات أعمق فأعمق . وتتضمن هذه المستويات :

١ — الأسس الجغرافية والديموجرافية للمجتمع .

٢ — المستوى الرمزى الذى يتضح على سبيل المثال فى استجابة الناس

---

* احدى لغات القوميات اليوغوسلافية (المترجم)

(١) كتب لى عميد كلية الآداب بالسوربون فى عام ١٩٥٥ يصف جورڤيتش بأنه « عالم الاجتماع الفرنسى بالمعنى الحق للكلمة » .

(٢) Georges Gurvitch, "Le Concept de la Structure Sociale, Cahier internationaux de Sociologie ,Vol. 19 (1955).

** ظهرت ترجمة عربية لهذا المقال الهام بعنوان : « مفهوم البناء الاجتماعى » ؛ « مطالعات فى العلوم الاجتماعية » ، القاهرة ، صيف خريف ١٩٦٠ ، ص ١٠٧ وما بعدها . قام بالترجمة الدكتور خليل صابات (المترجم)

بطريقة محددة لرموز مثل الأعلام وإشارات المرور .

٣ — « الأبنية الفوقية المنظمة » للمجتمع .

٤ — العادات والممارسات الاجتماعية .

٥ — الظواهر الثورية أو الإصلاحية (ونجد أن العلاقة بين هذا المستوى والمستوى السابق هي نفس العلاقة بين الاختراع والتقليد في رأي تارد).

٦ — القيم التي تكمن وراء أوجه النشاط الملحوظة في المستوى السابق .

٧ — الواقع الإجتماعي المباشر . **أو العقل الجمعي** Collective mind ونلمح هنا تسليم جورفيتش ببعض جوانب نظرية دوركايم . ويؤكد أنه يتم الشعور بالعقل الجمعي في أعماق الشعور الفردي ، ولكنه يمارس تأثيره من خلال عقول الأفراد ، ويمد الفرد بأعمق معرفة بتبادلية العلاقات القيمية في الحياة الاجتماعية .

وينبغي أن نلحظ نوعين من التصنيفات في علم الاجتماع عند جورفيتش. أولا : يشير تمييزه بين **علم الاجتماع الأصغر** (أو الدراسة الاجتماعية للجماعات الصغيرة) Microsociology **وعلم الاجتماع الأكبر** (أو الدراسة الاجتماعية للجماعات الكبيرة » Macrosociology إلى نوعين رئيسيين من علم الاجتماع . يستخدم كل منهما مناهج في البحث متميزة كل التميز . (وإن كان كثير من علماء الاجتماع — بما فيهم الوضعيون المحدثون وبعض الوظيفيين مثل ميرتون — ينكرون هذا التمييز المنهجي ، ويرون أنه ينبغي الالتزام بنفس المنطق في دراسة جميع الظواهر الاجتماعية). ويدرس علم الاجتماع الأصغر — على سبيل المثال — الجماعات الصغرى غير الرسمية (كما فصلنا القول في الفصل التاسع عشر من هذا الكتاب)، بينما يهتم علم الإجتماع الأكبر بالظواهر ذات النطاق الأوسع كالدول والحضارات الكاملة . ثانيا : وضع جورفيتش تصنيفاً معقداً لأشكال «الإجتماعية» Sociability . على أن هذا العرض الذي لا يقل عن ١٦٢ نمطاً من

أنماط « الاجتماعية » ، يمثل فى جوهره تمريناً بارعاً فى وضع التعريفات ولا يقدم الكثير لوضع إطار نظرى متكامل . (هذا وقد قرر جورفيتش فى مؤلف لاحق أن نمو علم الاجتماع الأصغر يجب أن يتم داخل إطار علم الاجتماع الأكبر) .

أما فى كتاب «الحتمية الإجتماعية والحرية الإنسانية » ، فنجد جورفيتش يكف عن ذكر الفلسفة الظاهراتية (الفينومينولوجية) باعتبارها نقطة الإنطلاق فى تبريره لآرائه . (ونجد فى كتاب « دور علم الاجتماع » (١٩٥٠) ، ينكر ولاءه لهذه المدرسة من مدارس الفكر) . وكما أشار عالم الإجتماع الفرنسى كوفييه [٣] Cuvillier ، فإن هذا التغيير فى الإتجاه — الذى يصفه جورفيتش الآن بأنه « الجدل فوق الامبيريقى » hyperempiric dialectics [٤] — لا ينعكس فى المضمون الأساسى لآرائه السوسيولوجية . وينسحب هذا التعليق — إلى حد كبير — على كتابه « الحتمية الإجتماعية » .

ويدعى جورفيتش فى هذا المؤلف أنه لا يمكن التوصل إلى قوانين علية أو تطورية أو وظيفية فى ميدان علم الإجتماع . فإذا كانت هناك ثمة حتمية ، فإنها لايمكن أن توجد إلا فى صورة قوانين إحصائية (عبارات احتمالية) ، وتباين مترابط بين المتغيرات ، واتجاهات موحدة فى مختلف صور النمو الاجتماعى ، وفى تكامل الأجزاء فى كيانات كلية . وبعد استعراض مختلف التعريفات التى وضعت للحرية ومناقشتها ، عرف جورفيتش الحرية بأنها الأفعال التلقائية والاختيارية التى تسعى إلى

---

(٣) A. Cuvillier, Ou va la sociologie francaise ? (1953).

(٤) وقد سبق أن عرض المؤلف لنظرية فلسفية عن خمس علاقات جدلية ممكنة من المفاهيم فى :

Cahiers Internationaux de Sociologie . Vol. 15 (1953).

وقد كان الثالوث الهيجلى — القضية ونقيضها ومركب القضية — واحدا من هذه العلاقات الخمسة .

تعديل المواقف وتحطيم المقاومة . ثم استخدم هذا المفهوم للحرية فى اختبار الأشكال السوسيولوجية للحتمية — أمام خلفية من علم الاجتماع التعمقى — ممزجا مع بعض التعديلات الطفيفة . الصورة التى سبق أن عرضنا لها . وليس لأى من مستويات العمق القائمة أن يكبت الحرية الإنسانية بدون وجه حق ، طالما أنها تتفاعل كلها مع بعضها البعض . وتحد من بعضها البعض . ونصادف موقفاً مشابهاً لهذا بالنسبة « لأشكال الاجتماعية » . وهو أحد موضوعات الدراسة الرئيسية فى علم الاجتماع الأصغر .

وربما كان أطرف أجزاء كتاب « الحتمية الاجتماعية » هو دراسة الحتمية والحرية فى « المجتمعات الشاملة » : أعنى تلك المجتمعات الواسعة النطاق التى يمكن فى إطارها إشباع الغالبية العظمى من الحاجات الإنسانية . ويرى جورفيتش أنه لا علم لنا بوجود أساس عام شامل للتكامل فى مثل هذه المجتمعات ، وهو نقص يتطلب دراسة طيبولوجية أولية . وهكذا يصف جورفيتش أربعة نماذج « أثرية » archaic أو بدائية ؛ وستة نماذج تاريخية (منها مثلا : الحكم الاستبدادى المستنير المرتبط بالرأسمالية الناشئة ، والمجتمع الديموقراطى المرتبط بالرأسمالية التنافسية) . وأربعة نماذج حديثة (من بينها : « الرأسمالية المنظمة » السائدة فى الولايات المتحدة اليوم ، و « التعددية الجمعية » Collective Pluralism الموجودة فى بريطانيا العظمى والسويد) . ويعرض بالنسبة لكل نموذج من تلك النماذج — باختصار — للأهمية النسبية لمستويات العمق ولأشكال الاجتماعية ، طارحاً المشكلتين التاليتين : ما هو النموذج السائد من الحتمية الاجتماعية ؟ وماهى « فرصة الحرية » ؟ . والنتيجة العامة التى خلص إليها جورفيتش ، هى أن فى كل نموذج من نماذج المجتمع أنواعاً متعددة من الحتمية الاجتماعية ؛ بينما تتذبذب درجة الحرية ولكنها لا تختفى كلية . ولم يتم إثبات الإجابات على هذه التساؤلات الكبرى بطريقة امبيريقية فى هذا الكتاب الصغير نسبياً ؛ ولكنه فى الواقع كتاب

مثير للتحد . يوحى لنا بأى قدر من الدراسة يلزم للاجابة — إجابة علمية — على هذه المشكلات عن العلاقة بين المجتمع والثقافة والشخصية .

ولقد نشر جورفيتش فى عام ١٩٥٥ مقالا مطولا عن «البناء الاجتماعى»، الذى يعتبره واحداً من أهم المفاهيم فى النظرية السوسيولوجية ، والتى تستحوذ أكثر فأكثر على اهتمام علماء الاجتماع . وبعد أن يقدم لنا جورفيتش عرضاً بارعاً لأسباب هذا الاهتمام ، يستعير من موس Mauss — أحد تلاميذ دوركايم— مفهوم « الظاهرة الاجتماعية الكلية» Total Social Phenomenon ، التى يبدو أنها تشير إلى المجتمع كما يبدو فى الخبرة المباشرة . وتضمن خصائص هذه الظاهرة ، سيطرة القوى الجاذبة (نحو المركز) على تلك الطاردة (من المركز) ، وقدراً من تنظيم السلوك ، وبعض الاتجاهات الجمعية ، وتحديد مستويات العمق (كما عالجها فى كتاب « الحتمية الاجتماعية ») . ويحاول جورفيتش أن يوضح ما أضيف إلى هذا الموضوع غير المحدد بعض الشىء بفضل **البناء** ، الذى يرى أننا لا نصادفه إلا على المستوى الاجتماعى الأكبر (الماكروسوسيولوجى) وليس الاجتماعى الأصغر (الميكروسوسيولوجى) . وتتضمن هذه الإضافات — أو بعبارة أخرى الاختلاف بين الظواهر الاجتماعية ذات البناء وتلك التى بدون بناء — فى القضايا التالية :

١ — هناك تدرج فى مستويات العمق ، وفى الرموز ، والأشكال المختلفة لتنظيم السلوك البشرى .

٢ — أن الوحدات التى تتكون منها هذه التدرجات فى حالة توازن دينامى مستمرة .

٣ — هناك قدر من الوعى الجمعى بهذه التدرجات والتوازنات .

٤ — هناك كذلك « قوى » تدعم هذا التوازن ، ولكن :

٥ — البناء لا يكون جامداً أبدا فى الواقع ،لأنه يخضع دائما لعمليات التشكيل ، والتحطيم ، وإعادة البناء .

ويحذر جورفيتش من أى تفسير استاتيكى للأبنية الاجتماعية : فهو يرى أنه لا يوجد شيء ثابت فى المجتمع الذى يتصف بالحركة الدائمة والتغير . وكما لاحظ أحد نقاد جورفيتش أن تأكيده للحركة المتصلة يحمله على التركيز على الشيء المتفرد . إلا أنه لو سار علم الاجتماع على هذا النهج فإنه يخاطر بفقدان موضوع دراسته . ذلك أن علم الاجتماع — أو على الأقل علم الاجتماع العام — علم نظرى . وهو بحكم كونه كذلك يجب أن يتناول ظواهر متكررة » (٥) .

هذا وقد خرج آخر مؤلفات جورفيتش دائراً حول « علم الاجتماع التعمق » ، وهو من طبيعة ظاهراتية (فينومينولوجية) أساسا . وقد انكب جورفيتش خلال سنوات عمره الأخيرة على تنقيح وإعادة تعريف مفاهيمه وقضاياه . كذلك نجد جورفيتش ينكر — مرة أخرى — فى مؤلفه « الجدل وعلم الاجتماع » انتماءه إلى المدرسة الظاهراتية . وذكر أن مصادر وحيه الأساسية هى : مؤلفات فيشته Fichte (فيلسوف) ، وماركس (فيلسوف اجتماعى وربما عالم اجتماعى أيضاً) ، ودوركايم ومويس . وقد كرر هذا الإنكار فى كتابه « طيف الزمان الاجتماعى » .

ويذكر جورفيتش فى الطبعة الأخيرة من كتابه «دور علم الاجتماع» (١٩٦٣) ما يعتبره وجهى الخطأ فى مؤلفاته السابقــة . أولهما أنه يستبعد بعض المناهج مثل القلب (أو العكس) Inversion أو « الرد الظاهراتى » Phenomenological Reduction طالما أن علم الاجتماع كعلم يجب ألا يرتبط بأى اتجاه فلسفى معين ، وهو ما كان يعتقد أنه ممكن فى الثلاثينيات . ثانيا : أنه يرفض بأسف استخدام « النماذج الثقافية » . كما نصادفها فى دراسات الأخلاق ، والقانون ، والدين ، والفن ، والتى

---

(٥) H. Janne, "Fonction et finalité en Sociologie", Cahiers internationaux de Sociologie vol. 16 (1954).

سبق أن استخدمها هو نفسه فى دراسات سابقة . وقد صرح جورفيتش فى أواخر سنى حياته أن آراءه فى علم الإجتماع تنتمى إلى « النزعة الامبيريقية المغالية فى النقدية » hyper-critical empiricism وإن كان قد ترك هذه العبارة دون شرح . ولو شئنا أن نأخذ معناها الحرفى فهى تعنى ما وراء الامبيريقية أو ما فوق الامبيريقية ؛ وماذا عساه يكون هذا سوى تأمل على مستوى فلسفى ؟ .

إنه لمما يثير الدهشة أن يكرر عالم قدير مثل جورفيتش إنكاره إمكانية نظرة استاتيكية إلى الظواهر الإجتماعية لأن كل شىء فى المجتمع فى حركة دائبة ، أى يخضع دائما لعملية قيام البناء وتحطمه . ونجده مرة واحدة فقط فى كتاب « دور علم الإجتماع » يقيد هذه الحركة ذهنياً عند وصف حالة الأنساق الإجتماعية فى الوقت الدقيق المحدد الذى يختاره القائم بالملاحظة . ولا شك أن هذه « اللقطة الفوتوغرافية » جزء حتمى وجوهرى من التحليل العلمى سواء فى العلوم الطبيعية أو الإجتماعية. ومعنى هذا — بالنسبة لعلم الإجتماع — أن دراسة الديناميات الاجتماعية والتغير الاجتماعى لا تنفصل — فى التحليل النهائى — عن الدراسة البنائية أو الاستاتيكية لهذا الذى يتغير ؛ أعنى النظام الإجتماعى .

وعلى الرغم من أن جورفيتش قد أنكر بشدة أن آراءه فى علم الاجتماع من طبيعة فلسفية ، وبدا أنه يقلل من شأن النظرة الفلسفية ؛ على الرغم من هذا فقد وجه مزيد اهتمامه إلى بعض المشكلات الفلسفية وكتب عنها فى إسهاب . والرأى عندنا أن المهمة الأساسية لعالم الاجتماع هى أن يستخلص من مثل هذه الدراسات الفلسفية قضايا صادقة امبيريقيا . وسنقف على نموذج هام لهذا النوع من الدراسات فى الجزء الأخير من هذا الفصل ، وهو الذى سنتحدث فيه عن لويجى ستورزو .

المدرسة الظاهراتية (الفينومينولوجية) :

أشرنا من قبل إلى أن جورج جورڤيتش قد تأثر فى شبابه بالنظرة الفلسفية الفينومينولوجية . وتعكس هذه المدرسة فلسفة أدموند هوسرل Edmund Husserl (١٨٥٩ — ١٩٣٨) الذى ظهر مؤلفه الرئيسى : « أفكار فى الفينومينولوجيا البحتة » Ideas on Pure Phenomenology فى عام ١٩١٣ . وكان تيودور ليت Theodor Litt أول من طبق نظرة هوسرل على الدراسة السوسيولوجية . وأهم الإسهامات النظرية التى قدمها ليت كتابه « الفرد والمجتمع » (١٩١٩) Individual and Society . ويرى ليت أن الفينومينولوجيا قابلة للتطبيق على تلك الظواهر ذات الطبيعة النفسية والمركبة على نحو معين يسمح للملاحظ بإدراك بنائها — أو نوع تنظيمها الداخلى — فى تجربة إدراكية واحدة . ويفتح الطريق بالتالى أمام التحليل . وهذا هو الحال بالنسبة للظواهر التى تدرسها العلوم الإجتماعية . ومن هذه الناحية يشبه ليت موقف ماكس ڤيبر .

وأشهر الدراسات التى سارت على هذا النهج فى علم الإجتماع هى نظرية « الفريد فيركاندت» Alfred Vierkandt (١٨٦٧—١٩٥٢) . ولد فيركاندت فى هامبورج ، ودرس فى ليبزيج على عالم النفس فونت Wundt ونشر أول مؤلفاته المعنون « الشعوب البدائية والمتحضرة » Natural and Cultural Peoples فى عام ١٩٥٨ ، ثم عمل فى الفترة من ١٩٢١ حتى ١٩٣٤ أستاذا للعلوم الاجتماعية بجامعة برلين . وقد ظهر كتاب فيركاندت المعنون : «نظرية المجتمع » Theory of Society لأول مرة فى عام ١٩٢٢ (ثم نشرت له طبعة جديدة منقحة فى عام ١٩٢٨) . ثم وسع فى السنوات التالية على ذلك ، الأفكار التى عرضها فى ذلك الكتاب ، ونشرها فى عدد من الكتب والمقالات . وقد صدرت طبعة جديدة معدلة لكتاب « نظرية المجتمع » فى عام ١٩٤٩ .

وواجب علم الإجتماع – فى رأى فيركاندت – وضع نظرية فى المجتمع وفى الثقافة . ويعرف المجتمع بأنه المجموع الكلى للتفاعلات الإنسانية ، وهو مفهوم يذكرنا بنظرية زيمل ، التى أشار إليها فيركاندت نفسه . ويؤكد فيركاندت أنه من بين الإتجاهات المختلفة الممكنة فى علم الإجتماع ، يعتبر الإتجاه القائم على المنهج الفينومينولوجى أنسبها جميعا وأكثرها كفاءة . ويسعى هذا المنهج الذى يعرف باسم « التجريد الفكرى » ideational abstraction نحو المفاهيم المطلقة التى لا يمكن ردها إلى مفاهيم أخرى . ويمكن إدراك هذه المفاهيم من خلال تأمل Ansicht* الحياة الإجتماعية ، وبعبارة أخرى عن طريق استيضاح طبيعتها الخاصة المميزة من خلال التأمل الداخلى للمراحل المختلفة ، أو حتى لمرحلة واحدة قد تكون تخيلية . ومن العمليات المنشودة من الباحث الفينومينولوجى مقارنة المفاهيم الأساسية المستخلصة على هذا النحو بمفاهيم أخرى .

ومن الممكن عن طريق هذا التأمل الداخلى التوصل إلى فهم الميول الفطرية لدى الإنسان . وتتضمن هذه الميول كلا من « عاطفة الذات » Self Sentiment ، واعتماد الناس على أحكام الآخرين . فالمجتمع بهذا الشكل عبارة عن « اجتماع » أفراد تربطهم ببعضهم رابطة الإعتماد المتبادل . ويؤكد فيركاندت أن هذه الفكرة ليست فهماً سيكولوجياً للمجتمع . فأفراد هذا المجتمع يشعرون بنوع من الإلزام الداخلى ، إلا أن الروابط بين أعضاء المجتمع تقوم على الاتصال المتبادل ، وهو الاتصال الذى يمكن أن يتم فى غيبة الحركات الفيزيقية أو التأملات الواعية .

ويهتم فيركاندت بإبراز خصائص المجتمع الإنسانى . فنلاحظ فى المقام الأول أن كل مجتمع يتصف بنوع من **الكلية** ، بمعنى أنه

---

* Ansicht = a look at

يمثل نسقا . أو بناء تؤثر فيه أى حادثة فى أى جزء من أجزائه على بقية أجزاء الكيان الكلى . وتستكمل هذه القضية الوظيفية بنظرية ثانية مؤداها : أن الأسر والقبائل والأمم والتنظيمات الإجتماعية الأخرى — تتميز إلى حد ما — بأن لها حياة خاصة بها من نوع متميز . فأسلوب سلوكها، وأسلوب نموها ، وما تحققه من إنجازات لا يمكن أن يحدده الأفراد تحديداً جزافياً . فالمجتمعات لها أسلوبها الخاص بها ؛ ولها قوانينها . ونظمها التى تشكل سلوك الأفراد الذين غالباً مالا يشعرون باعتمادهم على الكل . ويجئ الأفراد ويذهبون ؛ أما بناء المجتمع ونظامه ؛ وكذلك غرضه وإنجازاته فتظل باقية ثابتة .

ويستطرد فيركاندت قائلا : إن الجماعات الإجتماعية المختلفة تتميز بدرجات متفاوتة من التضامن . فى نمط المجتمع المحلى تكون الروابط وثيقة ودافئة ، ويتجاوز الشعور بالذات حدود الفرد نفسه . على أن هناك درجات متباينة من هذا التضامن تبعاً لنوع المجتمع المحلى . وعلاوة على هذا تتميز الإتحادات Associations — بمفهوم تونيز عن المجتمع Gesellschaft (وقريباً جداً من مفهوم ماكيفر عن الرابطة كما عرضناه فى الفصل الثامن عشر من هذا الكتاب) — كذلك بدرجات متفاوتة من التماسك الجمعى .

ويرى فيركاندت أن لكل جماعة اجتماعية روحها الخاصة التى تسمو على الروح الذاتية لأعضائها الأفراد . وتكاد تكون الفرضية اللاشعورية لحياة الجماعة نوعاً من « المعجزة » . ومع ذلك فإن الفرد والجماعة لا يقفان موقف التعارض من بعضهما، إذ أن خصائص الجماعة متغلغلة فى كل شخص، واتجاهات الفرد إزاء الجماعة تقوم أساسا على الحب والإعجاب. ويجب أن نأخذ فى اعتبارنا أن مفهوم فيركاندت عن الإنسجام الجوهرى بين الفرد والجماعة ، وتأكيده على حب الفرد للجماعة يتسق مع اتجاه عقلى تقليدى فى ألمانيا يتمثل — على سبيل المثال — فى أعمال الفيلسوف

هيجل وأتباعه . والحركة « الرومانسية » .

وهناك علاوة على ذلك علماء اجتماع آخرون تأثروا بالفلسفة الفينومينولوجية. ومن هؤلاء الفرنسى « يول مونيرو » Jules Monnerot صاحب كتاب : « الظواهر الإجتماعية ليست أشيـــاء » (١٩٤٦) Social Facts Are not Things . ويدل عنوان الكتاب على معارضة مونيرو لوجهة نظر دوكايم المعروفة فى هذا الصدد .

ويرى مونيرو أن ظواهر « الجاذبية » attraction فقط — التى تشكل منطلق علم الإجتماع — هى التى يمكن فهمها فهماً حقيقيًّا (بمعنى الفهم عند ماكس ڤيبر .أو أكثر من هذا طبقا « للتجريد العقلى») . ونحن بوجه عام «نفهم» حوادث معينة — بينما نحن « نصف » حوادث أخرى. فنحن نفهم فى وجود الشواهد الصادقة فى حد ذاتها . وتوجد مثل هذه الشواهد فى الخبرة المباشرة ، ومن شأن محاولات تأسيس هذا الفهم على الاستقراء أن تؤدى بنا إلى تشويه الشواهد ذاتها .

ويصر مونيرو — على خلاف دوركايم — على أن الظواهر الإجتماعية ليست أشياء . ذلك أن الظواهر الاجتماعية تعرض نفسها للعقل بطريقة تختلف اختلافاً بيناً عن طريقة الأشياء ، فالظواهر الإجتماعية «ظروف إنسانية » محددة زمانيًّا ومكانيًّا . وتتكون المادة الأولية لعلم الاجتماع من عواقب هذه الظروف ، مما يعنى أن المادة الأساسية لعلم الإجتماع تشبه مادة علم التاريخ . وهدف علم الاجتماع نفسه هو إضفاء معنى جديد على الظواهر التى درستها فعلا علوم أخرى . فعلم الإجتماع إذن عبارة عن أسلوب معين فى النظر إلى العلوم الإنسانية الأخرى ، ومقارنة عناصرها ، والبحث عن فهم جديد للحياة الإجتماعية . إلا أن علم الإجتماع ليس علم المجتمع ،لأنه لا يوجد — فى رأى مونيرو — «مجتمعات» ، وإنما هناك حالات للمجتمعات ، أو مواقف اجتماعية يخبرها الأفراد .

ولا تفسر الظواهر الاجتماعية أو الظروف الإنسانية (التى يبدو فى

نظر مونيرو أنها تشير إلى حالة الأفراد عندما يواجهون الخبرات المباشرة) في حد ذاتها ظواهر مثل الحركات الإجتماعية . وعلى الإنسان لكي يفهم هذه الحركات الإجتماعية – مثلا – أن يحس معنى الحركة المعينة أولا. ثم يخلص نفسه بعد ذلك منها . فعندئذ فقط يستطيع أن يتوصل إلى فهمها فهما موضوعياً .

وتستكمل هذه المحاولات لوصف عملية الفهم وأهدافها. بالدراسة التي قام بهامونيرو لما أسماه «**التصورات الأساسية**» fundamental representations. وأهم هذه التصورات هي الحقيقة التي مؤداها . أن كل فرد «يتسامى على حدوده الطبيعية» ، محدثاً بذلك آثاراً في النظام الإجتماعي . وتؤثر هذه الآثار في بعضها وتناوئ بعضها بعضاً ، داخلة بذلك في «منازعات» (تذكرنا «بالمنازعات المنطقية» عند تارد) . إلا أنه ليس هناك مجتمع بدون جاذبية. فيقال إن المجتمع في الواقع هو أساس تجمع إنساني يبنى روابط التنسيق والتعاون (وهي صياغة تتعارض مع رأي مونيرو – الذي أوردناه من قبل – الذي ينكر وجود المجتمع) . وتنشأ داخل هذا التجمع نماذج أو أبنية على أساس القرب المكاني والقرابة . ويستخلص مونيرو ثلاثة أنماط عامة من الأبنية الاجتماعية يسميها بالمصطلحات الألمانية : مجتمع محلي ، ومجتمع ، ورابطة Bund . ويقوم النوع الأخير على القرابة والخبرات العاطفية المشتركة . وقد أصبح المفهومان الأولان – كما رأينا من قبل – مفاهيم قياسية في علم الاجتماع الحديث .

ويبدو الاتجاه الفينومينولوجي في علم الاجتماع في الولايات المتحدة في بعض مؤلفات «فريدريش بيرفالد» Friedrich Baerwald (١٩٠٠ –) ، الألماني المولد ، والذي يعمل منذ عام ١٩٣٥ أستاذا بجامعة فوردهام Fordham . ويمكن تلخيص آراء بيرفالد النظرية

على النحو التالى[٦] :

يرى بيرڤالد أن الواقع الاجتماعى مساوٍ للمجتمع . وليس المجتمع ظاهرة سيكولوجية تبدو فى اكتشاف العلاقات التبادلية فى شعور الفرد . وتتضمن مادة الخبرة الأساسية الوجود الفعلى لغيرنا من الناس واعتمادنا عليهم. إلا أنه يتعين علينا ألا نفهم مجرد حقيقة التعايش فقط، وإنما أسلوبها العام كذلك . ويرتكز الاعتماد الإنسانى على عدم كفاءة الفرد ضمان بقائه الخاص . ويقتصر «إطاره الزمنى» على وجوده الخاص وخبرته الخاصة، كما أن « الإطار المكانى » للفرد محدود بنفس الشكل . ويمكن التغلب على هذه الحدود من خلال عملية التعايش التى أشرنا إليها .

ويفسر بيرڤالد ذلك قائلا إن عملية التعايش فى **الزمان** تخلق نماذج من الجماعات الاجتماعية التى يتكامل الأفراد داخلها ، والتى يحتلون من خلالها مركزاً معيناً يصلون به جهودهم بجهود الآخرين . وتؤدى المشاركة الاجتماعية إلى تكامل الفرد داخل سلسلة من الحوادث الهامة الماضية ، وعلاوة على ذلك تخصه بقدر من الإسقاط فى تاريخ وجود الجماعة . ويصل الفرد — من اخلال اندماجه فى إطار تفاعلى — إلى توسيع أفقه زمانيا ، وتتكامل فى شعوره مهارات ، وعادات اجتماعية ، ومعان ، وقيم نمت جميعها عبر فترات زمنية طويلة .

ثم إن التعايش عملية تفاعلية فى **المكان** أيضا . وهو يؤدى إلى توسيع أفق الفرد عن طريق إقامة أنساق تفاعلية transpersonal من « السيطرة المكانية » ، يشارك فيها الأفراد ويفيدون منها .

---

(٦) يعتمد تلخيصنا لنظرية بيرڤالد إلى حد كبير على مقالين له هما :
"Society as a Process", American Catholic Sociological Review (Dec; 1944) and "A Sociological View of Depersonalization", Thought (Spring, 1956).
و يحاول مقاله القادم فى مجلة « Thought » التوفيق بين علم الاجتماع الإنسانى وعلم الاجتماع الوجودى .

ولا تمثل النظم الاجتماعية المجتمع على المستوى الوجودى . ذلك أن النظم يجب أن تضرب بجذورها إلى عملية التعايش ذاتها . الإسقاط المستمر لآفاق الفرد الزمانية المكانية فى أنساق تفاعلية أكبر . ويتضمن التعايش التحويل المستمر للزمان الفلكى إلى ماض ومستقبل ذوى دلالة معينة ، وكذلك التحويل المستمر للبيئة الجغرافية إلى بيئة اجتماعية .

ويستطرد بيرقالد قائلا إنه بينما نجد أن التعايش هو أسلوب وجود الأفراد ، فإن أنساق المعيشة والتعاون الفعلية لا تكون آلية ولا فطرية . فالمجتمع شرط للبقاء ؛ ولكنه يحتاج فى الواقع إلى تنشيط مستمر عن طريق وضع أطر مكانية وزمانية اجتماعية موسعة . والحفاظ عليها . والمجتمع لا يستمر من تلقاء نفسه فيما يتعلق ببعض التكوينات الاجتماعية المعينة . ولذلك تكمن فى جميع الأبنية الاجتماعية إمكانية تدهورها وتفككها من خلال ضعف الروابط فى الأطر المكانية والزمانية الإجتماعية.

على أنه برغم ثراء قضايا بيرقالد هذه ذات الدرجة العالية من التجريد؛ فإنها لم تفلح حتى الآن فى جذب انتباه كثير من علماء الإجتماع فى الولايات المتحدة ، كما أنها لم تخضع بعد للتحقيق الامبيريقى . وتصدق ملاحظة عدم الخضوع للتحقيق الامبيريقى — إلى حد كبير — على المدرسة الفلسفية بصفة عامة .

المدرسة الظاهراتية : تلخيص وتقويم :

نستطيع لو أننا خلصنا أعمال المدرسة الظاهراتية من بعض المقدمات الفلسفية والخصائص المنهجية؛ أن نجد فيها بعض الآراء الهامة . فقد اتضحت لنا بصدد العلاقة بين المجتمع والفرد ثلاثة تأكيدات هى : الاستمرار المستقل للمجتمع ، والاستقلال النسبى للسلوك الجماعى عن أفعال ونوايا أعضاء الجماعة الأفراد ، والخطر الكامن الخاص بتدهور المجتمع . وكوحدة للدراسة السوسيولوجية يتم عزل الكل أو الجماعة ، وليس الفاعل

الفرد أو التفاعل الاجتماعى . وتقع مشكلة العوامل المحددة للنظام الاجتماعى والتغير الاجتماعى خارج الشواغل الرئيسية للمدرسة الظاهراتية.

ويتعرض الاتجاه الظاهراتى لبعض الانتقادات العنيفة . وأول هذه الانتقادات ما يزعمه الدارس الظاهراتى من أنه يجب على الفلسفة صياغة مفاهيم العلوم الأساسية ، ومن بينها علم الاجتماع . ولا شك أن قبول مثل هذا الادعاء سوف يجعل من المستحيل وجود لغة حديث مشتركة ، وهو ما يعد شرطاً أساسياً لنمو الدراسة العلمية الامبيريقية . ثانى هذه الانتقادات أن الصياغات السوسيولوجية لأصحاب الاتجاه الظاهراتى — والتى يعتقدون أنها حصيلة « التجريد الفكرى » — تقوم فى واقع الأمر على معرفة مسبقة استطاعوا تجميعها خلال الملاحظة المشاركة للحياة الاجتماعية . وأخيراً فإن الظواهر التى يزعم أتباع الاتجاه الظاهراتى « رؤيتها » فى المجتمع ، يبدو أنها قد اختيرت على نحو عفوى بل وربما متحيز . ولعل وصف فيركاندت لاتجاه الفرد نحو الجماعة — مثلا — يصور بدقة وجهة النظر الألمانية ، ولكن من الصعب الادعاء بأنه يصور وجهة نظر الدارسين أو العوام الأمريكيين أو الفرنسيين .

ومن الاتجاهات الفلسفية الأخرى التى نمت فى نفس الوقت تقريبا مع علم الاجتماع الظاهراتى ما يمكن أن نطلق عليه هنا اسم « مدرسة النظم » Institutional School .

مدرسة النظم : المرحلتان الأفلاطونية والأكوينية :

نشأ فرع النظم من المدرسة الفلسفية فى فرنسا فى منتصف عشرينيات هذا القرن . ويتميز هذا الاتجاه بخاصيتين هما : أولا : أن جميع أفراده من الكاثوليك الرومان ، وأنهم يحاولون — باستثناء مؤسس الاتجاه — إقامة نسق خاص فى علم الاجتماع على أساس الفلسفة الأكوينية . ثانياً : تتصف

غالبية أتباع هذه المدرسة بأنهم رجال قانون . وأن النظرية السوسيولوجية التى يقدمونها تمثل نتاجاً ثانوياً لمحاولتهم حل مشكلة فقهية . أعنى بها مشكلة طبيعة الشخصية المتحدة Corporate .

وتعزو هذه المدرسة إلى الجماعات الاجتماعية — ومن بينها الاتحادات Corporations — واقعاً من نوع خاص متميز . قد يقره القانون أولا يرقه ، ولكنه مستقل عن هذا الإقرار القانونى . وبهذا تختلف المدرسة مع التراث الرومانى ومع الفكر الأنجلو أمريكى الذى ينكر واقعية مثل هذه الشخصيات . وكذلك مع أفكار أوتو جيركة Otto Gierke (١٨٤١ — ١٩٢١) القانونى الألمانى الكبير الذى بشر بنوع من الواقعية الاجتماعية المتطرفة فى مجال الفقه القانونى (على طريقة دوركايم) .

والأب الروحى لهذه الفكرة هو « موريس أوريو » Maurice Hauriou ، واحد من أعظم فقهاء القانون فى فرنسا . ويمكننا أن نعثر فى مؤلفاته الأولى على إرهاصات ما أصبح يعرف « بنظرية النظم » فيما بعد . بينما يعد كتاب «نظرية النظام والأساس» The Theory of Institution and Foundation الذى ظهر عام ١٩٢٥ بعد موت مؤلفه بوقت قليل ، صياغة واضحة وحادة لهذا الإتجاه . وقد تأثر أوريو إلى حد ما بآراء هنرى برجسون ، وكلود برنار ، ولكنه وجد لب نظريته فى إعادة اكتشاف عبارة للقديس أوغسطين يقول فيها : « إن الشعب عبارة عن جمع من الأفراد العاقلين الذين يربط بينهم اتفاق مشترك كما هو الحال بالنسبة لموضوع حبهم »[٧] .

وينطلق أوريو من هذه القضية الأفلاطونية بعض الشىء التى تقول : « إن الأفكار الموضوعية توجد مقدماً فى العالم الواسع حولنا » . ومن بين هذه الأفكار تلك الخاصة بأفعال يجب أن تؤدى . على أن هذه الأفعال لا تستطيع أن « تتجول بلا حدود » فى مجتمع غير محدد ، وإنما هى يجب

(٧) كما أوضح ذلك مورهاوس ميلار Moorhouse Millar فى مقال له بعنوان : " Hauriou, Suarez and Marshal, " Thought (March, 1932) .

أن تُقيد وتتجسد فى شكل نظم .

ويميز أوريو بين نوعين من النظم : الأول يتكون من تلك الأنساق المعيارية كقواعد السلوك . بينما يتكون الثانى من الأشخاص أو الجماعات الاجتماعية . وقد كرس أوريو اهتمامه الأساسى للنوع الثانى من النظم (٨). وعلى ذلك كانت كتاباته السوسيولوجية تمثل فى المقام الأول نظرية فى الجماعة الاجتماعية : وهو من الميادين التى ندهش لما كانت تلاقيه من إهمال من جانب علماء الاجتماع المحترفين .

ويشتمل النظام (أو الجماعة الاجتماعية) — فى رأى أوريو — على ثلاثة عناصر أساسية هى : **الفكرة المنظِّمة** ، والحكومة المنظِّمة ، وارتباط الأفراد حول الفكرة . وتنفذ الفكرة المنظمة — أو فكرة العمل الذى يجب أن يؤدى — إلى عقول عدد غير محدد من الأفراد . ويؤكد أوريو — بطريقة أفلاطونية حقًا — أنه على الرغم من أن الفكرة المشتركة تتخذ أشكالا متباينة بعض الشىء فى عقول الأفراد المختلفين ، فإنها تظل واحدة « من الناحية الموضوعية » . وتضفى الأفكار المنظمة على النظم وجوداً خاصاً بها كما أنها تختلف اختلافاً بيناً عن أفكار الأفراد المكونين لهذه الجماعات .

أما العنصر الثانى المكون للنظام فى رأى أوريو فهو **التنظيم** ، الذى يشبه الحكومة بالنسبة للدولة . والحكومة مظهر من مظاهر التعبير عن الإرادة البشرية . ولذلك فإن ممارسة الإرادة تمثل عنصراً أساسيًا من عناصر الواقع الاجتماعى للنظام ، ولكن الأعضاء الأفراد هم الذين يقدمونها وبذلك لا تكون « إرادة » النظام نفسه .

---

(٨) يميز عدد من المفكرين النظريين المعاصرين — ومن بينهم بارسونز وماكيفر — تمييزاً حادا بين الجماعات الاجتماعية الفعلية أو الكيانات الجمعية التى ينتمى إليها الأفراد ، والنظم وهى الإجراءات المستقرة التى تميز الحياة الجماعية ويتم فرضها اجتماعيا . أما أوريو — فإنه كما فعل سمنر قبله بسنوات — يضمن كلا المعنيين كلمة « نظام » institution ، على الرغم من أن مفهومه عن النوع الأول من النظم — أى أنساق السلوك — يتطابق مع والاستخدام الأوسع انتشاراً لهذا المفهوم .

والارتباط بين الأفراد هو العنصر الثالث من عناصر النظام . ويرفض أوريو أى مفهوم خاص بعقل جمعى . ويشير مفهومه عن الارتباط إلى أن الأفراد يتأثرون بنفس الشكل باتصالهم بنفس الفكرة المنظِّمة. وأنهم يقرون تلقائياً تشابه حالاتهم العقلية . وأنهم بهذه الطريقة يدفعون إلى أفعال مشتركة .

ويكمل تحليل أوريو هذا للعناصر التفاعلية للجماعات الاجتماعية أو النظم بنظريته عن كيفية نشأة النظم ، وحياتها ، وموتها . ولما كان أوريو من رجال القانون أصلا ، نجده يقابل بين مراحل حياة الجماعة والعمليات القانونية المتصلة بها . وهكذا يرى أن النظم تظهر من خلال «مواثيق التأسيس» وتموت عن طريق « الحل » أو « التصفية » . وتتكون حياتها — فى رأى أوريو — أساساً من العمليات القانونية «لحكوماتها » : الانتخابات الجماعية، والقرارات العمدية ، ودخول أعضاء جدد إليها باستمرار. ولا يتوقف استمرار النظام على إرادة مؤسسيه بقدر ما يتوقف على ثبات واستمرار الفكرة المنظمة الجوهرية . ذلك أن منظمى أى نظام يدخلون فكرة حية فى مجتمع غير منظم وغير محدد ، وبعد ذلك تنمو هذه الفكرة من تلقاء ذاتها .

وقد استطاع أوريو برغم أساسه الفلسفى الأفلاطونى ومبالغته فى تأكيد جوانبه القانونية أن يخرج بنظرية مفيدة عن الجماعة الاجتماعية . وهناك دارس آخر من أشياع مدرسة النظم — هو جورج رينار Georges Renard — قام بتطوير نظرية أوريو ، ولكنه نقل مركز الثقل فيها من الأساس الأفلاطونى إلى الأساس الأكوينى (نسبة إلى توماس الأكوينى) ، وذلك فى كتابه « نظرية النظام » The Theory of the Institution (صدر فى مجلدين ١٩٣٠ و ١٩٣٩) .ويرى رينار أن النظام أو الجماعة الاجتماعية عبارة عن « ارتباط مجموعة من الناس فى فكرة واحدة » . ويؤكد رينار أن النظام والجماعة الاجتماعية يمثلان فى رأيه شيئاً واحداً . إلا أنه على أى حال كثيراً ما يتسع مدلول هذا المفهوم السوسيولوجى عنده . فنراه يتكلم ذات مرة عن

إمكان « تنظيم السلام » Instituting-Peacc ؛ بل ويطرح فى مرة أخرى فكرة أن الطبيعة البشرية عبارة عن نظام أولى . إلا أنه يقتصر فى معظم كتابه « نظرية النظام » على تحليل الجماعة الاجتماعية ، مكوناً من خلال ذلك مجموعة القضايا التى تهمنا هنا .

ويرى رينار أن « الفكرة الموجدة » generating idea تخلق درجة من الترابط بين الأشخاص الذين يدعمون أو يسعون إلى تدعيم الجماعة الاجتماعية . فالجماعة – أوالنظام – تعمل بذلك على توحيد الناس ، ولكنها لا تمحو فرديتهم ككائنات عاقلة . ويتكون البناء الداخلى لأى نظام من العلاقات الاجتماعية . ولكن على حين تؤدى علاقات من نوع آخر إلى ربط الناس معاً كأفراد بطرق مختلفة ، فإن الجماعة تنشأ داخل النظم من اشتراك الأفراد فى كيان كلى يسيطر عليهم .

وقد طور رينار فى الجزء الثانى من مؤلفه الرئيسى المذكور – الذى يتصف بطابع فلسفى أوضح من الجزء الأول – الأفكار التالية : يكون لدى كل شخص فى نفس الوقت مفهوماً عن « أنا » متميزة ، وإيمان بارتباط هذه الأنا بالنحن(٩) . على أن هذه الرابطة فى حد ذاتها ليست منطقية بحتة ، إنما هى واقعية أو وجودية . وهدف الدراسة السوسيولوجية للنظام هو بيان كيفية حدوث تلاؤم متبادل بين هذه العناصر الفردية والاجتماعية . ويرى رينار أن النظام – كالكائن الحى – يحدث نوعاً من التكامل بين أعضائه فى كيان كلى ، ولو أن هذا التكامل ليس تاماً بحيث يقضى على فردية هؤلاء الأعضاء . بل على العكس من هذا نجد أن النظام يمد أفراده ببعض الخصائص التى لم يكن لهم دون هذا سبيل لاكتسابها . أوبعبارة أخرى لا يمكن رد الجماعة إلى مجموع أجزائها المكرنة لها .

ويؤكد رينار أن الحياة الداخلية للجماعة الاجتماعية أو النظام تتميز

---

(٩) يشبه هذا الرأى فى ألفاظه – وإلى حدما فى مضمونه أيضاً – نظريات كولى وميد التى عرضنا لها فى الفصل الثانى عشر من كتابنا هذا .

بالألفة intimacy ، والسلطة authority ، والموضوعية . والألفة داخل النظام عبارة عن « رابطة ثقة » . إلا أن هذه الثقة منظمة أو منظمة اجتماعياً . وبذلك تختلف عن الصداقة الفردية . كما أن السلطة — من نوع معين — ذات أهمية جوهرية بالنسبة للجماعة الاجتماعية . بل هي في الواقع شرط وجودها ، والعامل المحدد لنوع هذا الوجود . بحيث لا يمكن فصلها عن مقتضيات الحياة الاجتماعية . (وقد لاحظ بعض نقاد رينار أنه يتجاهل إمكانية التجمعات التي تسودها المساواة . أي التي يتقاسم السلطة فيها كل عضو من أعضائها طبقاً لمبدأ العدالة) . والسلطة متأصلة في الكيان الكلي ونابعة منه ، ولكنها تمارس من قبل الأفراد بمقدار خدمتهم « للصالح العام » . وقد يتطابق هذا الصالح العام مع الفكرة الموجدة لنظام معين . والعلاقات المتبادلة بين الأفراد الذين يكونون النظم تمثل في حقيقة الأمر علاقات بين أجزاء كيان قانوني متكامل . ويتطلب استقرار هذه العلاقات وجود قواعد وجزاءات جماعية . وتكوّن هذه القواعد والجزاءات الجوهرية ما يسميه رينار **موضوعية** النظام .

وأخيراً يعرض رينار لموضوع تغير النظام . فالنظم تنشأ بواسطة «ميثاق تأسيس» يكشف عن اشتراك الإرادات . وما إن يتكون النظام حتى يتجاهل — إن جاز هذا التعبير — إرادة مؤسسيه . إذ أن للنظم حياتها الخاصة التي تنمو وتتطور عبر الزمن وفقاً لطبيعتها الخاصة .

ويمكننا القول بصفة عامة إن نظرية رينار عن بناء النظام وتغيره وثيقة الشبه بنظرية أوريو ، ولكنها تخلو من الصبغة الأفلاطونية التي نجدها عند أوريو . ففي رأي رينار أن الإرادة المشتركة للأفراد — التي تمثل حصيلة الدعم المشترك لفكرة ما — هي القوة الدافعة في تطور النظام . إلا أن هذه الإرادة المشتركة تخلق نوعاً جديداً من الوجود الاجتماعي يختلف عن وجود الأفراد خارج حياة الجماعة .

هذا وقد بدأت نظريات أصحاب مدرسة النظم تنفذ خلال العقود الأخيرة

إلى بعض الدراسات العامة القليلة فى علم الاجتماع . وهذا ما نجده على سبيل المثال فى كتاب « دراسة فى علم الاجتماع » (١٩٤٦) Essay of Sociology للعالم البلجيكى جان هيزير Jean Haesaert ، الذى قد يلفت نظرنا إليه كونه من رجال القانون مثل سائر أفراد مدرسة النظم .

ويرى هيزير أن الأبنية الاجتماعية التى تنشأ عن الإتصال والتعاون عبارة عن **أنساق تعاونية** Synergic Systems . وقد تكون هذه الأنساق أبنية بسيطة أو مركبة ، وتتكون الأخيرة من عدد من الأنساق الأكثر بساطة . والنسق التعاونى عبارة عن ظاهرة أصيلة كلية ، تسمو على الأفراد الذين تؤدى نشاطاتهم إلى خلقه . وهو يتصف « بواقع » من نوع خاص ، وإن كان واقعاً ثانويا ومصطنعاً . وتتضمن العناصر الأساسية للنسق التعاونى فكرة موجِّهة ، ووسائل تحقيق هذه الفكرة من خلال نشاطات أفراد الجماعة ، وأخيراً أنماطاً ثابتة من الفعل المناسب لهذه الفكرة .

ويبدو أنه لم يكن لهذه الصياغة لخصائص الأبنية الاجتماعية من تأثير يذكر على مضمون دراسة هيزير السوسيولوجية الموسعة إلا فى الجزء الأخير منها . وفى هذا الجزء يناقش المؤلف مفهوم **التفكك** Dysergy ، أى مجموع الظواهر التى تؤدى إلى تحطيم التعاون أو البناء الاجتماعى . وقد يكون هذا التحطيم جزئيا أو كليا . ولو أن كل نسق تعاونى يتصف بوجود بعض عناصر التفكك الحقيقى دائماً . فإذا ما استطاع النسق امتصاص هذه العناصر ، فإنه يستطيع بذلك الحفاظ على توازنه . ويقترب هذا المفهوم اقتراباً وثيقاً من مفهوم باريتو (الذى يشير إليه هيزير) . أما إذا لم يستطع النسق امتصاص عوامل التحطيم هذه ، فإنه يتفكك .

وتمثل مؤلفات هيزير خطوة إلى الأمام بعد آراء أصحاب مدرسة النظم الأوائل ، من حيث إنها تنزع الواجهة القانونية التى كانت تتصدر النظريات السابقة . كما أنها تطابق بين النظام والجماعة الاجتماعية وتحاول أن توضح طبيعتها .

مدرسة النظم : موجز وتقويم :

يدعى غالبية أعضاء مدرسة النظم أن دراستهم مستوحاة من الفلسفة الأكوينية . إلا أن دارسى توماس المختصين يشكون فيما إذا كانوا قد استطاعوا تحقيق ذلك فعلا[١٠] . ولكن علينا أن نلاحظ أنه بغض النظر عن أى استيحاء فلسفى ، فإن تعاليم مدرسة النظم تقدم لنا آراء لها قيمتها فى طبيعة الجماعات الاجتماعية . ولعله يمكننا تلخيص إسهامات مدرسة النظم على النحو التالى :

أولا : تختلف المواقف المنهجية لأعضاء المدرسة عن بعضها اختلافاً بيناً . فاتجاه أوريو حدسى بعض الشىء : يقوم على الملاحظة الانطباعية (ولكن المتأملة) للظواهر الاجتماعية . بينما يعمد رينار وبعض أشياعه إلى استخدام المنهج القياسى ، مستخلصا معظم صياغاته الهامة من الفلسفة الأكوينية ، أو ما يعتقدون أنه الفلسفة الأكوينية . كما يدافع رينار عن الاستقرار ، ولكنه يخفق فى بيان كيفية استخلاص قضاياه من الخبرة . ويساوى الاستمرار عنده فى جوهره الحدس عند أوريو .

ثانياً : يتفق أصحاب مدرسة النظم فى القول بواقعية النظم ، التى يميلون جميعاً إلى المطابقة بينها وبين الجماعات الاجتماعية . ولكنهم فى نفس الوقت يرفضون جميعاً أسلوب المماثلة العضوية الفج ومفهوم العقل الجمعى . كما يتفقون فى الزعم بأن واقعية الجماعات الاجتماعية عبارة عن واقعية كيان كلى يعلو على أجزائه المكونة له ، دون إنكار الوجود الواقعى والمستقل لهذه الأجزاء .

---

(١٠) قارن على سبيل المثال لويجى ستورزو Luigi Sturzo فى كتابه « القوانين الداخلية للمجتمع » The Inner Laws of Society (New York : Kenedy, 1944), p. 243.

ثالثاً : أخذ بعض أتباع مدرسة النظم الذين جاءوا فيما بعد بقضية أوريو التى مؤداها أن الفكرة الموجِّهة ترحد عدداً من الأفراد فى كيان كلى جماعى . وذلك بعد تخليصها من صبغتها الأفلاطونية الأولى .

رابعاً : ساهم أصحاب مدرسة النظم فى إثراء فهمنا لكيفية استمرار الجماعات الإجتماعية بغض النظر عن ثبات الظروف الأولى التى أوجدتها . كما قدموا لنا منهجاً لتحليل الأنواع المختلفة من الجماعات الإجتماعية التى لا تستوعبها التعريفات الشائعة حالياً للمجتمع المحلى Community والاتحاد Association[(١١)] .

خامساً : يميل أصحاب مدرسة النظم لكونهم من رجال القانون إلى المبالغة فى تأكيد المرحلة القانونية من الحياة الإجتماعية ، والمطابقة بين النظام القانونى والنظام الإجتماعى . غير أن هذه المطابقة ليست مترتبة على الفروض الأساسية التى يصدرون على أساسها نظرياتهم .

سادساً : تتضمن أعمال أصحاب مدرسة النظم بصفة عامة كثيراً من الأفكار المفيدة التى تثير حولها كثيراً من الجدل ، وإن لم يفلح واحد منهم فى تقديم نظرية متسقة عن الجماعات الإجتماعية أو النظم الإجتماعية تغطى جميع الجوانب والتنويعات السوسيولوجية المتصلة بها .

واستكمالا للمسح الذى نجريه للنظريات السوسيولوجيـــة المعاصرة المستوحاة من الفلسفة ، نعرض فيما يلى لبعض نظريات ثلاث من علماء

---

(١١) ولو أن علماء الاجتماع النظريين قد وضعوا – كما أشرنا فى الفصل الثامن عشر – نظريات عن الأنواع المختلفة للجماعات الاجتماعية . قارن على وجه الخصوص ماكيفر وبيدج فى كتابهما : Society : An Introductory Analysis (New York : Rinehart, 1949), Chap. X. وكذلك فلوريان زنانيكى فى : "Social Groups in the Modern World", in M. Berger, T. Abel, and C. H. Page eds, Freedom and Control in Modern Society (New York : D. Van Nostrand, 1954) Chap. V; and C. C. Homans, The Human Group (New York : Harcourt, Brace, 1950).

الاجتماع الذين يتصفون بطبيعة مغايرة هم : لويجى ستورزو ، وبيير تايلهار دى شاردان ، وكارل مانهايم .

ستورزو : التناغم الاجتماعى :

ولد لويجى ستورزو فى عام ١٨٧١ فى أحد الأحياء الفقيرة من جزيرة صقلية ، وتلقى تعليمه فى المعاهد الكاثوليكية فى روما ؛ وأصبح بعدها قسيساً . وقد دفعه الفقر المدقع الذى كانت تعيشه قطاعات كبرى من سكان جنوب إيطاليا إلى العمل ؛ فأسس « الحزب الشعبى » . وبعد وصول موسولينى إلى السلطة هاجر ستورزو فى بداية الأمر إلى انجلترا ، ثم إلى الولايات المتحدة بعد ذلك . ولقد ألف ونشر خلال فترة المنفى — التى بلغت خمسة وعشرين عاما — مؤلفاته الرئيسية ؛ ومنها « دراسة فى علم الاجتماع » (١٩٣٣) Essai de Sociologie أو — باللغة الإنجليزية — « الأساس الداخلى للمجتمع » The Inner Basis of Society . وقد عاد إلى إيطاليا عام ١٩٤٥ ، حيث واصل نشاطاته إلى حين وفاته فى عام ١٩٥٩ .

وعلى الرغم من أن نظرية ستورزو السوسيولوجية لم تحظ بقسط كبير من الشهرة ، فإنها كثيراً ما تستبعد بداءة من الدراسة؛ لأنها تتضمن دراسة تأثير ما فوق الطبيعى على المجتمع الإنسانى . إلا أن إسقاط هذا التحليل من نسقه النظرى العام يترك لنا بقية جديرة بالاعتبار وأهلا للدراسة كإسهام له قيمته فى الفكر السوسيولوجى .

يرى ستورزو أن علم الاجتماع هو علم دراسة المجتمع بصورته الملموسة . وهو يعنى بهذا أن علم الاجتماع ينبغى أن يهتم بدراسة « الظاهرة الاجتماعية الكلية » ؛ أى المجتمع كما يبدو فى كليته ، قبل تحليله إلى أنواع من الظواهر الاقتصادية ، والدينية ، وغير ذلك من الظواهر الجزئية . والسؤال الجوهرى عند ستورزو هو : ما هو المجتمع — المجتمع **الملموس** ؟

وفى سعيه للإجابة على هذا السؤال يقدم لنا ستورزو تعريفاً تحليلياً ناضجاً ، يتخذ شكل قضية تتضمن جميع السمات الضرورية لأى موضوع للملاحظة يشير إلى رمز «المجتمع الملموس» . ويرى هذا التعريف أن المجتمع الملموس يوجد كلما تعايشت العناصر التالية : مجموعة من الأفراد ، يسعون نحو غاية مشتركة ، ووعى جماعى ، وكيان جماعى يخضع لعملية زمانية تتجاوز حدود الحياة الفردية . ويتساءل ستورزو : ما معنى القول — ليس نظرياً ولكن على مستوى الواقع — بأن مجموعة من الناس يتميزون بهذه السمات يمكن أن يكونوا مجتمعاً ملموساً ؟

وتعتبر نظرية ستورزو عن العلاقة بين المجتمع والفرد تعبيراً عن « التناغم الاجتماعى » Social Harmonism ، مع ميل معين نحو « الشخصانية » Personalism . والتناغم الاجتماعى عبارة عن مركب Synthesis من الفردية والجمعية . ويتطلب هذا المركب — على مستوى الأفكار قضية thesis ونقيض القضية antithesis . ويناسب هذا الشكل الجدلى فى العرض هنا بصفة خاصة ، إذ أن ستورزو يحبذ — دون أن يكون جدلياً — مصطلحاً « جدليا » .

ويعتقد ستورزو أن وحدة المجتمع والفرد متأصلة فى الحقيقة التى مؤداها ، أن وعى الإنسان « جمعى فردى » . ويفهم الوعى الجمعى على أنه مركب من بعض عناصر معينة من الوعى الخاص بعدة أفراد . ولا تنفصل هذه العناصر عن أصولها ، أى عن شخصيات الأفراد التى صدرت عنها .

ويمكننا أن نميز تحليليا — داخل كل وعى فردى — بين عنصرين إثنين : الفردى أو الشخصى البحت ، والجمعى أو الارتباطى . ويتكون العنصر الشخصى من وعى فردى خاص بقدر ارتباطه بالفرد نفسه ، وأفكاره ، وأطماعه ، ونشاطاته . أما العنصر الجمعى — المتركز حول « غريزة » [١٢] الاتحاد — فيتشكل على خلاف هذا من أفكار ، وتطلعات ،

(١٢) لاشك أنه ينبغى استبدال مصطلح « غريزة » بكلمة « ميل » .

و إنجازات الفرد بمقدار ارتباطها بأفكار وتطلعات و إنجازات الأفراد الآخرين الذين يشترك معهم فى تكوين المجتمع .

ويعرف ستورزو الارتباط العقلى الحقيقى بين هؤلاء الأشخاص المتحدين بأنه **الاجتماعية** Sociality ، أو بتعبير أدق تركيز الاجتماعية . فالميل إلى الاتحاد عند الناس كامن فى طبيعتهم . و« مبدأ » الاجتماعية غير القابل للرد يمثل قدرة الناس العقلية على اكتساب الوعى بطبيعتهم الاتحادية. فالوعى بالانتماء ، والارتباط ، والصداقة ، والمشاركة فى الأفكار وما إلى ذلك ، هو عبارة عن ظواهر واقعية داخلة فى العناصر الجمعية للوعى الفردى . على أن العمليات لا تكون متوازية عند بعض الأفراد ، وإنما مترابطة . ويتأثر هذا الترابط من خلال طريقة يطلق عليها ستورزو اسم « الإسقاط » Proiection .

وهكذا يتكون شىء مركب هو الوعى الجمعى ، الذى يمثل حصيلة مكونات العناصر الجمعية فى الوعى الفردى ، والذى « لا يمثل شيئاً منعزلا عن الفردية الملموسة » . وهذا الشىء المركب — الذى يمكن من ناحية تحليله إلى أكثر من وعى فردى واحد — يؤثر من ناحية أخرى تأثيراً واضحاً على الوعى الفردى ، وبالتالى على الأفعال الإنسانية .

على أننا لا ينبغى أن نخلص من تأكيد ستورزو للوعى الجمعى، إلى أن واقعية المجتمع فى رأيه ليست مساوية **لفكرة** أفراد المجتمع بأن المجتمع قائم ، بل **للحقيقة** التى مؤداها أن وعى كل فرد — سواء كان إيجابيا أو سلبيا أو الإثنين معاً — يرتبط بأفكار وأفعال الآخرين . فهذه واقعية واضحة ملموسة . وانصهار العناصر الجمعية من وعى الأفراد يمثل — بالنسبة لكل فرد — جزءاً من ظروفه ، يكون له من التأثير ما لظروفه المادية والبيولوجية .

تلك هى نظرية ستورزو عن البناء الاجتماعى . ولكن الديناميات الاجتماعية أكثر أهمية وأخطر وزناً عنده بكثير . ويقول ستورزو إن للمجتمعات

علاوة على البعد البنائى بعداً زمانياً أو دينامياً . وهذا يعنى أن المجتمع كما يبدو فى الخبرة المباشرة لا يمكن أن يفهم كشىء مستقر ، فهو كأى شىء آخر فى حالة تدفق وتتابع مستمر ، ولا يمثل الوضع الراهن سوى ومضة بين الماضى والمستقبل . وكثير من عناصر الماضى تختفى دون أى أثر ، بينما يستغل بعضها الآخر فى تشكيل الحاضر .

ونحن عند تطبيقنا البعد الزمانى على أى شىء نستخدم الأزمنة الثلاثة : الحاضر ، والماضى ، والمستقبل لنعبر عما نقصده . ويتكلم ستورزو نفسه عن « المجتمع ذى الماضى » (الميت) وعن « المجتمع ذى المستقبل » (الذرية) ، ويضيف قائلا : « إن كل لحظة من لحظات العملية تمثل شيئاً واقعيا بمقدار ما هى حاضرة » . وهذا فى نظر عالم الاجتماع هو وجود الأفراد وتعايشهم . ونحن عند دراستنا هذه « العملية » ننطلق من الحاضر باحثين فى الماضى عن قوانين تشكيل هذا الحاضر ونموه .

ويضفى التنظيم (إلى جانب الغايات البشرية) على أى تكوين اجتماعى طابعه الخاص المميز ، الذى يقود ستورزو إلى وصف المجتمع بأنه « مركب عضوى — غائى » Organico - Finalistic . ويعبر الأفراد — كأعضاء فى المجتمع — عن وعيهم بترابطهم معاً وسلوكهم ككيان كلى واحد . وتلك واحدة من أوضح تعبيرات ستورزو عن التناغم السوسيولوجى .

والمجتمع فى « الزمن الماضى » — على حد تعبير ستورزو — عبارة عن تراث ، أو تأثير الماضى على الحاضر . والمجتمع فى رأيه عبارة أساساً عن حقيقة ذات وعى تاريخى . ويحافظ المجتمع المعين على ذاتيته من خلال الوعى الذى يتكون بين أفراده ، أى تماماً نفس الشىء الذى كان فى البداية . ويشعر الناس بالماضى فى الحاضر فى صورة اللغة ، والعادات الاجتماعية ، واستمرار الأماكن ، والرموز المعبرة . ومن بين الأخيرة تتابع الأشخاص الذين يتمتعون بقدر كبير من السلطة ، وأسماء الأسر العريقة ، ومراحل العمل المتكررة ، وتكرار الأعياد الشعبية . ويتدعم

هذا الاستمرار بواسطة الحوليات ، والأساطير ، والأعمال الشعرية ، وتلك الأفعال المتواترة كالطقوس ، والمراسيم ، والنظم القانونية .

ويتضح المجتمع فى « زمن المستقبل » فى الغائية ، أى فى الأهداف المشتركة التى يسعى الأفراد المرتبطون إلى تحقيقها . ونجد هذا العنصر الغائى كامناً فى كل تكوين اجتماعى ، ولكنه ليس مفروضاً فرضاً على الطبيعة البشرية . وكما يحدث بالنسبة للوعى الفردى عند إسقاطه أن ينمو على المستوى الاجتماعى ؛ كذلك يحدث بالنسبة للأهداف الفردية أن تمتد على المستوى الاجتماعى . وبدقة أكثر نقول إن هذا العنصر الغائى فى كل من الإنسان والمجتمع هو نتاج الميل إلى رؤية التحقيق والكمال ، اللذين يفسران بالعقلانية .

وختاماً فإن آراء ستورزو عن العلاقة بين المجتمع والفرد — وحديثه ضمناً عن طبيعة الواقع الاجتماعى — تمثل خطوة أساسية إلى الأمام فى طريق التناغم الاجتماعى .

تايلهاردى شاردان : مفكر تطورى فلسفى * :

ولد بيير تايلهار دى شاردان Pierre Tailhard de Chardin عام ١٨٨١ فى قرية أورسين Orcines بفرنسا ، وتوفى عام ١٩٥٥ . وفى عام ١٨٩٩ التحق بجمعية يسوع فى إقليم إكسان ، ومنها انتقل إلى لاڤال ليكمل دراسته . وقد اشتغل — قبل تعيينه أستاذاً فى عام ١٩١١ — بتدريس الفيزياء والكيمياء بالقاهرة لبضع سنوات . كما عمل أستاذاً للجيولوجيا بالمعهد الكاثوليكى فى باريس فى أوائل العشرينيات . ودرس فى السوربون للحصول على ليسانس العلوم الطبيعية والدكتوراه فى الجيولوجيا والباليونتولوجى (علم الحفريات القديمة) . وقد حرم بسبب جسارة بعض أفكاره الفلسفية من التدريس ، وقضى معظم حياته العملية فى المنفى

---

* كتب هذا الجزء عن تايلهاردى شاردان دكتوره جوزفين وتوليش Josephine Wtulich

فى الصين، قطعها بإجازات قصيرة ورحلات ميدانية إلى أفريقيا، والولايات المتحدة، وفرنسا . وقد شارك فى عام ١٩٢٨ فى اكتشاف إنسان « بكين ». ومؤلفاته الرئيسية هى : « الظاهرة الإنسانية » Le Phenoméne Humain (١٩٥٥)، « وظهور الإنسان » L'Apparition de I'homme (١٩٥٦) و « رؤية الماضى » La Vision du Passé (١٩٥٤)، و « عودة الإنسان » L'Avenir de l'homme (١٩٥٩)، و « الجماعة الحيوانية البشرية » le Groupe Zoologique Humain الذى لم يطبع حتى بعد وفاته .

والرأى الأساسى عند تايلهار هو الطابع التطورى (ومن ثم الترابطى) لجميع مستويات الواقع . ويقول علاوة على هذا إن للتطور اتجاهاً محدداً، هو التقدم على « محور مغين »، يأخذ شكل خط تقدم واضح نحو درجة أعظم من التعقيد والوعى . على أن الاتجاه نحو ما يشير إليه « بالتعقيد والوعى » لا يؤثر إلا على جزء صغير من العالم ؛ ذلك أن جانباً كبيراً من الحياة داخل فى عملية انتشار شبيهة بالطاقة المتاحة (ضابطة التغير) بين الأشياء المادية . ويتدخل « الجانب النفسى » Psychism فى عملية الاختيار ويوجه التطور منذ أولى مراحله بسبب نوع من الوعى الموجود فى « داخل » المادة والطاقة . والإنسان هو الغاية التى نحوها ومن أجلها تسير عملية التطور كلها، لأنه يوجد فى الإنسان وحده وعى جديد كل الجدة، ألا وهو القدرة على أن يتأمل نفسه .

وتشبه عملية التطور الاجتماعى والثقافى تقريباً تطور جميع الأشكال الطبيعية . وينشأ الأخير عن التوتر الدينامى لقوى المادة الحية « نصف القطرية » و « المماسية » على أساس وظيفة التعقد والوعى . وعلى حين يبدو تطور الحياة داخل المحيط الحيوى « داروينيا » تقريباً ؛ فإنه يوجد فى المجال الجديد neosphere نمو متزايد للتحديد الذاتى الواعى . وهناك علاوة على هذا أكثر من مرتقى فى المرحلة الأخيرة من مراحل التطور .

وتمثل كل ثقافة — ماضية كانت أو حاضرة، بسيطة أو مركبة —

حلاً خاصاً لمشكلات الحياة العاقلة ، أو شكلا واقعيا من أشكال التكيف الواعى مع بيئة معينة . وكل ثقافة عبارة عن المرحلة الراهنة فى تطور طويل ومعقد ، سيكولوجيا كان أو مورفولوجيا . والتكيف هو البناء الكلى لحياة الجماعة ، والنموذج النهائى لوجودها الواقعى والممكن داخل سياق الحتم التاريخى الزمانى والمكانى . ويكون لمستقبل الثقافة المتطورة أو المجتمع المتطور عدد غير محدود من الاحتمالات ، إلا أن تحقيق هذه الاحتمالات يحدد ويوجه باستمرار صياغة هذا الممكن .

ويمكن أن يظهر فى هذه العملية شكل جديد كل الجدة من أشكال الحياة الإنسانية ، يمثل بدوره ركيزة لا مكانية جديدة تماما من إمكانيات الوجود البشرى . فكل شكل ثقافى اجتماعى جديد يمثل شكلا جديداً من أشكال الحياة ، لا يمكن النكوص به إلى الوراء . وكل شكل جديد يتجاوز أى شكل قديم فى التعقيد العضوى والشدة المحتملة . ومن شأن كل تغير جذرى أن يتضمن ويتطلب تحطم استقرار أسلوب الحياة بأكمله والتماسك الذى يجمع بين أجزائه . ولا يستطيع الماضى أن يكون نموذجاً فى هذا الصدد . وليست هناك مرحلة من مراحل المجتمع أو الثقافة يجب أن تعتبر طبيعية إلى حد ما ، ولا يجب أن يعتبر إختفاؤها غير طبيعى على نحو أو آخر . والتقدم هو حركة الأشكال الثقافية الاجتماعية نحو التحديد الذاتى ، وتحقيق الذات ؛ فى التقارب النهائى للإنسانيـــة فى نوع معين من أنواع الكيان العضوى الفوقى ذى طبيعة « فوق شخصية » Superorganism مع النمو الجماعى للعقل البشرى . وليس النجاح النهائى للعمليات المذكورة آنفا ضروريا ، أو حتميا ، أو مؤكداً .

والحق أن كثيراً مما يطرحه تايلهار قد قيل من قبل . أما الجديد فيما ذهب إليه فهو **التوفيق** بين نظريات تبدو متعارضة . ولاتركز أفكاره التطورية على آراء داروين ، فنظرياته الحدسية من نوع مختلف . وهو يدرس

— كما فعل سوروكين — كل المجال فوق العضوى ، فى خصائصه العامة ، وأنماطه الرئيسية ، وخاصة الأمور المماثلة استاتيكيا وديناميكيا . وهو على خلاف ماركس يرى أن التجمعات البشرية تنشأ من الوحدة والتركيب . ويرى فضلا عن هذا — كما يرى دوركايم — أنه ليست الوحدة فقط هى التى تؤدى إلى التباين ، وإنما يؤدى التباين كذلك إلى الوحدة . وهو يدرك أن العنصر النفسى الجماعى ذو أهمية خاصة فى التطور ، ولكنه يلمس فى نفس الوقت الدور الهام الذى تلعبه التكنولوجيا . ويشبه وصفه لما يسميه قانون التطور — من بعض الوجوه — آراء وارد وسبنسر ، وإن كان يختلف عنهما اختلافاً بيناً . وهو يقر — مثل كولى وميد — ملاءمة الأشكال الاجتماعية والوعى الفردى ، والفلسفة أكثر من علم الاجتماع .

مانهايم : البناء الاجتماعى والمعنى :

عرضنا فى هذا الفصل الذى خصصناه لعلم الاجتماع الفلسفى لبعض الآراء الأساسية لجورج جورفيتش، وممثلى مدرسة الظاهريات ، وعلماء مدرسة النظم ، ولويجى ستورزو ، وبيير تايلهار . والعنصر المشترك بين هذا الخليط المتنوع من الكتاب هو اهتمامهم بالمشكلات الفلسفية . فقد كان هؤلاء الدارسون — كما أشرنا فى بداية هذا الفصل — علماء اجتماع وفلاسفة اجتماعيين فى آن واحد . وهذا الانتماء المزدوج — الذى أصبح من النادر أن نصادفه اليوم — نجده متوفراً إلى حد كبير فى أعمال كارل مانهايم Karl Mannheim ؛ آخر الشخصيات التى سنعرض لنظرياتها هنا .

وعلينا بصدد الحديث عن كارل مانهايم أن نشير إلى حدود طبيعة دراستنا هنا ، فقد ظلت إسهاماته فى عدد من الميادين المتنوعة — مثل علم الاجتماع المعرفى ، وعلم الاجتماع السياسى ، والثقافة والشخصية والتخطيط الاجتماعى ، وعلم الاجتماع التربوى ، وتفسير التغير الاجتماعى ،

ونظام الحكم الاستبدادى — ظلت هذه الإسهامات تمارس تأثيرها على كثيرين من علماء الاجتماع وغيرهم ، وخاصة فى بريطانيا . إلا أننا سنركز فى هذا الجزء على جانب معين من أفكار مانهايم ذى الأهمية النظرية والفلسفية أو شبه الفلسفية .

كان كارل مانهايم (١٨٩١ — ١٩٤٧) عالماً ألمانيا . هاجر إلى انجلترا بعد وصول هتلر إلى السلطة ، واستقر هناك : وأصبح شخصية مرموقة فى مدرسة الاقتصاد والعلوم السياسية بلندن ، حيث تفتحت أمامه آفاق جديدة . وأشهر أعمال مانهايم : « الإنسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء » (١٩٤٦) Man and Society in an Age of Reconstruction . والأيديولوجيا واليوتوبيا (١٩٣٦) Ideology and Utopia . ويعتبر الكتاب الأخير بحق من العمد الأساسية فى ميدان علم الاجتماع المعرفى . ومن مؤلفاته الأخرى الأكثر أهمية بالنسبة لعلم الاجتماع النظرى العام كتابان من الكتب التى نشرت فيها مقالاته بعد وفاته وهما : «مقالات فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى » (١٩٥٣) Essays on Sociology and Social Psychology ، و « مقالات فى علم الاجتماع الثقافى » (١٩٥٦) Essays on the Sociology of Culture .

وما من شك فى أن آراء مانهايم فى علم الاجتماع ترتكز على أساس فلسفى ، وإن كان أساساً صوفيا بعض الشىء . ويحس الإنسان فى مؤلفاته الأولى « إيمانا ميتافيزيقيا شبه دينى بالوظيفة الخلاقة للتاريخ ، ساعياً دائماً أبداً نحو التوفيق بين الاتجاهات المتصارعة[١٣] . وقد خلص فى المرحلة التالية على ذلك — وخاصة فى سنوات إقامته بانجلترا — إلى أن الإنسان لا يستطيع أن يهتدى بالتاريخ وحده ؛ بل يجب أن يستكمل هذا الاستهداء بمعايير أخرى مثل : العقل فى مقابل اللاعقل ، والسلام

(١٣) كما أشار إلى ذلك باول كشيتى Paul Keczhemeti فى مقدمته الرائعة لكتاب مانهايم « مقالات فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى »

فى مقابل العدوان . ومن الواضح أن هذا الموقف الجديد يدخل على الدراسة أحكاماً قيمية ، ومن ثم يتعارض مع الاتجاه السائد فى علم الاجتماع المعاصر ، وإن كان لا يتعارض مع علم الاجتماع الفلسفى . وقد أدى هذا الموقف بمانهايم إلى تبنى فكرة التخطيط الاجتماعى التى يعرضها بإيجاز — ولكن ببراعة — فى كتابه « الحرية ، والسلطة ، والتخطيط الديموقراطى » (١٩٥٠) Freedom, Power an Democratic Planning ، الذى يدخل معظمه فى نطاق علم الاجتماع السياسى . كما أجاد عرض هذا الموضوع فى كتابه المفيد « الإنسان والمجتمع » السابق الإشارة إليه .

ويرى مانهايم أن علم الاجتماع يهدف إلى التنسيق بين دراسات مجالات علوم اجتماعية مختلفة . ويبدو أن هذا الرأى يعود بنا إلى سبنسر ، ولكن الحقيقة أنه يختلف عنه ؛ إذ يعرف مانهايم علم الاجتماع بأنه نظرية عامة فى المجتمع أو فى العملية الاجتماعية الكلية (وهو جوهر تعريف سوروكين الذى عرضناه فى الفصل الأول من هذا الكتاب) . ولا يمكن أن تقتصر هذه النظرية على دراسة عمليات « الارتباط الاجتماعى » Sociation ، أو اندماج الناس فى جماعات بنائية ، بل ينبغى أن تتضمن علاوة على هذا دراسة المعانى التى تؤلف بين الناس أو تفرق بينهم فى علاقتهم بالأبنية الاجتماعية . ويجب أن يضطلع بهذه المرحلة من مراحل الدراسة الاجتماعية علم اجتماع عقلى أو **علم اجتماع ثقافى** .

ومن المفاهيم المحورية التى تستخدم فى الدراسة السوسيولوجية مفهوم **البناء الاجتماعى** ، الذى يعتبر فى رأى مانهايم أكثر سمات الواقع الاجتماعى شمولا . وهنا يتشابه اتجاه مانهايم مع اتجاه جورفيتش ، إلا أن مفهوم الأول عن البناء أقرب إلى مفهوم النسق . ويرى مانهايم أن مفهوم البناء قابل للتطبيق على أى شىء ذى درجة معينة من التعقيد يعتقد أنه مكون من عناصر أقل تعقيداً . وقد يكون البناء ثابتاً ، ولكنه غالبا ما يكون ديناميا يمثل تشكيلا معيناً من القوى المتصارعة التى تسعى إلى

التفوق والسيطرة ؛ من ذلك مثلا المجتمع الذى يتميز بصراع طبقى حاد . وكان مانهايم يفترض فى مؤلفاته الأولى أن الأبنية مدفوعة ذاتيا نحو تحقيق أهدافها ؛ ثم وجدناه فى مؤلفاته اللاحقة يستبدل هذا الاتجاه اللاشخصى بالتخطيط الواعى .

ولا يمكن فصل أى مرحلة من مراحل العملية الاجتماعية — التى تتكون إلى حد كبير من تشييد الأبنية وتعديلها — «عن المعانى» . وتنشأ المعانى ذات الأهمية الاجتماعية فى المواقف التعاونية . ولكن كثيراً ماتنشأ معان متضاربة ، حيث قد يفهم الناس فى بادئ الأمر معنى معيناً ، ثم يقرون معنى آخر . ومما يسهل حدوث مثل هذا الأمر : سهولة تغيير الناس لأدوارهم الاجتماعية . وفى ظل هذه الظروف يؤدى التفكير المجرد إلى ظهورها ، ثم يؤدى التأمل فى « معنى المعانى » فى نهاية الأمر غالباً إلى التعبير عن الصراع بين المثل الاجتماعية المختلفة . وهكذا يجب رفض أى تصور للبناء الاجتماعى على أنه مبدأ يعبر عن نفسه بعناد وإصرار . ذلك أن هذا « التعبير » أو الاتضاح هو فى الحقيقة تتابع اختيارات محدودة يحظى فيه الدور الحافز للشخصية — وخاصة شخصية القائد — بأهمية كبرى فى بعض الأحيان . وقد صادفنا آراء أخرى أكثر حتمية فى ثنايا حديثنا عن علم الاجتماع التاريخى (فى الفصل العشرين من هذا الكتاب) .

ويحبذ مانهايم — شأنه شأن ماكس ڤيبر — دراسة ثنائية للظواهر الاجتماعية ، وإن كان يختلف عن ڤيبر فى إقامة هذه الثنائية . ذلك أن ڤيبر يستكمل التحليل العلّى بالدراسة التفسيرية على المستوى الدافعى ؛ بينما يستكمل مانهايم التحليل العلى بالتحليل الوظيفى . ففى رأيه أن ما يفسر عليا ، يجب أن يفهم فى ضوء وظيفته فى الحفاظ على توازن النسق الكلى . (ويبدو أن هذه الصياغة وردت فى نص مانهايم لتؤكد قولنا بأن مفهوم البناء عنده يطابق مفهوم النسق كما نعرفه اليوم) . وبعبارة أخرى ،

يستبدل المعنى الذاتى للفعل أو العملية عند ڤيبر بمعناه الموضوعى بالنسبة للجماعة أو النسق ككل .

تعقيب :

نطرح الآن سؤالا عله حير قارئى هذا الفصل : كيف يمكن أن يكون هناك علم اجتماع فلسفى ؟ أليس علم الاجتماع دراسة للظواهر على المستوى الامبيريقى ، بينما يستهدف البحث فى الفلسفة مستوى آخر من التجريد ، هو التصور المتكامل للواقع الكلى ؟

الحق أن لهذا السؤال ما يبرره . إلا أنه يحدث فى بعض الأحيان أن يستخدم الدارسون فروضاً فلسفية كمجرد ذريعة أو وسيلة يرتفعون عليها ، على أن تثبت قضاياهم — بعد التخلص من هذه الذريعة — صحتها على المستوى الامبيريقى . وقد كانت هذه بالمصادفة هى فكرة سبنسر عن التطور الكونى والمماثلة العضوية (انظر الفصل الثالث من هذا الكتاب) . إلا أن قضية سبنسر التى تخلفت لدينا بعد التخلص من هذه الذريعة لم تثبت — كما نعلم الآن — للتحقيق الامبيريقى . وبالمثل فإنه يجب على النظريات السوسيولوجية التى وضعها ممثلو علم الاجتماع الفلسفى المحدثون — مثل جورڤيتش ، وستورزو ، ومانهايم على سبيل المثال — أن تثبت لاختبارات التحقق فى نطاق العلوم الاجتماعية ذات الاتجاه الامبيريقى .

الفصل الثانى والعشرون

علم الاجتماع فى منتصف القرن العشرين : نظرة شاملة

حقق علم الاجتماع خلال النصف الأول من القرن العشرين تقدماً حاسماً ؛ يشهد على ذلك أن الجدل الذى كان يثار بصدد نطاق هذا العلم ومنهجه قد تحول إلى دراسة إطارمنظم نسبيا من المعرفة ، مستند إلى طائفة كبيرة من الملاحظات المحققة والاستنتاجات ، هذا على الرغم من أن إيجاد هذ الإطار المنظم من المعرفة ، ظل هدفاً لم يتحقق تحققاً كاملا . والملاحظ أن الإختلافات فى وجهات النظر السوسيولوجية لم تظهر من خلال النظرية السوسيولوجية ذاتها ، بل ظهرت من خلال النظريات الطبيعية المختلفة التى اقتفت العلوم الإجتماعية أثرها . ولقد حدث ذلك برغم التحذيرات القوية التى دعت إلى عدم الإستعانة بمناهج العلوم الاجتماعية ، أو اتباع المحاولات التى تسعى إلى ذلك (مثال ذلك أعمال توماس ، وباريتو ، والوضعيين المحدثين) ، وبالرغم أيضا من ظهور الإسهامات العظيمة التى قدمها علماء الاجتماع التحليليون .

غير أن ذلك كله لايمنعنا من القول بأن ثمة نتائج إيجابية قد تحققت . وسنحاول فيما يلى أن نشير إلى بعض منها :

أولا : إذا كان علم الاجتماع قد تضمن مناقشات مستفيضة حول ما ينبغى أن يكون عليه ، فإن هذه المناقشات ما لبثت أن تحولت بعد ذلك إلى دراسة الوضع الراهن لهذا العلم . ومن بين الإجابات الأربع الأساسية التى قدمت للإجابة على السؤال الذى طرحناه فى الفصل الأول ، نجد أن الإجابة الرابعة هى التى كتب لها الذيوع والانتشار ، تلك التى تعرف علم الإجتماع بأنه دراسة الخصائص العامة لكل صنوف الظواهر

الاجتماعية ودراسة العلاقات المتبادلة بين هذه الظواهر . ومعنى ذلك أن التعريف الذى قدمه سوروكين لموضوع علم الإجتماع ، يعد أفضل التعريفات التى قدمت له. غير أن زيمل —الذى يعد مؤسس الإتجاه الثالث— قد مهد الطريق لسوروكين لكى يقدم تعريفه . أما اتجاه زيمل فى تعريف علم الاجتماع، فهو ذلك الذى يذهب إلى أن هذا العلم يسعى إلى دراسة صور أو أشكال الظواهر الاجتماعية ، وهو نفس الإتجاه الذى تبناه چيدنجز . ونستطيع أيضا أن نرجع هذا الاتجاه إلى كونت ، الذى ذهب إلى أنه يتعين على علم الاجتماع أن يصبح العلم النظرى العام الذى يدرس الظواهر الاجتماعية . ومن الواضح أن سوروكين قد تأثر تأثراً بالغاً عند تعريفه لعلم الاجتماع بما ذهب إليه كونت ، ذلك التعريف الذى كتب له الذيوع .

ثانياً : أن هناك اتفاقاً عاما على أن الظواهر **الإجتماعية** — التى تمثل موضوع دراسة علم الاجتماع — لها خواصها الذاتية sui generis ، بمعنى أنه لا يمكن ردها إلى وقائع أو ظواهر غير اجتماعية ، كالظواهر السيكولوچية أو الطبيعية . وفى هذا المجال تغلبت وجهة نظر دوركايم على وجهة نظر علماء الاجتماع النفسى . غير أن الأخيرين كانوا على صواب حينما عارضوا أولئك الذين نظروا إلى المجتمع باعتباره مجرد مجال لقوى إنسانية عليا أو قوى غير مشخصة . فالظواهر الإجتماعية لها فى الواقع خواصها الذاتية ، حتى ولو كانت نتاجا لمجموع الأفعال الإنسانية .

ومع ذلك ، فباستطاعتنا أن نجد وجهة نظر خاصة فى هذه النقطة ، تلك التى ترجع إلى ماكس ڤيبر وتوماس ، والتى تبناها بارسونز بعد ذلك . وتحاول وجهة النظر هذه أن تعيد الخلط بين علم الإجتماع وعلم النفس . ومن الواضح أن هذا الموقف يرجع إلى الإهتمام الشديد بدراسة « الفعل » .

ومن ناحية أخرى نلحظ اتجاها موازيا للاتجاه الذى يذهب إلى عدم رد الظواهر الاجتماعية إلى أى صنف آخر من الظواهر . ويتمثل هذا الإتجاه فى ذلك الرأى العام الذى يسود بين علماء الإجتماع ، والذى

يرتكز على معارضة المماثلات البيولوجية فى كل صورها (مثل النزعة العضوية ، والداروينية الإجتماعية وهكذا) ، وشجب المحاولات التى تسعى إلى فهم الظواهر الإجتماعية فى ضوء نظرية أقيمت فى الأصل لدراسة الظواهر الطبيعية ، كما هو الحال عند سبنسر . ولقد حاول المرحوم چورج لندبرج فهم المجتمع الإنسانى فى ضوء بناء أو تركيب الذرة .

ثالثاً : يمكن تعريف الظاهرة الإجتماعية — التى هى وحدة التحليل السوسيولوجى — بأنها **تفاعل** بين شخصين أو أكثر . ولكى يتم هذا التفاعل يتعين أن يكون الفعل الإنسانى الصادر على شخص معين معتمداً على وجود فعل آخر صدر عن شخص آخر . ومن الممكن بالطبع ملاحظة التفاعل بطريقة مباشرة ، طالما أن الفعل يمثل حركة فى العالم الخارجى . أما عنصر الإعتماد — الذى أشرنا إليه — فنستطيع اكتشافه من خلال التفسير الذى يمكن أن يقدمه ملاحظ مشارك يستعين بقدراته فى إعادة بناء عقلى للعمليات التى توحى بها إليه الأفعال الصادرة عن الآخرين . وبعبارة أخرى على الملاحظ بالمشاركة أن يحقق **الفهم الذاتى** Verstehen الذى يقصده فيبر . وباستطاعة الباحث أيضاً أن يكشف عن ارتباطات إحصائية بين مجموعات من الأفعال ، بحيث يمكنه وفقاً لذلك أن يدرس بعضها باعتبارها سوابق والبعض الآخر باعتبارها لواحق .

وحينما يحدث التفاعل ، فإننا نستطيع حينئذ القول بأن الأفراد قد أصبحوا أطرافاً فى علاقة اجتماعية . والواقع أن التفاعل والعلاقة الاجتماعية تمثلان مظهرين لحقيقة أساسية واحدة . فالعلاقة بطبيعتها استاتيكية (أو بنائية) ، بينما التفاعل متحرك (حيث يوصف فى كثير من الأحيان بأنه وظيفى أو دينامى ، وهذا غير صحيح فى الواقع) .

رابعاً : حينما تستمر العلاقات الاجتماعية وتدوم ، فإنها تشكل **جماعات اجتماعية** تتألف من أشخاص يُرتبون وفقاً لوسائل وطرق عديدة . وهناك إجماع بين علماء الإجتماع على أن الجماعة الاجتماعية تعتبر واحدة

من الموضوعات الأساسية فى الدراسة السوسيولوجية ، خاصة عند النظريين منهم ، وأصحاب مدرسة النظم ، وعلماء القياس الاجتماعى ، وعلماء الإجتماع المعنيين بدراسة الجماعات الصغيرة . وسنحاول فيما يلى أن نشير إلى بعض القضايا الأساسية فى دراسة الجماعات .

إن الجماعة الإجتماعية تمثل نسقا ؛ أى بناء يتألف من أجزاء ، دون أن تفقد هذه الأجزاء ذاتيتها وفرديتها . وبعبارة أخرى ، فإن الكل يمتلك خواص لايمكن أن تتوافر فى أىّ من هـذه الأجزاء منفردة . والواقع أن هذا التعدد يعكس النزعة السوسيولوجية الواقعية المعتدلة التى هى سائدة الآن ؛ تلك النزعة التى تتمثل بوضوح فى أعمال باريتو ، والوظيفيين ، وأصحاب مدرسة النظم ، وعلماء الإجتماع النظريين المعاصرين باستثناء بارسونز . أما الوضعيون المحدثون فلا يوافقون على هذه النزعة ، متخذين موقفاً إسميًّا قريباً من زيمل . وتختلف هذه النزعة أيضا عن النزعة السوسيولوجية الواقعية المتطرفة التى يمثلها الماركسيون ، وجمبلوفتش ودوركايم ، وجميعهم من علماء اجتماع القرن التاسع عشر .

ويدخل الأفراد الذين يشكلون الجماعة الإجتماعية فى أنماط من العلاقات بحيث يحتل كل فرد منهم وضعاً اجتماعيا معيناً فى الجماعة ، يطلق عليه فى بعض الأحيان مكانه Status . ووفقا لذلك يؤدى الأفراد الذين يشغلون أوضاعاً اجتماعية مختلفة أدواراً مختلفة . ولذلك نجد بارسونز وآخرين يميلون إلى استخدام مفهوم « المكانة — الدور » Status - Role .

ويهدف التفاعل داخل الجماعة الإجتماعية إلى إشباع الحاجات الإنسانية ؛ ذلك الإشباع الذى يعد الوظيفة الأساسية للجماعات الاجتماعية . وتتوزع الحاجات التى يتعين إشباعها داخل إطار الجماعات الاجتماعية بين جماعات عديدة ، حيث يوجد فيها عدد غير محدود من القواعد التى تنظم هذا التوزيع . ومن الواضح أن الوظيفيين كانوا أكثر من اهتموا

بدراسة هذا المظهر من حياة الجماعة ، وذلك كما أوضحنا فى الفصل السابع عشر ، وإن كان قد سبقهم إلى ذلك بعض العلماء .

ويخضع التفاعل فى الجماعات لمجموعة من **المعايير** Norms ، أوالقضايا التى تحدد السلوك المتوقع من الأعضاء تحت ظروف معينة . ويجب أن تكون هذه المعايير مقبولة عموماً من جانب أعضاء الجماعة ، فضلا عن أن هناك جزاءات توقع على الذين ينتهكونها . ولقد طور تونيز وسمنر — مستقلين — النظرة المعيارية للظواهر الاجتماعية ، ثم جاء بعد ذلك بعض العلماء من أمثال توماس، وبارسونز ، وما كيفر ، فأكدوا بشكل أكثر وضوحا هذا الجانب من حياة الجماعة .

وتمتلك الجماعة الاجتماعية بوصفها نسقاً ، خاصية الاحتفاظ بتوازنها أو بحالتها الطبيعية إذا ما حدثت اضطرابات ، وتلك قضية ترجع إلى نظريات باريتو .

وفى داخل الجماعات الاجتماعية ، نجد تسلسلات رئاسية ، بحيث تشكل فى النهاية شكلا متميزاً من التسلسل الرئاسى يميز المجتمع الكبير . وفى داخل المجتمع أيضا نجد ميلا واضحاً لترتيب أعضاء الجماعات الصغيرة فى مستويات أفقية تتحدد العضوية فيها وفقا للثروة ، والقوة ، الهيبة . بيد أن المجتمعات تختلف فيما بينها فيما يتعلق بدرجة جمود توزيع الأفراد والجماعات الاجتماعية عبر السلم الاجتماعى ، وفى المكانات المختلفة المتباينة التى تحتلها كل من الجماعات والأفراد . ولقد شاع الآن مصطلح التدرج الاجتماعى ، ليشير إلى تلك الظواهر ، وهو مصطلح يمثل ميداناً متقدماً من ميادين البحث فى علم الاجتماع .

خامساً : هناك ميدان آخر من ميادين الدراسة فى علم الاجتماع ، يتمثل فى **العمليات الإجتماعية** ؛ حيث نجد أن الظواهر الأساسية للتفاعل تخضع لترتيب يختلف عن ذلك الترتيب المستخدم فى دراسة البناء الاجتماعى .

فالعمليات الاجتماعية — هنا — تصنف وفقا لتوجيهات أهداف الأفعال التى تتألف منها هذه العمليات .

ويعد **التعاون** من بين العمليات الاجتماعية الأساسية فى الحياة الاجتماعية ، بحيث يمكن القول بأنه ضرب من التفاعل الموجه نحو تحقيق أهداف عامة . وينبع التعاون من طبيعة الروابط التى تربط أعضاء الجماعات الإجتماعية ، بحيث يتجلى فى التضامن الداخلى للجماعة ، ذلك التضامن الذى يزداد شدة فى حالة عدم وجود عداوة بين جماعة معينة وجماعات أخرى . ولقد أدرك كونت ظاهرة التعاون وأشار إليها ، ثم جاء دوركايم من بعده ليدفعها إلى مجال الدراسة العلمية ، إلى أن جاء سورو كين بعد ذلك فعالجها معالجة علمية خاصة . أما سمنر فقد كشف عن الإرتباط بين تضامن الجماعة الداخلى وعداوتها للجماعات الأخرى ، بحيث أصبح هذا الإرتباط بعد ذلك أساساً معروفاً فى علم الإجتماع .

أما التعارض المنطقى بين التعاون والعداوة فيتبدى فى عمليتين أساسيتين أخريين هما : **المنافسة** ، **والصراع** . وقد تتشابك عناصر كل من التعاون والصراع إلى الدرجة التى يصبح معها استخدام مفهوم « العمليات المتشابكة » أمراً لامفر منه .

وبالإضافة إلى هذه العمليات الأساسية ، يمكننا ملاحظة عدد من العمليات الإجتماعية الثانوية . ولقد اهتم بعض الدارسين من أمثال زيمل ، والايكولوجيين الإجتماعيين بدراسة هذه العمليات الأساسية ، بينما لم تتطور دراسة العمليات الثانوية بشكل واضح .

سادساً : أما الموضوع الثالث من موضوعات الدراسة السوسيولوجية فهو **الثقافة** ، التى يمكن تعريفها بأنها الكل الذى يتألف من قوالب التفكير والعمل فى مجتمع معين (يلاحظ أن معنى الثقافة قد يضيق عن ذلك كما هو الحال من كتابات ماكيفر وبارسونز) .

وترتبط كل عناصر الثقافة فيما بينها ارتباطاً وظيفياً ، بمعنى أن العناصر

الثقافية تتكامل فى شكل أنساق ، بالرغم من أن هذا التكامل – كما ذهب سوروكين والوظيفيون المعتدلون من أمثال ميرتون – لايتحقق أبداً فى صورته الكاملة .

أما المحددات العديدة للثقافة التى تشمل فيما تشمل المناخ ، والتربة ، والكثافة السكانية ، ومستوى التقدم التكنولوجى ، و « الجيرة » ، فترتبط فيما بينها لتسهم فى النهاية فى تشكيل الثقافة السائدة فى المجتمع . وإذن فليس هناك محدد واحد للثقافة يمكن أن يلعب الدور الرئيسى فى تشكيلها . والواقع أن وجهة النظر هذه تمثل تحولا حاسماً عن الأفكار التى سادت خلال أوائل هذا القرن . فلقد اختفت وجهات النظر السوسيولوجية الواحدية التى تفسر بعامل واحد ، سواء كان هذا العامل اقتصاديا أو عرقيا (سلاليا) ، أو جغرافيا ؛ أو ديموجرافيا ؛ بحيث أصبحت الغالبية العظمى من علماء الإجتماع الآن يوافقون على أن أغلب هذه العوامل تعتبر عوامل أساسية تلعب أدواراً محددة فى تشكيل الثقافة وتطورها ، وأن العلاقة بين هذه العوامل تتخذ شكل تفاعل معقد . ونود أن نشير هنا إلى أن العامل الإيكولوجى قد أضيف الآن إلى المحددات العديدة للثقافة التى أكدها علماء اجتماع القرن التاسع عشر .

بيد أن التسليم بوجود هذه المحددات المختلفة ، لايعنى أن ثمة حتمية محددة فى الحياة الإجتماعية . فالمجتمعات تمتلك قدراً كبيراً من الحرية ، بالرغم من أن الإختيار داخل هذا القدر من الحرية محدود . فالإختيار الذى يتم خلال مراحل مبكرة من تطور الثقافة يكون قريباً من نطاق الحرية ، إذا ما قورن بالاختيار الذى يتم فى مراحل تالية . كما قد يقترب الإختيار المتعلق بجانب معين من الثقافة من نطاق الحرية المتعلق ببعض الجوانب الثقافية الأخرى .

وتمثل السمات المكونة للثقافة أدوات أو وسائل لإشباع حاجات أعضاء المجتمع الكبير ، والجماعات المختلفة التى يشتمل عليها ؛ تلك الحاجات

المقررة اجتماعيا وثقافيا (هذا على الرغم من أن ميرتون وآخرين قد أكدوا أن البحث يمكن أن يكشف عن سمات معينة قد تكون غير وظيفية أو معوقة وظيفيا) .

ولقد أكد علماء الإجتماع أن هناك ضرباً من التفاعل الدائرى بين الفرد وثقافته (ومجتمعه أيضاً) ، وأن شخصية الفرد تتشكل من خلال ثقافة المجتمع الذى ينتمى إليه . وهذا التشكل يتم عن طريق الهيئات والمنظمات التى تتولى عملية التنشئة الإجتماعية ، والتى تعتبر الأسرة أبرزها . والملاحظ أن أغلب الثقافات — إن لم تكن كلها — تترك للفرد قدراً معيناً من الحرية والمبادءة . واستناداً إلى هذا القدر من الحرية ، يأتى الأشخاص أفعالا قد تؤدى إلى تغيرات فى الثقافة .

سابعاً : إن التغير فى الثقافة وفى البناء الإجتماعى ، يشكل الميدان الرابع من ميادين الدراسة الأساسية المتطورة فى علم الإجتماع . أما الميكانزمات الأساسية للتغير الإجتماعى والثقافى فقد عرفت منذ أن أوضحها تارد ، حيث تتألف من ثلاث عمليات متتالية هى : الإختراع ، ثم القبول ، وأخيراً الانتشار . وبالإضافة إلى ذلك هناك عدد من القضايا الجزئية المتعلقة بظروف الإختراع وقبوله وانتشاره . وهذه القضايا تتعلق بالميدان العام لعلم الإجتماع المعاصر والأنثربولوجيا الثقافية .

ومن الممكن تعريف الثقافة بأنها تراكم الإختراعات سواء كانت تكنولوجية ، أو أيديولوجية ، أو اجتماعية . ويتم هذا التراكم فى كل مجتمع بطريقة انتقائية ، بحيث يتخذ فى النهاية طابعاً فريداً ، وبحيث لا يشبه تماماً التراكمات التى حدثت فى مجتمعات أخرى . وهذا هو ما يبرر القول بأن لكل ثقافة **طابعها الخاص** ، ولكل إنسان شخصيته الفريدة .

ومن المؤكد أنه ليس ثمة اتفاق عام بين العلماء بشأن موضوع الانتظام الذى يميز الاتجاهات البعيدة المدى فى التغير الاجتماعى والثقافى . بيد أن ذلك لا يمنعنا من الإشارة إلى نقطة معينة بالذات حققت قدراً ملحوظاً من

الاستقرار أو الاتفاق. تلك التى تتمثل فى النزعة التطورية القديمة التى تطلبت دراسة عملية أساسية لا تُرد : هى المراحل الحتمية أو المحددة سلفاً . فلقد اختفت هذه النزعة من المؤلفات السوسيولوجية : لتحل محلها وجهات نظر أخرى عبر عنها عدد كبير من علماء الاجتماع ، بحيث يمكن تلخيصها على النحو التالى : إن الجوانب التكنولوجية والاقتصادية من الثقافة تتطور وفقاً لنمط من التراكم تواجهه بعض العقبات. أما الجوانب الأخرى من الثقافة ، خاصة الفكرية والجمالية منها : فتخضع لتحولات كمية فى اتجاه صاعد وهابط ، كما تخضع لتحولات كيفية تؤثر على طابعها . ومن الجدير بالذكر أن سوروكين وألفرد ڤيبر قد صاغا هذا التعميم . وذلك على النحو الذى أوضحناه فى الفصل العشرين .

وإذا كانت الصياغات التى أشرنا إليها فى هذا الفصل لا تصل إلى حد تشكيل نظرية سوسيولوجية متكاملة ، إلا أنها تمثل **إطاراً أو مجالا للاتفاق** ، يضم وجهات نظر أغلب علماء الاجتماع المعاصرين البارزين . وإذن فهو يمثل فقط الرأى الغالب الذى لا تقره أقليات معينة ، بالرغم من تأثير هذه الأقليات فى بعض الأحيان .

ولقد لاحظ بعض الدارسين فى علم الاجتماع أن ثمة **مجالا للاتفاق أو الإلتقاء** بين الاتجاهات المختلفة السائدة فى هذا العلم . ففى مقال لنا نشر فى سنة ١٩٥٠ ، أشرنا إلى هذه الفكرة[١]. وفى سنة ١٩٥٥ كرر چورج لندبرج ذلك ، حينما ذكر أن هناك « كثيراً من الدارسين لم يدركوا أن الالتقاء . . . فى وجهات النظر الذى حدث مؤخراً لم يكن سهل التحقيق أو التصور »[٢]. ثم أوضح لندبرج بعد ذلك أن هذا « الالتقاء » قد تم من

(١) N.S. Timasheff, "Sociological Theory Today" American Catholic Sociological Review, vol.I1 (1950).

(٢) G.A. Lundberg, "The Natural Science Trend in Sociology", American Journal of Sociology, 61 (1955), 191—202; see also "Some Convergence in Sociological Theory," American Journal of Socoiology, 62 (1956), 321—27

خلال القضايا التى قدمها كل من الوضعيين المحدثين (وخاصة القضايا التى قدمها لندبرج ودود)، والوظيفيين (خاصة ميرتون)، وعلماء الاجتماع الذين تأثروا بنظريات بارسونز. ولقد أعلن كل من ميرتون وبارسونز أنهما خلال جانب من الفترة التى قضياها فى البحث، ظلا يسعيان إلى مقارنة ما انتهيا إليه بما انتهى إليه الوضعيون المحدثون. كذلك كان لندبرج حريصاً على إيجاد أساس مشترك يستطيع أن يحسم الخلاف الذى نشأ بينه وبين خصمه البارز الدارس الكاثوليكى بول فيرفى [٣]. فلقد كان الخلاف بينهما - كما قال لندبرج - راجعاً إلى فكرة قبول أو معارضة «العقل»، التى هى مشابهة لمفهوم الفلوجستون عند لندبرج، وليس عند فيرفى.

وهناك أمثلة أخرى تستطيع أن تبرز حركة الالتقاء هذه. فلقد بذلت محاولة واحدة على الأقل للتحقق من الفروض التى قدمها چورج هومانز، وتوسيع نطاق الاستدلال الرياضى فى هذا التحقق [٤]. ومن ناحية أخرى أكد لندبرج أن بارسونز وبيلز قد قدما أربعة «قوانين» للفعل الاجتماعى، تشبه ثلاثة منها ثلاثة قوانين فى الميكانيكا الكلاسيكية. ومن الواضح أن العمل الذى قدمه كل من بارسونز وبيلز يتسق بوضوح مع «اتجاه العلوم الطبيعية فى علم الاجتماع».

بيد أننا يجب أن ننظر إلى هذه الاتجاهات بحذر. فإذا كان ثمة «مجالا للاتفاق»، فإن ذلك لا يمنع من وجود فروق واختلافات فى عرض النتائج الأساسية. فالميادين الأساسية الأربع للدراسة السوسيولوجية - التى أشرنا إليها - وتقسيماتها الفرعية، تشكل نسقاً متكاملا، بحيث يصبح أى فهم دقيق وعميق لأى جزء من هذا النسق عسيراً دون فهم الأجزاء الأخرى؛ وإن كان ذلك لا يمنع من تأكيد بعض جوانب أو أجزاء هذا النسق على

(٣) G.A. Lundberg, The Scope and Method of Sociology (New York: Harper, 1953).

(٤) Herbert Simon, "A Formal Theory of Interaction in Social Groups", American Sociological Review, Vol. 17 (1952).

حساب جوانب أو أجزاء أخرى مثل الجانب التفاعلى (الدينامى) ، أو المعيارى أو الوظيفى ، أو تأكيد الارتباط بين اثنين من هذه الجوانب الثلاث. ومن الممكن أن نبدأ بالثقافة باعتبارها مفهوما أساسيا ، كما يفعل كثير من الأنثربولوجيين، لكن هذا الاتجاه قد يؤدى للوهلة الأولى إلى ظهور اختلافات — ولو ضئيلة — فى النظرية السوسيولوجية ، ومما يهون من ذلك أننا نستطيع — دون صعوبة كبيرة — التوفيق بينها .

هذا ولا يزال الخلط بين مصطلحات علم الاجتماع واضحاً . فقد يستخدم مصطلح واحد للإشارة إلى جوانب أو مظاهر مختلفة من الواقع الاجتماعى والثقافى . والواقع أن هذا الخلط فى المصطلحات قد يوجد فى كتابات العالم الواحد، فضلا عن أن المفاهيم نادراً ما تحدد وتعرف وفقاً للمتطلبات المنطقية . لذلك فإن من العسير فى كثير من الأحيان أن نقرر ما إذا كان الباحث يقدم تعريفاً لكى يستخدمه كأداة لتحديد الظواهر الاجتماعية وتحليلها ، أم أنه يحدد أو يشخص خواص ظواهر حددها بالفعل باحث آخر. ومع ذلك كله فباستطاعتنا أن نتغلب على هذه المشكلات. أما المشكلة الخطيرة فعلا ، فهى الخلاف حول المناهج . فالمحقق أن النزاع الذى احتدم بين علماء القياس الكمى ومناوئيهم ، والخلاف الذى نشأ بين السلوكيين وأعدائهم ، لم يحسما بعد . ويتجلى هذا الموقف فى المشكلات المتعلقة بالتعريفات الإجرائية ومنهج الفهم الذاتى عند ڤيبر ، وبالرغم من خطورة هذه المشكلة ، إلا أنها لا تستعصى على الحل .

ولم يعد هناك الآن سوى عدد قليل جداً من علماء الاجتماع ينكر الاستعانة بالعد، والقياس، والأساليب الإحصائية المنقحة باعتبارها أدوات هامة فى البحث ، خاصة إذا ما استخدمت استخداماً معقولا . كما أن علماء القياس الكمى المعاصرين — باستثناء عدد قليل منهم — قد أصبحوا يوافقون أيضاً على أن المعادلات الرياضية أو معاملات الارتباط لم تعد فى ذاتها الهدف النهائى للبحث. ففى العلوم الاجتماعية — كما هو الحال فى العلوم

الطبيعية — يجب أن يكون الباحث قادراً على تفسير النتائج التى يتوصل إليها . وهنا نعتقد أن التحليل الرائع الذى قدمه ماكس ڤيبر لمستوى السببية، والفهم على مستوى المعنى ، يستطيع أن يقوم بمهمة توفيقية ، إذا ما فهم فهماً متعمقاً ، واتسع نطاق انتشاره .

كذلك لم يعد هناك سوى عدد قليل من علماء الاجتماع ينكر أهمية التفسيرات السلوكية للأفعال الإنسانية ، بل لقد أوضح بعضهم أهميتها بالنسبة لعلم الاجتماع . غير أننا نلاحظ اليوم أن قلة قليلة من علماء الاجتماع لا توافق على القضية التى مؤداها ؛ أنه من خلال عملية الاتصال الرمزى، تنشأ حالات عقلية تتبادل التأثير والتأثر ، وهى نقطة أوضحها زنانيكى . وحينما نستطيع أن ندرس هذه الحالات العقلية دراسة سوسيولوجية ، وأن نعبر عنها بوضوح فى شكل لفظى ، فإنه سيكون من السخف حينئذ أن نتذرع بحجة النزعة السلوكية .

أما النزعة الإجرائية المتطرفة فلقد ضعفت الآن ضعفاً شديداً ، بحيث أصبح كثير من علماء الاجتماع يوافقون على أن التعريفات السوسيولوجية يجب أن تصاغ بطريقة إجرائية معتدلة، بمعنى أن توضح السمات التى يمكن ملاحظتها ودراستها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة « المؤشرات » ، وذلك إما على مستوى السلوك أو على مستوى الاستبطان .

ويبدو لنا أنه إذا ما توافرت الإرادة القوية ، والجهد المتواصل ؛ فإنه يمكن فى المستقبل القريب جدا صياغة نظرية سوسيولوجية تلقى قبول عدد كبير من علماء الاجتماع . بيد أن ذلك لا يعنى أنه سيأتى يوم يتفق فيه كل علماء الاجتماع . إن هذا الموقف لم يحدث قط فى تاريخ العلوم الطبيعية، بل إنه موقف غير مرغوب فيه فى أى علم من العلوم . إن أقصى ما نطمح إليه هو ألا يكون الوقت الذى يمكن أن يتحدث فيه علماء الاجتماع بلغة واحدة ، ويتناقشون فى إطار واحد وقتا بعيداً ، لأن هذه النقطة تعد مطلباً حيوياً لأى علم من العلوم .

وبالرغم من أن علم الاجتماع النظرى لم يصبح بعد علماً كامل النضوج ، إلا أنه قد حقق حتى الآن قدراً كافياً من التقدم ، بحيث أصبح أساساً هاما للبحث فى الميادين المتخصصة . إذا ما قورن بما كان عليه قبل خمسين أو ستين عاماً . لقد ظهرت تخصصات جديدة مثل علم الاجتماع المعرفى ، وعلم الاجتماع الدينى ، وعلم الاجتماع القانونى ، وعلم اجتماع التنظيمات ، وعلم الاجتماع الصناعى . والواقع أن هذه التخصصات ظهرت كفروع لعلم الاجتماع ، بحيث يمكن القول بأنها ليست فروعاً جديدة ، كما أن هذه العلوم الاجتماعية الفرعية تشهد على توافر إطار أساسى من المفاهيم ، وقبول معين لوجهة نظر عامة ، وهذا منظور يبشر فى حد ذاته بالخير . ونستطيع أن نضيف إلى ذلك كله أن التخصصات ترتبط فيما بينها فى إطار النظرية السوسيولوجية .

وهناك أيضا موضع آخر للالتقاء ، ظهر من خلال دراسة الحركات المتعددة الأشكال التى سادت علم الاجتماع منذ سنة ١٩٢٥ تقريباً . فثمة « مدارس » عديدة (مثل الايكولوجيا البشرية) ظهرت فى فترة مبكرة ، ولكنها لم تحيَ سوى فترة قصيرة . كذلك نجد الوضعية المحدثة التى سيطرت على علم الاجتماع خلال الأربعينيات وأوائل الخمسينيات تفقد هذه السيطرة ، بالرغم من استمرار الاستعانة بأدوات القياس الكمى . ولعل ذلك يفسر لنا ظاهرة عدم وجود خلفاء حقيقيين للندبرج ، بحيث لا نجد عالم اجتماع قد حاول أن يضيف من بعده إضافات جوهرية إلى الأسس التى ارتكزت عليها نظريته . بل إن دود نفسه قد تراجع عن كثير مما ذهب إليه ، فضلا عن أن الوضعيين المحدثين الآخرين كانوا مجرد مقلدين .

كذلك ظهرت اتجاهات أو مدارس مختلفة ، تؤكد أهمية علم الاجتماع النظرى وسيادته . ولقد حدث ذلك بظهور بعض علماء الاجتماع النظريين المحدثين البارزين من أمثال بيتر بلاو ، وجورج هومانز ، وتشارلز لوميز (يلاحظ أننا نشير هنا فقط إلى الدارسين الذين ناقشنا وجهات نظرهم

فى هذا الكتاب) ، الذين قدموا إسهاماتهم بنفس الأسلوب الفكرى الذى اتبعه النظريون القدامى نسبيا من أمثال سوروكين ، وماكيفر ، وبارسونز . أما روبرت ميرتون ، فعلى الرغم من أن أكثر أعماله تدور حول « تقنين » المعرفة السوسيولوجية ، وتقويم الإسهامات النظرية التى قدمها علماء آخرون ، إلا أن كتاباته — التى ذاعت وانتشرت — تتميز عموماً بالسيولة والأناقة ؛ لذلك يمكننا القول إن لديه من الإسهامات ما يؤهله لأن يكون عالماً اجتماعيا نظريا أصيلا . ومن الدعائم التى استند إليها علم الاجتماع النظرى فى استمراره ، تلك المؤلفات العديدة التى اقتفت أثر الاتجاه الوظيفى . فلقد أسهم أصحاب هذه المؤلفات من أمثال كوهن ، ووليام جود ، وروبين وليامز فى توضيح بعض الملامح الأساسية لهذا الاتجاه النظرى . وأخيراً نلاحظ أن مدرسة القياس الاجتماعى ، واتجاه الدراسة السوسيولوجية للجماعات الصغيرة (الميكروسوسيولوجيا) قد قدمـــا — من خلال تأكيدهما لنظرية الجماعة الصغيرة — إضافة هامة لعلم الاجتماع النظرى .

والواقع أن علم الاجتماع النظرى برغم تقدمه الكبير خلال السنوات الأخيرة ، لم يقو على تحدى علم الاجتماع التاريخى . غير أننا نعتقد أن هذين الاتجاهين يرتبطان فيما بينهما ارتباطاً لا فكاك منه . فحينما يهتم علم الاجتماع النظرى بدراسة العلاقات الاجتماعية البنائية والتفاعل ، فإنه بذلك يكمل مهمة علم الاجتماع التاريخى المتمثلة فى تحليل العمليات والتغير . ويبدو هذا الارتباط والتساند واضحاً إذا ما أدركنا أن الإسهامات النظرية الهامة التى قدمها كبار العلماء من أمثال سوروكين ، وبارسونز ، وماكيفر ، قد قُدمت لكل من ميدانى الدراسة ، وذلك على النحو الذى أوضحناه فى الفصلين الثامن عشر والعشرين (ونستطيع أن نضيف إلى ذلك أن ويلبرت مور — الذى ناقشنا بعض آرائه فى نطاق علم الاجتماع التاريخى — يعد ممثلا بارزاً للتحليل النظرى) .

أما علم الاجتماع الفلسفى — الذى خصصنا له الفصل الحادى والعشرين

بأكمله – فلاشك أنه سيستمر جزء من علماء الاجتماع ، وإن كان سيظل خارج نطاق اهتماماته المحورية . والواقع أن كل العلوم تعرف دارسين ذوى عقول فلسفية ، كما يتبدى ذلك فى إسهاماتهم .

ونستطيع فى النهاية أن نقدم ملاحظتين تعكسان وجهتى نظر شخصية ، وترتبطان فى الوقت ذاته بالوضع الحالى لعلم الاجتماع : الأولى تمثل تعليقاً على قضية « النزعة العلمية ودراسة الإنسان » وما يرتبط بذلك من قياس كمى ؛ والثانية تمثل مناقشة حديثة للاتجاهات السوسيولوجية عند بيتريم سوروكين .

هناك مشكلة أساسية تواجه من يحاول دراسة الوضع الراهن للنظرية السوسيولوجية ، تتمثل فى السؤال الذى يفرض نفسه دائماً وهو : هل استطاع العلماء الطبيعيون أن ينتزعوا بالفعل ميدان علم الاجتماع من علماء الاجتماع ذوى الاتجاهات الإنسانية ؟ لعل الإجابة الصريحة الواضحة على هذا السؤال تتمثل فى ارتباط علم الاجتماع بالقياس الكمى. فالملاحظ الآن أن الغالبيه العظمى من الأعمال والإسهامات المنشورة فى الدوريات السوسيولوجية قد أصبحت تعتمد اعتماداً أساسيا على البيانات الكمية والتحليلات الإحصائية (ولا شك أن هذا الاتجاه قد أصبح يميز رسائل الدكتوراه ، بل وحتى البحوث التدريبية التى يقدمها طلبة الجامعات) . ومن المؤكد أن بعضاً من هذه الدراسات قد ساعد بالفعل على وجود ضرب من تراكم المعرفة السوسيولوجية ، كما أفاد من اختبار الفروض المشتقة من النظريات سواء كانت نظريات عامة أو متخصصة . وهناك دراسات أخرى اتجهت اتجاهاً كميا خالصا ، مبررة ذلك بأن أى علم حقيقى لابد وأن يعتمد بصفة أســاسية على الرياضيات . لكننا نعتقد أن هذا الاتجاه لا يمثل سوى واجهة علمية . إن تحويل الملاحظات والشواهد إلى صيغ رقمية أو كمية كمعاملات الارتباط ، والتحليل العاملى ، والأساليب الإحصائية الأخرى ، ليس سوى جزء أو جانب مفيد فى عملية نمو البحث فى كثير من العلوم بما فى ذلك علم الاجتماع . وما يحدث فى الغالب هو أن هذه البيانات الكمية وهذه الأدوات البحثية

تخدم هدفا شكليا أكثر مما تؤدى وظيفة علمية . والواقع أن تراكم البيانات والمعالجة الإحصائية الماهرة لا يقدمان للعلم إلا القليل ، بل وقد لا يسهمان على الإطلاق ، إن لم تكن الأسس والقواعد النظرية قد استقرت . وهذا يتطلب توافر معرفة، وفهما، وتخيلا خلاقاً . وهذه قدرات ومهارات لا يمتلكها إلا القليل من الباحثين . ولقد أشرنا فى كتابنا هذا إلى الإسهامات التى قدمتها عينة كبيرة من علماء الاجتماع المبدعين نظريا .

وفى ختام هذا الكتاب ؛ يجدر بنا أن نشير إلى تنبؤ مرتكز على فرض معقول ؛ ذلك الذى قدمه بيتريم سوروكين فى أحدث مؤلفاته وهو « النظريات السوسيولوجية فى عالم اليوم » Sociological Theories of Today . فلقد قدم فرضا مؤداه أن العلوم النظرية تتطور وفقا لنمط من التحولات ، تلك التى اعتبرها سوروكين – كما أشرنا فى الفصل العشرين – تميز التغيرات البعيدة المدى التى تطرأ على الأنساق الاجتماعية الثقافية الكلية . فعلم الاجتماع النظرى ظهر تاريخيا كضرب من التأمل حول القوانين العامة التى تحكم الديناميات الاجتماعية والثقافية . ويتجلى ذلك فى الأطر النظرية الواسعة التى قدمها أوجيست كونت ، وهيربرت سبنسر ، ولستر وارد وآخرون . وفى القرن العشرين ، حدث أن أغلب علماء الاجتماع خاصة فى الأقطار التى تنطق الإنجليزية ، قد حولوا اهتمامهم إلى دراسة مشكلات أقل طموحاً ، مع التركيز على جمع بيانات واقعية حول الحياة الاجتماعية ؛ وهذه مرحلة وصلت إلى ذروتها فى ثلاثينيات هذا القرن . ثم ظهر فى السنوات الأخيرة مطلب أو ضرورة سوسيولوجية تمثلت فى التركيز على التعميمات الواسعة والأطر أو الأنساق النظرية . وهذا اتجاه – وفقاً لما ذهب إليه سوروكين – قد يستمر لفترة ما . ويتنبأ سوروكين بأن الجيل التالى من علماء الاجتماع سوف يهتم بصياغة قوانين عامة تحكم الاستاتيكا والديناميكا الاجتماعية ، وذلك بالاستناد إلى البيانات الكثيرة المتناثرة التى تم الحصول عليها .

ويبدو أن هذا التنبؤ سيكون صادقاً ؛ وإن كان ليس هناك تأكد من أن مستقبل علم الاجتماع المتمثل فى قوانين تطور النظرية ، سيكون مرتكزاً على أساس دراسة متعمقة. وعلى ذلك يمكننا القول إن التقسيم الحالىلعلم الاجتماع إلى « معسكرين » : أحدهما يرتكز على جمع البيانات الواقعية ومعالجتها ، والآخر يستند إلى الاستعانة بهذه البيانات من أجل صياغة نظرية عامة ، مثل هذا التقسيم سيظل قائماً .

ملاحق

ملحق رقم (١)

قراءات مقترحة

الهدف من القراءات التالية هو مساعدة الطالب على اختيار وانتقاء أعمال رواد علم الاجتماع ، التى لا تزال حتى الآن تحتفظ بأهميتها . وسنعرض أيضا لبعض المصادر الثانوية التى تمثل مسوحاً أو عروضاً هامة ، وكذلك تلك التى تتضمن انتقادات أساسية ، بالإضافة إلى المصادر التى تتوافر فيها هاتان الخاصيتان . ويلاحظ أننا لن نشير فى هذا الملحق إلى الأعمال التى درسناها وناقشناها فى متون الكتاب ؛ إلا إذا استثنينا الحالة التى يكون فيها المؤلف الواحد قد قدم إسهامات متعددة . وفى هذه الحالة سنكتفى بتنبيه الطالب بقراءة بعض أعماله . ونود أن نلفت النظر إلى أنه خلال السنوات القليلة الماضية ، ظهر عدد من هذه المصادر فى الطبعات الشعبية .

الفصل الثانى (كونت)

تتيح لنا الترجمة المختصرة التى قدمها مارتينيو Martineau لكتاب كونت **الفلسفة الوضعية** Positive Philosophy فهماً للنسق الفكرى الذى أقامه الأب المؤسس لعلم الاجتماع . وأهم المؤلفات التى عرضت لنظريات كونت ما يلى :

D. Caird, *The Social Philosophy and Religion of Comte* (1885); J.S. Mill, *The Positive Philosophy of Comte* (1887); L. Lévy - Bruhl, *The Philosophy of Comte* (1903).

وهناك أيضا مقالات معاصرة عديدة ، تضمنت تقويما لأعمال كونت نذكر منها :

Mac Quilkin De Grange, "Comt's Sociologies", *Am. Soc., Rev*; vol.4 (1939);

F. Von Hayek, "The Counter - revolution of Science" *Economica* (1941); R. A. Nisbet, 'The French Revolution and the Rise of Sociology in France" *Am. Jour. Soc*; vol. 49 (1943) ; N.S. Timasheff, 'Comte in Retrospect", *Am. Cath. Soc. Rev*; vol. 13 (1952).

الفصل الثالث (سبنسر)

على الطالب المهتم بنظريات سبنسر أن يطالع مؤلفه المبادئ الأولى The First Principles ، وأن يقرأ أيضاً إما مؤلفه دراسة علم الاجتماع The Study of Sociology أو بعض أجزاء من مؤلفه مبادئ علم الاجتماع Principles of Sociology . وتوضح السيرة الذاتية (١٩٠٤) Autobiography التي كتبها الأب الثاني المؤسس لعلم الاجتماع نشأة آرائه ونظرياته . ونوصي الدارس بقراءة المصادر الثانوية التالية :

W.H.Hudson, *An Introduction to the Philosophy of H.Spencer* (1894); J. Royce, *Herbert Spencer, an Estimate and Review* (1904); H. Macpherson, *Spencer and Spencerism* (1900); H. Elliot, *Herbert Spencer* (1916); J. Rumney, *Herbert Spencer's Sociology* (1934); R.Hofstadter, *Social Darwinism in American Thought* (1944), pp. 18 - 36, T. Parsons, Introduction, Ann Arbor paperback edition of Spencer's *The Study of Sociology* (1961).

الفصل الرابع (رواد آخرون)

يمكن التعرف على أعمال الرواد الذين لا نعتبرهم « آباء مؤسسين » بقراءة الدراسات التالية . فيما يتعلق بكتيليه انظر :

A. Quételet, *Essay of Social Physics*; and F.H. Hankins, *Quételet as Statistician* (1908).

وفيما يتعلق بلوبلاى ، يلاحظ أن زيمرمان قد ترجم أجزاء من كتابه العمال الأوربيون European Workers وظهر في مؤلفه الأسرة والمجتمع Family

انظر أيضاً الفصل الذى . and Society (1935), pp. 359 595.
خصصه سوروكين عن لوبلاى فى مؤلفه النظريات السوسيولوجية المعاصرة
Contemporary Sociological Theories.

ولمزيد من التعرف على الماركسية يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :
F.Engels, *The Origin of the Family,Private Property and the State*; N. Bukharin, *Historical Materialism*; M. Bober, *Karl Marx' Interpretation of History* (1948); T.B. Bottomore and M. Ruben, eds; *Karl Marx : Selected Writings in Sociology and Social Philosophy* (1956).

وللتعرف أيضا على آراء مورجان وتايلور انظر :
R. Lowie, *History of Ethnological Theory* (1937), pp. 54 - 85.

أما المصادر التالية فتتيح مزيداً من الفهم لوجهات نظر بكل :
H.T.Buckle, *History of Civilization in England*; M.Robertson, *Buckle and his Critic* (1885); A.H. Huth, *Life and Writings of Buckle* (1887).

وفيما يتعلق بدانليفسكى يمكن الرجوع إلى الفصل الذى خصصه سوروكين عنه فى مؤلفه **فلسفات اجتماعية فى عصر متأزم** Social Philosophies of an Age of Crisis (1950), pp. 49 - 71.

الفصل الخامس (الداروينية الاجتماعية)

يلاحظ أن مؤلف باجوت **الفيزياء والسياسة** Physics and Politics مؤلف صغير الحجم ، سهل القراءة . وللتعرف على تقويم أعماله انظر :
J.Lichtenberger, *The Development of Sociological Theory*(1923), pp. 279 - 84; Floyed House, *The Development of Sociology* (1936), pp. 160 - 63.

ولمزيد من الاطلاع على أفكار جمبلوفتش، يتعين قراءة مؤلفه الموجز فى **علم الاجتماع** Outline of Sociology ، وانظر أيضا : Lictenberger, op. cit;

432 - 53 and House, op. cit; pp.163 - 74. وللتعرف على أعمال جمبلوفتش التى لم تترجم بعد إلى الإنجليزية ، يمكن الرجوع إلى مؤلف سمول **علم الاجتماع العام** General Sociology ، حيث يتضمن الفصلان الثانى عشر والسابع والعشرون أجزاء كبيرة من الأعمال الرئيسية للعالم النمساوى ؛ كما يتضمن المؤلف أيضاً النظريات التى قدمها سمول . انظر أيضا : Lichtenberger, op. cit; pp. 453 - 64 and House, op. cit; pp. 174 - 77.

ويعد مؤلف سمنر **الطرق الشعبية** Folkways من المؤلفات الكلاسيكية فى علم الاجتماع . ومع ذلك فمن الممكن الاكتفاء بقراءة الفصلين الأولين منه وبعض الفصول القليلة التى خصصها لدراسة بعض الطرق الشعبية ! (وهذا يتوقف بالطبع على اهتمامات الطالب وأهدافه) . انظر أيضاً :

H.E. Starr, *W.G. Sumner*(1925); A.G. Keller, *Reminiscenes of W.G.Sumner* (1933); C.H. Page, *Class and American Sociology* (1940), pp. 73 - 110; and Hofstadter, op. cit; pp. 37 - 51.

الفصل السادس (النزعة التطورية السيكولوجية)

من مؤلفات لستر وارد التى كتبت بعناية شديدة مؤلفه **علم الاجتماع الديناميكى** Dynamic Sociology ، وإن كان كتابه **علم الاجتماع النظرى (الخالص)** Pure Sociology يمثل أعظم كتبه نضجاً . وللتعرف على أعمال وارد يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

E.P.Cape, *Lester Ward,a Personal Sketch* (1922); C.Wood, *The Substance of the Sociology of Lester Ward* (1930); S. Chugerman, *Lester Ward, the American Aristotle* (1939); Page,op. cit; pp. 29 - 69; Hofstadter, op. cit, pp. 52 - 67.

أما مؤلف چيدنجز **مبادئ علم الاجتماع** Principles of Sociology فتنطوى قراءته على فائدة محققة . انظر أيضاً :

H.Odum, ed: *American Masters of Sociology* (1927), pp. 191 - 228; Page, op. cit; pp. 145 - 80.

الفصل السابع (الاتجاهات التطورية الأخرى والنزعة العضوية)

من الأعمال التى تنتمى إلى المدارس التطورية الثانوية ، نجد مؤلف ڤيبلن **نظرية طبقة الأعيان** Theory of the Leisure Class ؛ الذى لا يزال حتى الآن يحتل مكانة بارزة . ولمزيد من فهم أعمال ڤيبلن انظر :

Louis Schneider, *The Freudian Psychology and Veblen's Social Theory* (1948); David Riesman, *Thorstein Veblen* (1953); Odum, op. cit; pp. 231 - 70.

ولمزيد من التعرف على آراء كوست يمكن الرجوع إلى مؤلف سوروكين **النظريات السوسيولوجية المعاصرة** ، ص ص ٣٥٩ — ٣٧٠ . كما يمكن الرجوع إلى لختنبرجر ، المرجع السابق الذكر ، ص ص ٢٨٧ — ٢٩١ ؛ وذلك للحصول على تفصيلات أكثر لآراء كيد .

أما أغلب أعمال العضويين ، فقد ظهرت باللغتين الفرنسية والألمانية . والذين ينطقون الألمانية يمكنهم معرفة المزيد عن شافل بالرجوع إلى المصدر التالى :

A. Ith, *Die Grundlinien der Gesellshaftslehre A. Schäffle's* (1926).

وللتعرف على أفكار ليلنفيلد يمكن الرجوع إلى مؤلف سوروكين السالف الذكر ، ص ص ٢٠٠ — ٢٠٤ .

وللتعرف أيضا على فوليه يمكن الرجوع إلى المؤلف التالى :

Barnes, *Inroduction to the History of Sociology*, pp. 460 - 70.

الفصل الثامن (بداية علم الاجتماع التحليلى)

يتضمن مؤلف تونيز **مفاهيم أساسية فى علم الاجتماع** Fundamental Concepts of Sociology أهم إسهاماته . انظر أيضا المقال الرائع الذى نشره

هيبيرل Heberle فى كتاب بارنز **مقدمة فى تاريخ علم الاجتماع** ، السابق الإشارة إليه ، ص ص ٢٢٧ — ٢٤٨ .

أما زيمل فقد ترجمت إلى الإنجليزية أجزاء كبيرة من أعماله أهمها :

K. Wolff, trans, *The Sociology of George Simmel* (1950); Simmel, *Conflict and the Web of Group Affiliations*, K. Wolff and R. Bendix, trans (1955).

وللتعرف على ما كتب عن زيمل يمكن الرجوع إلى المصادر التالية :

K. Wolff; *The Sociology of G. Simmel*; N. Spykman, *The Sociological Theory of Simmel* (1925); Heberl's article in Barnes, op. cit; L. Coser, *The Functions of Social Conflict* (1956). ويمثل الكتاب الأخير نظرية حديثة فى الصراع مستندة إلى قضايا عديدة مختارة من أعمال زيمل . أنظر أيضا مؤلف كوزر Coser المعنون **جورج زيمل** Georg Simmel ed; 1965. ؛ حيث يقدم فيه كوزر تقويما لأفكار كل من زيمل ، وتونيز ، ودوركايم ، وهيبيرل ، وسوروكين وآخرين غيرهم . وبالإضافة إلى ذلك نشرت مقالات عن زيمل انظر :

Am. Journ. Soc. vol. 63 (1958) and *Am. Soc. Rev*; vol. 24 (1959).

ومن أعمال تارد التى يتعين قراءتها مؤلفه **قوانين المحاكاة** Laws of Imitation حيث يقدم نظريته بطريقة واضحة جلية . أما كتابه القوانين الاجتماعية Social Laws فيقدم صورة أكثر اكتمالا لنظرياته ككل . انظر أيضا المؤلف الرائع (النادر الوجود للأسف) الذى كتبه م . م . داڤيز Davies والمعنون **جبرييل تارد** Gabriel Tarde (1906) . ويلاحظ أن هذا الكاتب قد أدمج مؤلفه هذا فى مؤلف آخر له نشر بعد ذلك بعنوان **التفسير السيكولوجى للمجتمع** Psychological Interpretation of Socicty (1909).

الفصل التاسع (دوركايم)

من أعمال دوركايم الأساسية التى ترجمت إلى الإنجليزية مؤلفه **قواعد المنهج فى علم الاجتماع** The Rules of Sociological Method . ويعد هذا المؤلف ذا أهمية خاصة بالنسبة للمهتمين بدراسة النظرية السوسيولوجية . أما مؤلفاه **تقسيم العمل الاجتماعى** The Division of Labor in Society **والانتحار** Suicide فيمثلان بحثين ندر أن نعثر على أمثالهما . والواقع أن أعظم وأهم التعليقات التى تناولت أعمال دوركايم قد كتبت باللغة الفرنسية . ولعل خير ممثل لها مؤلف جورفتش **مقالات فى علم الاجتماع** Essais de Sociologie (1936) . وهناك بالإضافة إلى ذلك أعمال ثانوية تناولت أعمال دوركايم بالتحليل والنقد نذكر منها :

A Alpert, *Emile Durkheim and His Sociology*(1939);E.Benoit - Smullian in Barnes, op. cit; pp. 499 - 537; K. Wolff, ed., *Emile Durkheim* (1960); and Nisbet, *Emile Durkheim* (1964). ولقد نشرت بعد ذلك بعض أعمال دوركايم الثانوية ، وهى تمثل فى الغالب محاضرات كان قد ألقاها وأهمها:

Socialism and Saint-Simon (1958); *Pragmatism and Sociology, Sociology and Philosophy* (1953), *Education and Sociology* (1956), and *Moral Education* (1961).

وفضلا عن ذلك نشرت مقالات درست آراء دوركايم ونظرياته . انظر:

Am. Jour. Soc; Vol. 63 (1958) and Am. Soc. Rev; Vol.24 (1959)

الفصل العاشر (النزعة الذاتية الروسية)

للتعرف على دعائم المدرسة الذاتية الروسية ، يمكن الاهتداء بالأعمال التالية :

J. Hecker, *Russian Sociology* (1915) and M.Laserson, "Russian Sociology" in Gurvitch and Moore, eds; *Twentieth Century Sociology* (1946), pp. 678 - 81.

الفصل الحادى عشر (تدهور النزعة التطورية وانبثاق الوضعية المحدثة)

للتعرف على تدهور النزعة التطورية انظر :

A. Goldenweiser in Barnes and Becker,eds;*Contemporary Social Theory*(1940) pp. 437 - 90.

ولدراسة تفكير كوفاليفسكى يمكن الرجوع إلى :

N.S. Timasheff in Barnes, op.cit; pp. 614 - 53;and Caster, *The Social Theory of L.T. Hobhouse* (1927).

أما المصدران التاليان فيفيدان فى دراسة وسترمارك :

House, op. cit; pp. 153 - 57 and Mills in Barnes, op. cit; pp. 654 - 67.

وللإحاطة بانبثاق الوضعية المحدثة وخاصة مدرسة جالتون—بيرسون ، نوصى بالرجوع إلى مقال لندبرج Lundberg فى بارنز وبيكر ، المرجع السابق ، ص ص ١٢٥ — ١٣٠ .

الفصل الثانى عشر (كولى وتوماس)

لا تزال الأعمال الرئيسية التى قدمها كولى تحتفظ بحيويتها حتى الآن. وأهمها : **الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعى** Human Nature and the Social Order ، **والتنظيم الاجتماعى** Social Organization ، **والنظرية السوسيولوجية والبحث الاجتماعى** Sociological Theory and Social Research (1930). الذى نشر بعد وفاته . انظر أيضاً :

Page, op. cit, pp.183 - 209;E.Jandy, *Charles Cooley, His Life and Social Theory* (1942); R. Dewey's paper in Barnes, op. cit; pp.833 - 52; and R. Guttman, "Cooley :A Perspective", *Am. Soc. Rev*; Vol. 23 (1958).

ولقد عرض فولكهارت Volkhart فى مؤلفه **السلوك الاجتماعى والشخصية** Social Behavior and Personality, ed. (1951) للإسهامات النظرية التى قدمها توماس . كما تعد مناقشة بلومر Blumer لأعمال توماس مناقشة بالغة

الأهمية. انظر مؤلفه : Critique of Research in the Social Sciences : I(1939)
وانظر أيضا المؤلف الذى خصصه كيمبل يونج Young عن توماس والمعنون :
إسهام وليام إيزاك توماس The Contribution of William Isaac Thomas (1963).

الفصل الثالث عشر (باريتو)

على الدارس أن يقرأ من مؤلف باريتو **العقل والمجتمع** Mind and Society المجلد الأول، والفصل الثانى عشر من المجلد الثالث، والنصف الأخير من المجلد الرابع . ومن المصادر الثانوية المفيدة فى فهم نظريات باريتو وأفكاره نذكر ما يلى :

Sorokin, *Contemporary Sociological Theories*, pp. 37 - 62; L. Henderson, *Pareto's Sociology* (1935); G.Homans and C. Curtis, *An Introduction to Pareto* (1934); M. Ginsberg, "Pareto's General Sociology' (British) *Soc. Rev*; vol. 28 (1936); N.S. Timasheff, "Law in Pareto's Sociology", *Am. Jour. Soc*; vol. 44 (1939); M.S. Handman in S. Rice, *Methods in the Social Sciences* (1931) pp. 139 - 53; A. Bongiorno, "A Study of Pareto's Treatise of General Sociology", *Am. Jour. Soc*; vol.35 (1930),. pp. 349 - 70; W. Stark, "In Search of the True Pareto" *Brit. Jour. Soc.*, vol. 14 (1963).

وانظر أيضا فصلا موجزاً رائعاً فى كتاب نورثروب Northrop المعنون **منطق العلوم والإنسانيات** The Logic of the Sciences and the Humanities (1947),pp. 265 - 72.

ومن الأعمال الحديثة التى أفادت من نظرية باريتو يمكن أن نشير إلى ما يلى :

Homans, *Human Group*; Bottomore, *Elites and Society* (1964); Keller, *Beyond the Ruling Class* (1963).

الفصل الرابع عشر (ماكس ڤيبر)

فيما يلى عرض لبعض أعمال ڤيبر التى ترجمت إلى الإنجليزية :

الأخلاق البروتستانتية وروح الرأسمالية The Protestant Ethic and the Spirit of Capitalism. ، **ومن ماكس ڤيبر : مقالات فى علم الاجتماع** From Max Weber : Essays in Sociology (ويتضمن هذا الكتاب مجموعة من كتاباته ترجمها وحررها هانز جيرث Gerth ورايت ميلز Mills) ، **ونظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى** (وهو يمثل ترجمة لجزء من كتاب ڤيبر **الاقتصاد والمجتمع** Wirtschaft und Gesellschaft قام بها بارسونز وهندرسون) ، **ومناهج البحث فى العلوم الاجتماعية** The Methodology of Social Sciences (1954) (ترجمه وحرره شلز Shils ورينشتاين Rheinstein) . ويعد كتاب نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى ذا أهمية خاصة عند دراسة النظرية السوسيولوجية . كذلك ظهرت مجموعة من كتابات ڤيبر فى المؤلف الذى أعده س . رايت . ميلز Mills والذى صدر فى سنة ١٩٦٣ بعنوان **ماكس ڤيبر** . وتعتبر إسهامات بارسونز بمثابة مصادر ثانوية هامة ، خاصة الجزء الرابع من مؤلفه **نظرية الفعل الاجتماعى** Theory of Social Action (1937) ، وكذلك مقدمته لترجمة كتاب **نظرية التنظيم الاجتماعى والاقتصادى** ، والفصل الذى كتبه فى بارنز ، المرجع السابق ص ص ٢٨٧ — ٣٠٨ . وهناك دراسة حديثة رائعة قدمها بندكس Bendix فى مؤلفه **ماكس ڤيبر : صورة فكرية** Max Weber : An Intellectual Portrait (1960) . كذلك نوصى بقراءة الأعمال التالية :

R.H. Tawney, *Religion and the Rise of Capitalism* (1939); A.Salomon, "Max Weber's Methodology", *Social Research*, vol. 1 (1934); A Salomon," Max Weber's Sociology", *Social Research*, vol. 2 (1935); T. Abel,

"Operation Called Verstehen", Am. Jour. Soc; vol. 54 (1949), pp. pp. 211 - 19; A. Pierce, "Empiricism and the Social Sciences," *Am. Soc. Rev*; vol. 21 (1956); P.Munch, "Empirical Science and Max Weber's Verstehende Soziologie", *Am. Soc. Rev*; vol. 22 (1957).

الفصل الخامس عشر (الوضعية المحدثة وعلم الاجتماع الرياضى)

يمكن التعرف على اتجاه لندبرج النظرى ، إذا ما قرأ مؤلفه **أسس علم الاجتماع** Foundations of Sociology قراءة متعمقة . انظر أيضا مؤلفه الشهير **هل يستطيع العلم أن ينقذنا ؟** Can Science Save us ? (1947). أما مؤلف دود Dodd **أبعاد المجتمع** Dimensions of Society فمؤلف صعب القراءة بالنسبة للكثيرين . ولقد لخص المؤلف (تيماشيف) أفكاره (دود) فى مقالين يمكن الرجوع إليهما وهما :

"Tension Theory of Social Action", *Am. Jour. Soc*; vol. 46(1939), and "A System of Operationally Defined Cencepts for Sociology", *Am. Soc. Rev*; vol. 4 (1939). ولقد وجه شاناس Shanas انتقادات رائعة لأعمال دود . انظر مقاله : "A Critique of Dodd's Dimensions of Society", *Am. Jour. Soc*; vol. 48 (1942).

وللتعرف على وجهات نظر زيف Zipf ، وراشفسكى Rashevsky وهارت Hart ، وتشابين Chapin ، يمكن الرجوع إلى الأعمال المشار إليها فى متون الكتاب . أما من يريد الاطلاع على مؤلف حديث فى علم الاجتماع الرياضى فيمكنه الرجوع إلى مؤلف هيربرت سيمون Simon **نماذج الإنسان** Models of Man (1957) ، حيث لا يزال حتى الآن أفضل ممثل لاتجاه علم الاجتماع الرياضى . وللتعرف على الانتقادات التى وجهت إلى النزعة الإجرائية من الوضعية المحدثة انظر مؤلف بنجامين Benjamin **النزعة الإجرائية** Operationalism (1955). ومن الجدير بالذكر أن سوروكين قدم نقداً قاسياً

للوضعية المحدثة من كل جوانبها وأبعادهـــا في مؤلفـــه **بدع ونقائص** Fads and Foibles (1956) .

الفصل السادس عشر (الإيكولوجيا البشرية)

للتعرف على موضوع دراسة الإيكولوجيا البشرية يمكن الرجوع إلى مؤلف كوين Quinn **الإيكولوجيا البشرية** Human Ecology (1950) ، وكذلك مؤلف هاولى Hawley **الإيكولوجيا البشرية** Human Ecology (1950) . ولقد وجهت انتقادات لها ظهرت في كتاب أليهان Alihan **الإيكولوجيا الاجتماعية** Social Ecology (1938) . ومن المؤلفات الحديثة التي قدمت عرضا شاملا للإيكولوجيا البشرية مؤلف جورج ثيودورسن Theodorson **دراسات في الإيكولوجيا البشرية** Studies in Human Ecology (1961) . كذلك قدم شور Schore عرضا لأسسها النظرية في مؤلفه **الشكل الحضرى : الإيكولوجيا البشرية والديموجرافيا** The Urban Scene : Human Ecology and Demography (1965).

الفصل السابع عشر (الاتجاه الوظيفي)

لمزيد من فهم التحول الهام الذى طرأ على الاتجاه الوظيفي ، يتحتم قراءة مؤلف مالينوفسكى Malinowski **النظرية العلمية للثقافة** Scientific Theory of Culture (1944) . وللتعرف على طرق الإفادة من الاتجاه الوظيفي في الدراسات الواقعية نوصى بقراءة المؤلفات التالية :

Malinowski's *Argonauts of the Western Pacific* (1922); R. Redfield's *The Folk Culture of Yucatan* (1949); or vols. 1 or 3 of W.L. Warner's Yankee City Series : *The Social Life of a Modern Community* (with P.S. Lunt, 1941), and *The Social Systems of American Ethnic Groups* (with L. Srole, 1945).

وللتعرف على مواطن القوة والضعف في الاتجاه الوظيفي يمكن الرجوع إلى الفصل

الأول من كتاب ميرتون **النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعي** Social Theory and Social Structure (1949)، حيث يتضمن تقويماً رائعاً . وللدراسة كفاءة الاتجاه الوظيفى نوصى بقراءة المقالين التاليين :

K. Davis, "The Myth of Functional Analysis", *Am.Soc. Rev*; vol.24 (1959) and G.C. Hawkins, "Bringing Men Back In," *Am. Soc. Rev*; vol. 29, (1964).

الفصل الثامن عشر (علم الاجتماع النظرى)

عرض سوروكين أهم نظرياته فى مؤلفيه **الديناميات الاجتماعية والثقافية** (أربعة مجلدات) .(1947) Social and Cultural Dynamics ، **والمجتمع والثقافة الشخصية** .(1947) Society, Culture and Personality . ونستطيع أن نجد تلخيصاً للكتاب الأول (الديناميات) فى مؤلفه **أزمات عصرنا** Crisis of Our Age (1941) . كما أقر سوروكين التلخيص الرائع لنظرياته الذى ضمنه كويل Cowell كتابه **التاريخ والحضارة والثقافة** History, Civilization and Culture (1952) . ويمكن التعرف بصفة عامة على أعمال سوروكين المبكرة (خلال حياته فى روسيا) بالرجوع إلى المقال التالى : W.W. Isajew, "Pitrim Sorokin's Sistema Sotsiologii : A Summary," *Am. Cath. Soc. Rev*; vol. 17 (1956) . ويعد هذا المقال من المقالات الموثوق بها ، كما أن سوروكين نفسه قد علق عليه تعليقاً موجزاً . وللإحاطة بتقويم نظريات سوروكين ؛ نوصى بالاطلاع على الأعمال التالية :

L.J.Maquet, *The Sociology of Knowledge* (1951), H.Speier in Barnes, op. cit; and R.L. Simpson, "Pitrim Sorokin and His Sociology," *Social Forces*, vol. 32 (1953).

ونستطيع أن نجد أيضاً عرضاً شاملا لأعمال سوروكين فى مؤلف فيليب ألن Allen, **سوروكين فى الميزان** .(1963) Sorokin in Review, ed;

أما آراء بارسرنز حول المشكلات السوسيولوجية المختلفة فقد ضمنها مؤلفاته التالية : — **مقالات فى النظرية السوسيولوجية** Essays in Sociological Theory (1949) **وأوراق عمل فى نظرية الفعل** Working Papers in the Theory of Action (بالاشتراك مع بيلز Bales وشلز Shils ، ١٩٥٣) ، **والبناء والعملية فى المجتمع الحديث** (1960) Structure and Process in Modern Society ، **والبناء الاجتماعى والشخصية** (1964) Social Structure and Personality ومع ذلك فلا يزال مؤلفه **النسق الاجتماعى** (1951) Social System أعظم أعماله النظرية نضجاً . وللتعرف على أهم الانتقادات التى وجهت إلى الإسهام النظرى الذى قدمه بارسونز يمكن الرجوع إلى الأعمال التالية :

G.E.Swanson,"The Approach to a General Theory of Action by Parsons and Shils", *Am. Soc. Rev*; vol. 18 (1953); A.W. Gouldner," Systematic Sociology, 1954-55", in H. Zetterberg, ed., *Sociology in the United States of America*(1956); H. Black, ed; *The Social Theories of Talcott Parsons* (1961), especially Black's "Some Questions About Parsons Theories," pp. 268 ff; P.Selznick, "The Social Theories of Talcott Parsons," *Am. Soc. Rev*; vol. 26 (1961).

أما زنانيكى فقد عرض اتجاهاته النظرية عرضاً وافيا فى مؤلفاته **منهج علم الاجتماع** (1934) Method of Sociology ، **والأفعال الاجتماعية** Social Actions (1936) ، **والعلوم الثقافية** (1952) Cultural Sciences وانظر أيضا مؤلفه الذى نشر بعد وفاته « **العلاقات الاجتماعية والادوار الاجتماعية** » Social Relations and Social Roles (1965)

أما ماكيفر فقد عرض نظريته السوسيولوجية بشكل دقيق فى مؤلفيه **المجتمع** Society (طبعات ١٩٣١ و ١٩٣٧ و ١٩٤٩) ، **والعلية الاجتماعية** Social Causation (1942) . كذلك نجد مناقشة حية لنظريته فى مقال كتبه ألبرت Alpert ونشره فى المؤلف الذى حرره كل من بيرجر Berger وآبل Abel والمعنون

الحرية والضبط فى المجتمع الحديث Freedom and Control in Modern Society (1954). كما قدم هنكل Hinkle فى مؤلفه نمو علم الاجتماع الحديث The Development of Modern Sociology(1954) تلخيصا لنظريات بارسونز، وزنانيكى ، وماكيفر .

ونستطيع أن نضيف إلى ما سبق إسهامات نظرية متنوعة تمثل أسساً هامة من أسس علم الاجتماع النظرى المعاصر، وتعبر المصادر التالية عنها إلى حد ما :

H. Gerth,and C.W.Mills, *Character and Social Structure* (1953) ;G.C.Homans, *The Human Group* (1950) and *Social Behavior* (1961); P.M. Blau, *Exchange and Power in Social Life* (1964) ;C.P. Loomis, *Social Systems* (1960) and *Modern Social Theories* (1961). M.J. Levy, Jr.; *The Structure of Society* (1952).

الفصل التاسع عشر (القياس الاجتماعى، وسوسيولوجيا الجماعات الصغيرة « الميكروسوسيولوجيا »)

لعل أشهر أعمال مورينو مؤلفه **لمن سيكتب له البقاء؟** Who shall Survive (1934). ونستطيع أن نجد عرضاً موجزاً لآرائه فى المجلد السادس (١٩٣٤) من مجلة **القياس الاجتماعى** Sociometry . وبالإضافة إلى ذلك نشر مقالان هامان تناولا الأساليب السوسيومترية فى : *Am. Cath. Soc. Rev.* Vol. 11 (1956) and vol. 12 (1951). كما نشرت إسهامات متنوعة فى : L.Moreno, *Sociometry, a Reader* (1961)

أما نظرية الجماعة الصغيرة فتعبر عنها المؤلفات التالية أبلغ تعبير :

Homans, op. cit; and R.F.Bales, *Interaction Process Analysis* (1950) ;A P. Hare, E.F. Borgatta, and R.F. Bales, eds., *Small Groups* (rev. ed; 1965) ; M.S. Olmsted, *The Small Group* (1959); and C. King, *Sociology of Small Groups* (1963).

الفصل العشرون (علم الاجماع التاريخى)

الفصول الأربع الأولى من كتاب شبنجلر Spengler **تدهور الغرب** Decline of the West فصول جديرة بالقراءة والاهتمام ، وإن كانت فقيرة من الناحية السوسيولوجية. وفيما يتعلق بسوروكين نوصى بالاطلاع على المصادر المشار إليها فى الفصل الثامن عشر . أما المجلدات الست الأولى من العمل الرائع الذى قدمه توينبى Toynbee وهو **دراسة التاريخ** The Study of History فقد لخصها سومرڤيل Somervell فى مجلد واحد نشر فى سنة ١٩٤٧ ؛ ثم لخص بعد ذلك المجلدات الأربع التالية (من السابع حتى العاشر) فى مجلد واحد أيضاً نشره فى سنة ١٩٥٧ . ويستطيع المهتم بالانتقادات التى وجهت لآراء توينبى أن يرجع إلى المؤلفات التالية :

M.F. Ashley Montagu, ed., *Toynbee and History* (1957); Sorokin's *Philosophies of an Age of Crisis*, pp. 113 - 20 and 205 - 33; and P. Geyl, *Can We Know the Patter i of the Past?* (1949).

ويعد كتاب تشابين Chapin **التغير الثقافى** Cultural Change وكتاب كروبر Kroeber **تشكيلات النمو الثقافى** Configurations of Cultural Growth من الكتب التى يتعين الرجوع إليها مباشرة ، بالإضافة إلى مؤلف ألفرد ڤيبر **تاريخ الثقافة كعلم اجتماع ثقافى** Cultural History as Cultural Sociology . وللتعرف على تقويم نظريات هؤلاء العلماء يمكن الرجوع إلى مقال نيومان Newman المنشور فى مؤلف بارنز السالف الذكر ، ص ص ٣٥٣ — ٣٦١. كذلك نجد نقداً رائعاً لعلم الاجتماع التاريخى عند شبنجلر وتوينبى وسوروكين فى الفصل الذى كتبه بيكر حول هذا الموضوع فى مؤلف بارنز وبيكر السالف الذكر . أما تقويم ماكيفر للنزعة التطورية فقد ضمنه مؤلفه **المجتمع** ، الكتاب الثالث . أما أعظم المحاولات الأنثربولوجية طموحاً وسعياً نحو إقامة نظرية تطورية حديثة فتعبر عنها الأعمال التالية :

L.A. White, *The Science of Culture* (1949)andV.G. Childe,*Social Evolutio* (1951); Symposium on "Evolution and Man's Progress", *Daedalı* (Summer, 1961).

ويمثل الكتاب الصغير الذى نشره ولبرت مور Moore بعنوان **التغير الاجتماعى** Social Change (1963) أعظم المحاولات المنظمة الحديثة التى سعت إلى إقامة نظرية فى التغير الاجتماعى والتطور الاجتماعى. وبالإضافة إلى ذلك أسهم ولبرت مور مع بارسونز وايزنشتات Eisenstadt وآخرون فى إعداد مجموعة من المقالات نشرت فى عدد خاص من **المجلة الاجتماعية الأمريكية** : انظر *Am. Soc. Rev.*, vol. 29 (June, 1964).

الفصل الحادى والعشرون (علم الاجتماع الفلسفى)

لا تزال أغلب أعمال جورفتش الأساسية حتى الآن منشورة باللغة الفرنسية فقط، حيث لم يترجم منها إلى الإنجليزية سوى عدد محدود . ومن الممكن أن نجد تلخيصا لأعماله فى مؤلف رينيه توليمو Toulemont المعنون *Sociologie et Pluralisme Dialectique* (Louvain, 1955). ويوحى عنوان هذا المؤلف بتحول جورفتش من الفينومينولوجيا إلى الجدل فوق الامبيريقى ، وهو التحول الذى وضحناه فى متون الكتاب .

ونستطيع أن نجد عرضاً موجزاً لأبرز أفكار علماء المنظمات الفرنسيين فى مؤلف نيقولاتيما شيف **الفكر** Thought (1946), pp. 493 - 572. أما مؤلفات هؤلاء العلماء فلم تترجم بعد إلى الإنجليزية . وأهم ما يمكن أن يقال عنها فى هذا المجال إنها تهتم بمشكلات الفقه القانونى أكثر من اهتمامها بعلم الاجتماع .

ولمزيد من التعرف على أفكار فيركاندت Vierkandt يمكن الرجوع إلى آبل ، المرجع السابق ، ص ص ٥٠ — ٧٩ . كذلك يمكننا الإحاطة بآراء ستروزو Sturzo بالرجوع فى مؤلف نيقولا تيما شيف « **علم الاجتماع عند لوجى ستورزو** » Sociology of Luigi Sturzo (1962)

ولعل أهم أعمال مانهايم وأعظمها تأثيراً مؤلفاه الايديولوجية واليوتوبيا Ideology and Utopia (1936) ، والإنسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء Man and Society in an Age of Reconstruction (1940) . بيد أن اهتماماته الفلسفية تتجلى فى مؤلفاته التى نشرت بعد وفاته وهى : مقالات فى علم الاجتماع المعرفى Essays on the Sociology of knowledge (1952) ، ومقالات فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى Essays on Sociology and Social Psychology (1953) ، ومقالات فى علم الاجتماع الثقافى Essays on the Sociology of Culture (1956).

الفصل الثانى والعشرون (علم الاجتماع فى منتصف القرن العشرين : نظرة شاملة)

للتعرف على التطورات التى طرأت على ميادين على الاجتماع خلال العشرين أو الثلاثين عاماً الماضية ، نوصى بالرجوع إلى المؤلفات التالية :

H.L. Zetterberg, ed., *Sociology in the United States of America* (1956); J.B. Gittler, ed., *Review of Sociology : Analysis of a Decade* (1957); R.K. Merton, L. Broom, and L.S. Cottrell, Jr., eds; *Sociology Today* (1959); and R.E.L. Faris, ed; *Handbook of Modern Sociology* (1964).

ونستطيع أن نجد عرضاً رائعاً للاتجاهات السوسيولوجية المعاصرة فى مقال لسوروكين بعنوان : Sociology of Yesterday, Today, and Tomorrow," Am. Soc. Rev; vol. 30 (1965).

ولقد طور سوروكين بعد ذلك أفكاره وأسهب فى عرضها فى مؤلف لاحق هو النظريات السوسيولوجية فى عالم اليوم Sociological Theories of Today (1966)

ومن المفيد أيضاً الرجوع إلى المقالين التاليين :

W.E. Moore, "Global Sociology : The World as a Singular System" and R.Bierstedt, "Indices of Civilization", both in *Am. Jour. Soc.* vol. 71 (1960).

ملحق رقم (٢)

ثبت تاريخى

يتضمن هذا الثبت التاريخى الوقائع التالية :

١ – تواريخ وفاة علماء الاجتماع البارزين مشاراً إليها بالرمز + (ومن الطبيعى أن تواريخ الوفاة أهم من تواريخ الميلاد فى هذا المجال) .

٢ – السنوات التى نشرت فيها الأعمال الهامة فى علم الاجتماع .

٣ – بعض الأحداث ذات الأهمية البالغة فى تطور النظرية السوسيولوجية ونموها .

١٨٢١ – ٣٠ . ١٨٢٢ : «الاكتشاف العظيم» لكونت – ١٨٣٠ . كونت ، **الفلسفة الوضعية** ، المجلد الأول .

١٨٣١ – ٤٠ . ١٨٣٥ : كيتلية ، **مقال فى الفيزياء الاجتماعية**

١٨٤١ – ٥٠ . ١٨٤٢ : كونت ، **الفلسفة الوضعية** ، المجلد الثانى ؛ المقال الأول لسبنسر فى مجلة **الكونفورست** – ١٨٤٨ : ماركس – إنجلز ، **المنشور الشيوعى** – ١٨٥٠ : سبنسر ، **الاستاتيكا الاجتماعية** .

١٨٥١ – ٦٠ . ١٨٥٢ : كونت ، **السياسة الوضعية** ، المجلد الأول – ١٨٥٣ : دى جوبينو ؛ **مقال فى عدم تكافؤ الأجناس البشرية** ، المجلد الأول – ١٨٥٥ : لوبلاى ، **العمال الأوربيون** ، المجلد الأول – ١٨٥٧ : + كونت ؛ بكل ، **تاريخ المدينة فى إنجلترا** – ١٨٥٩ : داروين ، **أصل الأنواع** – ١٨٦٠ : لا ڤروف – ميرتوف ، **صورة للفلسفة النقدية** . ١٨٦١ – ٧٠ . ١٨٦٢ : سبنسر ، **المبادئ الأولى** ؛ + بكل –

١٨٦٤ : لوبلاى . **الإصلاح الاجتماعى فى فرنسا** — ١٨٦٩ : جالتون ، **العبقرية الوراثية** ؛ دانلفسكى . **روسيا وأوربا** .

١٨٧١ — ٨٠ . ١٨٧١ : تايلور ، **الثقافة البدائية** ؛ لوبلاى ، **تنظيم الأسرة** — ١٨٧٢ : باجوت ، **الفيزياء والسياسة** — ١٨٧٣ : سبنسر ، **دراسة علم الاجتماع** — ١٨٧٤ : + كيتليه ؛ جالتون ، **العباقرة الإنجليز** — ١٨٧٥ : جمبلوفتش ، **العنصر والدولة** — ١٨٧٦ : سبنسر ، **مبادئ علم الاجتماع** ، المجلد الأول — ١٨٧٧ : + باجوت — ١٨٧٨ شافل ، **بناء الجسم الاجتماعى وحياته** ؛ مورجان . **المجتمع القديم** — ١٨٧٩ : سبنسر ، **مبادئ الأخلاق** ، المجلد الأول — ١٨٨٠ : فوليه ، **العلم الاجتماعى المعاصر** .

١٨٨١ — ٩٠ . ١٨٨١ : + مورجان — ١٨٨٢ : ميكيالوفسكى ، **البطل والغوغاء** ؛ + دى جوبينو ؛ + لوبلاى — ١٨٨٣ : + ماركس ؛ وارد ، **علم الاجتماع الديناميكى** ؛ سمنر ، **بماذا تدين الطبقات لبعضها** — ١٨٨٤ : إنجلز . **أصل الأسرة ، الملكية الفردية والدولة** — ١٨٨٥ : + دانلفسكى ، جمبلوفتش ، **موجز علم الاجتماع** — ١٨٨٧ : تونيز ، **الجماعة المحلية والمجتمع** .

١٨٩١ — ١٩٠٠ . ١٨٩٣ : وارد ، **العوامل السيكولوجية فى الحضارة** ؛ راتسنهوفر ، **طبيعة الدولة** ؛ نوفيكوف ، **الكفاح بين المجتمعات الإنسانية** ؛ دوركايم ، **تقسيم العمل الاجتماعى** ؛ **إصدار المجلة الدولية لعلم الاجتماع** ؛ أول كتاب شامل أصدره سمول فى علم الاجتماع بالاشتراك مع فنسنت — ١٩٨٤ : كد ، **التطور الاجتماعى** — ١٨٩٥ : دوركايم ، **قواعد المنهج فى علم الاجتماع** ؛ إصدار **مجلة علم الاجتماع الامريكية** (A.J.S.) — ١٨٩٦ : جيدنجز ، **مبادئ علم الاجتماع** ؛ سبنسر ، **مبادئ علم الاجتماع** ؛ المجلد الثالث ؛ ثورمس ، **النزعة العضوية والمجتمع** ؛ **صدور الحولية الاجتماعية** — ١٨٩٧ : دوركايم ، **الإنتحار** — ١٨٩٨ : تارد ، **القوانين الاجتماعية** ؛ راتسنهوفر ، **دراسات سوسيولوجية** ؛ وارد .

لموجز . علم الاجتماع — ١٨٩٩ : شامبرلين : **دعائم القرن التاسع عشر** ؛ ڤيبلن ، **نظرية طبقة الأعيان** : كوست ، **أسس علم الاجتماع الموضوعي** ؛ + لا ڤروف — ميرتوف .

١٩٠١ — ١٩١٠ . ١٩٠١ : + كوست — ١٩٠٢ : كولى ، **الطبيعة الإنسانية والنظام الاجتماعي** ؛ + سبنسر —١٩٠٣ : + شافل ؛ وارد ، **علم الاجتماع النظرى (الخالص)** — ١٩٠٤ : + تارد ؛ ميكيالوفسكى — ١٩٠٥ : سمول ، **علم الاجتماع العام** ؛ تأسيس الجمعية الأمريكية لعلم الاجتماع — ١٩٠٦ : سمنر ، **الطرق الشعبية** ؛ وارد ، **علم الاجتماع التطبيقي** ؛ ماكس ڤيبر ، **الأخلاق البروتستانتية وراح الرأسمالية** ؛ شافل ، **الموجز فى علم الاجتماع** (ظهر بعد وفاته) —١٩٠٨ : +راتسنهوڤر ؛ راتسنهوڤر ، **علم الاجتماع** ؛ زيمل ، **علم الاجتماع** — ١٩٠٩ : توماس ، **المرجع فى الأصول الاجتماعية** ؛ كولى ، **التنظيم الاجتماعي** — ١٩١٠ : + سمنر ؛ أوبينهايمر ، **الدولة** ؛ كوڤالفسكى ، **علم الاجتماع** .

١٩١١ — ١٩٢٠ . ١٩١١ : دوركايم ، **أحكام الواقع وأحكام القيمة** ؛ جرايبنر ، **مناهج الاثنولوجيا** ؛ + جالتون — ١٩١٢ : + نوڤيكوف ؛ + فولييه ؛ دوركايم ، **الصور الأولية للحياة الدينية** —١٩١٣ : +وارد —١٩٥١ : باريتو ، **مقدمة عامة فى علم الاجتماع** (ترجم بعد ذلك وأضيف إليه أجزاء وظهر تحت عنوان **العقل والمجتمع**) ؛ كيلر ، **التطور المجتمعي** ؛ هوبهاوس وآخرون ، **الثقافة المادية والنظم الاجتماعية عند الشعوب البدائية** ؛ جالبن ، **التشريح الاجتماعي لمجتمع محلى ريفى** — ١٩١٦ : + كوڤالفسكى — ١٩١٧ : + دوركايم ؛ + تايلور ؛ ماكيڤر ، **المجتمع** — ١٩١٨ : +زيمل ؛ شبنجلر ، **تدهور الغرب** ؛ توماس وزنانيكى ، **الفلاح البولندى** ، المجلد الأول ؛ كولى ، **العملية الاجتماعية** — ١٩١٩ : ليت ، **الفرد والمجتمع** — ١٩٢٠ : + ڤورمس ماكس ڤيبر .

١٩٢١ — ١٩٣٠ . ١٩٢١ : توماس وزنانيكى ، **الفلاح البولندى** ، المجلد الخامس ؛ بوخارين ، **المادية التاريخية** — ١٩٢٢ : جيد نجز ، **دراسة فى نظرية المجتمع الإنسانى** ؛ ڤيركاندت ، **نظرية المجتمع** ؛ ماكس ڤيبر ، **الاقتصاد والمجتمع** (نشر بعد وفاته) — ١٩٢٣ : + باريتو ؛ توماس ، **الفتاة غير المتوافقة** ؛ أوجبرن ، **التغير الاجتماعى** — ١٩٢٤ : فون ڤيزه ؛ **علم الاجتماع العام** ؛ جيد نجز ، **الدراسة العلمية للمجتمع الإنسانى** ؛ هوبهاوس ، **التطور الاجتماعى** ؛ بارك وبيرجس ، **مقدمة فى علم الاجتماع** — ١٩٢٥ : + أوريو — ١٩٢٦ : مالينوفسكى ، **الجريمة والعرف فى مجتمع بدائى** ؛ + سمول — ١٩٢٧ ، إلوود ، **التطور الثقافى** — ١٩٢٨ : سوروكين ، **النظ يات السوسيولوجية المعاصرة** ؛ توماس ، **الطفل فى أمريكا** ؛ سمنر — كيلر ، **علم المجتمع** ؛ تشابين ، **التغير الثقافى** — ١٩٢٩ : + هوبهاوس ؛ + كولى ؛ + ڤيبلن ؛ ليند وليند ، **الميدلتون** — ١٩٣٠ : + كاريبف ؛ رينار ، **نظرية النظام** ، المجلد الأول .

١٩٣١ — ١٩٤٠ . ١٩٣١ : + چيد نجز ؛ ماكيفر ، **المجتمع : بناؤه وتغيراته** — ١٩٣٤ : مورينو ، **لمن سيكتب له البقاء ؟** ؛ زنانيكى ، **مناهج علم الاجتماع** ؛ تونيز ، **مقدمة فى علم الإجتماع** — ١٩٣٥ : + تونيز ؛ ألفرد ڤيبر ، **تاريخ الثقافة كعلم اجتماع ثقافى** ؛ تشابين ، **النظم الامريكية المعاصرة** — ١٩٣٦ : + شبنجلر ؛ توينبى ، **دراسة التاريخ** ، المجلدات من ١ إلى ٣ ؛ جورڤتش ؛ **مقالات فى علم الاجتماع** ؛ ترجمة كتاب باريتو **مقدمة عامة** إلى الإنجليزية تحت عنوان **العقل والمجتمع** ؛ مانهايم ، **الايديولوجية واليوتوبيا** — ١٩٣٧ : سوروكين ، **الديناميات الاجتماعية والثقافية** ، المجلدات من ١ إلى ٣ ؛ بارسونز ، **بناء الفعل الاجتماعى** ؛ ليند وليند ، **الميدلتون فى تحول** — ١٩٣٩ : لندبرج ، **أسس علم الاجتماع** ؛ ليند ، **المعرفة لمن ؟** — ١٩٤٠ : مانهايم ، **الإنسان والمجتمع فى عصر إعادة البناء** .

١٩٤١ — ١٩٥٠ . ١٩٤١ : وارنر ، **سلسلة اليانكي سيتى** ، المجلد الأول — ١٩٤٢: + مالينوفسكى ؛ دود ، **أبعاد المجتمع** ؛ ماكيفر ، **العلية الاجتماعية**—١٩٤٣ : + لوريا — ١٩٤٤ : مالينوفسكى ، **النظرية العلمية للثقافة** (نشر بعد وفاته) ؛ كروبر ، **تشكيلات النمو الثقافى** ؛ ديلوس ، **مشكلة الحضارة** ؛ ميردال ، **المعضلة الامريكية**؛ حوار لندبرج وفيرفى —١٩٤٥: هننجتون ، **منابع الحضارة** ؛ مونرو ، **الوقائع الاجتماعية ليست أشياء** ؛ + إلوود — ١٩٤٧ : + توماس ؛ سوروكين، **المجتمع والثقافة والشخصية** ؛ راشفسكى ، **النظرية الرياضية للعلاقات الإنسانية**—١٩٤٨ : كوين ، **الإيكولوجيا البشرية** — ١٩٤٩ : زيف ، **السلوك الإنسانى ومبدأ الاقتصاد فى الجهد** ؛ ميرتون ، **النظرية الاجتماعية والبناء الاجتماعى** ؛ ماكيفر وبيدج ، **المجتمع** ؛ بارسونز ، **مقالات فى النظرية السوسيولوجية** ؛ هوايت ، **علم الثقافة** — ١٩٥٠ : سوروكين ، **فلسفات اجتماعية فى عصر متأزم** ؛ هومانز ، **الجماعة الإنسانية** ؛ جورفتش ، **دور علم الاجتماع** ؛ هاولى ، **الإيكولوجيا البشرية** .

١٩٥١ — ٦٠ . ١٩٥١ : بارسونز ، **النسق الاجتماعى** ، **ونحو نظرية عامة فى الفعل** (والأخير بالاشتراك مع آخرين) ؛ تشايلد ، **التطور الاجتماعى** ؛ إتمام صدور مجلدات **الجندى الأمريكى** (ستاوفر وآخرون) ؛ وليامز ، **المجتمع الامريكى** ؛ وليام جود ، **الدين والانسان البدائى** — ١٩٥٢ : زنانيكى ، **العلوم الثقافية**؛ الفرد ڤيبر ، **أسس علم الاجتماع التاريخى والثقافى** ؛ ليڤى ، **بناء المجتمع** ؛ باربر ، **العلم والنظام الاجتماعى** : + زيف ؛ + فيركاندت — ١٩٥٣ : بارنيت ، **التجديد** ؛ دى جرانج ، **طبيعة علم الاجتماع وعناصره** ؛ جيرث وميلز ، **الطابع والبناء الاجتماعى** ؛ مانهايم ، **مقالات فى علم الاجتماع وعلم النفس الاجتماعى** — ١٩٥٤ : **من أجل علم لدراسة الإنسان الاجتماعى** (حرره جيلن) — ١٩٥٥ : بارسونز

(وآخرون) ، **الأسرة والتنشئة الاجتماعية وعملية التفاعل** ؛ جورفتش **الحتمية الاجتماعية والحرية البشرية** ؛ + ت ؛ دى شاردان — ١٩٥٦: سوروكين ، **بدع ونقائص فى علم الاجتماع المعاصر** ؛ مانهايم ، **مقالات فى علم الاجتماع الثقافى** ؛ وليم فوت وايت ، **إنسان التنظيم** — ١٩٥٨: + زنانيكى — ١٩٥٩ : + ستروورزو — ١٩٦٠ : هومانز ، **السلوك الاجتماعى** ؛ لوميز ، **الأنساق الاجتماعية** ؛ بارسونز ، **البناء والعملية فى المجتمعات الحديثة** .

١٩٦١— . ١٩٦١ : لوميز ولوميز ، **النظريات الاجتماعية المعاصرة** ؛ بلاك (محرر) ، **النظريات الاجتماعية لتالكوت بارسونز** — ١٩٦٢ : + س . رايت ميلز ؛ جورفتش ، **الجدل وعلم الاجتماع** — ١٩٦٣: ولبرت مور ، **التغير الاجتماعى** — ١٩٦٤ : بلاو ، **التبادل والقوة فى الحياة الاجتماعية** ؛ بارسونز ، **البناء الاجتماعى والشخصية** — ١٩٦٥ : + جورفتش ؛ زنانيكى ، **العلاقات الاجتماعية والأدوار الاجتماعية** (نشر بعد وفاته) — ١٩٦٦ : سوروكين ، **النظريات السوسيولوجية فى عالم اليوم** — ١٩٦٧ : + هارت .

تم إيداع هذا المصنف بدار الكتب والوثائق القومية
تحت رقم ١٩٧٠/٥٠٣١

مطابع دار المعارف بمصر
سنة ١٩٧٠

